



791A

٦٩١٨

٢١٧

ن. ن

نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد للعمادي،
تأليف النابلسي، عبد الغني بن اسماعيل
- ١١٤٣ هـ، كتبت سنة ١١٦٣ هـ.

٢٤٥ ق مخططة المسطرة ٢٢ x ٥٦ اسم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

٦٩١٨

الاعلام ١٠٨: ٤ هدية العارفين ٥٩٤: ١

١- العبادات، الفقه الاسلامي، اصوله

ب. تاريخ النسخ ج. - شرح هدية

د. شرح متن العمادية.

أ. المراد

ابن العماد

١٤٠٢

كتاب شرح متن العبادية في فقه
السادة الخنفية تاليف كقطب
الرباني سيدي عبد الغني
النا بلسي قدس الله
سره العزيز
امين
م

	مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات	
الرقم:	٢٩١٨	١٨٤٠
العنوان:	نسخة المراسل في حياة أبي العباس	
المؤلف:	أبي العباس محمد بن أحمد بن علي	
تاريخ النسخ:	١٢٦٢ هـ	١١٤٢ م
اسم الناسخ:		
عدد الأوراق:	٢٤٥	
ملاحظات:		

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي طهر قلوب اهل المعارف من خبث الكنايا وحدث اللطائف وحدث
واقفهم على اقدم العبودية متوجهين الى قبلة الربوبية والصلاة والسلام على
سيدنا محمد الذي غسل الله ثوبه بواطن اهل العناية ومسح ظواهر اهل
الهداية فهم على صلاتهم دائمون طامعون في عمل العالمون ورضوان
الله تعالى على الابرار واصحابه الائمة الاخيار **ما بعد**
فيقول الشيخ الامام والمختار قطب دائرة الوجود ومرجع اهل
الحقيق والشهود من جمع بين الشريعة والحقيقة شيخنا واستاذنا
صاحب الفيض الاكبر سيدي الشيخ عبدالغني بن الشيخ اسماعيل
النايلي الحنفي عاملا لله بلطفه الحفي قد طلب مني بعض اصحاب
وان لم اكن من الطارقين لهذه الابواب ان اشرح له المقدمة الهادية
في فقه الحنفية المنسوبة والتصنيف الى العلامة شيخ الاسلام
عبدالرحمن افندي الهادي مفتي الحنفية بدمشق
النام

النام تقدر الله تعالى برحمته واسكنه فسيح جنته لكونها مشتملة
على بعض عبارات تصعب على المتدبر وبعض احاديث وانما
مفتقر الى الايضاح والتبيين فاجتنبه الى ذلك مستعينا بالقدير
المالك والثرق فوايد كل فصل وتمت مقاصد الاصل
وسيتها نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد ومن الله
تعالى اطلب الاعانة والتوفيق الى طريق التحقيق **قوله**
بسم الله الرحمن الرحيم **اقول** انما ابتداء بالبسملة بقوله
لتعلم الله تعالى لنا حيث ابتداء جل وعلا كلامه القديم به
ليوقفنا سبحانه مواقف الادب معه في تسليم الامور اليه عند بداية
كل شأن واحترامنا مما حذرنا منه نبينا صلى الله عليه وسلم
بقوله كل امر ذي بال لم يبدأ فيه لبسم الله الرحمن الرحيم
فهو اقطع يعني لا يبرأ فيه واقتفاء لاشرك السلف الماضين من جماعة
المسلمين والائمة الهادين حيث كانوا يفتتحون بها جميع اعمالهم
الحسنة ويستخرجون البركة المكتنزة **قوله** الحمد لله **اقول** الحمد
في اللغة هو المصنف بالجميل ولو ادعاء الاختيار ولو ماء لا على
جهة التعظيم في الادعاء يدخل حمد الظالم على ظلمه فانه جميل في
ادعائه وبالمال يدخل الحمد على صفات الله تعالى فانها اختيارية
بحسب المبال لا انها مبدء للافعال الاختيارية وفي الاصطلاح
فعل ينشأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الخادم او غيره
قوله عدد ما حمده الخادمون **اقول** عدد منصوب بنوع
الخافض وهو الباء والتقدير بعدد او نفقت لمصدر مخذوف
تقدير الحمد لله عدد وما تصدريه اي عدد حمد الخادمين
يعني عدد كل شئ لان الله تعالى يقول وان من شئ الا يسبح

بمحمّد وهذا السبب من كل شئ ليس بلسان الحال بل
 بلسان المقال لأن كل شئ يوصف بالنطق قال تعالى
 الذي انطق كل شئ ولا يلزم أن يكون كل نطق مسموعا
قوله وعدد ما عبده الطائفون **قوله** أي مقدار وهو معطوف
 على عدد وما مصدره أيضا أي مقدار العبادة التي عبدها
 الطائفون بالكعبة أو بالدين من أنواع الملائكة والأنس
 والجن **قوله** والركعون والساجدون **قوله** أي الركعون في
 الصلاة أو في عبادة تهم دأبهم نوع من الملائكة في السما
 سياتي في كلام المصنف رحمه الله تعالى الحيوانات الركعة كالبهايم
 وجمعت جمع من يعقل بالواو وتشريفا لها بسبب عبادة الله تعالى
 والساجدون في الصلاة أيضا أو في عبادة تهم دأبهم
 الملائكة والحيوانات الساجدة كالخيل والارضية أو المراد
 جميع ذلك على أن اللام في الكل لا استغراق لكن **قوله** والصلاة
 والسلام على نبيه المراد من الصلاة هنا الرحمة والسلام
 كل نقص وشئ يلحقه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والاخرم والنبي
 قيل بمعنى مفعول من البناء هو الخبر والنسوة هي التلقي من الله
 تعالى علوم الوحي الإلهي والرسالة هي القاء ذلك على الأمة ولا شك
 أن كيفية التلقي غير كيفية الإلقاء قال تعالى وما أرسلنا من رسول
 إلا بآيات قوته فتنبئ جميع ما نعلمه الآن من علوم الدين هو علم
 الرسالة المحمدية التي القاها علينا محمد صلى الله عليه وسلم وأما علم
 علم النبوة التي تلقاها نبينا صلى الله عليه وسلم من الله تعالى فهي
 الأوليا المحضون بها وهي بحر الدين المحمدي والعلوم التي بين أيدينا
 الآن قطرة منه هكذا يجب علينا أن نعتقد حتى لا نؤمن ببعض الكتاب

من ذكرنا

و

ونكرم بعض نعوذ بالله من ذلك ولنا رسالة في هذا المقام منهاها
 التنبية من النوم في حكم مواجيد القوم استوفينا فيها الكلام على
 ذلك **قوله** الذي انزل عليه وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدني
قوله العبادة على نوعين عبادة بالقلب وهي الإيمان وعبادة بالجوارح
 وهي الطاعات في الأمر والنهي وجميع ذلك هو الحكمة في خلق الأنس
 والجن كما أخبر الله تعالى **قوله** وعلى آله **قوله** الال كل من ال اليه صلى الله عليه
 وسلم بما يتبع دينه أي رجع ويؤيده تفسير النبي صلى الله عليه وسلم
 لذلك في قوله ال محمد كل مؤمن بقي إلى يوم القيامة فمن كان له مع ذلك
 نسبة صحيحة اليه صلى الله عليه وسلم فهو داخل في ال دخولاً أو لوي
 ومن لم يكن لذلك فلا ينفعه النسب قال تعالى في حق ابن نوح
 عليه السلام يا نوح إنه ليس من أهلك أنه عمل غير صالح وقال تعالى
 فاذا فرغ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون والمراد جميع
 الخلق فمن كان له عمل صالح ينجي الأهل **قوله** أئمة الاقتداء
قوله الأئمة جمع إمام والاقتداء المتابعة يعني أن ال الذين هم كل مؤمن
 بقي إلى يوم القيامة يصلحون للاقتداء بهم في دينه صلى الله عليه وسلم
 لأن نور متابعتهم مشرقة في قلوبهم تحفظون ببركة ذلك من
 الزلل والزلل وفيه رد على من اشترط العصمة في المشايخ كالرافضة
 حتى لم يجوزوا الصلاة بالجماعة لأن الإمام غير معصوم وهم مجزون
 بقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر والغرض بين هذه
 العصمة والحفظ مما يخفى على كثير من الناس وهو أن العصمة تنافي
 المعصية والحفظ ينافي ضررها ونومها فالمعصوم يمتنع عليه
 الزلل والحفظ محفوظ من البقا على الزلل أن صدر منه **قوله**
 وصحبه **قوله** عطفه على ال بالمعنى الذي ذكرناه من عطف الخاص على

ع

العام اهتماما بشان الصحابة رضي الله تعالى عنهم حيث
بعد دخولهم في العموم السابق نظير قوله تعالى وملايكة جبريل
وميكائيل والصحبة اسم جمع لمعنى الصحابة كركب اسم للجماعة
الراكبين والصحابة كل من اتى النبي صلى الله عليه وسلم مؤثابا
ومثابا على ذلك فقولنا اتى النبي ليخرج من لقيه النبي وله يلحق النبي
مكن كشف له عنه ليلة المعراج من آمنة والأمان من الرؤس فتدخل
عبيد الصحابة رضي الله عنهم ولم يشترط النفاذ من النبوة
ليدخل ورقة بن نوفل فانه آمن به صلى الله عليه وسلم قبل النبوة واشترطنا
الايان به ليخرج من لقيه من الكافرين واشترطنا الموت على ذلك
ليخرج من ارتد من الصحابة ومات كافرا كابن نجاش وأخراجه ولم
نشرط طول الصحبة لكون مطلوبا للثبات عند الجهر **قوله** خوم
الاهتداء **اقول** فيه إشارة إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم صحابي كالخوم
بأيهم اقتديتم وقال تعالى وتباليجهم يستمدون وذلك لكون الأتوان
كلها ظلمة وأغابيتين ذلك في يوم القيامة لكل احد اذا كورت الشمس
يعنى ذهب ضوءها ولا في هذه الأتوان الا نور محمد صلى الله عليه وسلم
واتباعه والصحابة لهم منه الحظ الوافر فهم مستمدون من نوره كما تستمد
الكواكب التي هي دون الشمس من نور الشمس فاذا غابت الشمس ذهب
النهار زابت الكواكب غابت ظلمة الليل قال تعالى في حقه صلى الله
عليه وسلم وسراجا منيرا والسر هو النفس كما قال تعالى في حقه صلى
الله تعالى عليه وسلم وجعل الشمس سراجا **قوله** ولا سيما الخلفاء الراشدين
الراشدون **اقول** المراد بالخلفاء الاربعة ابو بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم
والرشد ضد الغي وما يشهد برشدهم قول النبي صلى الله عليه وسلم

معه

اهتديتم

بعة

عليكم

عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي **قوله** والا
والجاءهرون المجاهدون **اقول** الا انصارهم اهل اليمن باليمو
النبي صلى الله عليه وسلم على نصرته وهم قبيلتين الاولى
والخزرج والمهاجرون هم الذين هاجروا معه من مكة الى
المدينة نصره للدين والمجاهدون يترك العاطف لغيت
لما قبله من الخلفاء والا انصار والمهاجرين **قوله** وعلى التابعين
لهم يا حسان **اقول** اي التابعين للصحابة رضي الله عنهم وهم جمع
تابع وهو من اتى الصحابي مؤثابا ومثابا على ذلك او
التابعين للدول بالمعنى الذي ذكرناه فيكون تخصيصا بعد
التعميم وهم المؤمنون الذين يتبعون المؤمنين الذين قبلهم
قال تعالى والذين امنوا واتبعهم ذريةهم بايمان الخلفاء هم
ذريةهم فاتباع الاو حقيق فيه تحسين الظن بالسابقين زيا
على اتباع الحق فكيف خصصوا من عموم كل اتقى متبع للحق ولو
استقلا لا والمراد بالاحسان التقان العمل على وجه السنة خاليا
من البدع **قوله** والعلماء العاملين في كل زمان **اقول** المراد علماء العلم
النافع كالعقائد والفقه والحديث والتفسير وهو تخصيص
بعد التعميم لكون التابعين للصحابة منهم علماء وغيرهم تعليم
العلم من العمل به فمن لم يقدم الله تعالى على العمل بعلمه ينبغي
له ان يعلمه للغير ليعمل به الغير ولا يتم له ليكون عاملا بعلمه
ولو بالتعليم فيكتب له لغيره من ثواب عمل عمله ايها كائن
عن سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى ان كان يقول يتعين
على كل من لم يعمل بعلمه ان يعلمه الناس ولين يرضى عمله
به وكان يقول ما تم عالم الا وهو يعمل بعلمه ولو بوجه من

انصار

دة

١

الوجود مادام عقله حيا وذلك انه ان عمل بالماثورات الشرعية واجتنب المنهيات فقد عمل بعلمه يتعين ان رزقه الله الاخلاص فيه وان لم يعمل بعلمه كما ذكرنا فنحن بالعلم انه خالف امر الله تعالى فيقوب ويندم فقد عمل ايضا بعلمه لانه لو لم يعلم ما الهدي لكون ترك العمل بالعلم معصيته فالعلم نافع على كل حال ويحل ما ورد في عقوبة من لم يعمل بعلمه على من لم يتبين من رتبته انتهى واشهر قول في كل زمان الى ان هذه الملة المحمدية لا ينقطع فيها العلم النافع ولا العمل باليومي النباني كما سيأتي في حديث لا تزال طائفة من امتي وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في كل قرن من امتي سابقون خريجة الاسويط في جامع الصغير **قوله** ولو سبنا الائمة الاربع المحمدين **اقول** اي خصوصا بالاحقية النجاة ومالك بن انس ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن حنبل رضي الله عنهم وتر في الفضيلة على من ذكرنا لهم هنا قال الله تعالى والسابقون السابقون اولئك المقربون وللبعض الا فضل تاريج وفاتهم وهو قول على هذا الترتيب نظمت صوت صدورهم من النجم الهدى حقيقة **سبح** ما ضي الشيا ليس يصيد **قوله** وما لك قطع ضد بعلمه قد تبدا واشافني **قوله** مقتدي به تنظم عقده واحد **قوله** علمنا قال علما وزهدا **قوله** وبعد **اقول** هي من الظروف المقصودة عن الاضافة في اللفظ التي قصدت اضافتها الى المعنى دون اللفظ لغزنا اضافة الى كلمات كثيرة متعاطفة فاضيفة الى معاني تلك الكلمات الكثيرة المتعاطفة وامكن ذلك بالقصد والارادة والتقدير وبعد جميع المعاني ما تقدم من الحجة والصلاة والسلام على النبي وعلى الوصي والتابعين والواو قائمة مقام اما والاصل اما بعد ولهذا جاءت الفاء بعد هاء العلم فخر فان موجودا ان يدلان على حرف مقدر حذف للحقة لكن الواو تدل على مطلق حرف محذوف والفاء

تدل

تدل على تعين ذلك الحرف المحذوف في اما **قوله** فلما كانت الاشتغال بالعلم من اشرف فضائل الانا **اقول** اشار بالاشتغال الى ان العلم لا يكفي فيه ادني طلب بل لابد فيه من قطع العوائق والاقبال عليه ليلا ونهارا كما قلنا بن الورع **رحم** الله **قوله** تحاكي في وصيته لابنه اطلب العلم ولا تكسل **قوله** ابعد الخزع عن اهل الكسل واحتفل للفقهاء في الدين ولا **قوله** تشتغل عنه بحال وخول واجهر النور محصلة فمن **قوله** يعرف المقصود يحقر ما يذل لا تقل قد ذهبت ايامه **قوله** كل من سار على الدرب وصل والمراد بالعلم في قول المصنف رحمه الله تعالى هو علم الشريعة والدين والمراد مطلق العلم فان العالم بالشيء اشرف من الجاهل به من حيث هو عالم فقطع مع قطع النظر عن كون ذلك العلم شريفا او غير شريف كما يد لنا على ذلك عموم قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب وقوله تعالى في معرض الامتنان علم الان فان ما لم يعلم **قوله** وكان اهلهم القايين بالحق في كل عصر واوان **اقول** الضمير في قوله اهل يرجع الى العلم بالمعنى الاول الذي ذكرناه او بالمعنى الثاني على طريقة الاستخدام الذي ذكره علماء البديع والقيام بالحق هو التخلق به بحيث يصير خلقا لا تكلف فيه اعادة حاله من العلم به وكل قائم بالحق عالم به ولا عكس وتعرف طريق المسند والسند اليه يدل على الحصر لا شك ان اهل الشريعة والدين هم المتخلقون بالحق اي الذي صار الحق من جملة احكامهم وطبايعهم وعاداتهم لا غيرهم من اهل غير علم الشريعة والدين

يؤخرهم

والمراد بالحق القول والعمل والاعتقاد المطابق لما هو المطلوب
في حقيقة الامر من غير زيغ ولا ابتداء بحيث لو انكشف
حجاب الغيب لم يظهر في ذلك شائبة النقص والصيب
والجار والمجرور في قوله في كل عصر واوان متعلق بكان لا
بالقائمين اشارة الى بقاء العلم النافع والعمل به الى يوم
القيامة كما تقدم فان اسما الله تعالى طالته لا تار على كل
حال ويستحيل في حقها التقليل ومن اسمائه تعالى الهادي
كما ان من اسمائه المفضل فلو انقطع العلم النافع والعمل به في هذا
الوجود الحادث لحته من اللغات لتقلل اسم من اسماء الله تعالى
عن اظهار التأثير وهو محال كما انه لو انقطع العلم المضر والعمل
به المضر كذلك لتعطل اسمه تعالى المفضل ولكن تارة يغلب
هذا الاسم وتارة يغلب هذا بحيث تقل آثارا أحدهما عند غلبة
الآخر ولا تنقطع هذا هو الحق الصريح في هذه المسئلة الذي
يجب الايمان به **قوله** كما قال سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم
وعلي له وصحبه اجمعين من يؤد الله به خيرا يفقهه في الدين
اقول اراد بايراد هذا الحديث عقيب قوله وكان اهله
بارجاع الضمير الى العلم الذي كان ال اشتغال به من اشرف
الفضائل الاشارة الى ان المراد بذلك العلم علم الفقه في
الدين اي الفهم فيه كما اجاب ابو حنيفة رحمه الله تعالى
حين سئل عن الفقه فقال هو معرفة النفس ما لها وما عليها
فكان جوابه بما هو شامل لعلم العقائد وعلم كيفية الاعمال
وهو معنى الفقه في الدين المذكور في هذا الحديث الشريف
فان علم كيفية الاعمال الشرعية مقصد من جملة مقاصد

الفقه

الفقه في الدين لا هو جميع الفقه في الدين وان خصه المتأخرون
به لقصور افهامهم عن علوم السلف الصالحين رضي الله تعالى
عنهم اجمعين والمراد بالدين دين محمد صلى الله عليه وسلم الذي ارسل
به النيا من عند الله تعالى فبلغنا اياه من غير زيادة ولا نقص
لانه الرسول الامين صلى الله عليه وسلم وقد وصل النيا عنه صلى
الله عليه وسلم بالنقل المتواتر الذي يفيد علم اليقين وهو
ما رواه جماعة عن جماعة لا يمكن حصرهم وله ضبطهم في زمان
بعد زمان الى يومنا هذا ثم يبقى كذلك الى يوم القيامة ان
شاء الله تعالى وقد تم هذا الدين وكمل قال تعالى اليوم
اكملت لكم دينكم وتفصلت مجلات احكامه التي هي في الكتاب
والسنة تفصيله ناشيا من ال جماع فيما هو مجمع عليه بين
المجتهدين الماضين رضي الله تعالى عنهم اجمعين وتفصيله
ناشيا من كل مجتهد على حدة فالاول يقال فيه معلوم من
الدين بالضرورة والثاني يقال فيه ال احكام ال جنتها دية
المحلاة للصواب والخطا وفي زماننا هذا قد انحصرت صحة
التقليد في هذه المذاهب الاربعة في الحكم المتفق عليه
بينهم وفي الحكم المختلف فيه ايضا لا باعتبار ان مذاهب غيرهم
من السلف باطلة وانما باعتبار ان مذاهبهم وصلت النيا
بالنقل المتواتر على حثيث ما تقدم في الدين برواها عنهم
جماعة بعد جماعة في كل ساعة من زمانهم الى زماننا هذا
لا يمكن عد الرواية وله احصاؤهم في اقطار الارض وثبتت
لنا شروط مذاهبهم وتفصلت مجملتها وتقدمة مطلقاتها
بالنقل المتواتر ايضا مجملها في مذاهب غيرهم من السلف فانها

نقلت النيا بطريق الاحاد قطعاً لانه يمكن عند النقلة و
احصاءهم في كل زمان فلم يكن منقولاً النيا نقله متواتراً
وايضاً لم تتفصل مجملات مذهبيهم ولا تقيدت مطلقاتها فلو
فرض ان حكماً من الحكم نقل عن بعض مذهب السلف بطريق التواتر
يحتل ان يجعل لم يفصله ناقلاً ان له قيدا اخل به ناقلاً او شرطاً يتوقف
القول بصحة عليه عند ذلك المجتهد القابل به فيكون الصلح به
باطلاً اجماعاً فلهذا المرحصرنا صحة التقليد في التبع المذا
الاربعة لا غير كما قال في الاشياء والنظائر الفقهية لا بن نجيم الحنفى
رحمه الله تعالى في الفقه الاول وما خالف الائمة الاربعة بخالف الائمة اجماعاً
وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الائمة اجماعاً انفق
على عدم العمل بمنزلة مخالف الائمة لانضاط قضاهاهم واشتباها
وكثرة اتباعها انتهى وقال المناوي في شرح الجامع الصغير
ولا يجوز اليوم تقليد غير الائمة الاربعة في قضى ولا افتاء لا
لنقص في مقام احدين الصحيح ولا لتفضيل احد الاربعة على
اولئك بل لعدم تدوين مذهب الولين وضبطها واجتماع
شروطها انتهى واما اذا وجد في هذا الزمان او في زمان
ستقبل اليوم القيامة انشاء الله تعالى وتوضرة فيه فلهذا
شروط الاجتهاد التي ذكرها علماء الاصول ولم يخالف
في اجتهاده حكماً اجمعاً على قول واحد فيه او على قولين
او اكثر وثبت ذلك عند احد فلا مانع في صحة تقليده فيما
يستنبطه من الحكم التي لا تخالف القول الواحد اجماعاً عليه
او قولين او ثلاثة اجماعاً عليها من حيث عدم التكلم بغيرها
فقد انحصر الاجتهاد في هذا الزمان بشرطه في مسئلة ثم

تقرض

هب

رها

او

تقرض لها المجتهدون لا باجماع ولا خلاف لان الاجتهاد في الجمع عليه
في القول يخالف او فيما اختلفوا فيه على اقول محصورة بزيادة قول
اخر باطل لا يسوغ لاحد في الدين كاحص في فيه علماء الاصول وربما
يأتي لهذا البحث زيادة تحقيق عند قرص المصنف له ان شاء الله
قاعدة الاشياء كالحرف في الاشياء والنظائر لا بن نجيم في
الفقه الثالث كل انفس لم يعلم ما اراد الله له لانه ارادته
تغيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق
المصدوق بقوله صلى الله عليه وسلم من يراد الله به خير فقهه في
الدين كذا في شرح الهجة للعراقي وكان ينبغي ان يقول غير الاشياء
والمبشرين بالجنة كالعشرة رضي الله تعالى عنهم والمراد بالفقهاء
العالمون باحكام الله تعالى اعتقاداً وعملاً كما ذكرناه في مقصد
الحديث لان تسمية علم الفروع فقط فقهاء تسمية حادثة كالتقدم
قول ثم لا عليه الصلاة والسلام في اخر هذا الحديث العظيم ولا
ترالط لفة من امتي ظاهرين على الحق حتى يأتي امر الله **قول** المراد
بالامة امته الاجابة المصدقون به صلى الله عليه وسلم والتبعون
له لامة الدعوى المكذبون به صلى الله عليه وسلم لان اسم الامه شامل
لكل من وجد من يوم ادعى النبي صلى الله عليه وسلم النبوة و
الرسالة الي يوم القيامة من المؤمنين والكافرين ويحتمل ان يراد
الامة مطلقاً ويكون المراد بالطائفة امته الاجابة ويكون
ذلك اخباراً عنه صلى الله عليه وسلم ان المؤمنين به لا ينقطعون
الي يوم القيامة وعلى الاول يكون المراد بالطائفة اهل العلم
النافع كما سيأتي والظهور ضد الخفاء والمراد به هنا النصرة
كما يقال ظهر فلان على عدائه اي عليهم ومنه قوله تعالى ولو كان

خر

بعضهم لبعض ظهيرا اي ناصرا ومساعدوا ويؤيد هذا المصنف
ما سياتي في الرواية الاخرى ما يضرهم من كذبهم ولا من خالفهم
وتفسير كلمة علي حينئذ للتعليل كما سياتي يقال يسوق فلان
على الدنيا اي لا جل تحصيلها ويحتمل ان يكون المراد بالظهور
ضد الخفاء على اصله يقال ظهر على الشيء اذا انكشف له الشيء
والحق هو هذا الدين المستقيم الشامل للاعتقاد الصحيح و
القول الصواب والعمل الموافق والمراد بايتان انه مر ظهوره
عندنا بعد ان كنا في غفلة عنه لان امر الله تعالى قديم يستحيل
عليه الايتان بمعنى الانتقال والتحول فكاذ نظير قوله تعالى وجاء
ربك يعني ظهرا لنا بعد ان كان خلف حجاب غفلتنا وذلك
في يوم القيامة وظهور امر الله تعالى الذي غير عنه باله بيان
اما كناية عن قيام الساعة او انخرام نظام هذا العالم والاعتقاد
من هذا الخفاء المطلق الى ذلك الظهور المطلق وهو ان ينسب
فيكون قوله حتى ياتي امر الله غاية لقوله لا تزال وتكون
الطائفة غير معينة بالشخص بل بالجنس واما ان يكون
ذلك كناية عن الموت الذي يمر من هذه الطائفة فينتقلون
به من عالم الدنيا الى عالم الاخرة فتكون الغاية غاية لقوله
ظاهرين على الحق وتكون الطائفة معينة بالشخص يعني طائفة
مخصوصين فلا يبقى الكلام دليله على بقاء ذلك الى يوم القيامة
ويعارضه الرواية الآتية بذكر الساعة **قوله** وفي رواية حتى
تاتي الساعة رواه البخاري في اوائل صحيحه في كتاب العلم
اقول محل مناسبة هذا الحديث لكلام المصنف السابق
هو هذه الرواية شهادة على قوله في كل عصر واوان

والمراد

والمراد بالساعة القيامة وهي ساعة تنزل فيها الاكوان وتغير احوال
العوالم وينقلون فيها من حكم الى حكم اخر وصفها الله تعالى في القران
العظيم بقوله اذا الشمس كورت الى اخره والبخاري هو الامام ابو
عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي البخاري الانصاري اعلى الله
درجته ولما عباره في اوائل صحيحه في كتاب العلم في قوله
حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن
شهاب قال سمعت ابا حميد بن عبد الرحمن سمعت معاوية خطيبا يقول
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين واخا انا قاسم والله يعطي ولني من هذه الامة قايمة
علي امر الله لا يضرهم من خالفهم حتى ياتي امر الله انتهي بلفظه هذا
ما وجدناه في كتاب العلم ولم نجد غير رواية المصنف التي
ذكرها مذكورة في اوائل البخاري في كتاب الاعتصام كما سنذكر
عقب هذا **قوله** تم ذكر هذا الحديث في اوائل صحيحه برواية
اخر وفسر الطائفة فقال وهم اهل العلم **اقول** وتلك الرواية
في قوله في اوائل الصحيح في كتاب الاعتصام باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق
وهم اهل العلم حدثنا عبيد الله بن موسى عن اسماعيل عن
قيس عن المقيت بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا
تزال طائفة من امتي ظاهرين حتى ياتيهم امر الله وهم ظاهرون
حدثنا اسماعيل عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال
اخبرني حميد قال سمعت معاوية بن ابي سفيان يخطب قال
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين واخا انا قاسم والله يعطي الله ولني من امر هذه الامة

مستقيما حتى تقوم الساعة اوحى يا بني امر الله انتهى الحديث بلفظه
قول ثم ذكر هذا الحديث ايضا برواية اخرى عن معاوية رضي
 الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنال
 من امتي امة قاعة يا امر الله ما يفرهم من كذبهم ولا من خالفهم حتى ياتي
 امر الله وهم على ذلك فقال مالك سمعت معاذا يقول وهم بالثام
 الجمع في الصحيح البخاري رضي الله عنه **اقول** وما لك هذا ليس هو
 مالك بن انس صاحب المذهب بل هو مالك بن نجاشي قال ابن ابي عمير
 في شرح الشفا مالك بن نجاشي بضم المشنة تحت وبالحاء المجرمة وبعد
 الالف ياء مكسوة ثم راء وهو غير منصرف قيل له صحبة والاصح انه تابعي
 يروي عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف وجماعة اخرين له البخاري
 وغيره مات سنة سبعين وقيل سنة اثنين وسبعين انتهى وقد ذكر ذلك
 البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه في كتاب الانبياء عليهم السلام في اخر
 قبيل فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعبدته في قوله حدثنا عبد الله
 ابن الاسود قال حدثنا يحيى بن اسماعيل حدثنا قيس قال سمعت المغيرة
 ابن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنال امتي ظاهرين حتى
 ياتهم امر الله وهم ظاهرون حدثنا الحميدي قال حدثنا الوليد قال
 حدثني ابن جابر حدثني عمر بن هاني انه سمع معاوية يقول
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهم يقولون لا تنال امتي امة ظاهرو
 قاعة يا امر الله لا يفرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي امر
 الله وهم على ذلك قال عمر بن هاني فقال مالك بن نجاشي قال
 معاذ وهم بالثام فقال معاوية هذا مالك بن نجاشي سمع
 معاذا يقول وهم بالثام انتهى لفظ صحيح البخاري والمال ومالك
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى هو مالك بن نجاشي هذا مالك بن

ارجو

صاحب المذهب لانه لم يجمع باحد من الصحابة وماذا يصح اني ولعل
 المصنف رحمه الله تعالى نقل هذه الرواية بالمعنى دون اللفظ كما
 هنا فتدبر والله اعلم **تم** ان اثم كالمراحم وتخصفا وانك
 ابن الاسير المذكر ويؤنب اقليم معروف عن شمال القبلة تشمل
 على بلاد قاعدتها دمشق سميت به لانه بارضها ثمانية مملوكة
 او لكونها عن شمال القبلة وقيل انها سميت باسم بن نوح
 لكونه اول من اختطها ورده ابن جماعة يتصريح جمع بان لم يدخلها
 كما ذكره كشيخ عبد البروف المناوي رحمه الله تعالى في شرح
 الجامع الصغير قلت في كلام جدهنا ابن جماعة رحمه الله تعالى
 نظر لانه يمكن ان يكون اختطها اي اقتسمها من ابيه نوح
 عليه السلام بعد الطوفان ثم لم يفارق اياه ولم يدخلها لانه
 كان ابنك بابيه من اخويه يافث وحام كما هو مقتضى ما ورد
 بالاخبار ثم دخلها بنوه بعده وسكنوها والله اعلم بالماحد
 ان اثم طولا فمن العرش الى الفراء وعرضها من جبل طي من نحو قبلة
 الى بحر الروم وما يرامت ذلك من البلاد وفي ضامها لفظ للعامة
 الطوزي جلق بكسر الجيم وكسر اللام المشددة دمشق وقيل
 موضع بقرها وقيل صورة امه يحكي من فيها الماء في بعض قري
 دمشق انتهى **قول** وقد علم من عادة انه لا يكرر رواية الحديث
 الا فائدة زائدة **اقول** اي علم المحصلون الذين يعرفون كتاب صحيح
 البخاري ان من عادة البخاري رحمه الله تعالى انه لا يذكر الحديث
 الواحد مكررا في موضعين واكثر الا لاجل فائدة زائدة على ما ذكره
 في الموضوع الاول وهذا التكرار يجب بمعنى الحديث الواحد لا يجب
 اللفظ فاذا لفظ الحديث الثاني غير لفظ الحديث الاول وكذلك

الثالث فله تكرار في اللفظ لان التكرار اعادة الشيء اول بعينه وانما التكرار في المعنى فالحديث مكرر معناه والرواية غير مكررة ولو قال المصنف رحمه الله تعالى الحديث ولم يقل رواية الحديث لكان في المعنى **قول** وقد استفيد من هذه الروايات الثلاثة الفائدة الاولى ان المراد بالطائفة الذين اجبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم انهم لا يزالون ظاهرين على الحق حتى تاتي الساعة هم اهل العلم كما في الرواية الثانية **قول** المراد بالرواية الثالثة الحادث الثلاث التي ذكرها البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه فذكر الاول في كتاب الاعتصام وقال المصنف رحمه الله تعالى وذكر الثالثة في كتاب الانبياء عليهم السلام كما قدمنا هذا والفائدة هنا هي المعنى الذي يفهم الطالب زيادة علمه في علمه وهي قول البخاري رحمه الله تعالى في رواية كتاب الاعتصام وهم اهل العلم يعني الذين لا يزالون ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة وله يظن احداً هالكون المقصود من في هذا الحديث الشريف هم علماء زماننا هذا الظاهرون فيه على حطام الدنيا المتكالبين على تحصيل الدرهم والدينار المشغولون بمعرفة الدونية الشرعية وتقريرها وهم مرضي قترهم شاكرون العوام في التقليد في الحقائق من غير نظر له استدلال وربما يسردون النظر مرجح والاستدلال من غير تحقيق به وزورق لمعنا فعلهم في العقائد محفوظة لا مفهوم ولهذا اذا سمعوا شي من كلام اهل الحقائق الكشيفية محاربي كونه في كتب مرادهم الزوقية لم يفهموه على ما ظهر عليه ولا يعطون له بله الجور وعقولهم على الظواهر وربما انكروا ذلك وخطوا قائلهم وهم المنكرة احوالهم والمختبطة اقوالهم وافعالهم قال تعالى مشرطن هذه اوصافهم يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا

انها في كتاب العلم
وتقدم رواية كتاب العلم
في كلام شامع زيادون
على قوله المصنف رواية
كتاب الاعتصام في الثاني

وهم عن الاخرة غافلون وهذا كله ان سلمت اعمالهم البدنية من البدع كالزيادات التي ابتدعوها في كيفية الوضوء والطهارة والصلاة مما لم يقل احد من المجتهدين قطعا ويسمون ذلك ورعا وهو وسوسة في الدين تلقيها اليهم مردة الشياطين وسبب ذلك استيلاء الفطنة على قلوبهم وعدم تحصيلهم مقام شهود الحق واعراضهم عن ذلك قال تعالى ومن يضل عن ذكر الرحمن فليس له شيطان فهو لغويين وانهم ليصدونهم عن السبيل ويحسون انهم مهتدون وبالجملة فانما ترونا لهم في هذا الموضع وان كان الاول بنا للقول عن ذلك مطلقا لعدم انجاء القول فيهم ولكن من قيل قوله فان ذكر ان نفقت الذكري لاية ومن يهدي الله فهو المهتدي ومن يضل فلن يجده وليا مرشدا الفائدة الثانية ان المراد بالعلم هو الفقه في الدين كما دل عليه صدر الحديث في الرواية الاولى الفائدة الثالثة انهم بالنام كما في الرواية الثالثة فكل من هذا كله ان الله تعالى جعل علما الفقه في الدين الحربي اعتقادا وعمل قائمين بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الاعتقاد الصحيح والقول الصحيح والعمل الصحيح بحسب سمر وطاقتهم وبما كانت عليه الصحابة والتلف المأثور من جميع ذلك لا يغيرون شيئا من ذلك ولا يبدلون ولا يزيديون في شيء من ذلك ولا ينقصون وهم ثابتون على ذلك في كل زمان الى وقت قيام الساعة ينفرون ما هم عليه من الدين الحربي باقوالهم واعمالهم وهمهم واحوالهم وانما هم فينظرهم الله تعالى بسبب ذلك على كل من يريدخذلانهم ويترك تلك يسرهم من اعدائهم المتعوق عند الله تعالى الدنيا والاخرة قال تعالى ان تنفروا الله ينفركم ويثبت اقدامكم وهو الاهل المذكورون الذين في كل زمان انما يكونون على قويم حال واكمل ثبات في بلاد الشام دون غيرها من البلاد قال النبي صلى الله عليه وسلم اهل الشام سوط الله في الارض ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقهم ان يظهر او على مؤمنهم وان يموتوا الا لها وغيظا وغما وحربا خروجه الشيخ الاسيوطي رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وقوله ان يموتوا معطوف على قوله ان يظهر او الصغير للمنافقين ان شاء الله تعالى وخرج الاسيوطي ايضا في الجامع الصغير قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اهل الشام

ض

فان فيهم الأبدال وزاد الشارح المناوي رحمه الله تعالى
 وفي رواية فيهم تنصرون وبهم ترزقون قال وفيه رد على
 من انك وجود الأبدال كاجن يتبعه انتهى كلامه وخرج
 السمرقندي في كتاب الأبدال ان علي بن ابي طالب
 كرم الله وجهه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأبدال
 فقال هم مستون رجلا قلت يا رسول الله صفهم لي فقال
 ليسوا بالمتنظفين ولا بالمبتدعين ولا بالمتعقبات
 ينالوا ما نالوا بكثرة صلاة ولا صيام ولا صدقة الا تسخا النفس
 وسلامة القلوب والنصيحة لا يمتهم انهم يا علي اعز من الكبريت
 الأحمر وروي عن ابي ذر رضي الله عنه انه قال لما ذهبت النبوة
 وكانوا اتاد الأرض اخلق الله مكانهم اربعين رجلا من امة
 محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال لا يموت الرجل منهم حتى ينشئ
 الله تعالى مكانه اخر الخلفه وهم اتاد الأرض ثلوثون منهم
 على مثل يقين ابراهيم عليه الصلاة والسلام ولم يفضلوا الناس بكثرة
 صلاة ولا صيام ولا حسن الخلق ولا حسن الخلية لكن
 بصدق كورع وحسن كنية وسلامة القلوب والنصيحة
 للمسلمين ابتغاء مرضاة الله بصبر وخبر ولب وحلم وتواضع
 في غير مذهبه وعن انس بن مالك رضي الله عنه عن النبي
 صلى

تبارك وتعالى

صلى الله عليه وسلم انه قال البدلاء اربعون وعن الحسن انه قال لو لاه
 البدلاء لحفف بالارض وخرج ايضا في الارض في الكتاب المذكور
 قال لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم عكت الارض الي ربها عز
 وجل انه ما بقي عشي على بني من الانبياء الي يوم القيامة
 فاوحى الله اليها اني جاعل من هذه الامة رجلا قلوبهم كقلوب
 الانبياء ويعضد هذا ما رواه الامام احمد في مسنده بلسان
 صحيح والمخافظ الطبراني في معجمه قال كسمرقندي والقطب
 هو المقدم عليهم انتهى **قول** وكان كصنيل احكام الصادات
 من اهم المهمات لاهل الدين والتقوى من حيث ان العبادات من
 غير علم قليلة الجدي **اقول** كان هنا معطوفة على كان المكلفين
 الواقعة بعد وبعد ولا احكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى
 لجميع المكلفين على السنة الوسايط بامر او نهي قطعا او طنا
 او باباحة والعبادة جمع عبادة وهو فعل ما يرضى الرب
 والعبودية هي الرضا بما يفعل الرب وهي فضل من العبادة
 قال تعالى سبحان الذي اسرى عبده ولم يعقل بنبيه ولا رسوله
وما احسن قول القائل **وما احسن قول القائل**
 لا تدعني الا بيا عبدها **قانه** اسرف اسمائى
 والتقوى على ثلاث مراتب الاولى تقوى العوام من الشر
 بالله تعالى باذاعة موثر فيها في الوجود ومن نسبة الكهنة
 والمكان اليه ومن تشبهه في حمانه كرهه تدركه العقول والثا
 تقوى الخواص من مخالفة اقامة واقتراف نواهيها ظاهرا ومن
 ارض القلوب كالربا والحرص والحسد والحقد ونحو ذلك باطنا
 والثالثة تقوى خواص الخواص من جميع نواهيها من سبحانه وتعالى

بحث التقوى

سيرة

من سائر مخلوقاته التي في الدنيا وفي البرزخ وفي الآخرة والمراد
هنا هذه المراتب الثلاثة على حسب هولا الأشخاص الثلاثة الذي هو
من العوام والذي هو من الخواص والذي هو خواص الخواص فان كل واحد من
هؤلاء الرجال الثلاثة يحتاج في تحقيق مفصل على حسب ما هو في شأنه
الى معرفة احكام العبادات ما دام موضوع في هذه الدار ذرا العكس حتى
يموت موتا حقيقيا ويلتحق باهل البرزخ فان العبادات من غير معرفة احكامها
قليلة الجدوى بمعنى النفع وان كانت صحيحة بطريق الموافقة فيما لم يشترط
فيه العلم كعلم النوافل من العبادات وكذلك سائر المباهيات واجتناب
الممنوعات ولما عمل الفرائض فيشرط فيه العلم بالفريضة قال الامام والاهل
والنظار الحقيقة في ادراك الفن الاول في بحث النية وتفرع على اشرا
نية الفريضة انه لو لم يعرف افترض الخمس الا انه يصليها
في اوقاتها لا يجوز وكذلك لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا عين
ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو طعن
الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها خلف
الامام جائزة ان نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير وفي
الفتية المصلون ستة من علم الفرض والسنة وعلم معنى
الفرض انه ما يفتحق الثواب بفعله والعقاب بتركه وكسره
وعلم الثواب بفعله ولا يعاقب بتركها فنوى الظاهر وكفر
اجزائه واغنى نية الظاهر عن الفرض والثاني من يعلم
ذلك وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض
والسنة اجزائه والثالث ينوى الفرض ولا يعلم معناه
لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلي الناس فرائض
والنوافل يصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من

النوافل

ح

النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط في كل مجزيه ما
صلى بالجماعة ونوى صلاة الامام والجماعة اعتقد ان
الكل فرض جازت صلاة والاربعين لا يعلم ان الله على
عباده صلوات مفروضة ولكنه لم يصليها الا وقاتها لحر
بحره انتهى **قوله** نسخ للفطر الفاتر وخطر للمخاطر المخاطر تالف
مختصر يحتمل على اعم العبادات في بيان ما يحتاج اليه المصلي
من احكام الصلوات التي هي احب العبادات الى الرحمن
وبالحفاظه عليها يستدل على قوة الايمان **قوله** جملة قوله
سبح الاحزاب قوله لما الواقعة بعد وبعد وسبح اي عرض
وسخت بهذا اي عرضت انتهى والفطر هو البال والمخاطر الذي
يجوز فيه في ادراك الشيء والفاتر الضعيف والمخاطر بالبحر
الامر العظيم وهذا هو سبب تالف هذا المختصر في احكام هذه
الصلوات وفي نسخة اخرى ان سبب التالف عند ذلك
وهو قوله في مكان نسخ الى اخره اشار الى من اذا اشار
فقد الزم ومن طاعته مخم وامثال امرهم منهم الزم بتالف
مقدمة في بيان ما يحتاج اليه المصلي من احكام الصلوات مختصرا
على المسائل المتعلقة بهما من بين سائر العبادات التي هي
احب العبادات الى الرحمن وبالحفاظه عليها يستدل على
قوة الايمان فقوله اشار على يريد امره في ذلك صدق يلزم
قبول امره ومراده حضرت الامام المخلي رحمه الله تعالى
شير الى ذلك في القصيدة التي في في اخر هذا الخامس
التمام بين قوله الزم في الاول فعل ما ضني والزم في الثاني
افعل التفضيل والقول بان الصلاة احب العبادات الى

الرحمن اشارة الى الحديث الذي سيذكره رحمه الله تعالى في اخر
الكتاب في احكام المساجد وهو قوله صلى الله عليه وسلم
وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت الرجل يتعهد المسجد
فاشهد له بالايان كما سياتي في الكلام على ذلك في
موضع ان شاء الله تعالى **قوله** فاستخرت الله تعالى
بأخلاص النية واجتهدت في تقصيحه وتوحيده بالاحكام
النبوية ابلغ اجتهاد واخترت من الاحكام ما ينبغي بالمراد
محتسبا في لمن سبب في تأليفها عظيم الثواب يوم المعاد
وسميتها هدية ابن عماد لعباد العباد **اقول** سياتي بيان
الاستحادة في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق
والبيان والتوضيح التحسين والاحتساب الطلب وقوله
لعباد العباد بتشديد الباء جمع عابد من العبادة وتقدم
بيانها والعباد بتحقيق الباء جمع عبد من العبودية وقد
سبق ذكرها **قوله** والله اسأل ان ينفع به النفع العجم
ويحمله خالصا لوجهه الكريم **اقول** هذه جملة داعية من
المصنف رحمه الله تعالى ان الله تعالى ينفع بهذا المختصر
العجم اي العالم احد من المسلمين فهو دعاء للغير نظير الغيب
وهو مقبول قطعا وما دأب به بان يحمله الله تعالى خالصا
لوجهه الكريم فهو دعاء لنفسه وقد دأب الدعاء لغيره على نفسه
الدعاء لنفسه ليكون اسرع في الاجابة في حق نفسه
فلا يعارضه قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم
بمن يعود لا تبدأ بنفسه في عين بديهة بغيرة حيث اراد
بذلك سرعة الاجابة له **قوله** والله ولي التوفيق

بليان ص
ديث

والله اعلم

والله اعلم الى سوا الطريق **اقول** الولي فعيل بمعنى فاعل من
الولاية وهي تنفيذ القول على الفرض الغرام اليه ومن
اسماؤه الله تعالى قال تعالى وهو الولي الحميد والتوفيق
خلق القدرة على الطاعة في العبد والتوفيق من جميع
الوجوه قليل جدا ولهذا ما وقع في القرآن الا في موضع
واحد قال تعالى وما يوفى شي الله الا باله والسر في ذلك
ان من كان في هذه المثابة متزجرا موقفا من جميع الوجوه
من جهة القول ومن جهة العمل ومن جهة الاعتقاد
في جميع احواله وطواره على حسب ليله ونهاره لا يكون
في كل زمان من الزمان الا واحدا لا يتعدد واما من
كان موقفا من جهة دون جهة او من جهتين او اكثر
بعد ان تكل به ونوجه واحدة فانه يتعدد ويكثر في كل
زمان ومكان واليهادي مشتق من الهداية وهي تارة
تعمل بمعنى الدلالة على طريق من ثباته الا يصل الى
الحق او يصل ولم يوصل قال تعالى اما غر ضللتهم
فاسحبوا العصى على الهدى وقال تعالى الحمد لله عليه وسلم
وانك لتهدى الى صراط مستقيم وتارة تعمل بمعنى
الا يصل الى حقيقة الى الحق المطلوب قال تعالى فانك
لتهدى من اجبت وقال تعالى من يهدي الله فهو المهتد
وسواء الطريق فهو الطريق السوي يعني المستقيم وهو
الذي لا عوجا فيه وهو صراط الله الذي له ما في السموات
والارض **قوله فضل في بيان فضل الصلاة** **اقول**
ابتدا بذكر الفضيلة ترغيبا في فعل الصلاة ليشط لها

ما في ص

المكلف وتتوفر دواعيه للاصفا الى ملبياتي من احكامها وسميت الصلاة
 صلاة لانها مؤخوذة من صليت العود بالنار اذا قومت اعوجا
 والصلاة تقوم العبد من اعوجاج الذنوب قال تعالى ان الصلاة
 تنهى عن الفحشاء والمنكر ومن انتهى عنها فقد تقوى امره او ماخوذة
 من الصلاة بالقصر وهو العظم الذي عليه الايمان وذلك لان
 المصلي اذا ركع او سجد تحرك منه هذا العظم المذكور واخذ
 من المصلي الذي هو اسم الفرس من خيل الميدان وهو البالي
 لسابق سمي بذلك لانه اذا عدل في الميدان مع السابق كان
 راسه عند صلا السابق اعظم ذنبه وكذلك المصلي يكون
 المؤمن قال تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة
 وقد ورد الصلاة مقترنة بالايمان في كثير من المواضع في القرآن
 وماخوذة من الصلاة التي هي الدعاء لاسمائها عليه وهي
 في الشريعة اسم للهية مخصوصة مشتملة على اقوال وافعال
 وضعت لتعظيم الله تعالى والصلاة اقوى فروع الايمان لانها
 لم تخل عنها شريعة مرسل قط وشتمل على كذمة بقاء هو البدن
 كالقيام ونحوه وباطنه كالنية ونحوها ولكنها لما صار قربة
 بواسطة البيت المعظم باضافة الى الله تعالى كانت دون الايمان
 الذي صار قربة بلا واسطة فلذا كانت من فروع لا من
قول قال الله تعالى فاقموا الصلاة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا **قول** بكلامه بالاية يترك
 بكلام الله تعالى واعقب ذلك بالاحاديث الشريفة ليسير
 الى ان كتابه هذا جميع ما فيه ماخوذة من الكتاب والسنة فلا
 بعد في شيء وبعض ما يلهي ماخوذة من الاجماع والقياس ترجح

ج

ان الصلاة

مضر

الى الكتاب والسنة ايضا لان الاجماع لا بدله من مستند من احكامها
 والقياس انما يكون على حكم ورد في احدهما واقامة الصلاة هي
 فعلها على الوجه الاكمل باستيفاء شروطها واركانها واحسانها
 وسمنها ومسحباتها وادائها حتى لا ينقصها شيء من الاشياء
 فلو ان بشر وشربا واركانها واجملها فقط او ضم الى ذلك
 واجباتها فقط فقد قام ذلك مقام الصلاة المأمورة بها
 واجزاه ذلك عنها ولكن فائت تلك الصلاة الكاملة التي امر
 الله تعالى بها لان الله تعالى لا يامر بعبادة ناقصة غير كاملة
 كما قالوا في الوضوء الغير المنوي انه غير المأمور به وان حكم
 به الصلاة لقيامه مقام المأمور به فقد وجد شرط الصلاة
 والشروط يراعي حصولها لا تحصيلها قال في الاشياء
 والنظائر في اول بحث النية وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي
 ليس بمنوي ليس بما مور به لكنه مفتاح للصلاة انتهى وقوله
 كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي رجلي ما ذهب اليه
 ايمتنا ان الكفار غير مكلفين بفعل فروع الايمان كالصلاة
 والصوم وانما هم مكلفون بالايمان بذلك وبما يجب الايمان
 به من جميع العقائد فاذا وجد عندهم الاصل الذي هو الايمان
 وجبت عليهم فروع دينه حينئذ ومن ذهب الى كونهم مكلفين
 بفعل الفروع ايضا ولكن لا تصح منهم فيعاقبون على ترك
 الايمان وترك فروع دينه ترد عليه هذه الاية وايات اخر من
 هذا القبيل ولا دليل في هذا البحث قوله تعالى لم نكن من
 المصلين فان المراد لم نكن من المؤمنين الذين يعتقدون به
 الصلاة والا لقال لم نكن نصلي وتام هذا البحث في كتب الاصول

وفسر الكتاب بالفرض والموقوف كما قال في صحاح
 الجوهر في الكتاب الفرض والحكم وتقول وقتة فهو موقت
 اذا بين للفعل وقتا يفعل فيه ومنه قوله تعالى ان الصلاة كانت
 على المؤمنين كتابا موقوتا اي مفروضا في الاوقات
 انتهى **قوله** وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سالت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله قال الصلاة وثبتها
 قلت ثم اي قال بر الوالد بن قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل
 الله **اقول** معنى كون العمل احب الى الله تعالى مجاز عن افعال
 كثرة التوابع عليه على عمله لان افضل التفضيل محال على الله تعالى
 لان صفته تعالى وهي مجتبه لا تارة لا تفاوت فيها كون التفاوت
 مؤذنا بالحدوث بسبب الزيادة والنقص فيعمل ذلك في
 حقه تعالى على غايته وهي افعال النفع بمعنى كثرة محبته للشيء
 كثرت افعال النفع عليه وبنه واخرى ومن هذا القبيل محبته
 تعالى لعباده الصالحين من اهل السموات واهل الارضين
 وقوله لوقتها يعني الذي يستحب فعلها فيه كما سيأتي بيانه
 ان شاء الله تعالى لان الوقت اذا اطلق ينصرف الى الكامل منه
 والحديث في صحيح البخاري في كتاب الصلاة قال **حدثنا ابو الوليد**
هاشم بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال اخبرنا في
الوليد بن المغيرة قال سمعت ابا عمرو الشيباني يقول
حدثنا صاحب هذه الدار قال رالي دار عبد الله يعني ابن
 مسعود قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي العمل احب
 الى الله تعالى قال الصلاة على وقتها قال ثم اي قال بر الوالد بن قال
 ثم اي قال الجهاد في سبيل الله قال حدثني ابن مسعود قال

في الدنيا
 والآخرة

لزيد في هذا ما اورده البخاري رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة
 وفي كتاب الجهاد قال محمد بن سابق قال **حدثنا** مالك بن
 معمر قال سمعت الوليد بن المغيرة ذكر عن ابي عمر الشيباني
 قال عبد الله بن مسعود سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قلت يا رسول الله اي الاعمال افضل قال الصلاة على ميقاتها قلت
 ثم اي قال بر الوالد بن قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله فسكت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزيد في انتهى
 لفظ صحيح البخاري والمراذير الوالد بن الاحسان اليها باطاعتها
 في غير معصية ولو كانا كافرين فان الله تعالى لم يستثن من
 ذلك عينا الاطاعة في الشرك وقريب من ذلك المعصية قال
 تعالى فان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما
 وصاحبهما في الدنيا معروفان ولجد ولجدات في معنى الابوين
 لا نطلق اسم الاب على الجد قال تعالى يا بني آدم وادم هو
 الجد الاعلى والجهاد في سبيل الله انما يكون مع خلوص النية
 وهو مقاتلة الاعداء حتى تكون كلمة الله هي العليا واذ لم يكن
 كذلك فليس في سبيل الله وانما هو في سبيل الدنيا ان كان لاجل
 العتقة او في سبيل الاوصاف الحميدة ان كان لظهور الشجاعة
 والنبات في الحرب واسماه ذلك **قوله** وروى جابر رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال بين العبد وبين
 الكفر ترك الصلاة **اقول** يعني ان العبد اذا كان يصلي الصلوات
 المفروضة عليه في اليوم والليلة او اعم من ذلك كان بعيدا
 من الكفر لان بينه وبين الكفر حايلا هو ترك الصلاة وحايلا
 لم يوجد بعد وهو ترك الصلاة يعني الكفر عن فعلها عمدا

لا تركها ناسيا او في حال النوم لان هذا الترك بمعنى العدم لا الكنى
فهو غير مراد فاذا وجد من العبد ترك الصلاة بمعنى الكنى عن فعلها
عما زال الحائل الاول وهو فعل الصلاة بشيئة وبين الكفر فوشك
ان يقع في الكفر وليس معناه انه يكفر لان الحائل الثاني موجود وهو
ترك الصلاة مع اعتقادها فاذا زال الحائل الثاني بحجودها والا
ستخفاف بها وقع حينئذ في الكفر لان تركها عنه لان الكافر
لا يقال له تارك الصلاة لانها لا تفرض عليه عندنا كما تقدم **قوله**
وقال عليه الصلاة والسلام الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان
الى رمضان مكررات لما بينهن اذا اجتنبت الكبائر **اقول**
يعني ان هذه العبادات المذكورة من الصلاة المفروضة
والصوم المفروض يكفر الذنوب الصغار اذا صدرت من العبد
وان كانت لا تخص كثرة وظل شرط تكفيرها اجتناب الكبائر
ام لا خرج الا سيوطي رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال اغتسلوا يوم الجمعة فانه من اغتسل
يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلثة ايام قال
الشيخ المناوي رحمه الله تعالى وجاء في روايه مسلم وابي حنيفة
زيادة ما لم تغتسل الكبائر قالوا دل هذا التقييد بعدم غشيانها
على ان الذي يكفر هو الصغار فتعمل المطلقات كلها على هذا القيد
ذلك لان معنى ما لم تغتسل الكبائر انها اذا اغتسل لا تكفر ليس
المراد ان تكفر الصغار بشرط اجتناب الكبائر اذا اجتنابها
بجسده يكفر الصغار كما نطق به القرآن ولا يلزم منه ان لا
يكفرها الا اجتناب الكبائر ومن لا صغار له يرجي ان يكفر
عنه بقدر ذلك من الكبائر والا اعطي من الثواب بقدره

وهو

وهو جار في جميع نظائره انتهى كلامه وقال الشيخ العيني رحمه
الله تعالى في شرح البخاري في اللام على حديث من قام رمضان
ايما واحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر هذا يقتضي
غفران الصغار والكبائر وفضل الله واسع ذلك المشهور
من مذاهب العلماء في هذه الحديث وشبهه كحديث غفران الخطايا
بالوضوء وبصوم عرفة ويوم عاشوراء ونحوه والمراد غفران
الصغار فقط كما في حديث الوضوء ما لم تؤت كبيرة ما اجتنبت
الكبائر وقال النووي في التخصيص نظر لكن اجمعا على ان
الكبائر لا تسقط الا بالتوبة او بالحد فان قيل قد ثبت في
الصحيح هذا الحديث في قيام رمضان والاخر في قيام
ليلة القدر والاخر في صوم عرفة انه كفارة سنتين وفي عاشوراء
كفارة سنة والاخر رمضان الى رمضان كفارة ما بينهما والعمره
الى العمره كفارة ما بينهما والجمعة الى الجمعة كفارة ما بينهما
والاخر ان توضع خربت خطاياها والاخره والاخر فضل الصلوات
المحسنة كمثل نهار الاخره والاخر من وافق تامينه تامين الملايكة
غفر له ما تقدم من ذنبه ونحو هذا فكيف الجمع اجيب بان
المراد ان كل واحد من هذه الخصال صالحة لتكفير الصغار فان
صادفها غفر بها وان لم يصادفها فان كان فاعلمها سيما من
الصغار لكونه صغيرا غير مكلف او موقفا لم يعمل صغيرة او عملها
وتاب ادفعها وعقبها بحسنة اذا هبت كما قال تعالى ان الحسنات
يذهبن السيئات فهذا يكتب له بها حسنات ويرفع له بها درجات
وقال بعض العلماء ويرجي ان يخفف بعض الكبائر والكبائر انتهى
كلامه والحاصل ان فعل هذه العبادات يوجب تكفير جميع الصغار

الصادرة من العبد قبل فعل ذلك او بعده فيما ذكر فيه الوقت كقوله كفارة سنة ونحو ذلك ولا يشترط في هذا التكفير اجتناب الكبائر لانهم اجمعوا على قبول التوبة من ذنب دون ذنب اخر والتكفير بالعبادة في الصغائر نظير التكفير بالتوبة فالذنب لا يمنع قبول التوبة من ذنب اخر فلا يمنع صحة تكفير ذنب اخر ومعنى قوله في الحديث السابق اذا اجتنب الكبائر يعني فانها لا تكفر بفعل ذلك وانما يحتاج الى التوبة او الحد لان معنى ذلك اجتناب الكبائر بشرط في تكفير الصغائر كما هو المتبادر الى الافهام من هذا الحديث ونحوه لان اجتناب الكبائر مكفر للصغائر بنفسه من غير اشتراط شيء اخر كما قال تعالى ان يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وقال تعالى الذين يجتنبون كبائر الله وهم والعواحيش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة والهمم هي الصغائر من الذنوب وتمك المعنى لا يترك على عدم جواز العقاب على الصغائر وهو فاسد لان الله تعالى يجوز ان يعاقب انسانا على ذنب غفر مثله او اكثر منه لاننا اذا اضرارنا الى قوله تعالى يجتنبون برحمته من سيئاتهم وعقاب البعض على بعض الصغائر لا ينافي صدق الالة في كون الاجتناب وحده مكفرا لباية الصغائر كما ان عقاب المعصاة الواردة في النصوص لا ينافي قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فلا ضرورة في جعل الكبائر في الالة بمعنى الكفر وقول بل فيه الجمع بالجمع فيكون من قبيل الاسلام يجب ما قبله لان بعض الذنوب لا تكفر تغفر بالاسلام كتحقيق العباد وتخصيص المغفرة بالصغائر ينافيه عموم السيئات وفي شرح الجامع الصغير للمناوي عند الكلام على حديث من صام

يوم

يوم عرفة غفر الله له ستين سنة اما سنة واحدة خلفه قال البلقيني رحمه الله تعالى الناس اقسام منهم من لا صغائر له ولا كبائر فغفر عرفة له ورفع درجات ومن له صغائر فقط بلا اصرار فهو مكفر له باجتناب الكبائر ومن له صغائر مع الاصرار فهي التي تكفر بالعمل الصالح كصلة وصوم ومن له كبائر فقط يكفر عنه بقدر ما كان يكفر من الصغائر **قوله** وقال عليه الصلوة والسلام ارايتهم لو ان نهار بياب احدكم يقفل فيه كل يوم خمسا هل يبتغي درر منه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بها عن الخطايا **قوله** الدرر هو الوسخ المتولد من البدن وذكره دون مطلق الوسخ لمناسبة ما شبهه به وهو الخطايا لانها ناشئة من النفس والمراد بالخطايا الصغائر من الذنوب كما تقدم الكلام على ذلك والاطلاق في هذا الحديث وامثاله عن التقييد باجتناب الكبائر دليل ما ذكرناه من عدم اشتراط ذلك لاسيما ومن اصولنا ان النص المطلق لا يحمل على التقييد بل يعمل بكل واحد على حدة لان الشايع شديدا في مرة وسهلا في اخرى كما مضى في الاصول **قوله** وعن ابن عباس مسعود رضي الله عنه ان رجلا اصاب من امرأة قبلة فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فانزل الله تعالى واقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات فقال الرجل يا رسول الله الي هذا قال لجمع امي كلهم وكل من هذه الاحاديث صحيح مذكور في المصابيح **قوله** وبقية الية وهو قوله تعالى وذلك ذكرى للذين يشترطوا في جواب النبي صلى الله عليه وسلم بعدم تخصيص الحكم في حق المسائل والحديث في صحيح البخاري في كتاب الصلوة وعبادته

م

حدثنا قتيبة قال ابن ابي زيد بن زريع عن سليمان التيمي
عن ابن عثمان المديني عن بن مسعود ان رجلا اصاب من امرأة
قبلة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاجزم فانزل الله اقم الصلاة طرقي
النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات فقال الرجل يا رسول
الله الى هذا قال الجميع امي كلهم انتهى قال ابن عباس رضي الله عنه
سبب نزول هذه الآية في عمرو بن عبد ربه الانصاري رضي الله عنه انه كان
يسبح التمر في حاتونه عند باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ انتبه امرأة تتساع منه ثمرا فاعجبها يعني استحناها فقال لها ان
في البيت ثمر اجود من هذا التمر بهذا الثمن فانطلقني حتى اعطيك
اجود منه هذا فانطلقت المرأة فاراها ثمر اجود من هذا بهذا الثمن
فقال لها اصعدي اعطيك منه فصعدت معه وقد فعل بها غير انه لم
يجامعها وحذق يعني رمي بالشهوة فلما اخرجت شهوته وقضى
نفسه ابر حاجته ندم على ما صنع بالمرأة فاعتزل ثم أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وظهر في المسجد يسأله عن ذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ادري ما ارد عليك حتي يا بني فيك شيء
فيك من الله تعالى فينما هم بين صلاة العصر والرجل خلف السارية
اذ نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية فقرأها رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم قال عمر رضي الله عنه هذا له خاصة ام عام لنا فقال
لا بل عام للناس كذا في روضة المهديين وله شك ان تقبيل
المرأة الاجنبية من الصغار كما صرح بذلك الفقهاء قال
الامام الحنابلة في رحم الله تعالى في مختصر محيط السرخسي في اول
كتاب الشهادات الكبيرة ما كان حراما محضاً كاللواط والزنا
شرب الخمر والسرقه والقتل بغير حق واكرمال اليتيم والصغيرة

مالم

مالم يكن حراما محضاً كالغز والقبلة والنظر بشهوة وشرب
المسكر وسب الخمر والحمل الربا ونقل الشيخ المناوي رحمه الله
تعالى من ائمة الشافعية في شئ 2 الجامع الصغير ان ما يطلق
عليه اسم الزنا من نظر وقبلة ومباشرة فسادون الغز 2 ومس محرم
من اللحم انتهى اي من الصغار والصغيرة بالاصرار عليها نصير كبيرة
ولكن لا يتحقق الاصرار مع وجود الاشياء التي تكفر الصغار ولو
اجتناب الكبائر بمفرده كما سبق بيان والاصرار هو الغزم على عدم
التوبة فاذا فعل الذنب كان في فسخه زمانا يتحقق معه الاصرار عليه
ومقدار ذلك الزمان قد اشار اليه الشيخ القدوة العارفي بالله تعالى
الشيخ عبد الوهاب الشبراوي رحمه الله تعالى في كناية التمهود المحمدية
قال رايت بخط سيدنا الشيخ احمد الزاهد ان حد الاصرار على الذنب
ان يدخل عليه وقت صلاة اخر وهو لم يتب وهذا فيه رأي
تطويل المدة لكن ذلك لا ينضبط لزيادة الاوقات ونقصها صيفا
وشتاء فليسا مل انتهى كلامه **قول** وقال عليه الصلاة والسلام
الصلاة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن هدمها فقد
هدم الدين **اقول** في هذا الكلام استعارة بالكناية وهي تشبيه
الصلاة بالحكمة القائمة المنصوبة تشبيها مضمرا في النفس ثم
اثبات العماد لها في اللفظ استعارة تخيلية لانه من لوازم
الحكمة المنصوبة وقوله اقامها ترشح لا نريد ان يقيم المشبه به والمراد
بالدين دين نفسه بالنظر الى فصل خاص او مطلق الدين بالنظر
الى جماعة المسلمين وكما ان الحجة اذا لم يكن لها عمود وكانت
منهدة غير قائمة ولا منصوبة لا تخرج عن كونها حجة فكذا لك

تارك الصلاة لا يخرج عن الدين بترك الصلاة ولكن لا يقيه
دينه من حرجهم يوم القيمة وبودها كما ان الجنة اذا كانت
من بعد ما لا تقي من حر الشمس وبرد الهواء والله الموفق لارب غفر
قول وقال عليه الصلاة والسلام ما افترض الله تعالى على خلقه
بعد التوحيد احب اليه من الصلاة ولو كان شئ احب اليه من
الصلاة تقبده ملائكة فمهم ركن وساجد وقائم وقاعد كذا
في الغنية والشرعة **قول** يعلم من هذا ان علم التوحيد افضل العلوم
كلها لان موضوعه البحث عن ذات الله تعالى وصفاته ثم علم التفسير
لان موضوعه القرآن العظيم وهو صفة الله تعالى ثم بقية علوم
الدين لان موضوعها احكام الله تعالى التي بينها لنا على السنة
الوسائط وافعالهم قوله فمهم ركن يعني من الملائكة من هو ركن
من حين خلقه الله تعالى يوم القيامة يقبض الله تعالى بذلك الركوع
فقط ومنهم ساجد كذلك يقبض الله تعالى بذلك السجود فقط
اليوم القيامة ومنهم قائم كذلك ومنهم قاعد كذلك وفي هذا
دليل على ان الملائكة صور تنصف بالهيئات من القيام
والقعود والركوع والسجود ولا يلزم ان يكون صورهم
كهيئة صورنا من الجسم واليد والرجل ولا ان يكون قيامهم
وقعودهم وركوعهم وسجودهم مثل قيامنا وقعودنا وركوعنا
وسجودنا وتامل فضيلة الانسان على غيره من المخلوقات حيث
جمع الله تعالى له في الصلاة جميع العبادات الملائكة فاذا قام
في الصلاة فقد عبد الله تعالى بعبادة الملائكة القائمين وكذلك
اذا قعد وركع او سجد وعالم الاجسام السفلية ايضا منقسم

الى اربعة اقسام مثل علم الارواح العلوية فالاشجار قائمة
من حين خلقها الله تعالى الى يوم القيامة تقبض الله تعالى
بهذا القيام وتبسم والاشجار قاعد تقبض الله تعالى كذلك
والحيوانات ركن تقبض الله تعالى كذلك والانس جميع ذلك
ساجدة تقبض الله تعالى كذلك والانس جميع ذلك
في صلواته فانظر ما اعظم شأن الصلاة ولهذا كانت قسمة
عني النبي صلى الله عليه وسلم تكون في الصلاة ككون المصلي في حال
صلواته يقبض الله تعالى بجميع عباداته الوجود الروحية والوجود
الجسمانية لان الانسان نسخة الاكوان فهو مظهر لما كانت
به جميع الكائنات وليس هذا الموضوع محل بحث ذلك لان غرضنا
الاختصار في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب **قول**
وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة خير موضوع فمن استطاع
ان يستكثر فليستكثر رواه الطبراني عن ابي هريرة رضي الله عنه
قول خير موضوع باضافة خير الى موضوع اي خير عمل
وضعه الله تعالى في شرعه وبينه لعباده على السنة المرسلين
عليهم السلام **قول** وانما كانت خير موضوع لانها تتادى
بافعال واقوال وضعت لتعظيم الله تعالى وانها اجمع خصلة من
خصال الدين لتعظيمه تعالى واجل نوع من انواع العبادات
دلالة على جلالة **قول** الافعال هي القيام والركوع والسجود
والقعود والاقوال هي القراءة والذكر والشهادة والسلام
وشمل الذكر التسميات والتحريم لان التحريم مطلق الذكر عندنا

كما سياتي ان شاء الله تعالى وكون الصلوة تتأدى بافعال وافعال
لا يتأدى اشتراط البنية لها في ادائها انما لان البنية فعل القلب
فهي من جملة الافعال ولما كان الله تعالى غيبا مطلقا عن
حسنا وعقلنا في هذه الحياة الدنيا وضع لنا حضالة في الدين
لتعظيم تعالى لئلا نتهاون في شأنه تعالى ونفعل عن جلد له
وعظمته لعلنا بان الغالب منسي في العادة ولهذا قال تعالى في شأن
المتأقين نسوا الله فسيهم وذكر النسيان من الله تعالى مثلكم اذ هو
كنية عن عدم الاعتناء بشأنهم وعدم النظر اليهم بمعنى الرحمة فلا
يبالي بهم نظير نسيانهم له تعالى وعدم مبالاهم بشأنه تعالى لان من
الوصف اسماء الملوك الديان وهو الذي يعامل كل شيء من
جنس معاملته **قوله** وذلك لان اولها الطهارة سرا وجهرا
بانواعها **قوله** اشار بذلك الى كون الصلوة اجمع حضلة من حضرات
الدين اوالي ذلك وما قبله وما بعده والطهارة في اللغة مطلق النظافة
والراد بها هنا النظافة من نجاسة الكثايف واحداث اللطائف وهي
الطهارة سرا والكثايف عالم الجسديات واللطائف عالم الروحانيات
والجميع اغيار لا فرق في كونها حجب الحق بين كونها ظلمات وانوار
ولهذا ورد في الحديث ان الله تعالى انما يحجب من نور وظلمة
واما الطهارة جهرا فهي النظافة من النجاسة المانعة من المغلظة
والمخففة ومن الحمد ثانيا الاكبر والاصغر على حسب ما سياتي بيانه
ان شاء الله تعالى ولوقال **قوله** في انواعها بضمير التثنية لكان
اوضح وامرح لان الطهارة سواها انواع ايضا نظرا لنوع

الطهارة

الطهارة جهرا ولكن ليس هذا الكتاب موضع ذكرها لطول الكلام
عليها وان بسط الله تعالى في هذه الحياة الدنيا اصنف
شاء الله تعالى كتابا مستقلا في ذلك اسمه بيان الطهارتين
قوله ثم جمع الهمزة واخلاء السرو والافراق عما سوى الله تعالى
بالقصد اليه وهو البنية **قوله** هذا بيان للنية على اصلها
التي هي شرط صحة الصلوة وذلك يستدعي معرفة الله تعالى
على وجه التثنية التام على حسب ما قرر علماء الاسلام حتى
لا ينصرف في خاطر الى شيء في عقله وقلبه يتدبرهم انه الله تعالى
فيكون مشركا بالله تعالى في عيني ايمانه به كما قال سبحانه وتعالى
ولا يؤمن الاكبرظم بالله الا وطم مشركون **قوله** ثم اشار الى رفع
اليدين الى بنية ما تعلقت به القلب من الكونين مما سواه تعالى
قوله يعني رفع اليدين في اول الصلوة اشارة الى طريق جميع
ما تعلقت به القلب مما هو في يديه مما يملكه من العرض الدينوي
والشواب الاخرى فيلحق ذلك خلق ظهوره ويقبل على الله تعالى
بكلية واليه الاشارة بقول النبي صلى الله عليه وسلم
ان احكم اذا كان في الصلوة فان الله قبل وجهه خزيه البخاري
بتامه في كتاب الصلوة من صحيحه **قوله** واول اذكارها
التكبير وهو النهاية في تعظيم قدره تعالى وهو قوله الله
اكبر وهو اولي ثناء فيه لا يشوبه ذكر غيره **قوله** معنى الله
اكبر ان الله تعالى اكبر من كل شيء يعرف كنهه فالمقصود تترجم
عن معرفة كنهه وقيل المراد اكبر من كل شيء يتعلق ان يكون مربا

من

هو

والقصود ان لا يجعل على طبق مقولنا يجعل فوق كلما تطبيقه
 عقولنا وقيل الاكبر معناه المتناهي في الكبراي العظم فليس افعل
 تفضيل لانه تعالى اجل من ان يفضل على غيره ولهذا لم يستعمل
 استعمال اسم التفضيل وقيل الكبر بمعنى كبر كذا في شئ في الشايل
 للشيخ احمد بن محمد بن يحيى رحمه الله تعالى قوله وهو النهاية
 في تعظيم الله تعالى يعني بالنسبة الى قدرتنا وطاقتنا والافهم
 تعالى الكبر من ان تقول له الله اكبر قال تعالى ما قدر الله
 حق قدره ولكن ان الهداية على مقدار مهابتها والنية
 لا تنضم الا بما فيها وقوله اولى ثناء فيه اي افضل واشرف
 ثناء في تعظيم قدره تعالى ولا يشوبه اي لا يخالطه **قوله** ثم
 قراءة كلامه ولا يجوز فيها كلام غير يتلوه منتصبا وقد
 ضم جوارحه هيبة وخروفا وتواضعا وحضوعا عظيمة
 الله تعالى **اقول** يعني ثم قراءة كلام الله تعالى والحكمة في ان
 الصلاة لا يجوز فيها كلام غير تعالى لانه مقدم في ذكر النية
 ورفع اليدين ان المصلي اعرض عن جميع ما يتطلى به
 ادراك قلبه من الدنيا والاخرة واقبل على الله تعالى فقصر من
 كل شئ فباغناه الله تعالى به فجعل كلامه تعالى بدل كلامه لانه
 لم يبق في نظره غير به حتى لو تكلم العبد بكلام نفسه في
 الصلاة بطلت صلواته لخروج من حضرة شهود الله تعالى
 الى حضرة الاكوان وذلك خروج من الصلاة لانه الصلاة
 هي الوصلة بين العبد والرب على حسب ما يعطيه مقام التنزيه

التمام

التمام وحكمة قراءة كلامه تعالى قايمالا في غير ذلك من الهيئات
 كالركوع والسجود اشارة الى القيام بظهوره صفاته تعالى
 كما ان القرآن الذي هو صفة من صفات الله تعالى ظهر من هذا
 العبد القايم في خدمة مولاه كذلك بقيت صفات الله تعالى
 ظاهرة على هذا العبد ايضا وهو قايم بها لقدرته تعالى وعلمه
 وتحركه لتبنيها على ان العبد الكامل ليس له حركة في باطنه
 او في ظاهره الا بربه سبحانه وتعالى كما هو معنى لا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم وبسط ذلك لا يتجمله هذا المختصر **قوله**
 ثم تحقيق ما تجر بلانة عن ضمير من تعظيم الله تعالى فعلا وهو
 الركوع والسجود واذا كانا بتنزيه الله تعالى **اقول** تحقيق
 اي تصديق جميع ما قاله بلسانه مترجما به عن قلبه انما يكون بفعله
 وهو ركوعه وسجوده والتسبيح فهما المشتمل على تنزيه الله تعالى
 عما يليق به من صفات خلقه فان الفعل يحقق القول ويثبت
 مصدقه كما ان القول يحقق الاعتقاد ويثبت مصدقه فاذا
 اجتمعت الثلاثة على تعظيم الله تعالى الا اعتقاد والقول والفعل
 كان تعظيمه تعالى عند هذا العبد محققا ثابتا من غير شبهة
قوله ثم مع كل حركة تكبيرة شئ الى انه تعالى ارفع واعظم من
 ان يتردى حقه بمثل هذه العبادة من مثل هذا العبد الحقير **اقول**
 يعني تكبيرات الله تعالى في كل ركعة وهي قول الله تعالى ابر اذا
 ركع واذا سجد واذا رفع واذا قام شير بذلك الى ان هذا
 المقدار من العبادة دون حقه تعالى ولكنه غاية ما يستطيعه
 هذا العبد الحقير في خدمة مولاه العظيم قال تعالى لا يمكن الله
 نفسا الا وسعها يعني تكليف كل نفس بحسب ما وضع

سبحانه وتعالى في تلك النفس من القوة والقدر لا يجب قدره تعالى
وعظمة جلاله والسرف في ذلك حتى يبقى العبد في مقام التواضع لله
تعالى ويخرج من دعونه نفسه الأمانة بالسوء فلا يخطر في باله أن له
عبادة لا تليق بجلال الله تعالى وعظمته ويشهد التقصير من تقصير فيلومها
وتلومها فينتقل من النفس الأمانة إلى النفس الواحدة ثم ينتقل من ذلك
إلى النفس المطمئنة الراجعة إلى الرب راضية مرضية والله الهادي إلى
سواء الطريق **قوله** وهذه الخصال بأجمعها دالة على كمال التعظيم جلالة
جلاله فلا جرم أن اختصة الصلاة من بين أنواع العبادات بهذا الفضل
العظيم **قوله** الإشارة بهذا الخصال إلى ما ذكره من بيان معاني أعمال
الصلاة ولهذا كانت تالية للإيمان كما قال تعالى ذلك الكتاب لا ريب
فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وأما ذلك
كثير من الآيات والأحاديث ولهذا لم تخل عنها شريعة النبي صلى الله عليه وسلم
قط كما تقدم والله أعلم **قوله** اعلم أن للصلاة فرائض وأجبايات
ومستحبات **أول** الفرائض جمع فرائضة وهي المحرم الذي الرضا الله تعالى
بفعله قطعا أو ظاهرا فالأول يسمى فرضا اعتقاديا بالفضل اليوم والثاني يسمى
علما كسج الرأس وغسل المرفقين والكعبين وقد أشار إلى ذلك صاحب
البحر رحمه الله تعالى في شرح الكنز بقوله والله هو من كلامهم في الأصول والفروع
أن الفرض على نوعين ظني وهو في قوة القطع في العمل بحيث ينفوت الجواز
بنفوة انتهى والواجب مجمع واجب وهو محكم ثبت بدليل ظني قال في البحر
والفرق بين الظني القوي المثبت للفرض وبين الظني المثبت للواجب
اصطلاحا خصوص المقام انتهى فعلى هذا الدليل الظني فسمان
ظني ثبت به الفرض العمل وظني ثبت به الواجب فالتقوى في
التيوت كما لا أول فنقوت الصحة بنفوة والافهم الثاني تنقص

الصلاة بتركه ولا تبطل والنقص به ينجر بجوابه والسنن جمع سنة
والمستحبات جمع مستحب وسياق من المصنف رحمه الله تعالى
بيان كل شيء في موضعه أن شاء الله تعالى وإنما كانت
الأحكام المطلوبة في الصلاة منقسمة إلى هذه الأقسام
الأربعة الفرض والواجب والسنة والمستحب ليكون الفرض
مكتفيا بثلاثة وقايات فيصير بعد من الترك والنقص
حتى إذا وقع الترك إنما يقع أولا في المستحب فتتخلف السنة
فإن زاد وقع في السنة فيتخلف الواجب فإن زاد وقع في الواجب
فيتخلف الفرض فلا يقع الترك والنقص في الفرض إلا بعد وقوع
ذلك في الوقايات الثلاثة التي دون حرمها على الأقسام بحكم
الله اللازم الذي لا ينجر بجوابه أو تفرد إنما كانت الأحكام المطلوبة
أربعة لأن المجتهدين رضي الله تعالى عنهم من وفود ديانتهم وشدة
خوفهم على أحكام الله تعالى أن يقع فيها النقصان والزيادة
على حسب ما أطلعوا عليه من أدلة الكتاب والسنة لأن العلم أمانة
من زاد فيه أو نقص فقد كذب على الله تعالى وأفتري وقد
وجدوا الأدلة منقسمة إلى أقسام أربعة دليل قطعي في نفسه
من غير شبهة فثبتوا به الفرض الاعتقادى واجمروا عليه
ودليل قطعي من وجه دون وجه فثبت به الفرض العملي من ادبي
اجتهاده البهم ودليل ظني من كل وجه فثبتوا به الواجب ودليل
اضعف منه فثبتوا به السنة ودليل مرعب في كثرة التواب
فثبتوا به المستحب فجعلوا القطع ولو من وجه للفرض والظن
للموجب والضعف للسنة والترغيب للاستحباب والله أعلم

بالصواب **قوله** اما الفرائض فهي اربعة عشر سبعة خارجة وتسمى
شروطا وسبعة داخلية وتسمى اركاناً **اقول** يعني فرائض الصلاة
لانها الصلاة الا انها اربعة عشر فريضاً وهي مقسمة الى قسمين
قسم يسمى شروطاً وهو سبعة فرائض وقسم يسمى اركاناً وهو
سبعة فرائض ايضا بسبب هذه التسمية فهما ان الفرائض
ان كانت خارجة عن فعل الصلاة بان كانت بفعل قبل الشروع
فيها فهي الشروط وان كانت كناية عن اجزاء الصلاة التي تترك
الصلاة منها فهي الاركان وفوق في البديع شرح تحفة الفقهاء
بين الشروط والركن بفرق اخر فقال كل ما بدوم من ابتداء الصلاة
الى انتهائها فهو شرط وما ينقض ثم يوجد غيره فهو ركن
قوله فاما الشرايط السبعة فهي الطهارة من الحدث والطهارة
من الخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية
والتحريمية **اقول** اما الحدث فهو ما نفى شرعية قاعته بالاغناء
الى غاية استعمال المزيل كذا في البحر واعتراضه ولرب رحمة الله
تعالى في حاشيته شرح الدرر بان المانعة حكم الحدث فهو تقرير
بالحكم بانزوم منه الدور ثم نقل التقرين الصحيح في غاية البيان
ان الحدث وصف شرعي في الاعضاء يزيل الطهارة وحكم الماء
لما جعلت الطهارة شرطاً له وهو المنوي دفعه عند الوضوء
دون المقدور والتيمم انتهى يعني ان الطهارة المقدور
لا ترفع الحدث ولكن يكفي الحدث معها لا يظهر له حكم
المانعة الا بعد خروج الوقت كما سيأتي ان شاء الله تعالى
وكذلك طهارة المتيمم لا يظهر للحدث حكم معها الا عند

نقطة

روية

روية الماء والقدرة على استعماله فاذا وجد الماء او قدر عليه
ظهر حكم الحدث السابق فالتقفت الطهارة **واما** الخبث
فهو النجاسة العينية مغلظة كانت او مخففة والمراد
الطهارة من العذر المانع من ذلك وهو ما زاد على الدرر
في المغلظة او كان دبر اذني ثوب يستر العورة في المخففة كما
سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى واما ستر العورة فالستر التغطية
والعورة سميت بذلك القبح ظهورها ما خذت من العور وهو
القبح واستقبال القبلة المراد منه حصول المقابلة لا طلبها لانه ليس
بشر فهو كما استقرار في البحر والقبلة هي عين الكعبة فيمن
يصلي في مكة بحيث يراها والجهة في حق من لم يرها كما سيأتي والوقت
يعني وقت الصلاة المفروضة والنية هي الرادة والقصد
لا مجرد العلم ولكن لا بد من العلم بالمنوي والتحريمية هي التكبير
سميت بذلك لانها تحرم الا شيئا المباحة قبل الشروع في
الصلاة وسيأتي بيان ذلك مفصلاً عند تقرير المصنف **قوله**
اما الطهارة من الحدث فهي علي قسمين طهارة من الحدث الاصغر
وهي الوضوء وطهارة من الحدث الاكبر وهي الغسل **اقول** كل
واحد من الحدثين يعم البدن كله ولكن اكتفى بغسل الاعضاء
الظاهرة ومسح الراس فيما يكتفى وقوعه وهو الحدث الاصغر لدفع
الحرارة قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ولزم التعميم
على اصله فيما ندروا يكتفى عادة وهو الحدث الاكبر والاول يسمى
الوضوء مشتق من الوضوء وهو الحسن لان فاعله صار حسناً
والثاني يسمى الغسل بضم الغين المحجمة وهو تعميم جميع البدن بالماء

مضى

الطهور **قوله** اما الوضوء فله فرايض وسنين ومستحبات
 واداب سياتي تفصيلها **قوله** لقد تقدم بيان الفرائض وسياتي
 بيان الباقي ان شاء الله تعالى وليس للوضوء ولا للفعل واجب
 بخلاف الصلاة فهي عبارة مقصودة اشرف من الوسيلة اليها
 فلا بد من زيادة المقصد على الوسيلة لئلا يحصل التسوية
 بينهما فيغفوت غرض الشارع وايضا لو كان في الوضوء والفعل
 واجب كالصلاة والحج لكانا ينقصان بتركهما فيحتاجان الى جابر
 كسجود السهو والدم ولا يكون الجابر من الوسائل **قوله** والوضوء
 على ثلاثة انواع فرضي وهو وضوء المحدث عند اعادة الصلاة
 او سجدة التلاوة او صلاة الجنائز او مس المصحف **قوله** وضوء
 المحدث عند اعادة الصلاة فرضي سواء كانت الصلاة فرضا او واجبة
 او نفلا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
 وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى
 الكعبين وغسل هذه الاربعة الثلاثة ومس الرأس هو الوضوء
 والامر للافتراض واللام في الصلاة للجسي فشملت كل صلاة
 وسجدة التلاوة جز في الصلاة لانها سجود فيلزم لصحتها
 ما يلزم لصحة الصلاة وصلاة الجنائز صلاة من وجه لانها لا تصح
 بدون التحريم ولها تحليل وهو التسليم ودعاء من وجه لعدم
 الركوع والسجود فزج وجه كونها صلاة للاجتناب وقد سماها الله
 تعالى صلاة فقال ولا تصل على احد مات منهم ابدا فكانت الطهارة
 فيها فرضا لهذا واما مس المصحف فاقوله تعالى لا يحسه الا المطهرون
 وهذا وان قيل في تاويله لا ينزله الا السفرة الكرام البررة

فظاهره

فظاهره يفيد منع غير الظاهر من مسه كذا في النهاية **قوله**
 وواجب وهو الوضوء للطواف **قوله** اي الطواف بالكعبة
 وانما لم يكن الوضوء له فرضا لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
 والطواف خاص وهو الدوران بالكعبة والخاص بين في نفسه
 لا يحتاج الى البيان فافتراط الطهارة فيه تكون زيادة على
 النهي وهو منع وقال مالك والثاوري رحمه تعالى الطهارة
 في الطواف فرض لما روي الترمذي من حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت
 صلاة الا انكم تكلموا فيه وقتلنا في الجواب المراد من هذا الحديث تشبيه
 الطواف بالصلاة في الثواب دون الحكم لقوله عليه السلام المنتظر للصلاة
 هو في الصلاة والمراد به الثواب الاتري ان المشي والاختلاف
 عن القبلة والكلام لا يفسد ويفسد الصلاة ايضا لو ثبت
 الفرض بهذا الحديث لشيء الكتاب بخبر الواحد وذلك لا يجوز
 كما اشار اليه والدي رحمه الله تعالى في حاشيته الدرر **قوله**
 مستحب وهو الوضوء عند اعادة النوم والوضوء على الوضوء
 كلما احدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر
 وبعد القهقهة في غير الصلاة كذا في قاضي خان والخلاصة
قوله قال في شرحه الاسلام ومن السنة ان يتوضأ عند
 النوم وضوء للصلاة وفي شرحها قال له كوضوء الطعام
 فانه لا يكفي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اويت الى فراشك
 فتوضأ وضوءك للصلاة ولا يكفي ايضا مسح اعضائه
 بالمال مسح على ما يفعله البعض فانه انما هو عند الضرورة

قال الشيخ في العوارق فان ابتلي العبد في بعض الاحايين
بكسل وتور عن ربه يمنع من تجديد الطهارة عند النوم بعد
الحديث يمسح اعضاءه بالماء مسحا حتى يخرج بهذا القدر من زهرة
الغافلين انتهى حتى قال ابصحة التيمم مع وجود الماء والقدر
عليه للنوم في المسجد كما صرح به والدي رحمه الله تعالى في كتابه
الاحكام وقد ذكرته في كتابه قلايد الفرائد ومواید القوائد واما
الوضوء على الوضوء قساية بيان فضيلته وفي شرح ميثم المصلي
للحلي ومن الادب ان يتوضوء على الوضوء لما ضبطه عليه الصلاة والسلام
على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت انتهى
واما الوضوء كما احدث في طريقه اهل الاسلام لقوله عليه السلام
لا يحفظ على الوضوء الا نومي وقال بعض اهل المعرفة من دوام
على الوضوء اكرمه الله تعالى سبع خصال اولها ترعب الملائكة
في صحته والثاني لا يزال القلم رطبا من كتابته ثوابه والثالث تسبح
اعضائه والرابع لا تنفثه التنكيرة الاولى والخامس اذا نام
بعث الله اليه ملائكة يحفظونه من شر الثقلين والسادس
يهل الله عليه سكرات الموت والسابع يكون في امان الله تعالى مادام
على الوضوء كذا في شرح الشريعة لابن السيد علي واما الوضوء
بعد الغيبة فلان الغيبة ذنب عظيم يرتكبها العبد فتقص به
طهارته فلا يلتزم ان يصلي بها الصلاة المفروضة او غيرها
والغيبة بكسر الفين المعجمة وهي ان يذكر الرجل اخاه المسلم الغائب
بما يكرهه اذا سمع سواه كان نقصا نافي بدنه او في نسبه او في
خلقه او في فعله او في قوله او في دينه او في دينه حتى في ثوبه

او في

او في داره او في شيء مما يتعلق به مطلقا وقال الحسن رحمه الله تعالى
ذكر الغيبة بما يكرهه ثلثة الغيبة والبهتان والافتك والكل
في كتاب الله تعالى الغيبة ان تقول ما فيه والبهتان ان تقول
ما ليس فيه والافتك ان تقول ما لم تفك وقال عليه السلام اياكم
والغيبة فان الغيبة اشد من الزنا ان الرجل قد نثر في غيبته
الله تعالى عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه
ونقل في شرح الجامع الصغير للمناوي عن القرطبي الاجماع على
ان الغيبة كبيرة واما الوضوء بعد الكذب فلان الكذب من قبيل
الذنوب وعن ابي امامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الكذب باب من ابواب النفاق وفي شرح الشريعة عن عبد الله بن
جراد انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله هل ينفي
المؤمن فقال قد يكون منه ذلك وقال يا نبي الله هل يكذب
المؤمن فقال لا ثم قال عليه الصلاة والسلام انما يفتر من الكذب
الذين لا يؤمنون بايات الله والكذب من النجاسات المعتبرة
الا تدرى ان الملك الحافظ يتباعد من الكاذب حين يتكلم بالكذب
مقدار ميل النسي ما جاء به وقع ما يخرج من فمه كما ورد في الحديث
ذكره في المصابيح وله جل هذه النجاسة المعنوية يستحب الوضوء
بعد الكذب كما يستحب بعد الغيبة لان الغيبة ايضا من النجاسات
المعنوية قال تعالى احب احداكم ان ياكل لحم اخيه ميتا وتم لم يمسسه
ينجس ثم الاكل وعن جابر بن عبد الله انه قال كنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم فارقع ربح جيفة متنة فقال عليه الصلاة
والسلام اتدري ما هذه الربح قلنا لا قال ربح الذين يتقايون

في غيبته

الناسي والمؤمنون فأقلت ما الحكمة في ان رج الغيبة وتنسها
كان يتبين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبين ذلك
في زماننا قلنا لان الغيبة قد كثر في زماننا وامثلة الانف
منها فلا تظهر راحة النتن كما ان رجلا اذا دخل في دار الدباغين
لا يقدر على القرار فيها من لشدته الرائحة الكريهة واهل تلك
الدار ياكلون فيها الطعام ولا يتبين لهم تلك الرائحة لان
انفهم قد امثلة منها فاعتبروا يا اولي الابصار واما اعادة
الوضوء بعد انشاء الشر فيحتاج بيان الى تقدم كلام ان
الشر ثلاثة انواع مباح ومتاب عليه ومنه عنه لانه لا يخلو
اما ان يكون مشتملا على اوصاف المخلوقات الحسة كالانسان
والحيوان والنباتات والمعادن ونحو ذلك او على اوصاف القبيحة
في الانسان ومحوه وهو المسمى بالهجو وهو ما ينفر قلب
الرجل من اخيه المسلم وهو المنهي عنه فان كان ذلك صدقا فقد
دخل في الغيبة فيستحب الوضوء منه كما ذكرنا في الغيبة وان كان
كذبا فقد دخل في الكذب فيستحب الوضوء منه ايضا واما اذا كان
الشر مشتملا على الاوصاف الحسة كذكر اوصاف انسان معين
او غير معين او ذكر زهر او روض معين او غير معين فذلك
داير مع الفصل والارادة فان اراد بذلك الله والفرور
بزخارف الدنيا ولذا يذها فهو منهي عنه ايضا قال النبي عليه الصلاة
والسلام كل لسان ادم حرام الحديث وقد مر ما لا يستوجب
المدح وهو عرض الدنيا القبيح الخائن فقد اصابته بسبب ذلك
بخاسته معذرة فيستحب له اعادة الوضوء بانشاء ذلك على

هذا

هذا الوجه المذكور واما ان اراد بما ذكرنا بيان صفة الله تعالى
وعظم حكمته وعجيب ما اظهرته قدرته على صفحات الكواكب
من بدائع المخلوقات وغرائب المصنوعات فله ارادة ونيت
قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوس وفضل النوع من الشرف ثبات عليه واما المباح فهو
ان لا يقصد شيئا مما ذكرنا فظهر بذلك ان الشر بمنزلة الكلام
فحسنة حسن وقبيحة قبيح وله تعدد الاستعارات فيه ولا
التثابته ولا المبالغات من قبيل الكذب بعد ان يكون على حسب
التفصيل الذي ذكرناه واحسن المبالغة ما فيه شئ من افعال
المقاربة قال تعالى يكاد زيتها يضي ولو لم تمسسه نار وقد
ورد في مدح الشعر ما لمزيد عليه من الاخبار وكذلك في ذمه
فن الزم ما وصى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم لا يمتلي جوف احدكم قبحا حتى يتركه خيرا
من ان يمتلي شعرا ذكره في المثارق وقوله يريه عجا ورن يعمد ابي بكر
من الرمي والامثلة من الشعر هو ان يغلب الشعر عليه بحيث يشغل
عن تلك وة القرآن الكريم وتدير معناه وعن الاذكار الشريفة والعلوم
الشريفة فانه المذموم من اي شعر كان مدحا او هجوا واما اذا كان
القران الكريم والحديث وعظمها من العلوم الشرعية فما لها عليه
فلا يضر البس من الشعر الذي ليس فيه خشى لا جوفه حينئذ
لا يكون محتليا شعر اخذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشعر واستشده وامر حسان بهجاء المشركين واثنه

اصحابه الاسفار وغيرها بحضرتهم وان شدة الخلفاء الراشدون
 واية الدين لم ينكر احد منهم على ما حسن منه وانما النكر والمذموم
 وروى سماك بن حرب عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه انه
 قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتناشدون الشعر
 والنبي عليه الصلاة والسلام جالس بينهم وروى عكرمة عن
 بن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا قرأ احدكم شيئا من القرآن
 العظيم فلم يدرك ما تفسره فالتصوه في الشعر فان الشعر ديوان العرب
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان من الشعر حكمة اي مواظ
 وامثالا ينتفع بها الناس وثناء على الله تعالى ونصيحة للمسلمين كما
 يفعل بعض الشعراء مثل هذا الشعر محمود يستحب قراءته على العبيدة
 يدل عليه ما روى عن عمر بن الشريد بن شبيب رضي الله تعالى عنه انه
 قال اردفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل معك من
 شعراية اي ابي الصلت فقلت نعم قال هنيهة فانشدته بيتا فقال عليه
 الصلاة والسلام هنيهة ثم انشده بيتا فقال هنيهة حتى انشده
 ما به بيت فقد استحسن النبي صلى الله عليه وسلم شعراية وان كان
 من شعراء الجاهلية لما فيه من الاقرار بالوحدانية والبعث وقوله هنيهة
 بكسر الهمزة وياء ساكنة بينهما كلمة عند الاستزادة من الحديث
 اصله اية قلت هنيهة هاء كانه اراق وهراق من الاسماء الفعالة
 معناه حدث وتكلم كذا في شرح الشريعة وخرج في الجامع الصغير
 للسيوطي رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذه مرة وفي هذه مرة يعني القراءة والشعر وذكر في شرح

الشمايل

الشمايل لابن حجر الهيتمي محل انشاد الشعر في المسجد بل ينبغي ان
 اشتمل على مدح الله وسلام واهله او هجاء الكفار ومخسرينهم
 والتحريض على قتالهم ونحو ذلك الدعاء لمن قال شعرا يفاخر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما دعا الحسن رضي الله عنه اعمانه حين يل عليه السلام بسبعين
 بيتا انتهى وقد وفقني الله تعالى الى نظم ديوان مستقل
 في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ومدح الله واصحابه والتابعين
 وذكر معجزاته عليه الصلاة والسلام والتقرض بكمال شرفه
 صلى الله عليه وسلم وشرف اتباعه فبلغ الفا واربعماية وخمسين
 بيتا التزمت فيها انها كلها مرفوعة القافية على حروف الهجاء
 وسنيت ذلك نفحة القبول في مدح الرسول وايضا في المدايح
 غير ذلك فيه صلى الله عليه وسلم والله الهادي لارب غفر واما
 استحباب اعادة الوضوء بالقراءة في خارج الصلاة فلا ت
 القهقري في الصلاة لما كانت جنابة تنقضي الوضوء كما سندر
 في محله ان شاء الله تعالى او جئت نقصان طهارته خارج
 الصلاة فكان الوضوء منها مستحبا **تفهة** ويستحب
 الوضوء ايضا لقراءة القرآن ولدخول المسجد وبعد كل خطبة
 ولمن اكل الجزور وللخروج العلماء كمن مس ذكره او امرأته
 ولمن غسل الميت ولوقت كل صلاة ولدوس العلم الشرعي ولو اية
 الحديث كما صرحوا به **قبيصة** لو انكر الوضوء هل يكفر ينظر ان
 انكر الوضوء للصلاة يكفر وان انكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا

تمت خلاصة

بناء على ان الوضوء ليس بعبادة مقصودة عندنا كذا ذكره وليد رحمه
الله تعالى فهو ياتي الى الخلاصة والظاهر ان المراد به الوضوء لطلق
الصلوة ولو كانت ففلا لشوته بالاية كما سبق لا وضوء سجدة
التلاوة و صلوة الجنائز لشوته بالقياس الظني ولا مسمى
القرآن للاختلاف في معنى الاية الى المظهرين كما تقدم **قول**
قال عليه الصلاة والسلام الوضوء عشر الايمان **قول** الشطر
النصف يعني ان الاجز فيه ليعاين الى نصف اجز الايمان والمراد
بالايمان الصلاة قال تعالى ولما كان الله ليضيع ايمانكم ابراهيم
الي بيت المقدس وكنت صلاته لان الصلاة من ادل عليه قال عليه
الصلاة والسلام اذا رايت الرجل يتعاهد لمسجد فاشهدوا له
بالايمان وانما كان الوضوء شطر الصلاة لانها لا تصح الا بشرابط
واركان والشراط قد سقط بالعذر بخلاف الوضوء فانه لما كان
لا يسقط ابدان لم يتطوع الماء قدر على خلفه وهو التراب وخوضه
كان في منزلة الشراط التي هي نصف الصلاة والنصف الاخر الازكان
وان الانسان شطران ظاهر و ظاهر و باطن و طهارة
الايقان والتصديق الايمان على هذا شامل للعمل والاعتقاد
كما هو فذهبوا الى الحديث اشار الى ذلك في شرح الشريعة
قول وقال اذا توضأ احدكم خرجت ذنوبه من سمعه
وبصره ويديه ورجليه فانه قد تغفر له **قول** معنى
ذلك انه اذا اكتب ذنوبا بسمه بان سمع ما لم
يجوز سماعه كالغيبه والخيمه والكذب وخوضه او سمع الالهات

مضى

نكم

على

على طريقه الله والنفلة وهو قادر على الاقتناء عن ذلك
او اكتب ذنوبا بصره بان نظر الى عورة لا يجوز النظر
اليها او الى شيء بقصد محرم ولو مال الغير بقصد السرقة
او خمر بقصد استحسان الشرب او الى ثياب الظلمة وانبيهم
وساير اشتغالهم المفصولة او المصنوعة من المال الحرام بقصد
استحسان فعل ذلك قال المناوي رحمه الله تعالى في كشي 2
الجامع الصغير وقد شد العلماء من اهل التقوي في وجوب
غض البصر عن ابنته النظرة وعدد الفسقة في اللباس والمراتب
وغير ذلك لا نهم انما اتخذوا هذه الاشياء ليعيون النظارة
فالناظر اليها يحصل لغرضهم وكالمفسر لهم على اتخاذهم انتهى
ويؤخذ من هذا انه ينبغي للمؤمن من عدم التفرد على ما يفعله
الظلمة في ايام الحاج وغيرها من خروجهم بانواع الاقتعة
والخجول والعدل الفاضل التي غالبها من مظالم العباد
وله قول له قوة الله بالعلي العظيم او اقترق ذنوبا
بيديه بان تناول بها محرما كمن اكل بيده حراما او ناوله
لغيره او ضرب احببا او خادما بغير حق او كتب بها ما ياتى به
او اشاد بها في احتقار مسلم او سي بها حراما عدا وخو ذلك
او اقترق ذنوبا برجله بان مشى بهما في مظلمة او ليس فيهما
نعله حراما او داسي بهما عدا في ارض مفسوبة وخو ذلك فانه
اذا توضأ الوضوء الشرعي اكمل لانه المتباعد عن الاطلاق
خرجت هذه الذنوب كلها من هذه الاربعة المذكورة بناء على

ان الله تعالى يعاقب يوم القيامة كل عضو بجنايته خاصة
 ولا يؤخذ عضو بجنايته عضو اخر يدل على ذلك ما ورد من
 الوعيد في الكتاب والسنة ارايت ان شركك المشركين
 وكفرهم لما كان في قلوبهم وافيدتهم قال تعالى في حقهم التي تطلع
 على الالف تبتة ولما كانت المانعون للزكاة اذا اتاهم السائلون
 عسوا بجباههم فاذا سألوهم حق الله امرضوا عنهم بجنوبهم
 فاذا انقروا عليهم ولو اعلمهم بظهورهم وتركهم قال تعالى
 يوم يحكي عليهم في نار جهنم فتكوب بها جباههم وجنوبهم
 وظهورهم الآية ونحو ذلك كثير والله اعلم وفي معنى الحديث
 الذي اوردته المصنف رحمه الله تعالى قوله عليه السلام انه اخبركم
 بما يحوي الله تعالى به الخطايا ويرفع به الدرجات اسبغ الوضوء
 على المكاره وعن عثمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من توضا فاحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده
 حتى من تحت اظفاره ذكره في شرح الشريعة وفي روضة المهتدين
 عن شمس بن حوشب عن ابي امامة الباهلي رضي الله عنه
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضا للصلاة
 فاحسن الوضوء خرجت من الذنوب كبوم ولدته امه وعن ابي امامة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرب ظهوره للصلاة وبراها
 واجبا لله تعالى عليه فيمضي فاه بالماء خرجت ذنوبه مع اول
 قطرة تقع من ظهوره فاذا غسل وجهه غفر له ما نقرت اليه
 عينا فاذا غسل يديه ساقطت ذنوبه من اطراف اناطه فاذا

مسح راسه واذينه غفر له ما استغفرت له اذنه فاذا غسل
 قدميه ساقطت ذنوبه ما خطبت اليه قدماه فاذا اجلس جلس
 ساكنا وان قام الى الصلاة صلى تقبل الله تعالى منه وتغفر له
 هناك **قوله** ومن مات على الوضوء مات شهيدا **اقول** اي
 من جهة الثواب لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له نبي ابي
 مالك ان اناك ملك الموت وانت على الوضوء لم تقبلك الشهادة
 وقال عليه الصلاة والسلام من نام على الوضوء كان قراشه له مسجدا
 وذنوبه صلاة حتى يصبح ومن نام على غير وضوء كان قراشه له قبر
 ولا شك ان النوم احز الموت فاذا كان النائم على وضوء فخرج
 بروحه الى السماء ويؤذن لها بالسجود لله تعالى كما سنده
 قريبا فكيف بالذي يموت على الوضوء فانه ينال مرتبة الشهداء
 في شهاده الله تعالى في عالم البرزخ **قوله** ولذلك روي
 عن كوز بن وبرة رضي الله عنه انه توضا في الليلة التي ماتت
 فيها ثمانين مرة حرصا على ان يموت وهو متوضي لينال الشهادة
اقول هذا من التابعين باحسان عليهم الرحمة والرضوان
 فانظروا اكثر من الصالحين على العمل بمقتضى آثار
 سيد المرسلين فانه مع ابتلاه به بوجع البطن ووصوله الى حد
 النزاع لم يترك العمل بما ورد في السنة فكيف به في حال الصحة
 والله الموفق لارب عزم وممانيا ب هذا ما نقله الوالد
 رحمه الله تعالى عن الحلواني انه قال اغناك هذا العلم بالتفصيل
 فاني ما اخذت الكاغد الا بطهارة والامام السرخسي كان مبطونا

في ليلة وكان يكرر في كتابه فتوضأ في تلك الليلة سبع عشر
مرة رحمه الله تعالى **قول** وقال الامام ابو الليث بلغنا ان
الله تعالى قال لموسى عليه السلام اذا اصابتك مصيبة وانت
على غير وضوء فلا تلو من آله نفسك **اقول** او رد ذلك ابو الليث
رحمه الله تعالى في كتابه بستان العارفين والمراد به ان الوضوء
يحفظ صاحبه من وقوع المصائب به مصائب الدنيا ومصائب
الآخرة واذا وقعت حتى عليه المصائب فليذكرها بمقتضى ذلك فان
الوضوء سلاح المؤمن على كل حال يتأمله به اعدائه من الشياطين
الجن والانس ويدفع به جميع المكاراة والسر في ذلك ان الوضوء
طهارة والطهارة صفة قديمة لانها من صفات الارواح والارواح
اقرب من الاجسام والمصائب كلها لا تتأني الا من قبل الاجسام سواء
كانت مصائب الدنيا ومصائب الآخرة والآخرة والله اعلم
واحكم **قوله** وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
من بات طاهرا بات معه في شغاره ملك يستغفر له يقول اللهم اغفر
لعبدك فلان فانه بات طاهرا **اقول** اي من نام على الوضوء بات
في شغاره اي فيما يلي جسده من ثيابه او من فراشه سمي شغاره لانه
يلصق بالجسد وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من بات
طاهرا في شغاره طاهرا بات معه ملك في شغاره فلا ينفق
ساعة من الليل الا قال الملك اللهم اغفر لعبدك فلان فانه بات
طاهرا وقال صلى الله عليه وسلم اذا نام العبد وهو على الطهارة
عزج بروجه الى العرش وكانت روياه صادقة وان لم ينم عليها

فصرت

فصرت روجه على عن البلوغ فتكون المنامات اضعاف احلهم لا
تصدق وفي الشريعة ومن بات طاهرا بات عابدا وعزج بروجه
الى السماء واذا نائم بالاسجد والاه فلا **قوله** وعنه عليه الصلاة
والسلام من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات قال في شيء
المصائب وانما يستحب الوضوء اذا صلى بالوضوء الا في صلاة
كذا في الشريعة والفنية **اقول** انما كان له عشر حسنات لان الوضوء
الثاني حسنة والحسنة بعشر امثالها واما الوضوء الاول فلا يجابح
اي بيان انه حسنة لان حدث ولما احتل الثاني ان يكون عبثا
بينه النبي صلى الله عليه وسلم بان حسنة وهو بعشر امثالها
واشترط الطهارة بالوضوء الاول **قول** شارح المصائب في
عبادته نقلها ابن السيد علي في شيء الشريعة وهو يجدي بالوضوء
انما يستحب اذا صلى بالوضوء الاول صلاة والاه فلا انه في الخلاصة
ان استيقظ الوضوء بعد الفراغ منه لا يكره بالاتفاق وتعبه
في البحر بانهم صرحوا بان تكرار الوضوء في مجلس واحد لا يستحب
بل يكره لما فيه من السوا في الماء كما في السراج الوهاج فكيف
يدعى بالاتفاق اللهم الا ان يحمل على ما اذا اختلفوا المجلس وهو بعيد كما ان
يخفى انتهى كلام البحر ملخصا ويعقبه والدي رحمه الله تعالى وحاشية
شرح الدرر بان التوفيق ممكن كلوي الخلاصة والسراج يحمل الاول
عليه ما اذا استأنف مرة والثاني على اذ يد منها ان عبارة السراج
في النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط العبادة
الآتية لانه لو كرر في مجلس واحد لم يكن مستجابا بل يكره لما فيه من السوا

في الماء انتهت والعجب من صاحب البحر فيما فهمه فتدبره انتهى كلام
 الرب في قوله ان تجد يد الوضوء مرة من غير فصل بصلاة او مجلس
 اخر لا يقتضي الكراهة بل هو مستحب كما هو المعلوم من اطلاق الحديث
 السابق وانما المذكورة تكراره في مجلس واحد اكثر من مرتين الا اذا
 اختلف المجلس او صلى بينهما فلا يكره جسيما ويؤكد ما نقله الوالد رحمه
 الله تعالى عن الكافي والسراج والنهاية والكفاية فيمن زاد على الثلاث
 مرة في غسل الاعضاء انه اذا زاد بنية وضوء اخر فلا بأس به قال فان
 الوضوء على الوضوء نور على نور انتهى ويؤيده ايضا ما علقه في السراج
 الوهاب من انه اسراف كما تقدم والاسراف فيما هو مشروع والوضوء
 الثاني مشروع ولو بغير فصل بصلاة او مجلس كما هو المعلوم من الحديث
 واما الثالث والرابع مما هو محتمل الحديث فشرط وضوء عتيه فصله
 بصلاة او مجلس والا كان اسرافا محضاً **قوله** وفرايض الوضوء
 اربعة **اقول** الفرائض جمع فريضة والفريضة مشترك بين الفرضي
 الاعتقادي والفرضي العملي كما سبق بيانه فان اراد هذا بالفرائض
 الاعتقادية يرد عليه سبعة راس فانه فرض عملي لوقوع الخلاف
 فيه وان اراد الفروض العملي يرد عليه غسل الوجه فانه فرض اعتقادي
 لعدم الخلاف فيه وان اراد الفرضين معاً فهو استعمال المشترك في معنيين
 وهذا لا يجوز عندنا فيكون المراد بالفرائض معناه المجازي وهو الحكم
 الذي نفرت الصحة بقوته اعم من ان يكون اعتقاديا او عمليا قطعيا
 او ظاهريا فهو من عموم المجاز ويمكن ان تقول ان المراد بالفرائض الفرائض
 العملية فقط دون الاعتقادية لان فروض الوضوء اربعة وقع فيها
 الخلاف فمن حيث ما هو مراد من الفروض الاربعة هنا ففصل الوجه

يقول

يقول ابو يوسف بعدم وجوب غسل ما بين العذار والاذن فيه والذي
 اختاره هنا قول ابي حنيفة ومحمد وزفر في وجوب غسله مع
 جملة الوجه فيكون غسل ما هو اعم من وضوء الخلاق الذي سماه وجهها
 فرض عملي وكذلك غسل اليدين والرجلين فيها خلافاً لفرع عبد
 الله في عدم دخول المرفقين والكعبين فيكون غسل مجموع ما اراده
 هنا من ان أعضاء الثلاثة مطلقون لا مقطوع به فهي فرض
 عملية بهذا الاعتبار فلا يبرأ والله الموفق **قوله** والمراد بالفرضي
 ما ثبت بدليل قطعي ويبطل الوضوء بتركه **اقول** هذا التعريف
 للفرض يخرج الفرضي العملي لانه ثابت بدليل ظني كما تقدم فيكون
 هذا تعريفاً للفرض القطعي فقط المحسم بالاعتقاد ويمكن ان
 نقول ان قوله ويبطل الوضوء بتركه تعريف للفرض العملي ولكن يرد
 عليه انه تعريف بالحكم وانه يوجب الدور **قوله** الاول غسل الوجه
اقول الموصوف بالفرض هو الفصل الذي هو مصدر بمعنى
 الفاعلية لان التكليف لا يرد الا على فعل لا على افعال ولكن
 لما كان المقصود من ذلك يحصل بالمسؤولية اقيمت مقام الفاعلية
 فلو ان فصل وجهه بلا غسل نه اجراه لان الشروط اعم من حصولها
 لا تحصيلها ولكن حيث قد منا ان المراد بالفرائض معناه المجازي
 وهو ما نفوت الصحة بقوته ليشمل الفرضي العملي والفرضي
 الاعتقادي نقيض ان يكون الفصل هنا بمعنى المسؤولية واما
 على وجه الثاني الذي ذكرناه فان المراد بالفرائض العملية والفرضي
 العملي ما ثبت بدليل ظني وهو فعل فالمصدر بمعنى الفاعلية قال
 بعض محشي الهداية وذلك لان الفرضي يستعمل في معنيين



احدهما ما ذكره لا يوصف الا بالفعل وثانيهما ما لا بد للشي منه
 وبهذا المعنى جاز ان يوصف بالفعل كما اشار اليه والذي رحمه
 الله تعالى في كتابه **قول** وهن من تصاصي شعر الرأس الى اسفل
 الذقن طولاً وما بين شحمتي الاذنين عرضاً **اقول** القصاص
 بتثليث القاف والضم اعلاها وهو حيث ينتهي بنته من مقدم
 ومؤخره والذقن بفتح الدال المعجمة والقاف وهو مجتمع لجبهته ومخه
 الاذن في معنى القرق وفي هذا التعريف مناقشة من وجهين
 اما اولها فتعوله من تصاصي شعر الرأس يحتاج الى قيد غالباً فان
 الاصل لا يجب عليه غسل شيء من راسه والاعم لا يسقط عنه غسل
 شيء من جبهته والتعريف الواضح ان يقول من مبداء سطح الجبهة
 كما وقع في عبارة التنوير و سطح الجبهة هو منتهى عظم القحف من الرأس
 وهو ارفع عظم الجبهة يمتد الى اخر الحاجب كما ذكره اهل الشرح
 فلا يحتاج الى اعتبار القصاص كما زعم بعضهم واما ثانياً فيلزم
 من هذا التعريف وجوب غسل باطن العين والاهنف والغم وبشرة
 الحاجبين واللحية والشارب لا سيما ولم يتعريف المصنف الاخراج
 ذلك وهو وارد على التعريف الذي ذكرناه ايضا ولكن جوابه ان
 غسل باطن العين غير داخل في التعريف لان لها اجفاناً مستعدة
 لتغطيتها في بعض الاحيان واخراجها عن ان يدخل في التعريف
 التعريف للأمر المطرد كما ان باطن الغم كذلك والوجه مشتق من
 المواجهة فلا يكون تعريفه الا بما به المواجهة وهذه الاشياء لا يواجه
 بها فلا تكون داخل في التعريف فلا ترد عليه **قول** فيجب غسل البياض
 الذي بين العذار والاذن وكذا ما يلا في البشرة من اللحية حله فا

لا بد يوسن في المسئلتين **اقول** اي اذا علمت تعريف الوجه المفروض
 غلبه في الوضوء بحسب الطول والعرض فقد تفرغ على ذلك
 انه يجب اي يفترض لان الوضوء لا واجب له كما تقدم وجميع
 ما يقال فيه او في مطلق الطهارة بلفظ الوجوب المراد به الغرض
 يعني يفترض غسل البياض الذي بين العذار والاذن والعذار
 طوقاً على الحد من الشعر الثابت مأخوذة من عذار الدابة وهو
 ما على خديها من اللجام وهذا البياض قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى غسله فرض لدخول تحت الالة الاتري ان غسله فرض
 قبل نبات العذار وما تحت العذار سقط عنه للحايل وكذلك
 ما استتر من الوجه بالشعر فيبقى الباقي على الاصل وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى لا يفترض غسل الحايل المخرج له عن المواجهة به مع
 الة ولوية باعتبار ما تحت العذار الا قرب منه وقيل ذلك رواية
 عن ابو يوسف وان مذهبه خلافه كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى
 واما حكم ما يلا في البشرة من اللحية اي يسترها وهو ما كانت
 غير خارج عن دائرة الوجه يعني غير المستتر فعند ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد يفترض غسل كل ذلك وعليه الفتوى كما بسط
 الراشد رحمه الله تعالى معزيا الى تاريخه وغيره وقال القنبري
 في شرح الكنز وعن ابو يوسف له يجب مسحها اصلاً فعمل المصنف
 رحمه الله تعالى اشار الى ذلك بقوله خلافاً لابي يوسف في المسئلتين
تيسر اعلم ان هذا كله في اللحية الكثة التي لا ترمى
 بشرتها واما الخفيفة التي ترمى بشرتها فيفترض ايصال الماء الي

ما تحتها كما ذكره الوالد عن فتح القدير وكان على المصنفان يقيده
بذلك والفتار داخل في معنى اللحية فان كان كئلام تبدد منابتها
يفترض غسل ظاهره لانه قائم مقام ما تحته واذالم يستتر ما تحته
به يفترض غسل باطنه ذكره والدي رحمه الله تعالى تبعاً لا صحاب
المستوفى لانه من اللحية فحكم حكمها وكذلك القول في العنفة
والثارب والحاجب يفترض غسل البشرة اذالم تستتر بها وان
استترت انتقل الفرض اليها وذكر الوالد عن صاحب البرهان
انه قال يجب غسل بشرة لم يسترها الشعر كحاجب وشارب وعنفة
في المختار لبقا المواجهة بها وعدم عسر غفلها وقيل بقط
لاستدام المواجهة الكاملة بالنبات انتهى وجزم بالثاني في شرح
الدرر والاولي اولى **قول** وله يجب غسل ما استرسل من اللحية
اقول اي لا يفترض غسل الشعر الخارج عن دائرة الوجه وفي
المحرر اما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسحه لكن ذكر في منية
المصلي انه سنة انتهى وعبارة المنية في بيان سني الوضوء
واصل الماء الى تحت الشارب والحاجبين ومسح ما استرسل
من اللحية قال الحلبي في شرح تكملة المفروض **تتمات** حمد وجهه
ولحيته فتوضا ولم يصب الماء بشرة لا بجزية النقة قيل يتبعها
للغم في عدم الوجوب وقيل المنكته عند ان تضام تبعوله والظاهر
تبع للوجه فيجب غسله وصححه صاحب الخلاصة وقيد البرجيني
الا تضام بالتطبيع اي يصل الماء الى داخل العينين سابق فقد
روى عن ابي حنيفة انه لا بأس بغسل الوجه وهو مغضى عينيه

وقيل

وقيل لا يفتح العين كل النقة وله يضمنها كل الضم حتى يصل الماء الي
اشعار العين وجوانبها وفي الخلاصة يجب ايصال الماء الى الماقي
حتى لو كان في الماء شيء لا يخرج عن الحدث وقيل يخرج اذا كان
تحتة وسخ كالظفر انتهى وفي البحر لا تغسل العين بالماء ولا
باسي يغسل الوجه مغضاً عينيه وقال الفقيه احمد ابن ابراهيم
ان غضي عينيه شديد الايجوز ولو مدت عينيه فرفضت بحسب
ايصال الماء الى ما تحت الرمض ان بقي خارجا بتغريض العين
والفلا وفي المذهب الرمض ما يجرد من الوسخ في الموق والموق
موضع العين والماق مقدمها انتهى ولو امر الماء على شعر الذقن
نم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن كما لو حلق الحاجب والشارب
ذكره والدي رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم ظفره او قشر الجلدة ذه
بعد ما اندملت القرحة ونقل الوالد عن ابيضاخ الكرماني انه قال
وليس في مزال عن بدن وضوء ولا امرارما على موضع المزال
لان الماء اذا اصاب الظاهر زال الحدث ولا يعود حكم الحدث
عن موضع المزال بصيرورة الباطن ظاهر **قول** الثاني غسل
اليدين مع المرفقين **اقول** الموفق بكسي الميم وفتح الفاء بالعكس
مجتمع عظم العضد والذراع وقال زفر وعبد الله لا يدخل
المرفقان في اليدين لهما ان الاصل عدم الدخول للاشياء لان
من الغايات ما يدخل كقراءات القرآن من اوله الى اخره ومنها
ما لا يدخل كما في قوله تعالى وارتع الصيام الى الليل وهذه الغاية
تشبه كلا منها فلا تدخل بالشك ولنا ان الغاية نوعان غاية

لم الحكم ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها كاية الصوم فلا
توجب الدخول وغاية الاستقاط ما وراءها ان كان ما بعدها
من جنس ما قبلها كاية المتافقت فان اليدين تتناول الى الاياط
فالمرفقان داخلان في المفاصل والكلام على ذلك مبسوط في المطولات
قوله الثالث مسح راسه **اقول** قال تعالى واستمسحوا برؤوسكم
قالوا لا لصاق وهو الجمع عليه فيها بخله في التبعض فان التحقيق
من اية العربية ينغون كونه معنى مستقلا لها بخله في ما اذا جاء
في ضمن الالصاق كما فيها نفي فيه فان الالصاق الالة وهي اليد
بالراس الذي هو المطلوب لا يستوعبه فاذا التصق فلم يستوعب
خرج عن العبرة بذلك البعض لالانه هو المفاد بالباء فانك
اذا قلت مسح يدي بالحائط لا يقتضي الكلام استيعاب الحائط بل
استيعاب اليد وان قلت مسح الحائط بيدي يقتضي استيعاب
الحائط دون اليد على العكس والباء في الالة دخلت على المسوح
فلم تقتضي استيعابه بل استيعاب اليد التي هي الالة المسح غالبا
فتعين الربع لان الالة التي هي اليد انما تستوعب قدره غالبا
فلزم وقدر بسيط والدي رحمه الله تعالى الكلام على ذلك في حاشية
الدرر **فروع** لوصف راسه ببله بقيت في يده بعد غسل
عضو جاز ولو بعد مسح عضو لا يجوز الا ان تكون البله متقاطعة
ولا يجوز ببله ماء خوضة من عضو سواء كان ذلك العضو مفصولا
او موحا كما اشار اليه في شرح الدرر ولو كانت متقاطعة لانه فيها
استعانة بالانفصال عن العضو الماء خوضة منه وذكره الديققا عن

فتح القدير لوصف على شعره اجزائه بخله في ما لو كانت ذواتا قدة
مشدودتين على راسه فمسح على اعلاه مما فانه لا يجوز انهي امرأة
مسحت على خصلها ان كان دقيقا يصل الببل الى ما تحته يجوز هذا
اذا كان جديدا والافلا كما جزائه الفتاوى والظاهر ما في الخلاصة
انه كانتصل الببله الى شعرها جازوا الافلا **قوله** الرابع غسل
الرجلين مع الكعبين **اقول** الكعبان كالمرفقين في الاله خصله في السابق
والكعب هو العظم المرتفع المتصل بعظم الساق من طرف القدم **تتمت**
لو خلق له قدان على الكعب فالنامة الاصلية يجب غسلها والاخرى
زايدة فما حاذير منها محل الفرض وجب غسله واما الافلا بل يندب
غسله ويجب غسل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء من الاله صبح الزايدة
والكن الزايدة وان خلق على العضو غسل ما يحاذي محل الفرض ولا
يلزم غسل ما فوقه ولو قطعت يده او رجله ولم يبق في المرفق
او الكعب شي سقط ولو بقي وجب غسل الباية وان قل من قطعت يده
ولا يمكنه الوضوء ولا التيمم على قول ابي يوسف يصلي بالايما وعندهما
لا يصلي ومقطوع اليدين والرجلين يصلي بغير وضوء ولا يتيمم
على قول ابي يوسف يصلي بالايما وهو عندهما لا يصلي ومقطوع اليدين
والرجلين يصلي بغير وضوء ولا يتيمم وهو الاله صحت يده وعجز عن
الوضوء والتيمم مسح وجهه على الحائط وزواجيه على الارض ويصلي
وكذا المريفى اذا لم يجد من يوضو فيه فان كان له امرأة او امه
توضوئته ومسح فرجه والابن والابن لا مسح فرجه ذكر ذلك والدي
رحمه الله تعالى مفر يا اكتب معتددة وفي التنوير مقطوع اليدين

والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد علي
الاصل انتهى يعني يعيد ما يصلي اذ ابرأ وجهه فان وجهه
لو لم يكن به جراحة يحسب على الحائط بنيت التيمم ويصلي **قول**
مسئلة شرط الفصل في الاعضاء المغسولة ان يتقاطر الماء
ولو قطرة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا سال عن العضو
ولو لم يتقاطر جاز له كرم ابن الهمام **قول** عن ابن همام
بالمسئلة اهتماما به لا هيئته وليتنبه له الطالب وكذا في جميع
ما سياتي من الابحاث المغنونة بمثل ذلك واني الهمام ذكر ذلك في كتابه
فتح القدير للمعاصر الفقير الذي شرع به كتاب الهداية في فقه الحنفية
وذكر والدي رحمه الله تعالى في حاشيته الدرر ان الفصل بالفتح لغة ازالة
الوسخ عن الشيء باصراء الماء ونحوه عليه واصطلاحا ازالة الماء فقط
في الوضوء والفصل ونحوه ايضا في غيرهما مع التقاطر ولو قطرة عند
وعند ابي يوسف وان لم يتقاطر والتقاطر ظاهر المذهب لكن اقله قطران
في الاصل وتواستعمل الماء دهنا لم يجز في ظاهر الرواية وكذا التوضي
بالثلج مع عدم التقاطر وعن خالف بن ابيوب بنسفي للموسمي في الشتاء
بل اعصابه شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لانه يتجا في عن الاعضاء في الشتاء
وفي البر جندري وعن ابي يوسف انه لا يشترط التقاطر ولا السيل بل يكفي
بل العضو وقال صاحب المنيع في اشتراط التقاطر لان الماء قبل التقاطر
اما اصابته او مترد بين الاصابة والاسالة فلا يحصل له اليقين بالفصل
الا بعد التقاطر وفي جامع الفتاوى لعقارب الهداية ولو ادهن المحدث
بالماء على اعصابه وضوءه لا يجوز عند محمد حتى يسيل الماء على اعضائه
وعند ابي يوسف يجوز قال في البحر ثم على القولين ذلك ليس

من

من مفهومه بل منه وب في الخلاصة انه سنة انتهى فعلم ان ذلك ليس
من حقيقة الفصل خلافا لما لك رحمه الله تعالى فلا يتوقف تحققه عليه
واما الشرايق الماء فليس من حقيقة الفصل ايضا قال والدي رحمه الله
تعالى اذا ادهن رجله وامر الماء ولم يصل لمكان الدسومات جاز الوضوء
كما في خزائن الفتاوى وفي مجموع النوازل الفصل يقتضي جواز اسالة
الماء على الاعضاء دون الارزاق فلو دهن اعضاء الوضوء ثم سال
عليها الماء ولم يلتزم فليها جاز انتهى **المسح في اللغة**
امرار اليد على الشيء ايل او التلطخ لذهابه به كانه القاموس وفي
الشرع اصابة البطل سو كان المصاب عضوا او غيره باليد او غيره حتى
لو اصاب لمطر الراس او الخن مقدار الغرض اجزاء وكذا لو اصابه الظل
وهو مطر خفيف وقيل نفس دابة في البحر الا ولا يظهر كذا ذكره الوالد
رحمه الله تعالى **قول** مسئلة لو بقي لعة في بعض اعضاء الوضوء قبلها
من بلة عضوا اخر لا يجوز ولو لبها من عضوها جاز وفي الجنازة
يجوز لبها من بلة عضوا اخر **قول** اللعة البقعة والبللة
يكسر الباء الموحدة البلل وفي شرع الدرر ان ثقل البلة في الوضوء
من احدي البدن او الرجلين الى الاخر لم يجز وجاز في الفصل
لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر
واما عرفا فلانها لا تقبل مرة واحدة وعصو واحد حكما
نظرا الى الدخول تحت خطاب واحد فتعارض الا خلافا الحقيقي مع
الاتحاد الحكمي فتزج الاختلاف بالعرف ولا كذلك الفصل فان
جميع الاعضاء فيه متحدة حكما وعرفا فتزج الاتحاد الحكمي بالعرف

انتهى وينبغي تقيد جواز نقل البلة من عضو الى اخر في الفل
ببدرن المفتل كما ذكره والدير رحم الله تعالى حتى لو نقل البلة
في الفل من عضو بدرن اخر لا يجوز كالا يخفى **خاتمة** الوسخ والدرن
وخرق الذباب والبراغيث ولو الحناء وجربها لا تمنع الطهارة
كما لا يمنع المضمضة طعام بين الة سنان وفي شر 2 مينة المصلي
المحلي برجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من جزاء وغيره جاز وقال
بعضهم ان كان زائدة على قدر المحصة لا يجوز غسله وان كان قدر المحصة
او اقل يجوز اعتبارا بنسب الصوم والنسبة بابتلاء ما فوق
المحصة لا بابتلاء مقدارها على قول والصحيح ان مقدارها غيب
معفو هناك انما العفو ما دونه فانه قليل وفي القليل عفو لا في
الكثير وذلك لان القليل غير محكي الا حترار عنه والكثير يمكن الاحتراز
عنه وفي الفتاوى بان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته
في الغسل جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالباً قال في الخلاصة
وبه يفتى وقال بعضهم ان كان صلياً بضم الصاد اي قرياً بمضوعاً
مضافاً متأكداً اي شديداً بحيث تدخلت اجزائه وصار كالعين
الصلب لا يجوز غسله قل او كثر وهو الصحيح الامتناع نفوذ الماء مع عدم
الضرورة والجر 2 وذكر في المحيط اذا كان على ظاهره بدنه جلد سمك
او خبيث مضموع قد جف وأغسل او توضع ولم يصل الماء اليه ما تحته
لم يجز وكذا الدرن اليابس في الاذن لان هذه الاشياء تمنع نفوذ
الماء لصله بها وقال في الذبيرة في مسئلة الحناء بان بقي من جربها
على بدنه والطين والدرن اذا بقي على البدن يجزي وضوءهم للضرورة

ولان

ولان هذه الاشياء لا صلاحية لها فينفذها الماء وعليه الفتوى
اي على ما في الذبيرة اذا المعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله
الي البدن وفي شر 2 الدرر واختلاف في مثل الجبين والطين
بناء على الاختلاف في موضع نفوذ الماء وعدمه قال ولدرن رجليه
الله تعالى وفي الجامع الصغير ان كان وافر الاظفار رينها دون
او طين او عجينة او المرأة الحناء جاز في القروبي والمدني قال
الديوبسي هذا صحيح وعليه الفتوى وقال الة سكان بجبا يصل
الماء اليه ما تحته الة الدرر لتدله منه وقال الصفاقية يجب
الا يصل اليه ما تحته ان طال الظفر وهذا حسن لان الغسل وان
كان مقصوراً على الظاهر لكن اذا طال يصير بمنزلة عروضة
الحايل لقطرة شائعة ونحوه لانه عارض وفي النوازل يجب
في المصري لا القروبي لان رسوفاً اظفار المصري مافقه في وصول
الماء بخلافه في القروبي ولو زق باصل ظفر طين يابس ونحوه وبقي
قدر راسي اى من موضع الفل لم يجز كما في فتح القدير انتهى
وفي مينة المصلي واذا كان الشقاق في رجله فجعل فيه الدواء
والشمع بمجرى الماء فوق الدواء والشمع وفي شر 2 ابن امير حاج يعني
اذا كان يضره يصل الماء بارداً حاراً الى الشقاق وله يكفيه
المسح اذا كان اجراء الماء على ظاهر الدواء او الشمع لا يضره بان
لا يصل الماء اليه فوالشقاق اما اذا كان الدواء لا يمنع وصول البلة
التي بظاهره من الفل اليه فغسله فيكفيه المسح فان عجز عن المسح
سقط عنه فرض الغسل والمسح فيفصل ما حوله ويترك ذلك الموضع

و اذا توضأ وامر الماء على الدوام ثم سقط الدوام ان سقط عن
 بر لزوم غسل ذلك الموضع والا فلا انتهى وفي جامع الفتاوى
 لقاري الهداية لو كان بيد المتوضي قروح يضر الماء دون سائر
 اعضاءه غير انه اذا غسل وجهه بسيل الماء على يديه فيضم له
 التيمم اذا لم يوجد من غسل وجهه وقيل يجوز له التيمم مطلقا
قوله وستن الوضوء والمراد بالسنة ما واظب عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا وثياب على فعله ويعاقب
 ولا يعاقب على تركه ولا يبطل شيء بتركه **اقول** السنة في اللغة
 العادة المتولدة من رضية كانت أم غير رضية لقوله صلى الله عليه
 وسلم من سن سنة حسنة كان له ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم
 القيام ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها
 الى يوم القيام وفي الشريعة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 مع الترك احيانا هذا قوله ولا بد فيه من قيد على وجه القباذة
 ليخرج ما كان على وجه العادة كالشرب ونحوه ومن قيد من خصايفي
 تلك العبادة يخرج ما اختص به صلى الله عليه وسلم كترك العضوف
 من النوم ومن قيد واظب عليه الخلفاء الراشدون ليدخل في السنة
 ما واظب عليه الخلفاء قال صلى الله عليه وسلم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدين من بعدى ومن قيد مع الترك احيانا حقيقة او حكما
 ليدخل في السنة ما واظب عليه ولم يترك حقيقة ولكن كان في حكم الترك
 بسبب عدم النهي عن الترك فان مطلق المواظبة لا يخرج الفعل عن
 السنية الى الوجوب مالم يقتض بتركه نهيا وانكارا على الترك اذ الترك

كان

شرح
 المسئلة
 صح

كان لتعلم الجواز وعدم النهي والانكار بقيد تعلية الاذان والاقامة سنا
 ولم يرد انه تركه ما صلى الله عليه وسلم سفر وحضر فالعرف الصحيح ان يقال
 السنة هي ما واظب عليه صلى الله عليه وسلم او خلفاء الراشدون على وجه
 يختص بالعبادة مع الترك احيانا حقيقة او حكما بقيد المواظبة يخرج المحجب
 كما سيأتي بيانه مع الترك المذكور يخرج الواجب والغرض وما قول المصنف
 رحمه الله تعالى وثياب على فعله الى اخره فان كان بيانا للحكم السنة بعد
 محسوس ولكن كان عليه ان يصرح بلفظ الحكم ويؤتى الضمير فيقول لعل
 وحكمها ان ثياب على فعلها او يبقى مذكر يعود على ما وان كان ذلك
 من تسمية التعريف وهو الظاهر فيروى عليه انه تعرف بالحكم وهو موجب
 للدور كما سبق فظهر ولكن لحواب عنه كما ذكر بعض المتأخرين بانه
 المعنى المناسب للمقام وانه وان تعرفنا بالحكم الا ان يحضر الفقهاء
 يتسامحون في التعريف به لما انه الاحكام هي محط موافق انظارهم **قوله**
 منها ان يبدأ بالسنة فيقول بسم الله الرحمن الرحيم واحمد الله على دين
 الاسلام **اقول** انما قال منها لئلا يشعر كلامه بالخص فيما يذكره من
 السنن والمراد بالتسمية ذكر الله تعالى حتى نوقل لا اله الا الله
 او الحمد لله صار مقبلا لسنة التسمية كذا جزم به في جامع الفتاوى
 وغيره فيقول المصنف فيقول الى اخره بيان للاكمال في ذلك وفي شرح
 بان يقول بسم الله العظيم واحمد الله على دين الاسلام وفي النهاية
 قال الاستاذ مولانا الحن الدين الماموني رحمه الله تعالى المنقول عنه السلف
 في التسمية في الوصو بسم الله الرحمن الرحيم واحمد الله على دين الاسلام
 وفي الحلبي ولفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم واحمد الله على

الدرر
 صح

دين الاسلام وقيل الا فصل بسم الله الرحمن الرحيم وذكر الوالد رحمه الله
 تعالى ان الرواية الاولى قيل منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي جامع القضاة
 والتسمية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله على الماء الطاهر والحمد
 لله على الاسلام الظاهر انتهى فلعن المصنف رحمه الله تعالى اطلع على هذه
 الرواية التي ذكرها وهو اختارها من تلقاء نفسه جمعاً بين الروايتين
 السابقين وقيل لبدائية شرط في سنية التسمية حتى قالوا لو سمي في أثناء
 الوضوء لا يكون مقبلاً للسنة بخلاف الاكل لو سمي في أثناء اكله لنيان
 في اوله كان كافياً في تحصيل السنة لان كل لقمة من الاكل فعل مبتدأ فلم
 يفت وقت التسمية بخلاف الوضوء فانه كله فعل واحد لا يتجزأ فتشترط
 التسمية عند ابتداء كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى **قول** وقال في
 المجتبى جمع بين التسمية والتعويذ **اقول** المجتبى هو سورة الفاتحة ويري
 للامام الزاهد مؤلف القنية والتعويذ ان يقول اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم وفي سورة المينة للحلي والتسمية بعد التعويذ وفي
 المجتبى جمع بينهما انتهى وظاهره على اي صفة كان من التقديم والتأخير
 حتى يبقى لقوله بعد التعويذ معنى كما لا يخفى وفي حاشية الوالد وعن
 الواسع يتعويذ في ابتداء الوضوء ويسمى للتبرك وفي المجتبى جمع
 بينهما وفي البحر وذكر الزاهد ان ان جمع بين ما تقدم والبتسمة
 فحسن **قول** ويسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة
 بعد سترها عند ابتداء الوضوء وللجمع بين الخلاف الواقع في هذين
 الوقتين **اقول** وفي شرح المينة للحلي والاصح ان يسمى مرتين
 مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل

سائر

سائر الاعضاء احتياطاً للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمى قبل
 الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب انتهى وفي
 النهاية شئ في الهداية قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء لما انه
 الاستنجاء سنة من سنن الوضوء فيسمى قبله لتقع جميع افعال الوضوء
 فرضها واستنجاها بالتسمية وقال بعضهم يسمى بعد الاستنجاء لان قبله
 حال كشف العورة وذكر الله تعالى حال كشف العورة غير مستحب
 تعظيماً لاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى
 قاضي خان ثم قال في فتاوى قاضي خان والاصح ان يسمى مرتين انتهى
 وذكره يسمى قبل كشف العورة للاستنجاء محله اذا بال او تقطوط
 في موضع ثم ذهب الى موضع اخر ليستنجي واما اذا استنجي في موضع
 النجاسة فلا يسمى بلسانه بل بقلبه ولا يجرى بها ساء لان ذكر
 الله تعالى في موضع النجاسة اخلال بتعظيمه تعالى **قول** ومنها
 غسل ليدري اوله ثلاثاً اذا لم يكن عليها نجاسة **اقول** اي من
 السنن غسل ليدري في اول الوضوء والمراد الى حد الرسفقت
 وان لم يصرح به المصنف رحمه الله تعالى وهما تشبهه رشح وهو
 منتهى الكف عند المفصل وهذا الفصل سنة سواء استيقظ من
 النوم اولاً وقيل الاستيقاظ في قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ
 احدكم من نومه فلا يغسل يده في الا نادى حتى يغسلها ثلثاً فانه لا يدري
 اين بادت يده قبيحة اتفاقاً لا يقدح احراز في خروجه فخرج العادة
 فانهم كانوا في العهد الاول ينامون غير مستنجين فربما تطوف
 اليه حالة النوم فتقع عليه نجاسة مفهوم من اشارة قوله فانه لا يدري

ابن بابت يده ثم اطرد الحكم لان من حكي وضوءه صلى الله عليه وسلم
 قدم وانما يحكي ما كان في دابة وعادته لا خصوص وضوء الذي عن نومه
 بل الظاهر ان اطلاقهم كان على وضوء الذي عن غير النوم نعم مع الاستحباب
 سيقاظ وترجم النجاسة اذا ما الواجب فانما يباينها لا يتحقق
 النجاسة ذكر ذلك والدي رحمه الله تعالى باسقاط هذا وانما يفصل
 يدر في اول الوضوء انهما الة التطهير فيبك بتطهيرهما ثم يتم لها
 في تطهير بقية الاعضاء وهذا الفصل في ابتداء سنة ينوب عن الفرض
 حتى لا يلتزم عند ارادة غسل اليدين الى المرفقين ان يصير غسل
 كفية لسقوط الفرض في الابتداء بفعل السنة كما مسح على الخفين
 فانه سنة يقوم مقام غسل الرجلين الذي هو فرض وقيل ان غسل
 اليدين اول فرض وتقدمه هو السنة وعبارة المصنف صريحة
 في الاول حيث لم يقل والبدء بغسل اليدين دائما قال غسل اليدين
 اولاً ثم لم يذكر وقت غسلها وقد اختلف فيه ايضا كالاختلاف في وقت
 التسمية كما تقدم قال في النهاية والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف
 في غسل اليدين قال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم
 بل يغسلها بعد الاستنجاء والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعده انتهى
 وهذا بناء على ان الاستنجاء من سنين الوضوء كما سياتي فيقدم غسل اليدين
 على الاستنجاء ليكون في اول الوضوء حقيقة واما من لم يعتبر الاستنجاء
 من الوضوء وان كان من سننه لانه ازالة النجاسة الحقيقية واما من
 لم يعتبر الاستنجاء من الوضوء وان كان من سننه لانه ازالة النجاسة
 الحقيقية والوضوء ازالة النجاسة الحكيمة قال تاجر غسل اليدين

عن

عن وقت الاستنجاء فالاحوط غسلها مرتين لتحقيق البداءة بذلك
 يقتضا على القول لمن ثبتت فعل السنة كما تقول ذلك في السنة على حسب
 ما سبق وهذا كله اذا استبغى بقصد الوضوء والا فلا تسمية ولا غسل
 يدر في اوله ثم قيد سنة هذا الفصل بقوله اذا لم يكن عليها
 نجاسة يعني اذا كان عليها نجاسة محققة فقد خرج هذا
 الفصل من السنة الى الوجوب لئلا ينحصر ما يوضوئها فيه فان
 قلت لو غسلها غسلة واحدة نزول بها النجاسة عنهما
 حل يكفي ذلك عن غسلها بالحدث ايضا محتاج الى غسلها ثانيا
 قلت لم اجد من تعرض لذلك من ائمتنا وينبغي ان يقال لا يكفي
 ذلك عن غسلها بالحدث ومحتاج الى غسلها ثانيا لا فاشتم
 صرحوا في النجاسة المريضة ان عليها ركعتين والعيضة
 ولو عمرة واحدة في الصحيح وقال بعضهم تغسل مقدزوها
 مرتين الحاقا لها بعد ركعتيها بغير المريضة المفسولة مرة وقيل
 لا بد من الغسل بعدة ثلاثا الحاقا لها بغير مريضة لم تغسل
 قط كما ذكره والدي رحمه الله تعالى واذا وقع الاختلاف في
 طهارة ذلك الموضع بالمرة الواحدة المريضة بعد النجاسة
 الحقيقية فكيف يحكم بسقوط الحدث عن المحل بذلك المرة
 الواحدة كانه يخفى **فقال** وكيف غسلا قبل دخالها
 الى ناء الكبير ان لم يكن له اناء صغير يفرق به ان يدخل رؤوس
 اصابعه مضومة ويفرق بها من ناء الكبير يغسل يديه
 ثلثة ثلثين يتوضا **اقول** قبل ادخالها الى ناء ايم قبل ادخال

احد طرفيها كما في قوله تعالى يخرج منها الؤلؤ والمرجان يعني من احد طرفيها
 وهو الخمار او المراد بالاناء الكبير الاناء الذي يمكن رفعه او تكافؤه
 وان امكن فصفير هذه الكيفية مستوتة اذا لم يكن على يديه نجاسة
 كما ذكرنا في قوله تعالى وقال الوالد رحمه الله تعالى وفي المصنفات اذا لم يكن
 معه اناء يفرق به ويده بخستان فانه يامس غيره ان يفرق بيده
 ليصب على يده فيغسلها فان لم يجد يرسل في الماء منيلا وياخذ طرفه
 بيده ثم يخرج فيغسل اليد بقطرته ثم يغسل اليد الاخرى او ياخذ
 الثوب باسنانه فيغسل يده بالماء الذي يقطر منه ثابثا لم
 يجد يرفع الماء بغيره وان يقدر فانه يتيم ويصلي ولا إعادة له
 عليه قال في البحر وفي مسئلة وقع الماء بغيره اختلاف والعجيب
 انه يصير مستعملا وهو من ذيل الحديث قال والدير رحمه الله تعالى
 على اننا لو فرضنا انه تمضمض ثم رفع الماء بغيره غسل يديه لا يكتفي
 مع عدم الاستعمال ايضا انتهى يعني تمضمض تلك ثالثة يصير
 الماء مستعملا في المرة الثانية والثالثة ايضا ولا فرق في هذه
 الكيفية بين وضوء الحدث والوضوء على الوضوء لان الماء يصير مستعملا
 برفع الحدث ورفع القرينة كاسيائه وبيان هذه الكيفية اذا لم
 يكن بيده نجاسة او كانت وغسلها كما ذكرنا ان ياخذ الخمارا
 الصغير يشتمل ان كان فيه الماء او يفرق به من الاناء الكبير
 ايتلى الاناء الكبير فامكنه ذلك والادخل اصابع يده اليسرى
 مضبوطة في الاناء وله يدخل المني ثم يصيب على يده اليمنى ويدلك
 الاصابع بعضها ببعض تلك تاثم يدخل اليمنى في الاناء بالفتة

ما بغلت

ما بغلت ونيل اليسرى وانما يتكافئ ذلك حتى لا يصير الماء الملاق
 لليد مستعملا اذا انفصل لا جميع الماء كما سنذكر ان ثا نقاي وقوام
 المصنف رحمه الله تعالى ان يدخل روي اصابعه ولم يقل ان يدخل
 اصابعه بدون قوله روي لان روي الاصابع يمكن ان يفرق
 بها الماء ويضعه في بطون الاصابع ثم يستعمله فلا ضرورة في ادم خال
 الاصابع كلها على ان عبارات الكتب بدون ذكر الروي وذكر
 والدير رحمه الله تعالى انه يكره ادخال اليد الاناء قبل الغسل
 لحدوث الاستيقاظ كراهة تنزيه له يصير الماء مستعملا
 لما في الخاتبة والخلاصة وغيرهما ان الحدث او الجنب اذا دخل
 يده الاناء لا غتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا لو
 وقع الكون في الجنب بالحاء الملهمة فادخل يده الى المرفق لا يصير
 مستعملا ولو ادخل يده او رجلاه للتبريد يصير مستعملا لا تقدم الضرورة
 انتهى فان قوله لا يصير مستعملا لما في الخاتبة والخلاصة منه نظرات
 عبادة الخاتبة والخلاصة لا تنفذ لما يعني لا يصير كله مستعملا فلا مانع
 من ان يصير الملاق ليد مستعملا كما سبق اننا اقول في مسئلة الكون
 لا يصير مستعملا يعني كل الا اذا حملنا قوله لا يصير الماء مستعملا على كل الماء
 لا على حامي يده فقط فيقول النظر حيز وهو الظاهر من الكلام
 والله اعلم بالمراد **قول** ومنها المضمضة وجميع الماء في الماء
اقول صوابه تحريك الماء في الفم لان المني لا يخالط الفم قال في صاح
 البحر هربح الرجل الشراب من فيه اذا رمى به انتهى وقال في الدرر
 رحمه الله تعالى المضمضة هي تحريك الماء في الفم كما في القاموس وغيره
 وشرا في الخلاصة وحده المضمضة استيقاظ الماء بجميع الفم انتهى

والتعبير بالمضغطة اولى من التعبير بفعل الموافقة الماء تنور
في الاحوال والآثار وتشتد في سنة المضغطة ان تكون
ثلاث مرة ثلثة مياه بغير العيني فلو تمضغض ثلثة ثبات عرفة
واحد لم يصير اثنا بالسنة وقيل يصير اثنا بها قال في البحر
ولا يخفى انه يكون اثنا بسنة المضغطة لا بسنة كونها ثلاثا
بمياه نالني والآثبات في القولين بالاحكامين فلا اختلاف
انتهى **قوله** اطلق المصنف رحمه الله تعالى ولم يقيد بالثلاث
لان السنة مطلق المضغطة ولو مرة واحدة **قوله** سنة شرب
الجاهل ينوب عن المضغطة لا شرب العالم لان العالم يحسن والجاهل
يحب من الذخير **قوله** يعني هذه المسئلة ما منقولة من كتاب
ذخيرة الفتاوى والمراد بالجاهل الجاهل بكيفية شرب الماء علي
وجه السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمتص الماء لا يشرب
وقد روي البيهقي وغيره اذا شرب احدكم الماء فليمتص الماء مصا
ولا يشرب عا قانه يورث الكباد وهو بضم الكاف وتخفيف الموحدة
وجع الكبد كذا في شرح التاميل لابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى
والجاهل اذا عاب انله فتمت المضغطة قال في الصحاح
الجوهر في فصل العني المملة مع الباء الموحدة العبد شرب
المان غرض في الحديث الكباد من العبد انتهى والعلم
اذا لم لا يمتلي فتم من الماء فلا تحصل المضغطة قال في فتح
القدير ولو شرب الماء عا اجزاء عن المضغطة وهو يقيد ان محس
ليس من حقيقتها وقيل لا يجز به ومصلا لا يجز به انتهى فاعل وجه من قال

ان الشرب عا لا يجز به ان يح الماء ابي القاوه من حقيقة
المضغطة السنونة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظف
عليها كذلك ويحك ان يقال ان اصل المضغطة السنونة
يحصل ولو باقتله في الماء بعد الغم به واما المضغطة الكاملة في السنة
فمن عا الماء من الماء من الغم لانه مستعمل والماء المستعمل كرم شربه
وفي جامع الفتاوى ولو اغتسل جوبا ونسي المضغطة الا انه
شرب الماء فلو كان شربه علي وجه السنة لا يخرج من الجنابة
لانه يحس مصا فلا يبلغ الماء جميع فتم كما يبلغ بالمضغطة وان كان
لا على وجه السنة خرج لانه شرب الماء مرة من غير ان يقطع
فحينئذ كثر المار في فيه فبلغ جميع نواحيه كما في المضغطة انتهى
فيقال علي هذا اذا شرب الماء علي وجه السنة لا تحصل له السنة
يعني سنة المضغطة واذا شرب الماء لا على وجه السنة تحصل له السنة
يعني سنة المضغطة من حيث اصل السنة لا كما لها ذكرناه **قوله**
ومنها الاستنشاق وهو جذب الماء بالنفس **قوله** النفس
بفتح الفاء الهو سبب الدخول الى الجوف والخارج منه والاستنشاق
في اللغة ادخال الماء في الانف كما في القاموس سواء كان بالنفس
او غيره وتخصيص المصنف رحمه الله تعالى بالنفس بيان كيفية
من كنياته وفي شرح الشريعة وجد الاستنشاق ان يصل الماء الي
المارن وهو ما لان من الانف وفصل عن قصبته انتهى والتعبير
بالاستنشاق اولى من تعين بعضهم بفعل الانف لموافقة الماثر
في الاحاديث كما ذكرنا في المضغطة ويشترط في تحصيل السنة

الباقية

خايدہ

استاك وفي شرح الدرر وهو يجب بمعنى الشجرة التي استاك بها
 بمعنى المصدر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك
قوله والافضل ان يكون من الاراك طولاً شبر في فلفظ الخضر
 واما وقته فقال في الكفاية قبل الوضوء وقال في المبسوط حالة
 المضمضة فان لم يجد العود فبخرقة خشنة فان لم يجد يعالج بالاصابع
اقول والمستحب ان يكون السواك رطباً كما في الخائنة لينا كما في
 فتح القدير لا رطباً يلتوي ولا يابساً يخرج اللثة وهو مبتدأ لسان
 لان الالتوي لا ينزل القلج وهو وسخ اللسان وان يكون من اراك
 او شجرة حريش يستخرج القلج وان يكون فيه عقدة كذا في السراج
 الوهاج وان يكون مستوياً قليل العقد كما في سورة درر البحار
 وذكر في المحيط انه ينبغي ان يكون من اشجار مرة لانه يطيب النكهة
 ويشد الاسنان وفي الخلاصة غلف الخضر وفي البرجندري
 وغلف الاصبع وطول الشبر كذا ذكره والدير رحمه الله تعالى وفي
 شرح الشريعة وسيتاك عرضاً على الاسنان والحك واللسان
 ان يحسها بعرضه لا بلأسه وفي الاحياء عرضاً وطولاً وان
 اقتصر فعرضاً لا استاك عرضاً هم وفي سورة الدرر وعزم
 انه يتاك كيف شاء اي يبدأ من الاسنان العليا او السفلى
 في الجانب الايمن او الايسر طولاً او عرضاً او بهما انتهى وكيفيته
 ان ياخذ بيده اليمنى ويبدأ بالاسنان العليا في الجانب الايمن
 ثم الايسر ثم بالسفلى في الجانب الايمن ثم الايسر كذا في جامع الفتاوى
 ثم وقت الاستاك هو وقت المضمضة لانه ذكر في مبسوط شيخ الاسلام

ومن

ومن السنة حال المضمضة ان يتاك كما في النهاية وفي جامع الفتاوى
 قيل وقت قبل الوضوء وقيل حال المضمضة انتهى وقد وقع الاختلاف
 في محله على هذين القولين فقال والدير رحمه الله تعالى والذي يظهر
 ان ياتي به في المحلين احتياطاً في السنة وذكر قبل ذلك قال وكيفيته
 اخذه ان تجعل الخضر من يمينك اسفل السواك والبصر والوسطى واليسار
 فخرقه واجعل الابهام اسفل راسه تحته كما رواه ابن مسعود
 رضي الله عنه ولا يقبض على السواك فان ذلك يورث البها
 ويستحب ان يكون من شجرة مجهولة لانه لا يؤمن ان يكون سما
 ويكره بمؤذ ويحرم بذي سم وفي النهر وسيتاك بكل عود الا الرمان
 والقصب وافضل الراك ثم الزيتون وروى الطبراني في السواك
 الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسواك الانبياء من قبلي
 انتهى وفي السراج الوهاج فان لم يجد سواك استعمل خرقة خشنة
 او اصبع السبابة من يمينه وفي الخلاصة فان لم يكن ذلك الخشت
 فعل باصبع يمال هذا الثوب المصري والقوي سواء وله تقوم
 الاصبح مقام الخشت حال وجود الخشت وفي الحاوي القدسي
 زاد ايهام من اليمنى مع سبابة **قوله** ومن فوائده انه مطهرة
 للغم من ضاة الرب مطردة للشيطان كما في الحديث وغيره الطهارة
 ويكفر الخطيئة ويزيد الحسنات وينهض البليغ والمحفز والصفرة
 ويشد الاسنان ويقوي المعدة ويطيب النكهة ويجلو البصر
اقول اشار بمن التبصير الى ان فوائده كثيرة جداً وفي
 صحيح البخاري في كتاب الصوم وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه

سور

وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب انتهى وفي شرح الشريعة
 وعن معاذ رضي الله عنه في السواك عشر خصال يطيب الفم ويشد
 اللثة ويحلوا البصر وينذهب البلغم وينذهب الحفر ويوافق السنة
 ويمزج الملايكة ويرضي الرب ويزيد في الحسنات ويغني المعدة وفي
 شرح الحنية للحلي ومن فوائده انه مطهرة للفم مرضاة للرب
 مطردة للشيطان تفرج الملايكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات
 وينذهب البلغم والحفر ويندب الاسنان ويقوي المعدة ويطيب بكهة
 الفم ويحلوا البصر وينادي استجابة في اربعة مواضع اصفرار
 الاسنان وتغير الرائحة والقيام من النوم الى اخر ما سياتي وقال
 والدي رحمه الله تعالى منافعة كثيرة يشد اللثة ويقوي المعدة
 وينذهب البلغم ويقطع المرة ويقوي النكهة ووجع الهضاسي وسكن
 عروق الراس ويرضي الرب ويسخط الشيطان في
 الحسنات ويوافق السنة ويظهر الفم وينظف يد الفصاحة
 وفي الهينان منافعه وصلت الى نيف وثلاثين ادناها اما طه
 الهذي واعلها تذكر الشهادة عند الموت **قوله** ويتاكد
 استجابته عند اصفرار الاسنان وتغير رائحة الفم والقيام من
 النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء **اقرب** قال في شرح الزعزعة
 ويستحب السواك عند كل صلاة ووضوء وكل غير الفم وعند
 البقطة قال النووي وكذا يستحب السواك في غير وقت الصلاة
 والقراءة اذا تغير الفم بالجوع او النوم او اكل ماله رائحة كريهة
 ليلاه يتادى به الناس وان استاك بما ينزل التغير كما لا صبح

والخزعة

والخزعة الخيش حصل السواك انتب ويدخل في ذلك استحباب
 السواك عند استعماله التن والتموم والبصل ونحن ذلك من
 الاشياء التي تغيب الفم وقال والدي رحمه الله تعالى ويستحب السواك
 ايضا عند اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام
 الى الصلاة وعند الوضوء والستفراغ بعد غزها وعند
 ارادة الاجتماع بالناس وقراءة القرآن وفي فتح القدير واول
 ما يدخل البيت وعلله في حاشية والدي رحمه الله تعالى بانه
 ربما يحصل منه مضاجعة مع الاهل او تغيب او مشاركة بكلام
 مخوف وطيب رائحة الفم من اعم شي في الدين من الناس وبجاستهم
قوله قال عليه الصلاة والسلام ان اشق علي امتي لاسرهم
 بالسواك عند كل صلاة والمراد عند كل وضوء كما في رواية الامام احمد
 والطبراني **اقول** قال في شرح الشريعة تحمل قوله عليه الصلاة
 والسلام لاسرهم بالسواك عند كل صلاة على كل وضوء وفي رواية
 احمد والطبراني لاسرهم بالسواك عند كل وضوء وفي صحيح البخاري
 في كتاب الصوم قال ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لولا ان اشق علي امتي لاسرهم بالسواك عند كل وضوء
 ويروي نحوه عن جابر بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى ثم السواك عندنا من سنن الوضوء وعندنا في سنن
 الصلاة وفما يدته لوضوء الظاهر بسواك وبقي على وضوءه صلاة
 العصر والمغرب كان السواك الاول سنة للكل عندنا وعندنا ان
 يستاك حتى يدرك فضيلته وتكون صلته بسواك اجماعا **قوله**

هذا ما ذكره في الصلاة والاداء
 في السواك للظهور في ذلك
 في السواك في ذلك

وقال عليه الصلاة والسلام صلاة بسواك افضل من خمس وسبعين صلاة
 بغير سواك **قوله** هذا العدد ونظيره اما ان يراد به التكثير فقط
 كما تذكر السبعة والسبعون ويراد ذلك قال تعالى في سورة البقرة
 اجر وقال ان تتقوا لهم سبعين مرة واما ان يراد العدد المذكور بخصوص
 فيكون له حكمة يعلمها الشارع وقد خفيت عنا والظاهر هنا هو
 الاول فان رواية الحديث قد اختلفت في ذلك قال في شرح الشريعة
 وعنه عليه الصلاة والسلام صلاة على السواك افضل من خمس
 وسبعين صلاة بغير سواك ونقل قبل ذلك قال عليه الصلاة والسلام
 ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بغير سواك وفي فتح القدير
 روي الامام احمد عنه عليه الصلاة والسلام صلاة بسواك افضل
 من سبعين صلاة بغير سواك انتهى وذكر في شرح الشريعة ان السواك
 عند القيام الى الصلاة ربما جرح الدم واخرج الدم فله تجوز
 الصلاة به ولانه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استاك
 عند قيامه الى الصلاة فحمل قوله عليه الصلاة والسلام له موطنه
 بالسواك عند كل صلاة على كل وضوء كما تقدم وذكر ذلك والري
 رحمه الله تعالى ورده بقوله كيف يجعله مجلسا بامر متروك مع انه
 لم يباير عليه لا يدري وانما هو في الغالب لغرضه والله الموفق
قوله وانما يستحب السواك كيلا يتأذى الملائكة من رائحة
 النعم فقد روي ان الملك يقرب من المصلي حتى يضع فاه على فيه
 كذا في الشريعة **اقول** ومجارت شجرة الشريعة انما استحب
 الاستياك عند الصلاة كيلا يتأذى الملك برائحة المصلي لما روي

ان

ان الملك الكائن يقرب من المصلي حتى يضع فاه على فيه انتهى وهذا كله
 في حق صاحب الايمان الكامل اذا صلى الصلاة الكاملة لان ذلك هو
 الحمل عند الاطلاق واما صاحب الغفلة وحجاب البعد عن الله تعالى
 فانما يدنو منه الشيطان في صلاة ولهذا تكثر منه الوسوس والابتداء
 في الدين وتكثر من الاول فهم العلوم والمعارف الا لهية في صلته
قوله روي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا
 قام احدكم يصلي من الليل فليستك فان احدكم اذا قرأ في صلته
 وضع ملك فاه على فيه لا يخرج من فيه شي الا دخل في الملك اسنده
 اليه في شعب الايمان **اقول** هذا الملك يعرفه صاحب اليمان
 الكامل حيث لا يكون الا له كما ذكرنا ويعرف كيف يضع فاه على فيه
 ويعرف القراءة وكلمات التي تتصور في صورته وتدخل في الملك وله
 يمكن ان يعرف ذلك غيره وما عدم معرفته فهي ظنون وادهام والله
 الشاهد اليه واد السلام فان قلت سبق في الحديث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشف على امتي لامرهم بالسواك وقد
 امرنا هنا في هذا الحديث بقوله اذا قام احدكم يصلي من الليل
 فليستك فالجواب ان المراد لامرهم بالسواك امر ايجاب بقرينة
 قوله لولا ان اشف ابي اتعب والمشقة في الايجاب لا غرضه من الافعال
 وقوله فليستك امر ايجاب بقرينة قوله فان احدكم الى الخ
قوله ويبل السواك قبل الاستياك وبعد وسيتاك عرضا
 ويبدأ باليمين الايمن وقال في الدرر والفرر سيتاك كيف
اقول قال الحلبي في شرح المنية ويبل السواك ان كان يابسا

عات

ونفسه عند الاستياك وعند الفراغ منه وفي شرح السيرة غسل
 السواك بعد الاستياك سنة ذكره في مجمع الفتاوى وقال والذي
 رحمه الله تعالى ونفس الفم والاسنان بعد الفراغ بما بارد
 وفي الصنف وجار في الشافعي هذا مطلق اللسان ومصنف
 الكلام وفي فتح القدير وسحب فيه ثلاث ثلاث مياه قال
 الوالد رحمه الله تعالى ويبتدي من الجانب الايمن واقله ثلاثا
 في الاعلى وثلاث في الاسفل ثلاث مياه وفي شرح الدرر
 كيف شاء اي يبتدئ فيه من الاسنان العليا او السفلى من الجانب
 الايمن واليسر طولا وعرضا او بهما انتهى وقد تقدم ذلك
 وفي فتح القدير وسواك عرضا لا طولا **فائدة ثان** احدهما ان
 مضغ العلك يقوم مقام السواك في حق النساء ويكره للرجل
 على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يسحب لما فيه من
 التشبه بالنساء كذا في الهداية في كتاب الصوم وفي فتح القدير
 ويقوم العلك مقام السواك في حق النساء فان بينهما
 ضعيفة فلا يحمل السواك فيختص على الله اي لم الانسان
 والسن منه وهذا قائم مقام السواك فيمن وسحب لهن
 لان سواكهن والاولى الكراهة للرجل لان الدليل اغنى التبيين
 يقتضيها في حقهن خاليا عن المناوض انتهى الثانية في الحجة
 عن عبد الله بن المبارك لو ان اهل قرية اجتمعوا على ترك السواك
 نقالهم كما نقال الوثنية فكذلك ينحى الناس على ترك السواك
 الاسلام وهو غريب جدا انما نقله والذي رحمه الله تعالى

وفي شرح الجامع الصغير للمناوي وقد حكى بعضهم الاجماع على عدم وجوب
 السواك لكن حكى الشيخ ابو حامد عن داود انه اوجبه للصلاة وحكى
 لما ورد في غمته انه واجب لكن لا يفيد تركه في صحتها وعن ابي
 رواهيه انه يجب لها فان تركه عند الاستياك هو البطلان قال النووي وذلك
 لا يضر في انعقاد الاجماع على المختار عند المحققين **قوله** ومنها تحليل
 اللحية الكثيفة وكيفية ان يدخل اصابع يده من اسفل الحية
 الى الاعلى كذا في الخلاصة والدرر والغرر واما اذا كانت خفيفة
 ترى بشورتها فيجب غسلها تحتها كما تقدم صرح به في الفتاوى
 انظر الظهيرية **قوله** وفي الاختيار من السن تحليل اللحية
 لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ شبك اصابعه في لحيته
 كأنها المشط وفي شرح السيرة وان تحليل اللحية لما روي انس
 رضي الله عنه انه كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفا من
 مافا دخل تحت حنكته تحليل لحيته من جانب حلقة ليصل الى الما اليها
 من كل جانب وفي شرح الدرر وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال
 لحيته من الاسفل الى الاعلى في كل ارجح الوهاج وكيفية ان
 تحليل من اسفل الى فوق فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم او توضأ
 شبك اصابعه في لحيته كاسنان المشط وفي شرح المنية الحلبي
 وهذا اذا كانت اللحية كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت
 خفيفة بان ترى بشورتها لزم غسل ما تحتها كذا في الصهيرة اه
 وقد تقدم الكلام على اللحية مفصلا في فرائض الوضوء ولم اجد في
 حديث ولا اثر انه متى كان النبي صلى الله عليه وسلم تحليل لحيته

وفي شرح الجامع الصغير للمناوي
 تحت تحليل لحيته

في وضوءه هل كان ذلك عند غسل الوجه ام بعد الفراغ من الوضوء ولم يثبت
على ذلك الفقهاء غير ان والذي رحمه الله تعالى قال التحليل بالاصابع
سنة عند غسل الوجه في الوضوء انتهى وهو شامل للوضوء من اوله الى آخره
وذكر عند قول صاحب الدرر سنة تحليل الوجه بعد التلويح التلويح
قال والمراد بعد التلويح غسل الوجه انتهى وفي شرح الشريعة وفي
الحديث تيسر ان الذي عقيب الوضوء ينفي الفقر والحي مكر اللام
وضمها وفتح الحاء جمع حية وفي المغرب وتشرح الشعر تحليص
بعضه عن بعض وقيل تحليله بالمشط وقيل مشطه قايما كان
لا يخلو عن نوع تحليل اذا كان على اثر الوضوء ولذلك ذكره هنا
قول ومنها مسح جميع الرأس ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا فائدة
في قول بعضهم يحيا في كفيه حرزا عن الاستعمال كما في الزيلعي والدرر وغيرهما
ان السنة استيعاب الرأس بأي كيفية كانت وان المالا يصير مستوعلا
الا بعد الانفصال عن العضو كما سياتي **اقول** قال في شرح الدرر سنة
مسح كل الرأس مرة وليفتيه ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه
ويعد راسا الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه
باصبعيه ولا يكون الما مستوعلا لان الاستيعاب بما حده لا يكون الا
بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يحيا في كفيه حرزا عن الاستعمال لا يفيد
اذا لم يكن الوضوء والمد فان كان بالوضوء الاول فلهذا الثاني فلا يفيد
لا فيه كذا قاله الزيلعي **اقول** وايضا اتفقوا على ان الما دام في العضو
لم يكن مستوعلا وفي النهاية ان الرواية منصوصة في البصوة على ان المالا
يعطي له حكم الما المستعمل حال الاستعمال قال لا ترى ان المستعمل يستوعب

هذا هو الوجه في الاستيعاب
بما حده لا يكون الا بهذا الطريق
ولا يكون الما مستوعلا لان الاستيعاب بما حده لا يكون الا بهذا الطريق

الحكم جميع الرأس كما في المفضولات فكان في المفضولات الما في العضو لا يصير
مستوعلا فذلك في حكم اقامة السنة في المحسوس ولكن يجب ان يستعمل
فيه ثلاث اصابع باليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه لو
مسح باصبعه حتى انها الاربعه لا يجوز في الاصح لعدم استعمال الاكثر
اكثر الاصابع انتهى وذكر الوالد ان المستحب في مسح الرأس
ان يستعمل الا اصبعين ثم بسط الكلام فلم يجب استعمال الثلاث
اصابع فحي ايجاب الكفاية لذلك نظر مع انه قال الجلي صاحب المنية
ولست هذه الكيفية امر لا زما والمقصود الاستيعاب بأي وجه
كان **قول** ولو ترك استيعاب الرأس في المسح في ديارنا ودوام
عليه في غير زمان البر ديارنا كذا في جامع الفتاوى وانما خص ديارنا
لعلمه بعد ضرر الاستيعاب فيها غالبا والله تعالى اعلم
قول ومنها مسح الاذنين بما في الرأس كما ذكرنا **اقول** اي من تحت
مسح الاذنين قال الجلي بالجيم الفارسية في شرح الكفر وقالا
الكافي رحمه الله تعالى سنة ولكن بما حده وعندنا يلحق
بما حده حسن وكيفية ان يمسح ظهر الاذنين بياطن الاذان
وبياطن الاذنين بياطن البابين حتى يصير ما بينهما
لم يصير مستوعلا وقال الوالد رحمه الله تعالى في الاذنين
ولو افرد بالمسح بما حده كما قال الكافي لصار اصلين
وذا لا يجوز انتهى يقتضي ان كونها بمسحان بما الرأس هو
السنة عندنا لكن نقل بعد نقله ذلك عن شرح المسألة
قال وفي الجرمع انه لو اخذ ما حده من غير فتاد البلية كان

كانا حسنا فاستفيد منه ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا
 لم ياخذ ما جدد يد أو مسح بالبله الباقيته هل يكون مقاما للسنة
 فسنهنا نعم وعنده لا اما لو اخذ ما جدد يد مع بقا البله فانه يكون
 مقاما للسنة اتفاقا وفي فتح القدير قال عليه الصلاة والسلام الاذان
 من الرأس يعني فلا حاجة الى اخذ ما منفرد لهما كما لا يؤخذ ما كان
 لعضو واحد في غير التكرار ثم واما ما روي انه عليه السلام اخذ
 لاذنيه ما جدد يدا فيجمل على انه لفاد البله قبل الاستيعار فوفقا
 بينه وبين ما ذكرنا واذا انعدمت البله لم يكن بد من الاخذ كما
 لو انعدمت في بعض عضو واحد **قول** ومنها تحليل اصابع اليدين
 والرجلين وكيفية تحليل اصابع الرجلين ان يخلل بخنصره يده
 اليسرى مبتدئا من خنصر رجله اليمنى من اسفل حتى يختم بخنصر
 رجله اليسرى قال عليه الصلاة والسلام خللوا اصابعكم لا يتخللها
 الله يوم القيامة في النار رواه الدارقطني **قول** كان الاولى
 ذكر تحليل الاصابع عند ذكر تحليل اللحية ولكن رتب ذلك على ترتيب
 اعضاء الوضوء وقد اخل بكيفية اليدين وذلك بالتشبيك بينهما
 على اي صفة كان التشبيك لانه لفرض تحصيل السنة قال في شرح
 الشريعة واما التشبيك في غير الصلاة ان كان للعب وكثرة وخوف فله
 وان كان لمدا الاصابع والاستراحة او كان لاخذ اليدين على الربيع
 للممكن على الجلوس احتيا أو لوضع الوجه والرأس على الركبتين
 كما يفعله الصوفية فلا كراهة في شيء من ذلك كما في شرح المعية
 المصايع انتهى والتشبيك لتحصيل سنة التحليل من هذا القبيل

قال

قال في شرح الشريعة وان يخلل اصابع يديه ورجليه لما روي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك بالتشبيك واصابع
 رجليه بخنصر يده اليسرى فيبتدئ من خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر
 رجله اليسرى وان كانت الاصابع بحيث لا يصل الماء بينها بفرض
 تحليلها وورقة بعد الفصل ثلاثا كذا في الكفاية ويدخل الاصبع من الاسفل كذا
 في التاثير خاتمة وقال الذي رحمه الله تعالى ولعل الحكمة في كون التحليل بالخنصر
 كونه ارق الاصابع فهي بالتحليل انسب وفي الهداية وتحليل الاصابع يعني
 من السنن لقوله عليه الصلاة والسلام خللوا اصابعكم كيد التحليل انا
 جنهم وقال في فتح القدير والوعيد مرفوع الى ما اذ لم يصل الماء بين الاصابع
 هذا ومن الحديث علي ما في الدارقطني خللوا اصابعكم لا يتخللها الله بالنار
 يوم القيامة يحيى بن محبوب التمار وقال في النهاية ثم قوله عليه
 السلام خللوا اصابعكم انما يفيد الوجوب مع انه امر مرفوع
 بالوعيد على الترك لما ان اية الوضوء خاص ليس بمحمّل
 للبيان لانه بين في نفسه تحسيدا بكون الزيادة عليه
 بطريق الفسخ لا بغيره البيان وخبر الواحد لا يصح
 لذلك قال الشيخ رحمه الله تعالى يعني الامام الشافعي
 صاحب النهاية في قوله عليه السلام خللوا اصابعكم دليل
 على ان وظيفة الرجل الفصل دون المسح فكان حجة
 على الروضة **شرح** لو توضا في الماء الجاري او في كحوض البير ونحوه
 رجليه في الماء اجزاه وان لم يخلل الاصابع وفي الخلاصة ولو اخل

يده في الماء الجاري والحوض وترك التحليل جاز كما ذكره الوالد رحمه
 الله تعالى وتقيده بالحوض الكبير لانه في حكم الحار حتى لا ينجس
 فيه شيء من الماء المستعمل مقدار ما انفصلت الاعضاء به كما سيأتي
 تحقيقه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا الغرض ان حصل به سنة
 التحليل لكنه خلاف السنة في كيفية غسل اليدين والرجلين لانه لم يرد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله لك ولا عن احده من السلف والله اعلم
قول ومنها تكرار الفصل في الاعضاء المفصولات ثلاثا لما روي
 انه عليه الصلاة والسلام تروضا مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
 الا به وتروضا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصا عفا الله له اجر مرتين
 وتروضا ثلثة ثلثة ثلثة في غالب احواله وقال هذا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان الثلث سنة **اقول** قال العيني في شرحه الكفر فالاولي فرض والثاني
 والثالث سنة وقيل الثالث اكمال السنة وقيل الثالث نقل وقيل الثاني نقل
 الثالث سنة وعن ابي بكر الاسكاف ان الثالث فرض وفي الاختيار فالواحدة
 فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفصلة وقيل لثانية سنة والثالثة
 اكمال السنة وفي فتح القدير وعن ابي بكر الاسكاف الثالث تقع فرضا كاطاله الصيام
 والركوع والسجود والقراءة وعندي انه ان كان معنى الثاني ان
 الثاني مضاف الى الثالث سنة اي مجموع فهو الحق فلا يوصف الثاني
 بالسنة في حد ذاته فلو قصر عليه لا يقال فصل السنة لان بعض الشيء
 ليس بالشيء وله الثالث اذا لم يلاحظ مع ما قبله وفي شرح المنية
 المحلبي والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلاما لها سنة له ان الثلث
 الذي هو سنة انما يحصل بهما انتهى وقيد المصنف رحمه الله تعالى بالا

المفصولات

المفصولات لما ان المسوحات كالرأس والجمرة والخف ليس بمسح وتكرار
 مسحها لان تكرار الفصل لا محل للمبالغة في التنظيف وليس ذلك
 بالمسح فلو نلت فيه كره كما سنذكره ان شاء الله تعالى وفي شرح
 المنية المحلبي وتكرار الفصل الى الثلاث سنة ايضا لما روي انه عليه
 السلام تروضا مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا
 به وانه تروضا مرتين وقال هذا وضوء من يصا عفا الله له اجر
 مرتين وانه تروضا ثلاثا في غالب احواله فكان سنة لا فرضا
 انتهى فهذه وضوءات ثلاث في ثلاث اوقات فعلها النبي
 صلى الله عليه وسلم تعليم للفقهاء للالزام المفروض والتدراك الكامل
 الاكمل والاولى على انها ثلاث وضوءات ان النجاسات اياها رجم الله
 تعالى عهده لذلك في صحيحه ثلاث ايات باب الوضوء من مرة
 وباب الوضوء مرتين وباب الوضوء ثلاثا ثلاثا وفي الهداية لان النبي
 صلى الله عليه وسلم تروضا مرة مرة وقال هذا وضوء من لا يقبل الله الصلاة
 الا به وتروضا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصا عفا الله له اجر مرتين
 وتروضا ثلاثا وقال هذا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في احدى احواله
 هذه الوضوءات فقد نعتهم والعباد لربهم بسنة وفي النهاية اي زاد على اعضا
 الوضوء ان نقص عنها او زاد على الحد للحدود ونقص عنه او زاد على ثلاث
 معتقده ان اكمال السنة لا يحصل بالثلاث فاما اذا اراد لطمائنه القلب
 عند الشك او فيه وضوء اخر فلا بأس به فان الوضوء على الوضوء نور
 على نور وقد امر بك ما يورثه الى ما لا يورثه ثم لفظه بقدر يرجع الى
 الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله

الله فقد ظلم نفسه ولقد ظلم يرجع الى نقصان قال الله تعالى ولم نعلم منه
 شيئا لم تنقص وزاد الوالد رحمه الله تعالى على هذه التأويلات الثلاثة
 تأويل رابع وهو من زاد على الماء الحدود او نقص عنه واعترض صاحب
 البحر الماء ويل الثاني وهو من زاد على الحد الحدود او نقص عنه فقال
 وهو مودود عليه بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يطيل
 عمره فليفعل والحديث في المصابيح واطالة الفرة تكون بالزيادة على الحد
 المحرود انتهى قلت ويمكن الجواب عن ذلك بالزيادة على مقدار الفرة فان
 الفرة بالمحبة الضخومة وتشد يد الواء بياض في الوجه عن فاحش الخجل
 اصله من تحجيل الفرس وهو ارتفاع البياض في قوائم وفي شرج الشرج
 قال عليه السلام ان امتي يدعون يوم القيامة غمر يحجلني من اتا
 الوضوء فقد استطاع منكم ان يطيل عمره فليفعل والفرة بالضم بياض
 في جبهة الفرس فوق الدرهم والتحجيل بالحاء المهملة قبل الجيم بياض في قوائم
 كذا في المغرب فاستعمل بياض وجه المؤمنين ورجلهم من اثر الوضوء
 ومقدار ذلك لا ينصف النصف في البدن ولا ينصف الساق في الرجلين
 ولم يبي ما يوصل اليه الفرة تقويضا الى استطاعة المتوضي لما في زيادة
 اطالتهما نوع عرس قال عليه السلام تبلى الخلية من المؤمن يوم القيامة
 من اثر الوضوء لانها العلامة الفارقة بين هذه الامة وبني سائر الامة قبل
 الحلية الوضوء من السور والخيل الى الجنة كذا في شرح المصابيح انتهى
 وعلى كل حال فاطالة الفرة والتحجيل لهما حد محدود متى جاززه دخل تحت
 الوعيد الوارد فليس هذا التأويل بمردود **قوله** وان نوضا مرة
 ان فعل لمر مرة الماء او البرد اعطاهم تركه وكذا ان فعله احيانا

اساذا

اساذا اخذه مادة فانه يكره وان غسل موضع الوضوء اربع مرات
 يكره وقال الفقيه ابو جعفر لا يكره اذا اراد في السنة قبا ورا
 الثلاث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأخرا الوضوء
 لا يكره بالرفق كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى وتقدم الكلام على
 ذلك **قوله** مسألة اني ظننت ان ثلث الوضوء تقوته ركعة من
 الصلاة مع الجماعة ببركت التثليث وان ظننت ان ثلث تقوت
 التكريرة الاولى فقط فالتثليث افضل **قوله** هذا مبني على ان
 الصلاة بالجماعة تقوت بفوات ركعتيها فلو حلق لم يصلها
 جماعة لا يحنث قال في شرح الدرر ان ادرك ثلاث ركعات وفاتت
 ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يحنث ببعض المحلوف عليه انتهى وفي فتح
 القدير لانه لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء لا يائس
 واختار شمس الاعية انه يحنث وانما يخص لان للآثر حكم الكل
 والظاهر الاول انتهى واذا فاتت التكريرة الاولى فقط لم تقته
 الصلاة بالجماعة اجماعا حتى لو كان يدرك الامام راكعا وحصل
 معه الركعتان لئلا تقوته الركعة فانه يتأثر بنية التثليث
 افضل من ادركه اول الركعة لان ادراكه التكريرة مع الامام فضله
 لا سنة قال المستصفي يكره المبتدي مقارنا لتكبير الامام وقال
 يكره بعد تكبير الامام والصحيح ان الاختلاف في الافضية والاوية
 والجواز متفق عليه الوضوء لا يبي خفيفة قوله عليه الصلاة
 وسلم انما جعل الهامام اماما ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وتما
 الموافقة والخبر عن المخالفه بالمقارنة وتما هذا في صياح

في موضع ان شاء الله تعالى **قول** ومنها النية ومحلها القلب **سبحان** ان يصيب
اليه اللفظ بالان فيقول نويت رفع الحث او نويت الوضوء وقتها عند غسل
الوجه **قول** وكان لاوط تقدم النية في اول السن كما مشى عليه اصحاب المتون
قال في الاشباه والنظائر في بحث النية والاصل ان وقتها اول العبادات
حتى قال ولما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه
وينبغي ان تكون في اول السن عند غسل اليدين للتقدم على غسل الوجه انتهى وقال في
في شرح المنة والنية سنة هو الصحيح قيل مستحب محلها القلب **سبحان** ان يصيب اللفظ
بالسان فيقول نويت رفع الحث او نويت الوضوء وقتها عند غسل الوجه وذكر في ذلك
الله تعالى في النية في اللغة تحزم القلب على الشيء كما في النضاج والقارص ومثلا قصد الظاهر
والقرب الى الله تعالى في جهة الفعل وفي شرح الدرر وهو قصد القلب بالوضوء ورفع الحث او امتثال الامر في
تطهير الفتاوى وهو ان يقصد قلبه الوضوء ورفع الحث او امتثال الامر استباحة الصلاة واداء الوتر
رحمة الله تعالى وعند البعض نية الطهارة والمذهبان ينوي ما لا يصلح الا بالطهارة من البهارة او رفع الحث
قال ابو حنيفة في معنى نية الطهارة وهو ان كان متوضئا وادان يتوضئا ثانيا فيها شيئا وهو ان يجز
ان ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادته فصحت عبادته قال عليه الصلاة والسلام الطهارة
من الجلبات **قول** في الوضوء على الطهارة فور على نية يوم القيامة في
الهداية النية في الوضوء سنة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى
فرض لانه عبادته فلا يصح بدون النية كالتيتم ولنا انه لا يقع قريبا لانيته
الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوع طهره طهارة بلستحالة الطهر
لان التراب في
بخلاف في التيمم غير مطهر الا في حاله الا رادة الصلاة وهو ينوي نية عن
المقصد وفي فتح القدير في تعليل ان في بان الوضوء عبادته فلا يصح
الا بالنية لقوله عليه الصلاة والسلام في الاعمال كالنية والاعمال والعبادات

ان يصيب
اللفظ
بالسان

لان كثير من المباحات تعتبر شرعا بالنية كالطلاق فتقول سلمنا ان
كل عبادته نية والوضوء لا يقع عبادته بدونها وبذلك قضينا عهد الحديث
ليس الكلام في هذا بل في انه لم ينو حتى لم يقع عبادته سببا للتوبة
فهل يقع الشرط المعتبر للصلاة حتى تقع به او لا ليس في الحديث
دلالة على نية ولا اثباته فقلنا نعم لان الشرط مقصود المحصيل فيه
لا ذاته فليف يكون كان حصل المقصود وصار كسر العورة ثم
وباتي شروط الصلاة لا يفتر اعتبارها الى ان تنوي فمن ادعى ان
الشروط وضوء عبادته فعليه البيان بخلاف التيمم لان التراب
لم يعتبر شرعا مطهر الا للصلاة لا في نفسه فكان التطهير به
تعبا مخضا وفيه يحتاج الى النية او التيمم ينبي لغة عن المقصد
فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء فقد قياسا كافي رحمه الله
تعالى **تنبيه** اعلم ان النية سنة مؤكدة في غير التوضي بسور
الحار ونبيذ التمر وليست شرط في الوضوء **سبحان** ولا شرط
له وضوء بالنظر الى كون الوضوء مفتاحا للصلاة لا لكونه سببا للتوبة
والا فلهي شرط فيه ولو كان بالما المطلق الذي لا كلام فيه على الاصح كذا
ذكره الوالد رحمه الله تعالى سبق نحو هذا قريبا وقال عن اصحابنا ان
التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيتم واختلف المشايخ ان
التوضي بسور الحار والا حصر ط انه ينوي انتهى ووجه ذلك
ان التوضي بسور الحار ونبيذ التمر على القول به طهارة ضعيفة
بخلاف ذلك ولله تيمم التيمم الى السور والصحيح عدم الصحة
بنبيذ كتمر فاشبه هذا الوضوء التيمم فاشترط له النية وعلل
في فتح القدير بان يدبر عن الما حتى لا يجوز به حال وجود الماء
ويقتضى اذا وجد ذكره القدير عن اصحابنا **قول** ومنها

الترتيب المذكور في القرآن وعند الشافعي النية والترتيب فرضان وفي السنن
 الترتيب بين أعضاء الوضوء قال ابن الجلبني في شرح الكفر والترتيب المقصود عليه
 من حيث العلماء وهو ان يبدأ بما بدأ الله تعالى ذكره وقال باكر الى المنكر
 في القرآن الحمد لله عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله ذكره وفي شرح النية للحلي والترتيب المذكور
 في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطش عليها بالولد وفي المطلق للمخ غير تعرض للترتيب وفي
 المستصفى قال الشافعي الترتيب شرط صحة الوضوء عند النيسابوري شرط لم يقره ثقاتها انما النية استواء اقسام
 الى الصلاة فاعطى الوضوء الوضوء عقيب القيام الى الصلاة في الفأولة للوضوء في كل عضو من اعضائها لان الله تعالى ذكره
 هذه الاعضاء من غير غسلها ثم قال ان الله تعالى امر بفصل هذه الاعضاء ذكرها في الوضوء لانه لا يخلو المطلق فصلا
 كانه قال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا هذه الاعضاء وذكر الوضوء في الصلاة في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يفرق بينكم وبينهم
 في ذكر حلي في قوله لا يفرق بينكم وبينهم في ذكر حلي في قوله لا يفرق بينكم وبينهم في ذكر حلي في قوله لا يفرق بينكم وبينهم
 وقصا حبيب عنه بان الغاية النية على وجوب الاقتصاد في غسل الوجهين لانهما
 مظنة الاسراف والحاصل انه الراحة الى قامة الدليل على عدم الافتراض لانه
 الاصل وعدمه مطالب به انتهى وتقدم الكلام على النية **قوله** ومنها المولاة وهي
 ان يغسل العضو الثاني قبل ان يغسل الاول ولا يفصل بينهما بعمل اخر
 وهو عند مالك فرض **قوله** قال الحلي في شرح النية والمولاة هي ان يغسل كل عضو على الذي قبله ولا يفصل بينهما
قوله بحيث يغسل السابق عند اعتدال المولى سنة ايضا لوضوءه عليه الصلاة وكسلة
 عليها وفي شرح الكفر للصيني والولاة بالكر والواحدة وهي ان يغسل العضو
 الثاني قبل جفاف الاول وقيل ان لا يستعمل بينهما بعد اخر وعند مالك هو
 فرض وفي المستصفى وقال مالك الولا بالعضو شرط وعند ليس بشرط له
 لان الوان للجمع فينبغي التفريق ولنا ان الله تعالى امر بفصل الاعضاء ولم يشرط
 الولا فالذي ادعى عليه يكون نسخا للنص وقوله اني والجمع قلنا المعنى
 بالجمع تطهير كل واحد لا تحصيله في مكان واحد وزمان واحد وذكر الولا
 رحمه الله تعالى حد المولاة فقال وهي ان لا يجف الماء عن العضو قبل ان

هذه

فصل

يغسل ما بعده في زمن معتدل مع استواء الحال وله اعتبار بشدة الحر
 والبرياح فان الجفاف يسارع فيها وله بشدة البرد فان الجفاف
 يبطل يطوي فيه ويعتبر ايضا استواء حالة المتوضي فان المحرم يسارع
 الجفاف اليه لاجل الحي ولا بد ان يكون ذلك بغير عذر اما اذا كان
 لعذر بان فزع ماء الوضوء او انقلاب الانا فذهب لطلب الماء وما
 الشبهة فلا بأس في التفريق على الصحيح وكذا اذا فرق في الفصل بينهما
قوله تخفيف الاعضاء بالمدل قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه
 ترك الولا كذا قاله الولا رحمه الله تعالى معنيا الى معراج الدرر **قوله**
قوله ومنها النيام وهو البداءة باليمين في غسل اليدين والجلين
قوله عدل النيام من المسحبات في الكفر والتور وشرح
 الدرر وغيرها وعنه في كسرة من السنن قال ان ابن
 السيد علي وهو ان يغسل يمين كل عضو اوله لقوله عليه
 الصلاة وكسلة ان الله يحب النيام من في كل شيء الا الخلا
 فانه يبدأ عند الدخول فغسل يمينه اليسرى ويخرج باليمين
 وفي الهداية والبداءة بالتيامن لقوله عليه كسلة وكسلة
 ان الله يحب النيام من في كل شيء حتى التفطر ويخرج باليمين
 في فتح القديروهي بناء على عدم استلزام الجيوبية له لقوله
 صلى الله عليه وسلم ومحلوانه لم يواطى على كلمها والاه لم
 لكن مستحبة بل مستنونة لكن اخرج ابو داود وابن
 ماجه عنه عليه كسلة وكسلة اذا توضأ ثم جدد وضوءه
 واخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وغير واحد
 حكي وضوءه عليه كسلة وكسلة صرحوا بتقدم اليمين
 على اليسرى من اليدين والجلين وذلك بغير المواقفة

المواقفة

لا ثم انما يكون وضوءه الذي هو دأبه وعادته فيكون سنة ويمثله
 بشئ سنة الاستنجاء لانهم كذلك حثوا المسح وفي التنية عن
 بعضهم اذا روم على ترك الاستنجاء بالراس فيغير عندهما ثم كان الله
 انهم لم يظهروا رغبته عن السنة فالحق ان الكل سنة انتهى وذكر الذي
 ان في الحقيقة في كتب اصحابنا ان الابتداء بالمياه من سنة في الوضوء
 وغيره من الاعمال والشغل ليس لتفليس والترجل يستريح شعر الرأس
 وتقل مضربا الى السراج الوهاج انه ينبغي تقديم مسح الاذن
 اليمنى على الاذن اليسرى للنافع لمسحهما معا اسهل والحق
 بعضهم الخدين بالاذنين فان كان الرجل اقطع لا يكتنه مسحا معا
 فانه ينبغي باليمن وبالحذا لا يكتنه **حائطة** ومن السنة ايضا
 البدة من مقدم الرأس ومن رؤس الاصابع في اليدين والرجلين جميع
 ما روى عن بعض المشايخ انه تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفضل
 فتكون منتهى الفضل لذاتي فتح **الحديث** قوله بتبنيه اعلم ان الاستنجاء
 سنة اذا لم يتجاوز النجاسة المخرج فان تجاوزت كان غسلها
وجبا **قول** ذكر الاستنجاء في سنن الوضوء اربعة اذ من الوضوء
 قال في النهاية الاستنجاء سنة من سنن الوضوء بل اقوى سنن الوضوء
 لانه مشروع لازالة النجاسة الحقيقية وسائر السنن مشروعة لازالة
 النجاسة الحكيمة التي لا تمنع جواز الصلاة وفي المغرب يقال نجى
 ونجى اذا حدث واصل من النجوة وهو المكان المرتفع لانه يستتر
 بها وقت قضا الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح مكان النجوة وهو
 ما يخرج من البطن او غلظه ويصل من نجى الجمل اذا قره وجاز
 ان تكون السين للطلب كما استخرج اي طلب النجوة ليزيله قال شيخ
 الاسلام الاستنجاء نوعان استنجاء بالجر والمدر واستنجاء بالماء

في الوضوء

الى

قال الشيخ

قال استنجاء بالاجار وما يقوم مقامها سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعله على سبيل المواظبة وكذلك الصحابة رضي الله عنهم واتباع الماء ادب
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى
 وهذا هو حد الادب وهكذا روى عن بعض الصحابة قال ما شايخنا وانما
 كان ذلك ادبا في الزمن الاول وما في زماننا سنة هكذا روى عن
 الحسن البصري انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة ففعل له
 كيف يكون سنة ورسول الله صلى الله عليه وسلم والخيار من الصحابة
 تركوه كعمرو بن مسعود رضي الله عنهما فقالا لانهم كانوا يبعثون بصر
 وانهم يملطون ثلثا فصار في زماننا سنة كالاستنجاء بالجر والمدر ثم
 الاستنجاء بالاجار سنة مؤكدة عندنا لو تركها وصلى فغير استنجاء
 اجزائه صلواته وقال الشافعي رحمه الله تعالى بانه فرضية لو تركه
 بالاجار او بما يقوم مقامها لم يحوز صلواته والمسئلة في الحاصل فرج
 لمسئلة اخرى وهي ان النجاسة اذا كانت قورا الدرهم او قل
 مفترض ازالها جوار الصلاة او لا فنحننا ليرفض عنه وعن بعض
 كما لو كانت هذه النجاسة على موضع اخر الا ان في هذه الموضع يظهر
 بالجر والمدر وفي سائر المواضع لا يظهر الا بالماء فقد اختلف هو في المسئلة
 بظاهر قوله تعالى والوجه فمجرى النجاسة فاهجر ولم يفضل بين القليل والكثير
 وكذلك في حديث ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال ولستم بثلثة اجار فقد امرت بالامر على
 الوجوب ولان هذه نجاسة تمنع جواز الصلاة اذا كانت كثيرة
 فتعني اذا كانت قليلة لان ما يمنع جواز الصلاة يستوي فيه قليلة
 وكثيرة كما في الحكمة فانه اذا غسل جميع اعضائه ونوى من جسده لعة
 ليجزئيه صلواته وان كانت هي اقل من الدرهم بل اولى بالحقيق

فوق الحكم الا ترى ان الحكمي فعدل بالتراب والحقيق لا يزدل فاذا
كان قدر الدرهم في الحكمي ما تجاوز الصلاة ففي الحقيق اولى واما
اصحابنا فاجتنبوا في ذلك بما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من استنجز فليست مني فعمل الحسن ومن
لا فلا جرح واقل التزوا وهو في الحساب فقد بقي المخرج عن ترك الاستنجاء
اصلا فدل انه لا يفترض والما عليه من النجاسة فورد درهم او اقل فلا
تفتي من اذلتها من موضع الاستنجاء قياسا على بني النضر بعد الحج وقيل الذي
على اليسير من الدم الا يا اخي البصير اما الاربعة فهي بحرية على ما اذا كانت النجاسة
اكثر من قدر الدرهم واما حديث ابى ايوب الاربعة فليست قلنا المولى
به الاستنجاء بدليل ما روي في حديث ابى هريرة واما قوله
بان كثيره حتى يغتسل فقليله كذلك قلنا يشك باليسير من الدم كدم البويض
فانه لا يمنع واكثره يمنع وليس كالطهارة للحكمة لانه لا ضرورة فيها
في القليل كما لا ضرورة في الكثير فان اتصال الماء الى جميع الاعضاء
ممكن الا ترى انه لو ترك قدر ما لا يخفى البصر لا يتكفل الجريدها
مثل ذلك بحريته فدل ان الفرقان بين الموضعين ثابت بالرجوع ثم
الكلام في الفرد وهو انه اذا استنجز بمجر واحد وفي ما ظهر من النجاسة
فانه يكون مقبولا للسنة وتجزيه صلواته اذا ترك الثانية والثالثة
وقال الشافعي الاستنجاء بثلاثة اجزاء ويجزئه ثلاثة احرف
فوضي لو تركه لم تجز صلواته وان حصلت النجاسة بالواحد كما ذكرنا في
مبسوط شيخ الاسلام انتهى ثم قوله اذا لم تنقذ من النجاسة
المخرج شرط في تسميته ذلك استنجاء ولهذا لا يكون الاستنجاء عندنا
الا سنة فلو تجاوز النجاسة لمخرج سمي ذلك غسل نجاسة من
بدن الانسان ولا يسمى استنجاء قالوا الذي رحمه الله تعالى لان غسل

ما عدا المخرج ولا يسمى استنجاء والحاصل ان ما تجاوز المخرج وان كان
اكثر من قدر الدرهم تفتي من ازالته بالماء ولا يكفي فيه الاحجار والاحجار
وان كان قدر الدرهم او اقل بحيث لو جمع ما على المخرج ذار عليه لم
يمنع عندهما خلافا لمحمد كما لو تعددت النجاسة على بدنه فاستنجز
في الضم الى المخرج على الخلاف وخلوصه ان المخرج كالباطن عندهما
حتى لو بعد ما فيه اتصلت هذه كالحاوي وقيل لا خلاف بينهم في
انها اذا تجاوزت المخرج وجب الاستنجاء هو الصحيح وانما
وانما الخلاف في انهما هل تجزئ حجرة فندهما تجزئ وعند
محمد لا بد من الفسوخ واختلقا فيما اذا كانت متعددة
كبيرة سكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يتجاء
المخرج قال النقيض ابواليث لا يجزيه الاستنجاء بالاحجار وعن
ابن شهاب بن جريه وعن الطحاوي مثله وهذا انشأه
بقولهما وفيه نالوا واما البول اذا تجاوز عن راسي
الاحليل اكثر من قدر الدرهم فالظاهر انه يجزي فيه الحجر
عنه ابى حنيفة وعند محمد لا يجزيه الحجر الا اذا كان اقل من
قدر الدرهم وفي الخلاصة ان الصحيح بعدم الجواز انتهى وفي
شرح المشيئة للحلي والاستنجاء بالماء افضل ان امكته الا
استنجاء به من غير كشف عند احمد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء
بالرجل الى يجب يجب عليه ان يكفي بالاحجار والرجل كالمحرم
ولا يكشف عورته ان لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم
ولا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو انها ان كانت اكثر من قدر
الدرهم تجزئ الكشف بل لا يجزئ الكشف عند احمد اهلا لانه
حرام تقذره في ترك طهارة النجاسة ان لم يمكنه ازالته

وز

من غير كشف قال البرزخي ومن لا يجد سيرة تركه لانه ولو على سطره لان
 الهني راجع على الامر حتى استوعب الهني لا زمان ولم يقض الامر الكرار
 وقال قاضي خان من كشف العورة للاستنجاء بصرفا سقا وقال والذي
 رحمه الله تعالى وانما يستنجى بالمالا اذا وجد مكانا بترفيه نفسه ولو كان
 سطره ليس فيه سيرة لولا استنجى بالماء لو افسق وكثيرا ما يفعل على امر
 المصلين في المضاهة فضلا عن شاطئ النيل والحاصل انه ان امكنه
 بلك كشف فضل والى فالجرا افضل قد نقل ذلك الكلام الاول
 وفي فتح القدير مع زيادته ان الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان
 للمواظبة قال الوالد له كلام ان الجمع افضل في محل ذكر ان امكنه بدون
 الكثر **قوله** والاستنجاء من الرشح وحده مكروه **قوله** قال في شرح
 الدرر **قوله** استنجاء من البرح لانه ليس بنجس وان خرج من البطن قال
 والدير رحمه الله تعالى بل الاستنجاء منه بدعة كما في المجتبى ولا من الحيض كما
 في السراج **قوله** وعجالة المجتبى في هذا الموضع قوله الاستنجاء بالماء
 على سبعة اوجه في حيز من فرض في الفضل من الجنابة وفيما زاد على قدر
 الدرهم وفي قدر الدرهم واجب وفيما دون سنة وفيما لا يجاوز محنة
 الوكيل مستحب وفي البعوض وفي الريح بدعة **قوله** ولا يلزم من كونه
 بدعة ان يكون مكروها فعلم المص رحمه الله تعالى اطلع على صريح النقل
 في ذلك والله اعلم **قوله** ويكره استقبال القبلة واستند بارها
 عند خروج النجاسة والبول كراهة تحريم وعند الاستنجاء كراهة
 تنزيه **قوله** قال في شرح الدرر ويكره استقبال القبلة في البول والغا
 كذا استند بارها لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتيتكم الغائط فغسلوا
 قبله الله لا تقبلوها ولا تستدبروها ولكن شرفوا وغرخوا وفيه
 اشادة الى ما ذكر في جناسه انه اذا لم يكن للمحدث بل لانه الله لم يكن

بط

مكروها

مكروها **قوله** قال الوالد رحمه الله تعالى وقيل بكره كذا في السراج
 المكروها **قوله** في شرح الحاشية للحلي ومن الاستنجاء ان يجلس للاستنجاء
 الى بين القبلة او الى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فا
 سبقا لها واستند بارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه كراهة
 تنزيه كما في مد الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكروه كراهة
 تحريم **قوله** واطلق المص رحمه الله تعالى الكراهة فحمل ما اذا كان في البيت
 او في المحر او قال في شرح الدرر ولو في البنيان لانه الدليل لم يفرق
 وقال في الهداية في مكروهات الصلاة ويكره استقبال القبلة بالفرج
 في الخلا لانه عليه السلام نهى عن ذلك والاستند بار بكره في رواية ثمانية من
 ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما
 يخط منه يخط الى الارض بخلاف استقبال لان فرجه مواز لها وما يخط منه
 يخط اليها وقال في فتح القدير واعلم ان هذه المسئلة اختلف فيها العلماء ثلثة
 اقوال وباعتبار هذه الرواية يصير اربعة اقوال ذهبت طائفة الى الكراهة
 مطلقا منهم مجاهد والخفي وابو حنيفة اخذ بحرم الحديث الاول وهو اذا اتيتهم
 الغائط الى اخره مع تقويتهم بقول ابو ايوب قدامنا انهم فوجدنا مواضع قد ثبت
 نحو الكعبة فتخوف منها واستغفر الله وطائفة كرهه في القضاء دون البنيان
 مطلقا منهم الشعبي والثوري واحمد اخذ بحديث ابو داود عن مردان الاصف
 رايه ابن عمر انا في راحلة وجلوس يقول اليها فقلت ابا عبد الرحمن اليس
 قد نهى عن ذلك في الغضا فاذا كان بينك وبين القبلة شئ يسترك فلا
 باس ورواية ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما وعن ابن عمر في الصحيحين
 ما ذكرناه انما من روايتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان ابن
 عمر قال رقيت برما علبت اخي حنيفة فرايت النبي عليه الصلاة والسلام
 يقضي حاجته مستقبلا ثم مستدبر الكعبة وطائفة رخصوه مطلقا منهم

من طرح الاحاديث لتعارضها ثم رجع الى الاصل وهو الامة والمعارضة
 بحديث ابن عمر المتقدم وما رواه ابن ماجه عن عمار عن عائشة في قوله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهون ان يستقبلوا بغزوهم القبلة
 فقال اراهم فعلوها استقبلوها بعقد من القبلة وفي رواية عن عائشة
 انه عليه الصلاة والسلام لما بلغ قول الناس امر بعقدته فاستقبل بها
 القبلة ومنهم من ادعى الشيخ تمسكها بما اخرج ابو داود والترمذي وابن
 ماجه في صحيحه والحاكم والدارقطني عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة فرائته قبل ان يقبض بعمام يستقبلها
 ولفظ ابن حبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا ان نستقبل
 القبلة او نستديرها بغزو جنانا اظهر قننا الماء ثم رايته قبل موته بعام
 بيوم مستقبل القبلة والاحوط المنع لان الناس لا بد ان يكون في قوة
 المنع وهذا وان صلى لا يقام ما تقدم مما اتفق عليه السنة وغيره مما
 اخرج كثير مع ان الذي فيه حكاية فعله وهو ليس هو صريح في فسخ
 التشريع القوي لجواز الخصوصية ولو نسي تجلسي مستقبل قد ذكر في
 له الاخراف بقدر ما يمكنه اخرج الطبراني في تهذيب الآثار عن عمر
 بن جميع عن عبد الله بن الحسن عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من جلس يبذل قبالة القبلة فذكر فخرق عنها اجله لها لم
 يتم من مجلسه حتى يقوله وكما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمكس الصغير
 يبذل وقالوا يكره ان يمكس رجليه في النوم وغيره الى القبلة او المصنوع
 او كتب الفقهاء ان يكون على مكان مرتفع عن الجاذاة اه وقال ولقد
 رحمه الله تعالى وكذا يكره استقبال الشمس والقمر نهما من ايات الله
 الباهرة وقيل لا جل الله بكة الذي معها كذا في السراج الوهاج
 وفي المفتاح وله بعقد مستقبل للشمس والقمر ولا مستدير لهما

للتعظيم

قد

تتم

للتعظيم وفي التبيين مخبراً عن القبلة والشمس والقمر لان الريح يكون
 سبباً للتفخيم بالنجاسة **تم** يكره القاء البول والغائط في الماء ولو
 جازوا كذلك في التنوير وفي شرح المسئلة المحلي ويكره البول والغائط في الماء
 سواء كان ركد او جارياً وقد اكرهه في الشريعة بالماء الراكد والراكن
 الغير الجاري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبولى احدكم في الماء الدائم والظا
 هر الكراهة مطلقاً احتراماً للماء الذي انزل الله تعالى لنا امتناناً علينا
 وجعله مطهر من الاحداث والنجاسات وفي شرح الدرر ويكره البول
 والغائط في الظل يظل قوم يستريحون فيه قال والدي رحمه الله تعالى لكن
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكونوا يجلسون فيه للنجاسة ونحوها لما فيه من
 احياء المكان برفع هذا الضرر عنه ويكره في الطريق لا ضراره بالمادة وحت
 شجرة مثمرة لما فيه من تلويث الساقط والشبهة فيه بخلاف غير لا تنفاد
 الحذور الا ان يكون محل استغلال وكذا يكره على طرف نهر او بئر او حوض
 او عين او في زرع وبجانب مسجد ومصلى عبد وفي المقابر وبين الدواب
 وان يبذل في حفرة او حية او غلة او ثقب وفي موضع يتوضأ او يغسل
 فيه وفي موضع يدخل عليه احد على صخرة وارض صلبة وعلى باب احد وان
 يفرق بدله لاسيما في الليل ويكره التكلم على البول والغائط ويكره البول
 قايماً لا العذر لانه صلى الله عليه وسلم بال قايماً لوجه في صلبه وقال في الشريعة
 ومن السنة ان لا يبذل غزاً قال ان اخرج لكشف العورة ولاحتمال ان يغار احد
 فيتنصع بوله عليه وان يضرب البرد وفي شرح الدرر ويكره الاستنجاء بقطعة
 لانه اذا رحن كما ورد في الحديث وطعام لاني لما فيه من تحقيق الطمأنينة
 شرعاً للبهائم كالخيش لما فيه من تنجس الطاهر ببلادة وروث لانه نجس
 فينا في التنقية واجز وحرف ونحوه شي محترم بين الناس كحرفة الديباج
 ونحوها لانه بناء في الاحترام مع ورود النهي عن الاشياء المذكورة ويحرم

النهي عنه ايضا لازمة بان تكون بسراه مقطوعة او بها جراحة ولو استنجى
 بالاشياء المذكورة جاز لان النهي لعني في غير فلا ينافي المشروعية في الجملة **قوله**
 ويستحب الاستبراء قبل الاستنجاء بالشيء أو التيمم أو التيمم حتى يطيب قلبه
 ويقع في قلبه انه طاهر كما في الرخصة ويختلف ذلك باختلاف الطباع **اقول** انما كان
 الاستبراء مستحباً لان القطرة من البول والقطرتين مما هو دون القدر المانع
 معفو عنه وهو الغالب وجوده فيمن لم يستبرأ واما مقدار مقعر الكفى او اكثر
 فتأمر وعليه يحمل اطلاق الوجوب على الاستبراء في بعض المبادات او على خروج
 القطرة بعد الرض فتتقضى فيمنى من الاستبراء حينئذ كما وقع في عبارة بعض
 الكتب التعبي بلا فتراض قال في فتح القدير ويستحب ان يخطو قبل الاستنجاء
 خطوة واحدة المقصود ان يستبرأ في المبتدئ والاستبراء واجب وقال
 الحلبي في شرح الحنية ويستحب ان يستنجى بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى
 استبراء فرض وهو عبارة عن التيمم والتيمم احتياطاً كما في المفرد في شرح
 الدرر وجب الاستبراء بالشيء والتيمم او التيمم او الاستنجاء على شقة اليسر
 حتى يستقر على نقطاء العود كذا في الظهيرية وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه
 ثلاث مرات قال والدي رحمه الله تعالى في عمدة المفتي ويستحب ان يمسح خطواته
 قال في الوقوعات لانه عسى ان يخرج من قبل شي فيحتاج الى اعادة الطهارة
 وفي الحاوي ويستحب ان يستبرأ قبل الاستنجاء بخطا يمس ذكره دافعا ما فيه
 من البطلان في حليل ايرتقب الذكر حتى يحصل الخفاف وفي الرضوية ثم يفتح
 يركض برجله على الارض مرة باليمين ويحسب ان كان الموضع متساوياً مسح بطنه
 وسرته ويمسح ذكره فان خرج منه شيء مسحته بحجر او باصبعين ولا مسح ذكره
 على حائط او على شجرة ثم يفعل هذا ثانيا وثالثا حتى يستيقن بخرق البول
 وهذا كله بشرط انه لم يصل فيه علمه وتيقنه انه لم يبق من اثر البول شيء
 وقال في شرح الدرر والصحيح ان طلاء الناس وعاداتهم مختلفة فمن

حصل

حصل في قلبه انه صار طاهراً جاز له ان يستنجى لان كل احد اعلم بحاله
 كذا في التاتار خاتمة وقول المص رحمه الله تعالى او التيمم بالنون
 والتاء المشناه فوق قال في الصحاح النثر جذب في جفوة وفي الحديث
 فليست ذكره ثلاث نترات يعني بعد البول **فزعان** الاستبراء على المرأة
 بل تقصر ساعة لطيفة بعد فراغها من البول والغايطة ثم تمسح قبلها
 وديبرها كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى عن الفريزونية وفي الاستبراء
 والنظاير يشترط في الاستنجاء ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء وال
 صبيح الذي استنجى به الا اذا عجزوا الناس عنه غافلون وقال ابن الشحنة
 في شرح الوهابية الذي يظهر ان هذا التقريع اعني اشتراط زوال
 الرائحة فيما زاد على قدر الدرهم اما قدر الدرهم فلا يشترط فيه زوال العين
 فضلا عن الرائحة بل ليل جواز الاستنجاء قلت لقائل ان يمنع هذا الحمل
 قايلاً ان عدم اشتراط زوال العين فضله عن الرائحة انما هو في محل اذا
 لم تشبع النجاسة بالماء لكنه لما قل ودك تجاوزت النجاسة الموضع
 المستثنى شرعا فزادت على قدر الدرهم وبقي اثرها وهو صريح فلا بد
 من زواله لتحقق الطهارة قال في الاخير اتفق المتأخرون على ان
 المستنجى بالاجار اذا بقي سقفا اعتبار ما بقي من النجاسة في العرق حتى
 لو عرق وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة ولو صار اكثر من قدر الدرهم ثم ذكر
 ما اذا جلس هذا المستنجى في الماء وان الصحيح انه نجس الماء وهذا شاهد
 لما تحت عند التامل لان العرق موضع ضرورة نجسه فالماء والله اعلم
قوله ويستحب الاستنجاء ان يمشي الماء في السراويل مقلعا للوسوسة
 حتى اذا احسن بلل كثير وشك فلم يعلم انه بول او ماء ان يلتفت اليه كذا في
 البرازية ويحمل البطلان على انه من الرشد وغما للشيطان كذا في المفتي **اقول**
 الوسوسة حديث النفس والوسوسة وانما الواو له يقال بالفتح ولكن موكس

زعات

له اذ اليه اي يلقي اليه الوسوسة وانما قيل موكوس لا يحدث بما في ضميره
كذا في المغرب ذكره والبري رحمه الله تعالى وفي فتح القدير ولو عرض له الشيطان
كثيرا لا يلتفت اليه بل ينفض فرجه بما اوسر اوبله حتى اذا شك حصل البطل
على ذلك النفض ما لم يتبين خلافه وفي شرح الشريعة وفي السنة ان يوشى
داخل ازاره بالما قطعاً للوسوسة باحتمال اصابة ماء الاستنجاء بعد ان
احترق احترازا تاما فما احسن بعد ذلك من بطل فيقدر ان في الرشاش
بخله في ما اذا لم ينفض ثم وجد بللا فربما يظن انه حزن منه بول وفي الخبر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله اعني رش الماء وفي البراز ان رأى الملل
بعد الوضوء سائلا من ذكره بوعد الوضوء ان كان يعرض كثير ولا يعلم انه بول او
ما لا يلتفت اليه واذا بعد هذه عن الوضوء علم انه بول لا تنفعه الحيل **مسألة**
في بيان الوضوء الشرعي والفصل الشرعي الخارجين عن جدد البدع والوسوسة
الداخلين في حد السنة اعلم ان السنة الوضوء برجل واحد وهو رطلان من الماكل
رطل نصفين ومن مائة مائة ومائة من ثقله لا وثقال عشرون قيراطا
والقيراط خمس شعيرات وهذا اذا لم يحجج الى الاستنجاء لم يمكن لاسر الخفين
فان احتاج اليه لا يكفيه بل يستنجي برطل ويتوضأ بعد رطل
للرجلين ورطل ساير اعضاء وان كان لا يستنجد ما يتوضأ برطل والفصل
لصاع وهو ثمانية ارطال ذكره في شرح الشريعة وذكره والذي رحمه الله تعالى
ان الاسراف من المنهيات قال ولهذا قدر محمد بن طاهر الرواية الصاع
للفصل والماء للوضوء وهو تقدير اربى الكفاية عادة وليس بل ذم
حتما من اسبح بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لان طبع الناس
واخرهم يختلفون كذا في البدائع وفي الحاوي فان زاد ونقص قليلا
جاز عند الحاجة اذا حمل ولم يسرف وفي الخلصة والتقدير في الوضوء
بالماء اذا كان لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج لا يكفيه بل يستنجي

برطل

برطل ويتوضأ بالماء فان كان لا يستنجي يتوضأ برطل فالحاصل
ان الرطل للاستنجاء والرطل للمقدمين والرطل لساير الاعضاء والافضل
ان لا يقتصر على الصاع في الفصل بل يغسل بقدر ما لا يؤذي اليه الوضوء
فان كان اذني لا يستعمل الا بقدر الحاجة ام ما في الخلصة وتقف
بان ظاهر الزيادة مع الثابتة صحيحة سلم انه صلى الله عليه وسلم كان
يغسل بالصاع ويتوضأ بالماء وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم
سلم بالصاع من رواية جابر وعائشة رضي الله عنهما فكان ان اقتصر
عليه افضل اذ اكتفي به واعلم ان المدر رطلان والصاع بالمدر اربعة
وبالرطل ثمانية بالفراقي عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف خمسة
ارطال وثلاث رطل كما في الفريونية والرطل مائة وثلاثون درهم و
الحاصل ان الوضوء على اربعة اقسام اما ان لا يستنجي ويصحب على الخفين
او يستنجي ويصحب على الخفين او لا يستنجي ويغسل الرجلين او يستنجي
ويغسل الرجلين اما الاول فيكفيه رطل واما الثاني فاثنتان واما الثالث
للاستنجاء واخر للوضوء واما الثالث فلذلك واحد للرجلين وواحد
للبقية واما الرابع فثلاثة ارطال واحد للاستنجاء وواحد للرجلين
وواحد للبقية وادني ما يكفي من الماء في الفصل في الغالب صاع وفي
الوضوء ربع وهو المدر وفي الاستنجاء ثمانية وهو الرطل وان اراد ان
يصب على خفيه كفاه في الوضوء رطل او وفي شرح المناوي على الجامع
الصفحي عند الكلام على حديث الفصل صاع والوضوء مدي يسني
ان يكون ماء الفصل صاعا وهو خمسة ارطال وثلاث بالبقية
واما الوضوء عند فان نقص واسبع اجزاء وان زاد كان اسرافا
وهذا فيمن يدينه كبدن المصطفى صلى الله عليه وسلم يفوته ونحوها
والله زير ونقصه لا يبقا بالمال ام واخره البخاري في صحيحه

قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الصمد قال حدثنا
شعبة قال حدثنا أبو بكر بن حفص قال سمعت ابا سلمة يقول دخلت
انا واخو عائشة علي عائشة فسالها اخوها عن غسل النبي صلى الله عليه وسلم
فدعت باثاء نحو من صاع فاغتسلت وفاضت عيارسها وبيتها وبينهما
جبل حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن ادم قال حدثنا زهير
عن ابي اسحاق قال حدثنا ابو جعفر انه كان عند جابر بن عبد الله وهو
وابوه وعنده قوم فسالوه عن الغسل فقال جابر كان يكفي من هو اوفي
منك شعرا وخير منك ثم اصابني ثوب وفي شرح الشريعة والحق ان الاسراف
ان يصب الماء فرق الحاجة للحج والوسوسة لان الوضوء شيطان ايقال له
الولهان يكفي المتوضي في الوكع والتجسس كيد لا يعلم هل وصل الماء الى اعضائه
اوله وهل غسل مرة او مرتين او ثلاثا او اكثر فيقع في البدعة من استعمال
الماء زائدا على ما شرع فيصحت على من يوقعه في هذه الحالة فهو حرام وان
كان على شط نهر قال الله تعالى ان يلذرني كانوا اخوان الشياطين ونقل
المناوي في شرح الجامع الصغير قال الفرائي في مذهبي علم الرجل ولو غلب الماء الطهور
وقال ابن ادم اول ما يبدأ الوضوء من قبل الطهور وقال احمد بن محمد الرجل
قلعة ولو غلب الماء وقال المروزي وضأت ابا عبد الله ابن العسكر فسترته
من الناس لئلا يقولوا لا يجزي الوضوء قلعة صبه الماء وكان احمد بن حنبل
يكاد يبيل الثري ومن مفسد وسواس الماء شغل ذمته بالزباد على حاجته
فيما لو كان ليفه كوتر في مخروم يخرج منه وهو مرتين الذمة بما زاد
حين يحكم بينه وبين صاحبه رب العباد وحكي ايضا الشارح المذكور انه
روى ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ادخل في صلاتي
فلم ادر اعل شفع ام علي وتر من وسوسة اجد ها في صدرتي فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجدت ذلك قاطني اصبعك هذه

يفي

يعني السبابة في فخذك اليسرى وقل بسم فانها سكنى الشيطان او مدينة
قوله مستحبات الوضوء واياته والمراد بالمستحب ما فعله النبي صلى
الله عليه وسلم ولو مرة وبشأب على فعله ولا يبطل شيء منه **قوله** لم يفرق
المص رحمه الله تعالى بين المستحب والادب وبعضهم يفرق بينهما قال والذي
رحم الله تعالى ثم في الجواهر المقدسي والادب والمستحب والمناقلة مما فعله عليه
الصلوة والسلام مرة مرة وفي تسمى سنة ايضا وفي سنة البخاري لدرر البحار
اعلم ان المستحب ارون من السنة واعلى من الادب ولم يفرق بعضنا بيننا
بين الادب والمستحب وقد يطلق المستحب على السنة وفي سنة الدرر والمستحب
ما يوجب على فعله ولا يلام على تركه وفي الخرق الاول ما عليه الاصوليون من عدم
الفرق بين المستحب والمندوب وان ما واظب عليه مع ترك ما بلا عذر
سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب وان لم يفعله بعد ما رغب فيه
كذا في التحرير وفي البرجندري انه يسمى مستحبا من حيث ان الشارع يحبه ويؤثره
يقال استحباب احبه واثره كذا في ديوان الادب ومندوب من حيث ان الشارع
يحب ثوابه وفضيلته من ندب اليه تقدير محاسنه **قوله** منها استقبال
القبلة **قوله** اشار بقوله منها الى كثرتها وعدم حصرها فيما ذكره والمراد
استقبال القبلة وقت الوضوء في غير حال الاستحشاء كالقدم وينبغي ان يقال
ايضا في غير الوضوء المستنون الذي في ضمن الغسل كراهة الاستقبال حاله الاغتسال
كما سذكره ان شاء الله تعالى انما يحق التيمم بالوضوء فيستحب عنده استقبال
القبلة ايضا **قوله** ومنها ذكر اعضاء الوضوء **قوله** الدلك بالدال المهملة
قال في القاموس دلكه بيده مره ودلكه وفي فتح القدير في ذكر الادب والدلك
خصوصا في الشتاء وفي المستصفى والدلك عند مالكة شرط في الوضوء
والغسل وعندنا لا الواجب عليه الغسل بقوله فاغسلوا وانه فعل والغسل
لا يتحقق الا بذلك فصار كغسل الثوب لنا الماء مطهر بالنهي فاذا صادف

محملة قابلا للطهارة على علمه كالنار في الاحراق وغيره وازا حصلت الطهارة
 جاز اداء الصلاة به لما عرف بخلاف الثوب لان الحاجة غنة حقيقة وقد
 تحللت اجزاء الثوب فلا تزول الا بالذكاء والعرق قوله الواجب هو الفعل
 قلنا بلى لكن غير مقصود بنفسه بل المقصود هو الطهارة وحصلت ولين
 كان مقصودا فتعين البدن من الماء وتقريره من الماء فعل فيخرج عن العبودية
 بدون ذلك **قوله** وادخال خنصره في صاحبه اذ فيه **اقول** الصانع بكسر
 الصاد المهملة وتقال بالسنة ايضا تخفيف اليم فيها ثقب الاذن فيدخل
 الخنصر ويحركها كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخصي الخنصر لانها ابلغ
 في الدخول لصغرها وفي الحاوي من الادب ادخال الخنصر المبلولة في صحاح
 الاذنين عند مسحها كذا ذكره والري رحمه الله تعالى **قوله** وتقدم الوضوء
 على الوقت **اقول** قال الحلبي في شرح المينة ومن ادابه ان يتأهب للصلاة
 بالوضوء قبل دخول الوقت اذ لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه
 قطع طمع الشيطان من تليطه عنها وفي شرح الدرر لغير معذور فان
 وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زوال الوقت فالله ان
 يحترز عنه **اقول** وهذا الوضوء قبل الوقت الذي ادى افضل من الوضوء في الوقت
 الذي هو فرض قال في الاستبانه والنظاير في اخر فرض القواعد العرضي
 افضل من النقل الا في مسائل الاولى ابراهيم منسوب افضل من انتظاره
 الواجب الثانية ابتداء السلام سنة افضل من رده الواجب الثالثة الوضوء
 قبل الوقت مندور افضل من الوضوء بعد الوقت وهو فرض **قوله** وتحريك
 خاتمه الواسع واما الضيق فيجب تحريكه في الوضوء والفصل كما في الزخية
اقول قال الحلبي في شرح المينة ومن ادابه ان يحرك خاتمه ان كانت
 واسعا بالغة في الاستبانه وان كان ضيقا لم يدخل الماء تحته بل كلمة
 في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة انه بد من تحريكه او تركه ليحصل

الاستيعاب

الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من البدن بيقين هكذا ذكره في المحيط
 فاحترز بظاهر الرواية عما روي الحسن بن ابي حنيفة وابو سليمان
 عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وان لم يحركه قال ولدي رحمه الله تعالى
 والحاصل ان الضيق ان لم يدم وصول الماء الى ما تحته فتحركه فرضي
 والهفنة انه فيكون قبل المضيغ والواسع كناية عن عدم وصول
 الماء تحته ووصوله لا غير **قوله** والمبالغة في المضمضة والاستنشاق
 لغير الهائم **اقول** وجعل في شرح الدرر المبالغة فيها سنة وكذلك في
 التنوير وقال الحلبي في شرح المينة ومن الادب ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق
 مستشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة
 والمعم قد اطلق الادب على كثير من المستحبات الا ان يكون صريحا فلا يبالغ
 فيها خشية الحاق الفاء بالصوم **اقول** وهذا يقتضي ان يكون قوله الا ان
 يكون صريحا راجعا الى المبالغة في المضمضة فقط وقد علم والدي رحمه الله تعالى
 فيها حيث قال عند قول صاحب الدرر الا صريحا ان فيها احتمال
 انتقاضه بمعنى فساد سيف الماء من الخلق الى الجوف ومن المارن الى الدماغ
اقول وقد تقدم الكلام على ذلك في السني **قوله** ليس عليه ان يدخل اصبعه
 في فمه وانفذه قال الزند وليس الاولي ان يفعل ذلك كذا نقله الوالد رحمه
 الله تعالى **قوله** وان يتيمض ويستشق باليمن ويحيط باليسرى **قوله**
اقول قال في مينة المصلي من الادب ان يتيمض ويستشق بيده اليسرى
 اليمنى ويحيط بيده اليسرى زادا في الحلبي ويستشق قال لانه من
 ان الة الاذنين قالت عايشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلابه وما كان من
 اذنيه **اقول** وقيل المضمضة باليمن والاستنشاق باليسرى لان الة من
 موضع الاذن كوضع الاستنجى ولكن صرح في البدائع والمحيط انها

فرض

بالهني قال في المحيط قوله عليه الصلاة والسلام العني للوجه وكبار المقعد
كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى وقد سبق الكلام على ذلك في السنن **قوله** وان
يطيل القرّة والتجمل بان يصل الماء الى اكثر من محل الغرض الحديث الوارد في
ذلك **قوله** قد تقدم بيان القرّة والتجمل والكلام على ذلك في السنن والحديث
الوارد هو ما اخرج البخاري في صحيحه قال حدثنا يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن ابي هلال عن نعيم المجر قال رقيت مع
ابن هربق على ظهر المسجد فتوضأ وقال اني سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم قال انما متى يدعون يوم القيامة غرا محجلين نثارا لوضوء
فمن استطاع منكم ان يطيل غمرته فليطعل وفي رواية تسلم ايضا
انتم الغر المحجلين يوم القيامة من سبأ في الوضوء من استطاع منكم فليط
غمرته وتجميله وفي فتح القدير من الادب تجاوز حد الوجه واليد
والرجلين يستقي غمرته يطيل القرّة **قوله** وان لا يستقي فيه بغيرة
ومعناه ان لا يطلب الامانة فان النبي صلى الله عليه وسلم اعين فيه بغير
طلب **قوله** قال الحلبي في شرح المنيّة ومن الادب ان يتوكل في امر الوضوء
بنفسه ولا يامر غيره بان يهمله وضوءه او يصب عليه لاروي انه عليه السلام
قال انا لا استقي في وضوء واحد وعن الربري لا بأس بسبب الحارم
وهو لا ينافي ترك الادب اذا كان يطيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف
لاروي انه عليه السلام كان يصب عليه الوضوء ويهمله ادا وفي شرح
الشرعة وما حكى انه استعان عليه الصلاة والسلام بالمغيرة في توضؤ
فذلك ثقلها للبحر ان كذا في البرازية وفي التاثر خائبة استعان
بغيره جاز بعد ان لا يكون الفاسل غير بل يفيل بنفسه وقد صح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفيل والمغيرة يفيل الماء ادا وكان
فعل المغيرة بغير طلب من النبي صلى الله عليه وسلم فلا منافاة بينه

وبين

وبين الحديث السابق ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يستقاء وطلب السقيما
والاستغفار طلب المغفرة وتحو ذلك **قوله** وان لا يتكلم فيه بكلام
الناسي **قوله** قال في شرح المنيّة الحلبي ومن الادب ان لا يتكلم في اثناء
الوضوء وبكلام الدنيا بالدعوات الماثورة وفي شرح الشرعة ومن
السنّة ان لا يتكلم بامر الدنيا ليكلم غيره بان لا يخلط بما ينافيه وقال
بعض الشارحين انه مكروه وقيد ذلك والدي رحمه الله تعالى مفرقا
الى بعض الكتب بما اذا لم يكن لما جند فان دعت اليه حاجة يخاف فترتها
بتركه لم يكن في الكلام ترك ادب **قوله** وانه يجمع بين نيّة القلب واللسان
قوله النيّة بالقلب باللسان فقضي كلامهم هنا انه ادب وذكر في الاشياء
والنظائر في بحث النيّة قال ولا يشترط مع نيّة التلفظ في جميع
العبادات ولذا قال في الجمع ولا يعتبر في اللسان وهل يجب التلفظ
اولين او يكره اقوال اختار في الهداية الاول لمن لم يجمع غزمية وفي
فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه التلفظ بالنيّة
لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير الحاج انه لم ينقل عن الائمة
الاربعة وفي المحيط كره بعضنا النطق باللسان وراه الاخرين
سنّة ادا وعلى الكراهة في شرح المنيّة لابن امير الحاج بان النيّة عمل القلب
والله مطلع على الظاهر فالافصاح في حقه غير مفيد ثم سبط الكلام كما هو دأبه
في كل مقام وصرح في فتح القدير في قوله المصلي عند الاستعاذ ايا كذا ان ذلك بدعي
وانه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر ثم قال وقد يفهم من قول
المص بعض صاحب الهداية لا يجمع غزمية انه لا يحسن كبر هذا العقد وهذا لان
الانسان قد يغلب عليه تفرق خاطر فاذا ذكر بلسانه كان عونا على جمعه
ثم رايته في التجني قال والنيّة بالقلب لانه عمله والتكلم لا يقرب به
ومن اختار لتجتمع غزمية ادا وسياقي تمة الكلام على ذلك في الصلاة

ان شاء الله تعالى والحاصل انهم صرحوا بان الوضوء بان الجمع بين القلب
واللسان في النية ادب قال في التنوير عند ذكر ادب الوضوء والجمع بين
بين القلب وفعل اللسان وكذلك في شرح الدرر وغيره **قوله** والنية
عند كل عضو **قوله** تقدمت النية في اول الوضوء انها من السنن وفي
التنوير عند ذكر الادب قال والنية عند كل عضو واحسن منه قوله الميم
الله تعالى هنا تبعا لشرح الدرر عند كل عضو يشمل العضو الممسوح كالرأس
والخنجر والجبين ولا يتقدم ذلك بالعضو الممسوح **قوله** ومسح الرقبة الا
الحلقوم **قوله** قال في الاختيار ومسح الرقبة قبل سنة وقيل مستحب وفي جامع
الفتاوى قيل في الرقبة ليس سنة ولا ادب وقيل هو سنة والاصح انه مستحب
لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح عليها مع الترك احيانا وفي شرح الكنى
ابن الحلبي قال في المستحبات ومسح رقبة بظاهر يديه لان بلله لم يصح
مستعمل وفي فتح القدير ومسح الرقبة مستحب بغير اليدين لعدم استعماله
بلهنا ومسح الحلقوم بدعة وقيل في الرقبة ايضا بدعة وفي شرح
نية المصلي للحلبي ومسح الرقبة بظهر اليد الا اصابع الثلاثة كذا ذكر في
الخلاصة وقوله بما جدد لا حاجة اليه لان البلية التي على ظهور الاصابع
باقية فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم في الرقبة ادب ليس سنة وقال في
فتاوى قاضي خان ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف
الاقاويل يكون فعلا او لم يتركه واقتصر في الكافي على انه مستحب وهو الصحيح
لانه روي فعلم عنه عليه السلام في بعض الاحاديث دون غالبها وقال والده
رحمه الله تعالى وفي المرأة ان يصلي ادب وفعلا او لم يتركه وفي الخلاصة الصحيح
انه ادب وقال الفقيه ابو جعفر سنة وبه اخذ اكثر العلماء والحاصل ان الاصح
كونه مستحبا **قوله** وينثر الماء على وجهه من غير لطم **قوله** يعني فاعل الادب
في الوضوء ينثر الماء على وجهه وكذلك بقية اعضائه من غير لطم وغيب

س

الاسلوب

الاسلوب اشعارا بكثرة الادب والنثر بالشاء المثلثة تفرق الشيء
وفي فتح القدير عند ذكر الادب قال وان لا يلطم وجهه بالماء وقار
الديري رحمه الله تعالى عند قول صاحب الدرر وبكر وجهه لطم الوجه الملموم
ضرب الخد وصفيحة الجسد بالكف مفتوحة وعم كراحتيه في غير الوجه صاحب
الحاوي حيث قال وضرب الماء بالعنق على الوجه عند غسله والاعضاء
اذا فمن عم الاعضاء على الكراحتين بابتسار الماء المستعمل على ثيابه
وبقية بدنه ومن خضها بأكمله الوجه هلل بان الوجه اشرف الاعضاء
وفي لطم اهاباته ولهذا قال في البرازية يخاف ضارب الحيوان لا بوجهه
الا بوجهه فسو ذلك بعض الافاضل فقال قوله يخاف ضارب الحيوان
لا بوجهه لا يعني غير الباء للسببية والضمير ارجع الى الضرب المفهوم من
ضارب وحاصل المعنى يخاف ضارب الحيوان بغير سبب قوله لا بوجهه
ثانيا له ههنا النفي وهو منصرف الى الخاصة والباء ايضا للسببية
والضمير ايضا عايد الى الضرب وقوله لا بوجهه يعني لا يخاف ضارب
الحيوان بسبب في حاله من الاحوال الا في حالة ضرب الحيوان بوجهه
فانه يخاف في تلك الحالة للذي الوارد عن ضرب الحيوان اذ اذا كان طذا في
وجه الحيوان فكيف يضرب وجهه لسان والله اعلم واحكم **قوله** ف
يجلس في مكان مرتفع **قوله** قال الحلبي في شرح المينة ومن ادب ان يكون
جلوسه على مكان مرتفع وفي فتح القدير عند ذكر الادب قال وحفظ ثيابه
من التقاطر اذ يعني سواء كان في مكان مرتفع اوله مني عم من عبادة الميم التي
تبع بينها شرح الدرر في الادب والجلوس على مكان مرتفع احسن من الماء
المستعمل قال والديري رحمه الله تعالى لله خلة في نجا سته وطهارته
وعبادته الحاوي الوضوء الكامل ان يجلس المتوضي على موضع عال مستقبل القبلة
او على كرسي او قدسية او المصنوع من الخشب لان الذي يسمى القبا

مكان مرتفع فالوضوء عليه **ادب قوله** ولا يسرف في صب الماء **أقول** تقدم بيان مقدار السنة في ماء الوضوء وماء الفسل والاسراف ما زاد على ذلك قال الحلبي في شرح المسنة وفي الادب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يعمد في المناجاة ان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكره بل حرام وان كان المتوضي على شط نهر جار لقوله تعالى ولا تبذر تبريرا وماءا وير عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضي فقال ما هذا السرف يا سعد قال اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار وضفت النهر بالضاد لجهت مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانبته وذكر ولد رسول الله تعالى معزيا الى شجرة المسنة واظنه شرح ابن امير الحاج وقال وهذا اذا كان ماء نهر او مملو كانه فان كان ماء موقوفا على من يتوضا حرم الزيادة والسرف بلا خلة في ماء المدارس من هذا القبيل لانه انما يوقف ويباق لمن يتوضا الوضوء الزمعي ١٥ وقد استلينا في زماننا هذا جماعة يزعمون العلم والصلاح يقتصدون الوسوسة المحزنة بالاجماع في وضوئهم واعتناءهم بالدين فتراهم بيا القون في صب المياه الموقوفة في الجوامع على اعضائهم واذا دخلوا الحمامات بالغوا في صب مياه الناس المسخنة بالاجرة وباليتم بعد ذلك يعتبرون ان هذا الفعل محرم حتى يكونوا فسقة بسبب ذلك وانما هم جازمون ان هذا الاسراف طاعة وقربة فيترى القوام اذا نظروا اليهم اغترابا حوالهم فظنوا ان الوسع المطلوب شرعا هو هذا الاسراف المحرم وذلك دأبهم ليلين ونهارا في عباراتهم كلها لا يرضون بحمد الله تعالى التي مدحها لهم وبينتها لهم علماء الامة الاربعة رضي الله عنهم وعن بيني ما شرع الله تعالى للامة ولقد علمت جماعة منهم يعتبرون على من يتوضا الوضوء الشرعي وينسبون اليه

عدم

عدم الاعتناء بالدين بسبب انهما من بغيرهم باكل الحرام والشبهات واستيلاء القفلة على قلوبهم من كثرة بغيهم على اهل الحق وبغضهم لهم اولين لم يرد الله ان يظهر قلوبهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسنا الله وهم الوكيل نعم المرئي وفهم القيس **قوله** ويستحب ان يقول عند المضمضة اللهم اغني عني ثلثة القرآن وعلي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك **أقول** اللهم اغني عني ثلثة فالحليم المشددة عرض عن يار خرفان عرض عن حرفين وقال الحلبي في شرح المسنة ومن الادب ان يدعوا عند غسل كل عضو باجاء الاثار عن السنن الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اغني عني ثلثة نبيك كاسا لا اظاء بعده ابدا او اللهم اغني عني ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك والمهم رحمه الله تعالى تبع في دعائه المذكور كله صاحب الدرر **قوله** وعند الاستنشاق اللهم ارحمني راحة الجنة ولا ترخي راحتي النار **أقول** وفي شرح الحلبي على المسنة ويقول عند الاستنشاق اللهم لا تخزني راحتي فعمك وجنتك او اللهم ارحمني راحتي الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترخي راحتي النار وزار والد بر رحمه الله تعالى ثم يستنشق فيخرج ما في انفه من الماء والرطوبة ويقول اللهم ابعوذ بك من راحتي النار ومن سوء الدار **قوله** وعند غسل الوجه يقول اللهم بيض وجهي يوم تبين وجهي اولياك ولا يسود وجهي يوم تسود وجوه اعدائك **أقول** وفي شرح المسنة يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبين وجهي ويسود وجهي اولياك ولا يسود وجهي يوم تسود وجوه اعدائك او اولياك الله تعالى هم الموصوفون به سبحانه وتعالى على التثنية التام المصدقون برسالة وتجميع ما به للانام وتجميع من عدا اعداء الله تعالى وهم الكافرون الذين يصفونه تعالى في قلوبهم او على السنن بصفات خلقه التي هي نقايص في خلقه

تعالى فيطعنون فيه بسبب ذلك ويؤذونه تعالى وهم لا يشعرون ولا
 يدركون يومئذ أكثرهم بالله الوهم مشركون ويعتقدون في رسول محمد
 صلى الله عليه وسلم أو غيره من الرسل أنه مشتم في اعتقاده ذلك في الآله سبحانه
 من التجسيم والتشبيه والجهة والمكان فيزدون محمد صلى الله عليه وسلم
 أيضا في نسبة هذا النقص العظيم اليه والظن الشيع فيه فيصدرون عليهم
 قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة
 واعد لهم عذابا مهينا ويعتقدون ايضا في السلف الماضين من ائمة الدين
 والخلق المتقين من المؤمنين في كل وقت وحين انهم مشتم في ذلك الاعتقاد
 والجنت فيؤذونهم ويطعنون فيهم بنسبة ذلك اليهم وهم يراءونه مسلمون
 لله رب العالمين فيصدرون عليهم ايضا بغير الاية والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
 بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثاما بسببنا والحاصل ان من اعتقد في
 الله تعالى ما لا يليق به من كل شيء يوصف به مخلوق من المخلوقات
 فقد ظن بالله تعالى سوءا وخلعت قوله تعالى ويعذب المنافقين
 والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة
 السوء وعذب الله عليهم ولعنهم واعد لهم جهنم وساءت مصيرا وبما في
 الوجه يوم القيامة حقيقة بنور الايمان وكناية بموافقة الحق وهو شيء
 محقق فان من كان في الدنيا لا يعتقد في الله تعالى الا ما الله تعالى عليه من
 الاوصاف التي هو تعالى وصف نفسه بها وينزه عن كل ما يدركه عقله
 من الاوصاف الكاملة بحيث يكون مثبتا وصف الله فقط لا مشخفا
 فاذا زادت القوة المدركة بالموت رايها اعتقاده موافقا لجميع ما هو
 في حقيقة الامر وسواد الوجه حقيقة بظلمة الكفر وكناية بظهور الامر
 على خلافه الا اعتقاد قال تعالى وبدلهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون

منه

وهذا

وهذا شيء محقق ايضا فان من كانت ذات الله تعالى او صفة من صفاته
 متشخصة في عقله فانه اذا مات وذهب خياله وجد جميع ذلك الذي
 تشخصه حاديا محله قاصورة الله تعالى له في عقله عند وسوسة الشيطان
 ليضل به ذلك وظاهر له بعد الموت ان الله تعالى منزّه متعال عن كل
 ما تنفقه العقول لو تذكره الفكر فلا ينفعه ذلك قال تعالى يوم
 لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها حلا وهذا
 قدر ما يجب على النصيحة لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل الحق مني
 ربكم من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر **قوله** وعند غسل يده النبي اللهم
 اعطني كتابي بيمينى وحاسبي حسابا **قوله** والحجاب حق
 على كل انسان ولكنه عيسى وبني قال تعالى فاما ان او في كتابه
 بيمينى فسوف يحاسب حسابا يسيرا ولا شك ان كل مؤمن يؤتي
 كتابه بيمينه فيلزم من ذلك ان كل مؤمن عليه الحساب لا نبياء عليهم السلام
 ومن دونهم قال تعالى وكل انسان الزمناه طائفة في عنقهم وخزنة له
 يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك كفا بنفسك اليوم
 عليك حسابا ولا تعارض بين هذا وبين ما ورد في الحديث الصحيح
 في السبعين الف الذين يدخلون الجنة بغير حساب مع كل واحد منهم
 سبعون الفا لان المراد انهم يدخلون الجنة بغير حساب يعني لا تكون
 الجنة في حسابهم لانهم لا يحسبون كما اشار اليه بعض المحققين لان
 عدم الحساب يقتضي دخولهم في الحساب والله اعلم بالصواب **قوله**
 وعند اليسرى اللهم لا تقطني كتابي شمالي وله من وراء ظهرى **قوله**
 ابر عند غسل يده اليسرى يقول كذا وكذا وقد ورد في الخبر
 ان الله تعالى اذا جمع الخلايق في عرصات القيامة اراد ان يحاسبهم
 تنظيرا عليهم كتبهم كتابا يري النبل وينادي من قبل الرحمن يا فلان خذ

يوم القيامة

كتابك بيمينك ويا فلان خذ كتابك بشمالك ويا فلان خذ كتابك من وراء ظهرك فلا يقدر احدا ان ياخذ كتابه الا كما امر فالأقيا يعطون كتابهم بايمانهم والاشقاء بشمالهم والكفار من وراء ظهورهم وورد ان الكافر اذا دعي للحساب باسمه يقدم ملك من ملائكة العذاب فيشق صدره حتى يخرج يده اليسرى من وراء ظهره بين كتفيه ثم يعطى كتابه بشماله كما في الرواية الجيدة وتامه هناك **قوله** وعند من راسه الله اظلمني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اظلمني عن النار واظلمني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم غشني برحمتك ونزل علي من بركاتك **قوله** وعند من اذنيه الله اجعلني من الذين يتجسسون سمعون القول فيتبعون احسنه **قوله** وزاد الدرر رحمه الله تعالى اللهم احسنني مناديا الجنة والبر **قوله** وعند من الرقبة الله اعنق رقبتني من النار **قوله** وفي شرح الدرر مكان رقبتني عنقي وزاد الدرر رحمه الله تعالى واعنقني من السلال والاعلان **قوله** وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على المراط المستقيم يوم تزل الاقدام **قوله** وجعل في شرح الدرر هذا الدعاء عند غسل الرجلين معا وقال الحلبي في شرح الحنية ويقول عند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على المراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى او قدمي بالياء المشددة ثلثية قدم واصل قدمين فخذت النون لاضافة الياء المتكلمة وادغمت الياء في الياء وبجوز قدمي بالتخفيف على الافراد للجنس ولم اجد من ضبط ذلك وربما يؤخذ على ما في شرح الدرر مشددة وعلى ما قاله المم رحمه الله تعالى مخفف ومتى علمت الرواية الواردة الحديث لا يعود عنها الى غيرها **قوله** وعند غسل اليسرى

اللهم اجعل في ذنبي مغفورا وسعيي شكورا وتجارتني لن تبور **قوله** وفي شرح الحنية للحلبي واما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيًا شكورا وذنبًا مغفورا وتجارة لن تبور وقال الدرر رحمه الله تعالى ثم يغسل اليسرى ويقول اللهم اني اعوذ بك ان تزل قدمي يوم تزل اقدام النافقين في النار اللهم اجعل سعيي شكورا وعلمي مبورا وذنبي مغفورا وتجارتي لن تبور يا عني من يا مغفورا **قوله** ويقال بارت التجارة اذا كسرت وقد نكلت العلامة في الاحاديث الواردة في هذه الادعية وحزم بعضهم بوضعها قال الدرر رحمه الله تعالى والحاصل ان الادعية مردية عنه صلى الله عليه وسلم من طريق تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة يعل بها في فضائل الاعمال **قوله** ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند غسل كل عضو **قوله** قال في شرح الدرر من الادب والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ابر بعد الوضوء قال الدرر رحمه الله تعالى لم يفسره بذلك كان اصوب لما في التبيين والتاجية من انها بعد كل عضو وفي التنوير بعد قوله والتسمية عند غسل كل عضو والدعاء بالوارد عنده قال والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده فضير بعده لكل عضو استنداك **قوله** غسل وكذلك في عبارة المم لئلا يخزج المسح كما لا يخفى **قوله** ويقول بعد الفراغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين **قوله** قال الحلبي في شرح الحنية ومن الادب ان يقول عند تمام ابر تمام الوضوء او في خلالة ابر في اثنا لله اللهم اجعلني من التوابين اي الكثيرين التوبة واجعلني من المتطهرين من قاذورات المعاصي واوساخها واجعلني من عبادة الصالحين الذين انعمت عليهم بكراماتك واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس **قوله** ويقول سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك

لست استغفرَكَ واتوب اليكَ فقد روي في ذلك ثواب عظيم **اقول** سبحان
علم على التسبيح والتسبيح هو تنزيه الله تعالى وتبجيله عما لا يليق به من
صفات خلقه كالجهة والمكان والخصيصة وما شابه ذلك والحمد هو الوصف
بالجميل الاختيار على جهة التقدير كما تقدم في صور الكتاب وإضافة الحمد
إليه تعالى انما نفعه تعالى بوصفه في صورته **الكتاب** وإضافة الذي
وصفه به نفسه على المعنى الذي يعمله الله تعالى من ذلك كما قال تعالى وان
من شيء الا يسبح بحمده اي ينزهه بوصفه تعالى الذي وصفه به نفسه لا بوصف ذلك الشيء
لان اوصافنا التي نفس الله تعالى بها من تلقاها انفسنا مردودة علينا
لانها حادثة شلنا فلا تناسب القديم وفي فتح القدير من الاداب قول
سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين الى اخره **قوله** قال عليه الصلاة والسلام من
توضأ فاضى الوضوء ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المتطهرين فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من اي باب شاء ذكره في المصاحبة
والشريعة **اقول** هذا الحديث من الثواب العظيم الذي ذكره المصطفى محمد الله تعالى
الوارد في ذلك ومعنى احسان الوضوء اتقائه واحكامه على الوجه المستحسن
لغايب من البدع في الزيادة والنقص على حسب ما ذكرناه فيما تقدم
ومعنى فتح ابواب الجنة له انه لو مات على تلك الحالة قبل احداث ذنب
وجدها مفتوحة له حقيقة كما اخبر الصادق عليه السلام فيدخل من
اي باب شاء قال في شيء من الشريعة وقبل ينظر في الشهادة الهولي
الى السماء وفي الثانية الى الارض وفي المصاحبة قال النبي عليه الصلاة والسلام

من توضأ فاضى الوضوء ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين فتحت له ثمانية ابواب الجنة يدخل من ايها شاء رواه
عقبة ابن عامر رضي الله تعالى عنه **قوله** ويقراء انا انزل لنا في ليلة
القدر مرة او مرتين او ثلثة ثلثة الماروي ان من قرأها بعد الوضوء غفر له ذنوب
خمس سنة كما في مدينة المصلي **اقول** قال الحلبي في شيء من المنيعة ومن
الا بواب ان يقرأ بعد الوضوء انا انزل لنا في ليلة القدر مرة او مرتين
او ثلثة ثلثة الماروي ان من قرأها في اثر الوضوء غفر له ذنوب خمس سنة
او في اثر الوضوء بعد الوضوء وتقدم كلامه على غفران الذنوب بالعبادات **قوله**
ويشرب من فضل الوضوء مستقبل القبلة قايما **قوله** قال في شيء من الشريعة
من كسبن ان يشرب من فضل وضوئه بفتح الواو اي وضوءه كلها او بعضها
قايما فان فيه شفاء من امراض شتى وفي هذا المعنى قيل
توضأ يا فتى ان كنت ترجو **هـ** لقاء الله في دار البقا
واشرب بعد اسباغ وضوءك **هـ** لما كان ينبغي في الزمان
فان الشرب من باقي وضوءك **هـ** الى سبعين داء في شفاء
وفي شيء الحلبي على الميتة ومن اله وادب ان يشرب فضل وضوء بفتح الواو
وبعضه قايما او قاعدا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل **هـ** وذكر الذي رحمه الله تعالى
ان من اداب الوضوء ان يقول عقب شيء به اللهم اشفني بشفايك وداوني
بدوايك واعصمني من الوهل واله مرضي واله وجاع والوهل بفتح
الواو والهاله الضيق **قوله** قالوا يشرب قايما اله في هذا الموضع
وعنه زمزم كاي الزبجي وهذا اخبرني من قول صاحب الدرر
قالوا لم يجز شيء بالماء قايما اله هنا وفي زمزم لان الشرب قايما

في غير ما كرهه كراهة تنبيه كما في القينة فلا يجزئ عن بني الجوان **قول** وظاهر
كلامهم ان القيام في هذا الشرب ليس عبثون وانما لا كراهة فيه كما تشير الي
ذلك عبارة شريفة المينة كما ذكرنا وفي فتح القدير من الاله داب وان
يشرب فضل وضوءه مقبل قايما قيل وان شاء قاعدا وقال الحلبي
في شريفة المينة ويكره الشرب قايما الا هذا اي شرب فضل الرضوء
وشرب ماء زمزم لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء زمزم قايما
وما كراهة قايما فيها عدا حذني فلقوله عليه الصلاة والسلام لا شرب
احدكم قايما في نسي فليست في واجمع العلماء على ان هذه الكراهة كراهة
تنبيه لا عزيمة لانها لا مرطب الا لا موديني وفي فتح الفتاوى العتامة
وله باس بالشرب قايما وله شرب ماشيا ورحض الساقف وقد
صح عنه عليه السلام الشرب قايما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت قالت
دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قايما فقلت
ايضا فمقطعت رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت
ثم القربة ليكون عندها للبركة وعن علي رضي الله عنه انه اتى باب
الرجبة فشرب قايما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل
كما رايتهم في فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا ناكل
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن غشي وشرب ونحن قيام
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وذكره الدرر رحم الله تعالى
عند قول صاحب الدرر لم يجز الى اخره اي يكره ثم قال وفي المصابيح
عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يشرب احدكم قايما في نسي فليست في وفي شرحه ان امره

بالق

بالق للمبالغة في الزجر وان الاكثر في قالوا ان هذا النهي تنبيه
لا التحريم وانما نهى عليه الصلاة والسلام لان اعضاده حينئذ ليست
مطهنة ساكنة فالشرب يضره لان الماء يتحرك في اعضاده ورجعا
يدخل في موضع المعلوم من المعدة فيخرج الى موضع اخر فيحصل منه
اذيها وقد نظم بعضهم المسئلة بقول
اذا رمت للشرب فاجلس تقف **قوله** سبعة خيرة اهل الحجاز
وقد ذكروا شربه قايما **قوله** ولكنه لبيان الجوان
وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء زمزم قايما وذكره في نقض
بركة في الاغصاء **قوله** وذكر البخاري في اخر صحيحه في كتاب الشربة
قال حدثنا ادم قال حدثنا شعبة قال حدثنا عبد الملك بن عيسى
قال سمعت النبي ان بن سبيحة يحدث عن علي انه صلى الظهر ثم فعد في حوائج
الناس في رجة الكوفة حتى صفر صلاة العصر ثم اتى بماء شرب وعسل
وجهمه ويديه وذكر راسه ورجليه ثم قال ثم شرب فضله وهو قائم
ثم قال ان ناسيا يكرهون الشرب قايما وان النبي صلى الله عليه وسلم
صنع ما صنعت **قوله** وذكر في الخلاصة حديث ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في شرب فضلة الوضوء شفاء من سبعين
داء **قوله** وقد تقدمت البيات مشبهة الى هذا الحديث وقال في
شرح شريعة وذكر في الخلاصة حديثا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بان فيه شفاء من سبعين داء اذناها البهر وهو بالضم تتابع
النفس اي يعني صيق النفس ولعل ذكر السبعين للكثرة لا للعدد
كما تقدم نظير ذلك وما جريته اني كنت اذا اصابني مرض اقصد له شفاء
شرب فضلة ماء الوضوء من الاله ناد او غيره فيحصل لي الشفاء اي مرضي
كان وهذا اداب في جميع الاحوال اعتمادا على قول الصادق صلى الله عليه

وسلم في هذا الطب النبوي الصحيح **قوله** وله باس بالتعج بالتمديد فقد روي
انه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه يجمع بها وجهه الشريف والوضوء
وعنه عليه الصلاة والسلام يوتي برجل يوم القيامة فتوزن اعماله فتخرج
سياته على حسنة فيوتي بالخرقة التي كان يجمع بها وجهه واعضائه
فتوضع في كفة حسنة فتخرج فلها لم يكرههم ابو حنيفة كذا في الشريعة
والخلاصة **اقول** قال في شرح الشريعة وفي السنن ان يتحقق اي يجمع
بخرقة طاهر طاروي ان كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه ينشق بها
الحاء من وجهه المبارك بعد الوضوء وروى عائشة رضي الله تعالى عنها
كان له عليه الصلاة والسلام منشفة قال في شرح الجمع وفي الجامع الصغير قيل
يكبره حمل التمديد للجمع العرق لانه بدعة لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم
ولا الصحابة رضي الله عنهم ولا التابعون وكانوا يسيحون باطراف ارجلهم
والصحيح انه لا يكبر لان المسلمين قد استعملوا في عاتة البلدان لدفع الادي
وما رواه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنة قد روي انه صلى الله عليه
وسلم كان يجمع وضوءه بالخرقة وحاصل ان من فعل ذلك تكبر فهو مكروه
ومن فعله لحاجة لم يكبر كالتربع والاكاء فان فعله تكبر فهو مكروه والا
فلا وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم يوتي برجل يوم القيامة فتوزن
اعماله فتخرج سياته على حسنة فيوتي بالخرقة التي كان يجمع بها
وجهه واعضائه فتوضع في كفة حسنة ولها لم يكره ابو حنيفة رحمه
الله تعالى مسحة الوضوء والفضل بالخرقة كذا في خلاصة الحقايق اذ قال
في البحر من بحث سنن الفصل والمنقول في معراج الدراية وغيرها انه لا باس
بالتعج بالتمديد للمتوضي والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ويستقي

فيبقى

فيبقى اثر الوضوء على اعضائه ولم اري من صرح باستحبابه الا صاحب مدينة
المصطفى فقال ويستحب ان يجمع بتمديد بعد الفصل ١٥ وفي التانار خاتمة
لا باس للمتوضي والمغتسل ان يجمع ومنهم من كره ذلك للمتوضي دون المغتسل
والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي ما قلنا ان لا يبالغ فيبقى اثر الوضوء على
اعضائه كذا في شرح الشريعة **مهملة** ينبغي ان يقيد التمديد بتمديد الي
من حرير خالص كالقطن او الكتان المطرز بالحرير وكذلك المطرز بالفضة
او الذهب قدر اربعة اصابع لا يجمعوا ذلك كالحرير من حيث هو البس
قال في التنوير في كتاب الحفظ والاحكام يحرم لبس الحرير ولو جازل على
المذهب وفي الحرب على الرجل لا المرأة الا قدر اربعة اصابع مضغية
وكذا الثوب المنسوج بذهب يعل ان كان هذا المقدار والا فله ان يلبس
فقد جعل قدر اربعة اصابع من المنسوج بالذهب حلولا كالحرير فيكون
كذلك التمديد المنسوج بالذهب اذا كان هذا المقدار بحسب الاعتبار
واما التمديد المنسوج بالحرير فيقتب فيه هذا المقدار ايضا اذا كانت
الحريبة غير سداه واما السدا فانه يحيز وان كان كله حريرا والمراد عرضي
الاربعة اصابع لا طولها كما صرح به في شرح الدرر وقال والدير رحمه الله
تعالى ثم رضى في العلم الا صبع والا صبيحت والثلاث والاربعة قال
محمد بن ناخذ وهو قول ابي حنيفة وكذا الثوب المنسوج بالذهب
لا يكبره ان كان قدر عرض اربع اصابع كذا في كمال الدراية ١٥ والصحيح
بالتمديد حاشية الثوب وفي شرح الباقيات على مختصر الوقاية لانه عليه
الصلاة والسلام كان يلبس حبة مكشوفة بالحرير ١٥ ولعل المراد
به ذلك الذي يسمى السجاني في زماننا هذا فهو جازن بالمقدار المذكور عرضا
وله غيره بطول فلذلك التمديد يقتضي ما في الحمة او طرازه من الحرير
او الفضة او الذهب على هذا المقدار ومتى زاد على ذلك كبر استعماله

كما هو مقتضى كلامهم في جعله ذكرًا بمنزلة البس قال والبربر رحمهم الله تعالى
 في كتاب الكراهية حجاز خرقه من غير خالص حرير لوضو بفتح الواو بقبية
 البطل من الرضوخ على الاعضاء ونحاط ونحوه كالعرق وفي الجامع الصغير
 ذكر الخرقه التي تحمل ليمس بها الفرق لانها بدعة محدثة وتشبه بالاعاجيم
 ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل ذلك ولا احد من الصحابة والتابعين
 وانما يتسحر بباطل ان اردتهم والصحيح كما في الهداية والكافي وشرح لوقاية
 وغيره انه لا يكره لان المسلمين قد استعملوا في عاة البلوان مناديل الرضوخ
 والخرقة للنحاط وصح الفرق ومارواه المكون حسنا فهو عند الله حسن
 وقد جاء في الحديث انه عليه الصلاة والسلام كان يحسب وضوءه بالخرقة
 في بعض الاوقات وحاصله ان من فعل شيئا من ذلك تكبر فهو مكروه ومن
 فعل الحاجة وضوء فلا يكره ا واما حكم تعليق المناديل والخرق في الوضوء
 من غير استعمالها فيقال فيه كذا ان كان تكبر اكره وكذا كذا ان كان للمزينة
 يكره كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى في جواز خاتم العفة للرجل قال وفي الكفاية
 هذا اذا لم يرتبه الترتيب ا و ان كان تعليق المنديل بقصد الشكر و اظهار
 النعمة او لا بقصد شئ نجاني وهذا كله في المناديل والخرق المجانية الاستعمال
 التي هي من غير تحرير الخالص كما ذكرنا والا فيكره قال في التنوير وتكره
 التلكنة منه وكذا القلنسوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلقوا اختلقوا
 في عصب الجراحة ا وتعلق المنديل من قبيل تعليق الكيس كما لا يخفى وكل
 ذلك في حق الرجال والاطفال الذكور واما النساء فيجوز لكل ذلك في
 حقهن في بيته واستعماله الله اعلم واحكم **قوله** ويستحب ان يصلي ركعتين
 بعد الفراغ من روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 حاكيا عن رب العزة جل جلاله من احدث ولم يتوضأ فقد جفأه ومن
 احدث وتوضأ ولم يصلي ركعتين فقد جفأه ومن احدث وتوضأ وصلي

ركعتين

ركعتين ودعا لدينه ودينه ولم اجبه فقد جفأه ولست ببرج جاف
 ذكره في الشريعة وقال عليه الصلاة والسلام ما من مسلم يتوضأ فيحسن
 وضوءه ثم يصلي ركعتين قبله عليها بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة
 كذا في مائة المصلي **قوله** قال الحلبي في شرح الميمنة ومن ادب ان يصلي
 الوضوء بسجدة بضم السين ابرناقله ابر يصلي عقيبها ناكله ولو ركعتين
 لقول عليه السلام ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين
 قبله عليها بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت
 مكروه فانه لا يصلي لان ترك المكروه اولي من فعل المندوب وفي شرح الشريعة
 وان يتطوع بركعتين بعد الوضوء تحية له ان لم يكن في الاوقات المكروهة
 وظنون ادب الوضوء وعن النبي ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال حاكيا عن رب العزة جل جلاله من احدث ولم يتوضأ فقد
 جفأه ومن احدث وتوضأ ولم يصلي ركعتين فقد جفأه ومن احدث وتوضأ
 وصلي ركعتين وسأل مني حاجة ولم اجبه فقد جفأه ولست ببرج جاف
 ذكره في المقدمة الفرنسية والخلاصة وروى انه عليه السلام قال يا بلال
 حدثني بارجي عمل عملته عندك فاني سمعت الليلة خفق نعليك بين يدي
 قال ما عملت علما ارجي عندي من اني لم اظهر طهورا تاما في ساعة من ليل
 او نهار الا صليت بذلك ما كتب الله لي ان اصلي ا واما لم يتيمم فهل يستحب
 له ان يصل بعده ركعتين لم اراه وينبغي ان يكون ذلك مخصوصا بالوضوء
 للفظ الحديث **تتم** ومن ادب الوضوء ايضا ترك التفتيت في ماء
 الوضوء قال الحلبي في شرح الميمنة ومن ادب ان لا يفتت في الماء بان تقرب
 اليه حد الدهن ويكون التقاطع من ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطع ظاهر
 ليكون غسله يبقين في كل مرة من الثلاث ا و تقدم ترك الاسواق

تتم

ومنها ترك التسليم بحركة يسبح بها موضع الاستنجاء كذا في فتح القدير وفي
شرح الحلبي وان لا يسبح اعضاءه او اعضاءه وصنوه بالخزعة التي تسبح
بها موضع الاستنجاء تشريفا لموضع الوضوء ومنها المبادرة الى ستر
العورة بعد الاستنجاء ومنها نزع خاتم عليه اسم تعالى او اسم نبويه عليه
الصلاة والسلام حال الاستنجاء كذا في فتح القدير وقال والدي رحمه الله تعالى
ولم اجد حكم ما لو كان في اصبعه يد يستنجي والظاهر وجوب نزعهما احتياطا
فعلى هذا ان كان نقش خاتم عبد الله او عبد الرحمن او نحو ذلك من اسماء الله
تعالى لا يدخل الخلاء وذلك الخاتم بيده وان كان في يد الاستنجاء وكان نشد
كراهية قال في شرح الشريعة وذكر في شرح المصائب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء ينزع خاتمته قبل الدخول لان نقشه محمد رسول
الله وفيه دليل على وجوب نية اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن في الخلاء
او في جامع الفتاوى ويضع لادخل الخلاء ما عليه في اسم الله تعالى والصحيح
جواز ذكر اسم تعالى بقوله عليه الصلاة والسلام كيف اذكرك وانا على استحياء
من نفسي ان اذكرك فنزل الوحي اذكرني على كل حال وفي المنيعة لا يقرأ القرآن
في المستنجي والمفضل وفي القنية بحركة قراءة القراءة في الخلاء كلام جامع
الفتاوى فلهذا المراد بذكر الله في الخلاء عند الغفلة وهو الذكر بالقلب
والمراد بقراءة القرآن فيه استحضار الكلمات والحروف في غير اجزائها على اللسان
ومنها كون ايته من غزف كذا في فتح القدير قال والدي رحمه الله تعالى لانه
اقرب الى التواضع وعلية الصلاة والسلام ان الله وملكه يكتفون بصلوات على اهل
بيت آيتهم الخريف وقال السري للجنيد رضي الله عنها لا تكون ابنته بيتك
الا من جنسك يعني الطين ومنها ان يفصل عروة الابريق ثلاثا ومنها ان
يضعه على ياره وان كان انا يفتى فمنة فمنة عينية ومنها ان يضع يده في خلأ

الفل

الفصل على عروة الابريق لعل راسه ومنها ذكر الشهادتين عند كل وضوء
ومنها استصحاب النية في جميع افعال كذا في فتح القدير ومنها ان يجلد اناؤه
بعد الوضوء ثانيا ليكون اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع
طبع الشيطان عن تشبيطه عنه كذا في شرح المنيعة للحلي ومنها ان يسبح موضع
الاستنجاء بالخزعة بعد الفصل قبل ان يقوم ليروي اثر الماء المستعمل بالكلية
وان لم يكن معه خزعة جففة اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى لتقليل
للماء المستعمل بحسب الامكان ومنها ان يستر عورته حين فرغ من الاستنجاء
والتجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة
لفرض ضرورة خلاف الادب لقوله عليه السلام الله احق ان يستحي منه كذا في شرح
الحلي وذكر في شرح الشريعة فصل اللبس ولو اراد الاعتسال يكره ان
يتجرد بدون اذروه وان كان منفردا وقبل ان كان في بيت وحده وان دخل
الناس عليه بعد ان شاء الله تعالى وقيل لا بأس ان يتجرد او يتجرد الزوجان في البيت
وعن ابو نصر الدبوسي لا يكره ان يغتسل متجردا في الماء الجاري او غيره في الخلوة
كذا ذكره في القنية ومنها الترضي من متروضا العامة وفي القنية سئل محمد بن
الواسع اي الوضوء من احب اليك من ماء متجرد او من متروضا العامة قال من
متروضا العامة قال صلى الله عليه وسلم ان احب الاديان الى الله السمحة
الحنيفية كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى ومنها ان يترضا في موضع ظاهر لان
الماء حرمة ومنها ان يسبح يده على الحائط او الارض اذا فرغ من الاستنجاء
قال والدي رحمه الله تعالى **تفعله** وقد اخل المص رحمه الله تعالى بكموضات
الوضوء وضاهية ولقد ذكر ذلك فنقول من المكروحات التي تنافي باليمن ومنها
القاء البزاق في الماء كذا في فتح القدير زاد الوالد رحمه الله تعالى والاحتياط
في الماء ومنها الزيادة على ثلاث في غسل الاعضاء ومنها الوضوء بالماء

الشمس كذا في فتح القدير ونقل في بشر 2 الدرر كراهة الطهارة بالماء
 الشمس كذا في فتح القدير ونقل في بشر 2 الدرر كراهة الطهارة بالماء الشمس
 عند أبي الحسن القمي من اجتناب عند الشافعي رحمه الله تعالى وقال والدرر
 رحمه الله تعالى وله بكرة بما قصد شمس به قال مالك واحد وقيل بكرة وبه
 قال الشافعي 2 ومنها النظر الى الصورة لغير حاجة ومنها المصافحة والا
 استئذان باليسار ومنها ترك المصافحة والاستئذان ومسح الاذنين من
 غير غدر ومنها الاستعانة بالغير في الوضوء عند العجز ومرافقه ومنها
 التكلم حالة التوضي وعند الاغتسال ومنها القاء البول والغائط في الماء
 الجاري كذا ذكره والدرر رحمه الله تعالى وسبق في الاستنجاء نحو ذلك وفي هذا
 القيسل المساقط التي في دمشق وغيرها على المياه الظاهرة الجارية بكرة
 البول والتغوط فيها بخلاف المساقط التي على المياه الخفية او المياه
 الظاهرة اذا جرت على النجاسة لتذهب بها فلا كراهة في ذلك ومن
 المناهي ان يفتح في الماء ومنها ان يكشف عورته الى ما له بدنه ومنها
 ان يفيض فاهه وعينه فيضاضا شديدا بان تنكم حمرة الشفتين ومخارج
 العينين ومنها الترمي بفضله الماء المرأة ومنها الوسوسة وقد تقدم الكلام
 عليها ومنها ان يستخلص الرجل نفسه اياه يتوضأ منه وله يتوضأ منه
 غيره كذا في فتح القدير من باب المياه ومنها الزيادة في المسح على المرأة
 واحدة كذا ذكره والدرر رحمه الله تعالى **اقول** وقد اخل الخصم رحمه الله تعالى
 بنواقض الوضوء وله باس ان تذكرها فنقول ينقض الوضوء ظهور
 النجاسة على راس السيلين وان لم تسل وسيلانها من غير السيلين
 الى ما يطهر والرج والردودة والحصاة من الدر والرج من قبل انفضاء
 لا من قبل غيرها والذكر ولادة من جرح او اذن او انف ولا لحم سقطت

من

من جرح وذكره الدرر رحمه الله تعالى قال ولو رعن قبله ولم يسبل لم
 ينقض وضوءه ولو انشفت فقطعت من انفه كتلة دم لم تنقض وضوءه
 وان قطرة قطرة دم انتقض ولو دخل الماء الجرح ثم خرج لا ينقض في الخلاء منه
 جرح 2 ليس فيه شيء من الدم والقيح دخل صاحبه الحمام فدخل الماء الجرح فخرج
 منه الماء وسال لا ينقض الوضوء على هذا الوضوء في الماء او استعطف فدخل
 الماء انفه ووصل الى راسه ثم مكث فيه ما مكث ثم سال من اذنه او انفه
 لا ينقض الوضوء وكذا اذا صب دهن او بقي فيه يوما ثم سال وان خرج من
 النعم ففطن وعنى به حنيفة رحمه الله تعالى وضوءه عليه ولو خرج من الدرر
 رجع يعلم انه لم يكن من الاعله وهو اختلاج لا وضوء عليه وفي فتح القدير واذا
 بين الخشني انه امرأة فذكره كالجرح او رجل فخرج كالجرح والجبوب اذا
 ظهر بوله بموضع الجبان كان يقدر على ما كان متي شاء ينقض والا فحقيق
 يسبل لانه كالجرح ولو مضى القراء فامتلأه ان كان صغيرا لا ينقض كالومضى
 الذباب وان كان كبيرا ينقض كمنى العلقه وفي التنوير من النواقض وكذا
 علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها القراء ان كان كبيرا يخرج
 منه دم مسفو 2 والاله كيعوض وذباب 2 وفي معنى ذلك الحصة اذا
 وضعت فرق الكي فامتلأت قيحا او صديدا فان كانت بحيث لو عصرت
 تقطر منها الرطوبة التي تشر بها تنقض الوضوء بمنزلة القراء ان مضى
 العضو واذا كانت بحيث لو عصرت لا يسيل منها شيء لا تنقض وهذا
 اذا كانت رطبة فان يبست بعد شئ بها اعتبر ذلك بفلبية الفطن
 الشيخ حسن الشربلاني رحمه الله تعالى رسالة في عدم نقضها للوضوء
 سماها الاحكام الحما المخصصة في حكم ماء الحصة بناها على اعتبار السيلين
 بقية نفسه من النقص وهو ضعيف كما لا يخفى على الفقيه ولنا رسالة
 في عدم النقص ايضا من طريق اخر وفي شري الكافي لابن الحلبي

رجل ادخل الحقة ثم اخرجها كان عليه الوضوء وكل شيء اذا اغتسله ثم
اخرج فغسل الوضوء وقضاء الصوم وكل شيء اذا دخل بعضه وطرفه
خارج ينقض وضوؤه وليس عليه قضاء الصوم **هـ** فيستقضي الوضوء
بالنجس ايضا اذا كان ملوثا بالدم وهو ان يضبط عن الخروج من النجس بكنهه
حتى لو لم يتكلم في كفه لم يخرج من فمه وهذا هو الحد الصحيح وقيل ان
يمنع من الكلام ذكره والدي رحمه الله تعالى سواء كان طعاما او ماء وسواء
قائه من ساعته او بعد ساعته وقال الحسن لا ينقض اذا قاه من ساعته
كذا في شرح ابن الحلي على الكنز ولو كان صغارا او سورا او جردا لم يمتنع
او دما خالصا ما يعا صاعدا من الجوف عند مجرور قال ابو حنيفة لا يشترط
في الدم الجاه الامتلاء وابو يوسف قوله مضطرب واذا كان نازلا من الرأس
ينقض اتفاقا قل اوكثر ذكره العيني في رمز الحقائق وان كان القي
بلغا لا ينقض الوضوء عند ابيه حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس وصعد
من الجوف وقال ابو يوسف ان صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة
ولهما انه لزوم لا تتداخل النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض
والطحاوي مال الى قول ابي يوسف حتى قال يكره ان ياخذ البلغم بطرف
كفه ويصليه معه كذا في الخلاصة ذكره الحلبي في شرحه المنيعة ولو قاه دودا
كثيرا او حية ملأت قاه لا ينقض ولو قاه بلغا وطعاما ان كانت الغلبة
للطعام ولو كان بحال لو افرد ببلغه من النجس تنقض طهارته وان كان
بحال لو افرد ببلغه من نعلي الخلف وان كان سواء لا تنقض وفي
صلوة الحسن قال العبرة للغالب ولو استويا يعقب كل على حدة
كذا في فتح القدير ولو خرج من بين اسنانه دم واختلط بالريق ان

كانت

كانت الغلبة للدم او كانا سواء نقض احتياطا وان كان الريق غالبا
لا ينقض وعلي هذا الصيام اذا ابتلع الريق وفيه دم ان كان الدم
غالبا او كانا سواء افطر والا فلا وعلي هذا ان وقع في الشرب ان كان
الدم غالبا او كانا سواء بنجس الشرب والا فلا وفي النهاية برون يخرج
منه دم فالحكم للغالب وان استويا احب ان يتوضا اخذ بالنجاسة ومن اكل
شيئا من الفواكه ورأى اثر الدم من اصول اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه
او طرف كفه على ذلك الموضع ان وجد اثر الدم فيه ينقض وفي الخلاصة
ان الماء السائل من فم النائم طاهر في الصحيح وعند ابي يوسف نجس وتقدر
فيه بالكثير الغاشي بناء على ما في مسألة البلغم وفي النجيس انه طاهر
كيف ما كان وعليه القوي ذكره والدي رحمه الله تعالى وان قاه قليلا لو جمع
كان ملوثا النجس فابو يوسف اعتبر اتحاد المجلس لانه جامع للنفرة على ما عرف
كما في سجدة التلاوة وغيرها ومحمد اعتبر اتحاد السباج وهو الغشيان
لانه دليل على اتحادهم وعند من ينقض القليل ايضا كالحاج من السيلان
كذا في الغيبة والاصح قرر محمد لان اصل اضافة الحكم الى السباج
قال والدي رحمه الله تعالى معز بالاكاف وفي جامع الفتاوى عن عمر التوحه
قال العبرة لا ينقض وضوؤه يخرج لاحادج وقيل ينقض وهو الاشبه
وفي القنية لو خرج الماء من اذنيه لا ينقض كيف ما كان الا القيح والصدية
وقيل ينقض اذا دخل اذن ثم خرج وقيل ان خرج القيح بلا وجع لا
ينقض وفي المنيعة كل خارج ليس بحدث ليس بنجس في الاصح **هـ** والمراد
منيعة المفتي ولا يرد عذر المعذور لانه نجس حقيقة الا ان شاع
جوز صلاته معه لاجل الضرورة قال في الكافي اي القليل من القيح وغيره اذا لم

ليكن حدثنا لم يكن بخاسا عند ابي يوسف وعند محمد بن يحيى حتى لو اخذ ذلك
الدم بقطنة والقاه في البئر عند محمد بن يحيى وعند ابي يوسف وكذا اذا
اصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة عند محمد وعند ابي يوسف
لا وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما اذا لم ينتقض به الطهارة فيكون طاهر
حكما فلم يوجب الترافض وهو الخارج النجس كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى
وينقض الوضوء ايضا بما لا يخلو عنه النوم مضطجعا على احد جنبيه او نكبا
على شئ او متليقا على قفاه او مكبا على وجهه قال في فتح القدير لان
مناط النقص الحدث لا عين النوم فلما خفي بالنوم ادير الحكم على ما ينتهي
مفظة له ولهذا لم ينقض نوم القاعد والراكع والاحد وينقض في المضطج
لان الحظنة منه ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وهو في المضطج
لا فيها **هـ** ولو نام مستند الي شئ لو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب
وعن الطحاوي انه ينقض لان اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك
من كل وجه وقول الطحاوي وهو مختار صاحب الهداية والقدير وغيرهما
وهو الاصح كذا في شرح المنيته للحلي وفي جامع الفتاوى ونوم المجالسي
المستند الي شئ لو ازيل لسقط ينقض وقيل الصحيح من الرواية عن
ابي حنيفة لا ينقض في شدة الدرر واختل في نوم مستندا الي ما لو ازيل
لسقط قال في الهداية عند عدم التوافق والنوم مضطجعا او مستندا
الي شئ ولو ازيل لسقط هذا مما اختاره الطحاوي وليس من اصل رواية
المبسوط وفي الحديث ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا
لا يكون وهو الصحيح وذكره الوالد رحمه الله تعالى عن البحر انه لا ينقض
في ظاهر المذهب عن ابي حنيفة ان لم تكن مقعدة زائلة على الارض
وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح واما اذا كانت مقعدة زائلة فانه
ينقض اتفاقا **هـ** ولو نام جالسا يتمايل وبما ينزل مقعدة عن
الارض ويربها قال الحلواني ظاهر المذهب انه ليس بحدث كذا في شرح

المنيته

المنيته للحلي ولو نام قايما او قاعدا فسقط ان اتبته قبل السقوط او حاله
او سقطا نائما **ح** اتبته من ساعته لم ينتقض وضوءه وان استقر نائما ثم
اتبته انتقض ولو نام على راية **ج** عريانة ان كان حال الصعود والهبوط
لم يكن حدثا وفي حال الهبوط حدث كذا في شرح الدرر ولو كان راكبا
في الاكاف او في السرة لا ينقض وضوءه في الحالين اير حال الهبوط وعند
من الصعود والهبوط كذا في شرح المنيته ولو نام محتسبا ورأسه على ركبتيه
لا ينتقض ولو كان متربعا لا ينقض وهو الاصح كذا ذكره الدرر رحمه
الله تعالى وقال الحلواني لا ذكر للنفاس مضطجعا والظاهر انه ليس
بحدث لانه نوم قليل وقال الرقاق ان كان لا يغم غامة ما قيل عنده
كان حدثا وان كان يسهل عن حرق او حرقين فلا كذا في شرح الحلي ولا
ينقض النوم في حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة
وبغيرها هو الصحيح لانه بعض الاستسكان لو زال لسقط فلو يتم
الاسترخاء والاصل فيه قوله عليه السلام له وضوء علي من نام قايما او راكعا
او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا استرخت مفاصله في الهداية
وفي شرح الدرر وان كان النوم حال القيام او القعود او الركوع أو السجود
اذا رفع بطنه عن تحذيره وابعده عن جنبه فلا ينقض به مطلقا
خلافا للشافعي وان تقرب الي نام مقصدا في الصلاة خلافا لابي يوسف وينقض
الوضوء ايضا بالغلبة على العقل باغماء او جنون لعدم تمييزه الحدث
من غيره او سكر وهو ان لا يعرف الرجل من المرأة وفي المجتبى اذا دخل
في مشيته تمايل وهو الاصح كذا في فتح القدير قال في النهي ولم ار في كلامهم
النقض باكل المشية اذا دخل في مشيته اختلاط وينبغي النقص
نفي عن الغرابة انهم حكموا بوقوع طلوعهم اذا سكر منها جزالة **و** ولا
يجوز ان قول ابي حنيفة من الخمر ومخرها شامل لها اذا تعطل العقل

بها وقول البحر بمباشرة بعض الاسباب اذا امتنع عن العمل بالموجب
كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى وفي بعض الحاشية الى فيون وجميع
الكيفيات التي يستعملها بعض الناس في زماننا هذه في اكثر البلاد حيث
يدخل بسببها في شيتهم تمايل ضروري فانها داخل في حد الكس
الناقض للصنوع واستعمالها محرم لانها تصنف ادراك العقل وتزيل
كما افني بذكر علماء الحنفية وان فقيه برهمهم الله تعالى وقد صرح
ابن وهبان في منقوشه بان بايع هذه الاشياء بمنع اشد المنع ويقرر في
معنى ذلك جيزة الطيب فيكره الكلها لانها مخدرة كما صرح به التتائير
في شرح التنوير وفي جامع الفتاوى ذكر مولانا الحافظ في شرح التتائير
سئل عن الامية الرخسي عن حل البسج وحرمة وهو الخيش فقال
ما نقل عن ابي حنيفة شي اذا لم يشتر اكله في زمانه فبقي على الابقاء ولم
يروا في السلف ايضا فيه شي في حين زمان المزي تلميذ الثاني حين
فشا اكله وظهر تناوله في زمانه فافني بحرمة على مذهب كشافه وكان الامام
في بغداد فباع فتراه الى اسدين عمر في عراق الف فقال انه مباح فلما علم بليته
وشملت الامان فقتله وغلبت الشفاعة على العقلاء بسبب اكله اختار
اجته ما وراء النهر باسم حرمة وافقوا بما افني به المزي وحكموا باحراقه وامروا
بتأديب بايعه والتشديد على اكله فالان فتتوب المذهبين على حرمة حتى
قبل من قال بحله فهو زنديق مبستدع وحكموا بوقوع طلاقه زجر له
كما في السكران اما القته فلم ارمي ذكره من النواقض ولا بد من بيان
حقيقته وحكمه اما الاول فهو انه ترجب الاختلاف بالعقل بحيث يصير مختلفا
الكلام فاسد التدبر الاله لا يرب ولا يشتم واما الثاني فقد اختلف
فيه على ثلاثة اقوال فقيل كالصبي مع العقل في كل الاحكام فينوع صنع
عنه الخطاب وقيل ان حكمه حكم الصبي مع العقل الا في العبادات فان لم
نسقط عنه الوجوب احتياطية وقت الخطاب ورده صدره السلام

ابو

ابو اليسر بانه نوع جنون فنع الوجوب لانه لا يقف على العواقب وقيل
انه ليس بمكلف باداء العبادات كالصبي العاقل الا اذا زال القته بوجه
عليه الخطاب ورده صدره لاسلام ابو اليسر بانه نوع جنون فنع الوجوب
فانه لا يقف على العواقب وقيل انه ليس بمكلف باداء العبادات كالصبي
العاقل الا اذا زال القته بوجه عليه الخطاب بالاداء حاله ويقضاء
ما في اذالم يكن فيه حرج كالقليل وهو اقرب الى التحقيق كذا حرره
والدي رحمه الله تعالى ثم قال فيهم منه ان القته لا ينقض الوضوء اما
والمراد بالقته هذه الحالة التي تقر في بعض الناس من اهل الفسقة
فتسمية العامة المجذور فان تكليفه بامر العبادات والاحكام الشرعية
على حسب ما ذكرنا من الخلاف والحق ان الجذب مقام من مقامات القرب
الى الله تعالى فلا يحكم به في كل قليل الا دراك فقد ورد في الحديث جذبة
من جذبات الحق فقد عمل الشكليات والجذب مقام المحبوبة لله تعالى
فروق مقام المحبة وله اقسام وانواع ليس هذا موضع استيفها والله
سبحانه هو الخوف وينتقض الوضوء ايضا بالتهمة وهو الضحك الذي
يكن سماء للغير وفي شرح الحنية للحلي وحد التهمة قال بعضهم ما يظهر
فيه القاف والهاتكرتين وهذا القول غير مشهور لانه نادر الوقوع
والصحيح قوله ويكون مسخو عاله والجبي انه اي لم يحن عنده هو الذي حدها
به جمهور العلماء سواء بدت نواجزه اوله وقال بعضهم وهو شتم الاله
الحواني اذا بدت نواجزه ومنهم الضحك عن القراءة فهو تهمة و
النف اجذ بالزال الجوع هو اله هراسي وقيل اقصاها وقيل اليناب
وحد التسم ماله يكون مسخو عا اصله لاله ولا الجبي انه وذكر في الفتاوى
الحاقانية وغيرها التسم لا يبطل الوضوء ولا الصلاة والضحك
يفسد الصلاة لانه بمنزلة الكلام لا يفسد الوضوء لان النفس ورد في

في التهمة والضحك ومنها والضحك ان يكون مسرعا له دون جبر
 اهل التهمة خمسة شروط حتى تنقضي الوضوء شريطة ان يكون موضعها
 وثلاثة في فاعليها اما الشرطان في موضعها فالاول ان تكون داخلية
 صلاة ولو نكلا منفردا او جماعة ولو بعد التشهد قبل سلام والثاني ان
 تكون الصلاة التي قهرت فيها صلاة مطلقة بمعنى كاملة ذات ركوع وسجود
 ولو قوة باعتبار اصلها حتى لو قهرت من يصلي بالايها لغيره وراكبا
 يومى بالنفل او الفرض لعذر انتفى وضوءه وكذا التهمة في سجود
 السهولة جزو من الصلاة بخلاف ما لو سلم للسجود ثم قهرت فانهم
 قالوا ان سجد السهولة انتفى وضوءه والى فلا وعند محمد ينتفى
 مطلقا سجدا ولا قال والى رحمه الله تعالى في بار سجود السهولة ثم
 في البر جند اذا قهرت بعد السلام قبل السجود فنفسهما لا ينتفى وضوءه اتفاقا
 وذكر صور الشبهة في الشرح انه اذا سلم ثم قهرت ثم سجد بطل وضوءه
 اذا التهمة وجدة في الصلاة ولو لم يسجد بل رضى لم يبطل وضوءه ويرى
 عليه ان التهمة افدت الصلاة وبعد ما قدرت كيف يسجد للسهولة
 فرق بين ان يسجد وان لا يسجد في انه لا ينتفى وضوءه عند التهمة
 قبل السجود بعد سلامه وكذا جزم قاضي خان في شرح الجامع وتبعه
 في النهاية والعيانية وفتح القدير وغيرهم ان التهمة بعد سلامه
 تنقضي طهارته عند سجده حال تنقضي من غير ان يعلق بان سجده
 اهل في الخاتمة والخلاصة اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة
 ثم ضحك قهرته كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلاة اهل ولو قهرته
 في سجدة التلاوة التي سجدها في اخر الصلاة فالظاهر ان عليه
 الوضوء بخلاف سجدة التلاوة خارج الصلاة وسجدة الشكر وصلاة

الجنادة

الجنادة فان الوضوء لا ينتفى وان فسحة السجدة وصلاة الجنادة
 واما الشروط الثلاثة التهمة فالاول البلوغ قال في مئنة المصلي وان
 قهرته الصبي في صلاته لا ينتفى وضوءه وقال في دار الحلبي لا تقدم
 معنى الجنادة وقال والى رحمه الله تعالى وقهرته الصبي لا ينتفى الوضوء
 ونفس صلاته لان الحديث فيه خطاب والى صلته بالالفرد وكرهه بالحد
 مادوي ابي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن سعيد الجهمي ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي يصلي
 ضعف فوقه في ركبة فضحك بعض اصحابه فلما فرغ من صلاته قال
 الا من ضحك منكم قهرته فليعد الوضوء والصلاة جميعا والثاني اليقظة
 قهرته التام في الصلاة لا تنقضي الوضوء لانهما جعلت حدثا لغيرها
 في موضع المناجات وبالنوم سقط ذلك ولكن يبطل صلاته في الصحيح كما
 بطله والى رحمه الله تعالى والثالث الصلاة بالوضوء او التيمم حتى لو كان
 يصلي برص في ضمي الغسل فقهه لا ينتفى وضوءه فان غطت صلاته وفي فتح
 القدير ولو اغتسل جنب وصلى فقهه هل يبطل صلاته ويعد الوضوء احتلى
 فيه فقبل لا يعيد الوضوء لانه ثابت في ضمي الغسل فاذا لم يبطل المتضمن
 لا يبطل المتضمن والصحيح انه يعيد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا
 في المحيط وفي البحر واختلفا هل تنقضي الوضوء الذي في ضمي الغسل في قول
 عامة المشايخ لا تنقضي وضوء المتأخر عن كفاي خان التفتي عقوبة
 له مع اتفاقهم على بطلان صلاته كذا ذكره والى رحمه الله تعالى فلهذا
 نقد الشروط اربعة له خمسة وله فرق بين ان تكون التهمة في الصلاة
 عامدا عما ياباه في الصلاة او ناسيا ذكر كما اوضح به في ضمة المصلي
 وينقضي الوضوء ايضا بالباشرة الفاحشة بين الاثنان في
 حقهما جميعا بثلاثة شروط انتشار الالة وقسي البدن من عيني

حاييل واصابة الفرج للفرج قال والدي رحمه الله تعالى وفي السبايع
 فان باشر امراته فانتشر ذكره وليس بينهما ثوب انتفى وضوءه
 استحلنا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ينتقض بالمخرج
 منه شيء وهو القياس وفي المسقى في باب قول محمد على خلف قولها
 اذا باشر الرجل زوجته مباشرة فاحشة وقد انتشر في الله و
 تماس الفرجان من غير حاييل ولم يوبللا لا ينتقض الوضوء يعني عند
 محمد وقال لا ينتقض له قوله عليه السلام لا وضوء الا لمن حدث ولم يوجر
 لان الحدث اسم للخارج النجس وقد انعدم الخروج ولها انه وجد
 خروج النجس بقدر الوجود اقصي ما يدل على خروج المذي غالبا
 والسبب يوم مقام السبب في العبادات احتياطا كاللقاء الخبايا
 في حق الفل **١** وقال والدي رحمه الله تعالى ثم في البر حديد والكثير
 الكتب متظاهرة على ان الصحيح المفق به قول محمد وعدم صاحب
 الهداية لها شعر باختياره هذا القول في شيء ابن الشحنة
 قال العتابي في جامع الفقه والمباشرة الفاحشة تنقض عند ابي
 حنيفة وابي يوسف وروي عن اصحابنا لا ينتقض ما لم يظهر شيء وهو
 الصحيح **٢** قال والدي رحمه الله تعالى وهذا اختلاف المخرج بلانه ظاهر الرواية
 مع تصحيح صاحب النخبة له **٣** وله ينتقض الوضوء بمس الذكر والدي
 والفرج **٤** ولا بمس بشرة المرأة بشهوة **قوله** يستحب لما سأل عن غسل
 يده صرح به في البسوط وقال بعضهم ينبغي للمام ان يحاط بقوة
 الخلاف بين الصحابة في النقص به وعدمه وله يخرج من الخلاف في
 مندوب لكل احد بشرط ان لا يلزم منه ارتكاب تكليف من جهة الله ان
 مراتبه مختلفة بحسب قوة دليل الخالق وضعفه وخصي الامام لما لا يخفى
 كذا في النهز ذكره والدي رحمه الله تعالى **قوله** في ما يل الشك شك في
 الوضوء او الحدث ويتفق بسبب احداهما بني على السابق ان تأيد

تأيد اللاحق علم المتوفى وخوله الخلا للاحقة وشك في قضاها قبل خروجه عليه
 الوضوء ولو علم جلوسه للوضوء بانا وشك في اقامته الوضوء قبل قيامه له وضوءه
 عليه لذاني فتح القدير وروي ابراهيم عن محمد في المسقى في الوضوء قال له رجل
 بليت في موضع كذا ففك وقد صلى صلاة فقال ان اشهد عندك عدله ان قضاها
 وان شهد عدله لم يقض وان اخبر مسلم عدل رجل او امرأة او مملوكه انه
 احدث او نام مضجعا لم يسمع ان يصلي حتى يتوضى كذا ذكره والدي رحمه
 الله تعالى وظاهرة انه لو كان المحزلة فاسقا يسمع ان يصلي ولا يعتبر قوله
 لان العدالة شرط في الديانات كالحزب في نجاسات الماء وطهارة فلا نعمة
 في ذلك قول الفاسق كما قرره والله اعلم **قوله** واما الفل اقول لما
 فرغ من الكلام على الوضوء شيء في ذكر الفل وقدم الوضوء على الفل
 اقتداء بالقران العظيم فان الله تعالى قدم ذكر الوضوء في اية المائدة
 ثم عقبه بذكر الفل والسبب في ذلك ان الوضوء اهم لانه يتكرر في اليوم
 والليلة خمس مرات في الغالب بخلاف الفل وله ان الوضوء استعمال الماء
 في بعض البدن والفل استعماله في كله والبعض مقدم طبعا فقدمه
 وضعا والفل يضم الفينة المجهدة ويكون السين المهله وبقيها كما في
 الصحيح اسم من الة غسال وهو غسل تمام ظاهر الجسد وبالفتح
 اذالة الوسخ ونحوه عن الشيء باجاء الماء او ما يقوم مقامه عليه
 ذكره والدي رحمه الله تعالى **قوله** فزايغة المضغنة والاستشاق
 غسل ساير البدن **قوله** وقد تقدم الكلام على الغرض بتقسية والبحث
 عن ذلك واستعمال الغرض هنا من قبيل استعمال المجاز قطعاً والكلام
 على المضغنة والاستشاق سبوقه السنن وسائر معاني باقي ومنه
 السير الذي هو بقاء الماء المشروب منه وهو اول من جميع الاشعار بان

الف والاف من البدن بخله في جميع وفي شري الدرر لان قوله تعالى فاطمروا
 صبغة بالغة تقتضي وجوب غسل ما يلون من ظاهر البدن ولون وجهه كال
 شيا المذكورة وقال والبريد رحمه الله تعالى لا تربي ان النجاسة الحقيقية
 اذا اصابته مواضعها يجب غسلها وقال الشافعي لا يجب المضمضة والاستنسا
 في الغسل بل هما سنن ان كان في الوضوء ولنا الية وقوله عليه السلام تحت كل
 شجرة حجارة فلهو الشعر وانفقوا البشق رواه ابو داود والترمذي
 من غير معارض وما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام انها وضأت
 في الحجابة سنن في الوضوء **قوله** لو شرب الماء عبثا اجزاء عن المضمضة
 وقد تقدم في سني الوضوء نحو ذلك وعن ابي يوسف لا يجزئ الا ان يجزئ ولو
 كان سنة مجزئا او بين اسنانه طعام او درن رطب مجزئ لان الماء لطيف
 يصل الى كل موضع غائبا والدرن اليابس في الف كالحب المضمضة والنجس
 يمنع كذا في فتح القدير **قوله** ويجب فيه ايصال الماء الى منابت الشعر كالحاجب
 والثاوب بخله فالوضوء يجب غسل شعر الراس المسترسل ثم المرأة ان كان
 منقوصا وله فلا يجب الا بل اصل صغيرتها ويجب تحريك الخاتم الضيق
 كما تقدم عن الزخيرة وادخال الماء داخل القلفة لغير المختون على الاصح
قوله الواجب هنا معناه الفرض كما تقدم وقال الحلبي في شرح المنيته وايصال
 الماء الى منابت الشعر فرض وان كشف اي ولو كان الشعر كثيفا بالجماع
 وكذا يفرض من ايصال الماء الى انشاء اللحية وانشاء الشعر من الراس والبدن
 حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى انشائه لا يجوز الغسل
 لما في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطمروا منه المبالغة والمرأة في الغسل
 كالرجل في وجوب جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر المسترسل اي
 النازل من ذوايبها جمع دواية وهي الحصلة من الشعر غلة موضع ابر
 ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها الحديث ام سلمة انها

قالت

قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشد ضعف راسي افا تنقذه في
 غسل الحجابة لا فقال لا يكفينك ان تحني على راسك ثلاث حشيات
 ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية افا تنقذه للحيفة والحجابة
 قال لا يا اخرم وله يجب بل ذوايبها وفي صلاة البقاي الصحيح انه
 يجب غسل الذوايب وان جاوزت القدمين وفي مبسوط يكره في وجوب
 ايصال الماء الى شع عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها
 بل ذوايبها وهو الصحيح وكذا صححه غيره وهذا الوجه للحصر المذكور في الحديث
 والمخرج وهذا اذا كانت مضمومة فان كانت منقوصة يفترض عليها
 ايصال الماء الى انشائها اتفاقا لعدم المخرج وهذا الاتفاق فيه نظرا لما نقله
 والبريد رحمه الله تعالى عن صاحب البحر من قوله والحاصل ان في المسئلة ثلاثة
 اقول الاول الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوصا كان او معقوصا
 وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الزخيرة ويدل عليه ال حادثة الواردة
 في هذا الباب الثانية الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضموم
 وجوب الاصل الى انشاء ان كان منقوصا وشي عليه جماعة
 منهم صاحب المحيط والبدائع والكا في الثالث وجوب بل الذوايب
 مع العصاره وظاهر كلام البحر هذا ان القول الاول هو الرابع كما اشار
 اليه بقوله ظاهر المذهب مقتضا ان الشعر المرأة تنكح بوصول الماء
 الى اصوله فقط وله يجب عليها غسله وان كان محلوله فدعوى شارح
 المنيته انه اتفاق على وجوب ايصال الماء الى انشائه باطله كانه يخفى وقول
 المم رحمه الله تعالى هنا ثم المرأة ان كانت يعني شعرها المسترسل منقوصا
 الى اخره فهو قول من هذه ال قول الثالثة خلاف المخرج بانه ظاهر المذهب
 كما عرفت وفي فتح القدير لو كانت ضفائرها منقوصة ففي الفقيه ابي جعفر

يجب اتصال الماء اليه وفي الاختيار ويجب اتصال الماء الى اصول الشعر
وبناته في اللحمة والراسي الى اذا كان ضيق في رواية المحرر وقالوا
رحم الله تعالى وفي الشكليات والمختار ان غسل شعرها موصوع لان فيه
حر جاحل في شعر الرجل انه ليس فيه حر وفي التاجية وينبغي اتصال
الماء الى اصول شعر الرجل وفروعه على الصحيح وان كان مضغورا يتلفها
على الصحيح وفي المحيط ان الرجل اذا صفر شعره كما يفعل العلويون وال
تراك يجب اتصال الماء الى اثنائه الشعري الى خلو شعره عن اي حنيفة
روايتان والصحيح الوجوب **هـ** وفي فتح القدير فيجب تحريك القرمط و
الحاتم الضيقين ولو لم يكن قرمط فدخل الماء الثقب عند مروه اجزاء كالمرة
والله ادره ويدخل القلفة استجابا وفي التوازي لا يجزيه تركه والصح
الاول المحرر لا لكونه خلقة ونفسل من جهتها الخارج لانه كالمغ ولا يجب
ادخالها الى صبيح في قناتها وبه يعني **هـ** وفي منية المصلي امرأة اغتسلت
هل تنكح في اتصال الماء الى تقرير القرمط قال محرر تنكح فيه كما تنكح
في تحريك الحاتم ان كان ضيقا الى قلن اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل
الجلدة قال بعضهم يجوز غسله وقال بعضهم لا يجوز هو الصحيح وان خرج
بعده حين صار في القلفة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يظهر وقال الشارح
الحلي لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتقض الوضوء والمي
ان اخبر في اليه وجب غسل الاجماع وكذا صححه الزيلعي في شرح اللز
واختاره في التوازي **هـ** وفي شرح الدرر عند مروه فروض الفل قال
حتى داخل القلفة في الاصح غسل السرة والثارب والحاجب جميع
اللحمة اي يجب اتصال الماء الى اثنائه اللحمة كما يجب الى اصولها ان لا
خرج فيه الماء في المحيط والفرد الخارج لانه فيه حر كالعن وتقت
انضم لانه خرج بقوله وما جعلنا عليكم في الدين من حرج وفي المحيط

ان كان

ان كان لا يصل الماء الى ثقب القرمط الا يتكلف وكذا اذا انضم بعد نزع
القرمط وصار بحيث لا يدخل القرمط فيه الا يتكلف لا يتكلف ايضا انتهى
و داخل العين ساقط غلظه كما تقدم في الوضوء لما فيه من الضرورة
والا زير ولهذا سقط غلظها عن حقيقة النجاسة بان كحل عينه بكحل
نجس كذا ذكره رحمه الله تعالى معزيا الى العناية **اقول** وسنته ان يبدأ
بالسمية والنية وغسل اليدين كالوضوء فيقوله في النية نويت رفع
الحديث الاكبر ونويت غسل **اقول** اي سني الفل سواء كان الفل
مفروضا او منونا او مستحبا ذكره في شرح الشريعة والبداءة بهند
الثلاثة حقيقة لان التسمية باللسان والنية بالقلب وغسل اليدين
باليدين وقوله فيقول في النية الى اخره بيان العمل القلب لان المسنون
قول ذلك بلسانه بل قوله بقلبه لان النية باللسان بدعة كاصح به في فتح
القدير وسبق ذكر ذلك وفي شرح الشريعة وفي الفتن نوية اذا اراد الرجل
الاعتسال ينبغي ان يبدأ بالنية فينوي بقلبه ويقول بلسانه نويت
الغسل لرفع الجنابة او يقول نويت الغسل للجنابة تقويا الى الله تعالى
ثم يسمي ثم يغسل يديه ثلاثا **هـ** فعلى هذا تكون البداءة اضافية لا
حقيقية وقال في شرح الدرر وسنته اي الغسل البداءة ذكره في الوضوء
من النية والسمية وغسل اليدين الى الرسفين وزاد واليدي رحمه الله تعالى
ثلاثا قبل ادخالها الى الماء قال في السراج الوهاج والسنة ان يتبداء
بالنية في قلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة او للجنابة
ثم يسمي الله عند غسل اليدين **اقول** ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة بمرعاة
فرايف الوضوء وسنته ونيت النجاسة عن بدنه ان كانت **اقول** ازالة النجاسة
متقدمة على الوضوء قال في شرح الدرر عند ذكر سنن غسل فرجه وخبثته

ان كان و التوضي الارجليه وفي شرح الشرحه وان ينزل النجس ان
كان على بدنه وقال بعده ثم يتوضا وضوءه للصلاة وذكره الدرر رحم
الله تعالى قال فان قبل ازالة النجاسة ينبغي ان تكون وضوءا قلنا فوضي
الفضل ازالة النجاسة الحكيمه واما ازالة النجاسة الحقيقية فليست
بفرض الفصل بل هي بمنزلة ازالة نجاسة اعضاء غير الوضوء ويحتمل
ان يراد ازالة النجاسة ابتداء قبل الوضوء والفضل سنة ثلاثه اربابا
الماء وهذا هو المقهور من احاديث سائر الكتب **قوله** اللهم رحمه الله
تعالى كما يتوضا للصلاة ان اراد به الاحتراز عن وضوء الطوام وهو
فصل الكفين لا غير فقد تقدم منه ذكر غسل اليدين وان اراد به الاحتراز
عماد روي الحسن عن ابي حنيفة انه يتوضا ولا يحسح راسه فقد احتز عن
ذلك بقوله بمراعات فرايض الوضوء سنة وقال الدرر رحمه الله تعالى
في وضوء الفضل وقد اتفق العلماء على انه سنة في الفضل الى ما نقل عن
داود الظاهري من وجوبه فيه وزوده في السراج بقوله تعالى حتى
تغسلوا ولم يذكر الوضوء وفي شرح الكنى لسكني فان قيل ما فائدة
سنة الوضوء حينئذ مع انه يجب غسل جميع بدنه اجيب بان فيه اعمال
لنصا بيجاب الوضوء ونفي ايجاب الفضل **قوله** ويفهم من قوله بمراعات فرايض
الوضوء وسنة ان تعيم مع الراس سنة في هذا الوضوء الذي في وضوء
الفضل وكذا كرم مع الاذنين والسواك والتحليل وجميع ما تقدم في سنة
الوضوء ولم يستثنى اللهم رحمه الله تعالى في هذا الوضوء غسل الرجلين
جوبا على ما جرت به العادة في هذا الزمان من اغتسال الناس في الحمام
او على لوح او على حجر مرتفع او في ارجلهم القباق بحيث لا يجمع الفضالة
فتمس ارجلهم قال الحلبي في شرح المنية وسنة الفضل ان يقدم الوضوء عليه
كوضوء الصلاة في غير استثناء مع الراس هو الصحيح وظاهر الرواية وروي

الحسن

الحسن انه لا يحسح راسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما
في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعده ذلك اما لو قام
على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها وقال الدرر
رحمه الله تعالى عند قوله صاحب الدرر حتى لو كان على سطح يغسلها
اي رجليه ولا يؤخرها حينئذ لعدم وجود المحذور من التلوث المستعمل
او بفعله ما كان على بدنه من نجاسة كالمشي مثله ومراء المؤلف يعني صاحب
الدرر على شئ مرتفع كلوه او حجر او قباق كما في السراج الوهاج **قوله**
ويصب الماء على منكبيه الايمن ثلثا ثم على الايسر ثلثا ثم على راسه وسائر
جسده **ثلاثا اقول** قال في فتح القدير واختلف في كيفية الصب فقال الحلواني
يفضي على منكبيه الايمن ثلثا ثم على الايسر ثلثا ثم على سائر جسده وقيل يبدأ
بالايمن ثم بالايسر ثم بالايسر وقيل يبدأ بالايسر وهو ظاهر لفظ الكتاب
يعني الهداية وظاهر حديث فهمه وهو ما روي الجماعة عنها قالت وضعت
للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغسل به فافزع على يديه فغسلها مرتين اولها ثلثا
ثم فرغ يمينه على شماله فغسل يدا يمينه ثم ذلك يده بالارضى ثم تخفض
استنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلثا ثم افرغ على جسده
ثم تنحى من مقامه فضل قدميه وفي شرح المنية للحلبي ثم يصب الماء على راسه
وسائر بدنه ثلثا وكيفية ان يصب على منكبيه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا
ثم على راسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالايمن ثم بالايسر ثم بالايسر
قيل يبدأ بالراس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو الصحيح **قوله** فالحاصل ان اولي
البداية بالراس ثم بالايمن ثم بالايسر لما تقدم وكان الماء المستعمل ينزل على
المنكبي اوله ويذهب بخلقه في ما لو بدأ بالمنكبي ثم ثنى بالراس وثلثا فان
الماء المستعمل ينحدر على المنكبين المفضولين اوله والتحرز منه مستحب كما سبق

في ادب الوضوء وقد اختار المصنف رحمه الله تعالى البداية بالمنكب
 الايمن ثم قال في شدة الدرر وغيره قال في شدة الدرر بآري في الغسل
 بمنكبه الايمن ثم الايسر ثم راسه في الاصل وقال والدرر رحمه الله تعالى قال
 في المجتبي وهو الصحيح **هـ** والحاصل ان التصحيح قد اختلف في بيان كيفية
 والاولى ما ذكرناه **فاية** **هـ** وانفس الجنب في ماء جار ان مكث فيه قدر الوضوء
 والغسل فقد اكل السنة والافل كذا في فتح القدير وظاهر التقييد بالجاري
 اي الماء الراكد ليس كذلك ولو كان كثيرا باعتبار ان جريان الماء يحل بدنه قائم
 مقام الثلث في العيب ولا كذلك الراكد وربما يقال انه ان استقل فيه من موضع
 الى اخر مقدار الوضوء والغسل فقد اكل السنة والله اعلم **قوله** وان يدلك
 جميع اعضائه ولا يسرف في الماء ولا يفتي **اقول** قال في الشريعة عند ذكر سنن الغسل
 وان يدلك جسدك ولكامنيا للبشرى وقال الشارح لقوله عليه السلام تحت
 كل شعرة جنازة فاعطوا الشعر واتقوا البشرة وفي زين العرب فلو كان في موضع
 من البشرة وشعر بحيث لا يصل الماء تحته لارتفع الجنابة وهذا الذي ليس في
 عند نابل هو مستحب خلا لما ذكره رحمه الله تعالى **هـ** وقد تقدم وجه قوله ما لك
 وقال في فتح القدير ولا يجب الدلك الا في رواية عن ابي يوسف وكان وجهه
 خصوصي صيغة اظهر وانان تفعل للبالغة وهو اصل ذلك بالذكر **هـ** وقد
 تقدم بيان الاسواق والتقييد عند ذكر الوسوسة في الطهارة وبالجمله فالأ
 يتوسس في احكام الله تعالى وبما وزعه ود الله تعالى التي حذر هذه الافعال
 والاقوال والالات كغسل الثوب الجديد لاحتمال النجاسة وتكرار كلمات
 القرآن والتشهد في الصلاة للشك في تصحيح النطق بها وعدم الرضا
 بالمدة في الوضوء والصاع في الغسل الى كل هل او فخل العقل او ناقص
 اليقين في قلبه بصحة احكام ربه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قوله وبني الغسل لصلاة الجمعة لا لليوم عدا ان صح وللصلاة
 والاحرام وعرفة **اقول** حين انهي الكلام على كيفية الغسل المطلق

فيما

الشامل للغسل المفروض والمنسود ولهذا لم يذكر وجباته قصدا للعموم
 كما سبقين ذلك قريبا ان شاء الله تعالى شرع في بيان اقسام الغسل
 فذكر هذه الاربعة اقسام فالاول غسل الجمعة وهو سنة وقيل مستحب فانه
 يوم ازدهام فيستحب لذلك يتأذى ببعض برائحة البعوض كذا في الاحتيا
 وفي فتح القدير ما يفيد استحبابه حتى قال الحلبي في شدة الحية وآله صح
 انه مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وقال والدرر رحمه الله تعالى
 اختلف في غسل الجمعة فقيل سنة وهو ما عليه الجمهور وقيل مستحب وقيل
 واجب ونقله في التبيين عن بعضهم ونقله في الهداية وغيرها عن مالك لكن
 في المنع نفي ارادة ما يعاقب على تركه عن الوضوء المنقول عن مالك بل
 المراد تأليده السنة فان مشاهير كتب اصحاب مالك ناطقة بالسنة والافضل
هـ وعلى هذا فقيل العيني **هـ** في شدة الكنى وعند مالك غسل يوم الجمعة
 فرض ربه قالت الطاهرية **هـ** فيه نظرا واضحا وقد اختلفوا في هذا الغسل
 ايضا هل هو للصلاة او لليوم قال الحلبي في شدة الحية وهو للصلاة عند
 ابي يوسف والليوم عند الحسن حتى لو لم يقبل به ينال ثواب الغسل ان اوجده في
 اليوم عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لا جمعة عليه ينبغي له الغسل عند الحسن
 لا عند ابي يوسف **هـ** والصحيح انه للصلاة كما في شدة الكنى لان الحلبي وفي فتح
 القدير وتظهر ثمرته فيمن لا جمعة عليه هل يسن له الغسل او لا وفيمن اغتسل
 ثم احدث وتوضأ وصلى به الجمعة لا يكون له فضل غسل الجمعة عند ابي يوسف
 وفيمن اغتسل قبل الغروب وفي الكافة لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة
 نال فضل الغسل عند ابي يوسف وعند الحسن لا واستشكله شارح الكنى
 يعني الزيلعي انه لا يشترط وجود الاغتسال فيما سبق الاغتسال لاجله
 بل ان يكون فيه قطرة يطهارة الغسل فلا يجزئ في الحسن **هـ** واجاب
 عن ذلك صاحب النهر كما نقله عنه والدرر رحمه الله تعالى قال ولو ما في ان
 يقال انما اشترط ابقاء الغسل فيه اظهار الشرفه ومن يدر اختصا

عن غير كسرة ١٥ وربما يقال ان اظهار الشرف بالتمتع له بالفضل قبل طلوع
 الفجر لا بايقاع الفضل فيه فيبقى اشكال الزيلعي عليه ان قول الحسن انه لليوم
 لان اليوم كما انه عند ابو يوسف للصلاة لا في الصلاة فتأمل وفي شرح
 الدرر وسن الصلاة الجمعة هو الصحيح قال والدي رحمه الله تعالى لفضلها
 على غيرها من حيث انها تزدن مجمع عظيم فلهما من الفضيلة ما ليس لغيرها قال
 البرجندي والمذكور في الظهيرية ان كونه لليوم قول محمد وللصلاة قول ابو
 يوسف وقيل بالعكس ١٥ وفي النهاية تم اختلف ابو يوسف والحسن بن زياد ان
 الاغتسال يوم الجمعة للصلاة ام لليوم فقال الحسن لليوم اظهار الفضيلة
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة وقال ابو يوسف للصلاة
 لانها مؤداة مجمع عظيم فلهما من الفضيلة ما ليس لغيرها وقاعدة الاختلاف
 فيما اذا اغتسل يوم الجمعة ثم احداث فتوى وصل الجمعة عند ابو يوسف لا يكون
 مقبولا للسنة وعند الحسن يكون مقبولا وفي بسو لا شيخ الاسلام اذا اغتسل
 من الجنابة قبل طلوع الفجر ثم لم يحدث حتى صلى الجمعة بذكر الاغتسال فان
 عليه قول محمد بن نبال فضل الاغتسال وعلي قول ابو يوسف لا ينال ذكر فيه
 محمد امكن الحسن بن زياد ١٥ والثاني غسل العيد وهو سنة ايضا
 وفي شرح السنة للحلي والاصح انه مستحب لانه يوم اجتماع الجمعة وفي
 الهداية ان هذه الاغتسال الاربعة مستحبة قال في فتح القدير وهو
 النظر واطال الكلام في ذلك واختلغا في غسل العيد ايضا هل هو
 للصلاة ام لليوم وحزم في شرح الدرر بانه لليوم ونقل والدي رحمه الله تعالى
 معزيا اليه عن الازكار انه لصلاة العيد على الصحيح دفعا للتأخير بوجاهة
 كريمة ١٥ وظاهر عبارة المص رحمه الله تعالى انه لليوم حيث اعاد اللام في قوله
 وللعيد تبعا لشرح الدرر والصحيح ما قلنا والثالث غسل الاحرام بالحج
 او بالعمرة وهو سنة وقال الحلي في شرح السنة وكذا الفضل عند الاحرام
 مستحب ١٥ وقد ذكرت في مقدمتي التي سميتها بهذا الصلاة في بيانات

الصلاة

الصلاة ان هذا الفضل لا جل الاحرام حتى لو اغتسل ثم بال وقترضاه
 واحرم كان احرامه بدخوله لا بفعل ولم يحضر في الاذن عن المسئلة الى غير كتاب
 والدي رحمه الله تعالى وهذا الفضل للنظافة وازالة الرائحة لا للظاهرة
 فتاوي به الحائض والغسل ولا يقضي التيمم بدله عند العجز عن الماء ويرميه
 الصبي كذا في فتح القدير من كتاب الحج فقول المص رحمه الله تعالى في مناسكه
 المسماة بالمستطاع من الزايد ان غسل الاحرام سنة فان لم يغسل وكان طاهرا
 فيسئ له ان يتوضا فان عجز عنها يتيمم الى اخره غير ظاهر لما علت ان التيمم لا يقيم
 مقام الفضل في الاحرام لان المقصود النظافة والصعيد ملوث نعم ان كان
 الذي يريد الاحرام جنبا او حائضا او نفسا ولا ماء يمكن ان يقال يتيمم
 لتحصيل الطهارة في الجملة ولو صورق وله يمكن حمل كلامه على هذا لان قوله
 وكافة طاهرا ياء باه كالا يخفى والرابع غسل عرفة وهو سنة وقال الحلي في
 شرح السنة انه مستحب ايضا للاجماع لله جماع وذكر والدي رحمه الله تعالى
 ان هذا الاغتسال للوقوف بعرفة فهو سنة للحاج لا لغيره فانه بد في تحصيل
 السنة من كونه داخل الجبل ١٥ والظاهر ان هذا الشرط ليس بلامم بغيره ان
 يقف بعرفة بمقتله فلو حزم عن حدود عرفة واغتسل ثم وقف به فقد
 اتى بالسنة فيحتمل قوله داخل الجبل على ما هو المعتاد الان فهو قيد اتفاقا
 لا احترازا ومراعاة التفرج بعدم استنانه ليوم عرفة من غير حضور
 عرفات وهل تحصل السنة باغتساله قبل طلوع الفجر يوم عرفة اذا بقى
 عليه حتى وقف به لم ار نقلا صريحا في ذلك وينبغي ان تحصل السنة قياسا
 على ما تقدم في الجمعة حيث كان الفضل للوقوف لا لليوم لكن تقدم عن
 صاحب الزمر ما يفيد اشتراط ايقاع الفضل في يوم الجمعة على قول الحسن
 بن زياد اظهار الشرف ومن يدا خصاصة عن غير كسرة ١٥ فلعن التشبيه

بعرفة من جهة شمس في اليوم ومن يد اختصاصه عن غير لاسي جبهة اشتراط
 ايقاع الفسل فيه ففامل والحجب انهم صرحوا ان هذه الالغال الاربعة
 للنظافة لا للطهارة ثم اشترطوا فيها شروطا زائدة على الفرض المطلوب
 من كونه لو احده فتوضا فالتفصيل مع النظافة تنزاد بالوضوء ثانيا
 من غير ان تنقص بالحدث ولو كان الحدث ناقصا لما سن الفسل الى اي
 عند ازالة الاحرام كما ذكرنا ولا يقال ان الغرض من الفسل في الجملة
 والعبد بن الطهارة مع النظافة لا النظافة فقط ولهذا لا يكفي
 التطيب فيه والاعمال بما اورد وفهم كما رد على القائل بذلك
 بخلاف غسل الاحرام وعرفة فانه للنظافة فقط ولهذا شرع
 للماء والنفاس كما تقدم لانا نقول الطهارة حصلت بالوضوء
 ثانيا والنظافة الاولى باقية وليس الوضوء في ضمن الفسل اقوى من
 الوضوء المستقل لان الشرع لم يصبر ذلك بعد حصول الطهارة
 ولهذا لا خلوي في جواز اقتداء المفلس بالمتوضي وما سبق من
 عدم انتقاص الوضوء الفسل بالتمسك بالمتوضي وما سبق من
 اقوى من الوضوء المستقل بل كونه ثابتا في ضمن الفسل فاذ لم يبطل
 المتوضي لا يبطل المتضمن كما تقدم وقد سبق النص بان المفلس
 للأحرام اذا بال وتوضوء ثم احرم فانتة السنة فالاولى عندنا ان يقال
 بان السنة تحصل بعد النية عند فعل هذه الاعمال الاربعة وان قلل
 الحدث بينها وبين ما قصدت له بعد تجديد الوضوء لان قول النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا جاء احكم الجماعة فليقتل وقوله عليه السلام
 يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليكن احدكم مثل ما يجد
 من دهنه وطيبه كما بسطه في فتح القدير يقتضي طلب حصول النظافة
 ولا بد من الطهارة لصحة الصلاة فلا يضر خلل الحدث لما قالوا في غسل
 العيد والجمعة ينوب عن السنتين وغسل الحيض والجنابة ينوب عن
 الوضوء كذا ذكره والوكيل رحمه الله تعالى عن القنينة وانما نهاية ذلك

بالنية

بالنية والله سبحانه وتعالى اعلم ثلوث اخل بها المص رحمه الله تعالى
 فليذكرها الا ان تكميدا للفايدة وتوفيرا للعايدة الاولى من
 الاعمال المحبة الفسل للوقوف بالميزان لغلة غدا في يوم الحج وعند دخول من يوم
 النحر وعند دخول مكة لطوائ الزيادة ولصلاة كسوف واستسقاء وفرع وظلمة
 ويرج شديدا كذا في كتوبر وفي فتح القدير ومن الاعمال المندوبة الاعمال
 لدخول مكة والوقوف بمن دلفه ودخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ومع غسل
 الميت والحجامة لشبهة الخلق والليلة لقدر اذ اراها والمجنون اذا افاق والصبي
 اذا بلغ بالنس والكافر اذا اسلم اه يعفى اسلم طاهر انما قيد به في شرح الور
 وغيره واما اذا اسلم جنبا او حائضا او نفاسا فانه يجب الفسل كما في الكفر والكتوبر
 وغيرها ولعل قوله في ليلة لقدر اذ اراها اي رجع في اعتقاده انها ليلة كذا من
 بين الاقوال المختلفة في تعيينها كما سذكر ان شالده تعالى حتى يعلم ان
 العامة وغيرهم وزاد في كتوبر وفي ليلة برادة واطلق في ليلة لقدر ولم يقيده
 برؤية ولا غيرها وكذلك صنع في مش الشريعة للسيد علي وزادوا الذي بعده تعالى
 والمجنون والمفعل عليه بعد الاقامة بلوا حلقم وتلدته اغسال الرمي الحمار وفي ليلة عرفة
 ولمن اراد حضور جمع الناس ولمن يتوب وللقاد من سوغ ولمن يراة قتل والمفتي
 اذا انقطع دمه او لم يلبس ثوبا جديدا الثانية في موجبات لفسل
 والاولى سميتها نواقض لفسل كما عبرت به بذلك في مقدمتي التي في احكام الصلاة
 وقد قالوا في الوضوء نواقض موجبات الفسل نظير كوضوء وايضا فان الموجه
 للفسل والوضوء في الحقيقة ارادة ملا طيل الا بالطهارة لا انزال المني وطوره وقد صرحوا
 بان شرط وجوب الطهارة طيق وقت لصلاة كما كرهه والورد رحمه الله تعالى وغيره
 وهذه النواقض للفسل التي هي موجبات لفسل التي هي موجبات لفسل اربعة
 انزال المني في اليقظة او في النوم وهو من الرجل ما خاض ابيض يخرج من صلبه
 ينكسر الذكور عند حروجه له رائحة كريهة الطلع وعند بيسه كرائحة البيض ومن
 المرأة ما رقيق اصفر يخرج من بين ترائبها اي عظام صدرها تنكس شهوتها به
 والشرط انفصاله عن مقر شهوة حقيقة او محكوم بها كما ياتي في مسئلة المستيقظ
 سواء خرج بشهوة الى ظاهر يكون او خرج بفقد شهوة خلوا لابي يوسف في اشراط
 الخروج الى ظاهر البدن بشهوة ايضا وفي شرح المنيته للابن اعلم ان الفسل انما

تتمت
 التتمة

التتمة

يجب بالجماع من ائمتنا بقدر احوالها ان يكون قد انبثت عن شهوة فلو سال من ضرب
او حمل شئ ثقيل او سقوط من علو لا يجب الغسل عند اخلافاً الثاني ان يخرج عن
العضو الى خارج كبد او ماله حكمه كالزوجة الخانج والعلقة على قول فادام في الفرج
الداخل او في قصبة الذكر لا يجب الغسل عندنا اخلافاً لملك واما الشرط وجوب
الشهوة عند الاتصال من الذكر ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف وجوبها عنده
شرط وقال ليس بشرط حتى ان الحمل اذا اخذ ذكره حتى سكنت شهوته وخرج المني
بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندنا اخلافاً لابي يوسف وكذا الاستحباب
باللق او مس وتطرقا نزل فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت
الشهوة وكذا الواعث قبل ان يبولا وينام ثم سال من بقيه المني يجب إعادة
الغسل عندها اخلافاً له والفقهاء على قوله في حق كسبه وعلى قولها في غيره
كذا في الحادي ولو خرج مني بعد ما بال او نام لا يجب الاعادة اجماعا وقال الذي رحمه
الله تعالى يعمل بقول ابي يوسف حتى خاف ان ينام صاحب البيت له او استحي من
اهله في صلوات ماضية فلا تقاد وفي مستقبله لا يصلي ما لم يغسل هو يغني اذا احتلم
فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم اطلقه فخرج المني الى ظاهر البدن بغير شهوة
لا يجب الغسل عند ابي يوسف في ذلك كعمل بذلك اذا كان صيفا عند احد فوقع له
هكذا ادخل من صاحب البيت ان كان هناك من يشهده او استحي منه
واما اذا احتلم ولم يمسك ذكره حتى خرج المني بشهوة الى ظاهره فان الغسل يجب عليه
اجماعا ولا يجوز الصلاة مع الجنابة بلا اتفاق فليحفظ هذا فاني وجدت
في العامة من لا يغسل في ذلك ولا يوقى مذهب ابي يوسف في مسئلة الضيق
ولذلك لو اغسل قبل ان يبولا وينام ثم خشي النجاسة باعادة الغسل ونحو ذلك
واما من احتلم ثم قبل خروج المني الى ظاهر البدن ربط ذكره بشئ حتى منع المني
من الخروج الى ظاهره كبدن فانه لا يجب عليه الغسل اجماعا عندنا عندنا ان الغسل
يجب عندنا بالاتصال عن القرو ولو لم يخرج من الذكر ذكره والذي رحمه الله تعالى
خلافه بن هبيرة وغيرها وقال ابن امير حاج في شرح المنية ولو انفصل المني عن
مقوره بشهوة ثم لم يخرج لم يجب عليه الغسل بالاتفاق لعدم انتقاله الى موضع بلحقه
حكم التطهير حتى يعطى له حكم لظهوره لا جرم في المشهور عنه يجب اياه وظاهره
ان الوضوء لا يتحقق ايضا عندنا لقوله بعدم انتقاله الى موضع بلحقه حكم التطهير
وذكرت

وذكرت في كتابي قبل ان يولد وما يولدوا حكم ما لو انفصل المني عن موضع شهوة ثم
خرج بغير شهوة لا من راسه كذكر بل من جرح في الخفية ونحو ذلك بالنية من كل الخلق
المذكور بين ابي يوسف وبينهما ونحش في ذلك فراجع واما ما لو خرج شهوة فانه
يجب الغسل اجماعا ولا يتأتى الخلق والله اعلم ومن استيقظ من منامه ولم يتذكر احتلاما
فوجد في ثوبه او راسه او بدنه منيا يجب عليه الغسل اتفاقا واما لو وجد مذيا وهو ما
رقيق ابيض يخرج عند اللامعة او النظر او القليل شهوة من غير دفع ولا فتور بعده
وربما لا يحس بخروجه فان تذكر الاحتلام وجب الغسل اتفاقا وكذلك ان شك في انه
مني او مذي مع التذكر للاحتلام لاحتمال ان يكون منيا رقيق بهوا او صاب فاعتبر
منيا احتياطاً ولا كذلك المني عليه والسكبان اذا وجدوا بعد الافاقة مذيا لا غسل عليها
اتفاقاً لانه لم يظهر فيها هذا السب لعدم المنية وان بقي المستيقظ انه مذي ولم
يتذكر الاحتلام لا يجب الغسل اتفاقاً لأن سب الخروج يقينا لم يوجد وهو الاحتلام وان
شك في انه مني او مذي مع عدم التذكر للاحتلام يجب عليه الغسل عندها لاحتمال انفصاله
عن شهوة ثم نسي ورق هو بالهوا اخلافاً لابي يوسف وقوله اقيس قولها احوط كذا
نقل الخلاف في مسئلة الشك مع عدم التذكر للاحتلام في فتح القدير فجعل الجلب في شرح
المنية الخلق في مسئلة ما لو يتقن انه مذي فيه نظر في اشار اليه والدي رحمه الله تعالى
واطلاق قول صاحب التنوير ولورر عند ذكر الموجهات ورؤية مستيعظ منيا
او مذي وان لم يتذكر الاحتلام فيه نظر ايضا ما فيما اذا كان منيا في اليقين او الشك او
كان منيا مذيا في الشك فظاهراً وما فيما اذا كان مذيا يقيناً ولم يتذكر الاحتلام فغير
صحيح لما سبق من انه لا يجب الغسل اتفاقاً وفي فتح القدير ولو تذكر الاحتلام وشهوة
ولم يربلوا لا يجب اتفاقاً ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر ولا مميز بان
لم يظهر غلظه ورقته ولا بياضه وصوته يجب عليهما الغسل صح في الظهيرية
ولم يذكر القيد فقالوا يجب عليهما وقيل اذا كان غليظا ابيض فعليه او رقيقا
اصوفيهما فيقيدونه بصورة نقل الخلق والذب يظهر يفيد الوجوب عليهما
بما ذكرنا فلا خلاف في ذلك ولو احتلمت ووجدت لقة الانزال للجم
يخرج ماؤها الى فرجها الظاهر لا غسل عليها في ظاهر الرواية قال الخواص في
وبه يؤخذ وقيل خلافه الرجل اذا ادخل اذ في حشفته الحقيقة او
قد هاهنا مقطوعاً في احد سبيلي اذ في حي على الملقى منها وان لم ينزل

فادخل الادنى احتراز عن الجن قال في منه الدرر وفي المحيط لوقالت معي جني
 يا بني فاجد في نفسي ما اجد اذا جاعفت زوي لا غسل عليها لا تقدم عليه
 وهو الا يزوج او لا احتلوم اه والخشفة الحقيقة احتراز عن حشفة الخشفة
 المشكك فانه لا يجب فيه بدون انزال كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى هو ما الى
 الرابع الوهاج واحد سبيل ادنى احتراز عن احد سبيل السهام فانه لا يوجب
 الفصل الا بالانزال وكذلك احد سبيل الجنينة بمنزلة فرج البهيمة كما حرر
 في كتابي فلو يدلو او يدوموا الى منه المنية لا يوجب الفصل ايضا بدون الانزال وفي
 عن احد سبيل ادنى ميت فانه لا يوجب الفصل ايضا بدون الانزال وفي
 فتح القدير لو جوفت فيما دون الفرج فسق الى الى فوجها او جوفت
 البكر لا غسل عليها الا اذا ظهر الجبل لا نهالا قبل الا اذا انزلت ولو جوفت
 فاعتلت ثم خرج منها مني الرجل لا غسل عليها اه ولو ادخل حشفة مملوغة
 بخزقة ان كانت الخزقة رقيقة يجدر حرارة الفرج واللذة وجب الفصل وان
 لم ينزل والا فلا والا حوط الوجوب في الوجهين وعند الثلثة وجب
 مطلقا كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى والثالث والرابع خروج الحيض
 وخروج النفاس بشرط انقطاعهما قال في النهاية عند قول صاحب
 الهداية في موجبات الفصل والحيض اي الخروج من الحيض لان الحيض
 مادام باقيا لا يجب الفصل لعدم الفائدة وفي فتح القدير والحيض اي انقطاعه
 وكذا في النفاس قيل فيه نظر اذا انقطع صهارة واناطة الفصل بالحدث
 اعني النجس الخارج انسب فالظن على ظاهره فالحيض نفسه سبب غيرة
 لا يغيد حال قيامه الى جريان كبول فاذا انقطع افاد وحاصله ان الحيض
 موجب بشرط انقطاعه اه ولا يجب الفصل من خروج هذي وودي ولو دوي
 هو ما لا يضر وقيل اصغر غليظ يعقب البول وقت استئمان الطبيعة
 او عقب حدث شي فقبل الى المنى في الكدورة وعدم كراحتة لمخرج قطرة
 او قطرتين ونحوها كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى ولا يجب الفصل ايضا
 باذخال حقة او اصم ونحوه في كدوره وفي شرح المنية للملحة وذكره
 رشتي بمنزلة الاصح وفي وجوب الفصل باذخال الاصح في القبل او
 الدبر خلوا وكذا ذكره الادنى وذكر اميت وما يصنع من خشف ادغره
 وفي

جامع الفتاوى ولو ادخل الصبي لا غسل عليه وجوباً لكن يؤمر تأديباً ولو ادخل اصب
 في دبره قيل يجب عليه الفصل والقضا يوم ان كان صائماً وقيل لا يجب ولو ادخل
 ذكر نفسه في دبره يجب الفصل ونقل والذي رحمه الله تعالى هو ما الى النهر قال فالذي
 ينبغي ان يقول عليه عدم كوجوب الا بالانزال اذ هو اول من كصفرة والميتة
 في قصور الداعي اه استيقظ رجل من نوم فوجد في راس ذكره بالود وجب الفصل
 وان لم يذكر الا احتلوم ان كان ذكره منكراً ولا يجب ان كان منتشر او في
 الثانية انما يجب الفصل في هذه المسئلة اذا كان ذكره ساكناً حين نام اما اذا
 كان منتشر او فاجد من البلة بعد الانبثا يكون من انشذلك الانتشار
 فلا يلزمه الفصل الا ان يكون اكبر رايه انه مني فيلزمه الفصل الا يزوج في البهيمة
 لا يوجب الفصل بدون الانزال وكذا في الميتة لقصان السبية فيها الجمل
 اللواطة كمال سببها لا انزال كذا في جامع الفتاوى
 الحرم على الجنب والحيض والنفا دخول المسجد ولوللعبور خلوا لثافي
 وفي الاختيار ولا يدخل المسجد الا للضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم لا اخل
 المسجد جنب ولا حيض فان احتاج الى ذلك يتيم ودخل لانه طهارة عند
 عدم الماء وان نام في المسجد فاجب قيل لا يباح له الخروج حتى يتيم وقيل
 يباح والحيض والنفا كالجنب في جميع ذلك وفي شرح كدوره دخول
 الحدث مسجد من المساجد قال والذي رحمه الله تعالى اي الحدث حدثا صغرا
 والكراهة تنزيهية لكن في جامع الفتاوى ولا بأس بالحدث ان يدخل
 المسجد في اصح القولين وهو ظاهر ما في خزانة الفتاوى من انه لا بأس بالمؤيب
 ولصاحب الدار ان ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والا حسي ان يتورع فلو
 ينام اه وسيا في اخر الكتاب في احكام المساجد بقية هذا الحديث ان شاء
 الله تعالى كذا يكره للحدث الطواف بالكعبة ولا يرم ويحرم على الجنب والحيض
 والنفا وفي شرح الدرر واحتج الى ذكره بقوله وحرم على الجنب دخول المسجد
 لئلا يتوهم انه لا جازله لوقوفه مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف
 او في كذا في الكا في ولان المسجد الحرام عازلا لا تترك ان لم يكن المسجد الحرام
 في زمن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز

التمت

لها الطواف كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غاية السروج ولهذا وجب
عليها الجأ بر لدخول النقص في الطواف لا لدخولها المسجد ويحرم على
المحدث والمجنب والمحيض والنفسا من كل شيء فيه آية من القرآن
تامة كلوه وورقة ودرهم هكذا قالوا فلو كانت الآية التامة مكتوبة
على جدار أو صخرة كبيرة فلهلحرم من الجدار أو موضع الكتابة فقل
لم أر من صرح بذلك والأقرب الثاني ليلزم المخرج كما لا يخفى أخذ من
قولهم لا يكره من كتب الشريعة باليد كتب الفقهاء والحديث
للضرورة وفي الهداية خلاف كتب الشريعة حيث يرخص في مسكها
بالكم لأن فيه ضرورة اهـ ومثله السائر والأغلق المكتوبة عليها
آية من القرآن وكذلك البيارق والضائق بجونس عيدانها
يجوز صغير طهارة ليلزم المخرج والطاسات التي يشربون
بها الماء من قبيل الألواح حيث يكتب فيها القرآن فلا يجوز لأحد
ولا للمجنب مسها ومثلها سائر الأواني ومتى من شيئا من جميع
ذلك جائل منفصل عن المحسوس جاز قال الحلبي في شرح المنية
ولا يجوز لهم أي للمجنب والمحيض والنفسا من المصحف إلا بقوله
وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ونحو ذلك لقوله تعالى
لا يمسها الا المطهرون وقوله عليه الصلاة والسلام لا يمس
القرآن الا طاهر ولا يجوز لهما أيضا أخذه في سورة من القرآن
هذا بناء على عانة من كان يكتب على الدرهم سورة الا خلاص وليس
بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك الا بصرة وكذا لا يجوز
المس المذكور للحديث أيضا لأنه غير طاهر هذا يعني جواز الأخذ بالفلق
إذا كان الفلق غير مشرزي غير محبوب مشدود بعضه الى بعض وان
كان مشرزا لا يجوز الأخذ به ولا مسه هو الصحيح قاله في الهداية
وفي المحيط والفلق هو الجلد الذي عليه في أصح القولين وتصحيح
الهداية

في حاجته

الهداية هو الأحوط والأولى والخريطة أي الكيس أحق من الفلق في أنه لا يكره أخذه
المصحف بها لوجود جائلين فان أخذ المصحف بكفه فلا بأس به أي بالأخذ عند حجر
في رواية وهو اختيار صاحب المحيط وذكر بعض مشايخنا أنه يكره وهو اختيار
صاحب الهداية لأن التوب تبع لأي للماس وفي النهاية عند قول صاحب
الهداية وفلقه ما كان متافيا عنه أي ما كان متباعد عن المصحف بأن يكون
شيئا ثالث بين الماس والممسوس ولا يكون تبعا لأحدهما كما حكم في حق الماس
والجلد المشرز في حق الممسوس وعن هذا قالوا لا بأس بأن يحمل خرجه فيه
مصحف وقال بعضهم يكره وزاد بعضهم فيه أيضا حتى قال يكره أخذه مام الأمل
إليه عليها المصحف قاصدا حمل المصحف ولكن ما قالوا بعيد حتى لو اجتنب الحاج في الغاية
لا يلزمه أن يلتقي بهان الذناب التي كتب عليها اسم الله تعالى كذا ذكره الأمام
الحجوي وذكر في شرح المنية للحلي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لأن فيه
مشكم للقرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي خان لا بأس للمجنب أن
يكتب القرآن أو الصحيفة أو اللوح على الأرض أو الوسادة ونحوها عند أي يوسى
خلفه فلا يحد لأنه ليس فيه من القرآن ولذا قيل من المكتوب لا موضع للبيان
ذكره الأمام كثر تاشي وينبغي أن يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع
عليها ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقول أبي يوسف لأنه لا يمس المكتوب
ولا الكتاب ولا فيقول الحمد لأنه قد مس الكتاب وفي فتح القدير ولا بأس
بدفع المصحف الى الصبيان واللوح وان كانوا محدثين لا بأس المكمل الدافع
كما لا بأس بالباس كصغير الحريد وسقيه الخ وتوجيهه الى القبلة في قضاء
الحاجة للضرورة في هذا الوجه لأن في أمرهم بالنظر بحر جابهم بينا الطول
مسهم بطول الدرس خلفا لمن كونه تعليمهم بالدفع اليهم وفي النهاية
ولا يقال البالغ مخاطب بأن لا يناوله المصحف مع العلم بحاله كما يحتاج
بأن لا يسقيه الخ وان لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لأن
حكم من المصحف مع الحديث أحق من حكم شرب الخمر وليس الحرير مع كونه
بالأمر الديني وهو حفظ القرآن وقال في الأصل في الجامع الصغير

ومن مشايخنا من كره تعليم الصبي ان يدفع اليه مصحفا او لوح عليه كلام الله
تعالى وعن هذا القول احتراز بقوله في الكتاب يعني الهداية وهذا هو
الصحيح وفي شرح الدرر لأن في تكليفهم وامرهم بالوضوء حرجا بهم وفي
تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن وقال الذي رحمه الله تعالى
الضيق في تكليفهم وبهم يرجع الى الصبيان ويجوز ان يرجع الى الأولياء
والى الصبيان والثاني اقرب او المعلمين الدافين وكلام فتح القدير
يحمل رجاء الضيق الى الأولياء وإلى الصبيان والثاني اقرب الى اخرج عبارة
والظاهر انه مبني على توهم جواز مس الدافع بطهارة لأجل
الرفع الى الصبي وليس بصحيح كما يفهم من هذا التوهم من قول
صاحب منية المصلي والاحوط ان يأخذ بكم ويدفعه كذا قوله والذي
رحمه الله تعالى واما حمل المصحف بالفلان المنفصل فله هو كونه
به جائزا مطلقا في التنوير في باب الحيض يمنع صلاة وصوما
الى ان قال قراءة قرآن ومسسه الا بقله وكذا حمله يعني لا
بقله كما هو المتبادر وفي شرح الدرر وحرم مس ما هو آي
القرآن فيه كاللوح والأوراق وحمله اي حمل ما هو فيه قال
والذي رحمه الله تعالى لا الحريصة فانه جائز فيها ولا الفلوق
المنفصل في الرواية المجوزة له فيه كما مر وفي فتح القدير من
فصل الفلوق ويجوز للجنب ان يذكر الله تعالى ويأكل ويشرب اذا
تمضمض وبعا واهله قبل ان يفصل قال في المنتقى اذا
احتمل فانه لا يأتي اهل ما لم يفصل وفي شرح الدرر ولا بأس
في قراءة الأدعية ومسها وحملها اهـ وبحرم على الجنب
والحيض

والحيض والنفسا قراءة آية من القرآن بنية القرآن وقيل لحرم
مادون الآية ايضا قال والذي رحمه الله تعالى والحاصل انه قد
اختلف التصحيح فيما دون الآية قال في البحر والذي ينبغي ترويه صحيح
القول بالمنع لأن الأحاديث لم تفصل ويؤيده ما روى الوار قطني
عن علي رضي الله عنه اقرأ القرآن ما لم يصح احكم جنابة فان
احصاه فلا ولا حرجا واحدا ثم قال هو الصحيح عن علي رضي الله
عنه وهذا كما اذا قرأ على قصداية قرآن واما قرأته بقصد
الذكر فيما يأتي فيه والثناء كذلك نحو بسم الله الرحمن الرحيم
في الأول والحمد لله رب العالمين في الثاني فلو بأس به وفي العيون
لا بأس بالبيت ولو انه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الآيات
التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلو بأس به اهـ وفي
النهاية وذكر في الجامع من الحيض للدين الزاهدي واطلق
الطحاوي مادون الآية للحيض والنفسا والجنب وهو رواية
ابن سماعة عن ابي حنيفة وعليه الاكثر ولكن المصنف رحمه الله تعالى
يعني صاحب الهداية ذكر في الجنب ويستوي في القراءة الآية
ومادونها هو الصحيح يعني في الحرمة ولكن هذا اذا قصدت القراءات
كما ذكرنا فان لم تقصد هاتين ان تقول الحمد لله شكر للنعمة فلو بأس به
واذا احتاجت المعلمة فينبغي لها ان تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع
بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نطقا بآية وتقطع ثم تعلم
نطقا بآية ولا يكره لها التمسك بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء القنوت
اللهم انما نستعينك كذا وكذا في الحيا وذكرا الخ لولا اني عن ابي حنيفة لا بأس

للجانبين بقا الفاتحة على وجه الدعاء فالله يندواني لا فني هذا هو لعل وجه
قول الله يندواني ذلك عدم موثقة اتفاق بينة الدعاء والنشأ من الكلمات
القائمة عند كل احد فربما يقرأ العاني القوان وهو جوب ويقول قد نويت
الدعاء والنشأ وهو لم يكن قصدا للقوان ولم يشو لعدم موثقة بمعاني
التركيب الصحيح لا سيما والقوان معج فليكن يمكن كل احد ان يأتي
بكلمات من تلقاء نفسه تقارب كلمات القوان فظن عن حالها
وفي فتح القدير لا ينبغي للمريض والجنب قراءة التوراة والانجيل والزبور
لأن الكلام الله تعالى وفي شرح المنيه للحلي ويكره قراءة التوراة
والانجيل للجنب وكذا الزبور لأن الكلام كلام الله تعالى وما يدل منه
بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط ان يترك عن المسي
وقال الذي رحمه الله تعالى وفي الحاوي ولا يقرأ اي الجنب ما انزل من التوراة وغيرها
من الكتب الى ان قال او ضحوا في بان غير المبدل الغالب واجب التعظيم واذا
اجتمع الحرم والمسيح غلب الحرم قلت غاية ما يقال ان غير المبدل ذكر من
اذكار الله تعالى والجنب يجوز له ذكر الله تعالى كما تقدم واصان غير المبدل في قراءة
او انجيل بعد القطع بان القرآن العظيم ناسخ لجميع الكتب التي هي قبله تلوته وحكما
فغير مسلم لا سيما اذا وجد شي من هذا الكتاب في ايدي الكفار فانه لا يقبل قولهم
في ان ذلك توراة او انجيل مثل فليكن بموجب الوضوء ليس ذلك وقد ذكرنا ان
الفتوى لا يكره للجنب قراءته مع انه قرآن منسوخ فهذه الكتب التي قال في فتح
القدير ويكره لها قراءة دعا الوتر لأن ابياء يجعل من القوان سورتي
من اوله الى اياك فبعد سورة ومن هناك الى اخره اخري وظاهر المذهب لا يكره
وعليه الفتوى اه دور في عن مرضي الله عنه انه كان فيما انزل الشيخ او الشيخ اذا
زينا فلهما هاهنا من الله فنهج تلوته وتبني حكم فليكره للجنب قراءته لأن
وقال المنوخ في كتابه مرة الاصول شرح مرقاة الوصول في علم الوصية في بحث
الشيخ

الشيخ والتبديل وقد اورد ما ذكرنا عن مرضي الله عنه والمنسوخ منه الى من الكتب
اربعة لا بد ما التلوته والحكم المستفاد منها معا للصحة السابقة فانها كانت نازلة
تقوى ويعمل بها قال تعالى هذا الذي الصبح الاولي صبح ابراهيم وموسى ولم يبق منها تلوته
ولا حكم ثم ذكر باقي الاقسام والحاصل ان الله تعالى اشار بقوله تعالى في الصبح الاولي ان
جميع الكتب والصحاح المتزلة على الانبياء الماضين عليهم الصلاة والسلام قد
كانت كتباً ومحاوي في زمان الانبياء الذين جاءوا بها الى اممهم وحين انزل القوان
على محمد صلى الله عليه وسلم نحت جميع الكتب والصحاح التي كانت قبله فخرجت كلماتها
واحكامها عن كونها كتباً وصحاحاً فالقوان انما كانت توراة في زمن موسى عليه السلام
وزمان بني اسرائيل عليهم السلام والانجيل انما كان انجيل في زمن عيسى عليه
السلام ثم لما انزل القوان خرج جميع ذلك عن كون توراة او انجيل فلو توراة ولا انجيل
الا ان على وجه الارض بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا كله فضل عن تغييرهم
وتبديلهم لذلك واما قوله تعالى قل قاتلوا بالتوراة فالتوراة انما سماها توراة مع انها
منسوخة في ذلك الحين بناء على زعمهم ذلك لا قامة اليه عليهم او تسمية بحسب
ما مضى وقد مرنا من النظر في شيء من التوراة او الانجيل سواد نقلها اليها الكفار
او من اسلم منهم فقد نقل المنوخ عن مرضي الله تعالى في كتابه المذكور قبيل ركن الاجماع
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين دار حنيفه من التوراة في يد مرضي الله عنه انه لو
انتم كما تشركت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعي
اه فانظر هل اعلم من مرضي الله عنه في احكام الدين واكثر يقيناً منه ومع ذلك
نراها النبي صلى الله عليه وسلم عن النظر في شيء من الكتب السابقة المنسوخة فليكن
يسوغ لاحد من العلماء حفظ عن الجهلاء من كفاية النظر والقراءة لشيء من
التوراة وطونها والتهوون بشدة يد الواد الخيرو وفي شرح المنيه للحلي ويكره
ايضا للحدس وفوه مس تفسير القوان وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن
ايات وفي الخلاصة والاصح انه لا يكره عندنا في حنيفه وان اخذه اي التفسير وطوه
بله لا بأس لأن فيه ضرورة لتكرار الحاجة اي اخذه اكثر من تكرار اخذ المصحف ان

القرآن بقرء حفظا في الغالب ولا يكره قراءة القرآن للحد ظاهر اي على ظهر
 لسانه حفظا بالاجزاء اه وقال الذي رحمه الله تعالى معنى يا ايها الذي القوس ولا يمس
 بعينه الجنب والحيض والنفس ككتاب كنفاب وما كتب الفقه وغيرها فلا فضل ترك
 المس ايضا لانها لا تخلو عن شيء من القرآن بقرء حسنة الجبانة
 ومصلحة الجنائز لها حكم المسجد عند اداء الصلاة حتى يصح الا قضاء وان لم تكن
 الصفوف متصلة وليس لها حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب وفناء المسجد
 حكم المسجد في حق جواز الا قضاء بالامام وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد
 ملونا او اما في حق جواز دخول الحيض والنفس فليس للفناء حكم المسجد فيه واختار
 في القينة من كتاب الوقي ان المدرسة اذا كان لا يمنع اهلها الناس من الصلاة
 في مسجدها فهي مسجد وبسط الظاهر في ذلك كذا نقله الذي رحمه الله تعالى والظاهر
 ان المراد باهل المدرسة اهلها المتمثلون بشرط الواقف فيها فان شرط واقفها
 منع للناس وبنائها للتدريس فقد كانت كاه لبيت والا فهي مسجد في جميع
 الاحكام وفي فتح القدير يكره كتابة القرآن واسما لله تعالى على الورايم والجاريب
 والجدران وما ينفش ويكره القواة في الخراج والمقتبل والحمام وعند جدران
 في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده ولو كانت رقيقة في غلوف متوافقة عنه لم
 يكره دخول الخلابة والاعتزاز عن مثل فضل اه والظاهر ان المراد بالمرقة
 هذا الذي يسمونه الاذن بالهيط والحجاب المستعمل على الايات القرآنية
 فان كان غلوف منفصل عنه طرفة التي يجعلونها بالشمع او الغلوف
 المصوغ من الفضة وطوله فيجوز دخول الخلابة ومس الجنب والحيض
 والنفس وحمله كذلك ويستفاد من هذه الايات القرآنية اذ كتبت
 بنية الدعاء والتسلي لا يخرج عن كونها قرآنا بقصد ذلك فخلق قراءتها
 بهذه النية كما سبق فالنية انما تفعل في تغيير المنطوق به لا المكتوب
 وذكر

خاتمة

وذكر والذي رحمه الله تعالى من يا ايها القينة ساط او غيره كتب
 عليه الملك لله يكره بسطه واستحاله الا اذا علق للزينة
 ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا اذا كان
 مكتوبا على البساط وقيل يكره حتى الحروف المفردة وراى بعض
 الاثمة شيئا يرمون الى اليهود كتب فيه ابوجهل لعلم الله
 فيها هم عشر ثم مريم وقد قطعوا الحروف فيها هم ايضا
 وقال انما نهيتكم في الايتنا لأجل الحروف اه ولعل وجه ذلك ان
 حروف الهجاء قرآن انزلت على هو عليه السلام كما صرح بذلك الامام
 القسطلاني رحمه الله تعالى في كتابه الا شاركت في علم القواة وفي الجنب
 ولو تضمنت الجنب او غسل يديه روي عن أبي جريح انه لا بأس بان يقرأ
 القرآن او يمس ورايت جواب استاذي في الأئمة البخاري في كفتوى
 فيه انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف كما عدا أعضاء الطهارة
 وبما غسل من الأعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع له اصح اه وفي شرح
 المسنة للجلبي اما الجنب اذا غسل يديه وفيه فروق عن أبي جريح انه لا بأس
 ان يمس القرآن ويقرأ المصحف انه لا يجوز له المس والقراءة
 لبقا الحناية لانها لا تجزى بثبوت ولا زوالا كحدث اجماعا اه فان
 رجع قوله اجماعا الى عدم تجزى الحناية يد عليه ما ذكره من رواية أبي جريح
 يجوز المس والقراءة لانها مبنية على تجزى الحناية كما لا يخفى وان رجع
 الى عدم تجزى الحديث فقد نقل والذي رحمه الله تعالى قال فان قلت لو
 تضمنت الجنب فقد ارتفع حدث الغم فينبغي ان يجوز له القراءة قيل يجوز له
 انه لا يجوز لان بذلك لا ترتفع جنابته وكذا اذا غسل المحدث يديه هل
 يجوز له المس فيه خلوف والصحيح انه لا يجوز وفي غاية البيان موعظ
 الى نحو الاسلام لو غسل يديه يمس بها لم يطلح له المس لان الحدث
 لا تجزى وجودا وعدما على المقدم اه فقد علمت الخلف في تجزى الحدث ايضا
 والله اعلم

الشرط الثاني الطهارة من الحدث وهي فرض

في البدن والكتوب والمكان لما انتهى العلم على الشرط الاول وهو
الطهارة من الحدث الاكبر والصغير شرعا في الشرط الثاني وهو الطهارة
من النجاسة وقدم الطهارة من الحدث لانها اهم باعتبار عدم لحوق
العفو للحدث وان قل جلا في النجاسة وعدم صحة الصلاة
بدونها ولو في العذر كما في فاقدا الطهارة على ما سياتي في قوله الصلاة
مع النجاسة فانها صحيحة اذا لم يجد ما يزيلها به ولا ان الحدث اغلق
من الحدث ولهذا شرط لزواله المطلق ويكفي في الحدث غسله
بالماء المقيد ويتصور في بعض كبرون وغيره يكون في الحدث وايضا
الطهارة من الحدث في غيرها من غير خلاف واما الطهارة من النجاسة
في الثوب وكبرون والمكان فليس مطلقا مالك في قول من اقوال الثلاثة
وان كان المقتضى عند الفرضية ايضا قال في شرح العينية على مذهب
المالكية لا يحد في ازالة النجاسة اقوال ثلاثة الاول الشرط
عن الثوب والبدن والمكان والثاني السنية والثالث الوجوب
مع الكبر والقوة السقوط مع الجور والنجاسات اهـ ولهذا لا يكون
عندنا من صلى مع النجاسة المانعة عند اللزوم في ذلك كما ذكره صاحب
البحر جلا من صلى مع الحدث عند الحدث بالحق المانع فالبالواحدة
فالثالث المثلثة والمراد به النجاسة الحقيقية يتوعد بها والظاهر
ان المراد بالعرض في قول المصنف رحمه الله تعالى وهو فرض الزمان
الاولي لان الدليل ظني لا قطعي من حيث الدلالة او الشكوت قال
قائما ونبأ بك فظهر وذكر الذي رحمه الله تعالى قال فان اظهر
ان المراد بلباسك الملبوسة وان معناه طهرها من النجاسة وقد
قيل في الآية غير هذا لكن الأصح ما ذكرناه وهو قول الفقهاء وهو
الصحيح كما ذكره النووي في شرح المذهب وقوله عليه الصلاة
والسلام تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه والحديث

فاحدة

فاحدة بنت ابي حنيفة اعلى عنك لوم وصلي هو اذا وجب
التطهير في الثوب بمقتضى الآية وجب في بدن المصلي ومكانه
اذ هما الزم للمصلي من الثوب اذ لا يمكن الصلاة بدونهما بخلاف
الثوب فثبت التطهير بهما بدلالة كنص والمراد بدن المصلي
وثوبه قال الذي رحمه الله تعالى معزيا الى التطهيرية الصلي اذا
كان ثوبه نجسا او هو نجس فيس على حجر المصلي وهو يستمسك
والحمام اذا وقع على راس المصلي وهو يصلي كذلك جازت الصلاة وكذلك الجنب
اذا حدث اذا حمل المصلي لأن الذي على المصلي مستعمله فلم يصح المصلي حاملا
للنجاسة هو وقوله والحمام اذا وقع على راس المصلي وهو يصلي كذلك
يعني اذا كانت على ذلك الحمام نجاسة مانعة او كان هو نجسا كونه
ذلك الهرة اذا وقعت على ظهر المصلي وهو ساجد كانت متنجسة ولم
يحملها المصلي قصد وينبغي ان يقيد ذلك بما اذا لم ينقل من لصي ونحو
مقدار ما يمنع من النجاسة الى ثوب المصلي والمانع للصلاة من
النجاسة المعلقة ما زاد على قدر الدرهم وزنا في الكثرة كالروث وما زاد
على عرض الكف في الرقيق كالبول والحز ومن النجاسة الخفيفة كبول النوى
وحزؤ الطير غير المأكول ما زاد على ربع كثرث لما كان النوى
طهارة البدن والكتوب والمكان من القدر المانع من النجاسة لا مما
هو دونه عقبه بقوله ذلك واعلم ان النجاسة العينية على نوعين
مغلظة وخفيفة فالمغلظة عند أبي حنيفة ما ورد في نجاسة نص
ولم يعارضه اخر ولا خرج في اجتنابه وان اختلفوا فيه والخفيفة
ما تعارضت فيها طهارة وعدمها وعند أبي يوسف وفي المغلظة
ما اتفق على نجاسته ولا يلو في أصابته والخفيفة ما اختلف في
نجاسته لأن الاجتهاد راجع شرعية كالنص في الاختيار وذكر الوأو
رحم الله تعالى عن البراءة ظهر بهذين القيدين اعني قوله في الاول
ولا خرج في اجتنابه وقوله في الثاني ولا يلو في أصابته ان عند
أبي حنيفة يكون التحقيق بالتعارض يكون بعموم البلوى بالنسبة
الى جنس المطلقين وان ورد نص واحد في نجاسته من غير

معارض ذلكا عندها كما يكون التحقيق بالاختلاف يكون ايضا
 بعموم البلوى في اصابتها وان وقع الاتفاق على الماسة فيقع
 الاتفاق على صدق القضية المشهورة المنقولة في الكافي وهي
 انما عت بليته حقت قضيتة نعم قد يقع النزاع بينه وبينهما
 في وجود هذا المعنى في وجود هذا المعنى في بعض الاعيان فيختلف
 الجواب بسبب ذلك اه ثم قال لو ادرجنا في بعض الاعيان فيختلف
 ولا يخفى ان المراد باختلاف العلماء المقتضي للتحقق عندهما
 الخلاف في المتقربين العلماء الماضين من اهل الاجتهاد قبل وجوها
 او كما ينبغي في عصرها لا ما هو اعلم من ذلك اه ولا يخفى ان
 ان كنا في رضى الله عنه كان في زمانه الى يومنا هذا وجهها
 الله تعالى وهو قائل بطهارة النبي فيقتضي ان تكون نجاسة تحققة
 عندها على هذا مع انه مغلط باتفاق ائمتنا لانهم قد
 ابيض بالتصعيد بالشهوة كما ابيض ماء الورد الاخر بالتصعيد
 بالنار حتى اذا كثر الجماع وقل التصعيد خرج احمر كذا نقله والري
 رحمه الله عن الاسرار وفي الاختيار وكل ما يخرج من بدن
 الانسان موجب للتطهر فيما به غليظة كالغائط والبول
 والدم والصديد والقيء ولا حلة فيه كذا في المني لقوله صلى
 الله عليه وسلم لعائشة ان كان رطبا فاغسله وان كان
 يابسا فامسحه وقوله صلى الله عليه وسلم لم تمار انما يغسل
 الثوب من المني والبول والدم قالوا وكذلك البول والاختشاء
 وبول ما لا يؤكل من الدواب عند الجرح لان نجاسته ثبتت بغير
 لم يعارض غيره وقوله صلى الله عليه وسلم في ادوث انه رجس
 والاختشاء مثله وعندها تحققة لعموم البلوى به في الطرقات
 ووقوع الاختلاف فيه فعند مالك الروايات كلها طاهرة وعند
 زفر روث ما يؤكل لحمه طاهر ولا ينجس انما استدل الى اثبت في سائر
 وهو منفصل عن حيوان يمكن ان يزرع عنه فصار كالادوية والقرود
 في النعال وقد قلنا بالتحقيق فيها حتى تطهر بالماء وعاد كواما
 الحديث والمعقول خرج الجواب عن قول مالك قال وكذلك

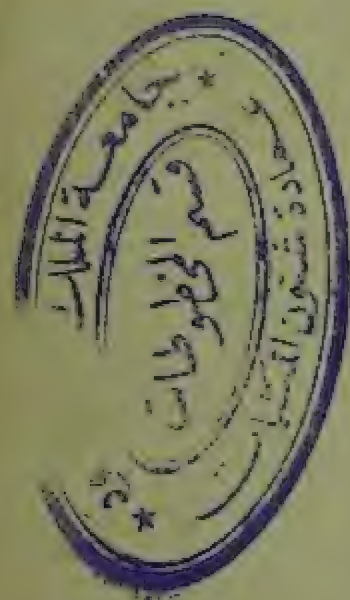
بول

بول الفأرة وخرؤها لما تقدم ولا يطلق قوله صلى الله عليه وسلم
 استنزهوا البول والاخترا فيمكن في الماء غير ممكن في طعام
 والشباب فيعني عنه فيها قالوا وكذلك بول الصغير والصغيرة اكلا
 او لم ياكلا من غير فصل لما روينا ما روي من نضح بول الصبي اذا
 لم ياكلا فالنضح يذكر بمعنى الفصل قال صلى الله عليه وسلم لما سئل عن
 المذي انضح فزجك بالماء اي غسله فيجعل عليه توفيقا وفي جامع
 الفتاوى واختلاف المشايخ في بول الهرم قيل هو نجس نجاسة مغلطة
 وهو الظاهر لانه بول ما لا يؤكل لحمه وقيل حفيفة وهو الاشبه
 بغيره لانه لا يخلو في العلم فيه وقيل انه طاهر للضرورة هذا اذا اعتاد
 البول على الشباب اما اذا لم تعتد لا يجعل عفوا بل يجعل نجاسة
 مغلطة وفي فتح القدير وبول الهرم التي تقتاد البول على الناس روي
 عن محمد فيه انه طاهر لانه ضرورة فيه متحققة هذا ان صحى هذه
 الرواية والا فحق التحجيس بالسنور في البيوت نزع كله لان بوله
 نجس باتفاق الروايات وكذلك الواصاب الثوب افسره لكن الحق
 صحتهما وحمل الروايات على الروايات الظاهرة او مطلقا والمراد
 بالسنور الذي لا يعتاد البول على الناس والافقد على هو في موضع
 اخر من التحجيس اختلاف المشايخ فيما اذا بال هو على الثوب وفي
 الخلاصة اذا بال الهرم في الاثناء او على الثوب نجس وكذلك بول
 الفأرة وقال الفقيه ابو جعفر بن نجس الا انه دون الثوب اه
 وهو حسن لعادة تحريم الاثناء وبول الفأرة في اثناء لا باس به
 والمشايخ على انه نجس تحفة كضرورة بخلاف خرقتها فان فيه ضرورة
 في الحنيفة فقالوا اذا وقع فيها فطهرت جازا كل الدقيق ما لم يظهر اثر
 الخاء فيه طهرا وخوه وفي الايضاح بول الحفائش وخرؤها ليس
 بشئ وفي فتاوى قاضي خان بول الهرم والفأرة وخرؤها نجس
 في الظاهر الروايات يفسد الماء والثوب وبول الحفائش وخرؤها
 لا يفسد لقدر الاحتراز عنه ودم البق والبراغيث ليس بشئ
 ودم الحية والاوزاء نجس انتهى وذكر الحلي في شرح المنية من

المغلظة بجميع القلب وكذا ما يربى به البهايم ولحم الخنزير
وجميع اجزائه الى اخر عبارة مما استذكره في تظهير النجاسة ان
شاء الله تعالى ودم الشهيد طاهر له لا لقبره كما في الظهيرية
اي ما دام عليه كما في السراج الوهاج وكذلك دم البراغش
والبق والكبد والطحال والقولون والكلتان والباقي في اللحم
والعروق بعد الذكاة فانها طاهرة ودم السمك طاهر عندها
وعند ابي يوسف والشافعي نجس كذا ذكره والذي رحمه الله
تعالى وفي جامع الفتاوى مرارة الكاه كالدم وقيل كبولها
خفيفة عندها طاهرة عند محمد وفي الاختيار مرارة كل بشي
كبوله في الحكم واذا اجتاز البعير فاصاب ثوب انسان حكمه
حكم سرقينه لو صوله الى جوفه كالماء اذا وصل الى جوفه حكمه
حكم بوله انشروا الخبر في نجاسة مغلظة باتفاق الروايات
واما غيره من الاثرية ففيه ثلاث روايات القليل
والثقل والطهارة قيل وينبغي ترجيح التحقيق للاختلاف
وحديث الدجاج والبط والاوز والطاووس والدراج نجس
مغلظة وكذا طير لا يزرق من وله راحة كربيعة كذا ذكره
الوالد رحمه الله تعالى وذكر الكاكي ان سفيان الثوري ينجس
الله عنه قال بطهارة خنز الدجاج للبلوك كذا
في شرح الكنز لابن الجلبلي وبول الفرس نجاسة
مغلظة وقيل خفيفة وهو الاصح ولو اصابه
دم القلب ينجس لان كدم الطاهر ما يبقى
في العروق او في شلطا باللحم واما السائل فلا
وقيل الدم الذي في القلب ليس بشي وعن ابي يوسف

الباقي

الباقي في العروق والدم طاهر يعني في حق الاكل دون الشرب وقيل لو وصل وحمه عنق
شاة غير مغسولة تجازت صلواته لان الدم المسفوح ما سال منه وما بقي لا باس به
كذا في جامع الفتاوى وبجر الابل والغنم غليظة وعندها خفيفة لا خلاف في السلف
وفي نجاسة القي وماء البئر الذي وقعت فيه فارة وماتت روايتان وسور سباع
البهايم غليظة وغسل النجاسة في المرة الاولى بالثلث والثانية بالمغشي والثالثة
بالمرة لكن الكل غليظة وما يخرج من ابدان جميع الحيوانات والدم والقيح غليظة الا
السمك وخرادودت القف نجس كذا في المجتبى واما النثر في السجج من دخان
النجاسة فهو طاهر وليس نجس كما يستدل به رسالة المسماة بانحاف من يادر اليه
حكم النوشادر وفي فتح القدير والمسك قالوا يجوز ككله والافتقار به مع ما اشتهر
من كونه دما والمراد له تعليله وذاكرت بعض الاخوان من المفاربة في الزيادة فقلت
يقال انه عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يجعله الطب الى صلاح كمال طيبة يخرج
عن النجاسة كالسك وبول الفرس طاهر عند محمد مخفف عندها وكذا بول
ما ياكل لحم طاهر عند محمد مخفف عندها وخبر طي لا يؤكل كالصقر والبازي مخفف
عندها خلة فالجهد لانه لا يخالطه فلا ضرورة فلا تخفيف لجله في الحمام والعصفور
لوجوده في الطعة ولهما انها تروق من الهراء والاعتناء من مستغذرة فتتحقق الضرورة
فخفف حكمه وقوله لا يخالطه قلنا في الطعة الناس مع الصقر والبازي والشاهين
الغيم من مخالطتهم مع الحمام والعصفور وقال شمس الائمة السرخسي في المبسوط
والاصح ان خنز ما لا يؤكل لحمه طاهر عند محمد اذا خوق بين ما كوال اللحم وغيره
ما كوال اللحم ثم خنز ما لا يؤكل من الطيور طاهر فكذا خنز وما لا يؤكل وقال غيره
الاصح انه نجس والحاصل ان عن ابي حنيفة روايتان في خنز ما لا يؤكل رواية
الهندوانية خفيف ورواية الكرخي طاهر وعن محمد غليظ مرواية واحدة
كذا حرره والذي رحمه الله تعالى وبسط الكلام بان يد من ذلك ونقل في



بجسر الابار معز يا الي السابيع قال اما اخره والطير فعلا ثلاثة مرات طاهرا بالار
تفافة كحرز الحمام والعصفور وفي هاتين الطيور الصفار مما ليس لحرز راحة خيشة
ونجى بالانفاق كحرز الدجاج والبط وغيرهما من الطيور الكبار التي لحرزها راحة
كرهية ومختلف فيه كحرز ماله يركل لحم من سباع الطيور كالصقر والباري والحرارة
والغرب الكبير الذي ياكل الجيف وما اشبه ذلك انتهى وفي المجتبى وقيل خرو
الحمام نجس ان كانت تشل لكثرة علفها انتهى والراجح الظهارة مطلقا كما تقدم
قال في الاختيار له جماع المسلمين على ترك الحمامات في المساجد ولو كان نجس
لا خرجوها خصوصا في المسجد الحرام اذ علمت هذا الذي ذكرناه في بيانه
النجاسة العينية بنوعها المخلطة والمخففة فاعلم ان من كل نوع من هذه
النوعين المذكورين ما يمنع صحة الصلاة وما لا يمنع اما النوع الاول وهو النجاسة
الغليظة فعلى قسمين غليظة كثيفة كالغائط والروث وغليظة رقيقة كالخروبول
ماله يركل لحم فالمانع لصحة الصلاة من الغليظة الكثيفة ما زاد على قدر الدرهم
في الوزن بغلبة الظن من كل ان نجسه والمراد بالدرهم هنا مثقال وهو
عشرون قيراطا وعن شمس الدية يقبض في كل زمان بدرهم والصحيح الاول سواء
كان على البدن او الثوب او المكان والمتفرقة تجمع كذا حرره الوالد رحمه الله تعالى
بالمعنى والظاهر ان المعبر في ذلك وقت الاصابة كالدرهم النجس على ما ساذكره
فلو كانت اذ بد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت فحقت فصارت قدر الدرهم
او اقل منعت صحة الصلاة كما قررت في كتابه قلايد الفرائد وغير المانع من
الغليظة الكثيفة مقدار الدرهم المذكور او اقل من ذلك والظاهر ان هذا المقدار
غير مانع ولو كان منسبطا في الثوب او البدن اكثر من عرض الكف كما هو المتبادر
والمانع لصحة الصلاة من الغليظة الرقيقة ما زاد على عرض الكف داخل فافهم
ان صاحب وطريق معرفة ذلك كما في خزائنه الروايات ان يعرف الحائض باليد
ثم يسطر فاما بقي من الماء فهو مقدار عرض الكف اقل من ذلك لثبائنه

البدن

البدن والثوب والمكان والمتفرقة تجمع وفي فتح القدير ثم المعبر وقت الاصابة
فلو كان دهننا نجسا قدر درهم فانفرت في فصار اكثر منه لا يمنع في اختيار
المرغبات في جماعة ومختار غيرهم المنع فلو صلى قبل ان يسمع جازن وبجده لا ولا يقبض
نفوس المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا لان النجاسة حينئذ واحدة في
الجانبين فلا يقبض مقدار نجاسة ما اذا كانت اطاقين لتصددها فيمنع وفي هذا فرع المنع
لوصلي مع درهم فتنجس الوجهين لوجود الفاصل بين وجهيه وهو جوارحه سمكة وهو
مما لا يتغير نفسا في احد الوجهين فيه فلم تكن النجاسة فيهما متحدة وفي جامع الفتاوى
ولو اصابته النجاسة الثوب الواحد فنفسه الى الجانب الاخر ان كان الثوب ذا طاقين
يضم بعضها الى بعض فهما في حكم ثوبين فحقت جواز الصلاة ان كانت اكثر من قدر
الدرهم نجاسة في الثوب لا طاق له لان موضع النجاسة واحد يضم بعضها الى
بعض اذ وعلى هذا لو تعلق بهادج هذا المقدار طرف الثوب الا حتى او عضوا
من الاعضاء حيث صارت اكثر من عرض الكف منعت الصلاة والله اعلم وغير المانع من
الغليظة الرقيقة ما كان مقداره عرض الكف او اقل منه وقولنا غير المانع اول من قوله وعفي
قدر الدرهم وان كان العفو شوي نجاسة ذلك دون غير المانع فان من البيانية الدخلة
على النجاسة كما فيه في ذلك ولو لم يبق ما قلنا ان العفو يقتضي عدم الكراهة والصلاة
مع ذلك المقدار او اقل مكرهة اجماعا قال والرد رحمه الله تعالى ابو عفا ان رجع
عن هذا المقدار فلم يجعله مانعا من صحة الصلاة لكنه يكره اجماعا ولو اقل فلو دخل
في الصلاة ولم يخف فوت الوقت وله الجماعة بان كان يجدها في اخر الوقت فانه فضل وهو
ان التها والاحتياط والاحتياط واستظهر في البحر كراهة التحريم فيه ليجوز في بعض
الصلاة له جله ولا ترفض لاجل المكره تنبيهها وفي السابيع ان مانع الدرهم من
الغليظة فله فريضه الصلاة معه باطلة ومقداره غسل واجب والصلاة
معه جائزة ودونه غلظة سنة ومقتضاه انه مقداره كراهة تحريم وفيما دونه
تنبيه اذ وفي المجتبى ثم المخلطة يعني منها قدر الدرهم الكبير لما روي عن النبي انه
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الدرهم في الثوب اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة

عن النبي ارادوا ان يقولوا قدر المصعدة فاستجروا وقالوا قدر الدرهم فقبل
هو الشليلي وقبل الزبرقاني وانه مثل قدر الكف وقيل الاكبر في كل زمان واختلف
الفاظ محمد في اعتبارها مساحة او وزنا وعن ابو جعفر النعمان وان رقت
النجاسة كالدم والبول والحز تقبل المساحة مثل عرض الكف وان كثفت كالورث
والقدرت يقبل وزنها فان زاد على مثقال ذهب وزنا منه وان فلا قبل هو
الاصح وفي الاختيار والمائنه من الغليظة ان يربط على قدر الدرهم وهو ان يكون مثل
عرض الكف لقوله عن رضي الله عنه اذا كانت النجاسة قدر ظفر في هذا تخم جوار
الصلوة حتى تكون اكثر منه وظفرك كان قريبا من كفنا وعند محمد الدرهم الكبير المتقال
اي ما يكون وزنه مثقالا فيحمل الاول على المساحة ان كان ما يعاد قول محمد على الوزن
لان مستجدا قال النبي ارادوا ان يقولوا قدر المصعدة فاستجروا وقالوا قدر الدرهم فقبل
قدره اصحابنا بالدرهم لان قليل النجاسة عفو بالاجماع كالتي لا يدركها البصر ودم
البعض والبراغث والكثير يقبل بالاجماع فجعلنا الحد الفاصل قدر الدرهم اخذ
من موضع الاستنجاء فان حال الاستنجاء بالجران كان الخارج قد اصاب جميع المخرج
ينبغي الاثر في جميعه وذكر يبلغ قدر الدرهم والصلوة جانبية مع اجزاء فقلنا
ان قدر الدرهم عفو عن عادي النهاية وجه الاجتزاع من موضع الاستنجاء هو ما ذكره
القاضي الامام ابو زيد الدبوسي في الارسال وهو الصحيح فقال روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل فليوتر ومن لا فلا حرج ومن استنج فليوتر ومن
لا فلا حرج عليه والاستنجاء هو الاستنجاء فثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة
ولا حرج في ذلك فعلم انه سقط حكم لقلة النجاسة وان ذلك القدر عفو لان الشافعي
وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجبة بالحجارة لا تتصل النجاسة عنه
كما لو اصاب موضع اخر من بدنه فصح بالحجارة لم يطره فدل ضرورة انه عفو لقلة
المكان وزاد الدرهم في القالي وعن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم السقير
بالدرهم واما النوع الثاني وهو النجاسة الخفيفة فعلى قسمين ايضا خفيفة رقيقة

كبول

كبول ما يؤكل لحمه عند ابو حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وخفيفة كيفية
كخزمالا يؤكل لحمه من الطيور فاما في لصحة الصلاة من الخفيفة الرقيقة مقدار
ربع الثوب وقول المص رحمه الله تعالى ما زاد على ربع الثوب صحيح من حيث المفهوم
فان الربع اذا كان ما نفا كان الزايد ما نفا بالاولى ولكن التفسير الصحيح الذي
ذكرناه تبعا لما في كتب ائمتنا قال في الاختيار والمائنه من الخفيفة ان يبلغ ربع
الثوب لان للربع حكم الكل في احكام الشرع كسح الرأس وحلقه ثم قيل ربع الثوب
وقيل ربع ما اصابه كالزبل والكم والدرهم وعند ابو يوسف شبر في شبر وعند محمد زراع
في زراع وعند موضع القدين والاختيار الربع وعن ابو حنيفة انه غير مقدور وهو
يركول الى راي البتلي تفاوت الناس في الاستنجاء وفي المجتبى واما الخفيفة فيبقى ما لم
تفشي وكبر ابو حنيفة ان يجده وقال القاضي ما يستنجف الناس وروى الحسن عنه
شبر في شبر وقال ابو علي الدقاق عند ابو حنيفة ومحمد ربع الثوب وعن محمد قدر القد
الي الساق وعن ابو يوسف في زراع وقيل قياس قوله اكثر من النصف والاصح هو الربع
كما في سح الرأس وحلقه للجرم واختلف فيه فقيل ربع جميع الثوب المصاب وعن ابو بكر
الرازي ربع السواويل وفي حقه الفقهاء قيل ربع جميع الثوب والبدن وقيل ربع كل
عضو وطرف كاليد والرجل والكم وهو الاصح وفي شرح الدرر قيل المراد بربع اربع ثوب
تجوز فيه الصلاة وقال الدرهم رحمه الله تعالى كالحجر وهو الحج ما روي كما ذكره الاطلاع
ا هـ والحاصل انه اختلف في معنى الثوب الذي ربعه المتخصص بالخففة مانع من صحة
الصلاة والاولى ما في شرح الدرر والظاهر ان مراده بادي ثوب تجوز فيه الصلاة الكا
عند الاطلاع في وجوب صلاة الرجل لان عورته اذ في العورات اذ هي من سترته الى ركبته كما سبأه
ان شاء الله تعالى لا مطلق الصلاة فان صلاة المرأة الحرة لا تصح الا بثوب يستر عورتها
وعورتها كل بدنها وعورة الامة ازيد من الرجل بالبطن والظهر والمجيب فالثوب
الذي يسترها اكبر مما يستر عورة الرجل والذي يستره من ذلك ان المراد ربع اذ في
ثوب يستر اذ في العورة واذ في العورة عورة الرجل من تحت سترته الى تحت ركبته فيستبر
ربع ما يستر هذا المقدار من كل متصل على حدته سواء كان رجلا وامراة حرة او امة صغيرا او كبيرا

مبنى

علة

جسما او خيفا في جسم ربح هذا المقدار بالنسبة اليه شبر في شبر او اكثر
واخر خيف ربح هذا المقدار بالنسبة اليه اصبع في اصبع وخوذة في خوذة في الحقيقة
راجع الى عدم التقدير بمقدار مخصوص كما هو قول ابو حنيفة كما تقدم وهو مذكور
الى ابو الجليل لكن بعد اعتبار معنى الربع فيه كما ذكرنا ثم بعد تقديره ربع ادني ثوب
يترادى في الصورة بالنسبة الى كل فصل على حدة كما بينا يكون ذلك المقدار المخصوص
بالنسبة الى كل فصل فقط مانعا لصحة صلته سواء كان ذلك المقدار في ثوب ادني بدنة
او في مكان او متفرقا ووجب لوجع لمع ذلك المقدار كما هو مقتضى الفقه في هذه
المسئلة وان لم يبرحها لان بعض المسائل يكونها الى فهم الحق والمدرسي
والمولف اذ لم اكمل المتفقين فيكون يفهمون المسائل الناقصة في التعبير كما هو
واب كل خير ويقال هنا كما يقال في الغلظة المعبر وقت الاصابة فلو كان ذهنا
بحسب الخففة فاصابة ادني من هذا المقدار المانع ثم فشي فبلغ هذا المقدار لا يمنع
صحة الصلاة فان المسائل المدونة في الفقه انما يتكون عليها من حيث كليتها لا من
حيث جزئياتها فلا يقال في الجزئيات التي انطبقت عليها احكام الكليات انما
غير منقولة ولا مخرج بها فلم ينجز ثوبا التثنية عليه لانه يفهم من حكم كل اخر جزئية
الاولوية لهذه المسئلة مسألة الدهن فان النجس الخفيف اسهل من الغلظ كما
لا يخفى وهذا الاعتبار جار في جميع نظائره من اجائنا التي نذكرها في هذا الكتاب
وعبر وفرق بين تطبيق الكليات على الجزئيات وبين التخرج بان التطبيق المذكور
قصر المراد من نفس الكلي معنى او اولوية والتخرج نوع قياس والله الموفق
الى الصواب والراغب للاولوية ولو اجاب بالتخرج في المسائل لم يمنع علينا
لانه يمكن الاصلاح على الماء اخذ التي لم نطلع عليها بعد وقد صرح غالب شراح
كتب اجبتنا بغالب الماء اخذ وهذا الاطلاق كاف في التخرج كما سنذكر ان
شاء الله تعالى في محل اخر من هذا الكتاب واما غير المانع لصحة الصلاة في النجاسة
الخفيفة الرقيقة فهو المقدار الذي يكون ادني من ربع الشرب على حسب
ما ذكرناه من البيان وقد اجهل الجهم رحمه الله تعالى ببيان المقدار الغير
المانع من الغلظة والخفيفة لا نفها من المقدار المانع من ذلك

بالنسبة

بالنسبة الى الغلظة بنسبها الرقيقة والخفيفة ما عدا قوله في الخففة ما زاد على
ربع الشرب كما ذكرنا فان مفهومه معطل في هذا المعنى واما المانع لصحة الصلاة
من النجاسة الخفيفة الخفيفة كخروا من كل لمح من الطيور وبرد الغنم اذا استجد
بتراب او رمل وخوذة فلم يجد من صرجه من ايمان كيف يعتبر ربع الشرب فيه والظاهر
انه يقين بالفرض والتقدير على معنى ان يقال لو كانت هذه النجاسة الخفيفة الخفيفة
رقيقة كبرول الغنم مثله وفرضت كانت تبلغ ربع الشرب على حسب البيان الذي
ذكرناه وغير المانع منها ما كان ادني من ذلك والله ولي التوفيق والهادي الى
طريق التحقيق **مسئلة** اذا سجد وكان موضع قدميه او ركبتيه طاهرا وموضع
جبهته وانفه نجسا فافى ابي حنيفة انه يسجد على انفه دون جبهته وخوذة الصلاة
خلافها بناء على ان فرض السجود عنده يتبادر بالارنية والارنية لا تأخذ من
نجاسة الارض اكثر من قدر الدرهم كذا في الذخيرة قلت ومثله ما روي عن شمس الائمة
المحلوية من اراد ان يصلي على ثوب جعل كتفه تحت رجليه وسجد على ركبته لان الذيل
في مسقط الذيل وطهارة موضع القدمين شرط لما ذكرنا الفرض طهارة بدن
المصلي وثوبه ومكانه وكانت طهارة بدنه وثوبه معلومة الا حجة لان البدن والشرب
اقرب الى المصلي لا يحتاج الى تقديم البيان ولكن الذي يحتاج الى تقديم البيان طهارة
مكانه قال مسئلة في وهذا بيان على ما في المجتبى افترق الصلاة على النجاسة لم تنعقد
ولو انتقل اليها بعد الافتتاح ثم اعاد ذلك الركعة في مكان طاهر جاز الا ان
ينطاول فيصير في حكم فعل مفرد النجاسة في موضع ركبتيه ويدبره لا تمنع ومثله
في موضع وجهه في رواية ابو يوسف عنه لان السجود يتبادر بالانف عنه واذ اقل
من الدرهم وفي رواية محمد لم يجزه وان اعاده في مكان طاهر بجزيه نجس في حمل
النجاسة لكون موضع اهون من الحمل وذكر في المسئلة وثوبها المحلبي ولو سجد على
شيء نجس نجاسة مانعة فقد صلته سواء عاد سجوده على شيء طاهر او لم
يعده عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان اعاد سجوده حين علم انه

سجد على النجس على شئ طاهر لا تفد صلاته وان كان موضع قدميه وركبتيه
طاهرا وموضع جبهته واقفا ففقد روي عن ابي حنيفة انه قال يسجد على النجس
وتجوز صلاته لان موضع الانفاقل من قدر الدرهم فلهذا قالوا فان عند هؤلاء
لا يجوز ان يقصر على النجس في السجود بلا عذر في الجبهة وفي رواية عن ابي
حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار كعدم
السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان موضع النجس جبا وسائر المواضع
طاهرا جازت صلاته بله خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود جائز با
الاتفاق فكانه اقتصار عليها لم يضع النجس موضع النجس اقل من قدر الدرهم فلم يقص
اقتضاه وذكر شئ لا ينجس الا بالنجس انما اذا كانت النجاسة في موضع الكف
والركبتين جازت صلاته لان موضع اليدين في الركبتين في السجود ليس بوض
بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وغير
غير مفسر وقال في العيون هذه رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع
الكف والركبتين رواية شاذة اي في مشهورة وانكرها العقبة ابو الليث والصحاح
ان يقال ان كان يعني النجس في موضع ركبتيه لا تجوز صلاته ولم يذكر المصنف صاحب
منية المصلي ما اذا كان النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع اليدين
ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بغيره لكن لو وضع
شيء منها على النجاسة لا يعني بل يمنع جواز الصلاة ان كان قد رافعا وجهه او وضعها
اليه غيره وان كان موضع احد رقبتيه نجسا لا تجوز صلاته اذا كان قد وضعها اما اذا
لم يضعها فانه تجوز صلاته لان الغرض وضع احد رقبتيه لا كليتهما وان كان تحت
كل قدم اقل من الدرهم فليرجع بغير اكثر من قدر الدرهم يمنع وقال والدرهم الله
تعالى والمراد من المكان موضع القدم في السجود فقط اما الاول فبإتفاق الروايات
واما الثاني ففي اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قولها فلو كان تحت قدميه عند
الافتتاح اكثر من قدر الدرهم لم تجز صلاته وفي الخلاصة وان كان في موضع
سجوده يجوز عند ابي حنيفة وفي رواية وعندهما لما كان السجود بالجهة فضا

وانها

وانها اكثر من قدر الدرهم صار طهارة مكانها فطاهرا واما طهارة موضع
يديه وركبتيه وحذاء بطنه وصدره فليست بشرط فلو كان عليها نجس صحت الصلاة
لان الوضع على النجاسة كذا وضع والسجود على اليدين والركبتين غير واجب فكانه لم يسجد
عليها وهذا ظاهر الرواية قال في الحاوي فان كان الطاهر موضع قدميه لا يجر جازت
صلاته في التفتيح وان كان موضع جبهته وقدميه جازت بلا خلاف بيننا واذا صحت
احدى قدميه او كليهما نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يجزيه وان كان على موضع جلوسه من السرج
جائز وعند فرغ وضع اليدين والركبتين فرضي وروي عن ابي حنيفة ايضا في كشف البرذوي
انه روي عن ابي حنيفة ان النجس في موضع الوجه لا ينجس ايضا على ان فرضي السجود
يتأدى بموضع الاربعين وذلك اقل من قدر الدرهم وفي فتح القدير او ابل بالانجاسي ثم
المعتبر في طهارة المكان موضع القدم رواية واحدة وموضع السجود في اصح الروايتين
عن ابي حنيفة وهو قولها ولا يجب طهارة موضع الركبتين واليدين لان وضعهما ليس
فرضا عندهم لكن في فتاوى قاضي خان وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او موضع الركبتين
او اليدين يعني نجس ونجس فانه قد مضى هذا للعقلاء حكما لما اذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من
درهم ولو جمعة صار اكثر من درهم ثم قال ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة وهكذا الحال لو صلى
رافعا احد قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا يجزى ولا يجعل كانه لم يضع احد القدمين
وهو نفيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين هو اذا لم يضعها اما ان وضعها
اشترط الى اخر عبارته حيث كانت طهارة موضع القدمين شرطا بالاتفاق اذا وضعها
واذا وضع احدها ورفع الاخرى يشترط طهارة موضع القدم التي وضعها فلو اراد
ان يصلي على شئ نجس جعل كتفه تحت رجله ويسجد على يديه لان الزيل قريب من الارض
فربما علق به شئ من الارض النجاسة بخلاف موضع الكتفين لانه ابعد عن الارض فيضع العضو
الذي ارتفع على لزوم وضعه في الوضع الذي هو بعيد عن احتمال النجاسة ويضع العضو الذي
لم ينفقوا على اشتراط وضع جميعه وهو الجبهة والاذن قلنا عضوا واحدا في الوضع الذي
هو قريب من اصابة النجاسة وهذا كله طريق الاول في ذلك والافلو عكسي ووضع القدم
في موضع الزيل وسجد على موضع الكتف جاز وصحت صلاته وقد نقل هذه المسئلة الجلي
في شرح الحاشية معللة جعله اخري غير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فقال من صلى على القباء

مين

وتحده يجعل موضع الكتف تحت رجليه وسجد على ذيله لانه اقرب الى التقاضيه ومعه
ان يسجد على الذيل سجودا على ما هو قريبي من الارض والارض موضع التقاضيه
تعالى ولهذا ورد في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وليس هذا القرب
قرب مكان بل قرب مكانه وجاه واقبال وقبول وحصول مراد وما يؤول المسئلة
اذا اختضبت بجناح نجس وصنع الثوب بصنع نجس يكتفي غسله ثلاثا وقال في الذ
يصل حتى يسيل منه ماء ابيض ثم يغسل ثلاث مرات فيحكم بطهارة الثوب بالجماع
قلت وهذه المسئلة من الوقعات في هذا الزمان حيث المتداوية بعض الناس
صنع الثوب بالدم ولا حول ولا قوة الا بالله لما فرغ من التفرغ على طهارة
المكان شرع في التفرغ على طهارة البدن والثوب فقال مسئلة الاخرم قال في المجتبى
وعن ابن اسحاق الحافظ غسل الثوب المصبوغ والمنقوش او اليد المضمومة بجناح
نجس الى ان صفاء المار سال وجري بلونه يغسل بعده ثلاثا يطهر وفي الجامع
العال يطهر بالثلاث وعن محمد لا يطهر اطلاقه غسل يده من دهن نجس طهرت ولا
يفرأش الدهن على الاصم وفي النهاية وحكي عن الفقيه ابن اسحاق الحافظ رحمه الله
تعالى ان المرأة اذا خضبت يدها بجناح نجس او الثوب اذا انصبغ نجس غسلت
يدها وغسلت الثوب الى ان يصفو ويسيل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك
ثلاثا يحكم بطهارة يدها وبطهارة الثوب بالجماع او ورد على قوله بالاجماع ما سبق
عن المجتبى من قوله وعن محمد لا يطهر اطلاقه وفي جامع الفتاوى ولو غسلت يدها عن
جناح نجس ثلاثا يطهر وفي فتح القدير وعلى هذا قال الوصية ثوبه او يده يصنع
او جناه نجس يغسل الى ان يصفو الماء يطهر مع قيام اللون قبل يغسل بعد ذلك
ثلاثا واما الطهارة لو غسل يده من دهن نجس مع بقاء اثره فانما غلله في
التنجيس بان الدهن يطهر قال فيبقى على يده طاهر كما روي عن ابي يوسف
في الدهن نجس يجعل في اناء ثم يصب عليه الماء فيغسل الدهن فيرفع هكذا يفعل
ثلاثا فطهر او وفي منية المصلي رثر جها للحاجي وان اصاب الدهن النجس
الجلد قشش ب اي سري الدهن في الجلد او دخل الرجل يده في السمن النجس
او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختضبت بالجناح النجس او غير من الخفضات

خبرة

النجسة

النجسة او الثوب اذا صبغ بالصنع النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلاثا
مرات طهر الجلد من النجس المتشرب والثوب من الصنع النجس واليد من الدهن النجس
والخضاب النجس وان بقي اثر الدهن من الرسوخة في اليد والجلد واثر الصنع في
الثوب واثر الخضاب في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يفر بقاءه وما تشرب
الجلد من الدهن فهو عفو لذكرك وذكر في المحيط يطهر الثوب المصبوغ بشئ نجس
بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء ال ابيض ابر الخالص من كون
الصنع ولذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام خرج
منه الماء الملون بلون الخناء وان غسل الاشياء المذكورة بالماء بغير حرص و
لا صابون ونحوهما فانها تطهر اذا لم يبق في الماء لون الا بربوب المارور عن ابي
يونس في تطهير الدهن النجس اي المتنجس انه اذا جعل الدهن في اناء خضب عليه
الماء فيغسل الدهن على وجه الماء فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يغسل هكذا حتى اذا
فعل كذلك ثلاثا مرته يحكم بطهارة الدهن خلافا لمحمد والفتوى على قول ابي
يونس او والحاصل ان هذه المسئلة وهي مسئلة اختضاب اليد بالجناح النجس
وصنع الثوب بالصنع النجس وكذلك غسل اليد في الدهن النجس مبنية في الاصل
على احد قولين اما على ان الاثر الذي يشق زواله لا يفر بقاءه واما على ان الدهن
المتنجس يطهر بالفعل ثلاثا كما ذكرنا في بني ذلك على الاول اشترط في هذه
المسئلة ان يصفو ويخرج الماء ال ابيض حتى يكون اللون الباقا اثر اشق زواله
فيبقى عنه ومن بني ذلك على الثاني اكتفى بالفعل ثلاثا لان الخناء والصنع والدهن
المتنجسات تصير ظاهرة بالفعل ثلاثا لا في الخفاء فلا يشترط بعد ذلك خروج
الماء صافا على هذا ولا يخفى ان الدم الذي يصنع به الثياب في زماننا هذا
كالشباب المحرق تلج من ديار بك ونحوها ليس من قبيل الخناء النجس وله من
قبيل الصنع النجس المذكور وله من قبيل الدهن النجس المذكور لانه المراد بهذه
الاشياء الاشياء المتنجسة التي يمكن تطهيرها على قول ابي يوسف كما ذكرنا ان
الفتوى على قوله في ذلك لا الاشياء التي هي عن النجاسة كدهن الميتة والدم

فانهما لا يطهران بالفصل ابدا بالاجماع وهذه الشيا المصبوغة بالدم
كلما غلت بالماء يخرج منها الماء الاحمر الذي هو متنجس بحقيقة الدم الذي
صنع به الشرب فلا تطهر ابدا ما لم يخرج منها الماء الابيض حتى يقول حينئذ
ان عين الدم اللاصق بالشرب قد ذهبت في الماء وهذا الباء ان شق
زواله فيعفى عنه ولا يحتاج الى غسل بعد ذلك ثلاثا لان الدم نجاسة
مرتبة والصحيح في المرتبة ان طهارتها بزوال عنها فقط ومن قال بالفصل
ثلاثا بعد ذلك في المصبوغ بالنجس نظر الى قول من قال لا بد من غسل المرتبة
بعد زوال عنها ثلاثا لما قالها بغير مرتبة لم تغسل قط وهو ضعيف ومن
هذا القبيل الدودة التي يصنع الن بها الصباغون الشيا فانها دودة
ميتة يخرج منها الدم النجس فيصير لباسا يخلوها ويصفر بها لكن صبغها به
في الماء فاذا عصر المصبوغ بها غسل ثلاثا مرة طهر هذا اذا لم تكن من
دود يتولد في الماء ويعيش فيه وان كانت كذلك فهي طاهرة لكن بيعها باطل
على كل حال لانها ميتة والميت ليست بمال فيبطل بيعها كما نقلوه في باب
البيع الفاسد من كتب المذهب ولا يضمن متلفها لعدم ماليتها ولا يملك
ثمها بالقبض وهو امانة في يد القابض مضمون بالتعدي ومن قيل المصبوغ
بالصبغ النجس ايضا هذه البسط المجهول من الصوف التي يصنعونها في بلاد
صفد فقد اخبرني بعض اهل تلك البلاد انهم يضعون البول في الصبغ الذي
الذي يجعلونه فيها فاذا غسلت ثلاثا مرة طهرت وان كانت تحل في الماء بعد ذلك
على حسب ما قدمناه وقد صنعت رسالة في هذه المسئلة سميها الغيث
المنجس في حكم المصبوغ بالنجس مسئلة من وجد ثوبا كله نجسا ان
شاء يصلي فيه وان شاء يصلي عريانا قاعدا موميا والاول اولى هذه المسئلة
مفرقة على طهارة الشرب ايضا ولكن محلها في شتر العورة لان الشتر قدم فيها على حق

الطهارة

الطهارة وقد ذكرها صاحب الدرر في شتر الصلاة فتابعه المص رحمه الله
تقالي وعبادة شتر الدرر هنا قوله واحدا ما ابر غوب كله نجس او اقل
من رتبه طاهر فذهب صلا فيه لان فرض الشتر عام لا يختص بالصلاة
وفرض الطهارة يختص بها قال والدير رحمه الله تقالي فكان الاول اقوى لعدم
والحاصل ان الصلاة فيه افضل وبلية في الفضل الصلاة قاعدا عاريا بالايما
ودونها في الفضل الصلاة قايما عاريا بالركوع والسجود وقال محمد بن
لزمه ان يصلي فيه بركوع وسجود لان في الصلاة فيه ترك فرضي واحد وهو طهارة
الشرب وفي الصلاة عاريا ترك الفروض ثلث العورة والقيام والركوع
والسجود لانه يصلي قاعدا بايما ولها انها استويا في حكم المنع فالصلاة عاريا
لم تجز في حال الاختيار وكذا الصلاة لم تجز في الشرب النجس في حال الاختيار
واستويا في المقدار اذ قلل الانكشاف عفى كقليل النجاسة والكثير منها
مانع فيستويان وما قالوا ان في الصلاة عاريا ترك الفروض قلنا القاعد
يأتي بالاركان كلها لكن بالايما وهو خلق عنها والقوات الى خلق كالفوات
فان قيل سلمنا بان الارباء خلق لكن اداء الاركان اصالة او من اركانها
بالايما قلنا في ادائها بالايما نوع قصور لكن مع اضرار الطهارة وفي الجانب
الاخر ياتي بها مع استعمال النجاسة وفيه نوع قصور ايضا فاستويا كذا
في الكافي لكن في قوله لانه يصلي قاعدا بايما عدم الجواز قايما بايما مع انه
ذكر عن صاحب المنيع انه قال وقال ابو حنيفة رحمه الله تقالي وابو بكر بن محمد بن
بني ان يلبس ويصلي فيه بركوع وسجود وبين ان يصلي عريانا اما بالركوع والسجود
واما بالايما قايما وقاعدا والفقود افضل لكونه اقرب الى الشتر وفي ملتقى
البخاريان العريان ان شاء يصلي بركوع وسجود او موميا اما قاعدا واما قايما والفقود
افضل وفي المجتبى قال ومن لم يجد ماء ينيل به النجاسة صلي معها ولم يجد وقال

الثاني رحمه الله تعالى يعيد وفي قول يصلي عريانا قضاء الحق الوقت ولنا
ان مناط التكليف الوضوء وقد اتى بما في وسعه فلا يعيد كالتيه وكما
بل هذا اولي لان طهارة الثوب صفة ولا يعيد لغوات الاصل فيفوت
الصنعة اولي واذا كان كله او اكثر من ثلثة اربعة نجسا فكذا عند محمد
وقال لا يخير ان شاء صلى معه قايما ركوع وسجود وان شاء صلى عريانا
قاعدا باماء وقال رفروا في قايما ركوع وسجود وفي النهاية وان كان
الثوب كله ملوئا او كان الطاهر منه دون ربع ففقد ابي حنيفة وابي
يوسف بخير بين ان يصلي عريانا وبين ان يصلي فيه وهو افضل وقال محمد رحمه
الله تعالى لا يخبر به الصلاة الا فيه لان الصلاة في الثوب النجس اقرب الى
المجاز من الصلاة عريانا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذا
الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء رحمه الله من صلى وفي ثوبه سبعون
قطرة من دم جارت صلته ولم يقل احدا يجوز الصلاة عريانا في حالة
الاختيار ولانه لم يصلي عريانا كان تاركا لفرأى في مناسات العورة
ومنها القيام والركوع والسجود واذا صلى فيه كان تاركا لرضا واحد
وهو طهارة الثوب فهذا الجانب اهون وقالت عائشة رضي الله عنها
ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين الا اختار اهنهما وفي
الاسرار ان خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء فصار هذا الثوب
وليس عليه خطاب التطهير وثوب طاهر بمثله وله ربع الثوب لو كان
طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذا لك ههنا لان النجاسة ثلثة اربعة
في افساد الصلاة فيه ونجاسة الكل سواء ايضا حالة الاختيار وهما
سواء ايضا حالة الضرر ان لا يفدها الا انا فنقول ان خطاب
الستر بسبب النجاسة ساقط في حق الصلاة لان الله تعالى ما خا ط

بالستر

بالستر للصلاة الا بالطاهر ولما سقط الخطاب عنه بالستر عنه صار
حال العري كحال الستر باعتبار ان خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار
عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوي
الجانبان من غير تفاوت بينهما كان مخيرا بينهما واما اذا كان ربع
الثوب طاهرا فقد ترجح عليه الخطاب بقدر الطهارة ان سقط بقدر
النجس من حنيفة الوجه لان الباب باب العبادات وانما قدر ابا الويع
لانه حد للكثير الفاخشي في باب العورة والنجاسة الحقيقية وقول محمد
احسن كذا في الاسرار وقد سبط الكلام في النهاية على هذا المبحث في النهاية
والله ولي الهداية ينبغي ان يقيد قول المص رحمه الله تعالى وغيره
من وجد ثوبا نجسا بان لا يكون ذلك الثوب جلد ميتة غير مدبوغ قال
في جامع الفتاوى ولو لم يجد العاري الا جلد الميتة الذي لم يدبغ لا يستر به النجاسة
الجلد بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه ونجاسته
الجلد اصلية حتى لا يجوز بيعه قبل الدباغ فان الله تعالى ما خلق الثوب
نجسا وخلق الجلد نجسا بالرطوبة الا انه ما دام جلا لا يعطى له حكم
النجاسة اه وقال والدي رحمه الله تعالى ولو لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ
لا يجوز ان يستر به عورة ولم تجز صلته فيه بخلاف الثوب النجس بالبول والدم
وغیره ذلك لان نجاسة البول تزول بالماء ونجاسة جلد الميتة لا يزولها
الماء فكانت اغلظ كذا في السراج الوهاج تنبيه في مسائل الميان
التي ترفع الاحداث وتزيل الابخاث وهي ثلثة الماء الجاري وماء البئر

تبي

سنة

والماء الرائد واقواها الماء الجاري القوي الجري وحده الجاري ما يجري بتبينة
فاكثر فجزء الرضوخ والاعتقال منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم
يظهر لها اثر فيه بلون او طعم او راج ولو احتل عذرة واعتبر في ان كان بقرب
العذرة جاز الوضوء لما فرغ من بيان الطهارتين من النجاستين الحكيم
والحقيقة شرع في بيان الالة المحصلة لذلك وهي في الاله صل الماء وحده قال تعالى
وانزل من السماء ماء ليظهركم به ولم يقدم بيان ذلك على ذكر الطهارتين لعدم
اخصارهما فيه فان الصعيد يظهر من الحدث ايضا كما ستذكره ان شاء الله تعالى
وكل ما به طاهر قاطع يظهر من الجنب ايضا كما سيأتي وسبق بيان الحديث والجنب
واستعمل الرفع في الاول والوزالة في الثاني لان الحدث مجرد وضع شرعي محكوم به
في البدن من غير عين تدرك فيناسب الرفع والجنب شر مدرك بالحس يصيب
شيئا اخر فيناسب الازالة وذكر ان احوال المياه ثلاثة وينبغي ان تكون اربعة
بحسب القسمة العقلية لان الماء لا يخلو اما ان يكون ساكنا او متحركا ومرادنا
بالسكون والحركة بنفسه لا بمرج ونحوه فالساكن هو الماء الرائد والمتحرك لا يخلو
اما ان يتحرك من جانب فقط او من الجانبين معا فالذي يتحرك من الجانبين هو الماء
الجاري والذي يتحرك من جانب فقط لا يخلو اما ان يتحرك من الجانب الاسفل
فقط فهو ماء البئر او من الجانب الاعلى فقط وهو ماء المطر والطل ثم ان المص
رحم الله تعالى بين الماء الجاري والماء الرائد ولم يبين ماء البئر وساء بينه ان
شاء الله تعالى في اخر بحث المياه وابتين القسم الرابع الذي ذكرته وقدم الماء
الجاري في البيان فقال واقواها اي اقوي المياه الثلاثة الماء الجاري
مطلقا وقوله القوي الجري فيه نظر لان الجاري اقوي من الرائد ومن ماء البئر
سواء كان قويا الجري او ضعيفا كما بينه بقوله وحده الجاري ما يجري بتبينة
فاكثر وفي الكثر وشرحه للقيضي وهو ان الجاري ما يذهب بتبينة وقيل

ما يذهب

ما يعبده الناس جاري او هو الاصل وفي منته المصل وشيها للعلوي اما الحد
في جريان الماء اي في كونه جاري فقال بعضهم ان يذهب به تبين او ورق
فهو جاري وقيل ما يعبده الناس جاري او قال بعضهم ان كان بحيث ان يرفع
ينجس اي ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس بجاري حكما وان كان بخله
فهو جاري والاول اشهر والثاني اظهر وفي فتح القدير وقيل فيه ما
يعبده الناس جاري وقيل هو الاصل وقال والدي رحمه الله تعالى وقيل
ما لا يتكرر استعماله وذلك بان يفسل يده ويسيل منها الى النهر
ياخذ منه ثانيا ولا يكون فيه شيء من الاول وقيل ما لو وضع رجل فيه
يده عرضا لم ينقطع جريانه وعن ابي كوفى ان كان لا ينجس وجه الارض
بالاعتراق يكفيه فهو جاري كما نقله في التبيين والسرائح والوهاج وغيرهما
اه والحاصل ان هذه خمسة اقوال في حد الماء الجاري والاصح انه ما يعبده
الناس جاري او قد مشي المص رحمه الله تعالى على غير الاصل وهل يشترط في
الجاري ان يكون جريانه بحد دام لا قال في التنوير وان لم يكن جريانه
بحد في المنته وشيها للعلوي واذا سدا الماء الجاري من فوق وتجي جريه
اسفل المكان الذي سد منه كان جاري كما كان يجوز الوضوء به كسائر المياه
الجارية وقال والدي رحمه الله تعالى ثم لا بد من كون جريانه لمدد له كما في البئر
والنهر هو المختار اه وفي فتح القدير ثم لا بد من كونه جريانه وما قيل لو استنجى
بقمحة فلما صب منها لا في المصوب البول قبل يده فهو طاهر لانه ماء طاهر
قال المص يعني صاحب الهداية في التنجيس فيه نظرا لانه يقتضي انه اذا استنجى
به لا يبرح نجسا وليس شيء قال ونظيره ما ورد الشيخ في الكتب ان المسافر
اذا كان معه من اوان واسع وادارة ماء يحتاج اليه ولا يتبين وجود
الماء لكنه على ظنعه قيل ينبغي ان يصر احد من رفقاته حتى يصب

غير

الماء في طرف الميزان وهو متوضا وعند الطرف الاخر انا طاهر يجمع فيه
 الماء فانه يكون الماء طاهرا وظاهرا لانه جار وقال بعضهم هذا ليس بشئ
 لان الجاري مالا يصير مستملا اذا كان له مدد كالعين والنهر وما اشبهه
 وما اشبهه حوضان صغيران يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخر متوضا
 في خلال ذلك جاز لانه جار وكذا اذا انقطع الجاري من فوق وقد بقي جوي
 الماء كان جائزا ان يتوضا بما يجري في النهر وذكر في فتاوي قاضي خان
 في المسئلة الاولى قال والماء الذي اجتمع في الحفيرة الثانية فاسد وهذا
 مطلقا انا هو بناء على كون المستعمل نجسا وكذا اكثر من اشياء هذا
 فاما على المختار من روايه انه طاهر غير طهور فلا فيلحق بالفرع عليها
 ولا يفتي بثل هذا الفروع وقولهم في الحفيرة الثانية ان المجتمع فيها نجس
 بعد الحاق محل الوضوء بالجاري فيه نظير بل الوجه انه طاهر يتوضا به كما يتوضا
 الاستغفار من جر به المتوضي الاعلى وقلة يجب فيما قطع اعلاه وتوضا
 انسان بالجاري في النهر قبل استوائه اذا علمت هذا حكم الماء الجاري
 انه يجوز الوضوء والغسل منه وفيه لكن قال في المسئلة وشركها للجلي واذا
 كان الماء الجاري يجري جوييا ضعيفا ينبغي ان يتوضا المتوضي على الوقار
 بالثاني حتى يمر عنه الماء المستعمل وقال بعضهم يجعل المتوضي يمشي الى اعلا
 الماء يعني مورد الماء اي الجهة التي ياتي منها ليكون احده من فوق مكان
 سقوط الماء المستعمل وبغنى الجملة من عوام الحنفية يجري هذا الحكم
 في كل ماء جار سواء كان ضعيفا الجريان او قويا الجريان فربما يزدحم الجماع
 منهم على الوضوء من موضع دخول الماء زاعمين انه لا يجوز الوضوء من باغي
 ماء الخوض الجاري فيقولون بذلك الصلاة مع الجماعة ويقع الخصام والجدال
 بينهم على التقدّم والتأخر حتى انهم اخترعوا انا بيب للنجاسة

الجارية

الجارية يسمى بها الخفيان حرصا على التواضع من موضع الجريان اخذ من هذه
 الرواية الواردة على سبيل الاولوية من غير لزوم في الماء الجاري الضعيف
 الجريان وكل ذلك جهل منهم ودوسنة في الدين يخلون بها فقههم عن
 التنبه الى الامور العظام التي هم يتكبرون لها من حقوق العباد وغيرها ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسبق لهذا البحث زيادة بيان ان شاء
 الله تعالى ومن حكم الماء الجاري انه لا يتنجس بدفع النجاسة فيه مالم يظهر لها
 فيه لون او طعم او رائحة والظاهر ان المراد بهذه الاوصاف اوصاف النجاسة
 لا الشئ المتنجس حتى لو تنجس الزعفران او الخل او ماء الورد ثم وقع في الماء
 الجاري فظهر منه اللون او الطعم او الرائحة لا يتنجس بناء على ما سبق من ان
 المايعات تظهر بالغسل عند النبي يوسف رحمه الله تعالى وان الفتور على
 قوله وايضا فان المايعات اذا وقع فيها نجاسة تنجس وان لم يظهر لها
 اثر كالماء القليل فاذا صب فوق الماء الجاري يعتبر في النجاسة ظهور اثر الواقع من
 النجاسة في ذلك المايع لا اثر المايع ما اخذ لك من عبارتي في المسئلة وشركها
 للملحي قال ولو كان في النهر ماء اكد فتنجس في ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه الى
 النهر ماء طاهر واجراءه ارجو الماء الطاهر الماء الراكد المتنجس ومسألة فانه اي
 الراكد يظهر بغلبة الماء الجاري عليه ولو توضا انسان منه جاز اذ لم يمسها اي
 للنجاسة اثر من الالوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري في وعلى هذا الثوب
 المصبوغ بالصبيخ النجس واليد المصبوغة بالحناء النجس والعضو ونحوه
 المستطعم بالدهن النجس اذا وضع في الماء الجاري فظهر فيه لون الصبيخ والحناء
 واثر الدهن النجس لا يتنجس مالم يظهر فيه اثر النجاسة لا اثر هذه الاشياء
 وربما يشير الى ذلك قولهم اذ لم يمس النجاسة اثر وفي بعض عبارات النجس

يفتح الجيم ولم يقولوا للمبغى ايها ولم ادرى من بنه على هذا المبحث وهو مهم فاحفظه
 والله يتولى ههنا والاشد الذي النجاسة كالون الدم وراحة البول او الفايض
 وطعم الخمر وغير ذلك فاما اظهر في الماء حكم نجاسته وعلى هذا مسئلة الجيفة اذا
 سده عرض النهر وقد اخبرنا في ذلك قال في جامع الفتاوى ان كان النهر صغيرا
 بحيث لا يجري بالجيفة بل يجري الماء عليها ان كان يجري جميع الماء وفي الايضاح
 روي عن ابي يوسف انه قال سالت ابا حنيفة عن الماء الذي يغسل فيه هل يتبر
 رجل من اسفله قال نعم لان النجاسة لا تستقر في الماء بل يدفعها الماء بجر يانه
 فلا يعلم مخالطتها بالماء قلت اي قال ابو يوسف لا ينجس جيفة رجم الله تعالى
 فان بال فيه جاهل او القيت فيه جيفة يتوضأ من اسفلها قال اذا استبان
 اثر البول او تغير الماء من الجيفة لا يجوز اذ وفي الميتة وشرحها للحلي
 وكذا اذا بقي في الماء الجادري الذي يذهب بنبته شئ نجس كالجيفة
 او الخمر والبول والعذرة لا ينجس الماء بغير لونه او طعمه او رائحته لانها
 لا تستقر مع جريان الماء وروي عن محمد انه قال اذا صب جريد من
 الخمر في القرات ورجل اسفل منه ابر من مكان الصب يتوضأ جاز وصوفه
 اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا جلس الناس صفوا فاعل شطهم اى
 جانب نهر يتوضئون جاز وصوفهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه لا يجوز
 وذكر الناطق ساقية صغيرة فيها كلب ميت او شاة قد سدر عرضها فجري
 الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو
 مروي عن ابي حنيفة يوسن لون الاصل الطهارة وله تزول بالمشك وذكر
 في النوازل انه ان كان الماء الذي يلا في الجيفة دون الذي لا يلا في الجيفة يفتن
 اذا كانت الغلبة للماء الذي لم يلا في النجاسة الجيفة بان جوي الماء عليها
 وعمرها بحيث لا ترى من تحتها جان الوضوء من اسفل والى بان كانت الجيفة

تسعين

تسعين تحت الماء فلا يجوز وهذا اختيار المهند وانه في وجوه القدر فلو
 بال انسان فيه فتوضأ اخر من اسفله جاز هلم يظهر في الجربة اثره وعن
 محمد لو كسرت خابضة خمر في القرات ورجل يتوضأ اسفل منه فاما الجيد في الماء
 طعم الخمر او ريحه جاز هذا فلو استقرت المربة فيه بان كانت جيفة مثله ان
 اخذ الجربة ثلجها او نصفها لا يجوز من اسفلها وان لم يراثر وان كان اكثر
 الجربة في مكان طاهر جاز وهذا يحتاج الى تخصيص لحديث الماء طهور لا ينجس
 شئ الا ما يبر احد اوصافه بعد حمله على الجارية فقطضاء ان يجوز التوضي من
 اسفله وان اخذت الجيفة اكثر الماء ولم يتغير ويرافقه ما عن ابي يوسف
 في ساقية صغيرة فيها كلب ميت سدر عرضها فجري في الماء فرقه وتحت
 انه لا بأس به فقله في النبايع عنه ا وقال والدير رحمه الله تعالى والعمر
 لظهور ال اثر مطلقا وهو المختار كما في رسالة الشيخ قاسم تلميد ابراهيم لكن
 لقال ان يقول الاوجه ما في اكثر الكتب وقد صححه في التخيص لصاحب الهداية
 لانهم اتفقوا بعد نجاسة الجارية اذا لم يرها اثر لكونها لا تستقر مع اما
 الجيفة فقد تحقق وجود النجاسة فيه وتحقق مناط المنع من الجواز كما بسط
 في البحر لكن تعقبه في الهزبان قد قرر ان الجارية وما في حكمه لا يثاثر بوقوع النجاسة
 فيه ما لم يغلب عليه بان يظهر اثرها فيه فجرد التيقن بالنجاسة له اثر له ولا يثاثر
 الحال بين جريته على اكثر الاقل فما في الفتاوى اوجه ا قلت نعم مجرد التيقن
 بالنجاسة لا اثر له ولكن هذه نجاسة غير مربة في الماء كالبول والفايض والدم
 والخمر اذا اتيقنا وقوعه فيه فلا ينجس بالم يظهر الاثر وما في حق الجيفة المربة
 المتحققة اى احتياج الى اشتراط الاثر مع تحقق وجودها في الماء فانه يخرج
 فنقول كما تقدم ان كان الماء الذي لا يلا في الجيفة دون الذي يلا فيها ومقداره
 لا يجوز الوضوء من اسفلها لان الماء الذي لا يلا فيها قليل او مساو وهو

طاهر جري مع ماء نجس ولم يكن اكثر منه فلا يظهر بالجريان وان كانت
 الماء الذي لا يله فيها اكثر ولم يظهر الا في جاز لانه ماء طاهر كثير خالط ماء
 نجسا قليلا فجري به طاهر هذا قليل قولهم والظاهر عندي ان الماء
 الطاهر اذا جري مع الماء النجس يظهر الكل بجري الجريان فيجوز الوضوء
 من غير موضع الجيفة ما لم يظهر اثر النجاسة سواء كان الطاهر اقل او
 اكثر او مساويا له معنى لهذا التفضل الذي ذكره بعد ان يكون الماء
 لا يمر على كل الجيفة بحيث نجس كالمسحوق قال والبريد رحمه الله تعالى معنى ما الى
 عمدة المفتي الماء الجاري يظهر بعضه بعضا وفي فتح القدير الماء النجس اذا
 دخل على ماء الحوض الكبري لا نجسه وان كان الماء النجس غاليا على الحوض لان
 كل ماء يتصل بالحوض الكبري يصير منه فيحكم بظهوره اذ اذا كان هذا في ماء
 الحوض الراكد فكيف بالماء الجاري كما لا يخفى ويؤيد هذا ما قاله المرحوم الله
 تعالى ولو احتل بعض الماء الجاري عذرة وفيه بكسر الهمزة المعجمة عين القاريط
 واغترق انسان بقرب العذرة جاز الوضوء فان الماء الذي يحس العذرة
 نجس وقد جري مع باقي الماء الطاهر فان فارق العذرة فاغترق فيه انسان
 فهو طاهر فلا تنال العذرة نجس ما مسها من الماء والجريان يظهر حتى
 تسقى في مكان او تنقع في الماء او تتلاشي فيه والله اعلم **قوله** مسألة
 قال في البرازية الوضوء من الحوض افضل من التوضي بالماء الجاري رغما للمقتزلة
اقول قال في فتح القدير وفي فوائد الرستققي التوضي بماء الحوض افضل من
 التوضي بالمقتزلة له بحين ونه من الحياض فيمنعهم بالوضوء منها وهذا
 انما يفيد الافضلية لهذا العارض في مكان لا يتحقق التوضي افضل به يعني في
 مكان له مقتزلة فيه الوضوء من النهر افضل والمراد بالمقتزلة طائفة من
 المعتدلة وليسهم واصل بن عطاء اعني لعن مجلسي الحسن البصري رحمه

الله تعالى يقرر ان مركب الكبرية ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المقتزلة
 بين المقتزلة فقال الحسن البصري قد اعترضنا فسمو المقتزلة كذا
 في شرح العقائد للسعد التفتازاني ومسئلة الوضوء من الحوض مبنية
 عند المقتزلة القائلين بعدم الجواز على مسئلة الجزاء الذي لا يتجزى كما
 صرح بذلك صاحب البرازية وبيان ذلك ان اله جسم المركبة
 كالماء والجزء وحدها هم يقولون انها مركبة من الهسولي وهي المادة الكلية
 وهي الصورة وهي الثقبين الجزئيين فقط فيلزم على هذا ان يكون ماء الحوض
 كله على منه هبهم متصلا واحدا فلو توضع فيه صار جميعه مستقلا عندهم
 لكونه شئ واحد او هو باطل فان مذهب اهل السنة والجماعة نصر انه
 نقالي كلمتهم الى يوم القيامة ان الحاد كلها مركبة من الجزء الذي لا يتجزى
 لا وهما له فرضا كما قرر في موضع من علم الكلام وهو ان بقية انواع
 في كل جسم مركب اجسام كان نوع من الناقص من الهواد ونوع من المادون
 من التراب فاذا اراد الله تعالى تركيب جسم من الهجاء جمع ببد قدرته من
 كل نوع من هذه الانواع الاربعة اجزاء صفراء امثلة صفة وشم بعضها الي
 بعض بقدر هب الهى خاص فتكون جسما ثم اذا اراد اعدام ذلك الجسم فرق
 بين انواعه فيذهب كل نوع من تلك الاجزاء الى جنسه ثم اذا كان يوم القيامة
 اعاد تلك الاجزاء الى ما كانت عليه من التركيب وهذا هو البعث الذي
 وردت به النصوص القطعية ثم ان كل نوع من تلك الانواع الاربعة
 مركبة ايضا من اجزاء صفراء لا تحتمل القسمة مثلا صفة يشبه بعضها بحيث
 تظهر كاشي الواحد فتتصل وتنقطع كشد مناسبة بعضها البعض ولكن لا
 تشبه اجزاء هذا النوع اجزاء النوع الاخر فلما اجزاء صفراء امثلة صفة

متناسية تبطل بعضها ببعض وينفصل بعضها عن بعض وكذلك الهواء
والنار والتراب فلو تواضعا احدهما حتى صار بعض تلك الاجزاء
مستوعلا لا يلزم ان تبطل بقية الاجزاء مستوعلة كذلك لان الماء عندنا ليس
شيئا واحدا يجب ظاهر الصورة التركيبية الحاصلة من اجتماع الاجزاء
الضفاد التي لا يتجزئ وانما هو مركب من اجزاء متناهية تنفصل وتصل فلا يلزم
استعمال الجمع بل البعض والحق ان الاجزاء في كل مركب متناهية كما هو منزه
اهل السنة واليه لزم ان يدخل ماله نهاية له في الوجود وهو باطل باجماع
العقلاء كما ثبت بذلك بطلان التسلسل والله اعلم بالصواب والرافع
للا رتب **قوله** ولو خلط الماء شيئا طاهرا كان عفرا فغير احد واصناف
لا يمنع الوضوء وان غلب وصفين يمنع وان خالطه بعضا له شربة او الخل
او ماء الورد او الماء المستعمل فان كان الغالب هو الماء يجوز الوضوء به واليه فلا
قوله قال في الاختيار ويجوز بهما خالطه شيئا طاهرا فغير احد واصنافه
وتم تلك رفته كان عفرا واليه شتان وماء المد وفي اللبن روايتان ولا يجوز
بهما غلب عليه غيره فزال عنه طبع الماء كالا شربة والخل وماء الورد وطبع
الماء كونه منبأ مرطبا مسكنا للعطش والمغيب الغلبة بالاجزاء والاصل
فيه ان الماء الذي خالطه شيئا من الطين يجوز الوضوء به اجماعا لبقاء اسم الماء
المطلق عليه ولا يجوز بالخل اجماعا لزوال اسم الماء عنه وكل ما غلب على الماء
واخرجه عن طبعه الحقيقه بالخل وما غلبه الماء وطبعه باق الحقيقه بالاول
لانه يحكم له طلاق واضافه اليه كاضافه اليه العيني والبيئي وفيه من الحق
وان غير شيئا طاهرا اختلط بالماء احد واصنافه وهي اللون والطعم والريح كزعفران
اختلط بالماء فغير لونه فقط لطلاق اسم الماء عليه حتى لو غلب وصفين منه
بان غير اللون والطعم او اللون والريح لا يجوز لزواله طلاق عنه وقالت

الثلاثة

الثلاثة لا يجوز مطلقا ولا يتوضأ بهما فغير بكثرة الاوراق التي وقعت
فيه ايام الخريف لزوال الاطلاق او تغير الطبع على النار او اعتصر الماء من حجر
او شجر او غلب عليه غيره من الاشياء الطاهرة اجزاء او من حيث الاجزاء وهو ان
يخرجه عن صفته الاصلية بان يتغير لونه او يكون من حيث الوزن الكثرة وذكر
الاسباب ان الغلبة تعتبر اول من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث
الاجزاء ويقال ان اعتبار تبغيره وصافي الثلاثة او اكثرها ويقال ان
اعتبار لرقعة الماء ونخاسته ويقال ان اعتبار الغلبة بالاجزاء الزاوية فتقول
الضابط هنا والموقف لهذه الاقوال ان الماء اذا خالطه شيئا لا يخلو ما ان
يكون جامدا او ما يعا فان كان جامدا فمادام يجري على العضاء فالما غلب
وان كان ما يعا فلا يخلو ما ان يكون كاللحم مخالط الماء في الوضوء كاللحم او في
بعضها اوله يكون فان لم يكن كالماء المستعمل على القول الصحيح انه طاهر يعتبر بالاجزاء
حتى لو كان الماء رطبا والمستعمل طاهرا فحكمه حكم المطلق وبالعكس كالمقيد وان كان
مخالطها فان غلبت الثلاثة او اكثرها لا يجوز الوضوء به واليه فان خالطه في وصف
واحد او وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثله بخالطه في اللون والطعم
فان كان لون اللبن او طعمه هو الغالب لم يجوز الوضوء به واليه جاز وكالبطيخ بخالطه
في الطعم فتعتبر الغلبة فيه بالطعم فعلم من هذا ان مراد من اعتبار الرقعة والنخاسته ما اذا
كان المخالط جامدا ومراد من اعتبار الغلبة بالاجزاء ما اذا كان المخالط لا يخالط
في شيئا من الاوصاف فانهم فانه موضع اشكال على كثير من الناس ا في وفي شربة الدرر
قال في بحث الماء المقيد او بغلبة غيره عليه ولم يعتبر له لان عبارات القدم فيه مختلفة
ورواياتهم في الظاهر متخالفة فلا بد من ضابطه يعرف بها حقيقة الحال فاستمع
لما تبلى عليك من المقال وهو ان المظهر الماء المطلق من والاطلاقه اما كمال الاضرب
او بغلبة المحتز في الاول اما بالبطيخ بطاهر لا يقصد به التنظيف او بتشرب النبات

بحيث لا يخرج الماء بلا علاج والثاني اما ان يكون الخاطا جامدا او مائعا فالاول
 ان جبر على الاغضاء فالغالب الماء والثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون
 والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها او في بعضها فالاول كالماء المستعمل على قول
 من قال بطهارته والمستخرج من النبات بالتقطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء
 والثاني ان غير الثلاث او اثنين لم يخرج الوضوء به والاه جاز وان خالف في صفة
 او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالف في اللون والطعم فان
 كان لونه رطبا غالبا فيه لم يخرج الوضوء به والاه جاز وكذا ماء البطيخ ونحوه
 يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي حمل جميع ما جاء منهم على ما يليق
 به **ملاحظة** اعلم انه يجوز الوضوء في وسط الفساة في الصفار المقطوع
 الماء اذا لم يتحقق الاثران بوضوح النجاسة فيها حتى يصير الماء المستعمل
 فيها مساويا للماء المطلق او غالبا عليه في لا يجوز صرح بذلك ابن نجيم رحمه
 الله تعالى في البحر الرائق وسط الكلام عليه وله رسالة صنفها في ذلك سماها
 الخبير الراقي في جواز الوضوء في الفساة وقد سبط القول في ذلك ثم قال
 فيها فاذا عرفت هذا لم يتأخر عن الحكم بصحة الوضوء في الفساة في الموضوعات
 في المدارس عند عدم غلبة الظن بغلبة الماء المستعمل او مساوئه او وقوع
 نجاسة في الصفار منها لان الماء المستعمل هو مالا في العضو وانفصل عنه ولا
 شك انه قليل بالنسبة لما يستعمل الا اذا تكرر الاستعمال زمانا وغلب
 على الظن ان الماء الطهور قليل في لا يجوز التطهر به فان قلت قد وجدنا
 فروعا كثر تخالف هذا في الكتب المشهورة ثم انه نقل فروعا كثيرة من
 الكتب ثم قال وهذا كله يدل على ان الماء يصير مستعملا بالوضوء فيه مطلقا بشر
 انه قال قلت ثم اجاب عن تلك الفروع كلها وقال انها محمولة على الرواية
 الضعيفة القليلة بنجاسة الماء المستعمل على المختار للفتوى لولا تلك قات

النجس

النجس الما القليل يقتضي نجاسته لا ملاقات الطاهر له وقد كشفت عنه
 هذه العلامات ابن الرهام في شرح الهداية حيث قال وهذا مطلقا انما هو
 بناء على كون المستعمل نجسا وكذا كثير من اشباه هذا وما على المختار
 من الرواية انه طاهر غير طهور فلا يلزم حفظ البعوض عليها ولا يفتي بمثل
 هذه الفروع وقد صرح شارح النية العلامة محمد بن امير حاج بقوله
 في مسألة اجمة العقوب وانما قيد الجواز بالخلوص لانه لو كان لا يخص
 بعضه الى بعض لا يجوز لكن على القول بنجاسة الماء المستعمل ما على طهارة
 فلا بل يجوز ما لم يغلب على ظنه ان القدر الذي يفتقر فيه باستحقاق
 فرض من فسخ او غسل ماء مستعمل او ماء عارجه ماء مستعمل مساويا او غا
 عليه اه الى هنا كلام الشيخ زين ابن عجم رحمه الله تعالى في رسالة المذكورة
 ونقل عنه والبر رحمه الله تعالى انه قال في كتابه البحر شرح الكسوف اذا
 عرفت هذا ظهر لك ضعف من يقول في عصرنا ان الماء المستعمل اذا
 صب على الماء المطلق وكان الماء المطلق غالبا يجوز بالكل واذا توضع
 في فتقته صار الكل مستعملا اذا لمعني للفرق بين المستعملين وما
 قد يتوهم في الفرق من ان في الوضوء يشيع الاستعمال في جميع جملته
 في الصب مدفوع بان الشيوع والاختلاف في الصور بين سواء بل
 لقابل ان يقول القاء الفساة من خارج اقرب تاثيرا من غير التحريم
 المستعمل فيه بالمعينة والتشخيص وتخصي الا انفصال وبالجمل فلا
 يعقل فرق بين الصورتين من جهة الحكم فالجواب انه يجوز الوضوء من
 الفساة في الصفار عالم يغلب على ظنه ان الماء المستعمل اكثر او مساويا
 ولم يغلب على ظنه وقوله بنجاسته قال العلامة كثر في قاسم في رسالته
 فان قلت ان تكرر الاستعمال هل يجمع ويجمع قلت الظاهر عدم اعتبار هذا

المعنى في نجس فكيف بالظاهر قال في المتنجس بالعين المجردة ثم يتوضئون
صفا على شط النهر جاز فكذا في الحوض لان حكم ماء الحوض في حكم ماء جار
قال السيد الضعيف والمراد صاحب البحر الظاهر انه يجوز ويجزى
واما ما استشهد به من عبارة المتنجس فلا يمنع محل النزاع لان كلامنا
في الحوض الصغير وكلام المتنجس في الكبير **قوله** والظاهر من هذا ان الحوض
الكبير الذي مراده راكدا سباني بيانه ان شاء الله تعالى لو جمع فيه الماء المستعمل
وان توضا به الوضوء او اغتسل به بعد ان لا يكون على يده نجاسة
يتنجس بها ما ذكره الحوض وانما يجمع الماء المستعمل على اليمين والذي ذكرناه
بالنسبة الى الحوض الصغير والماء الذي في الخابية او في الاراء اذا توضا انسان
في وسط ذلك وكانت تسقط قطرات الماء المستعمل الطاهر على المقيية فوق
ذلك الماء فتنبه لهذا المنجس واستيقظ له فانه مهم جدا كثيرا فان طنبه
ايمة الخفية من الطلبة والمدرسين فضل عن عيانتهم ثم احم يظنون ان الماء
المستعمل طاهر غير نجس على القول الصحيح المقتضى ولكنه غير مظهر فهو
معتلة عصير النباتات وبقيته المياه المقيدة ومع ذلك ان اراد واحد وضع
يده او توضا في وسط حوض صغير راكدا قال ان جميع ماء ذلك الحوض
يصير مستعملا نجسا لا سيما الاورام منهم ونحن نراهم يتوضئون ويحسبون حراما
بالحق والمنازل من الماء المستعمل ولا يفعلون هذا من نجاسته على زعمهم
ذلك ويصلون معها ويرثيها فيسب ثياب الرجل منهم في الكمامه وازياء ما يخل
الصلوة على زعم النجاسة في الماء المستعمل ولو يبالى بذلك مع حكمه بالنجاسة
في ذلك الحوض الصغير وما هذا الجهل منهم باحكام فذهب الخفية
لحكمهم باقوال المفرقة على رواية النجاسة في الماء المستعمل وهي رواية
ضعيفة كما تقدم والداغم **قوله** ولو وقع وفات فيه مائتي
لدم سائل كالدباب والزنبور ارمات فيه ما يتولد في الماء

كالصفحة والسلك لا ينجم كالووقع في العصير او غيره **قوله** قال
في الكنت وشرحه للعين وموت ماله دم سائل في الماء او غيره من المايعات
كالبق يتشرب القاف والدباب يتخفيف الباء والزنبور بعض الزاوي
بانواعه حتى النمل والصفحة ينس القضا واراد به الماي دون البرص
والسوطان وكذا السمك بانواعه لا ينجم وفيه خبارة وكذا الماي ليس له
نفس سائلة كالدباب والبعوض والبق اذا مات لا يفقد له عقله عليه
الصلوة والسلام اذا وقع الدباب في طعام احدكم فامقلوه ثم انقلوه
الحديث وانه يموت بالقتل في الطعام لا سيما الحار منه ولو كان مواته
ينجس الطعام لما امر به وقال والدرب روح الله تعالى وهذا الحيوان الذي
لا نفس له سائلة كالدباب والزنبور والنملة والغلة والقمل والبراغيث
والخنافس والعقرب والصرصور ونبات وردان وحمار قبان والجراد
والبق والبعوض والجعلان ونحوها ثم في صلاة البلقاء في الوضوء البق
الدم ينجس عند اي يمشي لانه مستعار خلافا للمجد وجعل في جمع التفريق
الخلافا على العكس والاصح في العلق الذي يمشي الدم انه يفسد ومن هنا يعلم
الفرق والحكم كما في المنجس قال في الزنبور والبق في العلق جميع في البق
اذ الدم فيها مستعار وفي المحيط دم الحية نجس لان لها دما مسائلا والحمة
الكبرى من القراد والحشرات بينهما **قوله** وفي الميتة وشرحها للعلبي وموت مائتي
له دم سائل لا ينجم الماء ولا غيره اذا مات فيه كالبق ابر البعوض والدباب
والزنايين بجميع انواعها والعقارب والخنافس والعلق وما شابه ذلك
من الفراش وصفار الحشرات وكذا اموت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء
او وقع متافيه لا ينجمه كالسمك والصفحة الماي والسوطان
والحيمة المائية وان مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل

اما السمك فانه لا ينفسه بلا خلاق واما الضفدع اذا مات في العصور ونحوه
 فقد اختلف المتأخرون في كونه نفسا اوله والكره على انه ينفس قال في الهداية
 لا تقدم المعدن ونفها وفي الكافي وقيل لا يفسد وهو الاصح لانه لا دم فيه
 لان الدموس لا يعيش في الماء وفي الهداية الضفدع البري والبحري سواء وقيل
 البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون توالده ومثواه
 في الماء فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير المائي بالطريق
 الاول وذكر الاسيحي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات
 في الماء وتفتت فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية البرية اذا ماتت في الماء
 ففسد الماء وهو مروي عن محمد لا يخلو في الاجزاء المحرمة كلها بالماء واحتمل
 ابتلاعها معه وما يحمل فيه تناول الحرام يكره تناوله وفي التجنيس لو كان
 للضفدع اي البري دم سائل يفسد ايضا ومثله لومات حية بدم لادم فيها
 في اناء لا ينفس وان كان فيها دم ينفس وقال المصنف يعني صاحب منه المصنف
 وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبيد على غير الاصح والوضع
 عدم التجنيس لان ما فيها ليس بدم حقيقة اذ الدموس لا يعيش في
 الماء على ما تقدم عن الهداية والكافي وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اي
 بحيث يكون لها دم سائل فانها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البري
 والحية البرية ثم الضفدع المائي هو الذي يكون بين اصابعه شرة والبري
 بخلافه وفي الاختيار وما كان مائي المولد من الحيوان موته في الماء
 لا يفسد كالسمك والضفدع والسرطان لقوله عليه السلام هو الطهر ماؤه
 الحلي يفسد فاستفدنا به عدم النجاسة بالموت واذ لم يكن نجسا لا ينفس
 ماؤه ولانه لادم في هذه الاشياء وهو النجس اذ الدموس لا يتوالد في الماء
 وكذا لومات خارج الماء ثم وقع فيه لما بينا ولومات في غير الماء كالخيل والبن
 فروي عن محمد انه يفسد وسواء فيه المستنفذ وغيره وعنه انه سوي بين

الضفدع

الضفدع وغير البري والمائي وقيل ان كان للبري دم سائل افسده
 وهو الصحيح وفي فتح القدير وما يعيش في الماء لادم فيه ثم لا فرق بين ان
 يموت في الماء او خارجه ثم ينقل اليه في الصحيح وغير الماء من المايعات كالماء لان
 النجس هو الدم وله دم للمائي ولذا الشمس دم السمك يبييض ولو كان دما
 لا سود منع روي عن محمد اذا انفتحت الضفدع في الماء كرهت شربه لا النجاسة
 بل الحرمة لحمه وقد صارت اجزاؤه فيه وهذا يقين بان كراهته شئ به
 تحت نجاسة وبه صرح في التجنيس فقال يحرم شربه وقال والدير رحم الله تعالى
 وفي الهداية قيل غير السمك يفسده لانه يفسد المعدن وقيل لا يفسده لعدم
 الدم وهو الاصح وفي فتح القدير وان قول الهداية ولانه لادم فيها هو
 الاصح بخلاف ما قبله فانه يستلزم انه لومات سبع في البرية لا ينفس لانه مات
 في معدنه كذا قيل وكون البرية معدنا للبعوض محل تأمل في معنى معدن الشئ
 والذير نفهم ما يتولد منه الشئ في غير ذير الروح وفيه ما هو مقرر بحيث
 لا يستطيع الانفصال عنه وعلى التعليل الاول فرع ما لو وقعت البسطة من
 الدجاجة في الماء رطبة او يبست ثم رقت وكذا السنحلة اذا استقلت من
 امطار رطبة او يبست لا ينفس الماء لانها كانت في معدنها وقولنا النجاسة
 في معدنها لا يعطي لها حكم النجاسة حتى لو صلي حامل قارة حية جازت لامينة
 لا يضرب الدم عن مجراه بالموت ولذا لو قطع عرق لا يخرج منه الدم ليس المراد
 مثل هذا واعلم ان المراد بالمائي ما يكون توالده ومثواه في الماء كما في الهداية
 وفي الخلاصة انه ما اذا استخرج من الماء يموت في ساعته والا فهو مجري وبري
 قال في البحر جندى فعلى الاول الضفدع والسرطان مائتان وعلى الثاني لا يعني
 نقطا فتأمل قال ابن الحلي في شرح الكفر وفي الجمع وما مات فيه حية سامة
 ونجسها بما مات فيه غير مروي اي يجوز رفع الحدث في ما مات فيه حيوان الماء قال شارحه

وهو ما يكون تولده ومثواه في الماء فتولد في الكثر وموت ما لادم فيه الى اخره
شامل لما يعيش في الماء كالسمك والضفدع والسرطان لانها من حيوان
الماء ولادم فيه على ما قالوا ولما لا يعيش في الماء كالبق والذباب فلهذا لم يذكر
حكم الماء اذا مات فيه حيوانه على الافراد لدخوله في عموم قوله وموت ما لادم
فيه ولذا قال الاتقياء رحمه الله تعالى في باب الاحرام ما نصه اعلم ان صيد
البحر حلال للحرم وصيد البر حرام عليه الا ما استثناه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من الخنثى الفراسق والصبيد هو الحيوان الممنوع المتوحش باصل
الخالقة وصيد البر ما كان تولده ومثواه في البر وصيد البحر ما كان تولده
ومثواه في البحر اما الذي يكون في البحر وتولده في البر فهو من صيد البر والذي
يتولد في البحر ويكون في البر فهو من صيد البحر كالضفدع لان الاصل هو التولد
والكنيسة عارض فيعتبر الاصل دون العارض قال ابن الحلبي رحمه الله تعالى
قلت وبالله التوفيق ومقتضى ما ذكره الاتقياء ان يكون التمساح من حيوان
البر لتولده فيه فاذا مات في الماء بفسده وبجرم على الحرم التمساح اذا
قتله فعليه الجزاء ولم من صرح بالحكم فيه اللهم ارشدني للوقوف على ذلك وقد
يقال المراد من قوله اما الذي يكون في البحر وتولده في البر فهو من صيد البر
والحيوان الذي يمكن ان يعيش في البر او منع عن الدخول في البحر لا يضر ولا يموت
بئس الد في البر يعيش في البحر ولو منع عن الدخول في البحر لا يضر ولا يموت
بخله في التمساح فانه وان تولد في البر لا يعيش فيه لو منع عن البحر وبحره
فقتل البيضة عن فرخة ينزل الى البحر ولا يمكن في البر الا يسير فعلى هذا
هو من حيوان البحر وصيده لا من صيد البر وقال في الصحاح والتمساح
من دواب الماء ذكره في مسع فعلى هذا فالتمساح ازيدة ١١ والظاهر الاول من
القولين لانهم اعتبروا مجرد المولد اذا كان في البر فهو من حيوان البر ولم يعتبروا

البقاء

البقاء في البر كما لا يخفى **قوله** والماء الراكد اذا كان عشر احوالا في عشر
عرضا وعقده لا ينجس بالغرق فحكمه حكم الجاري قبل وان لم يكن عرضه
عشرا وكان بحيث لو بسط طول او عمقه بلغ عشر في عشر جاز الوضوء
منه وقيل ما استكثره الناظر وانه مفروض اليه راب المبتلي قاله ابن الهمام
وصاحب الاشباه والنظائر وهو الاصح **قوله** وفي الاختيار والاصل
ان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه والكثير لا يقول صلى الله
عليه وسلم في البحر حق الطهور ماؤه والحل ميتته واعتبرناه من جديناه
ماء لا يخلص بعضه الى بعض فنقول كل ما لا يخلص بعضه الى بعض لا ينجس
بوقوع النجاسة فيه وهذا معنى قوله لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف
الاخر وامتنع المشايخ المخلص بالمساحة فوجدوه عشر في عشر فقدروه
بذلك يسيرا وقال مطيع الباني اذا كان خمسة عشر في خمسة عشر لا
يخلص اما عشرين لا اربع في نفس شياء وان كان له طول ولا عرض له فالاصح
انه لو كان بحال لو لم طوله الى عرضه يصير عشر في عشر فهو كثير والاختار
في الحق ما لا ينجس اصله بالفرف وفي النهاية واختلفوا في حد الحوض
الكبير قال بعضهم ان كان الحوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضر
الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير قال مشايخنا وانما
يعتبر تحريك الجانب من الجانب الاخر من ساعة لا بعد الملك ولا يقدر
حباب الماء فان الماء وان كثر يعلوه ويتحرك وحاصل هذا ما ذكره شيخ
الاسلام رحمه الله تعالى فقال يجب ان يعلم ان العلماء اتفقوا على ان النجاسة
مقي وقفت في ماء راكد قليل فانه ينجس وفي كثير لا ينجس ولكن اختلفوا
بعد هذا في حد الكثرة والعلة قال مالك رحمه الله تعالى ان كان الماء بحال لو وقع

فيه النجاسة تغير لونه او طعمه وريحه كان قليلا وان لم يتغير شيء منه
كان كثير او قال الشافعي ان كان دون القلبيين كان قليلا يتنجس بوقوع
النجاسة تغير اوله يتغير وان كان قلبيين فضا جدا كان كثيرا وقال علماء
رحمهم الله اذا كان بحيث يخلص بعضه الى بعض لم يزل كان قليلا وان كان
لا يخلص كان كثيرا لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه الا ان يتغير لونه
او طعمه او ريحه كالماء الجاري لكن اختلفوا بعد هذا انه باي سبب يعرف
خلوص النجاسة الى الجانب الآخر فقد اتفقت الروايات عن علماءنا الثلاثة
انما الخلوص يقتضي بالتحريك فانه اذا عرف منه ان لم يتحرك الجانب
الآخر فهو مما لا يخلص بعضه الى بعض وان تحرك فهو مما يخلص بعضه
الى بعض الا انهم اختلفوا في سبب التحريك فقد روي ابو يوسف عن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى انه يعتبر التحريك بالاغتسال ان اغتسل ان
في جانب منه اغتسال الاوسط ان لم يتحرك الجانب الآخر فهو مما لا يخلص
بعضه الى بعض وان تحرك فهو مما يخلص وبه اخذ ابو يوسف وهذا لان
التحريك بالاغتسال يكون احوط من التحريك بالوضوء لان التحريك
بالاغتسال اشد من التحريك بالوضوء فيه ولان حاجة الانسان الى
الفصل في المياه الجارية والحياض اكثر من حاجته الى الوضوء فان الوضوء
يكون في البيوت عادة وقد روي ابو يوسف عن ابي حنيفة في رواية
اخرى انه يعتبر بالتحريك باليد لا غير لان التحريك يكون بالاغتسال
وبالوضوء وبفضل اليد ان التحريك بفضل اليد احق فكان الا
عتبار به اولى توسعة على الناس وروي عن محمد بن فضال انه قال يقتضي
التحريك بالوضوء دون الاغتسال لان معنى الماء في حكم النجاسة
على الخفة فان القياس ان يتنجس وان كثيرا الماء الا انه استقط حكم

النجاسة

النجاسة عن بعض المياه تخفيفا فاعتبر التحريك الوسط وهو التحريك
بالوضوء لانه بين الاغتسال وغسل اليدين فعلم بهذا ان الروايات
اتفقت عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر الخلوص بالتحريك لكن اختلفوا
في السبب الذي يقع به التحريك والمتأخرون من اصحابنا اختلفوا
الخلوص بشئ اخر فقد روي عن محمد بن سلام انه اعتبر الخلوص بالكدرة
فقال ان كان الماء بحال لو اغتسل فيه وتكرر الجانب الذي اغتسل فيه
بسبب الاغتسال ان وصلت الكدرة الى الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضه
الى بعض وان لم تصل فهو مما لا يخلص وحكي عن الشيخ الامام اسماعيل الرازي
عن عيسى السمرقندي عن ابو جعفر الكبير صاحب محمد بن الحسن انه اعتبر
الخلوص بالصبغ فقال يلحق زعفران في جانب منه فان اشر الزعفران في
الجانب الآخر كان مما يخلص بعضه الى بعض وان لم يوشه فهو مما لا يخلص
الجانب الآخر كان مما يخلص بالصباحة روي نصير بن يحيى عن سليمان الجوري جاني انه
وفهم اعتبر الخلوص بالمساحة روي نصير بن يحيى عن سليمان الجوري جاني انه
اعتبر الخلوص بالماحة ان كان عشر في عشر فهو مما لا يخلص وان كانت
اقل فهو مما يخلص هذا حاصل ما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في مبسوطه
وعن محمد بن النوار انه سئل عن هذه المسئلة فقال ان كان مثل مسجد
هذا فهو مما يخلص بعضه الى بعض فلما قام مسجد فكان ثمانية اغان
في رواية وعشر في رواية وعامة المشايخ اخذوا بقول ابن سليمان
الجوري جاني رحمه الله تعالى ثم اختلفوا لفظ المكتب في تعيين الذراع
وجعل الصحيح في الهداية ذراع الكرياس وجعل الصحيح في فتاوى قاضي
خاف المساحة وقال لان ذراع المساحة الية بالمسوحات وفي المحيط
والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان زرعاتهم ولم يتعرض للكرياس والمساحة
ثم ذراع الكرياس اقصر من ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الامام طهر الدين
اسحاق ابن بكر المولوي جاني رحمه الله تعالى في الفصل الاول من كتاب

في فتاويه قال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون المساحة وهو سبع
 مشتات ليس فوق كل مشت اصبع فاية وذراع المساحة سبع مشتات
 فوق كل مشت اصبع فاية فالاول اليق بالتوسعة وذكره رحمه الله
 تعالى قبل هذا انا اعتبرنا بعد العشر دون غيره من الاعداد لان العشر
 اذن ما ينتهي اليه نوع عددهم والمشت القبضة في جامع الفتاوى
 المحض الكبير عشر في عشر ولو كان مد ورافتمائة واربعون ذراعا ذلك
 الكرباس وهو اقصر من ذراع المساحة باصبع فاية وكلاهما سبع قبضات
 والاصح ان المقتر ذراع كل مكان وزمان يسير على الناس وعلمه ان لا
 تنحس الارض بالاعتناء وقيل ان لا تنصل اليه الارض وقال والدم
 رحمه الله تعالى وقيل ان يكون بقدر اربع اصابع مفتوحة وقيل بقدر شبر
 فصاعدا وصح في الحاوي وقيل بقدر ذراع وقيل ذراعين وقيل بقدر
 ما لو التي فيه درهم ابيض وقام الرجل ونظر الى الماء لا يبصر الدرهم قيل
 والصحيح انه اذا اخذ وجه الارض يكفي ولا تقدير في ظاهر الرواية كما في فتح
 القدير وفي شرح الدرر وقد يعتبر ما هو بقدره بان يكون له طول وعرض
 ولا عرض له لكن لو سبط صار عشر في عشر لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل
 قال ابو سليمان الجوزجاني لا يتوضأ به لان النجاسة تنصل الى العرض وقال
 ابو نصر الديلمي يتوضأ به لانه اعتبار العرض وان اوجب التجسس كمن
 اعتبار الطول لا يوجب فلا يجس هو اي كونه طاهر المختار لما قال ابو
 سليمان كذا في عيون المذاهد والظهير تاه وهذا في بيان الطول والعرض
 للمحوض يعتبر في حساب العشر في عشر على المختار وتقدم عن الاختيار
 الصريح بانه الاصح واما العمق وحده فلا اعتبار له قال والدرهم رحمه الله
 تعالى في المحقق الملتقط وغيره من انه لا اعتبار له في الماء ينبغي حمله
 على العمق مجرعا عن الطول الى ان قال وفي الملتقط لو كان عرضته

ذراعين

ذراعين وهو طويل فيقال فيه انسان او توضاء فالما طاهر اذا
 كان طوله بحيث يكون الطول في العرض عشر في عشر والاول ان
 يبعد في الاستعمال عن موضع النجاسة وفي عمدة المفتي انه بمنزلة
 المحوض الكبير وانه قال عامة العلماء لا يجوز التوضي فيه حتى لو بار
 انسان فيه يتنجس^ا وقال ابن طرخان لا يجوز وان كان من نجاس
 الى سمرقند فقل له كيف الجبل فيه قال يحفر حفرة من جنبه و
 يسيل الماء فيها ويتوضأ مما بينهما كذا في السراج الوهاج وقال
 محمد الميرزا ان كان بحال لوجه ماؤه يصير عشر في عشر وصار عمقه
 بقدر شبر يجوز التوضي به كذا في الظهير تاه وفي فتح القدير ولو كان
 للماء طول دون عرض قال في الاختيار وغيره الاصح انه ان كان بحال
 لو ضم بعضه الى بعض يصير عشر في عشر فهو كثير وهذا تفريع على
 التقدير بعشر ولو فرغنا على الاصح ينبغي ان يعتبر الارض لو ضم ومنه
 لو كان له عمق بلا سعة ولو سبط بلغ عشر في عشر اختلف فيه ومنهم من
 صح جعله كثير او الوجه خلافه لان مدار الكثرة عند ابي حنيفة على
 تحكيم الراي في عدم خلو النجاسة الى الجانب الاخر وعند تقارب
 الجانب لا شك في غلبة الخلو من النجاسة والاستعمال يقع من السطح لا
 من العمق وقال والدرهم رحمه الله تعالى وفي البحر وقد يقال ان هذا
 وان كان الوجه الا ان المشايخ وسعوا الامر على الناس وقالوا بالفهم
 كما اشار اليه في التجسس بقوله يسير اعلى الناس^ا وفيه تأمل فان
 مسألة التجسس ما لو فقد العرض فقط ووجه الفتح ما لو فقد او بقي
 العمق فقط اه اذا علمت هذا فنقول المص رحمه الله تعالى هنا بحث لو سبط
 طوله او عمقه باثبات الرزمة خلاف الوجه والاول حذرها حتى يكون
 البسط للشئين معا الطول والعرض كما تقدم في عبارة شرح الدرر

لا لاحدهما وحده وقال والذي رحمه الله تعالى وفي المراجح الصحيح
عن أبي حنيفة انه لا يقدّر في ذلك شيئاً ثم قال في المراجح وهذا أقرب
إلى التحقيق لا المعتبر عدم وصول النجاسة وغلبة الظن في ذلك
تجري مجرى اليقين في وجوب العمل كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب
العمل بقوله وذلك يختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه وفي الغاية
ظاهر الرواية عن أبي حنيفة اعتبار غلبة الظن وهو الصحيح وفي شرح
المجمل لابن مالك ذلك وقيل مقدار ما غلب على ظن الراي انه يتنجس هذا
هو الصحيح عندهم وفي الينابيع قال أبو حنيفة القدر العظيم هو الذي
لا يخالص بعضه إلى بعض ولم يفسره في ظاهر الرواية وقوله إلى
راي المبطل به وهو الصحيح وبه أخذ الكرخي وفي الخبر الباقي
في جواز الوضوء من الضاية وهكذا في كثير من الكتب فثبت بهذا
النقل المعتبر عن مشايخنا المتقدمين مذهبنا ما نالنا الا عظم
وصاحبه أبو يوسف ومحمد فتعين المصير وأما ما اختاره كثير من أئمتنا
بل عامتهم كما نقله قاضي خان ونسبه بعضهم إلى التسامح من اعتبار
العشر في العشر فقد علمت انه ليس بمذهب أصحابنا الثلاثة وإن موردان
قد ربه رجح عنه كما نقله الأئمة الثقات المتقدمون الذين هم أعلم بذهب
أصحابنا ولما كان المذهب التفويضي إلى راي المبطل به وكان الراي
يختلف بل من الناس من لا رأي له اعتبر المتأخرون العشر في العشر بوجه
وتيسر اعلي من لا رأي له لكن لا يعمل إلا بما صح من المذهب منهم ثم قال
وعلي تقدير عدم رجوع محمد عن هذا التقدير فما قد ربه لا يستلزم
تقديره به إلا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لأنه لما وجب كونه
ما استكثره المبطل فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف
ما يقع في قلب كل واحد من الأمور التي يجب فيها على العامي تقليد

المجتهد

المجتهد إليه أشار المحقق الحال في النسخ ويؤيده ما في شرح الزاهدي عن
الحسن وأصح حده ما لا يخالص بعض الماء إلى بعض بطن المبطل به واجتهاده
ولا يناظر المجتهد فيه اه فعلم بهذا ان التعريف بعشر في عشر لا يرجع إلى أصل
شرعي فثبت عليه كما قاله محي السنة وأما ما استدله به صدر الشريعة
من قوله عليه فمصلحة والسلام من حفر بئر أو حفرة أو حوضاً أو بئراً أو
وإنه حرمة من كل جانب عشر أو أنه يفهم من هذا أنه إذا أراد أن
يحفر في حرمها بئراً فإنه لا يجزئ الماء إليها إلا شذوذاً لا يشك
أوجه الأول ما ذكره الشافعي في شرحه النقاية في أن كون حرم البئر
عشرة أذرع في كل جانب قول البعض والصحيح أربعون من كل جانب
كما عرف في باب الثاني ما ذكره يعقوب باشا أن قوام الأرض أضغان
قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث
أن المختار المعتبر في البعد بين البالوعة والبئر نفوذ الراية انت
تغير لونه أو ربحه أو طعمه تنجس والله فلا شك في الخلاصة والخاتمة
وصرح في التاتارخانية أن اعتبار العشر في العشر على اعتبار حال الأرض
والجواب يختلف باختلاف صلة الأرض ورحاوتها اه وفي فتح القدير رأيت
التصريح بأن محمد رجح عن هذا قال الحاكم قال أبو عصفه كان محمد بن الحسن
يوقت ذلك عشر في عشر ثم رجح إلى قول أبي حنيفة وقال له أوقف شيئاً اه
وفي المشابه والنظائر وجه الماء الكثير الملحق بالمحاري هو تفويضه إلى
راي المبطل به لا التقييد بشيء من العشر في العشر ونحوه ذكر ذلك في الفتن
الأول في قاعدة العادة محكمة وقول المص رحمه الله تعالى جاز الوضوء
به مبني على الرواية الضعيفة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنجاسة الماء
المستعمل وأما علي الرواية الصحيحة بطهارته فلا يشترط لجواز الوضوء
به أن يكون الماء الكثير كما قد مضى في مسألة الوضوء من الفساة وإنما

يشترط ذلك لوقوع النجاسة فيه كما صرحوا به قال في التنوير والمعتبر
 أكبر رأي المبطلين به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص النجاسة الى الجانب
 الآخر جاز والاول في فتح القدير قال شمس الائمة المذهب الظاهر التحريم
 والتفويض الى رأي المبطلين غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصرفها
 بنجس وان غلب عدم وصولها لم ينجس وهذا هو الصواب وقال والدي رحمه
 الله تعالى والحاصل ان الهجاء غير ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالنجاسة
 لا يجوز الطهارة به قليلا كان او كثيرا جازيا كان او غير جازي هكذا نقل الاجماع
 في كتبنا وان لم يتغير بها فانفق عامة العلماء على ان القليل ينجس بهادون
 الكثير لكن اختلفوا في الحد كما الفاصل بينهما فقال الشافعي واخذوا ابلغ
 قليلا فهو كثير والافضل وقال مالك اذا لم يتغير فهو كثير وقال ابو
 حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عنه يعتبر فيه رأي المبطلين ان غلب على
 ظنه انه بحيث تصل النجاسة الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء والارجاز
 والحد بوصول النجاسة وصول اثرها وحس اللون والطعم والرائحة
 والظاهر ان الاثر ان لم يكن اثر النجاسة فاشترى المتنجس كلون الزعفران
 الذي فيه بول دجاجة وليس هذا كالماء الجاري في هذا الحكم على ما لا يخفى حيث ان
 الجاري يجعل كالفاسل للزعفران المتنجس بسبب ما لا يخفى الجريبات
 فيظهر الزعفران كما سبق في مسئلة الماء الراكد في اسفل النهر اذا تنجس
 ونزل عليه ماء جاري فانه يطهر كما نقله عن منية المصلي وشرحا ولا لذلك
 الحوض الكبير لعدم ورود الكلام فيه وفي فتح القدير غدير كبير لا يكون فيه
 الماء في الصيف يروى فيه الدواب والناس ثم عتيل في الشتاء ويوضع
 منه الجمد ان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالماء والجمد
 نجس وان كثرت بعد ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه
 فصار عشا في عشا ثم اء الى النجاسة فالما والجمد طاهران وعلى هذا
 فماء بركة الغيل بالقاهرة اذا كان عمره طاهرا او انزموه لافها

لا يخفى

لا يخفى كلها بل لا يزال بها عذير عظيم فلوان الداخل اجتمع قبل ان
 يصل الى ذلك الماء الكثير بها في مكان نجس حتى صار عشا في عشا ثم انقل
 بذلك الماء الكثير كان الكل طاهرا هذا اذا كان ذلك القدير الباق لمحوها
 بطهارته او على هذا خزانة الحمام اذا كان فيها ماء دون القدر الكثير
 في اسفله الزبل النجس كما هو المعتاد في سوق الماد به في ديارنا كما سئذ
 ان شاء الله تعالى واذا كان قد اكثرا وتغير احد اوصافه بالزبل فدخل عليه
 الماء الطاهر حتى امتلأ الخزانة فكلما دخل شيء منه تنجس حتى ينجس الكل
 حيث كان الداخل قليلا لا ياتي عشا في عشا حتى اتصاله بالنجس قال في
 فتح القدير ولو سقطت نجاسة في ماء دون عشا ثم ابط فصار عشا فهو
 نجس وكذا اذا دخله ماء شيا فشيئا حتى صار عشا وهذا كالصريح في ذلك
 فليتنبه له فانه مهم وبالله التوفيق **فروع** لو تنجس الحوض الصغير ثم دخل
 فيه ماء اخر وخرج حال دخوله طهرا وان قل وقبل لا حتى يخرج قدر ما فيه
 وقيل حتى يخرج ثلثه امثاله وسائر المايعات كالماء في القلة والكثرة يعني
 كل مقدار لو كان ماء تنجس فاذا كان غير تنجس كذا في فتح القدير وفي منية
 المصلي وشرحها للحلي ولوان ماء الحوض كان عشا في عشا فتنقل الى تزل فصار
 سبعا في سبع مثله فترقت النجاسة فيه تنجس لان المصير وقت الوقوع
 فان امثله بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجسا وهو
 الاصح **قوله** وحوض الحمام كالجاري اذا كان الفرق متداركا والافقوب
 جازيا **قوله** قال ابن الحلي في شرح الكفر قال الزاهد في شرح القدير
 حوض الحمام بمنزلة الماء الجاري عند باب يوسن وقيل على انه طلاق والاصح
 انه ان كان يدخل الماء من اليمين والفرق متدارك فهو كالجاري
 وفي منية المصلي وشرحها للحلي وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف ماء الحمام
 بمنزلة الماء الجاري في عدم تنجسه بالنجاسة عالم يظهر اثرها حتى لو دخل رجل

مفرد

بعده وفي يده قدر لم يتنجس واختلق المتأخرون في بيان هذا القول
 قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهي اي
 تلك الحالة ما اذا كان الماء يجري من الابنوب الى حوض الحمام والناس
 يفترون منه عن فلتندرك كالبكر الرائي اي مثله حقا يلحق ببعضه بعضا
 وهذا هو اختيار القاضي خان في الفتاوى لو كان الماء ساكنا او كانوا
 يفترون ولا يجري من الابنوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه لا عمداد
 ومنهم اي من المتأخرين من قال هذا الماء الحمام عنده اي عند ابي يوسف
 بمنزلة الماء الجاري على كل حال سواء تدارك الة غير افع دخول الماء من
 الابنوب او لا لاجل الضرورة الا ترى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجاري
 على كل حال لاجل الضرورة ام وفي جامع الفتاوى وكذا غترف من حوض
 حمام وببذ نجاسة والماء يدخل من الابنوب لا يتنجس وفي شرح ابن
 امير الحاج حوض الحمام بمنزلة الماء الجاري عند ابي يوسف قيل على الاطلاق
 والاصح ان كان يدخل الماء من الابنوب واكفر فمتدارك فهو كالجاري
 وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين اح
 والظاهر انه لا فرق في حوض الحمام بين ان يكون كبيرا او صغيرا بعد ان
 يكون دون القدر الكثير ولا يترط فيه ان يجلس ويسبل الماء من
 جوانبه كما ينعم بعض الجهلة واما الحوض الكبير في الحمام الذي يسكنه المغفر
 المجهول قدر القليلين على مذهب الشافعي والحنابلة فمثل يجوز الاغتسال
 فيه للجنب والحائض والنفساء ام لا الظاهر انه يجوز عند الحنفية ايضا
 على القول الصحيح بطهارة الماء المستعمل وصحة الفسل فيه شريطة ثلثة
 الاول ان لا يكون في بدن المقتل نجاسة عينية مقلطة او مخففة
 ولو قطرة بول او دم او مني وان كان لا يكون استنجى بالا حجار وخوها
 والثاني ان لا يعلم ان احدا من الثا فعية او الحائض او غيرها من ذلك
 اليه وفي بدن شئ من النجاسة ولا يضر الشك فان الوصل في الماء الطهارة

والثالث

والثالث ان لا يغلب على ظنه ان المقتولين فيه من الجنابة وخوها من جن
 وضع فيه الماء بلغت غسالته التي مستند ابدانهم وفادتها مقدار النصف
 من مائه وهذا كله اذا لم يجلس ويسبل ماؤه من جوانبه لجريان ابندوبة
 ولا فهو ماء جار حقيقة وله كلام فيه خرج وقد تقدم بسط الكلام على الوضوء
 من الجنابة وهذا من ذك القليل وجميع النزوح التي وردت في كتب المذهب
 تنافض ما قلناه منبته على نجاسة الماء المستعمل ولا يفتي بها كما سبق
 عن فتح القدير وغيره التمرح بذلك **فروع** نقل ابن الحلبي في شرح
 الكنز ان حوض الحمام اذا تنجس فدخل فيه ماء حتى خرج مثله طهر وقيل ثلثة
 امثاله وان خاض ماء الحمام يجب غسل رجله وقيل لا يجب والاصح انه ان علم
 ان في الحمام نجسا يجب والافلا اء وهذا مبني على نجاسة الماء المستعمل
 كما لا يخفى وفي منية الصلي وشرحها للحلبي ولو ادخل الجنب او المحدث
 يده في حوض الحمام لطلب القصعة اي بلائبة ورفع الحدث وليس على يده
 نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة على رواية كونه الماء
 المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستوعلا بوزال الحدث عن يده وعندهما
 الماء الطاهر طاهر ومطهر لانه لا يصير مستوعلا عندها والمذكور في الفتاوى
 ان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء للاعراف او لرفع الكوز لا يصيب
 الماء مستوعلا للضرورة ولم يذكر خلافه وهو الاصح **مسألة** ويجوز عند الضرورة
 تقليد من يرى الوضوء من القليلين كما روي ان ابي يوسف دخل الحمام ثم خرج
 وصلى بالناس فجاء الحمامي واخبره انه وجد فارة في خزانة ماء الحمام
 فقال نقلد اخواننا اهل المدينة في القليلين ولم يعد الصلاة كذا في النزاهة
القول قال والذي رحمه الله تعالى قال شيخنا الشيخ حسن الشرنبله في
 في اخر رسالته السماه بالصفة الغريبة لبيان الرأج من الخلاف في جواز
 التقليد بعد ذكره الشغل العديدة والعبارة المفيدة المفيدة
 فتحصل لنا ما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين

فروع

بيان
مضايف

وانه يجوز له العمل بما يخالف ما علمه على مذهبه مقلدا فيه غير امامه مستحسنا
شروطه ويعمل بما يري متخذا بين في حادثتين لا تطلق لواحدة منها بالآخر
وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام اخر لان امضاء الفعل كامضاء
قضاء القاضي لا ينقض اه وهذا يفيد ان التقليد جائز في حال الضرورة
وغيره اذ لا يلزم الانسان شرعا ان ياخذ بقول امام واحد معين من
الائمة الاربعة التي تدونت مذاهبهم وتفضلت شرايطها فتقيد المصم
بالضرورة فيه نظر لما روي البيهقي في المدخل بسنده عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منها او يتيم من كتاب الله فانعمل
به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فستة مني ماضية فان
لم تكن ستة مني فما قال اصحابي ان اصحابي يعني في النجوم في السماء
فانما اخذتم به احدثتم واختلف اصحابي لكم رحمة قال الجلال
السيوطي في جزيل المواهب في هذا الحديث فرائد اجابته صلى الله عليه
وسلم باختلاف المذاهب بعد في الفروع وذلك في معجزة صلى الله عليه
وسلم انه من الاجاب بالخير والفضل ورضاه بذلك وتقريره عليه ومده له
حيث جعل رحمة والتخير للمكلف في الاخذ بما يشاء من غير تعيين
لاحدهما ويستتبع منه ان كل المجتهد يري على هدي وكلهم على حق فلا لوم
على احد منهم ولا ينسب الي احد منهم تخلفه لقوله فابما اخذتم به احدثتم
اه ولعل مراد المص رحمه الله تعالى فيمن يتبع الرخص في المذاهب وياخذ
باسهل عليه واما ويترك الاشق فيقيد بتقليد بحال الضرورة كما سنده
ان شاء الله تعالى وفي شرح الجامع الصغير للمناوي معزيا الي فتح القدير
قال المتكلمين بذهب لمذهب باحتما ودرهه ان الترو على التقدير
وبدونها اول ثم حقيقة الانتقال انما يتحقق في مسئلة خاصة
قلد فيها وعمل بها والفقوله قلد ابا حنيفة فيما اتي به من المسائل
او التزم العمل به على الجماع وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة

كره

التقليد

التقليد بل وعده او تعليق له كان التزم العمل بقوله فيما يقع له فان
اراد هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد بالزام نفسه
بذلك قولا او نية شرعا بل الدليل يقتضي العمل بقوله المجتهد فيما يحتاج
اليه لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر والسؤال انما يتحقق عند وقوع
الحادثة قال والغالب ان هذه الالتزامات الكف الناس عن تتبع الرخص
الا ان اخذ العامي في كل مسئلة بقول مجتهد احق عليه ولا يدرى ما يمنع
هذان النقل والعقل اه كلام المحققين الزهراء رحمهم الله تعالى والحاصل
ان الانسان المكلف من بني آدم اذا وقعت له حادثة في العبادات
او في المعاملات او اذ اهل فيها حكم الله تعالى ولم يكن من اهل الاجتهاد
المطلق فالواجب عليه ان يسأل عنها احد الائمة الاربعة الذين قد استقر
امر الدين عليهم الا ان وسؤالهم بالنظر في كتب مذاهبهم او استفتاء علماء
علمه بقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر انه كمنه لا تعلون فاذا سئل احد
الائمة الاربعة كاذكرنا فاجابه بجواب وجب عليه العمل به مستوفيا بشرطه
فاذا عمل به نسب الي ذلك المذهب فيقال له حنيفة او شافعية او مالكية او حنبلية
نسب الي تقليد صور منه لمذهب من هذه المذاهب الاربعة في تلك الحادثة
فاذا عنت تلك الحادثة ووقفت له حادثة اخرى فهو بالخيار ان شاء
سأل عنها الامام الاول وقلعه في جوابه فيها كقلده في الحادثة الاولى
حتى ينسب اليه بسبب ذلك ايضا وان شاء قلده غير من بقية الائمة
الثلاثة وهكذا في كل حادثة ومتى لزم نفسه بسؤال امام معين والعمل
بجوابه خاصة فقد وقع نفسه فيما لا يلزمها والحقة الحرج في ذلك قال
تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولعل هذا الامر هو الذي اوقع
بعض المقلدين في التعصب لبعض الائمة والطعن على بعضي بعد معرفته
ان المجتهد بخفي ويصيب وانه مثاب على كل حال وقد وجدنا من

بها

ينسب نفسه الى بعض الائمة فيقول انا حنفي او شافعي ونحوه ومع ذلك
لا يعلم عامة احكام مذهبه ذلك الذي ينسب نفسه اليه وبعضهم يقول
انا حنفي مثلاً او شافعي ويرى ان نسبته الى ابي حنيفة او الى الشافعي
نسبت اعتقاده ارجحية مذهبه دون عماله باحكام ذلك المذهب
وذلك خطأ فان الحنفي المطلق ومن علم جميع احكام مذهبه الواردة على
كل شيء بالحفظ او امكن المراجعة للكتب عند الحاجة وكان عمله على ذلك
فالنسب باعتبار عمله وعمله لا باعتبار اعتقاده ارجحية فقط واما
من علم البعض دون البعض وعمله به فهو حنفي مادام علمه بذلك ولهذا
قالوا ان العامي لمذهب له وانما مذهبه فتوى مفتية فاذا وقعت
له حادثة واستفتي فقيها فافتاه بشئ جازله الهل به قال والدي
رحمه الله تعالى في باب قضاء الغوايت معزيا الى البحر وان كان عاميا
ليس له مذهب معين فمذهبه فتوى مفتية كما هو جوابه ام واما حكم
تتبع الحق في المذهب داله خذ بالاسهل عليه دايما فنذكره قريبا
ان شاء الله تعالى وقد اخذ المص رحمه الله تعالى جواز تقليد من
يروي الروايات من القلتين في حالة الضرورة لكون ذلك اسهل عليه من حكم
مذهبه مما روي عن ابي يوسف الى اخره وقد نقل الوالد رحمه الله تعالى ان
ابن امير الحاج نقل قصة ابي يوسف عن القنية على جهة الاستشكال في ان
المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من تقليد غيره من المجتهدين واجاب
عنه الشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالة المتقدم ذكرها
بقوله ولا يرد علينا لان الاصل على المجتهد لا المقلد في ذلك اقلت
ويمكن الجواب عن ابي يوسف بانه ليس بمجتهد مطلقا صاحب مذهب مستقل
حتى يمنع في حقه تقليد غيره من المجتهدين وانما هو مجتهد في اصول امام
فيجوز له ان يجتهد في اصول غير امام من باقية الائمة كما نقل غير كثير من

المجتهدين

المجتهد في المذهب كالتحاوي والسماوية وابونور الانشغال من مذهبه
الى مذهب وسنذكر ذلك ونقل والدي رحمه الله تعالى عن رسالة لطيفة
للمحقق ابن الكمال في بيان طبقات الفقهاء حاصلها انهم على سبيل
سبع طبقات اول طبقة المجتهدين بالشرع كماله ومن سلك مسلكهم
بالاستنباط من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من غير تقليد
مجتهد غيرهم في اصول او فروع الثانية طبقة محتذي المذهب
كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة من حيث الفروع مع تقليد
صاحب المذهب في اصول وبه يتميزون عن الشافعي وامثاله من الخلفاء
الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها كالمخصاف
والطحطاوي والكرخي والحلواني والسرخسي والبن دوي وقاضي خان
وامثاله فانهم لا يخالفون في اصول ولا الفروع بل يستنبطون ما لا
رواية فيه من اصول المذهب الرابعة طبقة اصحاب الاجماع كابي حنيفة
واضرابه فانهم لا يقدرون على اجتهاد لكن له حظهم بالاصول
والماء اخذ بقدره ونظا تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم محتمل لامرين
منقول عن صاحب المذهب وما وقع في الهداية من قوله كذا في خرج الكرخي
عن هذا القيل الخاصية طبقة اصحاب الترجيح كالقدوري وصاحب
الهداية وامثاله وشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعضي قولهم
وهذا اولي او اصح رواية او وفق بالقياس او وفق السادسة
طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف
وظاهر المذهب وظاهر الرواية وغيره كاصحاب المستون المعتمدة
من المتأخرين كصاحب الكنى وصاحب المختار وصاحب مجمع السادة
طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكرناه يفرقون بين

لغير

الفث والسين ثم قال الاكل رحمه الله تعالى بعد تفرير ذلك فالحاصل
 انه لا بد للمفتي المقلد من معرفة حال من يفتي بقوله ولا تغني معرفته باسمه
 ونسبه بل لابد من معرفة طبقة ليكون في الاخذ بقوله على بصيرة والله
 الموفق **تمت** قال والدي رحمه الله تعالى معزيا الى رسالة الشيخ
 حسن المذكورة فيما سبق اعلم انه يصح التقليد بعد الفعل كما اذا صلي ظاهرا
 صحيحا على مذهبه ثم تبين بطلانها في مذهبه وصحتها على مذهب غير
 فله تقليده ويجوز بترك تلك الصلوة على ما في البرازية روي عن الامام الث
 وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه صلي يوم الجمعة مفلسا من الحمام بالناس
 وتفرقوا ثم اخبر بوجود فائدة ميتة في بئر الحمام فقال اذن نأخذ بقوله
 اخواننا من اهل المدينة اذ ابلغ الماء قلبيين لم يحمل خبثا له والظاهر ان
 المراد ببئر الحمام خزانة كما مر في عبارة المرحوم رحمه الله تعالى وفي ذلك
 اشارة الى ان باب الحزبية انما كان يدخل من مكان عال ويخرج من اسفلها
 من الانابيب في الحمام فليس بجار بخلاف ماء الحيض اذا كان
 ان ينسحب جارا والفرق مستلزم كما او الماء يسيل من اعلى الحوض كما سبق
 والا لما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة يعني
 كشافية وايضا كان ماء تلك الخزانة قليلا دون القدر الكثير والما قال
 ذلك **مر** قال الباقي في شرح النقاية من كتاب الجارة وصح
 اجارة الحمام والمراد صحة اخذ الحمام الاجرة ممن دخل فيها انما صح لتعارف
 الناس فلا تعتبر الجهالة لمكان الضرورة وقد قال عليه السلام ما راها
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا قال ابن جرير لم اجده مرفوعا واخرجه
 الامام احمد موقوفا على ابن مسعود باسناد حسن وفي المسند شرح
 الجمع ويجوز اجرة الحمام للفرق فسقط اعتبار الجهالة لاجتماع المسلمين
 وفي الاختيار ويجوز اجرة الحمام للمساكن ولا اعتبار للجهالة مع

تقته

تمت

اصطلاح

١٤١

مع اصطلاح المسلمين ا وفي شرح المنار لابن ملك في اوائله في ذكر
 مستند الاجماع قال اشترط المستند في الاجماع ممنوع فانه جائز بدونه
 عند البعض بان يخلق الله فيهم علما ضروريا ويوفهم لاختيار الصواب
 كاجماعهم على بيع الشاة اجرة الحمام وفيه نظر ا ووجه النظر جواز كون الاجماع
 بغير مستند وهو مستند كما مر جوابه في محل من الاصول فلا بد ان يكون لهم مستند
 في ذلك ولكن لا يلزم ان نطلع عليه ويكفينا تحيين الظن باهل الاجماع وقال
 الصفي في شرح الكنز وصح اخذ اجرة الحمام لما روي انه عليه الصلاة والسلام دخل
 الحمام بالحفة ولتعارف الناس ومنهم من كره الحمام لانه عليه الصلاة والسلام ساء
 شربيت فانه تكشف فيه العورات ومنهم من كرهه النساء لانهم ممنوعات عن
 الخروج والصحيح انه لا بأس بائساء الحمام للرجال والنساء جميعا للمفارقة وفي
 شرح الشامل لابن جرير الهيثمي وخبر انه صلى الله عليه وسلم دخل حمام المحقة موضوع
 باتفاق الحفاظ وان وقع في كل من الدبر والرجل وغير ذلك يعرف العرب الحمام ببله وطم
 الابد مؤتمه صلى الله عليه وسلم وفي هذا نظر فقد صح في الحديث كما خرج في مسند علي
 في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم شر البيت الحمام تغلظ فيه ان صوابه ولكن
 فيه العورات فمن دخل فلا يدخل الاستسقاء فان هذا الحديث صريح في انه صلى الله عليه
 وسلم كان يعرف الحمام وتعرفه اصحابه في زمانه وكذا امثاله من الاحاديث والله
 اعلم **تدري** ينبغي ان يعيد جواز دخول النساء الحمام بان لا تدخل معهن نساء
 اهل الذمة فانهم كالرجال الاجانب على ما مر جوابه قال والدي رحمه الله تعالى
 في كتاب الكراهة واله استحسان لا يحل للمسلمة ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية
 او مشركة الا ان تكون امه لها كما في السراج الوهاج ونصاب الحساب
 ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تنصفها عند الرجال
 فلا تضع جلبابها ولا خمارها كما في السراج الوهاج ا ينبغي الجواز ايضا

تدري

نية

بعدم دخول النساء الفاجرات معها والى محرم عليها دخول الحمام والى ذن
لها بذلك من زوجها او ابوها ونحوه فليست لهذا فائدة لهم وبالله التوفيق
قوله مسألة اعلم انه يجوز للمحقق تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضي
الله عنهم فيما تدعى اليه الضرورة بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك العام
في ذلك مثله اذ قلنا ان يقع في الوضوء من القطعين فعليه ان يراعي اليقظة والتميز
في الوضوء والفاضة وتعديل الركعة في الصلاة بذلك الوضوء والى كانت
الصلاة باطلة اجماعا فافهم **اقول** اما شرط الضرورة في تقليد المحقق
غير امامه فقد عرفت ما سبق ان ذلك للاحتراز عن تتبع الرضا في المذاهب
والى فليست الضرورة بل زمة في تقليد الائمة الاربعة بعد استيفاء الشروط
التي اشترطوها في احكام مذاهم فان المقلن محقق في تقليد واحد منهم في كل
حادثة ترضى له كما سبق من غير ترجيح اجتهاد على اجتهاد فان الكل ظن
والكل مثاب عليه والعق واحد يمتثل ان يكون مع كل واحد من اهل الاجتهاد احتمال
على السواء وكل من فضل اجتهاد على اجتهاد فقد تعصب والتعصب من اهل
التقليد مستقلا لانه طعن في الدين ورد على ائمة المسلمين ولكن كل من قلده مجتهدا في
حادثة مستحاش وطها من ضرورته ترجيح اجتهاد ذلك المجتهد في تلك
الحادثة على اجتهاد غيره فان المقلد بهذا الاعتبار مجتهد في العمل بقوله في ادي
اجتهاده اليه ان حج قوله من غير وهذا الترجيح في رأي المجتهد المقلد لا يفر بعد ان
لا يوجب الطعن في اجتهاد امام اخر ولهذا نقل في اخر المستصفي قال اذا سئلنا
عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا
صواب يحمل الخطا ومذهب مخالفينا خطأ يحمل الصواب لانك لو قطعت القول
لما صح كل مجتهد بخلافه ويجب واذا سئلنا عن معتقدا ومعتقده خصومنا
في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نرى عليه والباطل ما عليه خصوصنا كذا نقل
عن المشايخ انه نقل ذلك والدي رحمه الله تعالى وانما يجب في الفروع بان
مذهبنا يعني ما ذهبنا اليه في تلك الحادثة من قول مجتهد من الاربعة اذ لا يفر

كله ليس لنا بل للمجتهد اصري لاجتهادنا في اختيار تقليده من دون غيره ادي
الى ذلك ولكنه يحمل الخطا لاجتهاد والى اجتهاد غلبة ظن وانما جاز العمل بذلك
لانه غاية ما في الوسع بعد انقضاء زمن الانبياء المعصومين من الخطا لاجتهاد
باب النبوة قد استند محمد صلى الله عليه وسلم وقد مضى صلى الله عليه وسلم الى
عالم البرزخ ولم يتبق كما كان في عالم الدنيا فلو كلفنا الله تعالى باصالة الحق
على اليقين في سائر الاحكام ونحن من اهل الخطا لعدم العصمة للزنا المخرج وهو
مدفوع عنا بالنهي قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما نحن معنى
قوله تعالى ربنا لا تأخذنا ان سينا او اخطانا يا ذا الجلال والكرام ان المراد بالخطا
الذي يظلم عدم المراعاة عليه خطا الاجتهاد الذي يحمل من كل مجتهد فيلحق
كل مقلد وقوله لا يحملنا ما لا طاقة لنا به وهو اصابة الحق في الاجتهاد فان
ذلك لا يمكن غير المعصوم والله تعالى لا يسأل عما يفعل فعلمنا ان تقليد من رفع
ماله قدرة لنا عليه واما كون مذهبنا خطأ فلهذا كونه من مذهبنا
فان الشيء الواحد لا يكون صوابا وخطا واما كونه يحمل الصواب فحق لا يلزم الطعن
في ائمة الهدى المجتهدين وليس في لنا وجه الى ترجيح ذلك الاحتمال بتقليد ذلك
الامام الاخر اذا اردنا ذلك من غير ترجيح علينا واما جوابنا في العقائد بان
الحق ما نرى عليه والباطل ما عليه خصوصنا فلان الاجتهاد لا يسوغ لاحد في
العقائد على ما هو الصحيح فلا يقال فيها المجتهد بخلافه ويجب كما هو مذكور
في في الاصول وقال المناوي الشافعي رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير
ويجب علينا ان نعتقد ان الائمة الاربعة والسنيان ايرسنيان الشوري
وسنيان بن عيسى والوزاعي وداود الطاهري واسحاق بن راهوية
وسائر الائمة على طريقي ولا التقات لمن تكلم فيهم بما هم برئون منه والصحيح
وفاقا للجمهور ان المصيب في الفروع واحد ولله تعالى فيما حكم عليه اماردة
وان المجتهد كلف باصالة ما وان يخطئه لا ياتم يل يوجب من اصاب فله

اجران ومن اخطأ فاجر نعم ان قصد المجتهد ثم اتفاقا وعلى غير المجتهد
ان يقلد مذهبا معينا وقضية جعل الحديث الاختلاف رحمه يعني قول النبي
صلی الله عليه وسلم اختلاف امتي رحمة جواز الانتقال من مذهب لا خرف
الصحيح عندنا فمجة جازين لكن لا يجوز تقليد الصحابة وكذا التابعين
كما قاله اما الحريني من كل من لم يدون مذهبه فيمنع تقليد غيره اربعة
في القضاء والقضاء لان مذهب الاربعة انتشرت وحررت حتى ظهر
تقليد مطلقها وتخصيصها بغيرها بخلاف غيرهم لا تقرأ من اتباعهم وقد
تقدم نحو هذا في شرح الحظية وقد نقل الامام الرازي اجماع المحققين
على منع العوامل من تقليد اعيان الصحابة والكاظمين ٥١ وقال المناور رحمه
الله تعالى نعم يجوز لبعض عامي من الفقهاء تقليد غير الاربعة في العمل لنفسه
ان علم نسبتهم من يجوز تقليده وجمع شئ وطه عنده لكن بشرط ان لا يتبع
الرخصة بان ياخذ من كل مذهب الا هوون بحيث تحمل ربيعة التكليف عن
عنته والام يجوز خلافا لابي عبد السلام حيث اطلق جواز تتبعها وقد
وقد يحمل كلامه على ما اذا تتبعها على وجه لا يصل الى ان يخلو المذكور
وقول ابن الحاجب كان تدبر من عمل بمسئلة يقول امام ليس له العمل فيها
يقول غير اتفاقا فان اراد انه اتفاق ال صوليبي فلا يقضي على اتفاق
ال فقهاء والكلام فيهم وال فهو مردودا ومعروفي فيما لو بقي من آثار العمل
ال اول ما يستلزم ترك حقيقة لا يقول بها كل من ان ما بين كتقليد الشافعي
في مسح بعض الراسي وما لك في طهارة الكلب في صلاة واحدة فعلم انه
يمنع تقليد الغير في تلك الواقعة نفسها لا مثلها كان افي بيئونة
زوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افي بان لا بيئونة ليس له الرجوع
للزولي بغير اباتها وكان اخذ شفعة بجواز تقليد الحنفية ثم استحققت
عليه فيمنع تقليده الشافعي في تركها لان كلامه من ان ما بين لا يقول به فلا شري

بعده

بعده عقارا وقد انشا في عدم القول بشفعة الجوار لم يمنع ما تقدم
من تقليده في ذلك فله انشاء من تليم العقار الثاني وان قال ان مدي
وابن الحاجب ومن على قدمهما كالحمل بالمنع في هذا وعمومه في جميع صور ما وقع
العمل به اوله فهو ممنوع ونزعم ان اتفاق عليه باطل وحكي الزركشي ان القاضي
ابا الطيب ابيت صلاة الجمعة فيهم بالتكبير فزرق عليه طير فقال انا حنبلي
فا حرمهم لم يمنعهم مذهبه بوجه من تقليد الخالف عند الحاجة ومن جوبى على ذلك
السبكي فقال المستقل من مذهب له خزله احوال الاول ان يعتقد مذهب
الغير فيجوز علمه بالراجح في ظنه الثاني ان لا يعتقد رجحان شئ فيجوز
الثالث ان يقصد بتقليده الرخصة فيما يحتاجه لحاجة لحقة او ضرورة
ارخصته فيجوز الرابع ان يقصد مجرد الترخيص فيمنع لانه متبع لهواه
لا الدين الخامس ان يكثر ذلك ويجعل اتباع الرخصة ريدنه فيمنع لما ذكر
ولزيادة فحش السادس ان يجمع من ذلك حقيقة مركبة متعينة بالجمع
فيمنع كسابع ان يعمل بتقليد الاول كمنع يدعي شفعة جوار بناء خذها
بمذهب الحنفية ثم يتحقق عليه فيسقط تقليد الشافعي فيمنع لحظاوية الاول
والثانية وهو شخص واحد مكن قال وكلامه ان مدي وابن الحاجب
منزل عليه وسئل البلقيني عن التقليد لسبيل الترجيح فقال انما افي
بصحته الدور لكن اذا قلد من قال بعدم وقوع الطلاق كفي وله بواحدة
الله لان الفروع ال جهادية لا يعاقب عليها اي مع التقليد وهو ذهاب
منه الى جواز تقليد المرجوع قال بعضهم ومحل ما من منع تتبع الرخص
اذ لم يقصد به مصلحة دينية والا فلا منع كبيع الغائب فان السبكي
افي بان ان ولي تقليد شافعي فيه لغيره لا حياجه الناس في نحو ما كور
ومشروب اليه وال مراد اضايق اشته وعدم تكرير القدية بتكرير المحرم
اللبس قاله ولي تقليد الشافعي لما لك فيه كما افي به ال بشيطي

المالكية الى جواز الانتقال بشرط دفع التبع للقرابة عن الزنا في يجوز
 بثلاثة شروط ان يجمع بينهما على وجه يخالق اجماع كمن تزوج بلاء صداق
 ولا ولي ولا شهود فانه لا يقبل به احد وان يعتقد في مقلده الفضل وان لا
 يتبع الرخص والمذاهد وعن غيره فيما لا يتقضي فيه قضاء القاضي وهو ما خالف
 اجماع القواعد الكلية او القياس الجلي ونقل عن الحنابلة ما يدل للجواز
 وقد انتقل جماعة من المذاهد الاربعة ومن مذهبهم لغيرهم عند الفريز
 بن عمران كان مالكيًا فلما قدم شافيه مذهبهم عليه وابو ثور من مذهب
 الحنفي الى مذهب الشافيه وابن عبد الحكم من مذهب مالكي الى الشافيه ثم عاد
 ابو جعفر بن نصر من الحنفي الى الشافيه والطحاوي من الشافيه الى الحنفي
 والمام السماعي من الحنفي الى الشافيه والخطيب البغدادي والهمدي وابن
 برهان من الحنفي الى الشافيه وابن فارس صاحب المجمل من الشافيه
 للمالكي وابن الدهان من الحنفي للحنفي ثم تحول شافعيًا وابن دقيق العيد
 من المالكي للشافيه وابن جبان من الشافيه للشافيه ذكره السنوسي وغيره
 قال وانما اطلنا دخرنا عن جادة الكتاب لشدة الحاجة لذلك وقد ذكر جماعة
 انه من المهمات التي يتعين اتقانها وحاصل هذا كله ان التقليد امام اخر غير
 امانة في حادثة واحدة او في حوادث متعددة وهو حقيقة الانتقال المذكور
 من مذهب الى اخر جائز عند الائمة الثلاثة رضي الله عنهم بشرط ان لا يخرج عن
 الائمة الاربعة ولا يتبع الرخص ولا يفتي علم الواحد من اقوال مختلفة وكل
 ذلك قاض بعدم لزوم مذهب واحد في حق المكلف كما سبق تقريره عن
 مذهبنا وبالله التوفيق **قوله** مسألة قال صاحب مجمع الفتاوى في الخزانة
 ماء الغيل اذا جرد على طريقه سرقين ونجاسة ان تغيب النجاسة واختلطت
 حتى لا يرى أثرها يتضاء منه ولو كان جميع بطن النهر نجسًا فانه كان الماء
 كثيرًا لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان يرى فهو نجس وفي المسئلة قال
 بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جاريا **قوله** في الخزانة اي في

قوله

قوله

كتاب

كتاب خزانة الفتاوى والسرقين هو الزبل ومعنى كون النجاسة تغيبت
 عدم ظهور أثرها اي لم يرها او طمحا او ربحها وهذا مبني على عدم اشتراط
 المدد في الماء الجاري وقد سبق تقريره وان اشترط المدد انعكس الحكم
 قال في جامع الفتاوى وفي الزاوية لوجوبه في النهر الماء الكثير لا يجب
 ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسًا وكذا لو جرب ماء الثلج على
 الشارع النجس وصار مجال لا يرى أثره جاري عن محله في كوزين احدهما
 طاهر والاخر نجس فبما من فوق واختلط الماءان في الهواء يكون طاهرًا
 اي يعني اذا نزل ماء الكوزين الى الارض ولم يظهر في ذلك اثر النجاسة
 وهذا بناء على كونه ماء جاريا ولا يشترط فيه ان يكون بمدة كما ذكرنا وفي
 مسئلة المصلي وشربها للجلي وفي المتن اذا كان بطن النهر نجسًا وجرب الماء
 عليه ان كان الماء كثيرًا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان جميع البطن
 نجسًا وبهم منه انه اذا كان قليلا يرى ما تحته يتنجس والكلام فيه كالكل
 في المروء على الجيفة **قوله** وقد سبق الكلام مفصل على مسئلة الجيفة في عرض
 السابقة في الظاهر ان المراد بقوله لما يرى ما تحته يعني لا يرى النجاسة
 التي هي في بطن النهر حتى لو كانت ترى والماء يمر عليها فهي بمنزلة الجيفة
 ومقتضاها نجاسة ذلك الماء وان كان جاريا لان عين النجاسة مرئية
 فتبي عن ظهور أثرها في الماء كما سبق تقريره وما نقله المص رحمه الله تعالى
 عن الملقط ان الماء طاهر وان قل اذا كان جاريا فعناء اذا لم يظهر
 في الماء أثر النجاسة ويكون هذا القول الاخر في مسئلة الجيفة الناظر
 الى ظهور اثره وعدمه وقد سبق بيان مرجوحته بالنسبة الى القول
 الاول والحاصل ان المسئلة الاولى التي ذكرها المص رحمه الله تعالى
 هنا مبني على عدم اشتراط المدد في الجريان والختار اشتراطه كما سبق
 ذكره عن فتح القدير والمسئلة الثانية حكمها حكم مسئلة الجيفة فقبل

يعتبر في التنجيس ظهور الاثر ولا غيره للمعين وقيل يقتبر ظهور العين
ولا عبرة للاثر والثاني هو القرب فيقال ان الماء الذي يمس اسفل النهر
نجس والذين في اعلاه طاهر وقد خالط الماء الطاهر الماء النجس وجري
معهم فان لم يظهر للنجاسة اثر فالما طاهر كله كما قد مضى ذكره في مسئلة الجيفة
والله اعلم **قوله** قلت وهذه المسائل يستأنس بها لما عمت به البلويين
في ديارنا من اعتبارهم اجراء الماء بسوقين الدواب فلتحفظ فانها اقرب
ما ظفرنا به في ذلك بعد التقيب والتقيب في الكتب المعبرات وان
ذلك من اهم المهمات **قوله** عمت به البلويين في ديارنا اي في دمشق واثام
ومثا ذلك والله اعلم بما هناك ان اهل بلادنا قد عيا وحديثا
فيستخرجون في الابدان والياه جماعة الكافرين الذين هم اعداء الله
فالاطباء اعداء الابدان والشواة اعداء المياه وكيف تدان المضاري
على ما به عبارة اهل الاسلام وطهارتهم ومن ربه غشى المسلمين
ولقد تحرى بعض الحكماء الحكم في زماننا المنع من ذلك وامرهم برفع
نشارة الخشب وقطع الفروع موضع السريقين وجري به الماء مدة
ولكنه لم يكمل الخبز الذي سمي فيه يمنع الكفار من حذقة المياه فعاد الهم
الي ما كان عليه متعللين بان نشارة الخشب والعزول تنفي بذلك والهم
يخله فله حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولنرجع الي تقرير كلام
المهم رحمه الله تعالى فنقول مرادة هذه المسائل التي يستأنس بها
في ذلك ما تقدم من المسائل فانها باعتبار التفضل المذكور اربع
مايل ولهمذا جعلها بقوله المسائل وحاصل ذلك انه يقتبر بغير
احد الاوصاف بنجاسة السريقين وعدم ذلك فاذا وضع السريقين
في موضع الماء الى البيوت ونحوها المسمى بالطالع وجري مع الماء في
الفساغل فالما نجس فاذا ركد الزبل في وسط القساطل جري
الماء صافيا كان يظهر مسئلة ما لو جري ماء الشالج على النجاسة

او كان

او كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ولم تنقي احدا وصافيه بالنجاسة
فان ذلك الماء كاطاهر كله وكذا هذا فاذا وصل الماء الى الجاهن في البيوت
فان وصل متنجس احد الاوصاف بالزبل او عين الزبل ظاهرة فيه فهو نجس
من غير شك فاذا استقر في حوض دون القدر الكثير فهو نجس وان صفا بعد
ذلك في الحوض وزوال تغيره بنفسه لانه ما نجس والماء النجس له وظهر
بزوال تغيره بنفسه لا سيما وقد ركد الزبل في اسفله وان استقر في حوض
كبير فهو نجس ايضا مادام متنجسا او زال تغيره بنفسه ايضا واما اذا انقضى
الماء جارا بعد ذلك الى ان اتى الماء صافيا وزوال تغير الحوض بذلك
الماء الصافي فانه يظهر الماء كله سواء كان الحوض صغيرا او كبيرا وان كان
الزبل في اسفله ركد مادام الماء الصافي في ذلك الحوض يدخل في مكان يخرج
من مكان فاذا انقطع الجريان بعد ذلك وكان الحوض صغيرا والزبل في اسفله
راكدا فالحوض نجس اي ان يصير الزبل الذي في اسفله عماره وهو الطين الاسود
فلا يكون نجسا حينئذ وان كان الحوض كبيرا فالاصرفه بغير هذا التعامل
به انفسنا في هذه المسئلة حيث استلينا بها ولم نجد نقلا صريحا يكشف
اللبس ويرفع كل تخمين وحس وبالله التوفيق **قوله** ولا سيما اذا انقم
الي ذلك ما ذكر ابن نجيم وغيره في فروع القاعدة المشهورة اعني قولهم
المنقة تجلب التيسير من العفو عن نجاسة المعذور وعدم الحكم بنجاسة
الماء الا في المنجى اليه باله تفصال وما ذكره في الحكم بالطهارة في الاستنجا
مع ان الماء كلما في النجاسة نجس وبان الماء لا يضر النفس بالكل والطن
والطليب وكلما يفسر صوته عنه **قوله** اي خصوصا اذا انقم الي تلك المسئلة
السابقة التي خرجت عليها مسئلتنا هذه مسئلة اجراء الماء بالزبل
هذه الاربعة فروع التي ذكرها ابن نجيم رحمه الله تعالى في الفتن الاول من
كتاب الاشياء والنظائر عنده ذكر قاعدة مشقة تجلب التيسير وعبارته

اعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة وذكرها الي
 ان قال والادنى العسر وهو عوم البلوي كالصلوة مع النجاسة
 المعفو عنها قال ونجاسة المعذور الذي تصيب ثيابه وكانت كلما
 غسلها خرجت قال وانه لا يحكم على الماء بالاحتفال مادام مترددا على
 العضو ولا بنجاسة الماء اذا لاقي المتنجس ما لم يفصل عنه وانه لا يضر
 التغير بالكت والطين والطحالب وكلما يفسد صوته عند الطحالب يفتح
 الرطاء وسكون الحاء المملتين وشم الدم وفتحها ويقال له المبرمضي
 ونور الماء وهو بنت اخضر يعلو الماء بفضله على بعض كذا في شئ
 المنيعة لا ينماير خارج اما الفزع الاول فالعفو عن نجاسة المعذور قال
 في فتح القدير وفي التوازل واذا كان به جرح سائل وشدة عليه حرقه فاصابه
 الدم اكثر من قدر الدم او اصاب ثوبه فضلي ولم يفصله ان كان لو غسله
 تنجس ثانيا قبل الفزع من الصلوة جاز ان لا يفصله والقله هو المختار واما
 الفزع الثاني فقال والبرر رحم الله تعالى واعلم ان القياس تنجس الماء باول
 ملاقاته النجس لكن سقط للضرورة سواء كان الشرب في اجانته وادورد
 عليه الماء او بالعكس واما الفزع الثالث فهو من هذا القبيل فافت
 المستنجي كلما اغترف ما يبيد العيني ووضع فترق النجاسة وذلك المخل
 ببيد العيني ينبغي ان يحكم بنجاسته ذلك الماء لانه يلاقي النجاسة
 الا ان ذلك الحكم سقط للضرورة واما اذا اغترف الماء بيده اليسرى
 التي يدلك بها المخل المستنجي واخذ الماء باليد اليمنى ووضع في يده
 اليسرى وغسل بها المخل فان نجس ولا ضرورة في ذلك حتى يحكم فيه
 بالظاهرة فافهم هذا فانه مهم واما الفزع الرابع فان الماء اذا اتقى
 بالكت لونه وطعمه وريحه فهو طاهر بالاجماع كما في عيون المذاهد وفي فتح
 القدير وله باس بالوضوء بما السيل مختلطا بالطين ان كانت رقة الماء
 غالبة فان كان الطين غائبا فله ا و كذلك لو تغير الماء بالطحالب او باول
 الشجر فهو طاهر للضرورة صون الماء عنه وهذه الاشياء كلها

عني

عني عنها للضرورة فلا مانع ان يعني ايضا من هذه السرفين الذي يرد صنع
 في المياه فتعري به لاجل الضرورة وظاهر كلام المص رحمه الله تعالى هنا ان العفو في
 ذلك كاي وان ظهر اثر السرفين في الماء حمل على التغير بالكت ونحو ذلك
 مما فيه للضرورة والصواب ما ذكرناه اوله ان اثر النجاسة اذا اظهر في الماء فله عفو
 بخ لعمري للضرورة بانتظار صفاء الماء غايته العفو عن النجاسة المستقرة في
 باطن القاطل اذا جوي الماء عليها صافيا على حسب ما قد منابها وعدم
 تنجس الماء لكونه يدر خروق القساطل فلا ينفذ الماء منها ويبقى جاريا
 فوقه **قوله** ولما مر حضرة المولى سعد بن عبد الله بن محمد بن اسلم قاصدا الي
 الحج من جهة الشام شاهد ذلك في هذه الديار فانكر على اهلها اخذ
 الاكل حراما راد حياه الله واحياه ان يتقيد بتجديد جميع تجاريا المياه
 ولقد قال لي يوما هل رايت في الكتب ما سياتي نسبه في هذا المقام
 فلم يحضر في ذلك الوقت الا ما نقلته عن ابن نجيم من الكلام **قوله** واسعد
 الفندي هذا كان مفتيا في الدولة العثمانية في بلاد الروم والمهرم
 الله تعالى كان مفتيا في دمشقها يتك الي يوم ولله احضه بالكلام معه
 في هذه المسئلة دون غيره من افاضل و مشقك ام واما حكم هذه المسئلة
 في هذه المسئلة فقد قال الشيخ ابن حجر في شرح العباب قبيل فصل
 في بيان المياه المكرهه ما نصه واما تغير بنفس الخرف فلا يضر ان لم
 يخالطه نجس لانه مجاور وكذا ان خالط به اخذ باطل قال في رضى الله
 عنه فانه لما دخل مصر سئل عن ائنه خرفها مختلطا بالزبل فقال اذا
 ضاق الامراتع وتبعه الائمة على ذلك فصرحوا بالعفو عنها هذا هو
 القياس الموافق كلامهم في هذه المسئلة التي اضطربت فيها ارا والمنا
 فاعتمده ومنه يؤخذ بالاولى انه لا يضر تغير الشئ ام بما فيها من الزبل
 ولو قليلا لانه لا يمكن جوبها المفسر اليه الناس اليه ا وقوله

خريف

اذا ضاق الامر انسح اخذ منه الزركش ان يملأه كفاة افقد غير هاهنا الاواني
 الطاهرة وفيه نظر اخذ او كما قال كلام الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى والظاهر ان
 من قوله لا يضر تغير انهر الشام بالزبل ان العفونة عنده اثر الزبل لا عينه
 والثر لونه او طعم او ريح وهذا كله على القول بنجاسة الزبل عندنا وعند
 الشافعي والافقد قال الصيني رحمه الله تعالى في شرح الكفر وعند مالك الروث
 والخث طاهران وعند ابن حنيفة الروث نجس مغلظ وعندهما مخفف وعند
 زفران كان من الماء كبر فهو مخفف وان كان من غير الماء كبر فهو مغلظ احم
 وفي فتح القدير وفي مختصر الكرخي قال زفر روث ما يترك له طاهر كقول
 مالك احم قلعل زفر روثا يمتزج في ذلك قد نقلت في كتابي فلا بد العوائد عن
 خزانة الروايات ان الروايات والاشياء كلها نجسة وقال زفر ومالك
 طاهها طاهرة وعندهما روث ما يترك طاهر وعن زفر نجس نجاسة خفيفة
 وماله يترك نجاسة غليظة والكل غليظة عند الامام وخفيفة عندهما
 احم وفي شرح الكفر لسكن والروث مطلقا والخث عند ابن حنيفة
 مغلظ وعندهما خفيفة وزفر فرق بين الماء كبر وغيره فقال روث
 ما يترك غليظة كبر وروث ما يترك خفيفة كبر وذكر في المحيط
 والرياض والذخيرة ان الروايات كلها طاهرة عند زفر وان له روايتين
 وعند محمد بن الروايات لا يمنع وان كان كثيرا فاحترج الى هذا
 القول حين قدم الرازي في المفتي الادوات والاشياء كلها نجسة خلافا
 لزفر ومالك وقال مشايخنا على قياسي رواية محمد بن بخاري لا يمنع
 جواز الصلاة وان كان كثيرا فاحترج ان تراب مخلوط بالعذرات
 والروث يختص بذوات الحافر كالخيل والبق والجمير والبقير يختص
 بذوات الطفال كالابل والغنم ونحوهما والخث يختص بالبقير
 واشباهه وفي مختصر المحيط والسوقين الروث قليله وكثيره
 رطبه ورابسة في الماء وعن ابي يوسف قليله اليابس لا يفسد

وهو

وهو الا وجه للبلور احم وفي المجتبى نجاسة الروايات والاشياء
 وبعير الابل والغنم غليظة وعندهما خفيفة لا خلاف في السلق وقال
 مالك الادوات كلها طاهرة احم وفيه اشياء وعند مالك الادوات كلها
 طاهرة وعند زفر روث ما يترك كل نجس طاهره وتقدم نظره ذكر في بحث
 المقدار المعفون عنه من النجاسة وفي النهاية ومالك يقول بان البقر والروث
 وخث البقر طاهر وقال ابن ابي ثعلبة السرقيني ليس بشئ قليله وكثيره
 لا يمنع واحتج في ذلك بانه وفرد اهل الحرمين فانهم يجتنبونها ويطلبون
 بها القدر والجن ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم يستعملون
 العذرة ولذلك وروى ان الشبان من الصحابة اذا ذلوا موضعها في الفرات
 كانوا يتيمون بالجله ولو كانت نجسا لما فعلوا ذلك كالم يفعلوا بالعد
 احم وفي كتاب المستفي بالعين المجهلة الروايات كلها نجسة الرواية
 عن محمد بن طاهر للبلور وفي الرواية تسعة له رباب الروايات
 فقل ما يكون عن التلطيح بالروايات والاشياء فتخفظ هذه
 الرواية احم كلامه وانما نقلت هذه العبارات لتعلم اختلاف العلماء
 في نجاسة الزبل فاذا وجدت احدا يتوضأ من الماء المتغير به فلا
 تعرض عليه لاحتمال انه قليل من يقول بطهارته وانت لا تشرب بذلك
 فتكون اخطاء في عين ظنك الصواب واذا اردت تقليد من يقول
 بالطهارة فانظر في شروحه في بابه المسئلة واعمل على ذلك وان قاسنا
 بالفتوى على قول زفر في طهارة الروايات كلها بالنسبة الى تغير الماء
 بها في بابه وناهذه فله يبعد عن الضرورة داعية الى ذلك كما افتي
 العلماء رحمهم الله تعالى بقول محمد بن طاهر في طهارة الماء المستعمل له جل الضرورة
 وتروا في ذلك قول ابي حنيفة وابو يوسف القائلين بالنجاسة فيه
 واقتوا بقول زفر وحده في ما يلم معددة نجسة وجدتها

مجموعة بخط الامام العلامة شيخنا في رمضان المبارك رحمه الله تعالى وهي
 الاولى الركيل بالخصومة والتقاضى لا يملك التقاضي عند زفر قالوا بانه
 يقتضي ظهور الجبانة في الوكلاء كذا في الدرر والفرز وغيره الثانية
 اذا غاب الزوج عن زوجته ولم يترك الا ما عند الزوج فاقامت المرأة
 بينة على الزوجية لبغض القاضي نفقتها على الغايب يقتضي لها عند زفر
 وعمل القضاة البيروني على هذا الثالثة في خيار الرواية اذا راي خارج
 الدار وراى اشجار البستان من خارج لا يقطع خيار الرواية وله بد من
 رواية داخل البيوت ودخل البستان عند زفر قال ابو نصر الا قطع
 الصحيح ما قاله زفر ذكره شيخنا قائم في تصحيح الرواية في الشغل قاعدا مع
 القيام فمن ابو حنيفة انه يقصد كيف شاء وعن محمد انه يترى مع وعن ابو يوسف
 انه يحب وعن زفر انه يقصد كما يقصد في التشهد قاله في شرح الجمع
 هذا هو المختار ونقل البرجيني عن الظهيرية قال الفقيه ابو الليث
 الفتياني على قول زفر يقصد كقولنا في الشهادتين فكل
 المحلل اذا شرط اخل بالقول فالتكاح صحيح قاله في تصحيح الصحيح
 قول زفر واعتمد المجهول والنسبي والموصلي كذا في تصحيح الشيخ قاسم رحمه
 الله تعالى اه والله اعلم **قوله** ويجوز الوضوء من الحوض المثلث اذا لم تقبل
 نجاسته لان تغير الراجحة قد يكون من طول المكث وكذا الحوض الذي يخاف
 فيه قذرو ولا يتيقن ولا يجب عليه ان يسال لان اصل الطهارة ومن
 لطائف ما يروى عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه مر في سفر فوجد حوضا
 وهو محتاج الى الماء فقال عمر وابن العاص صاحب الحوض اتروا السباع
 فقال عمر رضي الله عنه يا صاحب الحوض لا تخش ناروا الهام مالك في الموطاء
 وذكره ابن الهمام **قوله** ذكر هذه المسئلة عقيل ماء المنزل ليعيدان تقوى
 راجحة الحوض قد يكون بغض الزبل فله عمل عليه عند عدم العلم ولا يترك

قوله

قوله

الوضوء

الوضوء به لا حتمال ان يكون التقوى بالملك قال في فتح القدير يتوضأ
 من الحوض الذي يخاف فيه قذرو ولا يتيقن ولا يجب ان يسال اذا الحاجة
 اليه عند عدم الدليل والاصل دليل بطلان استعماله وقال عمر رضي الله عنه
 حين سئل عمر بن الخطاب صاحب الحوض اتروا السباع يا صاحب
 الحوض لا تخش ناروا الهام وكذا اذا وجد متقى اللون والريح
 ما لم يعلم انه من نجاسة لان التقوى قد يكون بظاهر وقد يمتنع المال الملك
 وكذا البئر التي تدلي فيها الدلاء والحوار الدنسة يحملها الصفار والصيد
 لا يعطون الاحكام وبمسها الرستاقين بالايدي الدنسة ما لم يعلم
 يقينا النجاسة ولو ظن الماء نجسا فتوضأ ثم ظهر له انه طاهر جازا
 وفي جامع الفتاوى ولا يلزم السؤال عن الطهارة طهارة الحوض
 ما لم يغلب على ظنه النجاسة ويجوز الظن له يمنع من التقوى لان الاصل
 في الاشياء الطهارة وكذا الكون الموضوء في الارض اذا دخل في الحب
 للشرب منه ما لم يعلم النجاسة لكن نقل قبل ذلك قال ولوراي اقرا
 الوضوء عند الماء القليل لا يتوضأ به اه ويقتضي تعقيد ذلك بما اذا
 علم او غلب على ظنه انها اقدام الوضوء واليه فيحتمل انها اقدام ما كول
 اللهم فله حكم بالنجاسة بالشك وفي جامع الفتاوى فالحاصل اننا كلما يتقنا
 بحصول نجس او غلب على ظننا النجاسة لا يجوز الوضوء قليل كان او كثيرا
 جازيا كان او راكدا لان غلبة الظن تجزئ تجزئ اليقين في وجوب
 العمل وفي فتح القدير قالوا اوله يلى بالتقوى من حب يوضع كوزه في
 نواحي الدار ويشرب منه ما لم يعلم به قذرو يكره للرجل ان يتخلص لنفسه
 اناء يتوضأ منه ولا يتوضأ منه غيره اه ومن هذا القبيل ما يصنع
 بعض الموسويين في الطهارة في اتخاذ ابريق مخصوص له يحسه عرفهم من
 النجاسات انه يلهه من وسط الحوض الصغير ثم يدخل به الى موضع البول

والغايط ويصنع على الارض ويستنجى به ثم يخرج ويصنع في وسط الحوض
 الصغير لعله ثانيا للوضوء وله يتوسس في احتمال انه ينجس ماء الحوض
 الصغير وهو قريب من مكانه ومع هذا لا ينجس ماء الحوض ما لم يعلم او يغلب
 على ظنه ان يسفل البريق نجاسة والوسط عدم وصنع في وسط الحوض
 لان النجاسة يغلب وجودها في اماكن القاذورات الا ان ذلك لا يحكم بنجاسة
 البريق بان شك كماله يحكم بنجاسة الحوض الصغير الذي الذي يوجد في
 بيوت القاذورات وان كان ماؤه غني جار ما لم يظهر فيه اثر النجاسة
 فيجوز الاستنجاء به وله يكلف الى حمل البريق سيما اذا كان ماؤه جاريا
 واورع الامة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ومع ذلك قال صاحب الحوض
 لا تخبرنا واخذ بالاصل وهو الطهارة لان الله تعالى يقول وانزلنا من
 السماء ماء طهورا وهذا ما نزل من السماء فيكون طهورا واحتمال النجاسة
 لا يرفع حكم هذه الآية لانها يقينية واليقين لا يزول الا بيقين مثله
 والله ولي التوفيق **فرض** نقل في خزائن الروايات معزيا الى جواهر
 الفقهاء من فارة وجدت في كوز ولاية راس انما وقعت فيه ابتداء
 او نقلت اليه من الجرة التي جعل الماء فيه منها او من البئر التي نزل
 الماء منها قال اذا لم يتبين بشي من ذلك فالنجاسة لهذه الكوز خاصة
 اه وقد اوردت هذا في كتابي فله يد القوائد ومثله في الاشياء والنظاير
 في من القواعد قال وفي الملتقط فارة في كوز لا يدس انها كانت
 في الجرة لا يقضي بفساد الجرة بانك اه وسئلت مرة عن ثلث خرابي
 في واحدة غسل وفي واحدة سمن وفي واحدة زيت موضوعات
 في مكان مظلم فاني رجل باء ناء واغتر في فيه من الثلث خرابي ثم خرج
 الى الوضوء فوجد في ذلك الناء ثلث فوات ميتات ولم يجد في الخرابي
 الثلث شي من ذلك فاجتبه بان النجاسة مقتضرة على ذلك
 الا ناء فقط حيث لم يتبين شي اخذ من مسئلة الكوز لا منهم قالوا

فسر

ان المايعات كالماء في النجاسة وعدمها كما ذكرناه فيما سبق ثم وجدت
 في فتح القدير قال حب فيه ماء او ريق استخرج وجعل في اناء ثم اخذ من اخر
 في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه فارة ان غاب هو ساعة فالنجاسة للاناء
 خاصة وان لم يغيب ولم يعلم من اي الجبين هو هي صرفت النجاسة الى الحب
 الا خير هذا اذا اخبر من لم يقع خرب على شيء فان وقع عمله وهذا اذا كانا
 احدهما فان كانا لاثنين كل منهما يقول ما كانت في حبس فكلهما طاهر انتهي
قوله ومثل ذلك ما قالوا في الضيف اذا قدم له طعام لا يلزم السؤال
 وله الا متناع عن الكل قبل ان يعلم او يغلب على ظنه انه حرام **قوله** اي مثل
 خطا سلة الماء في انه لا يجب عليه ان يسأل وله ان يتنع عنه ما قالوا في الضيف
 قال في جامع الفتاوى وكذا الضيف اذا قدم اليه الطعام لا يلزمه السؤال
 قبل ان يعلم او يغلب على ظنه الحرمة فان اخبر واحد بجله له الا اعتماد على
 قوله له ان قول الواحد فيه مقبول اه والطاهر انه يشترط العدالة
 في هذا المجيب لان الفاسق لا يقبل قوله في البيانات قال في شرح
 الدرر وشروط العدل في البيانات المحضنة كالمجيب عن النجاسة الماء فان
 اخبر بها مسلم عدل ولو عدا قبل قوله وتيسر السائل او اخبر بها فاسق
 او مستور خرب وعمل بغالب ظنه وقال والدي رحمه الله تعالى والحاصل
 انه لا يقبل قول المستور وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن المجيب
 حنيفة انه يقبل قوله فيها وهو بناء على جواز القضاء بظاهر العدالة
 عنده والصحيح ان المستور كالفاسق له يكون خبر حجة حين تظهر عدالة
 وتماه هناك اه فاذا اخبر المضيف الضيف ان هذا الطعام من حل
 فان كان عدله عند الضيف جاز للمضيف الا اعتماد على قوله وان كان
 فاسقا او مستورا خرب وعمل بغالب ظنه وعلى هذا لو اخبر له هدية
 او تصدق عليه بشي او اوهبه شيئا ثم اخبر بجل ذلك وله يلزم السؤال

اور

ما لم يغلب على ظنه الحرمة قال في الـ شبهاء والنظار من فن القواعد اذا كان
 غالب مال الكهيد بخله فلا بأس بقبول هديته واكل ماله ما لم يتبين انه
 حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يغلبها ولا ياء كل الا اذا قال انه حلال
 ورثته او استقرضه قال الحلواني وكان الـ مام ابو القاسم الحاكم ياء خذ
 جواب ابن السلطان والجملة فيه ان يشترى شيئا بمال مطلق ثم ينقذه
 من اي مال شاء كذا رواه الامام الثاوي وعنه الامام ان المبطل يطعمهم
 السلطان والظلمة يتجرى فان وقع في قلبه حله قبل واكل والا لا لقوله
 صلى الله عليه وسلم استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن به وسع
 وضواء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالغواصة كذا في البرازية
 من الكراهة انه في مختصر المحيط واختلفت الصحابة رضي الله عنهم في قبول
 هديته امراء الجور فكان ابن عباس وابن عمر لا يقبلان هديته المختار وكان
 ابو الدرداء وابو ذر لا يجزمان يكون ذلك وعن غير رضي الله عنه قال
 للسلطان مضى من الحلال والحرام فاذا اعطاك شيئا فخذ فان
 ما يعطيك حلال لك والمذهب الصواب فيه ان ينظر لو كان اكثر ماله من
 الحرام لا يحل بقبول هديته ولا اكل طعامه وان كان اكثر حلاله باق
 كان صاحب تجارة او زرع لا بأس به ما لم يتبين عنده انه حرام وان حوّل
 ان لا يقبل لان شبهة الحرام وما توقعه في الحرام وفي زماننا هذا
 قد استوت اموال الحكام والتجار والصناع والزراع ونحوهم الى من
 حفظه الله تعالى منهم بالكل بطله وذلك لان حكام السياسة اكثر اموالهم
 الا في الصادرات والفصوب والنظام ولم شيء قليل بالنسبة الى ذلك
 الكثير من الاقطاعات السلطانية من بيت المال بغيرهم لو مشوا على
 سنن التزينة المحمدية وعملوا بحكامنا في اقامة السياسة العادلة
 ولكنهم طغوا وبغوا وخرجوا عن القوانين الى سلب ميثاق من
 عصمه الله تعالى بالعمل بغيره منهم وحكام الشريعة كالقضاة والنواب

مطلب
 تحت كنهه وفيما يشبه
 غالب الاحوال بالحرام

والمحتب

والمحتبين اكثر اموالهم الان الرشوة الظاهرة التي يسود بها الحصول وما خذ
 ومنها جبراً على دوسر الاشهاد كان الله تعالى ابا جهالهم على ما رزعه كثير من
 الجهلة المنهكين حرمت الله تعالى فتصرف في اعيانهم الكبار وحسبونه هينا
 وهو عند الله عظيم والشريعة الباطنة التي يتعاطاها هم خفية بعضي
 التراجمة والكعوان ولم شيء قليل بالضفة الى ذلك الكثير من الوظائف
 في نظارات الـ وقاف وغيرها بحث تكفيهم لم يغفوا انفسهم عن الرشوة بين
 الظاهرة والباطنة وسلكوا نهج الحرام وطس الله تعالى بصايرهم فتاهم برون
 الظلمة نوراً والنور ظلمة والمنكر مورق والمورق منكر الا من عصمه الله تعالى
 بالعمل بعلمه منهم واما التجار الان في اسواقنا على اختلاف انواعهم فقد ساءت
 احوالهم وخبت اموالهم فتراهم له يكادون يبيعون ببيعاً صريحاً وله يشترى
 شراءً صريحاً سيما وغالبهم في بلد دنائنا فقيرون في المذهب رطونون
 ان البيع والشراء امران عقليان يمان بمجرى الرضا من اللابغ والشرى
 على اي وجه كان وحيثما هيها فان عقد البيع يحتاج الى الـ يجاب
 والقبول الصريحين شرعا عند الـ ربيعة رضي الله عنها وان رخصي
 الخفية والمالكية والحنابلة في صحة البيع بالتعاطي في الخبيس والنفيس
 ولو من احد الجانبين على خلاف في ذلك اذا لم يصح معه بعدم الرضا
 وقيل لا بد من الـ عطاء من الجانبين وعليه اكثر كذا في التنوير في التجار
 الان ومن المشتريين الخفية والثاففة والمالكية والحنابلة والجميع
 درجوا على البيع بالتعاطي والشراء بالتعاطي من غير نكر منكر وله يحظر في
 بالهم التقليد فضل عن قصده فان كل شراء يحتاج الى ذلك والا كانت
 فاسدا على مقتضى مذهبنا فيو رحمه الله تعالى ومعاطاة العقدة كفاست
 حرام اجماعا وان حل كل من البدلين على طريق الـ باعة وهذا كله اذا اتفق الله
 تعالى في بيان العيوب للمشتري في حله التي يبيعها في غير تلبس عليه ولم يخبروا

في بيان راس المال ولم يكذبوا فيه والى حرام عليهم البيع والشراء اجماعا ولم
يجل لهم مقدار ما خافوا فيه من الثمن وهذا كله اذا لم يبيعوا احدا ماله حرام
كالمرابي والمكاسي والظاهر لم يخرجهم ومتى باعوا احدا من هؤلاء او اقرضوه
ماله واستوفوا منه عالمين بان ذلك المال الذي استوفوه او يغلب على ظنهم انه مال
حرام يحرم عليهم اخذه لان الحرمة تنعقد في الاموال مع العلم بها كما بينت في كتابي
تطهير النفوس واذا لم يعلموا بالحرمة ولا غلب على ظنهم ذلك دخلت شبهة الحرام
في اموالهم بغير خلاف وبالجمل فلا بد من معرفة احكام البيع والشراء لكل من يعاطى
ذلك قال في جامع الفتاوى وفي البرازية عن ابي الليث لا يجزى للرجل ان يشتغل
بالبيع والشراء وسائر المعاملات ما لم يحفظ كتاب البيوع وعلى كل تاجر ان
يتصحب نفسه بكتاب في معاملاته احتياطا عن الربا وعن العقوق و
الفاسدة ام ونقل في شرح الغزبية على مذهب المالكية لا حرج ان تترك
قال لا يجوز للانسان ان يجلس في السوق حتى يعلم احكام البيع والشراء
ام واذا تأملت وجدت جميع ذلك كائنا في زماننا هذا فنجزم بيقين بان
اكثر اموال التجار الآن دخلها الحرام فهي كاموال الحكام والقضاة من غير
شبهة الا من عصم الله تعالى بالعمل بعلمه منهم واما الصنائع في زماننا هذا
فاكثر اموالهم الحرام ايضا فانهم على قسمين اما ان يصنعوا الاشياء انفسهم
ثم يبيعونها لغيرهم كصنائع النعال والخفاف ويخوذ ذلك قبل دخولها فيها
الغش ويلبسونها على المشتري ويكذبون في مقدار ما قامت عليهم
ويجلبون على ذلك وربما يبيعونها بغير فاسد كما ذكرنا ان من
عصمه الله تعالى بالعمل بعلمه منهم واما ان يصنعوا لغيرهم كالحناء طين
والصباغين والبنارين والحقايق ويخرجون انفسهم من
غير ايجاب ولا قبول فتفقد الاجارة له بها عقد ولا يصح العقد
الا بالاجاب والقبول وان كانت رضى عندها بالتعاطي كالبيع
كما في جامع الفصولين من احكام التعاطي فانه لا يكون من الجائزين

كما سبق في البيع محرم على الهجين والمستاجر معا طاعة هذا العقد
الفاسد عند من لم يره صحيحا ولكن يطيب له عندنا اجرة المثل لا المسمى
قال في مختصر المحيط وفي الاجادة الفاسدة يطيب اجر المثل لو ان
كان السبب حراما او وربما المستاجر لهم لا يذكر مقدار الاجرة فتفقد
الاجارة ايضا من هذا الوجه فيجزم ذلك ويخرجون انفسهم لكل احد
في عمله حتى للمرابي والمكاسي والظالم ويخوذ ذلك ويأخذون اجرتهم وهم
عالمون او يغلب على ظنهم انها حرام فيجزم عليهم التقرب فيها كما ذكرناه في
البيع وان لم يعلموا ولا يغلب على ظنهم ذلك فالزير يأخذونه فيه شبهة
الحرام اذا تصحروا في صنعتهم ولم يخونوا فيها ولم يفتشوا احدا ولو ذمها
فضله عن مسلم والى فيما يأخذونه زائدا على اجر مثلهم حرام الا من عصم
الله تعالى بالعمل بعلمه منهم واما الزداع فاكثر اموالهم الحرام ايضا فانهم
اما ان يزرعوا الحب على ملكهم او على ملك غيره فان زرعوا على ملكهم فربما تكون
الارض مفسدة او مختلصة من وقت او ستاجر اجارة فاسدة بل ذكر المدة
او الاجرة او قد زرع الارض بغير اجارة او كان الماء الذي يستقي به الارض
مفصوبا او مسروقا او اشتراه من اخر حيث لا يصح بيع الماء وحده بدون
الارض او المسيل او استأجره كذلك بدون احدها او وقعت الخيانة في
قسم الحب بين الشراكا فيدخل الحرام بسبب ذلك على كل من علم او غلب على ظنه
شي من هذا الا من عصم الله تعالى بالعمل بعلمه منهم واما ان زرع على ملك غيره فهي
من اربعة بغير ايجاب ولا قبول وله ذكر مدة فهي فاسدة ومعاطاتها حرام
وحل له فيها اجرة مثله لا تجاوز المسمى اذا نصح في عمله ذلك ولم يحث ولم يسرق
شيء والا دخل عليه الحرام من هذه الوجوه ما لم يعصم الله تعالى بالعمل بعلمه وكذلك
ارباب الوظائف دخل الحرام في اموالهم اما لعدم بيعتاتهم وظانهم واما
لكونهم على خلاف الوصف الذي شرطه الواقف له سيما وهم يأخذون

وظايرهم ومعلوماتهم في الارواق من ايدي الظلة الناطرين والمتولين على الوقوف
فكل من علم او غلب على ظنه عن الحرام حرام عليه اخذه والا فالذي يباخره فيه شبهة
الحرام لا سيما وقد كان الناطرون على الوقوف والمتولون عليها وكذلك الكسنة
والجاسة فاعتلوا اماكن الوقوف وخافوا فيما يحصل منهم وانتلاوت بطونهم
بالمال الحرام وبالجملات لو استقصينا ما اشتمل عليه الناس في معاملة الدرهم
والدينار لكتبنا من ذلك كتابا مستقلا ولكن في هذا القدر كفاية وحسب
المؤمن منه على تطيب هذه اللقمة ونحوها اية والحاصل ان المال الهوان
ان لم تكن حراما صرنا في شبهة محضنة فالواجب على كل انسان ان يعمل او يغلبه
ظنه في اجتناب المال الحرام له ياكل منه وله يشرب منه وله يلبس منه وله ينجس منه
وله يركب منه وله يسكن منه وله يجلس على شئ منه واما اذا اشتبه
عليه الامر ولا يغلب على ظنه الحرام العين فانه في مسعة من تناول ذلك
مالم يغلب على ظنه ان اكثر مال الماخوذ منه ذلك حرام وله يلزم السؤال
والله اعلم بحق قول الجواب **قوله** مسألة اذا توضا من جانب
الماء الراكد لا يجوز له ان يدفع الماء في كل مرة لان ما يستطاعه مشتمل
غير ظهور **اقول** قال في مبيته المصلي وشركها للجلبي اذا غسل المتوضي
وجبه في حوض كبير وهو العشر في العشر فصاعدا فسطع في الماء
فرفع الماء فاني من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول
ابي يوسف لا يجوز له ان عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شائبا
في الماء فيصير مغلوبا وفيما في بخاري قالوا لا يجوز لعدم البلوي ابي لكتبة
وقوع مثله لاكثر الناس ومجيب هذا الحكم اذا كان الرجال صنفين فالتوضاء
من حوض كبير جار على قول شارح بخاري وعليه العمل وفي اجناس الناطق
من اغتسل من حوض كبير فلك خزان يتوضا من ذلك المكان بناء
على ان الحوض الكبير بمنزلة الجاري في استعماله كالماء المستعمل فيه

بمجرد

بمجرد والخلط طاه وظاهره ان في استعماله كالماء المستعمل الركد اذا كان
قليله لا بد من تحريكه في كل مرة وهو محل كلام المصنف رحمه الله تعالى له اذا كان
كثيرا مقدار العشر في العشر قال في جامع الفتاوى ولو كان الحوض
انقضى من عشر في عشر لا يتوضا فيه بل يغتسل فيه ويتوضا في خارجه
اه ولعل هذا كله مبني على نجاسة الماء المستعمل واما على طهارة فيجوز
سواء كان الحوض صغيرا او كبيرا وله يلزم تحريك الماء ان كان الفانلة
طاهرة فاذا اختلفت بالماء الطهور فالحكم للفتاوى كما بينا فيما سبق مفصلا
وقال والدي رحمه الله تعالى الماء بغيره في وسط النهر وما للجانبين راكد
لا يجوز التوضي منهما الا ان يدعى في كل مرة كما في خزانة الفتاوى والظاهر ان
هذا مبني على نجاسة الماء المستعمل وتعليل المصنف رحمه الله تعالى يقتضي ان
ذلك مبني على طهارة المستعمل فيه عليه انه يفرق بين ما اذا صب رطل من
الماء المستعمل فوق رطلين من الماء الطهور حيث يجوز الوضوء به كما قالوا وبين
ما اذا توضا في وسط الثلثة ارطال من الماء الطهور حيث لا يجوز الوضوء
وقد تقدم عن البحر عدم الفرق والله ولي التوفيق وبهذا ازمة التحقيق
قوله تنبيه الماء المستعمل ما اذيل به حدث او استعمل على وجه القربة
ويصير مستعمل اذا انفصل عن العضو الصحيح انه طاهر غير طهور تغسل
به الاجاث ولا يبرئ من الحدث ويكره شربه **اقول** الكلام في الماء المستعمل
ههنا في ثلاثة مواضع كما تنبها المصنف رحمه الله تعالى في سببه في وقت اخذه
حكم الاستعمال وفي بيان حكمه اما الاول فبسبب شيان ازالة الحدث والاستعمال
على وجه القربة وزاد التنوير ثالثا وهو اسقاط الغرض وفي شئ
التنوير للمصنف رحمه الله تعالى واسقاط الغرض كما لو اذخل يده الح
المرفق او احد رجليه في اجانة فان الماء يصير مستعمل فان طهره

المسئلة لم يزل الحديث ولا الجنبه عن العضو المفسول لما عرف ان الحديث
والجنبه لا يتجزيان زوالا كما لا يتجزيان شيئا قالوا وهذا هو الصحيح وكذا
لم ترجع نية القربة وانما سقط الفطر به عن العضو المفسول **هـ** وينبغي
ان يراد رابع وهو تأكيد الطهارة كالواراد المتروكي ان يتوضا نابنا على
جهة القربة ففعل يده فقط فان الماء يصير مستعمل مع انه لا رفع حدث ولا
اسقط فرضا ولا حصلت به قربة لان القربة الوضوء جميعه له بعضه كما ان الحدث
لا يزول الا بتطهيره اعضا كلها له بعضها وكذا في غسل الجمرة والعبد
ونحو ذلك اذا غسل عضوا طاهرا بنية ذلك يصير الماء مستعمل مع انه ما فعل
قربة كما لا يخفى قال العيني رحمه الله تعالى في شئ الكنى والماء المستعمل لقربة
اذا جل تقرب الى الله تعالى بان يتوضا على وضوء اول جل رفع حدث
اصغرا واكبرا وفي شئ مكين المستعمل لقربة بان يتوضا نابا وباجد يد
الوضوء او رفع حدث بان يتوضا بحدث متبردا وعند محمد لا يكون مستعمل
الا باقامة القربة كذا في الكافي **هـ** وزاد ابن الحلبي رحمه الله تعالى في شئ
ولو اغسل طاهر متبردا لم يصير مستعمل اجماعا وفي شئ الميتة للحلبي
والماء المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث كما اذا استعمله من به حدث ولو بلب
نية او استعمال في البدن على وجه القربة اي العبادة اي قصد باستعماله
التقرب الى الله تعالى ولو كان مستعمل غير محدث كما لو وضوء على الوضوء
فهو يصير مستعمل يا حذو بن المومنين عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا يصير مستعمل الا بالقربة فلو توضا او اغتسل وهو محدث
بله نية كتعليم الفرس او التبرد له يصير الماء مستعمل عنده وان كان قد
ازيل به الحدث لعدم نية القربة **هـ** ويلزم على قول محمد ان المتوضي
على الوضوء اذا غسل يده فقط لا يصير الماء مستعمل لعدم القربة

حتى

١٤٤
حتى يكمل الوضوء ولم اره صريحا وفي فتح القدير وحاصله انه عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وابي يوسف كل من رفع الحدث والتقرب وعند محمد التقرب
كان معه رفع اوله وعند زفر الرفع كان معه تقرب اوله والتقرب هو
ان ينوي الوضوء حتى يصير عبادة وقال والدي رحمه الله تعالى لقربة واجبة
كانت او مستحبة او رفع حدث بنوعيته ثم القربة ما يتعلق به حكم شئ عبي
هو التراب فلو غسل يده للطعام او منه صار مستعمل للقربة لانه مندوب ولو
غسلها للوضوء لا يصير كما صرح به في المشكلات وعلله في المحيط بقوله لعدم ازالة
الحدث واقامة القربة **هـ** واطلق المص الا استعمال ولم يقيد بكبرية في البدن
وله بد من تقبيده احترازا عما اذا استعمال في غير البدن كالتشرب مثله فانه
لا يصير به مستملا ولو كان مع نية القربة وفي نية المصل امرأه غسلت
القدم او الفص او غسلت يدها من الوضوء او العيني لا يصير ذلك الماء مستملا
قال في شئ الحلبي رحمه الله تعالى ان لم يكن على يدها حدث بالا اتفاق لعدم وجود
شئ مما الامر به والافضل قول محمد خاصة وقال والدي رحمه الله تعالى ما عبي
به المص يعني شارب الدرر عبر جماعة واحسن منه ما عبي به القديري وبتبعه
صاحب الهداية بقوله ما ازيل به حدث او استعمال في البدن على وجه القربة
فانه يخرج بالبدن ما كان من غائلة الحمارات كالقدور والقضاء والجارفانه
لا يكون مستملا كما في السراج الوهاج وغيره **هـ** وفي فتح القدير قال في المبسوط
وغيره ينبغي ان يصير مستملا ان كان محدثا والافضل وبغسل ثوب طاهر او اوبة
تزال لا يصير مستملا وكذا يغسل بدنه او راسه للطهارة او الدون اذا لم يكن
محدثا لظهور قصد ازالته فكذلك **هـ** وتقبيد الدابة بالماء كونه فيه نظر لان
غير الماء كونه كذلك لا تنجس الماء ولا تلبس ظهورية كالحمار والفارسة وسباع البهائم
ان لم يصل الماء اليها والظاهر ان الحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطهارة

او الرشح او العجيني وغير ذلك اذا كان طاهرا وعن الحدث الاصغر والاكبر
 بجله في النجاسة لا تلحقه الفسلة الواحدة عنها وعن الحدث كما ذكرناه فيما
 سبق وفي شئ من المنيته للحلي ولو غسل الحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه
 لا يصير مستوعلا والظاهر ان المراد غير اعضاء الوضوء المسنونة والمفروضة
 لم يدخل الا ذنانا والرقبة والعم والاهن وموضع الغرة والتجمل ونحو ذلك
 مع نيته فعل كسنة وفي الخلاء صفة واختلاف الشايع بين غسل عضو اخر سوى
 اعضاء الوضوء كما لو غسل فخذه او جنبه طهر بغير الماء مستعمله له نفي فيه
 عن اصحابنا والاصح انه لا يصير مستوعلا بجله في اعضاء الوضوء **ح** وعليه هذا
 فيجوز للحدث ان يغسل القرآن ببعضه اعضاء الوضوء المذكورة لكن الحدث
 لم يجل غير اعضاء الوضوء ولهذا لم يصر الماء بفعل ذلك مستعمله لعدم الحدث
 والقربة ويرد العم فانه من اعضاء الوضوء المسنونة ومع ذلك يجوز للحدث
 قراءة القرآن به وبحجاب بانه من اعضاء الوضوء ان نوي سنة المصطفية وال
 فله وفي المجتبى واختلفوا في مس المسح على اعضاء الطهارة وما غسل
 من اعضاء قبل اكمال الوضوء والمخ له اصح **ح** والحاصل ان الماء يصير مستوعلا
 بنظيره اعضاء الوضوء المفروضة مطلقا والمسنونة ان نوي ذلك ولو لم يصير
 مستعمله بفعل غيرهما نوي او لم ينوي في الاصح فيلزم من هذا ان غير اعضاء
 الوضوء المفروضة له حدث فيها ولهذا يجوز للحدث قراءة القرآن وقد منا ان
 الحدث يعلم البدن كله كالجناية ولكن الكتي بفعل اعضاء الظاهرة عادة
 للجزء كما صرح به في النهاية حيث قال ثم وجوب في البدن باعتبار
 ما يكون منه لا يحتمل الوصف بالخراب اذ هو يسمى محدثا وهذه الصفة
 اعني كونه محدثا تشمل من تونه الى قدمه وذلك لان الصفة وان قامت

بجل.

بجل واحد معني ينصف كل البدن بتلك الصفة كالعلم والعي والدبر
 فذلك موضع الخروج اعني خروج النجاسة لما انصف بصفة النجاسة
 كان كالبدن موصوفا بها في وجب قيام هذه الصفة بظهور جميع الاعضاء
 فيجب ذلك الاقتصار على الاعضاء الاربعة كان امر غير معقول **ح**
 كلامه ويرد عليه جواز قراءة القرآن للحدث حيث عم الحدث فله كالبديع ان المني
 بها لا يجوز فقياس النعيم عدم جواز القراءة ايضا له فها مسمى كما حرمت
 على الجنب قنأ مل هذه المبحث فانه من المهمات وفيه القدير ووضو الصبي البالغ
 وفي شئ من المنيته للحلي والمختار انه يصير مستعمله اذا كان عاقلا لانه نوي قربة **ح**
 وتعليم الوضوء اذا لم يرد سوى تعليمه لا يستعمل وبوضو الحائض يصير مستعمله لان
 وضوءها مستحب **ح** ومراده ما قال في جامع الفتاوى يستحب للحائض في
 وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس في سجدة يسها وتسبح وتكلم مقدار
 اداء الصلاة لو كانت ظاهرة لئلا تزدل عادة العباد **ح** وينبغي الحاق
 النساء بالحائض في هذا الحكم وقال والدير رحمه الله عليه قال شيخ
 شيخنا يعني كنيغ عمر بن نجيم صاحب النهر الفائق ومقتضى كلامهم اختصاص
 ذلك بالفريضة وينبغي انما الوضوءات للهجد عادي لها او لطهارة
 ضحي وجلس في مصلها ان يصير مستعمله ولم اره لهم انتهى وهو حسن
 والمبحث الثاني في وقت اخذه حكم استعمال قال في شئ من المنيته للحلي
 ثم انما يصير مستعمله اذا زال عن البدن في الفسل او عن العضو
 الكزيم استعمال فيه في الوضوء لفروقه البطولي وعند البعض
 صار مستعمله لزوال الضرورة وفي الاختيار وبصير مستعمله اذا
 انفصل عن العضو وذكر النبي انه لم يصير مستعمله حتى يتفرق في
 مكان والاول المختار وفي شئ من الكتي للعيني ثم انما يصير

استعمله اذا استقر في مكان سواء كان ارضا او انا او كف المتوضي
وقبل يصير استعماله بمجرد الانفصال عن العضو وان لم يستقر في مكان
فيل هو الصحيح والذير يصيب مندبل المتوضي او يتألم عفو في ال
قوال كلها اما على قول ما اختاره الشيخ يعني صاحب الكفر فظاهر
واما على القول الآخر فللمخرج وفي فتح القدير وفي يصير استعماله
الصحيح انه كما زيل العضو واحترازه عن قول كثير من المشايخ وهو
قول سفيان الثوري رحمه الله تعالى انه لا يصير استعماله حتى يستقر
في مكان مستدلين بجواز اخذ البلية في مكان من عضو الى اخره وعدم
جواز من عضو الى عضو اخر الا في الجنابة لان البدن فيها كالعضو
الواحد وبمسح رأسه بيلة في بدنه لا بلل من عضو اخر والمحققون على
ما ذكره في الكتاب يعني الهداية لو سقط الاستعمال حال تردده على
العضو للضرورة وله ضرورة بعد الانفصال وغاية ما ذكره ان الماء
خوذه في مكان اخر يستعمل وله كلام في اخذ اذ اتفان بل فيما بعد
الانفصال قبل الاستقرار وما ذكره له يمه ولا يصح في له ام المبحث
الثالث في بيان حكمه قال الحلبي في شى في المنيه اما الماء المستعمل
فنجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه
وعند ابي يوسف نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي حنيفة
ايضا وعن محمد وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا ظاهر غير ظهور ابي
غير مظهر وبه اخذ اكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى
لان لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التمزغه فكان
ظاهرا ولم يرو عنهم انهم حملوه في السفر سيما في الأماكن العذبة
الماء وان بعضهم اخذ من عضو غيره واستعمله فله على

عدم

عدم كونه مطهرا وله فرق في ذلك بين كون استعماله محدثا او غير محدث
خله فالمن في غير الحدث وفيه اختيار ثم الماء المستعمل طاهر غير
ظهور عند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار
اكثر المشايخ لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يتبادرون
الي وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسحقون به وجوههم ولم ينفعهم
ولو كان نجسا لفسد كامن في الشرب منه وروى الحسن بن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى انه نجس نجاسة مغلظة لانه ازالة النجاسة
الحكمة فضلا كما اذا ازال الحقيقة وقيل اولى لان النجاسة الحكيمة
اغلظ حتى لا يعنى عن القليل منها وعند ابي يوسف وهو رواية عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان النجاسة خفيفة لما كان الاختلاف وقال زفر
ان كان المستعمل محدثا فمكالم محدث وان كان طاهرا فهو طاهر لانه لم يزل
النجاسة فلم يتغير وصفه وفي فتح القدير وقال مشايخ العراق انه طاهر عند
اصحابنا واختار المحققون من مشايخ ما وراء النهر طهارته وعليه الفتوى
وهذا الاذا المعلوم من جهة الشارع ان الالة التي تسقط الفرض وتقام بها
القرية تنقش واما الحكم بنجاسة العين فلا وذلك لان اصله مال الزكاة
نقش باستقطاء الفرض به حتى جعل شى عافى الا وساخ في لفظة عليه السلام
فحرم على من شرب بقرايته الناصرة له ولم يصل مع هذا الى النجاسة حتى
لو صيا حامل دراهم الزكاة صحت فكذلك يجب في الماء ان يتغير على وجه
لا يصل الى التنجيس وهو سلب الطهورية الا ان يقول فيه دليل
يخصه غير هذا القياس وتعمامه هناك وفي النهاية واما الماء المستعمل
لا يظهر الاحداث وانما قيد الاحداث لما انه يطهر النجاس

فيما روي محمد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الماء المستعمل اقول
 ثلاثة اظهر اقاويله كما قال محمد بن طاهر بن طهرور وقال في قول طاهر
 ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا فهو طاهر غير طهرور وان
 كان متوضئا فهو طاهر وطهرور وهو قول زخر وقال يالكر طاهر
 وطهرور الا انه احب الي ان يتوضأ بغيره لما ان عنده اذا وقت في الماء
 نجاسة حقيقية ولم يتغير طهره وله لونه ولا ريحه لم ينحس وفي شرح المنيبة
 للحلي ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الاستغناء به وبالماء النجس
 في تحويل الطين وسقي الدواب له وعند من نظري في كراهة شرب الماء المستعمل
 فان الكراهة ان كانت مبنيّة على الرواية بنجاسته فظاهر ويقضي
 ذلك الكراهة التبرئة لا سيما وجه الحمل عند اطلاق وان كانت الكراهة
 مبنيّة على الرواية الاخرى بطهارته المصححة المقتضية بها فافرق بينه وبين
 بقية المايعات كالخمر وحره مما لا يكره شربه اجماعا وهو طاهر وليس
 بطهرور ولا يقال انه اكتب رخصة البدن بالاستعمال فيما يفرش به
 المعدة ويقضي ذلك كراهة التنجس كما ذكرنا في شرب الماء قايما ان كراهة
 لا مرطب وهو انه يورث ذاء الكبد ولا امر شرب في كراهة تنجس به في الماء
 قلنا بذلك لم نفرق بين كونه مستعملا او غير مستعمل بعد ان يغسل به البدن
 ولو للبرء في غير الحدث وانما الكراهة في الماء المستعمل على ما ذكرناه في
 غير من المياه المستعملة في البدن اللهم الا ان يقال ان هذا الماء لما سقط
 به الفرض او قامت به القرينة لحقه ركن شرب في تغيير نفعه وتغير وجهه
 لا يجوز الوضوء به كما في مال الزكاة فحرم اخذها على بن هاشم
 لانها اوساخ كما ذكرناه عن فتح القدير فيسبب هذا كراهة شربه

و مقتضى

ومقتضى ذلك ان تكون الكراهة تنجس به لانه ماء طاهره نجس والى ما
 غلبت به الاجماعات فاذا ورت ولكنه تدنس بفعل الذنوب كما سبق
 في فضل الرضوخ من قوله في الحديث خرجت ذنوبه من سمعه وبصره الى اخره والظاهر
 ان استعماله في العجن والطبخ به كذلك مكره لانه في معنى الشرب والله اعلم
 واحكم **مسئلة البيهقي** **مسئلة البيهقي** **مسئلة البيهقي** **مسئلة البيهقي**
 وخطبته وهي كلمة له مقلد لها اريد بها حروفها قال ابن حلي في شرح الكنز
 وفي نسخة بخط كذا في غاية البيان انه في شرحه ممكن ان يضابط حكمها
 او جواها جط وفي شرحه العين على الكنز جط في موضع الرفع على الجزية
 نقد به **مسئلة البيهقي** يضبط فيها حروف جط فالجيم من النجس والحاء من ^{الحال}
 والطاء من الطاهر **مسئلة البيهقي** وعلى انها بخط النون من النجس لانها اول حروفه
 كما ان الحاء اول حروف الحال والطاء اول حروف الطاهر وفي شرحه العين
 صدر بها رجل انفس في البيهقي لطلب الدلو وهو جنب فالما والرجل نجسان
 عند ابو حنيفة لان باول العلاقات نجس الماء والرجل على حاله لنجاسته
 الماء المستعمل منه وعند الرجل طاهر في اله صح وعند ابو يوسف كل واحد
 بجاله اما الرجل فلعدم الصب واما الماء فلعدم التقرب او ازالة الحدث وعند
 محمد كلاهما طاهران اما الرجل فلعدم اشتراط الصب واما الماء فلعدم
 التقرب وانما دلل طهره الحروف الثلاثة على اصحابنا الثلاثة بهذا
 الترتيب لانهم على هذا الترتيب في الخارج فالامام هو المقدم ثم ابو
 يوسف ثم محمد رحمه الله تعالى فلذلك قدّم الحرف الذي دل على قول ابو حنيفة
 ثم الحرف الذي دل على قول ابو يوسف ثم الحرف الذي دل على قول محمد فانهم
 اظهروا في ان يقيد البيهقي بالذي دون العذر الكبير وفي النهاية عند

الهداية والجنب اذا انفسى لطلب الدلو او الجنب الذي ليس في بدنه
 نجاسة من المني وغيره فيه اشارة الى انه لو انفسى للاغتسال للصلاة
 يفسد الماء عند الكراه ان اراد بالفساد النجاسة يرد قول محمد فان
 المستعمل عنده طاهر وان اراد بالفساد سلب الطهوية نقطيره قول
 ابي حنيفة وابي يوسف بنجاسة المستعمل وان اراد ما هو اعلم من ذلك
 يرد ان الذي يصير مستعمل بعض الماء لا كله وهو ما من جسد وانفصل
 عنه وذكر طاهر عند محمد فانه ينحس الباقي فيكون بعض الماء مستعمل
 والبعض مطلق كما سبق في هذه في مسألة الفاتية فاني قوله بفسد
 الماء عند الكل كماله يخفى وينبغي ان يقال ان الحائض والنفساء بمنزلة
 الجنب في هذا الحكم اذ لم يكن علي بدنهما نجاسة من دم وخبره ولم يتويا
 الطهارة اذ كان بعد انتفاء الحيض والنفساء وهل المحدث حدثا اصفر
 كذا ذكر اذ لم يكن علي بدنه نجاسة لم اجد المصنف شي من ذلك وينبغي
 ان يكون كذا ذكر وذكر الجنب في كلامهم مجرد تمثيل وفي شروء الميتة للحلي
 الطاهر اذا اغتسل في البئر بنيت القرية افسره وان انفسى لطلب
 دلو وليس علي بدنه نجاسة ولم يدرك فيه جسده لم يفسد عند علم
 جميعا اقول وكذا لو دلل له زالة الوسخ او الطاهر ان المراد بالطاهر
 في كلامه المستوفى لا الطاهر من الجنابة فقط كماله يخفى وقال والدي رحمه
 الله تعالى وحاصل الكلام ان جنبا ليس علي بدنه قدر من مني او عيني
 انفسى في بيت لا خراج دلوها فعند ابي حنيفة المنفسى والمنفسى
 فيه نجسان اما الثاني فلو وقع الحدث واما الاول فلتنجزه بازال
 حدثه قال في النهاية فينجس الرجل كمن نجسات الماء النجس له نجاسة
 الجنابة عند بعض اصحابنا حتى يخرج له قراءة القرآن ودخول

المسجد

المسجد قال الصدر الشهيد والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة لانه باول
 الملاقاة صار الماء مستعمل وفي فتح القدير هذه المسئلة التي خرج
 ابي بكر الرزبي اختلاف ابي يوسف ومحمد في علة استعمال الماء منها فقال
 عنه ابي يوسف ثبت ان استعمال برقع الحدث وباله استعمال تقر با
 وعند محمد ما لم ينو القرية لا يصير مستعمل وجهه في قول محمد ظاهر
 وصار كما اذا دخل يده لك غتراف زال حكم الحدث عن اليد ولم يصير
 الماء مستعمل واما ابو يوسف فيحكم بنجاسة المستعمل وهو بكل من الامر بن
 فاذا انفسى وحكنا بطهارته استلزم ذلك الحكم بكون الماء مستعمل ولو
 حكنا باستعماله كان نجسا باول الملاقاة فلا تحصل الطهارة وكان
 الحكم بطهارته مستلزما للحكم بنجاسة فقلنا الرجل بحاله والماء بحاله وعند
 ابي حنيفة انهما نجسان واختلغا في نجاسة الرجل عنه فيقبل نجاسة
 يلحق الجنابة فله يقرأ وقيل بنجاسة المستعمل فيقرأ عنه ان الرجل طاهر
 وهذه الرواية هي الصحيحة لعدم اخذ الماء الاستعمال قبل الانفصال
 وقد علمت ان اخذ اشتراط مسح القرية من هذه المسئلة غير لازم وكذا
 قول ابي يوسف لجواز ان يكون كون الرجل بحاله لا شئ اطله الرصب فانه
 شرط عنده في التطهر في غير الماء الجاوب والماتى به في العضو لا التوب
 لما ذكرنا ان الاستعمال لا يثبت له بعد الانفصال فلو يكون الماء حال
 الانفصال والحكم بطهارة الرجل مستعمل نجسا وله باول الملاقاة وفي
 النهاية وذكر شيخنا ان سله في مبسوطه ان ابا يوسف ترك اصل في هذه
 المسئلة فانه كان يجب ان ينحس علي مذهبه كما قال ابي حنيفة له ن

الماء يصير مستعمل عند سقوط الغرض وقد سقط الغرض وان لم ينو
فكانه انما ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم
يسقط الغرض كيدله بصير الماء نجس فنفى البين ويوجد لهذا نظير
وهو ما روينا عن ابي يوسف انه قال اذا دخل الجنب او المحرث بده في اناء
ليغرس الماء لا يترول المحرث عن يده كيدله يغرس الماء الحاجة الى الاخراف
وكذا هذا واما ما هو مراد على اصله لان الماء انما يصير مستعمل عند باقصة
القرية ولم تر جده ولكن ظهر الرجل لان بنية القرية ليست بشرط البتة
الطهارة لان الماء بطبيعته طهور فغير بنية وكذلك ابو حنيفة مر على اصله
وقال صار الماء مستعمل باسقاط الغرض وان لم توجد بنية القرية
لما ذكرنا بان البنية ليست بشرط في سقوط الغرض واذا سقط الغرض
صار الماء مستعمل عند نجس الرجل او ونما هو حاصل ان
هذه المسئلة مسألة البين حجة الى قول الله انه فيها ضعيفة
لان القولين الاولين مبنيان على نجاسة الماء المستعمل اما على قول
الامام ابو حنيفة فظاهر واما على قول ابي يوسف فالذي يمنع
من الحكم بنجاسة الماء عدم الصب عنده فلو وجد حكم بالنجاسة
ونجاسة المستعمل واشترط الصب قوله ضعيفان والقول
الثالث وهو قول محمد بن علي طهارة الماء المستعمل واشترط
بنية القرية له اما طهارة المستعمل فقد ذكرنا فيما سبق ان ذلك هو
الصحيح المعتبر به واما اختراطة بنية القرية لم يفسر ما خذ به ثم يحرم
بان الماء يصير مستعمل بكل من رفع الحدث والقرية واستقراطية
كما سبق بيانه فيكون المفتي به على قول محمد طهارة الماء المستعمل

فقط

بالحكم
الواقع

فقط لا شترط بنية القرية له وفيه تليق في التقليد ولعل في ذلك
لا يضر لان اقوال الصحت روايات عن ابي حنيفة كما هو المشهور والكل
مذهبه فيصير الماء مستعمل على هذا وان لم ينو القرية وهو ظاهر غير مظهر
والمراد ان بعضه يصير مستعمل وهو الماء الذي يحبس فيه فقط لا كل الماء
البين على حسب ما ذكرناه في مسألة الفايق والله اعلم واحكم
فصول ستة اخل المصنف رحمه الله تعالى بذكرها فلنذكرها تيمنا للقاصد
وتكميلا للفوائد في بيان حكم ماء البئر وهو الذي
ذكرناه في التقييم في اول بحث المياح وذكره الله تعالى
ولم يبينه اذ اوقفت في البئر الصغيرة نجاسة غير حيوان تظهر بنية
ما فيها من الماء ولا يحتاج الى غسلها وفي فتح القدير والقياس اما
ان له نظير يعني البئر كما قال بشرى لعدم انه مكان له خلو ط البجاة
باله وحال والجدران والماء ينبع شيا فثباته وان له تنجس
استقام الحكم بالنجاسة حيث تغزر له حتراره والتطهير كما نقل عن محمد
انه قال اجتمع رأي ورابي ابو يوسف ان ماء البئر في حكم الجارية له
ينبع من اسفله ويؤخذ في اعلاه فلا يلجس كحوض الحمام قلنا
واما علينا ان نتر 2 منها له اخذ باله ثار ومنه لطريق
ان يكون الانسان في يد كسبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
رضوا الله عنهم كاله عبي في يد القايد في النهاية وما البئر مخصوص
بانهم روينا فيها احكام حكم الماء القليل فان حكمه يتفاوت بتفاوت
اقله ثم يظهر بان الة بعضه في بعض الصور اتباعا للاثار
وعن هذا قالوا ما ايل الة بار بنية على اتباع الة ثار

وهنا

المع والة

وفي شرح الدرر البير لو كانت عشرة ايام على لا تنجس ما لم يتغير لون الماء
او طعمه او اثره ذكره قاضي خان وذكره والده رحمه الله تعالى قال وفي القلعة
وجامع الفتاوى يفرق بين ما لا تنجس من الماء من غير القلعة ان البير اذا كان عميقا
عشر اقصا على لا تنجس بوضوح الجحاسة فيها في اصح الاقوال واستقر به
ابن وهبان وسبط الكلام فيه ابن الشحنة وصاحب البحر المحالفة ما اطلقة
جمهور الصحاح والحاصل انه لو ثبت لهدم كثير من مسائل الصحاح المذكورة
في كتبهم واعلم ان الواقع في البير اما ان يكون حيوانا او غيره
فان كان غير حيوان كالدم والبول والحمس سواء كان قليلا او كثيرا غليظا
او خفيفا فانه ينجس به جميع ماء البير تغيرا ولم يتغير وفي ميتة المصلي
وشرحها للحلي واذا وقعت بعمرة او بمرتان في البير من غير البير او الغنم
فاخرجه قبل التفت لم يتنجس البير ولو اخرجته بعد التفت يتنجس البير وهذا
استحسان والقياس ان يتنجس البير على كل حال لان طهارة نجاسة وقعت
في ماء قليل فتنجس كما لو وقعت في الوعاء وان وقعت لم يتنجس البير
احتسنا لدفع المخرج لان ابار الفلوات ليس لها الغطية والمواشي
تتعرج لها والرياح تهب فجعل القليل عمودا دون الكثير وان وقعت
اي البقرة والبقرتان في الابن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت
ولم يتنجس البير الا في ايضا كما لم يتنجس البير وهو مروي عن علي
رضي الله عنه وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كمنه في سائر الايام
فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان زمانها ان يتنجس
ذلك الوقت والاحتراز عنه عيسى وكذلك غيره وروي عنه ايضا
حينفة رحمه الله البقرة اذا كانت يابسة لم تغسل الماء ايم البير
ما لم يستكثره الناس لعدم البلوس فيه انما في الاوان الرطبة
كذلك وقيل ان حد الكثير ان يستكثره الناظر وهو الصحيح وقيل

اي ما البير
ليست

ازله

٩

ان لا يخلو كل دلو عن بعمرة او بمرتان عن محمد بن ابي خذ ربيع وجه الماء وفي الرطبة
والمنسكة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افق فيها بالتنجس وبعضهم
سوى بين الرطب واليابس والمنسك والصحيح وهو مختار صاحب الهداية
لتحقق الضرورة في الجميع والروايات بمنزلة المنسكة للتلخخل والرخاوة
فيها وكذا الرخاوة واكثر المشايخ على انه يقبض فيه الضرورة الصامة
والبلور ان كان كافيه ضرورة وبلور يتعسر لحرارة وقوة الحرجة كابر
الفلوات البير مخفولة الكثيرة الطارق لا يحكم بالجحاسة للضرورة وان
كان الاحتراز غير متعسر كابر البيوت والاماكن المحفوظة القليلت
الطارق فهي بمنزلة الناداة يعنى فيه قليل وهذا هو الذي ينبغي ان
يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بضرورة فينقل الى ما هو فيه انه نجس
وفي جامع الفتوى ولا يعنى القليل في الناداة وابر البلدان لعدم
الضرورة وفي شرح الدرر ولا فرق بين ابار الحمر والفلوات في الصحيح
شمول الضرورة في الجملة وفي النهاية واختلف في ابار البيوت فمنهم من
قال يفده لان الضرورة معدومة والاصح شوبه ابر لا يفده وفي
الميتة وشرحها للحلي وان وقع خرو الحمار والعصفور في البير لم يفده
ما وها لانه طاهر وهذا من طهارة فالتشايخ وان وقع من الدجاج
افده وخرو البط والوز بمنزلة خرو الدجاج لانه نجس غليظ
وكذا ما شابههم وكذا خرو الحفاس وبوله لا يفده للضرورة وكذا ذرق
ماله يוכל له من الطيور فانه طاهر عند هاتين روايتي خله فالحمد وقال
بعضهم روي عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع الطير نجس نجاسة
مخففة لا يفدها لشوبه الا اذا خش وبغدا الماء وان قل كسائر

النجاسات الخفيفة ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات
ويفسد ماء الأواني وإن قل لا مكان صورتها عنه ولا يفسد ماء البئر
لتنفذه صوته عنه وإن بالثبابة أو بقرة أو غيرها مما ياكل لحمه في البئر تنجس
لأن خفة النجاسة لا تظهر في الماء ويمكن هون الماء البئر عن ذلك إلا عند
محدث لا نه ظاهر عنه قال والدي رحمه الله تعالى فتعزى إلى القنية
ثم تغاطر بوزن البئر مثل روى الأبر وسند كره هذا في تطهير النجاسة
إن شاء الله تعالى وفي القنية ولا عبادة للنجاسة النجس إذا وقع في الماء
أما العبادة للضرب كذا نقله والدي رحمه الله وأما إذا كان الواقع في
البئر حيوانا فاما أن يستخرج من البئر حيا أو ميتا فإن استخرج حيا
قال في النهاية لا يوجب التنجيس إلا الكلب والخنزير هكذا ذكر في القيون
وعن أبي يوسف أنه قال إذا وقع في البئر ثم خبز منها فانتقص ثم صار طوب
أشأن من ذلك الماء أكثر من قدر الدم لا تجز الصلوة به **أ** ولعل
هذا ينبغي على نجاسة الكلب نجاسة عينيه وسياقه ما فيه قال في النهاية
وأما في غير الكلب والخنزير إذا استخرج حيا فإنه لا ينجس **ح** شئ من الماء
وهذا إذا لم يصب فيه الماء وأما إذا أصاب فيه الماء أما إذا كان أصاب
فهو أن كان سورة طاهر فالما طاهر فإن كان سورة نجسا فالما نجس
وإن كان سورة مكرها فالما مكره ويستحب أن ينز **ح** منها عشر دلاء
وإن كان مشكوكا ينز **ح** ماء البئر كله كذا في شري الطحاوي قبل الملاق
قوله وأما في غير الكلب والخنزير إذا استخرج حيا لا ينز **ح** شئ
يعلم أن الواقع وإن كان ذئبا أو ثعلبا أو غيرها من السباع سوى الكلب
والخنزير إذا خرج حيا ولم يصل فيه الماء وكذا كره يعلم أن في الكلب
والخنزير لا يشترط أصابه الماء في نجس الماء كله ولكن ذكر في المحيط
وفتاوي قاضي خان أن سائر السباع بمنزلة الكلب حتى إذا وقع

الغم
صح

سبع

سبع من السباع وأخرج حيا ولم يصب فيه الماء ينز **ح** ماء البئر كله
بمنزلة الكلب والخنزير الكافر بالكلب وفي المحيط **أ** وهذا يقتضي أن
سباع البهايم نجسة العين كالكلب على قوله إلا ما بين وهو ضعيف
وفي مختصر محيط الرخصي للجناب زكي رحمه الله تعالى وإن كان يعني الواقع
في البئر حيوانا لا يؤكل لحمه اختلفوا فيه والصحيح أنه لا ينجسه وكذلك
في الحمار والبغل لا يصير الماء مشكوكا وهذا كله إذا لم يصل لعابه إلى الماء
وإن وصل يصير حكم الماء حكم لعابه **أ** وظاهر الحاق الكافر بالكلب في
عبارة النهاية إذا خرج حيا ولو لم يمت في الماء والمذكور في جامع الفتاوى
ولو وقع الدمي في البئر بعد الموت قبل الغسل يفسد الماء وبعد الغسل
إن كان جيفة كالكلب يفسده لأنه عين نجسة لا يظهر بالغسل وإن
كان مومنا لا يفسده لأنه يظهر بالغسل على خلاف القياس لكرامته
وذكر قبل ذلك قال حيوان يربى وقع في البئر فاستخرج حيا من ساعته
لا يجب نز **ح** الماء إلا في الكلب والخنزير وهذا إذا لم يصب فيه الماء
أما إذا أصابه فإن كان آدميا تنجس بالماء وله يكون نجسا وكذا
محدثا لا ينز **ح** شئ من الماء أما إذا كان نجسا أو لم يكن مستنجبا بالماء
فينز **ح** جميع الماء وإذا كان محدثا فاربعون دلاء وإن كان عينا
أو مفسورا وما يحصل منه طاهران كالحمام لا ينز **ح** شئ وإن كان
المنفصل نجسا كشاة ملطخ فخذها يسر لها ينز **ح** عشرون دلاء عند
أبي حنيفة لحقة نجاستها وعند أبي يوسف جميعها وهو قياس وإن كان
سورة مكرها لا ينز **ح** شئ وإن كان مشكوكا وجب نز **ح** الماء
كله احتياطا وقيل لا ينز **ح** شئ وهو الأصح لأن الشك في طهرته
لا يظهاره في الأصح وإن كان سورة نجسا ينز **ح** كله ولو وقع
ذئب الغارة ينز **ح** جميع الماء لأنه لا يخلو عن الدم ولو كانت

مع الماء جرات او هربت من الهرة او الهرة من الكلب ينزع جميع
الماء اما في الصورة الاولى فظاهر واما في الاخرى فلا بد ان يكونان
حالين عن قليل البول في هذه الحالة وفي مختصر المحيط هربت
هرة اخذت فارت فوقعها في البئر فان جرت بها الهرة ينزع
الماء كله وان لم يجزها وماتت الفارة وجرت الفارة
الهرة حية ينزع عثره وفي العكس اربعون وان جرت
حبيبة خرجتا حيتين له ينزع شيء وذكر والد في معزنا
الحا السراج الوهاج قال واما الشاة اذا خرجت حية ولم
تكن هاربة من سبع فالما طاهر وان كانت هاربة نزع
جميع الماء عن حبيبة واي يوصف له انها لا تخلو عن البول
ح اهو وان استخرج الحيوان الواقع في البيرمية سو كان موته
قبل الوقوع او بعده فاما ان يستخرج متنفخا او متنفخا او غير
متنفخ وله متنفخ فان استخرج متنفخا او متنفخا ينزع
جميع الماء قال في الكفر وشرحه للعيني وكذا ينزع كله لا حل
انتفاع حيوان وقع فيها اوله جل تفنخه صفرا الحيوان
او كبره الى انتشار البلة في اجزاء الماء اهو وقد الحيوان
المتنفخ في شرح الدرر بدوي قال لان ماله دم له اذا انتفخ
وتنفخ في الماء والعصر لم ينحس اهو وان استخرج ميتا
غير متنفخ وله متنفخ فان كان متنفخا بشي من النجاسة
الغلظية او الخفيفة ينزع الجميع وهل يعتبر منفذ الحيوان
ام له قال والذي رحمه الله تعالى في قول صاحب الدرر لان
بدن هذه الحيوانات طاهر لطهارة عينها فانها مخلوقة لنا
استعمالا لا اي له جلم قال تعالى واخيل والبغال والحمير

مطلب

لتركبوها

لتركبوها وزينة وانما يصير نجسة بالموت والكلام
حال كونها حية وهذا وجه الاستحسان وقياس النجاسة
بوقعها له سبيلها نجس فيتحلل في الماء فينجسه لكن تركها
للحديث والافان فانها لم تعتبر نجاسة السبيل حيث امروا بنزع البعوض
بعد موت الفارفة فيه ولو اعتبروها لا امروا بنزع جميع الماء وفي
الاشياء كالمظالم في قاعدة المشقة تجلب التيسير ذكر جملة
اشياء عني عنها للبلوي ثم قال ومنفذ الحيوان اهو وكذا ينزع
الجميع اذا كان الحيوان ميتا البيرمير وحا او خرجت شين من احد
سبيله قال والذي رحمه الله هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من الهرة
وله بخر وحا اما اذا كان ذلك فانه ينزع جميع الماء لان الدم والبول
نجاسة مانعة اهو واما اذا استخرج الحيوان من البيرمير ميتا غير متنفخ
وله متنفخ ولم يكن متنفخا بشي من النجاسة وله بخر وحا وله خرجت شين
من احد سبيله فهو على اربع مرات المرتبة الاولى ينزع جميع
الماء وذلك اذا مات في البيرمير اهو ومنه قوله قال والذي رحمه
الله المراد بخره هو الحيوان المقارب له في الجند كالشاة مثله شتر
عبارة الكتب شجرة بان المراد بالشاة الكبيرة في الجملة حتى لو
ولدت الشاة صغيرا كان حكمه حكم الشنور وفي الخلاصة قال والبط
واله دز كالرجاج ان كان صغيرا وان كان كبيرا فهو كالجمل العظيم
وفي السراج الوهاج اله وزك الشاة في احد السرايين
له شتان يد على الدجاجه وتبلغ مقدار الجمل وفي الرواية
اله خرب كالرجاجة والشنور له مناهل تنزل الى قعر البئر
في الغالب اهو والظاهر ان الذي اذا خرج من امه صغيرا كان
سقطا فهو كالشنور لان البصرة بالمقدار في الجسد لا بالاسم

واثما يطهر البئر بالترج بعد اخراجه الواقع فيه قال والذي رحمه
 واثما يخرج اوله لكونه سببا للتنجيس فله يمكن الحكم بزداله مع قيام
 سببه اذ وفي فتح القدير ولو وقع عظم عليه وسوته او لم تنزع الكحل
 وقالوا لو نال عظم نجاسة فوقع وتعدرا اخراجه يطهر البئر بالترج
 ويجعل ذلك غسلا للعظم ولو سال النجس على ان جرت ثم وصل الى الماء
 فنزعها طهارة لكل الامم وذكرت في كتابه فلا يده الفرائد نقله عن
 خزائن الروايات مكعب وقع في بئر وبالفراغ طلبة ولم يجدوه ان
 كان طاهرا فلا بأس وان كان نجسا او غلب على طهانه نجسه فاذا نزع الماء
 لا يضربان لم يوجد عصفور وقع في بئر فخرجوا من اخراجه من البئر فما
 دام العصفور في البئر لا يحكم بطهارة البئر وهذا بخلاف المكعب
 والطريق فيه ان يعطل البئر ويترك مقداره ما يعلم ان العصفور
 استحالة وتلاشت وصارت حجارة ثم بعد ذلك ينزع الماء حتى يغلبهم
 وقد بعض اصحابنا في ذلك ستة اشهر فقالوا يتقنا انها تلاشت
 وصارت حجارة اذ وفي فتح القدير ولو تنجست بئر فاجري ماؤها
 بان حفر لها منفذ فصار الماء يخرج منه حتى يخرج بعضه طهرت لوجود
 سبب طهارة وهو جريان الماء وصار كالحوض اذا تنجس فاجري
 فيه الماء حتى يخرج بعضه اذ وليس ذلك اذا تنجس بئر صغيرة فوجب
 نزع جميعها فوسعت وحفرة جواربها حتى بلغت عشرا في عشرين
 واستليت من الماء فانها لا تطهر من بئر نزع كما سبق في بحث
 الحياض والمراد ينزع جميع ماء البئر اخراجه مقدار ما فيها وفي النهاية
 قوله يعني صاحب الهداية وكان نزع ما فيها طهارة لها اشارة
 اليها انها تطهر بمجرد النزع من غير توقف على غسل الاحجار ونقل
 الى حال وفي فتح القدير ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والوشا والبكرة

ونواحي البئر واليد لان نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر فتطهر
 بطهارتها روي ذلك عن ابي يوسف وشمله عروة الا بئرا اذا كان في يده نجاسة
 رطبة فجعل يده عليها كلما صب على اليد فاذا غسل اليد كذلك طهرت العروة
 بطهارة اليد ويد المستنجي تطهر بطهارة المحل ودفن الخنزير اذا تخللت وقيل
 الدلو طاهر في حق هذه البئر لا يبرها كرم الشهيد طاهر في حق نفسه
 فقط وان يجب نزع الطين في شئ من الصور لان النار انما ورثت
 ينزع الماء وذكره الدرر رحمته الله تعالى مفر يا الى القنية قال ونزع البئر
 ان ينزع حتى لا يحتل من دلوها الى نصفه فتطهر وفي شئ من النجاسة
 للمكب وفي وجوب نزع الكحل اذا وصل الى حد لا يجلو نصف الدلو كان
 نزع الكحل ويحكم بطهارة البئر وترابعها ذكر البزاز في ذكر قاضي خاف
 انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين بصر الماء طاهر او طهر او هو واسع
 وذلك احوط وفي شئ من الدرر وان تفسر نزع كالحا ابرهنت قدس
 ما فيها من الماء فيفوض في نزع قدر ما فيها الى ذوب بصرية ابرهنت
 لها شعور ومعرفة في حال الماء فاير مقدار قال انه في البئر نزع وهو
 الوصف الاشبه بالفقه لكونها نضاب الشهادة الملزمة ولان اصل
 الرجوع الى اهل العلم عند الابتلاء باس قال الله تعالى واسئلوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون اذ والظاهر ان العدالة شرط في هذا الاخبار
 لانه من امر الديانات وضم الفاسق غير مقبول فيها قال في النهاية لان
 الله تعالى اجنب قول رجلين عدلين في قوله فخر مثل ما نقل من النعم يحكم به
 ذوا عدل منكم وانما اشترط البصيرة لها في الماء لان الاحكام انما استفاد من
 له علم بها اصله قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر الآية اذ ونقل الدرر رحمه
 الله تعالى مفر يا الى البحر قال وظاهر ما في النقاية ان كتمان بر احد

لانه اردن كثير اكثر الكثر على الاشجار وفي شجرة العنبر على الكثر
 وينتج من البئر ما يتان من الدلاء في الصورة التي يجب شرح الكثر لم يمكن
 شرحها لكونها معينا وهذه فتوس محمد وعن ابن حنيفة ثنت في حتى يعلمهم
 الماء والظلمة قبل حتى العجز وقيل غلبة الظن وفي شجرة ابن الحلبي ومثي وجب
 شرح كل الماء وكلما تر حواشي الماء من اسفله مثل ماء ثور حوا او الماء فقول
 ابن حنيفة يجب قدر ما يغلب على ظنهم انه جميع الماء عند ابتداء الشجرة وعنه
 انه ين في ما يتان دلوا والصح ان ين في بقول رجلين لها بصادرة في امر الماء
 فابي مقدار قال انه في البئر ين في ذكر القدر وهو اشبه بالفقه
 اذا رجوع الى اهل البصر اصل في كثير من الصور كما في الحكيم والثالث هو وقدم
 المختلف قال تعالى فاستلوا اصل الذكر الية وفي شجرة فكيف وين في
 ما يتان دلوان كانت معينة اى جارية لا يمكن بنى حوا وعنه ابن يوسف
 يخرج في مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان تخفر حفرة مثل موضع
 الماء من البئر ويصب فيها ما ين في منها الى ان تمتل او يسل فيها قصبة ويجعل
 يبلغ الماء عليه ثم ين في منها مثل عشرة دلاء ثم تعاد القصبة فينظر
 الى ان تنقص فين في ككل قدر منها عشرة دلاء وعنه محمد ما يتان دلوان
 ثلاث مائة وعنه ابن حنيفة في الجامع الصغير في مثله ين في حتى يعلمهم
 الماء ولم يقدر الغلبة فكيف كما هو رواية وعنه انه اذا انت في منها
 مائة دلو يلقى وقيل يؤخذ بقول رجلين لها بصادرة في امر الماء وهذا
 اشبه بالفقه كذا في القدرية وفي شجرة الدر قال في مسألة القصبة
 التي يقدر بها جميع ماء البئر ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من اول
 حدة الماء الى قعر البئر حتى ويا وقال والدي رحمه الله تعالى اقول وان
 يكون نبع الماء متراجعا لم يكن ذلك والوفان كان نبعه قويا فالظاهر
 انه لا يمكن تحريم بالفعل بل لا بد من التقدير فليسا مل وفي سراج الوهاج

ذكر

ذكر لذلك ستة اوجه وجهين عند ابو حنيفة الخذ بقول اصحاب البئر
 اذا قالوا بعد الشجرة ما كان في بئرنا اكثر من هذا ونزل رجلين لها موفية
 بامر الماء وقولان بعد الشجرة ما كان فيها اكثر من هذا وهذا شبه بالفقه
 كما سبق وجهين عند ابن يوسف الحفر التخصيص وجعل القصبة وجهين
 عند محمد بن في ما يتان الى ثلثة ثمانية ونزع ما بين ما يتان وحبس
 الى ثلثة ثمانية في ملخصا والحاصل انه اختلن التصحيح في هذه المسئلة في
 اختلفت الفتوى وقد سبط والدي رحمه الله تعالى هذا الاختلاف في ثم قال
 غير ان الافتاء بما عن محمد بن علي بن حناس كما في الاختيار والعمل بما عن
 ابي نصر محمد بن سلام وهو الاخذ بقول رجلين لها بصادرة هو الاشبه في حوط
 ابنه والبئر اذا نتجت ففارت ثم عاد ما وها كما كان في عودها بخفة
 روايتان والاصح عدم العود وان ما وها طاهر ويكون ذلك بمنزلة
 الشجرة وذكر في المحيط ان ظهر ان لا يعود بخس لان الزايل لا يعود
 بل سبب جدد كذا في الحنية وشرحها للحاجي والمرتبة الثانية ين في
 اربعون دلو الى حنين وفي رواية الى ستين قال في اكثر من شرحه لم يكن
 وين في اربعون دلو ان نحو حمامة اى بمرة نحو حمامة كالدجاجة والسور
 هذا على طريق الايجاب ومحسن على طريق الاستحباب كذا في جامع الصغير
 وهو الاظهر وقيل ما بين اربعين الى ستين وفي الحنية وشرحها للحاجي
 وان مات فيها حمامة او دجاجة او سور او ما قاربها في الجثة تن في منها
 اربعون دلو او محسن كذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر
 يعني اظهر من قول القدر وري الى ستين دلو الحديث ابي سعيد الخدري انه
 قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ين في منها اربعون دلو وهذا

لبيان الايجاب والحقون بطريق الاستحباب **ا** وليس المراد ان مع الاربعة
 بنين **ج** خمس ايضا وانما المراد اربعون او خمسون بنين **د** عشرة بنين **هـ** الا ان
 كما لا يخفى قال في شرح الدرر الى ستم اربعون بطريق الوجوب
 والعشرون بطريق الاستحباب قال والدرر رحمه الله تعالى في قول
 صاحب الهداية وفي الجامع الصغير اربعون او خمسون وهذا اظهر قيل
 وانما كان اظهر لان الجامع الصغير اخر التصنيفات فيكون القول المذكور
 فيه هو المرجوح اليه كذا في العناية **ا** والمراد بالدلو الوسط لان السلفي
 اطلق ذلك فينصرف الى المعتاد الوسط كذا في الكافي وفي شرح الكافي
 للعيني في الدلو الوسط وهو الدلو المستعمل في الابلان ويقال
 الكبير ما زاد على صاع **ج** الصغير ما دون الصاع والوسط الصاع وقبل عشرة
 ارطال **ا** كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو الرطل الهراقي قال والدرر رحمه
 الله تعالى في الهداية والمحيط والمختار ان المعتبر في كل بين دلوها الذي يستعمل
 منها وفي المختار ما في الهداية ظاهر الرواية لكونه مذكورا في كافي الحكم وان الذي
 يظهر ان البئر اما ان يكون لها دلو او لا فان كان اعتبر به والافاسع صاعا
 وانه ظاهر المختار منه وشرح الطحاوي والسراج الوهاج و**ج** فينبغي حمل من
 قدر الدلو على ما اذا لم يكن للبئر دلو كما لا يخفى **ا** يعني من قدره بالوسط
 وغيره وتعبه والدرر رحمه الله تعالى بقوله وفيه نظر لان خير الامور الوسط
 لانه اعول فليسا مل **ا** ويمكن الجواب ان الوسط يقدر في غير الذي هو كالمقصود
 عليه من حيث كونه منسوباً لتلك البئر قبل التنجيس فهو ارجح من الوسط
 بهذا الاعتبار والمرتبة الثانية بنين **ج** عشرون دلو والثالثة بنين قال
 في الكافي وشرحها المحامي وان وقعت فيها فارة او مصفورة او ما هو
 نحوهما في المقدار بنين **ج** منها عشرون دلو الى ثلثة بنين لما روي عن

النس

النبي صلى الله عليه واله قال في فارة ماتت في البئر فخرجت
 من سعتها بنين **ج** منها عشرون دلو فالفشرون بطريق الايجاب
 والثلاثون بطريق الاستحباب **ا** وفي النهاية وهذا الرض لم يبين
 ذكرهما في الاستحباب في منسوخة احدهما ان السنة جاء في رواية
 النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال في الفارة اذا وقعت
 في البئر فماتت فيها بنين **ج** منها عشرون دلو او ثلثة بنين هكذا
 رواه ابو علي الحافظ الترمذي باسعاده واولاها الشيعين
 فكان الاول ثابتا يقينا وهو معنى الوجوب والآخر يوتى به لئلا
 يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب
 والثاني ان الرواية اختلفت فيه اختلافا كثيرا فروي مسند عن علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه في الفارة تموت في البئر ثلثة منها دلاء
 وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون وفي رواية ثلثة بنين وروي
 بسنن بن مالهك عن ابي عيسى في الفارة اربعون فوجب بعضهم
 في الفارة عشري وبعضهم اوجب اقل من العشرين وبعضهم اكثر من عشرين
 فاخذ علوا وتا رحمه الله تعالى بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير
 فكان هو واجبا لتعيينه وما وراءه استحبابا **ا** وفي فتح القدير واذا
 لم يوجد في البئر القدر الواجب نزع ما فيها فاذا جاء الماء بعد لا ينزح
 منه شئ اخر وعن ابي يوسف ان الاربعة كفارة واحدة فالحس كالدجاج
 الى تسع والعشوة كالشاة وعن محمد الفارسي ان اذا كانت كهيئة الدجاج
 بنين **ج** اربعون وفي الهدية ما رواه كماله والهدية في الفارة كالهدية
 كذا في التمهيد **ا** وفي جامع القناري والجوان الذي بين الفارة
 والدجاجة فهو بمنزلة الفارة فان كان بين الشاة والدجاجة
 فهو بمنزلة الدجاجة قالوا ولو نقص ماء البئر بعد اخرا **ج**

الفارة قدر عشري دلو طهر الباءة **هـ** وهذا الوترين دابة في ماء
 البئر قدر الواجب أو عمل الطين به كذا في النهاية ولو نزع بدلو
 عظيم مقدار عشري دلو جاز وكان الميطر ولو نزع وكان الحسن
 بن زياد يقول لا تظلم بهذا في عند تكرار النزع ينبع الماء من
 أسفلها ويأخذ من أعلاه فيكون في حكم الماء الجاري وهذا لا يحصل
 بنزع دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص
 عرفنا ان المقين بقدر المنزح وان معنى الجري في ساقطه ذلك
 يحصل بدون النزع كذا في المبسوط وقال الدرر رحمه الله تعالى هو
 ظاهر المذهب لانه صوابه في كافي الحائض وقد حصل المقصود بذلك وهو
 اخراج قدر الواجب واعتبار معنى الجري في ساقطه ولهذا الوترين
 في عشرة ايام في كل يوم دلوين جاز وقيل بشرط التوالى والمختار عدمه
 كما اشار اليه في الخلاصة وقال البرجندى غير الوسط احتسب بالوسط
 فان كان صغيرا زاد العدد وان كان كبيرا ينقص وكذا الكد ولو اصر من
 دلو تلك البئر او اكبر منه احتسب به كالدلو الوسط على ما لا يخفى في المرتبة
 الرابعة بنزع عشرة دلاء قال في مختصر المحيط وفي الحاشية ونحوها عشرة دلاء وقال
 والدمي رحمه الله تعالى بقوله كان الواقع اصفر من العصفور كالحلمة وهي
 القراءة الفصحى وولد الفارة فظاهر كلامهم انه عفو كذا في المذكر في الحاشية
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه بنزع عشرة دلاء ونحوها عشرة دلاء كذا في البرجندى
 وجزم بلعشر في الحاوي **هـ** فينبغي ان يقال ان الفتر وجوبا وما زاد استحب
 كما قيل في المرتبة **ال** بقين **هـ** قال في فتح القدير ولو صب ماء
 دلوين بئر طاهر بنزع المصبوب وقدر ما بقي بعد ذلك الدلو من الثانية
 في رواية ابي جعفر وفي رواية ابي سليمان قدر الباءة فقط والاصح الاول
 فعلى هذا لو صب الدلو الاخر في اخر طاهر بنزع منها ولو اقط على

القولين ولو صب ماء بئر نجسة في بئر اخر وهو نجس ايضا نظر
 بين المصبوب وبين الواجب فيها فانهما كان اكثر اعني عن القل
 فاذا استويا فترج احدهما يكفي مثاله بئر ان ماتت في كل منهما
 فارة فترج من احدها عشرة مثله وصب في الاخر بنزع عشرة دلاء
 ولو صب دلو واحد فلكذا ولو ماتت فارة في بئر ثالثة فصب
 فيها من احدها البئر بنزع عشرة دلاء ومن الاخر بنزع عشرة دلاء فلو نزع
 ولو صب فيها من كل عشرة دلاء اربعون وينبغي ان ينزع المصبوب
 ثم الواجب فيها على رواية ابي جعفر وهذا كله في الفتاوى وتماه في
 فتح القدير وفي مختصر المحيط وعلى هذا فارة ماتت فارتقا ماء
 في البئر قال محمد بن **ح** الاكثر من المصبوب ومن عشرة دلاء
 وهو الاصح وقال ابو يوسف بن **ح** المصبوب وعشرون دلو **هـ**
 ويحكم بنجاسة البئر من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والى يعلم
 او يغلب على الظن كذا في النهر ويؤيده ما في السراج الوهاج من ان
 قول القدر وير حتى يتحققا من وقت بان يشهد رجلان بانها
 وقعت يوم كذا فيحكم بنجاسة البئر من ثلاثة ايام ولياها ان
 كان الواقع مستغنى او مستغنى اياه من يوم وليلة وهذا الحكم با
 النجاسة بالنسبة الى الوضوء والفعل اذا كانا عن حدث فتعاد صلاة
 هذه المدة وبالنسبة الى الثياب ونحوها اذا غسلت من نجاسة
 يحكم بالنجاسة في الحال من غير استناد الى ما قبل حتى اذا كانوا
 غسلوا الثياب من النجاسة بما يزيلها عنهم الى غسلها وله بعد ذلك
 الصلاة قال في الكنز وشيخه للعيني والنجس من ثلاث فارة
 مستغنى وهو اعلم من ان تقع في البئر حية وتموت ثم تستغى او تقع
 ميتة مستغنى وقد جهل وقت وقوعها فلو علم وقت وقوعها

يتنجس البئر من وقت الوقوع بالاتفاق وان لم تكن متنجسة
 بنجسها من يوم وليلة وهذا عند أبي حنيفة وقالوا يحكم بنجاستها
 من وقت العلم بها مطلق وله يلزمهم اعادة شيء من الصلوة ولا غسل
 ما اصابه ماؤها وهو القياس وله وهو انه سبحانه ان وقوع الجريان
 الدوامي في الماء سبب لموته لا سيما في البئر فيجاء به على السبب لظاهر
 دون الموهوم احتياطا كالجرح اذا لم يزل صاحب فحاش حتى مات
 يحال به على الجرح حتى موته واما التقدير بالثلاث في المتنجس فلا بد
 لا يتنجس غالبا الا بعد ثلثة ايام ويوم وليلة في غير ذلك ما دونها
 ساعات لا تضبط وفي الميتة وشرحها للحلي وان وجدوا فيها نارة
 ميتة ولا يدرى انها ميتة وقت لم تنفخ او تنفخ اعادة واصلا
 يوم وليلة اذا كانوا متوضعا منها في ذلك اليوم واليلة وغسلوا
 كل شيء اصابه ماؤها في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او قفسخت
 اعادة واصلة ثلثة ايام ولياليها اب ما دونه بوضوئهم منها في الزمان
 المذكور وغسلوا كل ما اصابه ماؤها فيه عند أبي حنيفة وقاله ليس
 عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء حتى يتحققا ميتة وقعت له حتمان انها
 وقعت تلك الساعة فانت او كانت ميتة متنفخة او متفسخة ثم وقعت
 بريح او غيره وله في حنيفة ان كونها في البئر سبب لظاهر الموتها فيحمل
 عليه احتياطا والانتفاخ او التفسخ يدل على طول المدة فقدر
 بالثلاث باعتبار الغالب وقالوا الدرر رحمه الله تعالى معزيا الي
 السراج الوهاج ان قوله اذا كانوا متوضعا فيها يوم محدثون وقوله
 وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها يعني غسلوا ايابهم منها من نجاسته اما اذا
 توضعوا فيها وهم متوضون او غسلوا ايابهم من غير نجاسته فانهم
 لا يصعدون اجماعا كذا قال شيخنا صوفى الدين والمعنى فيه ان الماء

صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فان كانوا محدثين يمتنع لهم نزل احد
 بماء مشكوك فيه وان كانوا متوضعين لا يتطل صلواتهم بماء مشكوك في نجاسته
 لان اليقين لا يرفع بالشك والله اعلم
 حكم ماء المطر الذي سبق ذكره في تقليم المياه ولم يبينه اعلم ان ماء
 المطر حكمه حكم الماء الجاري كما يفهم من عبارتهم مادام يقطر ولو قليلا قال
 في الميتة وشرحها للحلي ميتة الجيفة بعد ذكره النهر الواقعة في عرض
 وعلى هذا ماء المطر اذا جري في يرباب السطح وكان على السطح عذرات
 او غيرهما من النجاسات وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب
 فالما طاهر اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبار الغالب اما اذا كانت
 العذرة فهو اب الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو لم يتغير والاهم وان
 لم يكن كذلك فهو طاهر اعتبار الغالب وان سال المطر من السقف او من
 الثقب ان كان المطر دائما ان مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء
 عمت النجاسة اكثر السطح او له لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال
 انه من السازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر وبعد ذلك سال من
 الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو اب ذاك السائل
 من الثقب نجس للعلم بانه نزل بعد اصابته السطح وجريانه عليه مع ان
 غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر للاحتياط كما تقدم
 وفي مختصر المحيط العذرة اذا كانت على السطح عند الميزاب فان كانت
 في موضع متفرقة لا ينجس الماء وعن محمد المطر اذا مر على النجاسة ولا
 يوجد اثر النجاسة فيه يندفع به ماء ومن فروج كون ماء المطر بمنزلة
 الماء الجاري في حالة نزوله من السماء على ما يظهر من النزول ماء المطر

ثم

الفصل الثاني

على عضو او ثوب متنجس ثم اخذ من الارض فاما طاهر ما لم
 يتغير احد اوصافه بالنجاسة ومثل ذلك لو اصابه محدثا فاسقط حدثه
 ينبغي ان لا يصير مستغلا اذا انفصل عنه لانه ماء جار لا حكم للمستعمل
 فيه كما تقدم بيانه فهو بمنزلة ما لو وضع يده او رجله تحت انبوب الماء
 او في وسط النهر الجاري فان الماء الذي يمسسه ثم ينفصل عنه طهور كما لا
 يخفى وليس هذا كالا ناء الذي يجب منه عليه لانه تسيل واجراءه جريان
 لانه يصنع كالحوض الراكد اذا غمر ماؤه فانه لا يكون جاريا قاطل ويبقى
 مسئلة الاستنجاء بالحققة عن فتح القدير والله اعلم
 في بيان الاساءة وجمع سور وهو بقية الماء الذي يبقية الشارب في الفاء
 او في الحوض كذا في مسكن سورة الكنز والمراد به الحوض الصغير لان
 الكبير كالجاري والجاري ليس بسورة لانه لا حكم له الا في التغير واعلم ان
 السور على اربعة اقسام القسم الاول سور طاهر طهور وهو سور
 اللابس مطلقا سواء كان طاهرا او نجسا او محدثا او حائضا او نفسا
 او صبرا او كبيرا او صغيرا او كافرا او ذكرا او انثى الاحوال شربة الخمر فان بلغ
 ريقه ثلثة مراق طهره وكذا ينبغي ان ينجس سور الجنب لسقوط
 الفرض به ولكن قيل لم يرفع الحدث للضرورة وقيل يرفع ولكن لا يصير
 مستوعبا للخروج كذا في سورة الكنز للمعني وقال الدرر رحمته تعالى في البحر
 يعني ان الكل طاهر طهور من غير كراهة وفيه نظر فقد صرح في المجتبى من
 باب الحظر والباحة انه يكره سورة المرأة للرجل وسورة لها ولهذا لم يذكر
 الذكر والانتباه في كثير من الكتب لكن قد يقال الكراهة المذكورة انما هي في الشرب
 لا في الطهارة كما قال الدرر رحمه الله تعالى اقول ما في المجتبى بالنظر الى الثلاثة
 الذي يحصل لكل سور الاخر كما انما اليه في النهر وعليه فينبغي تعييد باله

واما

ك

واما قول الجوهري لهذا المخرج فافسد كيون وقولهم نجسا او حائضا الى قولهم
 ادكا فراعين ذكرهما ولذا لم يعبر بهما في كثير من الكتب فتدبره اها قول
 انما قول صاحب البحر بالنظر الى اكثر الكتب لا الى بعضها فلا فساد في ذلك
 ولكن يرد على قوله انما الكراهة في الشرب لا في الطهارة قوله لهم
 بكراهة كتوضي بفضل ماء المرأة حتى قال في السراج الوهلي ولا يجوز
 للرجل ان يتوضا او يغسل بفضلها فقله والدي رحمه الله تعالى وقدمنا
 نظيره في مكروهات كوضوء المراد بفضل ماؤها الذي شربت منه مثل
 سور الأدي سور كل حيوان ما حول من الأبل والبقر والغنم وكذا
 اذا كان طاهرا كغسله ويحكي بذلك سور البحر والباب والكنز والجميع
 مع الحدود ولا يجوز بالكنز ان كان وجهها مطليا بالآلة فكذلك فان لم
 يكن مطليا او تيمم بظاهرها

جنسية

في طهارة كما في البهمندي واذا ظهرت بالجفاف ثم اصابها المأفوق عود
النجاسة اليها وعدم روايه يتان عنده تقود وعندهما لا تقود وهذا
ايسر وفي الخلية وهو المختار وعلى هذا الخلاف اذا وقع من ترابها في الماء
فعلى الاول ينجز الماء وعلى الثاني لا وكذا لو جفت الارض وذهب
النجاسة ثم رس عليها الماء وجلس عليها لا بأس به والمطهر السار
الدباغة بنوعها وقد تقدم الكلام عليها والمطهر السابع التزج في حق
البئر وقد سبق الكلام عليه ايضا والمطهر الثامن انقلب العين والمطهر
التاسع الحق بالنار والمطهر العاشر التحليل في الخمر سواء كان بنفسها
او بطريق شئ فيها قال في فتح القدير ولو صب ماء في خمر او بالقلب ثم صار خلو
كان طاهرا في الصحيحين خلو ما لو وقعت فيه فارة ثم اخرجت بعد ما خللت
فانه يكون نجسا في الصحيحين لانها نجست بعد التحلل خلو ما لو اخرجت قبل
التحلل اه وفيه ايضا ومطهر آخر فخلق فيه بين ابي يوسف ومحمد وهو
انقلب العين في غير الخمر والخمر برؤية في المعلى فتصير طاهرا وكل
والسرقين والعذرة فخرق فتصير ما اذا تطهر عند خمره فلا يبي يوسف
وكلم المصنف يعني صاحب الهداية في النجس طاهر في اختيار قول ابي يوسف قال
خشبة اصابها بولها فاحترقت ووقع رماها في بئر يفسد الماء وكذلك
رماها العذرة وكذلك الحمام رافا مات في معلى لا يؤكل اللحم وهذا قول
ابي يوسف خلافه لان كرماد اجزاء تلك النجاسة من وجهه فالتحقت
بالنجس من كل وجه احتياطا اه وكثير من المتأخرين اختاروا قول محمد
وهو المختار لان الشراء رتب وصق النجاسة على تلك الحقيقة وتنسقي
الحقيقة بانتفاء بعض اجزاء مفهوماتها فليكن بالكل فان الملح غير
المفك والحم اذا صار على ترتيب حكم الملح ونظيره في الشراء النطفة في
فتصير علقه وهي نجس وتصير مضفة فتطهر والعصير طاهر فيصير حمزا
فينجس ويصير قلا فيطهر فوفنا ان استحال العين تستتبع زوال
الوصف المرتب عليها وعلى قول محمد فروع الحكم بطهارة صابون صنع
من

من زيت نجس وفع بعرضهم عليه ان التراب والماء النجس اذا اختلطا
وحصل الطين كان الطين طاهرا لانه صار شيا آخر وهذا بعيد فقد
اختلف فيما لو كان احدهما طاهرا فليل العبارة لئلا ان كان نجسا فالطين
نجس والا فطاهر وقيل التراب وقيل للقالب والاكثر على ان ايهما كان
طاهرا فالطين طاهرا فاصل هذه الأقوال كلها على نجاسته اذا كانا نجسين
بخلاف قولهم في لطين المجنون يتبين نجس بالطهارة فيصلي في المكاتب
المطين به ولا ينجس الثوب المبلول اذا نشر عليه لانه ذلك اذا لم يتر
عين التبين لا اذا رثيت وعلمه في النجس بان كبتن مستهلك اذا لم يتر
عيشه بخلاف ما اذا رثيت قال وان ترطبا عار بنجس اه فكانه بنى على
احد الروايتين في امثاله وقال قبله في علومة النوازل اذا نزع
الماء من بئر كره ان يجعل به الطين ليطين به المسجد وارضه لان الطين يصير
نجسا وان كان البئر طاهرا تنجس النجاسة احتياطا بعد ان لا ضرورة الى
اسقاط اعتبارها بخلاف السرقين اذا جعل في الطين ليطين به لان فيه
ضرورة الى اسقاط اعتباره اذ ذلك النوع لا يتسبب الا بذلك وفي الخلوصة
العبارة للنجس من ايهما كان نجسا فالطين نجس وبه اخذ الفقيه ابو الليث
وكذا روي عن ابي يوسف وقال محمد بن سلام ايهما كان طاهرا فالطين
طاهر وهذا قول محمد بن حريث صار شيا اخر اه وفي طي المجتبى من المطهرات الاحراق
فان لادوان اذا احترقت فصارت رما اذا ظهرت خلوها لابي يوسف والشافعي
واذا احرق موضع الدم من راس الشاة طهارة وفي درر البحار ان الفتوى
على قول محمد بن حريث كرهه والري رحمه الله تعالى والمطهر الحادي عشر الزكاة
الشرعية وهي التي تكون من الأهل في المحل وقد تقدمت في الدباغة
والطهر الثاني عشر التقوير قال الحلبي في شئ المنية فارة ما انت
في جسد دهن ان كان جامدا قور ما حولها والباقي طاهر وان كان
ذائبا فله نجس والدهن النجس يجوز ان يستصح به في غير المسجد
ويدين به الجملداه والمطهر الثالث عشر مسح الحائض ولم يدخل

في مطلق المسح الذي ذكرناه لأن ذلك مخصوص بمسح الصلوات في مختصر
 الحيط مسح موضع الحجة بثلاث خرقان رطبات تضاف اجزاء عن الفصل
 فقال ابو يوسف لا يجزيه والمطهر الرابع عشر الحسن قال في مختصر
 الحيط اصابته طائفة فليس بالساكن حتى ذهب انهما تطهروا وكذلك
 اذا قام كسبي على ثدي ثم مضى ذلك مرارا تطهروا والمطهر الخامس عشر
 ندق القطن المتخمس كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى والمطهر السادس عشر
 تحت الخشب المتخمس والمطهر السابع عشر قلب الارض لجعل الاعلى
 اسفل والمطهر الثامن عشر دخول الماء من جانب وخروج من جانب
 كذا ذكره ذلك كله والدي رحمه الله تعالى والتاسع عشر الحجة لتبوء في السكن
 ونحوها قال في الحجة والسكن اذا موه بما تحسن موه بما طاهر ثلثا وفي
 شئ الميتة الحلية ولوموه الحديدي ما يعمل من الحديد من الاواني كالسكن
 ونحوها بالمال الحجة موه بالمال الطاهر ثلثا ان تطهر عند الي يوسف
 خلوا الحجة وانما تطهر فاقية الحجة في الحجة في الصلاة اما في حق الاستئصال
 بان تقطع به بطي او غير ذلك فلو خلت اذ لا يتخفى ذلك المقطوع والمطهر
 العثرون غلى اللحم ثلثا اذا وقعت فيه نجاسة حال الفليان على قياس
 قول ابي يوسف قال في الحجة وكذا امرقة وقعت فيها نجاسة حال الفليان
 يغلى اللحم ثلثا وقال في الحجة لا يطهر اذا ولو القيت دجاجة حال الفليان
 في الماء قبل ان يشق بطنها او كرش قبل الفصل لا يطهر ان ابد وجب
 ان يحس ط فيها جادا قال في الحجة الاربع الا سفدرى وعلى ما ذكره
 البزدي في المرقاة انه يغلى اللحم ثلثا بثلاث مياه فانه يطهر عند
 ابي يوسف يجب ان يكون في الدجاجة والكروشي كذلك والمطهر
 الحادي والعشرون القسمة في الحنطة ونحوها والتمرق في البعض او
 غسل البعض قال في شئ الدرر كما لو بالجر على ما تدوس من الحنطة
 ونحوها فقم او غسل بعضه بطرد كبا في دان لم يوجد التحريم اه كذا قال
 في الاشباه

في الاشباه والنظائر وذكر بعضهم ان قسمة المشايخ من المطهرات فلو
 تحس برقم طهر وفي التحقيق لا تطهر وانما جاز لكل الانتفاع
 لذلك فيها حتى لو جمع عادت اه في صلواتنا ان حلة المطهرات
 عشرون ومن زاد زاد الله في حسنة وقد نظمها في ابیات فقلت
 يا صاح عنة ما التطهير كان به **غسل ومسح وغتوبه وتحليل**
والدلك والوثك واليس الذي ذكره في الارض والربخ بالتقوي وتحويل
نزع ذكات وقلب العين لمس يد مسح الحجام على اللحم منقول
ندف وخت وحول الارض حرق لظي دخول ما حرج وهو تسهيل
فهذه جملة العشر قد نظمت لحفظها اذ له بالنظم تسهيل
الفصل السادس في التيمم شرع التيمم في غزوة الربيع
 لما اضلت عائشة رضي الله عنها عوفها فبغت عليه السلام في طلبة
 في انت الصلاة وليس معهم ماء فغلظ ابو بكر رضي الله عنه على عائشة
 وقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فزلت
 فيا اسيد بن حضير فعمل يقول ما اكثر بركتكم يا آل ابي بكر وفي رواية
 يرحمك الله يا عائشة ما نزل بك امر تكرهينه الا جعل الله للمسلمين
 فيه فرجا ومغفرة اللغوي القصد مطلقا والشرعي قالوا القصد الى
 الصعيد الطاهر للتطهير به والحق انه اسم لمسح الوجه وكيد من
 الصعيد الطاهر وكف قص شرط لانه النية كذا في فتح القدير ولا يشترط
 ان يستعمل جزء من الصعيد على الاعضاء حتى يجوز بالجر الا ملس كذا قاله
 الذيلعي **اعلم ان التيمم له شروط** وادكان وسنن ونواقض اما
 شروطه فثلاثة **الاول** العذر المبيح له وهو نزعان فقد الماء وفقد
 القدرة عليه اما فقد الماء فبعد عنه قد رمل والجمل اربعة الا في حلق
 كل خطوة ذراع ونحو بذراع العامة والميل ثلث الفرس وقوضط
 في قول القائل وهو العلامة بن الحاجب رحمه الله **ثاني**
ان البريد من الفراخ اربع ولو سحقت فثلث اميال ضفوا

الفصل السابع

والميل الذي من الباعات قل والباع اربع اذرع تستبح
ثم الذراع من الاصابع اربع من بعدها عشرون ثم الاصباع
ست شعيرات فظهر شعير منها الى بطن لاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل من شعر بخل ليس فيها مدقة
وقيل المقيتر ميلون وقيل ميلون ان كان الماء امامه ولا مثل
وقيل بحيث لو صاح بأعلى صوته لم يسمعه اهل الماء والراح الاول
لأنه لا تحرير لهذا لعدم انضباطه بالميل لانه يتحقق الحرج لو الزم
الذهاب الى الماء بالنظر الى جنس المكلفين شرعا ليشتم الا لدفع
الحرج ولذا قدم في الآية المرفى على المسافر لانهم احوج الى الرخصة من
غيرهم وعن ابي يوسف ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ
تذهب القافلة وتقيب عن بصره فهذا بعيد ويجوز له التيمم وهذا
احسن جدد الكذا في الذخيرة ذكره في فتح القدير ولكن يكون هذا
خاصا بالمسافر والاول مع المقيم وقال الواري رحمه الله تعالى وعن
الكرخي انه قال اذا خرج المقيم من المصر او من السواد الى الاحتطاب
او الاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب
وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ اذا كان هذا في المقيم
فما ظنك في المسافر وعن ابي جعفر اذا كان خارج المصر ولا يسمع اصوات
الناس اجزاءه التيمم كذا في الحائنة والحاصل انه جائز سواء كان مسافرا
او مقيما بمصر صرح به في الاسرار وهو قول الجرح وهو الخناراه وفيه
الكثرة لان الجليلي قوله ميل ينفى اشتراط الخروج من المصر وهو الصحيح
لأنه لا يشترط الا حقوق الحرج ويبعد ميل عن ما يبلحقه الحرج سواء
كان في المصر او خارجه وينفي ايضا اشتراط السفل لأن المعنى يشمل الكل
اه فقال زفر يجوز التيمم اذا خاف فوت الوقت وان كان الماء اقل
من ميل كذا في النهاية ومن فقد الماء خوفي من عدو او سبع او حية
او نار بينه وبين الماء قاله ابن الجليلي في شئ الكثرة وفي شئ الدرر او طوق

عدو

عدو او سبع بينه وبين الماء والقاء النفس الى التهلكة حرام قال والدي رحمه
الله تعالى لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فيتحقق الحرج المخصص
قال في النهاية ولا فرق في ذلك بين خوفه على نفسه او ماله وفي التوضيح
ولا فرق بين خوف الهلاك والجرح من مديون او خوفها من قاسق
عند الماء وفي هذا المعنى خوف الا مر من قاسق عند الماء ايضا وفي
الجبتي ويتيمم لحوق ضياع كود بعة او قصر غريم لا وفاء له بدينه اهل
واطلقوا في مقدار المال الذي يخاف على ضياعه اذا ذهب الى الماء وينبغي
ان يقيد ذلك بالزيادة على مقدار ثمن الماء في ذلك الموضع من غير غبن فالحق
كما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى في شراء الماء وينبغي ان يقال ايضا اذا كان ذلك
المقدار معه في ملكه فاضلا عما لا بد له منه والا فالحق خاف على مال القيمة
يباح له التيمم ولم اره الا انهم ابا حوا قطع الصلاة لغوات درهم من
ماله كما ذكرناه ادراك الرخصة من فتح القدير وغيره وفي فتح القدير في آخر
مقدار الصلاة انه ان يقطع اذا سرق منه او من غيره قدر درهم اه
ومن فقد الماء قبل العطش قال في النهاية وخاف السبع والعدو والعطش
عاجز حكما لأن صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة بالماء لأن لها
بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريع الجامع انه يفضي الى الهلاك
وفي حق المريع جواز التيمم منصوص عليه فالحق هذا به قلت جاز
ان في الاعادة بالوضوء على الخائف من العدو بعد زوال القدر لما ان القدر
جاء من قبل العباد وقد ذكر في التيمم والامام الواجب في فتاواه رجل اراد
ان يتوضأ فممنعه انسان عن التوضي بوعيد قتل ينبغي ان يتيمم ويصلي
ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه ذلك لأن هذا عذر جاز من قبل العباد فلا يقطع
عنه فحين لوضوءه كالجوس في السجود اذا وجد التراب طاهرا ولم يجد الماء
يتيمم ويصلي فاذا خرج يعيد فكذا هذا وقال والدي رحمه الله تعالى مع
الي بن ابي حجاج رحمه الله تعالى ان المراد من الخوف الخوف الذي لم يبتاع عن
وعيد قادر عليه ونحو ذلك كما في الخوف من السبع ولا بأس بان يكون
مرادهم ذلك وانما نسب هذا الخوف الى الله تعالى في هذه الصورة مع انه

فيها وفي غيرها منه تعالى ايضا خلقا وارادة لحرده في هذه الصورة
 عن مباشرة سبيله في حق الخائى وعليه لجل قول المنية ولو صلى
 بالاعياء لحرقه عدو او سبع او مرض او طين لا يعيد بالاجماع والمقد
 يعيد اذا صلى قاعدا عند الحيح ونحوه عند ابي يوسف لا يعيد كما لم يرد
 واليه يشير الجليل في شرحها بعد قوله بالاجماع لان هذه الهوارض
 سماوية الله ولو جسد في السور يتيم وصلى ولا يعيد لانه انضم عذر
 السؤال العذر الحقيقي والغالب في السور عدم الماء فتحقق العدم
 من كل وجه كذا في في الحيط وفي سنة الزيلو واما الماء المحتاج اليه
 للعطش فانه مشغول بالحاجة والمنشغل بالحاجة كالمدوم وكذا
 اذا كان معتمدا وهو محتاج اليه للزاد يتيم معه وكذا الماء الذي
 يحتاج اليه للعين لما قلنا وان كان محتاج اليه لا في اذ المارة لا يتم
 لان حاجة الطبع دون حاجة العطش وعطش رقيق كعطش
 وكذا عطش دوابه وكلهم ولا فرق في ذلك بين ان يحتاج الى الماء او
 في ثاي الى الله وقالوا الذي رحمه الله تعالى قال في البر وعطش
 رقيق ودوابه وكلهم لما شربه او صيده في الماء او ثاي الى الله
 وسواء كان المحتاج اليه للعطش رقيقا الى الحاجة او اخر من
 اهل القافلة او فعلى هذا من كان عنده ما كثر في طريقه الى حاج
 فحوزه وكان في الكعب من محتاج اليه من الفواء والمنقطعت
 للشرب يجوز له ان يتيم وان كان الماء قاضيا عن جميع ما يحتاج اليه
 في جميع حوائجه بل بما يقال ان بذله الى الرفقاء من المنقطعت
 افضل من الوضوء والغسل اليه بل بما يقال انه اذا احتجوا احتياج
 الفواء اليه الاحتياج اليه لا يحجب بذله اليهم لا حيا ولا ميتا ولا حيوانا
 الوضوء الا احتج به لان الطهارة لها خلق وهو التيمم بالصعيد
 ولا خلق للنفوس اذا زهقت من العطش قال تعالى ومن احياها فلانما
 احيا الناس جميعا وبعض الجهلة من الأروام وخوفهم من يذهبون
 في طريق

في
 سائر

في طريق الحاج يتوضئون بالماء ويغتسلون به ويذهبون فوق الرمل وهم يرون
 الفقراء يموتون من العطش ولا يستقونهم وهذا امر من الكرامات كرو سبب
 ذلك ضعف يقينهم بان الله تعالى جعل طهارة التيمم صحيحة كافية مقام طهارة
 الماء واليتيم لو جمعوا ماء الوضوء والغسل والاستنجاء في تلك الحالة
 في ائنة واعطوه لأصحاب الأكراد الحارة في هاتيك الحالة ان لم يعطوهم
 الماء كطاهر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم حتى قال والذي رحمه الله
 تعالى من باب الى الجحيم امتنع صاحب الماء من ذلك وهو غير محتاج اليه للعطش
 وهناك مضطر الى العطش كان له اخذه منه قهرا وله ان يقاتله فان
 قتل احدهما صاحبه ان كان المقتول صاحب الماء قدمه هدر ولا قصاص
 ولا دية ولا كفارة وان كان المضطر فهو مضنون بالقصاص والدية
 والكفارة وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو اولى به من غيره
 وان احتاج اليه الا جنى الوضوء وكان مستغنيا عنه لم يلزمه بذله ولو
 يجوز للأجنبي اخذه منه قهرا كذا في السراج الوهاج وفي مختصر المحققين
 التيمم لعدم الماء حقيقة او حيا او عدم الماء حيا او عدم استعمال الماء
 مع كونه يقرب منه بان وجد بئر لا يستطيع الاخذ منها او كان عدو
 او سبع او لص خاف على نفسه الهلاك او كفر او معه ماء في كعبه
 او وجده بمن غال بما لا يتقارب كمناس فيه ورد الحسن عن ابي ج
 ان كان يساوي درهما فشتريه بدرهم ونصف درهم لا يتيمم لان مثل
 هذا القدر مما يقع بين تقويم المقومين وفي الجنبى واذ كان مع رقيق
 ما طلبه قبل ان يتيمم فان منه منه يتيمم لان كفاية عدم الفضة بالماء
 حتى لو كان في موضع يري عليه الفضة لا يجب عليه الطلب وقالوا ان غلب على
 ظنه الا عطا وجب السؤال والا فلا وقال الحسن لا يسئل في الحالى وفي
 القرب لا يسئل عن ابي ج خلفه لا يي يوسى وان راي في صلاته ماء في يد غيره
 ثم ذهب منه قبل الفراغ فبطلت صلاته قال لو سئلني لأعطيتك فلا إعادة عليه
 وان كان رآه قبل الشروع يعيد لو قوع الشك في صحة الشروع والا صح



انه لا يعيد لأن العدة بعد الذهاب لا تدل على الا عطا قبله وان الى ان
يعطيه الا بالثمن ولا غني معه يتعم بالاجماع وان كان معه غني فباعه مثل
القيمة او بفن يسير يترب ويتوضا وقيل انما يشترى اذا كان معه
زيادة على قدر زاده وان كان بفن فاحش والفاحش ما لا يتفاجأ
الناس فيه وفي النوادر الفن كفاش ههنا الضيق وعن ابي
نضر كصفار انما يجب السؤال في غير موضع عن المأثم لولم يسئل حتى
صلى فاعطاه يعيد وان الى فصل في ما اعطاه لا يعيد عليه الحاجة
من ما زمزم للعطية يمنع من جواز التيمم وما يذكر من الحيلة بين
يهمه لرفيقه ثم يستودعه اياه فليس بشئ لانه قادر على استئجاره
بالرجوع عن الهبة اه لكن قال الحلبي في شئ المنية والحيلة فيه ان
يخلط به ما ورد وخطوه حتى يصير مقلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او
يهمه عن وجهه ينقطع به الرجوع اه بان يهيم الى ذبيح رحم منه او
يتغوض على هبته او يخلطه الموهوب له بمثل حتى يتعدا الرجوع وخطو
ذلك ونقل ما زمزم سنة كما خرج الا سيوطي في الجامع الصغير كان
يعني كني صلى الله عليه وسلم لم يجد ما زمزم قال الشافعي المناوي رحمه الله من ملك
الى المدينة ويهديه لأصحابه وكان يستهديه من اهل مكة فيسئل فله ذلك
اه ومن فقد ما لعدم الألة كمن يتوصل بها الى المال ولو بالجد والتوكل
يبطل ويخرج فيعبر المأثم قليلا قليلا كما اشار اليه في شرح الوهاب
وكذلك المنديل وفي كنهه خسر كجوبقي ما لو نقص كسوب وخطوه يادلاه
فالمرکور في كتب كني فعية انه ان كان قد ربيعة المأثم اذ لا وه لأن
كان اكثر وعلى هذا لو كان لا يصل الى المأثم الا بمشقة ولو وجد من
ينزل الى البئر بأجر لزمه قال في التوضيح وقواعدنا لا تباي ذلك
وكذلك اذا كان معه آلة تذيب كتله وقد وجده فقط فقال ابو
الفضل الكرماني في فتاواه وعين الأئمة الكرماني لا يتيمم وقال
ابو حامد يتيمم واستظهر الأول في الجرد في النهر انه الأوجه وفي
الحاوي

الحاوي وكان المأثم في البئر ولم يكن معه آلة الا ستقاء او كان المأثم شديدا
المرارة او المارة بحيث يخاف منه على نفسه او بعض اعضاءه الثلث
كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى واما فقد القعدة على المأثم فكل مرض الذي
لا يقدر المريض معه على استئجار المأثم او خاف ان استئجاره يشترط
ولا يشترط حقوق الثلث كذا في الدرر وقال والذي رحمه الله
تعالى فان كان لا يجد من يوضيه فانه يتيمم اتفاقا وان وجد
خادما يعيده وولده واجيره او اخره يستأجرها لا يجوز
اتفاقا كما في المحيط وان وجد غير خادمه من لو استعان به اعانة
ولو زوجه فظاهر المذهب انه لا يتيمم من غير خلق بين الامام
وصاحبيه اه وفي شئ المنية للحلي حتى ان المريض اذا خاف زيادة
المرض بسبب الوضوء او بالتحريك او باستئجار المأثم او خاف ابطاء
البئر من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويوفى ذلك اما بفدية
الطرح عن امارة او تجرية او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر
الضيق وقيل عدالت شرط اه وقال والذي رحمه الله تعالى وفي شرح
الوهاب اذا كان لا يقدر على الوضوء لا بفن ولا بغيره ولا على
التيمم لا بفن ولا بغيره قال بعضهم لا يصل على قيا سقولا الى حتى
يقدر على احدهما وعلى قول ابي يوسف يصل تشبها ويعيد وقول محمد
مضطرب في رواية الزيادات مع ابي عبيد وفي رواية ابي سليمان مع ابي
يونس وينبغي ذلك على مسئلة الحلي في المصراة لم يجد ماء ولا ترابا
طاهرا فعند ابي عبيد لا يصل بالقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا
بطهر وروى عن ابي يوسف يصل تشبها ويعيد وكيفيته صلوة عنده
ان يصل قاء عدا باؤا كذا في الزيادات وقول محمد مضطرب اه وفي
الجبتي وان لم يجد ماء ولا ترابا طاهرا لم يصل عند ابي عبيد ولا
يونس انه يوضي بغير طاهرة تشبها بالمصلين اعنه اما للوقت
وعنه يتيمم بالتراب والنجس عنه يصل بركوة وسجدة يعيد عنه

لا يصلي قول محمد مفسر بكذا الا سيرا زمانه الكفار من كوفه وكوفه يتيم ويوفي ثم
يعيد وكذا المقيد بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى هو من فقد القدرة خوفا
البرد في النهاية ذكر في فتاوى قاضي خان الجنب الصحيح في المهر اذا خاف الهلاك
من الاعتقال يباح له التيمم في قول الجرح والمأفرا اذا خاف الهلاك من الاعتقال
جاء في التيمم في قولهم اما الحديث في المهر اذا خاف الهلاك من كوفه فاختلجوا
فيه على قول الجرح والصحيح انه لا يباح له التيمم ثم قال قال مشايخنا في ديارنا
لا يباح للقيم ان يتيمم لان في عرف بلادنا اجر الحمام يعني بعد الخوف
فيكون ان يدخل فيتعطل بالفسق وذكر في الحديث اختلاف الرواية في من شئ
الاسلام ولم يجوز الخوفا هو قال والري رحمه الله تعالى عند قول صاحب
الرد او برد يعني او خوف بردي يودي الى الهلاك او المرض كما في الكا في غيره
حيث يخاف تلوث نفسه او تلوث عضو او زيادة المرض سواء كان في ديار او جبا
ولو كان في المصر عند ان يخرج خلفا لها في البسوط لهما ان ذلك في المهر نافي
فلا يعتبر ولم ان الخوف ثبت حقيقة فيعتبر الا ترى ان المأفرا يتيمم خوفا لله
مع وجود المأفرا الحقيق لان الخوف شامل لهما وعدمه في المصر كعدمه في البردان
النادر اذا كان متناول النفس بحسب اعتباره كما في الاسرار هو في فتح كقيد ولم
يعلق بالمال الا اذا قدر عليه بالملك والشرع عند انتفاء هذه القدرة يتحقق الجواز
لم يفضل لعل فيما اذا لم يكن معه من المأفرا امكن اخذه بمن مؤجل بالجملة على
ذلك او لا بل اطلقوا جواز التيمم اذ كان مع انه يسرع على صاحب المأفرا اخذه
حالة العسر والميسر فان تم هذا الحث فاطلوق بعض المشايخ عدم الجواز
في هذا الزمان بناء على ان اجر الحمام يؤخذ بعد الدخول فيتعطل بالفسق بعونه
في نظر هذا واحضوا المرض من الوضوء بالمال البارد في المصر على قوله هذا يسرع كسهم
كالفسق فاختلجوا فيه جعله في الاسرار ميسرا وفي فتاوى قاضي خان الصحيح
انه لا يجوز كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على انه في دهره اذا لم يتحقق
ذلك في الوضوء عادة هو قال والري رحمه الله تعالى في البراءة وشرع الجرح الصغير
لقاضي خان ان جوازه لا يثبت عنه مشروط بعدم القدرة على سجد المأفرا على
اجرة

اجرة الحمام في المهر وعدم وجوب ثوب يتدفق به مكان يا ويده في شدة البرد
او خوفي فوت صلاة جنازة ان اشتغل بالوضوء لغيره الا في بعض اذا خاف
الأولى بالامانة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او وليا او اماما في قوة
الجنازة ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم قال الزيلعي رحمه الله لا تقوى لا
الى حلق فصار الى معدوما بالنسبة اليها وقال عليه الصلاة والسلام
اذا في تلك جنازة وانت على غير وضوء فتييم ثم قيل لا يجوز للولي في رواية
الحسن عن الجرح لانه ينتظر ولو صلوا له حق العادة قال صاحب الرد هو
الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها ينتظره جاز له
التيمم قال شمس الدين هو الصحيح ثم متى فرغ من الصلاة بطريق التيمم وجوز
احرك يعيد كسهم لها وقال ابو يوسف ان لم يوجد بينهما وقت يمكن الوضوء فله
ان يصلي بذلك كسهم وفي الجرح ويجوز التيمم للصحيح في المهر اذا خفرت جنازة
والولي غيره في خاف ان اشتغل بالطهارة ان تقوى الصلاة وكذا كل من حضر
العبد في ان اشتغل بالطهارة ان تقوى الصلاة يتيمم وصلى وان خاف
من شدة الجمعة ان اشتغل بالطهارة ان تقوى الجمعة تضاف ان ادرك الجمعة
صلواتها ولا صلى لغيرها وكذا ان ضاق الوقت في شي ان تضافته لوقت
لم يتيمم ولكنه يتوضأ ويصلي قائبة واعلم ان الصلاة ثلاثة انواع نوع
لا يختص قوتها اصل لعدم توقيتها كالنوافل ونوع يختص قوتها ويقتضي
بعده اصلها او بدلها كالجمعة والمكتوبات اما الاول فلو يتيمم لها عند وجودها
لعدم كعذر واما الثانية فانه يتيمم لها في المهر مع وجودها خلفا للاحق
لجواز قضائها عنه ولنا حديث بن عمر عباس وبن عمر رضي الله عنهم
اذا خاف جنازة وانت على غير وضوء يتيمم لها وصل وصلاة كغير
في معناها لانها يغتفر ان لا يبدل لا شرط اطال الى عده ولو في غيرها
فكان عادما لما في حقها حالما لانه لا يتيمم كل واحد من ادائها للوضوء
بعده حتى لو لم يكن للإمام فيها وكواليا والولي التيمم لانه يشترط لها
وقيل للولي التيمم ايضا ولو احدث ان امام او المقتدي في صلاة العبد

اعلم ان اصل صلاة
الجنازة والصلوة
ونوع يختص

الصلوة

وقد شرع فيها بالتيمم ولو وضوء لكنه يخاف فوت وقتها يتيمم ويبنى وكذا اذا شرع
بالوضوء عند الجح خشية تعذر البناء بالوضوء للزحام خلفها ولو
شرع فيه بالتيمم ثم احدث تيمم بالاجماع لبطلانها بالوضوء من الاصل ولو
صلى الجنازة بالتيمم ثم اتي بالآخر كان كأن بينهما مرة يمكن الوضوء
فيها يعيد كتييمم والا فلو ولو حضرت جنازة فتييمم وصلى عليها واحدة
جاز فقال محمد وزفر يعيد التيمم على كل حال لبطلانه بالترغاب من الاولى
واما الثالث اما الجمعة فلا تنافى في الوضوء الا صلى عندنا وهو
الظاهر واما المكتوبات فلا تنافى في تقويتها على كل حال وهو القضاة لم يكن
عاما لما في حقها فلا يجوز التيمم اطلاقا في حركته كقوله انه اذا لم يمكن
قطع حركته الحاشية مسافة الحاشية في الوقت تيمم وفيه اشارة لا يتيمم
في اقل من ميل وان خرج في وقت وفي احد قولنا ان في وجه الله تعالى
يتيمم حتى الوقت وهو قول مالك وقال ابو الليث بن سعد يتيمم
الوقت وصلى ثم قضى وهو قول اخر اه وقال الدارقطني رحمه الله تعالى في
الحنية للابن لقائل ان يقول بجواز التيمم في المصلية الكسوف والشمس
الرواتب غير سنة كذا اذا خاف فوتها ولو توشأ لانها تقوت لا الى بدل
لا سيما على قول بان كغير سنة كما اختاره السرخسي وغيره اما سنة
فان هو خلاف قولهم مع كونه لا يتيمم وان خاف فوتها بعد افعال قياسي
قول محمد لا يتيمم وعلى قياس قولهم يتيمم فان عند محمد اذا خاف فوتها
بالزينة مع الجماعة عند خوف فوت الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس
وعندها لا يقضيها اصلا اه قلت وعلى هذا ينبغي ان تكون كذلك
المقتضى من المصلوات التي خاف فوتها لو اشتغل بالوضوء يتيمم
كصلوة الضحى اذا خاف خروج وقتها بزوال الشمس وصلوة الليل اذا خاف
طلوع الفجر ولا فرق بين الحد والجح والحايض والنفساء في جواز التيمم
للصلوة التي تقوت لا الى بدل مما ذكرنا كما هو المتبادر والله اعلم
والشرط الثاني للتيمم النية قال في الحاشية وعند زفر ليست بشرط كما لو وضوء
ولنا

ولنا ان الصعيد لا يثرب في الظاهر حسا وانما صار مطهر اشرعا لاجل العبادة
فلا بد من قصد كعبته بخلاف الماء لانه طهور حسا وقلنا على ان لفظة
التيمم تنبئ عن قصد لانه موضوع له لفظة وكقصد هو كنية وعند ابى بكر
الرازي لا بد من تمييز بين الحدث والجنابة وعندنا ينوب كعبته والاحقة
الصلوة وحديث يجوز بكل فعل لا صحة له بدون الطهارة وفي الاشياء والظواهر
وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجح يريد به
الوضوء لجاز خلافا للمصنف لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز
بالنية كما لصلوات المفوضة قالوا وليس يصح له لان الحاجة اليه ليقع
طهارته فاذا وقع طهارته جاز ان يؤدي به ما شاء لان الشرط يراعى
وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي غير العصر
ووقت النية عند ضرب يده على ما تيمم به كذا في نور الايضاح للزبيدي
رحم الله تعالى وفيه ايضا شروط صحة النية ثلثة الا سلام والتيمم والعلم
بالمقرب وشروط صحة نية التيمم للصلوة به احد ثلثة اشياء اما نية الطهارة
او استباحة الصلاة او نية عبادة مقصودة لا تقع بدون طهارة فلا
يصح له ان يؤتى بالتيمم فقط او نواه لقراءة القرآن ولم يكن حيا اه
وقال الزبيدي وعنه ابى يوسف اذا نوى به الاسلام صح ويصلي به اذا سلم
لان الاسلام راس العبادات وهو من اهلها فيصح تيممه بخلاف ما اذا نوى
نوى الصلاة حيث لا يجوز تيممه لانه ليس من اهلها قلت ان التيمم لا يصح
طهارته اذا قصد به عبادة لا صحة لها بدونها والاسلام له صحة بدون طهارة
فلا يميز بينهما بنيتهم ولهذا لا يصح تيمم المسلم بنية كصوم اه وفيه من الدرر
في الاعتبار ينوب عبادة مقصودة لا تقع الا بالطهارة حتى لو تيمم عند فقد
الماء لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يؤدي به الصلاة اه والشرط
الثالث للتيمم ان يكون بطهرا من جنس الارض كالتراب والحجر وفيه من الدرر
الحج والحدود التيمم بكل ما كان من جنس الارض وعند ابى يوسف يجوز بالتراب
والرمل فقط ثم كفصل بين جنس الارض وغيره ان كل ما لا يلين ولا ينطبع

التيمم

بالنار فهو من جنس الارض كالزئبق والكنورة والجص والطين الاحمر والاصفر
والحل والمالح الجلي دون المائي والسبحه المنفردة من الارض دون
المائية وكل ما ينقطع ويلين بالنار او يترق كالرماد والحدود عين
الذهب والفضة والزجاج والرصاص والكيورق فليس من جنس الارض
يتسم بالياقوت والفيروز والخراسان والزمرد جاز ولو يتسم
باللؤلؤ مدفوقه لا يجوز يتسم بالذهب كفضة ان كان مسبوكا
لا يجوز والا فان كان في لوطا بالتراب والخلقة للتراب جاز اه
وهذا احسن من قول الزيلعي ويجوز بالذهب والفضة والحدود
والخاسر ما اشبهها ما دامت على الارض ولم يصنع منها شيء وبعد
السبك لا يجوز وفي الجني واما الخاسر والحدود والذهب كفضة فياز
التسميم به ما لم يسبك فاذا سبك فان كان عليه غبار جاز عندها
خله فالابي يوسى ولا يجوز التسميم بالبورق والرماد والمالح وقيل
بالجليخوز وقال ابو يوسف يجوز التسميم على ظهر كرسى وظهر كل شيء
بكل شيء ولا يجوز على ظهر الحمار وكذا الشبهة قام في هدم فاصاب
التراب وجهه ويديه لا يجوز حتى يسبح وكذا الودر التراب عليها
غيره ولو اصابها غبار فحسب بنية التسميم جاز ولو حرك راسه ويديه
بنية التسميم جاز والشرط وجود الفعل منه ولو جعل التراب في كسبه
فصاب دراعيه جاز اه وفي حق المنيح ولا يجوز بالاحر في رواية
وفي ظاهر الرواية يجوز ويجوز بالخرق ان كان طين خالص وان كان
من طين في لوط ما ليس من جنس الارض لا يجوز كالزجاج المحذ من
الرمل وشي اخر ليس من جنس الارض ثم عند ابي عبيد بن الجوز التسميم وان
لم يلتزم بيده شيء من جنس الارض وعند محمد لا يجوز ما لم يلتزم بيده
شيء ورد في غيره مثل قول ابي حنيفة واذا لم يجد الا الطين والردغة بلطية
بشوبه فاذا جنى يتسم به وقيل عند ابي حنيفة لو يتسم بالطين جاز هو
الصحيح الا اذا صار مغلوبا بالمالا غلبك بالتراب يجوز عن التسميم

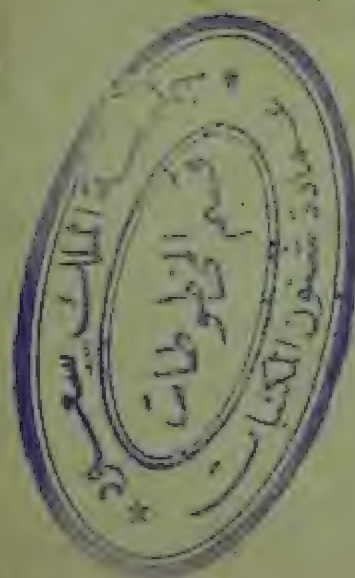
ان

ان اصاب موضع التسميم اه وفي الحدود كولا سيجالي ولو ان الخلقة او
الشيء الذي لا يجوز عليه التسميم اذا كان عليه التراب فغضب يده عليه
ويتسم ينظر ان كان يستبين انزه بعهه عليه جاز وان كان لا
يستبين لا يجوز اه هذا يعلم حكم التسميم على جوحته او بساط عليه
غبار فالظاهر عدم الجواز لقلة وجوده في السطح في نحو الجوحته
فليتنبه له اه ولعل وجه ذلك انه ان كان بحيث لو مديه على
نحو الجوحته من غير ضرب ولم يظهر الغبار بيده لكون الغبار كما منا
لا ظاهر يكون قاصدا التسميم بنفس الجوحته وهذا لا يجوز لان الغبار
يظهر في يده بعد الغضب وقد فات موضع البنية فان لفظة من
التسميم كما سنذكره بخلاف ما اذا كان بحيث لو مديه ظهر الغبار
عليها من غير ضرب يكون قاصدا الغبار لا تحقيق فاحفظ هذا فان
الناس عنه غافلون وذكره الوليد بن محمد انه لو يتسم جيب او
حائض في مكان ثم يتسم اخر في ذلك المكان اجرة كذا في خزائنه
الفتاوى وعليه في فيض الكوكبي بان المستعمل للتراب المستعمل لا المتق
اه وفيه شبه الزيلعي عدم جنس الارض الذي لا يجوز به التسميم هو الرمل
واللوة والكبريت والزبرجد والبخس والمزجان لقوله تعالى فيتموه
صعدا طبيا اي طاهرا وقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا
وطهورا وكل واحد من الصفي والارض يتناول جميع جوار الارض
فيكون حجة على من لم يرا يتسم بغير التراب اه وذكره الوليد بن محمد
في الجواز ان يجوز التسميم به سواء كان عليه غبار او لم يكن مغسولا كان او غير
مغسول مدفوقا او غير مدفوق وقال محمد ان كان مدفوقا او عليه غبار جاز
به التسميم والافل كذا في الخلاصة والخاتمة والحاوي وغيرها ثم ذكر عن خلاصة
الفتاوى كانه يجوز التسميم بالارض الخترقة في الارض لا بالمزجان واللؤلؤ
لان اصله ماء وكذا المطبوع منها كالكيزان والمفان والجبون والزيارة
الا ان تكون مطلية بالرهان والاجر المشوي الا ان اخلط به ما ليس من

الكتاب

الأرض ثم قال كذا أطلق فيما رايت مع المسطور في فتاوى قاضي خان
التراب اذا طالع ما ليس من اجزاء الارض تعتبر فيه الغلبة وهذا يقتضي
ان يفصل في الخيال للطين في الخشب لا احتراق ما فيه ما ليس من
اجزاء الارض كذا في فتح القدير وفي الخاتمة ويجوز التيمم بالابو والجص
والجباب والجباب والكيزان والجباب من المودر ولا يجوز بالكيزان ان كان
وجهه مطليا بالاك ان لم يكن مطليا او يتيمم بظاهرها جازاها وفي شرح
المسنية للجلب ولا يجوز التيمم بالفضة المطلية بالاك بعد التيمم وعدم كون
وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطن الغضارة وظهرها
على السواقيها كان مطليا بالاك لا يجوز به التيمم وما ليس مطليا به
جاز الا اذا كان عليه اي الغضارة المطلي غبارا فانه يجوز كما في الحنفية وظهرها
ثم قال وان اصابته نجاسة خفيفة كخمس او رقيقة ففت بالشئ او غيرها ذهب
انها من اللون والرائحة جازت لصلاة عليها اللهم بظهرها ولا يجوز
التيمم منها في ظاهر الرواية لعدم طهرها وروى بعض عن
اصحابنا انه يجوز ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاس هو وذكر
والذي رحمه الله تعالى انه يجوز التيمم بالتوتيا والقيق وعلى سائر
الفصوص التي هي الاجزاء المضمية وفي جامع الفتاوى ولو
اختلط الرماد بالتراب فان كان الغالب التراب يجوز التيمم
والا فلا وهذا نظير كوضوء من الماء المطلق اذا اختلط المتنجس
والمقيد فان الغلبة معتبرة فيه كما تقدم وينبغي ان تكون المساواة
مافة من صحة التيمم ايضا كما هي مانعة من صحة الوضوء ولم ارها في
والشرط الرابع للتيمم استيعاب الجدا باليس في الجنب واستيعاب
العضوين شرط في رواية الاصل فينبغي ان يخلل اصابعه التيمم
ويحرك الخاتم والسوار وكذا روى عن محمد وروى الحسن عن
الجبج ان الاكثر يكون وقيل قد روي في الرواية غفوة وان زاد لم يجز
ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون
انتهى

انتهى وقال الزيلعي ويصح الوتة التي بين الخفين اذ في تحضر الجنب
واستيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح تحت
الحاجبين وفوق العينين او لم يركب حائمه وهو ضيق لا يجوز به ويستفي
ان يخلل الحية وروى الحسن عن ابي ج ان مسح الاكثر كاف وتلطف
العضوين بالتراب ليس بشرط خلل في الشافعي مقطوع الزاوية
بمسح موضع القطع خلل في الزفر ولو كان القطع فوق المرفقين لا يجب
المسح اذ وفي الجنب ومذهب علي بن عباس رضي الله عنهما التيمم الى الرسغ
وعن بعض النسب ان لا يباط الله وقال الرب رحمه الله تعالى والاستيعاب
شرط هو المختار واخلل الحية واصابعه ويحرك الخاتم والقواطع الوضوء
والفصل كذا في فيض الكرمي وتبعه في ذكر القواطع في الشئ وهو سهو لا دخل
له في التيمم كما لا يخفى ان القواطع ما يتعلق في شئ الاذن كما في المذهب ثم
قال واستيعاب التراب ليس بشرط في التيمم بالاجزاء وانما الخلاف
في الاستيعاب باليس كما في كشي البزدوب الصدر والشرط ان يمسح
للتيمم ان يمسح بجميع اليد او بالاكثرها حتى لو مسح باصبعين لا يجوز
ولو كرر حتى استوعب بخلو مسح الرأس كذا في نور الايضاح للزبيدي
رحمه الله تعالى وفي تحضر الجنب ولا يجوز التيمم باقل من ثلاثة اصابع مسح الرأس
والحق وفي الجنب فان تيمم باصبع لا يجوز ومسح الرأس والحق والتيمم
لا يجوز باقل من ثلاثة اصابع وفي مسح باطن الكف اختلاف المشايخ اذ
والظاهر ان اليد الواحدة كافية في التيمم اذا مسح بها وجهه ولا يمكنه بيد
واحدة يمسح يديه فله بدونه وضع اليد اليمنى لليمنى والشرط
الاراس انقطاع ما بينا فيه من جيف ونفاس وحدث كذا في نور
الايضاح والمراد بالحدث الا حدث الاضواء والاكثر بعد انقطاع موجب
كل واحد منهما من بول او غائط او مز او ايدج فله يمسح التيمم في حالة
وجوده في من ذلك والشرط السابع زوال ما يمنع المسح على البشرة
كشم وشم كذا في نور الايضاح واما اركان التيمم فثلاثة الاول



الضربان قال في المختار واليتم ضربتان مسح باحداهما وجهه والاخر
يديه الى المرفقين بخدي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اليتم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين
وفي منية المصلي اما ركنه فضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين
بفتح اليدين الى المرفقين قال والدي رحمه الله تعالى ثم اختيار
لفظ كضرب وان جاز الوضع ايضا للبالغة في الاتصال
التراب الى اثنتي عشرة اصابع كذا في الضاربة اقول ولما وافقه لفظ
الحديث ثم رايت العلامة بن الكمال قال في ايضاحه وان اثر
الضربة الضرب على عبارة الوضع لكونها مأثورة والافني
ليست بضرمة لازب فان قيل قد نبه في بعض روايات الأصول
على ان الوضع كاف اه وفي فتح القدير ثم قولهم ضربتان يفيدان
الضرب ركن ومقتضاه ان لو ضرب يديه فقبل ان يمسح احد
لا يجوز المسح بتلك الضربة لانها ركن فصار كالمحدث في الوضوء
بعد غسل بعض الاعضاء وبه قال السيد ابو شعاع وقال القاضي
الاسيوطي يجوز ذلك ولو كفي ما فحدث ثم استعمل في الموضوعة
الاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة
وعلى هذا فاصحوا به من انه لو اقلت الموضع الفبار على وجهه
ويديه فمسح بنية التيمم اجزاه وان لم يمسح لا يجوز يلزم فيه
اما كونه قول من اخرج الضربة لا قول الكل واما اعتبار الضربة اعم من
كونها على الارض او على العضو مسحا والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار
ضربة الارض من مسح التيمم شرعا فان المأثور به المسح ليس غير
في الكتاب قال توفيتهم صغيرا طباقا مسحا بوجوههم ونحو
قوله عليه الصلاة والسلام اليتم ضربتان اما على ارادة الاعمال من
المسح كما قلنا او اذ خرج خرج الغالب والله اعلم اه وقال والدي
رحمه الله تعالى الا ان يقال لمزاد الضرب او ما يقوم مقامه كما في
شيخ

الركن

شيخ شيخنا مراده به صاحب النهر ثم غرة الخلق نظهر فيما سبق وفيما اذا
نوى بعد كسرة فمن جعلها ركنها الفهاها ومن لم يجعلها اعتبرها
كما ذكره في السراج الوهاج اه وفي مختار الحيط ولو ضرب يديه مرة
ومسح بهما وجهه وذراعيه لا يجوز وذكر والدي رحمه الله تعالى
عن السراج الوهاج وقال لا يشترط المسح باليدين ايضاً حتى لو
مسح باحدى يديه وجهه وبالأخرى يديه اجزاه في الوجه واليد
ويشهد الضرب لليد الأخرى قال العلامة بن الكمال في ايضاحه والركن
بيان كفاية الضربتين لانه لا بد من التيمم منها كفي وقد ذكر
في كتاب الصلاة لو كسر دارا او هدم حائطاً او كاد حنطة فاصاب
وجهه وذراعيه غير ان يمسح ذلك عن التيمم حتى يبريده عليه اه
والحاصل انه لا بد من الضربتين ولا تكفي واحدة ولكن سواها كشاً
بيديه او بيدي غيره او ضربة بيديه وضربة بيدي غيره او ضربة
بيدي رجل وضربة بيدي رجل اخر والنية فيها على التيمم قال
في البحر ولو امر غيره بان يمسح جاز بشرط ان ينوي الامر فلو ضرب الامر
بيده على الارض بعد نية الامر ثم احدث الا مرقا في التوشيح ينبغي
ان يبطل الحدث الا مرقا في شجاء وظاهره انه لا يبطل الحدث
الى مورد الا ان المأثور له وضربة ضرب للأمر فالعبرة بالمؤثر لهذا
اشترطنا نية لا نية المأثور اه والظاهر ان هذه الاستنابة في
التيمم جائزة في حالة التيمم وضرب العذر وغيره كما يفهم من اطلاق
البحر وفي جامع الفتاوى بصورة في المريفين قال مريفين يمسح به
فالنية على المريفين دون الميمم وفي الميت على الميمم اه فلعله جرد
تصوير بناء على الغالب والركن الثاني مسح الوجه بجميعه كما سبق
بيان في الوضوء والركن الثالث مسح اليدين مع المرفقين قال
في نور الايضاح وركناه مسح كيدي والوجه اه ولو ضرب يديه على
الصعيد ثم مسح بهما بعض وجهه ثم دفعهما ثم وضعهما على الوجه

ثانياً ومسح بها البعض الآخر وكذلك في اليد في الظاهر لجوز ولا يصير
ذلك كضرب مستعمل بعد ان لا يس شيئاً اخر بعد الضرب ولم اجد كما
صرح في كلامي اني كنت امكن صرح الوالد رحمه الله تعالى بان التراب الذي على
يده يصير مستعمل بالحق حتى لو ضرب يديه مرة ومسح بهما وجهه
وذراعيه لا يجوز اهـ واما سنن التيمم فغزاة الاقل التيمم في اوله
قال في جامع كفاور والسنة في التيمم التيمم في ابتداء اهـ والظاهر
ان المراد بها ذكر الله تعالى كما تقدم في الوضوء وقال الزيلعي وسنن
تيمم الله تعالى اوله كما في الوضوء اهـ والثانية الترتيب بان يسح
وجهه اولاً ثم يديه قال الدرب رحمه الله تعالى وصرح في المبسوط بان الترتيب
من سنة وعندنا في الوضوء فيه ايضاً انه وفي جامع الفتاوى من
سنن التيمم البدأة بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى اهـ والثالثة
النيام فيه بان يبسط يده اليمنى قبل اليسرى كما ذكرنا عن جامع
الفتاوى ومثله في المجتبى وقد تقدم ان ذلك من مستحبات الوضوء في
ان يكون كذلك مستحباً في التيمم لانه خلفه والرابعة الموالاة كذا في نور
الانبياح بان يسح وجهه ويديه على الفور من غير مهلة والخامسة
الاقبال باليدين بعد وضوءهما قال في المجتبى وسنة ان يقبل بيديه ويدير حال
الضرب وقال الدرب رحمه الله تعالى قال ابو يوسف يقبل بهما ويدبر وهو
غير لازم ان شاقط وان لم يشاء لم يفعل اهـ وبيان ذلك ان يضعهما
على الصعيد ثم يقبل بهما على وجهه فيسح بهما ثم يدبرهما فيضعهما على
الصعيد ثانياً ثم يقبل ويسح ذراعيه والسادسة ان ينفضهما قال
في المجتبى بعد ذكره من السنن الاقبال بهما والادبار حال الضرب قال
وينفضهما بعده ومراده بعد الضرب وفي جامع الفتاوى ثم ينفض
يديه بقدر ما يتناثر التراب حتى لا يكون مثله اهـ والظاهر انما
ينفضهما اذا ضربهما على التراب والرمل ونحوه واما اذا وضعهما على
الصخرة فلا حاجة الى ذلك لتعليقهما بتناثر التراب والسابعة خصوص
الضرب

الضرب على الصعيد حتى لو وضع يديه من غير ضرب اجزاه كما ذكرنا وقال
والدرب رحمه الله تعالى عن الثانية والضرب اولى ليدخل التراب في انشاء الاصابع
وقد مر ان ذلك لموافقة الحديث والثامنة تنويح الاصابع كذا في نور
الانبياح وشرطه ان يجلي على التزيين في حال الضرب على الارض حتى يدخل
التراب ونحوه بينها واذا تيمم على صخرة لمسا الاحتياج الى ذلك والتاسعة
ان يكون التيمم بملكتا يديه معاً حتى لو مسح بيد واحدة جائز كما قدمناه
وان يكون بالكلية لا بظاهرهما حتى قالوا هل يسح الكل ام لا قال الزيلعي
ولا يجزئ الصحيح مسح باطن الكل لان ضربهما على الارض يكفي اهـ والظاهر
ان ظاهر الكل او عضواً اخر غير اليدين امكن الاستيقاب به جاز
التيمم كالرجل والذراع مثلاً لتقصر طرفه يعني اقامته يد غيره مقام يده كما
قدمناه فنضوه غير اليد اولى وكذلك لو كان على يده خرقة ونحوها
في حالة المسح جاز لتقصر طرفه بان المرأة اذا ماتت بين الرجال يسمىها
رجل ملق على يده خرقة ولو لم يصح ذلك لما قالوا به قال في فتح القدير من
باب الجنائز وكذا على الرجال اذا ماتت امرأة ولا امرأة تغسلها ان
يسمىها رجلاً ويلق على يده خرقة لذلك اهـ والعاشر كيفية الخوض
وهي ان يضرب يديه على الصعيد ثم ينفضهما كما ذكرنا ثم يسح وجهه
ثم يضرب يديه على الارض وينفض كذلك ثم يضع بطنه كفة اليسرى
على ظهر كفة اليمنى ويسح باليمين ويكنس بطنه مع شئ من التراب
اليسرى مبتدئاً من راس الاصابع الى المرفق ثم باطنها باليمين
والاخرى من راس الاصابع الى راس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى
وقيل مسح بجميع التراب والاصابع لانه التراب لا يصير مستعمل في كل
كالماء كذا في جامع الفتاوى ويرى باطن ابراهيم اليسرى على ظاهر
ابراهيم اليمنى وقال الدرب رحمه الله تعالى بعد نقل هذه الكيفية
وهذه الصورة حكاية بن عمر رضي الله عنهما تيمم رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكذا روى جابر ايضاً اهـ واما ثواقف التيمم

فتوافقنا لأصل من كونهما والفصل التي قد منابيا منها ويريد على
ذلك رؤية الماء إذا قدر على استعماله لقوله عليه الصلاة والسلام
التراب طهر للمسلم ما لم يجد الماء ولوراه في صلاة الجنازة والعير
لا تبطل كذا في الجنب فلعلم ذلك يجوز على ما إذا خاف الغوث لو توضأ
على حب ما ذكرنا فيما سبق وقال والذي رجحناه لنا قضاه
القدر على ما كان كافيا لطهره وضوءه كان أو غسلا بحيث يتأدى على
الوجه المغروض على الخمار والمسنون عند البعض بما في البرجزي
أهو في نه الدرر لأن الحديث السابق يظهر جليلا فستتري طهوية
التراب لا أنه من أسباب النقص لأنه ليس بخروج نجس حقيقة
ولا حكما فإذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدا عاد التيمم وقال
الزيلي فالمراد به ظهور الحديث السابق عند القدرة على الماء لأن
القدرة في الحقيقة غير ناقصة إلى ليست بخروج نجس حقيقة ولا
حكما ولكن انتهت طهوية التراب عندها لأنه لم يجعل طهرا
إلا إلى وجود الماء فإذا وجد يبقينا بالحديث السابق فشرط
أن يكون فاضلا عن حاجته لأنه لو لم يفضل عنها فهو مشغول
بالحاجة الأصلية وقد تقدم أنه كالمعدوم وكذا بشرط أن يكون
كافيا للوضوء لأنه إذا لم يكن كافيا فوجوده كعدمه فلا ينقضي تيممه
إذا لا يجزئ استعماله ولهذا يجوز التيمم مع وجوده في الأبداء وعام
هناك وفي الجنب وإن رأى في الصلاة سورا الجار لا تبطل قيمته صلاة
ثم يتوضأ ويصير ولوراه سرايا في صلاة فظنه ما فيني السبيل
بطلت جاوز مكان الصلاة أو لم يجاوز ولو رأى ما فظنه سرايا
ثم علم بعيد وفي فخر الحيط شرع في النقل بالتيمم ثم رأى الماء في صلاة
يلزم قضاء النقل أحدث في صلاة ثم تيمم ثم وجدا الماء قبل عوده إلى
مكانه يتوضأ ويبنى قديرا على ما مشكوك ونبينا التيمم ففقد إلى ج يتوضأ
بالنبينا عندها يتوضأ بالمشكوك ويتيمم رأى في صلاة ما مشكوك
أو نبينا التيمم في ثم توضأ وقضى وكذا المتوضي بأحداهما يرى الآخر
وفي

وفي النبينا لا يعيد عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يقطع تيمم من إلى السرايا
تفقد صلاته دون تيمم وكذا الوطن أنه ترك فريضة وضوءه أو ظن
بطله في ثوبه نجسا أو الماء سح ظن أنه انقضت مئة مسحا ومطلى الظاهر ظن
أنه لم يطل الخ فأنقذ عن القبلة ثم علم بذلك فسدت صلاته ولو ظن
أنه أحدث ثم علم أنه لم يحدث بنى على صلاته ما لم يخرج من المسجد وعن محمد
أنه لا يبنى وكذا الفزاة رادوا سوادا فظنوه عروا فذهب قوم فظن
أنه سواد بنوا ما لم يجاوزوا الصفوف وإن جاوزوا تبطل ولو
استخلى حين ظن أنه أحدث فسدت صلاتهم وإن في المسجد الجامع
تيمم أم المتوضئين فأحدث واستخلى متوضئا ثم رجع فوجد الماء
تبطل صلاته دون كفاين لأنه صار كالواحد من القوم وإن كان
الخليفة تيمما فزاد الماء فسدت صلاة الكل ما استوضئ والقوم
تيممون من حدث وجنابة كمال فقال لهم رجل هذا كوزا الماء على
منكم فسدت صلاة التيممين من حدث وصحت صلاة كفاين ولو
كان إمامهم تيمما من حدث فسدت صلاة الكل وإن كان الإمام
تيمما من جنابة فسدت صلاة التيممين من حدث وصحت محمد
تيمم أم قوما تيممين في رجل يكوز من ما وقال هذا الغلات
خاصة فسدت صلاته فاذا سئلوه فأن اعطاه الإمام توضأ
واستقبلوا الصلاة وإن منع القوم تمت صلاتهم وعليه الاستقبال
أربعة تيممون في رجل وقال يا فلان خذ الماء فظن كل واحد
أنه يدعوه فسدت صلاة الكل ولو قال هذا الماء لكم فقبضوه
لم ينتفعي تيممهم أه وفي الجنب جنب ميت وجدا ما يلقى لا حدما
فالجنب أولى لقوته بنص الكتاب والجنب أولى من الحدث والحيض
والجنب سواء وقيل الجنب أولى لصلاحيته لأمانتهما ولو كان بين
الأب والأبى فالأب أولى لأنه يملك مال ابنه وفي جامع الفقهاء
والما فر الحديث إذا وجد الماء في حب معد للشرب جاز له التيمم

الاذا كان كثيرا فاستدل على انه للشرب والوضوء اما الماء الملعول للوضوء فانه يجوز
ان يشرب منه وعند الامام الفضلي عكس هذا فلا يجوز له التيمم ماء مباح
بين جنب وحائض وميت وهو يكتفي لا يحددهم فالجواب ان غسله فرض وغسل
الميت واجب والمرأة تيمم وتغتسل بالرجل وان كان مشركا يباح له التيمم
وكذلك ذلك قال الاجير اذا لم يجد الماء ان علم انه يجده في نفس ميل لا يعذر
وان لم يستاذن المستاجر بتيمم ويصلي ويبعد حتى لو صلى صلاة اخرى وهو
يذكره في نفسه اهـ ولا يخفى ان هذا اذا كان الاجير بجارة صحيحة بان استمر
بالجواب وقبول واما في زماننا فلا يعذر الاجير في ترك طلب الماء لغناه اجارته
بعد ما لا يجاب والقبول كما قدمناه والتيمم الماسي والراكب على دابة اذا نسي
فرتبه على الماء انتقض تيممه عندنا في جميع الامور متيقنا وقال التيمم باق
لان بهن النفاس خرج عن قورة الاستمرار وان ينقض تيممه بيقين فان
الشرع اعتبر هذا القدر من النوم نقطة كان كاليقظان وان لم يعتبره نقطة
كان هذا نوما لم يلحق باليقظة فكل نوم لم يلحق باليقظة شرعا فهو حدث
بالاجماع كذا قال والدي رحمه الله تعالى عن المنع شرح الجمع وفيه القدر
والنائم على غير صفة توجب انتقض كالنائم ماشيا او راكبا اذا مر على ماء
مقدورا لا يستعمل الانتقض تيممه عندنا في جميع خلافها وعن ذلك عبر
في الجمع بالناعس قال في فتاوى قاضي خان فان قيل يجب ان لا ينتقض
عند الماء لانه لو تيمم وتوابعه ماء لا يعلم به تيممه فكذلك هذا وفي زيادات
المطوية قال في انتقاض تيممه روايتان من غير ذكر خلاف وفي التمس
صلى بالتيمم وفي جنبه يتر لم يعلم به جاز على قوله ولو كان على شاطئ النهر
ولم يعلم به عن ابي يوسف روايتان في رواية لا يجوز اعتبار
بالارادة المتعلقة في عنقه وفي رواية يجوز لانه غير قادر اذا لا قدرة
بدون العلم وقيل هذا قول الجمع وهو الاصح فاذا كان ابو ج يقول
في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به لا يجوز تيمم فليكن يقول
في النائم

في النائم حقيقة بانتقاض تيممه اهـ وقال والدي رحمه الله تعالى في انتقاض
التيمم لا يخفى فيما ذكر بل زوال المرض المبيح للتيمم ناقض ايضا والمساقر
اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح له التيمم لو كان مقيما لم يترك له
الصلاة بذلك التيمم وجعل الاول كما ان لم يكن لانه اختلفت الرخصة
بمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية وتصور الاول كما ان لم
تكن ونظيره مسئلة ابي الربيع اذا برأ ثم مرضت المرأة وبقيت
مریفة الى ان انقضت المدة ففيه باللسان عند فروغنا بالجماع اهـ
وفي الجواب اذا تيمم ثم او للبرد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال المرض او
البرد ينتقض تيممه لقدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا
فالحاصل ان كل ما منع وجوده التيمم انتقض وجوده التيمم وما لا فلا
وعلى هذا لو كان بينه وبين الماء ميل او اكثر فتيمم ثم قرب حتى صار
اقل من ميل انتقض تيممه وكذلك اذا وجد يرا ولم يكن عنده ولو
اورشاد فتيمم ثم وجد الدلو او الوشا انتقض تيممه ايضا وخوذلك
والردة لا تنقض التيمم حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد والعاد بالبدن
صحت صلوة به كذا في نه الدور وقال والدي رحمه الله تعالى وقال زفر
يبطل بها تيممه ولو تيمم الكافر لا يصير به مسلما ولو كان من الخنثات
بدینا لانه من الوسائل كما اوضح به الشيخ زين اهـ وهو صاحب النهر
احو صاحب البحر ويمكن ان يقال لانه التيمم شرطه النية ولا نية للكافر
فلا يمكن ان يصح تيممه حتى يصير به مسلما الا على قول ابي يوسف اذا نوى به
الاسلام كما ذكرنا فيما سبق فيقال حينئذ بان من الوسائل وليس من
المقاصد فلو يصير به مسلما لذلك وفي الجواب التيمم على التيمم ليس بنية كونه
في القينة وظاهره انه ليس بمكرهه وينبغي كراهته لكونه عشاها جنب
على جميع حصة جراحة او على اكثره او به جدري تيمم ولا يجب غسل
الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يجمع بين الغسل والتيمم عندنا وكذلك
ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب

غسل الصحيح واليتيم لاجل الجرح عندنا خلافا لما في وان كانت الجراحة على
 اقل اى اقل بدنه او اعضاءه او اكثره اى اكثر البدن او اعضاءه الوضوء صحيح فانه
 يغسل الصحيح ويغسل على الجرح ان لم يغسله المسح عليه وان كان يغسله المسح على
 الجراحة مكشوفة يشدها بشئ ويغسل فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر
 بالعدد حتى لو كانت الجراحة في راس ويديه ووجهه ولم تكن في رجله يباح له
 التيمم وان كان الاكثر من الاعضاء الجريحة صحيحا او جرحا في غير رجليه لا يباح
 وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو
 جرحا ولو كان الصحيح والجرح متساويين فالاحوط وجوب غسل الصحيح والمسح
 على الجرح كونه في شئ الميتة لا في الجرح والله اعلم **قوله** فصل **اقول** قال مالك
 في شئ الكثرة هو مصدر يجهل ان يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل اى فاصل بين
 ما ذكره قبله وبينه ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول والمفعول هذا مفصول عما
 قبله فان ذكرت بعده في ترفع وتنون على انه خبر مبتدأ فحذف اى هذا افضل
 وان لم تذكره يمكن ان يكون ذلك اذا وقعت على كلمة اسكت اخرها وهذا
 لم يذكره في فيقوا بالسكون ان وقعت عليه او بالرفع ان وصلت بما بعده
 على انه خبر مبتدأ فحذف اى هذا افضل **قوله** المسح على الخفين ثبت
 جوازه بالاحاديث المشهورة التواترة من كتواتر ولذلك قال ابو ج
 رضي الله عنه من انكر المسح على الخفين يخاف على نفسه الكفر وعلى قول ابي
 يوسف يكن جاحدا لان المشهور وعنده من قسم المتواتر **اقول**
 انما هو المسح على الخفين عن التيمم وان كان الوجه تقديم عليه لكونه
 خلفا عن البعض والخلق عن البعض ينبغي تقديمه على الخلق عن الكل
 لان المسح ثابت بالسنة والتيمم بالكتاب فقدم لقوة بقوة دليله
 وانما عبر بالخفين اشارة الى انه لو لبس خفا واحدا لا يجوز عليه المسح
 لكن اذا كانت احدهما رجليه مقطوعة مما فوق الكعب فانه يجوز كما
 اقصم به في الينا بيع وغيره ثم المسح الاصابة كما سبق وهو هنا
 اصابة اليد المبستلة الحق او ما يقوم مقامها في الموضع المخصوص
 في المرة

قوله اقول

قوله

اقول

في المرة الشرعية قال في السراج الوهاج وسمى الحق خفا من الحفة لان
 الحق خفي به من الفصل الى المسح وفيه تأمل لانه يقتضي حصول التيمم
 حين المشروعية مع ان اللفظ سابقة كذا قاله والدي رحمه الله تعالى
 ولو قيل من حفة المشي فيخلو فوق بينه وبين عدمه بالنسبة الى المشي
 فيه لكان اولى وفي قوله ثبت جوازه ايما الى ان الفصل افضل كما
 يفهم من الهداية وصرح به الامام حواهر زاده في المبسوط بشرط
 ان يربى جوازه وهذا اذا خلعت العوارض والا فقد يكون
 واجبا في مواضع منها اذا كان معه ماء ولو غسل به رجليه لا يكفي
 ولو مسح كفي ومنه الوخاف خرج الوقت لو غسل فانه يمسح ومنها
 حوق فوت الوقوف بوفته كذلك كما ذكر في الجوهري في الاخير تحت هـ
 من شئ كولو الدجعة الله تعالى والحق ان الوقوف بوفته يغتفر لا الى خلق
 فهو اولى من تحصيل طهارته المالا ان لها خلفا وهو التيمم فينبغي
 ان يغتفر بوفته وان خاف خروج وقت الصلاة بتحصيل طهارة الما فان
 القضاء لخلق الا اذا قال في الجوهري قوله ذكره هذه الما يلو لم ار من
 صرح بهذا من ائمتنا لكن في رواية في كتب كفعية وقواعدنا لا تباها
 كما لا يخفى اه وفي الحديث قد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على جواز المسح
 على الخفين واجماع الصحابة حجة قاطعة وقد ثبت بالسنة فلو لا ما
 الفصل فحدث المغيرة وحدث سليمان بن يزيد انه عليه الصلاة والسلام
 صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه وحدث عائشة
 رضي الله عنها ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين بعد نزول
 المائدة حتى قبضه الله تعالى واما القول فارق على وجها من الصحابة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم يمسح الما فثلثة ايام ولياليهن والمقيم
 يوما وليلة والاخبار فيه قريبة من التواتر وعن الحسن البصري ادرت
 سبعين نقرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يردون المسح على
 الخفين وقال ابو ج ما قلت بالمسح على الخفين حتى جازي مثل صنو

ولم ينفصلنا هاهنا بالبيان ذلك قال الزيلعي ومنهم من قال جواز المسح
ثبت بالكتاب ايضا على قراءة البر وفيه ضعف لان المسح الى الكعبين غير واجب
اجماعا اه و قال الذي رحمه الله تعالى قال الجمهور لم يثبت بالكتاب بعد هو
الصحيح بدليل قوله تعالى الى الكعبين لان المسح غير مقدر بهذا لاجماع
والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة ومن لم يره مشروعا يكون مبتدعا لا
روي عن ابي جندب انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان
تفضل الخفين وحب الخشبين وترك المسح على الخفين قال شيخنا ابو بكر
والخشبان عثمان وعلي رضي الله عنهما وروي عن انس رضي الله عنه ايضا
اه وختن كرجل ندم ابنته وفي حاشيته والدي رحمه الله تعالى وشك كونه قراءة
الجري وادخله متواترة ايضا كقراءة النصب ومقتضى الجمع بين القرائين
التخيير بين الفصل والمسح كما قال الجمهور جري كطبري وحكي عن احمد والشافعي
والثوري جواز مسح القدمين وانسان في غيرهما بين كفتل و بين مسح
الرجلين وهو ضعيف جدا و حمل النصب على خالكة الخفي والجر على حالة الخفي
كما قال بعضهم وفيه نظر لان المسح على الخفي لا يكون ماسحا على الرجل حقيقة
ولا شرعا اما حقيقة فظاهر واما شرعا فان الخفي جعل ما ناه عن سرائر الخد
الى القدم فتبقى القدم على طهارتها لا بقية على البسح ما حمل بالخطي بزيادة
المسح فلهذا لا يكون المسح على الرجل كونه باطاهرة ولا يحمل به احد فيرفض
المسح والجواب ان قراءة البر ظاهره اذ هو مشاركة الرجلين للرأس وفضيلة
المسح متروك بالاجماع منا ومن يقول بالمسح لان من قال
بالمسح في ترك الطبري واحاله او غير غير يكن فرق بين حالتي الخفي والخفي
وجاز ما كان شيعة او موجبا للمسح وقائلو بان الفصل سنة متروك عن
الشعبي او جامع بينهما كما روي عن الحسن البصري او موجبا للجمع
بينهما كما روي عن داود الظاهري وهذه كروايات مذكورات في المصنف شرعا
الجميع لم يجعل المسح مقيما بالكعبين وقد دلت الأحاديث المشهورة التي هي
قريبة من كتواتر عند ابي جندب ومتواترة عند ابي يوسف واحاد حكاها عند

محمد

محمد علي وجوب الفصل وكوعيد على تركه وكان هذا اوفقا بما عليه لا يثرون
من الأئمة وادعى في تحصيل كطهارة المقصودة من كونه اقرب الى الاحتياط
في اداء الموضع لما في الفصل من المسح فتعين حينئذ الرجوع اليه فيحتاج الى
تخرج قراءة الجري فيكون الجري بالجوار كما في قوله تعالى عذاب يوم تخطط
هو العذاب يوم اليوم وكقولهم جرت طرب ضرب فحوض مع ان المنصق
به هو الجرح المستد لا الضرب ونظيره في القرآن كثير كقوله تعالى عذاب يوم
فان الاليم هو العذاب وقوله تعالى وهو رعين بلير في قراءة مرة ولكن
فان كعوط الذي عليه المعنى هو على ولان فيكون لا على الكواب وباري
اذ ليس الولدان يطوفون عليهم بالحور وارجلهم في المعنى معطوف على
المفصول ففان صور الجري في اللفظ التنبه على انه ينبغي ان يقتصر
في حب الماء عليهم الا انهما مظنة الاسراف وهو مكروه وان يغسل غسل
خفيفا شيئا بالمسح مقتضاه في على القدر المسنون ولا يقال ان الجري
لم يجر على الا لباس وههنا ملبس لاننا نقول ضرب كفاية يرفع الالباس
كما ذكرنا اه وفي جامع كفتا ور المسح على الخفين افضل من غسل الرجلين
اخذا باليسر وقيل الفصل افضل اخذا بالعزيمة والمنفعة وفي الجني
عن الترمذي ان المسح افضل من غسل اخذا باليسر الصحيح مناج
اجناسنا لئلا نطفي ان الفصل افضل حتى ان كبايا اذا نزع خفيه
وغسل رجله قبل تمام مرة المسح يعني عند خروجه واية عن ابي جندب
ولولم يكن الفصل افضل لبطل البناء اه وقال الزيلعي ثم المسح على
على الخفين رخصة ولو اتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان
اولي الائمة السنة وفيه شك كونه لكن من رآه ولم يسمح اخذا بالعزيمة كان
مثابا اه والاصل ان منهم من قال بان المسح على الخفين افضل من نزعهما
وغسل الرجلين بناء على ان المسح سنة تنوب عن الوضوء فكان الماسح اتي
بغرض سنة والفصل فرض فقط وهذا اولى من التعليل الذي ذكرهما
المصدرهما كونهما عن الذخيرة في فضلية المسح وقد ناقش الثابت بينهما

بقوله قلت واعلم ان بقى الاول وهي في كثره عن نفسه فانه مما لا ينبغي
التعليل به في تفصيل سنة على فرض لان التهمة لا توجد في كل مرة عند
كل قوم والمدعي افضلية المسح مطلقا فينبغي على ذلك ان يقال ان كان بين
قوم تحققت كثرته له منهم فالمسح افضل والا فمردودتهم باسهم غير
كافي كما لا يخفى ولصحيح ان نزاع الحنفين وغسل الرجلين افضل من
ابقا الحنفين والمسح عليهما بعد اعتقاد جواز كل واحد منهما لما قدما
نصحيح ذلك عن النبي بناء على حصول الشك في ذلك ولا يخرج في الطاعات
على مقدارها قال والذي رحمه الله تعالى وانما كان مأجورا بايتانه بالفضل اذ هو
اشق على كبدن وافضل الاعمال احسنها لا ترك المسح الذي هو سنة
واحسنها بمهملة فمجهول قال المطرفي ايا مضها واشقها **قوله** وشرط
الحق الذي يجوز المسح عليه تنابع المشي فيه وسر الكعبين وما تحتها
اقول اما الشرط الاول وهو ان كان متابع المشي فيه فقد ذكره كثر تاي
رحمه الله تعالى في كتبه غير ان قال فلو اتخذ خفان زجاج او ختب او حديد
لا يجوز المسح عليه وكذا كل ما لا يمكن متابع المشي فيه ولعل الحق
مشتق من حنفة المشي فيبحث لا فرق بينه وبين عدمه بالنسبة الى
المشي المعتاد كما سبق وينقل المشي في هذه الاشياء فلا يسمى الجعل منها
خفا فلا يجوز المسح عليه لان المسح وارد على الحق بخلاف القياس
والشرط الثاني ان يستريح الحنفين وما تحتها قال في شرح الدرر
الحق ما يستر الكعب او يكون لظاهر منه اقل من ثلثة اصابع الرجل احدها
اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الخرق الكبير ولا بأس بان يكون بينهما
حيث تترك رجل من اعلى الحق اهواز الذي رحمه الله تعالى على ذلك قال
في النقاية ويمكن كسوفه قال البرجندري المراد به ما يكون صالحا لقطع
المسافة والمشي المتتابع عادة على ما في الخبر انه وهو ما يمكن ان يخشى
مع فرسها او ان يركب ما في الخلاصة اهـ وعلى مقتضى هذا الشرط
لا يجوز المسح على خفاف زماننا الجعولة من الاديء المبرور لعدم إمكان
قطع

قوله

احول

قطع المسافة المذكورة بها الوقتها والظاهر الجواز وعدم اعتبار هذا الشرط
ولهذا لم يذكر في التتوير حيث قال شرط مسي كونه سائر القدم مع الكعب
وكونه مشغولا بالرجل وكونه مما يمكن متابع المشي فيه وكذلك لم يذكر
الشرط لابي رحمه الله تعالى في شروط المسح في مقدمته نورا لا يضيح ولم
يتوصل له الجليل رحمه الله تعالى في شرح المنيه في الحق من الاديء وانما قال
في متن المنيه ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا مكان
قطع المسافة بها فقال الشرط اعتبار قطع المسافة لانه هو المقصود
من امتعة الرجل اهـ فذكر هذا الشرط من غير الاديء وان ذكر بعد
ذلك عن شمس الأئمة ان الجواب خمسة وذكر منها الجعل من الجلد
الرقيق ومقتضى اصل العبارة كون الخلاق فيه وهي فقد روي عن ابي
ع انه يجوز المسح عليه والمتأخرون في لواء الصحيح ان المسئلة على
الخلاق كما ذكره للدالدي رحمه الله تعالى من باب الشمس الائمة ومن
شروط المسح على الحنفين وقد اخل بذلك المص رحمه الله تعالى ان يكونا
مليوسين على طهارة تامة ولو تمت قبيل الحدث بعد اللبس حتى لو غسل
رجليه ولبس خفيه ثم اكل الوضوء ثم احدث جازله المسح وفي نور الايقان
من شروط المسح لهما بعد غسل الرجلين قبل حال الوضوء اذا تمت قبل حصول
ناقص الوضوء قال ابن الجليل في شمس الكثر وشرطه ان يكون الحدث بعد
اللبس طاريا على وضوء تام ولا يجب اتمامه قبل اللبس حتى لو غسل رجله
ولبس خفيه ثم اكل الطهارة ثم احدث بجزية المسح عند ناوله على وضوء
احترار عن التيمم حتى لو تيمم ولبس ثم وجد الماء لا يجوز المسح وانما
قيد الوضوء بالتمام لانه لو غسل رجله او لا ولبس خفيه فحدث قبل
اتمام الوضوء لا يجوز المسح اهـ وفي الحق ولو توضأ بسوء الحمار ولبس
خفيه يمسح بسوء الحمار وفيه نبينا نثر اختلاف المتابع على قول ابي ع
وفي منية المصلي رجل توضأ ومسح على الجبير ولبس خفيه ثم احدث
قبل ما برئت فتوضأ يمسح على الجبير والحنفية فان احدث بعد ما برئت
لا يمسح لانه لبس الحنفين على طهارة ناقصة ذكره في شمس السبيل في ذكر

في الميتة قبل ذلك قالوا الطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر حتى ان المتقية
ومن في مضاهها ذات وضأت ولست قبل ان يظهر منها شيء تمسح كالاصحاح
ولولست بطهارة العذر تمسح في الوقت عندنا وعند زفر تمسح تمام المرة
ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الفسل والرجل والمرأة فيه سواء هو من شروط
المسح على الخفين ان يبقى من مقدم القدم في الخنق على ثلثة اصابع فلو كانت
فاذا مقدم قدمه لا يمسح على خفيه ولو كان عقب القدم موجودا كذا في نور
الايضاح وفي ميتة المصل ولو كان مقطوع احد الرجلين من الكعب ودونها
فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع ينظر ان كان بقي من ظهر
القدم ثلثة اصابع او اكثر يمسح والا يغسلها الا أنه وجب غسل المقطوع وان
كان مقطوع الاصابع وبعض خفي خال عن القدم فان وقع على المقصود مقدار
ثلث اصابع جاز والا فلا وكذا اذا كان الخنق واسعا وبعضه خال عن القدم
مقدار النوض **قوله** وكيفيته المسح ان يضع اصابع يديه اليمنى على مقدم
خفة الايمن واصابع اليسرى على مقدم خفة الايسر ويمد يدها الى الساق فوق
الكعبين ويغوي بين اصابعه **قوله** قال في الجنب وسئل عن المسح
فقال يضع اصابع يديه على مقدم خفيه ويمد يدها الى الساق او يضع كفيه مع
الاصابع ويمد هاتمتها والا حتى ان يضع كفيه مع الاصابع ثم يمد يدها الى
ما فوق الكعبين كالغسل فقال الذي رحمه الله تعالى وفي الوالوجية والخلاصة
انه يمسح على ظهر قدميه ما بين اطراف الاصابع الى الساق ويوزج بين
اصابعه قليلا وفي السراج الوهاج انه يضع اصابع اليمنى على مقدم خفيه
الايمن واصابع اليسرى على مقدم الايسر ويمد يدها جميعا الى الساق فوق
الكعبين وهذا هو المنون وفي الفتاوى ولو وضع الكف مع الاصابع قيل
كان احسن واستدل لذلك بما في حديث المغيرة من انه عليه الطلوة واليوم
وضع يديه على خفيه ولم يقل اصابعه وقال لا يلبس عند قول صاحب الكفر
يبدؤ من الاصابع الى الساق هكذا نقل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولان المسح بدل الغسل ليكون معتبرا به وهذا بيان السنة حتى لو بدأ
من الساق الى الاصابع جاز طحولا لمقصود الا انه خالف السنة
قوله

قوله

احول

قوله ولو مسح برؤس اصابعه وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجوز
اقول قال في جامع الفتاوى ولو مسح برؤس اصابعه لا يجوز الا ان
يمثل من الخنق عند الوضع مقدار الواجبة هو مقدار ثلثة اصابع هكذا ذكر
في المحيط وذكر في الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الما مقبلا
ولو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بباطنه وفي البرازية وضع الكف او
الاصابع وحدها جاز والا حتى المسح بكلا اليداه وفي الجنب ولو مسح برؤس
الاصابع في ايا اصولها وكفه لم يجز الا ان يبلغ ما يتل منه الموضع قدر
الواجبة وكانت تترك البيلة اليها عند المداور ولعلم ان الموضع في المسح مقدار
ثلثة اصابع اليد وقال الكرخي مقدار ثلثة اصابع الرجل والا ولا يصح كذا
في مختصر المحيط وفي الجنب وفرض ذلك ثلثة اصابع من اصابع اليد لانه اكثر
الى المسح والاكثر من الكرخي وقال الكرخي ثلثة اصابع الرجل وعن الحسن اكثر
ظاهر الخنق ولو مسح اقله لم يجز ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهر
الخنق والا ولا يصح ولو مسح بظاهر الكف او بجوانب اصبع واحدة او اصابعه
ماء او مطر جاز ويجوز بيلة بغيره كفه من غسل الوجه او لذر عينه دون
بيلة المسح ولو مسح باصبع او اصبعين لم يجز الا عند زفر واحد ولو اثنى على
اليمنى او في فتح كفه فرض مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد في كل رجل
فلو مسح على رجل اصبعين وعلى الاخرى قدر حصة لم يجز ولا فرق بين هود
ذلك بيده او باصابعه مطرا او من حشيش منى فيه مبتل ولو بالطل على الايمن
وقيل لا يجوز بالطل لانه نفس رتبة لامله وليس يصح ولا يشترط النية
للمسح على الخنق وهو لصح لانه طهارة بالما خلو فالما في جامع كفه للفتاوى
حيث شرطها وفي الخلاصة لو توضأ ومسح الخنق ونوى به التعليم دون الطهارة
يصح وفي جامع الفتاوى ليس خفيه ومشي في الماء ورجل الما في خفيه حتى غسل
رجلاه ثم اتم باذنه لوضوء ثم احدث جاز المسح على خفيه ومن لم يمسح على
خفيه فمشي في الفداة فاصاب لطل خفيه قبل لا يجوز بهن المسح لان لطل نفس
دابة تكون في البر وقيل يجوز لانه هو انقلب ماء وعلى هذا الخلق جواز

قوله
احول

الوضوء والفعل منه وفي البحر عن الخلاصة وقتا ولو لولو الخ وغيرها
وتغير المسح على الخفين ان يمسح على ظهر قدميه ما بين اطراف اصابع
الاساق ويفرج بين اصابعه قليلا وهذا يفيد ان الاصابع غير
داخله في الحلية وما في الكتاب يعني الكثر كغيره من المتون والنزوع
يفيد دخولها ويتفرع عليه انه لو مسح بثلاث اصابع يده على
اصابع كل رجل دون القدم فعلى ما في الكتاب يعني الكثر يجوز لوجود
الحلية وعلى ما في اكثر الفتاوى لا يجوز لعدمها وقد صرح به قاضي
خان في فتاواه فقال رجل له خنق واسع السابق ان بقي من قدمه
خابع الساق في الحق مقدار ثلاث اصابع سواء اصابع الرجل عاز
مسح وان بقي من قدمه خابع الساق في الحق مقدار ثلاث اصابع
بعض من القدم وبعض من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون
مقدار ثلاث اصابع كلها من القدم ولا اعتبار للاصابع فليست به
لذلك اه وحمل المسح ظاهرا خفيه حتى لا يجوز مسح باطنه او عقبيه
او ساقه او جوانبه او كعبه لقول علي رضي الله عنه لو كان الكعب
بالرأي كان باطن الكعب او الكعبايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمسح على ظاهرها خطوطا بالاصابع كذا في الزيلعي وقال الذي
الله تعالى وفي الزهر نقلة عن البدايع انه يستحب عند التمسح بين كفاه
والباطن في المسح الا اذا كان على باطنه نجاسة اه وفي مختصر الخياط
ولا يمسح مسحا ظاهرا خفيا مع باطنه اه ولا يلزم من نفي السنته نفي
الاستحباب كخلا يخفى على اولي الالباب وقد ذكرناه في كتابنا قد يد
الغرايد **قوله** ولا يمسح تكرارا للمسح **اقول** قال الزيلعي اي يمسح
مرة لانه مسح فلا يمسح فيه التكرار بخلاف الفصل وفي فتح القدير
روى الترمذي عن المغيرة قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح
على الخفين على ظاهرها وحسنه وفي اوسط الطريق من طريق جرير
ابن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه
وسلم

قوله لقول

وسلم برجل يتوضأ فمسح خفيه فمسح برجله وقال ليس هكذا السنة امرنا بالمسح
هكذا وامرنا بيد بيد على خفيه وفي لفظه انه اراد بيده من مقدم الخفين الى اصل
الساق مرة وفيه بين اصابعه قال الطبراني لا يروي عن جابر الا بهذا
الاسناد وفي الامام روى بن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه مسح على خفيه حتى روي ان اثارا اصابعه على خفيه خطوطا وروى
ان اثارا اصابعه قيس بن سعد على الحق اه وقال الوليد رحمه الله في كتابه
المسح لانه مضربا حتى غلبا وفيه تلخيصا مال بلوغه ورواه
يصير على غير ما موربه وهو المسح **قوله** ويمسح المتعمم يوما وليلة
والمسافر ثلاثة ايام بليلتها واول المدة من وقت الحدث لامن
وقت اللبس ولا من وقت المسح **اقول** وروى صحيح مسلم عن
علي رضي الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام
وليلتين للمسافر ويوم وليلة للمقيم كذا في فتح القدير وفي الجني والمقيم
في مرة مسح قد لا يتمكن الا من اربع طلوات وقيته بالمسح كمن توضأ ولبس
خفيه قبل الخوض فطاع على الخوض وقد قدور الشهدا حديث لا يمكن ان يصلي
الخوض من الغد على هيئة الاولى لا عتراض ظهره والحدث في اخر صلاته هكذا
او رده مطلقا وقد يصلي حيا وقد يصلي بالمسح ساكنا اخر الظاهر الى
اخر الوقت ثم احدث وتوضأ وصلى فظهر في اخر وقت ثم صلى فظهر في الغد
في اول لفته وقد يصلي به على هذا الوجه سماعا على الاختلاف اه وقال الزيلعي
يمسح يوما وليلة او ثلثا من وقت الحدث الى وقت الحدث لان الحق عهد
ما نفا في غير من وقت المنع ولان ما قبله ليس بطهارة وانما هو طهارة
الفصل ولا تغير وفيه الكثر لادن الجلبى يعني ابتداء المدة يعتبر من وقت
الحدث حتى لو توضأ مقيم عند طلوع الخ وليس عند طلوع الشمس وحدث بعد
ما صلى الظهر وتوضأ في وقت العصر ومسح ففقدنا مدة المسح باقية الى الغد الى الساعة
التي احدث فيها في اليوم حتى جازله ان يصلي الظهر في الغد بالمسح لا العصر
وفي الجنبى وابتداء المدة عقب الحدث لان وقت اللبس وقت القية عنه

ومسح

قول

اول

وقت الحدث وقت الحاجة اليه فاعتباره من ان الى الله وقال والوي رحمه الله
 تعالى والاصل ان اليهود على ان احاديث الباب كل ما يدور على ان الحق جعل
 ما نفا من سيرة الحدث الى الرجل شرعا فتعتبر المدة من وقت المنع لان ما قبل ذلك
 طهارة الفصل ولا تقدر فيها فاذا التقدير في التحقيق مدة المنع شرعا وان كان
 ظاهر اللفظ كونه للمسيح او للبس والمنع انما كان من وقت الحدث وفيه مبسوط
 السر حتى ان ابتداءها عقب الحدث لانه لا يمكن اعتبار المدة من وقت اللبس
 فانه لو لم يحدث بعد اللبس حتى مريوم وليلة لا يجب عليه نزع الخنثى ولا يمكن
 اعتباره من وقت المسح لانه لو احدث ولم يمسح ولم يصل با ما لا يكال الله
 لا يمكن بعد ذلك فكان العدل في الاعتبار من وقت الحدث قال في البحر
 فاستفيد منه ان مضي المدة رافع لجواز المسح انما من كونه مسحا او لا طرفة
 ان لا يجعل مضي المدة ناقضا للمسح لانه يوم انه اذا لم يكن هناك مسحا انه
 لا اثر لغيرها كمالا لا يخنثى هو وههنا ستة فصول اخلاها المصريح
 الله تعالى فلنذكرها تنجيها للموصل وبالله المستعان وعليه التكلل
الفصل الاول في بقاء الخنثى المسح على الخنثى وجوز المسح على
 الجرموقين وهما خفان ساقهما اقصر من الخنثى كما في المعايير والكرمان في كرايم
 الوهاج يلبسان فوق الخنثى وقاية لهما من الوحل والخناسة قاله والوك
 رحمه الله تعالى وفيه الزيلعي وجوز المسح على الموق وهو الجرموق وقال
 ان في لجوز لان الحاجة لا تدعو اليه في الغالب فلا تغلق به الرخصة
 ولان البدل لا يكون له بدل لنا حديث بول رضي الله عنه قال رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين ولانه تبع للخنثى استواء
 اذ لا يلبس بدون الخنثى عادة وكذا اتبع له عرضا لان الوضوء من لبس
 الخنثى عن الخرق والقدر فصار الخنثى ذي طاقين وهو بدل عن الرجل لا عن
 الخنثى وقوله ان الحاجة لا تدعو اليه غير مسلم ثم من شرط جواز المسح على
 الجرموقين ان لا يحدث قبل لبس بعد لبس الخنثى حتى لو لبس الخنثى على طهارة
 ثم احدث قبل لبس الجرموق ثم لبس لا يجوز له ان يمسح عليه سواء لبس قبل
 المسح على الخنثى او بعده لان حكم الحدث استوعبه ولو مسح على الجرموقين
 ثم نزعها مسح على خفيه لان المسح عليهما ليس مسحا على الخنثين بخلاف
 المسح

العصر الاول

د

المسح على خنثى ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او قشر جلد ظاهر الخنثين
 حيث لا يعيد المسح على ما تحته لان الجميع شيء واحد لا يقال فصار كما لو طعن
 راسه بعد المسح ولو نزع احد جرموقيه بطل مسحها فيعيد مسح الخنثى هو
 والجرموق الباقية وقال زعفران على الخنثى المسح جرموقه وليس عليه في الاخر
 شيء لان المسح باقية غير المنزوع ولنا ان طهارة الرجلين لا تجري بايديها
 وظيفة واحدة ولهذا لا يجوز ان يغسل احدهما ويحسب الاخرى فلا تنقض
 في احدهما انتقض في الاخرى ضرورة عدم التجزئ ثم قيل ينزع الجرموق
 الباقية لان نزع احدهما كثرعها لعدم التجزئ فيضار كثرع احد الخنثين
 حيث يجب عليه نزع الاخر ولا يترفع في ظاهر الرواية لانه لو لبس الجرموقين
 الخنثى الواحد في الاثناء كان له ان يمسح عليه وعلى الخنثى الاخر فكذا اذا نزع
 احدهما في الاثناء ولو ادخل يده تحت الجرموقين ومسح على الخنثين لا يجوز لوجوب
 المسح على الجرموقين ولو كان الجرموق من كبرياى لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن
 متابعة الخنثى عليه فصار كما للفاضة الا ان تنفذ ليلة الى الخنثى قدر الواجب لوصول
 المقصود وفيه فخر الحيط لبس جرموقين واسعين فادخل يده تحت الجرموقين
 ومسح على الخنثى لا يجوز ولو كانت فضلة من الجرموق على الخنثى مقدار ثوب اصابع
 فمسح على تلك الفضلة لا يجوز الا اذا اخرج رجله الى تلك الفضلة اخرجها ولو
 ازال رجله عن ذلك الموضع اعاد المسح اه وفي منية المصلي ولا يجوز المسح على
 الجرموق الخنثى وان كان خفاه غير مخوفين وذكر كراهية الحلي رحمه الله تعالى في الجرموق
 انه يجوز المسح عليه سواء لبس وحده او فوق الخنثى الذي من الاربع لو الصبر وكذا
 الخنثى فوق الخنثى وهو بدل عن الرجل لا عن الخنثى فلو لبس اوبس الخنثى فوق جرموق
 رقيق من كبرياى ونحوه جاز المسح عليه ولا اعتبار بما فعل به من فرسنة
 في نزع الخنثى عن فتاوى الشاذلي من عدم الجواز لان الشاذلي رجل متهول
 لا يجوز تقليده فيما جاز الاصول فان اتصال الملبوس من الخنثى وغيره بالرجل
 ليس بشرط اذ لو كان شرط الما جاز المسح على الجرموق اه واما المسح على الجرموقين
 وهما يلبسان في الرجل اليد في كبر ودخوله مما ادى الى خفاه ولا جرموقا فلا يجوز

عند الجرح الا ان يكونا جلد في او منفليين وقال يجوز المسح عليهما اذا
كانا تخينين وعليه كفتوى د قبل رجوع ابوح الى قولهما في اخر عمره وقال
والذي رحمه الله تعالى الجور ب خف من كنان او قطن او نحو ذلك وقيل
من الصوف والشوف الصوف للضأن والشعر للمف وحده التخين ان
يستمكن على الساق من غير ربط زاد الحلبي في نسخة المنيعة عند عدم
ضيقه قال في نسخة الدرر كان الامام لا يجوز المسح عليهما ويجوز ما
صاحبه ثم رجع الى قولهما وبه يفيت قال الذي وهو رحمه الله تعالى والرجوع
رجوعه كما في الجمع ودرر البحار وفي الخلاصة وعند انه رجوع وعليه الفتوى
وفي التبيين ويرور رجوع الجرح الى قولهما قبل موته بسبعة ايام
وعليه كفتوى وفي الزخيرة رجوع ابوح الى قولهما في اخر عمره قبل موته
بستة ايام وقيل بثلاثة ايام وعليه كفتوى وقال الفقيه ابو الليث
ناخذاه وفي جريد كفو ايد الرقايق ش كثر كذا قاي لا بن الحلبي والجرح
الجرح الذي وضع الجرح على اعلاه واسفله قال في الاختيار ويجوز
المسح على الملك اذا استرا الكعبين وكذا اذا كانت مقدمة مشقوقة
الا انها مشدودة او مزدورة لانها بمنزلة الخزوة والجورب المنفل
بضم الميم وكون النون وفيه العين تحفة وفي نسخة بفتح البينون
وتشديد العين مفتوحة وهو الذي وضع على اسفله جلد والتخين
هو الذي يستمكن على الساق من غير ربط ولا يربك ما تحتها وفي
البحر وفي المسح على الجورب ان كان منفل حائز اتفاقا واذا لم يكن
منفل وكان رقيقا غير حائز اتفاقا وان كان تخينا فهو غير حائز
عند الجرح وقال لا يجوز وفي فتاوى قاضي خان ثم على رواية ينبغي
ان يكون المنفل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية ان يبلغ المنفل الى اسفل القدم
جاز وتمامه مبوط في البحر وقال في حاشية اخي جليلي على صدر الشريعة
قال الزاهد ان الجورب تحت انواع من الخزي والنول والنو
والجلد والرقيق والكراس وذكر الاتفاق وحيث في الأربعة التخين
والرقيق

والرقيق والكراس والمنفل وغير المنفل والمبط وغير المبطن واما الخامس فهو
يجوز المسح عليه كيفما كان وقال في الهداية في تقسيم باعتبار اخر الجواب ثلثة
احدها ما يجوز المسح فيه اتفاقا وهو ما كان منفل في او منفلا وثانيها ما لا
يجوز فيه اتفاقا وهو ما كان غيرهما وثالثها ما كان تخينا غير منفل فعند الجرح
لا يجوز فيه وعندهما وعند احمد يجوز في حق نقول هذه ثلثة مشهورة تفهم من
جميع الكتب المختبرات لكن بقي قسم رابع تقتضيه القصة كفتوى وهو ما كان منفل غير
تخين ولم يتوض له مخصوصه احد من المؤلفين ففعل عن ان ينسب القول بجوازه
او عدمه الى شخص من المتقدمين والذي لا ح لراجي ربه من تتبع كلمات الكمل
ان فعل غير التخين ان كان الى الساق كما في قاضي خان فيكون فيكون هذا هو
الجلد بعينه كما لا يخفى فالظاهر ان يجوز المسح عليه لأن مدار الجواز على تدخل
الفرس بما يجوز المسح عليه واما كمال المشي عليه وكونه بحيث لا يتكلم عما وراه
فالكل موجود في المنفل بهذا المعنى حتى قال السجوي والصحيح عندهم
اذا كان ساترا لجلد الفرس ويمكن المشي عليه يجوز كيفما كان وكذا
لا ولولم يجز المسح على هذا الجرح المسح على الخفي المتعارف ولكن
المتبادر من عبارة المصنف يعني صدر الشريعة في متن كوقاية على
نسخة عدم حرق العظمى في المنفلين عدم جوازه عند الامام الا عظم
وهو مقتضى ما ينفى كتابه من ايراد المسائل على رايه الا نادرا فان
توصي الجوربين بالخيانة مع اعتبار كونها منفلين صريح في ان
جرح كونها منفلين لا يلحق في جوازه عنده كما يفهم من قول الشارح
يعني صدر الشريعة حتى اذا كانا تخينين غير منفلين واما اذا كان نفل
غير التخين بمعنى الجرح في اسفل القدم فقط كما هو المشهور ويثبت
عنه لفظه فالظاهر عدم الجواز لأن لجلد الفرس هو فطر القدم
والذي يليه عليه فيما نحن فيه مما لا يجوز المسح عليه كما لا يخفى
لكن المتبادر من لفظ المسح على نسخة وجود حرق العظمى جوازه لانه
المعطوف هو الجورب المقيد بالمنفل اعم من ان يكون تخينا او لا كما ان

المعطوف عليه هو المقيد بالثانية سواء كان منعلا او لا وعلى كل تقدير لا تخلو
 عبارة عن خبرين اللهم الا ان يقدر بعد الخبيين مع المنع المتعارف ولا
 يعتبر مع المحدث فيكون فيكون المعز يجوز المسح على الجوبين الخبيين
 الغير المنعطين والمجلوبين وعلى المنعطين الخبيين وعلى المجلوبين الخبيين
 يمكن ان يقال ان المسئلة الاولى اشارة الى مذهبيهما والثانية الى الاتفاق
 وان يقال ان الاولى ايضا اتفاقية بناء على رجوعه الى قولها هذا على
 تقدير العطف واما على تقدير عدمه فكل مسألة واحدة اتفاقية
 خالية عن كسوف الى مذهبها الخاص وهو اسلوب اكثر مسائل هذا الكتاب
 والذي تلخص عنده بعد هذه المباحث ان الجوب الذي لا يجوز عليه المسح اجماعا
 اذ جلد اسفله فقط او مع مواضع اصابع الرجل بحيث يكون محل الوضوء الذي
 هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لا يجوز المسح عليه قطعا لانه لا يسهل
 ان منشا الاختلاف بينه وبين صاحبه اتفاقية هما الختان والاسم
 على اساق وعدم اتفاقية به قائلو بانه لا يكون في جواز المسح بل لا بومعه
 امرزائد عليه وهو البعل او الجلد ليعلم به على المشي حتى يكون الجوب
 باجماع هذه الامور فيه في معنى الحق واذا انتفى شئ منها خرج عن كونه
 في معناه لان الحاق الشئ بالشئ انما يتأتى اذا كان في معناه من كل
 وجه وله مؤيدات كثيرة لا يحتمل هذا المختصر ايرادها فتأمل الى هنا حكم
 طوم احي جليله اذ اعلمت هذا لم تتوق في جواز المسح على الحق الخبي الذي
 في زماننا الى من الجلد لناقص عن اللعين الموصول بجوب او كبراس
 رقيق حتى ستر اللعين لان موضع المسح وهو ظهر القدم مستور باديم
 على حسب ما شرطه فيما تلخص من لعبارة السابقة وقد صنعت في هذه
 المسئلة رسالة سميتها بغية المستفي في جواز المسح على الحق الخبي ورسالة
 اخرى في هذه المسئلة ايضا ولا يجوز المسح على العمامة الا اذا كانت رقيقة
 تغد البلية منها وتصير الى الراس مقدار مسي فانه يجوز وعليه يحمل
 ما ورد من انه عليه الصلاة والسلام مسح على عمامته كما في السراج
 الوهاج وكذلك لا يجوز المسح على القلنسوة والبرقع والتفاز في
 هما ما يعلل الميدي لرفع كبر او حلق خلب كصق واما لم يجر المسح على
 لانه لا

لان المسح لرفع الحج ولا حرج في نزعها اللهم لو مسحت على جوارها
 ونفدت البلية الى راسها حتى ابتل قدر الربيع جاز لاذكره والذي
 رحمه الله **الفصل الثاني** في نواقض المسح على الخفين
 وغير ذلك ينقضه ناقض الوضوء لانه بدل عن الفل فينقضه
 ناقض اصله كالتيتم ونزع الخفي لان الحدث السابق يسري الى الخفين
 لزوال المانع وحكم النزع ثبت بخروج القدم الى ساق الخفي لان موضع
 المسح فارقا مكانه فكان قدمه قد ظهر له وهذا لان ساق الخفي
 لا عيرة به ولها هذا يجوز مسح حق لا ساق له بعد ان كان الكعب
 مستورا وكذا ثبت حكم النزع بخروج اكثر القدم اليه في الصحيح لان
 الاكثر حكم الكل وعن ابي حنيفة ان اخراج اكثر القدم بطل وعنه محمد
 انه ان بقي في الخفي من القدم قدر ما يجوز المسح عليه لا ينقض
 والا انتقض وقال بعض المشايخ ان امكن المشي فيه لا ينقض
 والا انتقض كذا في نه الزيلعي وقال العيني في رمر الحقايق فاذا
 كان نزع حق ناقضا فترع الخفيه اولى وقال الزيلعي وينقضه
 مضي المدة الاحاديث التي دلت على التوقيت اعلم ان نزع الخفي ومضي
 المدة غير ناقض في الحقيقة واما الناقض الحدث السابق لكانت
 الحدث بظهوره عند وجودها واضمحلت نقض اليها واما ينقضه مضي
 المدة ان لم يخفى على رجله العطب بالنزع وان خاف جازله المسح
 مطلقا من غير توقيت ذكره في جوامع كنفقة والخط وهذا لا يلحق
 به ضرورة وهو مدفوع ولانه اذا كان يضره صار كالجيرة وهي
 غير مؤقتة وقد قالوا اذا انتقض مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد
 فانه يضي على صلاته ومن المشايخ من قال تفقد صلاته وهو شبه
 لسرية الحدث الى الرجل لان عدم الماء يمنع السرية ثم يتيم له
 ويصلي كما لو بقي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء يفسله به فانه يتيم
 هذا هو حيث كان المسح مسح جيرة جيرة يستوعب الخفي جميعه

الفصل الثاني

كالخبرة قاله والذي رحمه الله تعالى في شئ كزبله وبعد التزاع ومضى المدة غسل
رجليه فقط وليس عليه عادة بقية الوضوء اذا كان على وضوء لأن الحدث
السابق هو الذي قد غسل بقدومه وقد غسل بعده ساير الأجزاء بقيت
القدمان فقط فلو يجب عليه الاغسلهما ولا معنى لفصل الأجزاء
المفسولة ثانياً لأن الفأيت الموالاة وهو ليس شرطاً في الوضوء اهـ
وينبغي ان تكون مراعات الموالاة مستحبة لأنها فرض عند مالك
رحمته الله تعالى والخروج من خلق العلماء مستحب كما صرحوا به وقد قدمناه
في الوضوء فيمضي غسل الوجه وكبدن ومسح الرأس والاذنين والرقبة على
وجه الاستحباب كما لا يخفى وفي الحديث يخرج يمشي على صدره قدميه وقد
ارتفع عقباه عن عقب الخنق وصدر القدم في مقرة او صلبه اخرج
عقبه من الخنق وصدر القدم في مقرة يسلم ما لم يخرج صدر القدم الى
الساق وفي بعض المواضع صدر القدم في مكانه والعقب يخرج ويحل
في المشي لغة الخنق لا ينتقص قاله ينتقص كوضوء وصول الماء الى رجله فلو
دخل الماء خلفه فصار كل الرجل مضمولة انتقص مسح الاقدام وعن الفقيه
ابي جعفر انه ان ابتل اكثره انتقص واذا قد دعت الي بكر القاض
لا ينتقص وان بلغ الى الركبة اهـ وقال الزبلي وينقص اي دخول
احد خفيه الماء لأن دخل بذلك تصير مضمولة وفي غسل رجله الاخرى
لا متناء الجح بينهما وذكر المصنف ان غسل اكثر القدم ينتقص في
الأصابع اهـ وقال الوبي رحمه الله تعالى ما سجد الخنق اذا دخل الماء خلفه وابتل
من رجله قدر ثلث اصابع او اقل لا يبطل مسحه لأن هذا القدر لا يجزي
عن غسل الرجل فلو يبطل به حكم المسح وان ابتل به جميع القدم وبلغ الكعب
بطل المسح مروي ذلك عن ابي جعفر وذكره ايضا في كتابنا رخصة ثم قال
ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في خبره الفقيه وعن شيخ الفقيه ابي
جعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجله ينتقص مسحه ويكون بمنزلة لغسل
وبه قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الأصح وبعض مشايخنا قالوا
لا ينتقص المسح على كل حال اهـ فتخلص من هذا ان نواقض المسح على
الحفنة اربعة الأول نواقض كوضوء وكثافي نزع الخنق وكثافات
مضى المدة والرابع وصول الماء الى رجله وازاد الوبي رحمه الله تعالى خامساً
وهو خروج الوقت في حق المعذور اذا بسى على طهارة ناقصة فانه ناقض
عندنا

١٧٥
عندنا خلفنا نزعناه وقد سبق بيانه ودرعاً يقال ان خروج الوقت على
المعذور ناقض لوضوءه كله لا لمسح الخنق فقط فيدخل ذلك في نواقض الوضوء
فلو جعل خامساً وازاد الوبي رحمه الله تعالى ايضاً ساراً وهو الخرق الكبير فانه
ناقض ايضاً وسياية الكلام عليه قريباً ان شأ الله تعالى فهو مانع للمسح وناقض
له ايضاً وفي الحديث من ابتدأ المسح وهو مقيم فافر قبل تمام يوم وليلة مسحه
تمام ثلثة ايام وليلتها لانه مسافر ومسح المسافر ثلثة ايام وليلتها
ومن ابتدأ المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسحه يوماً وليلة او اكثر
لزمه نزع خفيه لانه مقيم وان كان اقل منه اتم مسحه يوماً وليلة لأن مسحه
المقيم لا يزيد على يوم وليلة اهـ وذكر الوبي رحمه الله تعالى قال مقيم مسحه
على خفيه وجبر موقيه وجوبه مضمون فافترى بان جاوز العوان مريداً للسفر
قبل تمام يوم وليلة من وقت الحدث اتم مسحه السواي تحو المدة الأولى
الى المدة الثانية بحيث يكون الجوع منها ثلثة ايام وليلتها عندنا وعند
الشافعي لا تحول والمراد بقولنا مسحه اي حدث مسحه لانه لو لم يحدث وسافر
مسحه ثلاثاً اجماعاً كما في السراج كوهاج وغيره قال في الفقه ولنا العمل
بما طلق قوله صلى الله عليه وسلم يسلم المسافر الحديث وهذا مسافر فيمسحها
بخلق ما بعد كماله المقيم لأن الحدث قد سرى الى القدم وانما يسلم على الخنق
خنق رجل واحد فيها اجماعاً ولو سافر بعد يوم وليلة نزع خفيه وغسل
رجليه لأن الحدث سرى الى القدم غر في المدة والسواي يرتفع الحدث بل يبطل
موته قبل نفوذ الحدث وقد تقدم فلو بطل من غسل فلو انه جاوز العوان قبل
مضيه ودخل في الصلاة ثم سبقه الحدث فعاد الى مصر ليتوضأ ففي اليوم
والليلة قبل عودته الى مصلوه فالتقياس فسادها الا ان الصدر الكشي قد ذكر
في الوقفات انها لا تبطل استحساناً ولو عاد الى مصلوه في مسئلة قبل
مضي يوم وليلة انتقلت موته الى السفر وجب عليه الاتمام في هذه الصلاة
وهي مسئلة عجيبه وذلك انه مسافر في حق المسح مقيم في حق اتمام هذه
الصلاة كما ذكر في السراج كوهاج لكن في البرهان الصحيح بطلان هذه الصلاة
اهـ وفي جامع الفتاوى لو وقع الخرق في مقابلة الأصابع فالمعتبر ظهوره

الوظيفة الى الحابل وله ان النوا وجها في كل فلو يجوز في اخر فلا يجوز
 الا بغير يجوز الزيادة بمثل خبر مس الخوف وليس ذلك في مس الجيرة
 فاعتبرنا في وجوب العار دون فساد الصلاة بتركه فلو قيل
 الجلو في الجرح اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وكا انه بناء على ان
 خبر المس عن علي رضي الله عنه في المكسور وقيل لا خلافا بينهم
 فقوله ما بعد جواز تركه فيمن لا يضره المس وقوله بجوازه فيمن يضره
 وقال القدر في خبره الذي يذهب الجرح انه ليس بوضاها وفي شرح
 التنوير لم يصفه انه فرض وعليه الفتوى قال في فتح لقدير ثم المس
 عليه بانما يجوز اذا اضره المس على نفس التوجه والجراحة حتى لو لم
 يضره بالما الى اذ هو يقدر عليه وجب استعماله واذا اذات الجيرة
 على نفس الجراحة فان ضربه الحار والمس مس على الكل تباع مع التوجه
 وان لم يضره غسل ما حولها ومسها نفسها وان ضربه المس لا الحار
 بمس على الخفة التي على راس الجرح ويفصل ما حولها حتى الخفة الزائدة
 اذا التابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولم ار لهم ما اذا ضربه الحار لا المس
 لظهور انه حينئذ يمس على الكل هكذا الكلام في العصابة ان ضربه مس
 عليها كلها ومن ضر الحار ان يكون لا يقدر على ربطها بنفسه
 ولا يجد من يربطها ولا فرق بين الجرح والتوجه والى المكسور وقال
 الزيلعي وان شد الجيرة بلاء وضو جاز المس عليها لان في اعتباره
 في تلك الحالة حرجا ولا غسل ما تحتها سقط وانتقل الى الجيرة بخلاف الخوف
 اه وقال في رد المحتار او شدها بغير غسل دفعا للجرح ولو قال بل
 طهارة كان اشمل وفيه كدر ولا يشترط في مسها اي الجيرة والتوجه
 والعصابة التثليث والنية قال الزاهد لا يشترط فيها النية في جميع
 الروايات وبين التثليث عند البعض اذا لم تكن في الراس ويكفي المس
 على اكثر العصابة ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح وقال في رد المحتار
 رحمه الله تعالى وفي السراج الوهاج قيل يشترط ثلوثا وهو شاذ ضيق
 وفي

والصحيح

وفي المصنف قيل يشترط المس ثلاث مرات وقيل يكفي بواحدة وهو الأصح
 ولا يشترط الاستيعاب لئلا يؤدي الى فساد الجراحة وقد ذكر في املا
 الحسن بمزيد ان مس على الاكثر اجزاه وان مس على النصف او
 اقل منه لا يجزئ وعامة هناك وقال الزيلعي وذكر الحسن ان المس
 على الاكثر كاف لانه قائم مقام الكل اه وفي مختصر المحيط سقطت
 الجيرة خارج كصلاة من غير برء فاعادها او ابدلها باخرى لم يعد
 المس مس على الجيرة ثم ليس خفيه ثم برء تشق من مس وان
 ليس الخوف ثم مس على الجيرة ثم برء يكمل مدته وان لم يحدث حتى
 برء فصل موضعه ثم احدث فله ان يمس على خفيه وان احدث قبل
 ان يفصل موضع الجراحة بعد البرء لا يمس اه وفي شذ الدرر واما
 الموضع الظه من اليد ما يلي بين القدرتين من كعصابة فرعا يصل الما
 الى موضع القصد اه وفي الخوف واعلم ان المس على الجباير كالفضل
 لما تحتها بخلاف المس على الخوف وفائدة تطهير في عشر مسائل احدها
 اذا شد الجباير محدثا يمس عليها وثانيها انه لا يتوقت بوقت كاليوم
 واللييلة وثالثها اذا فرغها قبل البرء لا يبطل المس وراعيها
 اذا مس عليها ثم شد عليها اخرى او عصابة جاز المس على فوقها
 وخامسها مس على الجباير في الرجلين ثم مس الخفين مس عليها
 وسادسها الاستيعاب او اكثرها في المس شرط على اختلاف
 الروايتين وسابعها اذا دخل الما تحت الجباير والعصابة لا يبطل
 المس وثامنها انه لا يشترط النية فيه في جميع الروايات وبين
 التثليث عند البعض اذا لم تكن على الراس وتاسعها اذا زالت العصابة
 الفوقانية التي مس عليها واستغنى عنها لا يعيد المس على النية
 خلفا لابي يوسف وعائرها اذا كان الباء من كعضو المعصوب اقل
 من ثلوث اصابع كاليد المقطوعة والرجل جاز المس عليها بخلاف
 المس على الخوف في هذه الاحكام قال ولم يذكر في عامة كتب الفقه انه

اذا برئ هو وضع الجاير ولم تسقط وذكر في صلاة المستقي انه بطل المسح
 وعن ابي حفص اذا اخذت العصا باليد واليد باليد مسح على كل
 والا فيفضل ما يداه وفي فتح القدير ولو مسح على عصا سقطت
 فاخذ اخرى لا تجب الاعادة لكنه الا حسن نقله في الخلاصة ولو مسح على
 رجله الجرح وحة وغسل الصلح ولبس الخف عليها ثم احدث فانه يتوضأ
 وينزع الخف لأن الجرح مفسوخ حكمه ولا يجتمع الوضوءان في
 الرجلين قال في ثلث الزيارات وعلى قياس ما روي عن ابي حنيفة ان
 ترك المسح على الجاير وهو لا يضره ينبغي ان يجوز لانه لما سقط
 غسل الجرح وحة صار تركها لذاهبة هذا اذا لبس الخف على الصلح لا غير
 فان لبس على الخرجة ايضا بعد ما مسح على جبيرتها فانه يمسح عليها
 لأن المسح عليها كفضل ما خترها اه وفي ثلث الزيلعي ولو انكر ظفره
 فجعل عليه دواء او علكا فان كان بضره مسح نزع مسحه عليه وان كان
 بضره المسح تركه شقوقا عظامه يمر عليها الماء ان قدر ولا مسح عليها
 ان قدر ولا تركه وغسل ما حوله وقال والدي رحمه الله تعالى وفي الخلاصة
 ولو كان في رجله شقاق فسد بالدواء او الشحم والعلك يؤمر بالمرار
 الماء فوق الدواء اذا كان لا يمكن ابدال الماء الى فقره ولا يكفيه المسح
 فان سقط عن برء بطل والا فلا واذا توضأ وامر بالماء على الدواء ثم
 سقط الدواء ان سقط عن برء يفتقر مسح ذلك الموضع وما لا فله
 كما في المسح على الجاير وفي الاصل اذا انكر ظفره فجعل عليه الدواء او
 العلك فتوضأ ولم يترج يجزيه وان لم يخلص اليه الماء ولم يترط المسح
 ولا امر بالماء على الدواء والعلك من غير ذكر خلاف وذكر شمس
 الأئمة الخ لولا انه يشترط امر بالماء على العلك ولا يكفيه المسح اه رجل
 ادخل المارة في اصبعه للتداوي يكره كما في خزانة المفتين **الفصل**
الرابع في احكام صاحب العذر قال الزيلعي وحكم المتخاضة يثبت اذا
 لم يمتنع عليها وقت صلاة الا والحديث الذي ابتليت به بوجوده ولكن
 هذا

الفصل الرابع

هذا شرط بقا الاستحاضة بعد ما ثبت حكم الاستحاضة واما شرط ثبوت
 ابتداء فانه يستوعب استمرار العذر وقت الصلاة كاملا كما لا يقطع
 لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله وفي الخجتي والمتخاضة ومن لم يمسح
 البول والرغاف الدائم والجرح الذي لا يترق يتوضئون لوقت كل
 صلاة ويصلون بذلك كوضوء الوقت ما شاءوا من الغرايض
 والنوافل واذا خرج الوقت بطل وضوؤهم وكان عليهم استئذان الوضوء
 لصلاة اخرى ويبطل خروج الوقت عند ابي حنيفة ويجوز زوال الحاجة
 وعند زفر بال دخول لعدم الضرورة قبله وعند ابي يوسف بما روي
 او سال من جرحه دم انتظر اخر الوقت ثم يتوضأ ويصلي قبل خروجه
 فان دخل وقت اخر ثم انقطع يتوضأ ويعيد وان لم ينقطع حتى خرج
 الوقت لا يعيد اعتبارا للشك بالسقوط حتى لو انقطع دمها في خلو
 صلاة الظهر ودام الا نقطاع الى غروب الشمس اعادت الظهر والا
 فلا وقال ابو القاسم الصفار به جرح سائل فان كان يسيل في كل
 وقت مرتين او ثلثا توضأ لوقت كل صلاة وان كان يسيل كل وقت
 مرة او في وقتين مرة توضأ لوقت كل مرة ومن قدر على رد سيله
 برباط او حشو او جلوس في الصلاة او ائتما ولم يعالج وصلى مع
 السيل لم يجزه اه وقال الزيلعي ثم انما تنقضي طهارتها بخروج
 الوقت اذا توضأ وكوم سائل او سال بعد الوضوء في الوقت واما اذا لم
 يكن سائلا عند وضوءه ولم يسيل بعده فلو حتى لو توضأ وكوم منقطع
 ثم خرج الوقت وهي على وضوئها لمها ان تصلي بذلك كوضوء ما لم يسيل
 او حدث حدثا اخر لانه لم يوجد السيلان بعده حتى ينقطع بخروج
 الوقت ثم انما اصاب ثوب صاحب العذر بخس من الحدث الذي
 ابتلي به فعليه ان يغسله اذا كان مفيدا بان لا يصيبه مرة اخرى
 حتى لو لم يغسله وهو اكثر من قدر الدرهم لم تجز صلاة وان لم
 يكن مفيدا بان كان يصيبه مرة بعد اخرى اجزاء وان لم يكن

في

مفيد بان كان يصيبه من بعد اخرى اجزءه ولا يجب غسله ما دام العذر قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لانه قادر على ان يشرب في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكنه ان يفسق اعتباره وكان محمد بن ابي مقاتل يقول يغسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة كما لو وضو وقال بعضهم لا يجب عليه غسله لان الوضوء عرفناه بالنزع النجاسة ليستفي معناه لان قليلها يعني فافهم الكثير بالقليل للضرورة اه وفي فتح القدير وفي ان يصلي جالساً ان سأل بالليل لان ترك الشراء هو من الصلاة مع الحدث فان الصلاة بائناً لها وجودها في الاختيار في الجملة وهو في التنفل على الوضوء ولا يجوز مع الحدث حال حال الاختيار وعز هذا قلنا لو كان بحيث لو صلى قائماً او قاعداً سال جرحه وان استلحق لا يسيل وجب القيام والركوع والسجود لان الصلاة كما لا يحد مع الحدث الا ضرورة لا يجوز مستلحقاً الا لها فاستويا وترتبه الاداء مع الحدث فصح لما فيه من احراز الركوع ولو كانت به وما قيل وجدي فتوضاً وبعضها سأل ثم سأل الذي لم يكن سائلاً انتقض لان هذا حدث جديد فصار كالخبرين ومثله الخبر المذكور في الاصل وهي اذا سأل احد منكم بفتوضاً مع سبيل وصلى ثم سأل الخ الاخر في الوقت انتقض وضوءه لان هذا حدث جديد في عينه ومد يسيل ومعه بالامر بالوضوء كل وقت لاحتمال كونه صديداً وقول هذا التعليل يقتضي انه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض واليقين لا يزول بالشك والله اعلم نعم اذا علم من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء او بعلامات تغلب على ظن المجتلي بحب اه وقالوا الذي رحمه الله تعالى ولا يجوز ان يصلي من به الغلظة في خلق من به سلس بول لان الامام معه حديث وجباسة فكان صاحب عذري والماموم صاحب عذر واحد كما في البراهن **الفصل الخامس** في الحيض وبيانها قالوا الذي رحمه الله تعالى والعلوم على الحيض من عشرة وجوه في اسمايه وتعريفه لغة وشرعا وكيفية وسببه وشرطه والوانه واوله ووقت

الفصل الخامس

ووقت ثبوته واحكامه اما اسماؤه فكثير منها الحيض وكلمته بالمثلثة وبالمنثاة وبالسبع والواك بالعين المهملة والراء والفراد بالفاء والضاد والاكبار والاعصار واما تعريفه في اللغة فهو مصدر حاض اذا خرج الدم من رحمها فهي حايض وحايضه كما في المنوب واصيله السيلون وفيه شئ الزيلوي يقال حاض كسيل والوارث وجا حاضاً لا رب وحاضت الشجر اذا سال منها الصغ الاخر واما تعريفه في الشرع فهو دم ينفضه رحم بالغة لا دابة بها فالبا لفة بنت سبع سنين وهو الحنار وعليه الفتور واحترز بالرحم من المستحاضة لانها دم عرق لا دم رحم وعن الرعا في الدائم والدم الخارجة من الجراحات وعما تراه الحامل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجري عادته ان المرأة اذا حملت ينسد فم الرحم فلا يخرج منه شئ وقوله لا دابة بها احترز به عما ينفضه لمرض كالولادة ولجوها فان النفس في حكم المربضة حتى اعتبر برعاها من كثلث ولم يقل ولا يابس لان ذلك مختلق فيه كما سياتي ذكره في لغة الرور وما ركن الحيض فامتداد دور الدم من قبل المرأة لان ركن الشئ ما يقوم به من ذلك الشئ والحيض يقوم به كما في النهاية وفي النهر والاولى ان يقال انه بروز الدم عن موضع مخصوص والامتداد انما هو شرط واما سبب الحيض فابتلاء الله تعالى حواء لما اكلت من الشجرة وبقي في بناتها الى يوم التثارة في النهاية واما شرط الحيض فتقدم نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصانه عن الاقل فلو رأت المبتدأة الدم في سبيل حكم ببلوغها فيه تترك الصلاة وكصوم عند اكثر المشايخ بخاري وعز الامام حتى يستر ثلثة ايام كما قيل وعدم كصوره في الرحم عن الحمل الذي تنفس به لا السقط الذي لم يستين خلقه اذا ما قبله يكون حياً اذا لم يتحقق انه حمل بل هو لم يسقط فله تسقط الفطرة بالشك واما الوان الحيض فستة السواد والحمرة والصفرة والكد والخضرة والتربيتة ولو تها ارفع من الكدرة وادون من الصفرة وقالوا الذي رحمه الله تعالى الا ان الخضرة انكروا وجودها ببعض المشايخ قال ابو نصر حين سئل عن ذلك كانت اكلت قسطاً على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الرضا انها نوع من الكدرة

والصحيح انها من ذوات الاقراء حيض وتجد على فساد كغذاء ومن
كثير لا يرى سواها تجد على فساد البنت فلا يكون حيضا كما في الهداية
والكبير الأيسر اه قال في النهاية وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى
ويستلونك عن الحيض قل هو اذا وجميع هذه الألوان في حكم اذا
سواء ورد بان النساء كن يبعثن الكراه سقى الى عيشة ربي الله
عنها لتتظايرها فاذا زادت كدرة قالت لا حتى تربي كقصة كيقظا
قبل هي شيء يخرج من اقبال النساء بعد انقطاع الدم شبه الخط
الا بيض وقيل حتى يخرج الزرق كالحض الا بيض فان نقصته في
الحض وفي الحيض العادي ويعتبر اللون حتى ترفع الزرقه وهي
طرية لا بعد ما تجف لان اللون يتغير بالاسباب واما اوان
الحيض فتقول الصغيرة جدا اذا زادت الدم لا يكون حيضا واختلفوا
في اوان مده ليكم يبلوغ عنها اذا زادت الدم فيها قاله ابو نصر بن سلام
رحمه الله تعالى بنت ست سنين اذا زادت الدم وتعادى بها ثلثه
ايام وقال بعضهم قدره سبع سنين وتجد من مقاتل قدره تسع سنين
وابو علي الدقاق يفتي عشرين سنة واكثر المشايخ على ما قاله تجد من
مقاتل واما اذا زادت الدم في حالة الكبر كالحمد رحمه الله تعالى في نوار كطلة
انه يكون حيضا ولم يرد عن اصحابنا المتقدمين خلاف ذلك وتجد
ابن مقاتل والزعفراني قال اذا حكل بالاسنان ثم زادت الدم لا يكون
حيضا وقال محمد بن ابراهيم الميمني رحمه الله تعالى اذا زادت دما
سائلا كما كانت ترى قبل ذلك في ايام حيضها يكون حيضا والبلدة
السيرة من بين الرحم لا يكون حيضا واختلفوا في حد الاياس
والاعتماد على خمس وخمسين سنة واليه ذهب اكثر المتأخرين
واما وقت نبوت الحيض فتقول حكم الحيض والنقاس لا يثبت الا
بالبروز وعند محمد انها اذا احست بالبروز يثبت حكم الحيض والنقاس
اما حكم الاستحاضة فلا يثبت الا بالبروز وفي ظاهر كرواية لا يثبت
عند محمد حكم الحيض والنقاس ايضا الا بالبروز مرة الا يختلف في تظاير
فيما اذا توضأت المرأة ووضعت الكرسي ثم احست ان الدم ينزل من
الرحم الى الكرسي قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسي بعد غروب الشمس
الصوم

180
الصوم تام عندهما وعند محمد نقض الصوم ثم البروز انما يعلم بما وزته
موضع الكارة اعتارا بنواقض الوضوء والاحتساب ليس للثيب
ويستحب للبكر حالة الحيض واما في حالة الطهر فتستحب للثيب دون
البكر ولو صلتا من غير كرسى جاز واما احكام الحيض فانما غلبت
ثمانية يشترك فيها الحيض والنقاس واربعة فخصه بالحيض دون النقاس
فاما الثمانية فترك كطلة لا الى قضا وترك الصوم الى قضا وحرمة
الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن
وحرمة من المصحف وحرمة الجماع والثامن وجوب الغسل عند انقطاع
الحيض واما الاربعة المحضوفا فنقصا كقصة والا يستبرأ والحكم ببلوغها
وكفصل بين طهر في سنة وكبد علة كل سبعة الاولى تتعلق ببروز الدم
عندهما وبالا حاسي عند محمد على ما ذكرنا وكثامن وهو الحكم ببلوغها
يتعلق بنقاص الحيض لكن يستدل الى بقائه والاربعة كما قيل تتعلق
بانقضاء وهي وجوب الاغتسال مع كل ثلثة من الاربعة المحضوفا ذكر كل
ذلك في النهاية شرح الهداية واصل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة
ايام وعن ابى يوسف اقله يومان واكثر ايام ثلثة وهكذا في كبر
محمد رحمه الله تعالى في النوادر وروى الحسن عن ابي جعفر رحمه الله تعالى اقله
ثلثة ايام وليلتان بينهما كذا في حتم الخط ثم هذه الايام والليالي
معتبرة بالساعات حتى لو زادت وقد طلع نصف قوس الشمس وانقطع
في الرابع وقد طلع دون نصف فليس فيض فتوضا ونقض كصلوات
فان طلع نصف تغسل ولا تقضي وكذا المعتادة بخمس رات وقد طلع
نصف وانقطع في الحادي عشرة وقد طلع اكثره اغتسلت وقفت الصلوات
ثلثة ايام لانها مستحاضة والا فلا وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا
في اقل الحيض واصل كطهر وفيما سواها اذا احضرت المرأة بانها طهرت في الحادي
عشر اخذتها بعشرة وفي العاشر بقعة وفي الطهر مثله وما كان يتوضا الساعات
وعليه الفتوى كذا في المختار السنة ان يطيب الكرسي بمسك او غالية ثم للمرأة
فرجان داخل وخارج فالداخل بمنزلة الدبر والخارج بمنزلة الايسر فاذا
وضعت الكرسي في النزع الخارج فابتل الى باب الداخل منه كان ذلك حيضا وان

لم يغزل الى الخارج وان وضعته في الداخل فاقبل الى جنب الداخل منه
 لم يكن حيضاً ولا نفثاً فغسل يديه وان تغذت البلية الى الجانب
 الخارج فان كان الكرسى عالياً عن راسه لا حليل او حاذياً
 له يكون حيضاً وان كان مستغلاً عنه لم يكن حيضاً وعليه هذا
 التفصيل اذا حشا الرجل احليله فابتلت وهذا الحد الذي استوفى
 القصة فان سقطت فيه حيض كبري ما كان وعن محمد بن مسلم
 انه كان يكره للمرأة ان تضع كرسياً في الداخل لانه يشبه ذلك
 الكاء بيدها وضعت الكرسى في اول الليل فنامت فلما اجبت
 نظرت الى الكرسى فرأت البياض خالها يلزمها قضاء المشاء
 وان كانت طاهرة حين وضعت ثم اجبت فوجدت البلية فجعل
 حاضياً بعد الصبح حتى يلزمها قضاء المشاء ان لم تكن حاضت
 كذا في مختصر الحبيب قالت لهما امرأة عالمة بالحبل انك حامل
 او امرأتان وهما لا يعلمان ذلك فراق الدم في ايام حيضها
 لهما ان تترك الصلاة وتغسل كذا في جامع كفتاوى واذا رأت
 المبتدأة دماً في سحابة يبلوغها فيه تركت الصلاة والصوم
 عند اكثر مشايخ بخاري وعنه ابي جعفر لا تترك حتى يستر ثلثة ايام
 ويستحل لها ان تتوضأ وقت الصلاة وتجلس في مسجد بيتها
 تسبح وتهللكي لا تنسى العادة كذا في فتح القدير وفي الحديث
 ينقطع عن الحيض الصلاة ويحرم عليها الصوم وتقضي الصوم
 ولا تقضي الصلاة اما السقوط فلقوله عليه الصلاة والسلام تقضي
 احدهن طهر بيتها لا تصوم ولا تصلي يعني في زمان الحيض وكفتاوى
 واما القضا فليدب عايشة رضي الله عنها لما ثلثة عن كذا على كذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تقضي كصيام ولا تقضي الصلاة ولا انها
 خرج في قضاء الصلاة لتكرارها في كل يوم وليلة وسقطها عن
 العيام بامور المعاش ولا عرق في الصوم لأن قضاء عشرة ايام
 في السنة سهل وعند اكثر المشايخ الاصح ان قضاء الصوم يجب على
 التراخي وعند ابي بكر الرازي على الفور اه وقال الذي رحمه الله
 فاهل يكره لها قضاء الصلاة في البحر لم اره صريحاً وينبغي ان يكون خلاف
 الاولى

لا عها

الاولى كما لا يخفى وفي النهرويد عليه قولهم لو غسل راسه بدل المسح كره
 اقول والظن ما في البحر للوقوع بين المسح والصلاة لان في الفصل تبديلاً
 لما موربه خلاف الصلاة كبري والمنظور في عدم قضاءها دفع
 الحرم عنها ولذا تقضي الصوم اه وفي مختصر الحبيب امرأة حيضت
 من دبرها لا تدع الصلاة ويسق الزوج ان يات بها اه ولا يكره طبع
 الحاضين ولا استعمال ما مست منه من عجين او ماء او غيرها الا اذا
 توضأت بقصد التوبة كما هو المختار فانه يصير مستحلاً كذا في البحر
 وسبق ذلك في الما المستورد في جامع الفتاوى والهايض والجنب
 زيارة القبر وقراءة دعوات واجابة اذ كان وطوها ولو الى امرأة
 في حال الحيض فعليه الاستغفار والتوبة فهذا من حيث الحكم واما
 من حيث الاستحباب يتصدق بدينار او نصفه كذا في الواقعات اه
 وفي الحديث ولو كانت حفت وكذا في الزوج حرم وطوها وان وطئ
 لا شيء عليه سوى التوبة وقيل ان كان في اول الحيض سبى له ان
 يتصدق بدينار وفي اخره بنصفه وقال بعض الناس يجب وان
 استباح ذلك يكفران بالاجماع اه وقال الذي رحمه الله يقال
 وفي الخلاصة والبرازية من الفصل الثاني في الفاظ التكفير تصح
 انه لا يكفر اية في البحر وتصح في التنوير بقوله وعليه المفعول اه ولعل
 وجه عدم التكفير وان كانت الحرة قطعية لشبهتها بنصف القرآن
 قال تعالى واعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يلمهين
 ولكن لما كان التوبان حراماً فيه وهو الحيض لا العينة لان وطئ
 الزوج حلالاً حمل التأويل فاندركوا بالاحتمال فيكون مستحل
 الزنا وشرب الخمر والقتل بغير حق فان هذه الاشياء حرمه لعينها
 لا لغيرها فيكفر مستحلها لعدم احتمال التأويل في ذلك والله اعلم
 وقال الذي رحمه الله فاما الوطئ في الدبر حرام في حالتي الطهر
 والحيض لقوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله اي فاذا اغتسلت
 من الحيض فجاوهن في الفرج وقال عليه الصلاة والسلام ان الله

لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء اذ بارهن وقال عليه الصلاة والسلام
ملعون من اتى امراته في دبرها واما قوله تعالى فأتوا نكاحكم ان شئتم
اي كنتم شئتم وحيث شئتم ومتى شئتم مقبلات ومدبرات ومستلقا
وباركات بعد ان يكون في موضع واحد وهو الفرج ولا ان الله تعالى
سمى الزوجة حرثا لانها للولد كالارض للزراع وهذا دليل على كونهم
الوطي في الدبر لانه موضع الفرج لا موضع الحرث ولانه تعالى ذكره
الحايض ثم بين سببه بقوله تعالى قل هو اذن والدبر لا يفارق قلبه
الا ذرا بيدا فكان في ما ابتدأ ذكره في السرايح الوهاج وغيره
سواء في ذلك زوجته وامته والحرم والاحنية وكذلك الذكوان
سواء كان عبدا او غيره كما هو مبسوط في المسطوح وغيرها
وفي الحديث وان حاضت وقدمت من الوقت قدر الخمر سقطت
عنها الصلاة وان طهرت بعد العشر وقدمت من هذا القدر
فعلها قضاء صلاة ذلك الوقت وان طهرت قبلها يعتبر قدر
ما تقبل فيه ونحوه والصحيح انه يعتبر مع الفصل للثياب وهكذا
جواب صومها اذا طهرت قبل الخمر لكن الأصح انه لا تعتبر في نية في حق
الصوم اه ولو طهر الحايض في الوقت بعد ان افتتحت فرضه فانه
لا يلزمها وعند فرائض طهرت من الوقت قدر الصلاة لا يجب
والافتح ولو ادرى بها الحايض بعد ما شرعت في التطوع فانه يجب
عليها قضاؤه اذا طهرت وكذا اذا شرعت في صوم التطوع فاحضت
فانه يجب قضاؤه كزجره والذي رحمه الله تعالى وفيه القدير
اما ان ينقطع دم الحايض لتام العشرة او دونها لتام العادة او
دونها ففي الاول محل وطهرها نحو الا انقطاع وفي الثالث لا يقربها
وان اغتسلت ما لم تنقض عاداتها وفي الثاني ان اغتسلت ومضى
عليها وقت صلاة حين صارت دينيا في ذمتها حل والاداء على هذا
التفصيل انقطاع النفاس كان لها عادة فيه فانقطع دونها
لا يقربها حتى تنقض عاداتها بالشرط او لتامها حل اذا خرج الوقت الذي
طهرت فيه او لتام الأربعين حل مطلقا ونحوه مبسوط هناك
مع تعاليله وفي سنة الزيلعي ولو زاد الدم على اكثر الحايض والنفاس
فما

فما زاد على عاداتها استخاضه لما ورد فيه من الاحاديث بان تعد كصلاة
في ايام اقربائها وتصل في غيرها فاعلم ان الزايد على ايام اقربائها استخاضه
ولاننا ثبتنا بان عاداتها حاض وما فوق العشرة استخاضه وسكننا
فيما بين ذلك فالحق ان ما فوق العشرة لانه يجانس من حيث ان كل
واحد منهما في الحي للمعهود فكان الحاقه به اولى اذا اصل الجري على
وفق العادة ثم قيل اذا مضت عاداتها وتصل وتصوم لاحتمال ان
يجاوز العشر فيكون دم استخاضه وقيل تترك لان الاصل هو الحيض
ودم الحيض دم حيض والاستخاضه دم علة وعلى هذا اذا رأت كدرا بتر
قيل لا تترك الصلاة والصوم لانه يمتد ان يكون دم استخاضه بالنقطان
عن ثلثة ايام وقيل تترك لما قلنا وهو الصحيح ثم كعادته لا تثبت الا
بمرتين عند اليح ونحوه وقال ابو يوسف تثبت بمرة واحدة ولو كانت
المتخاضه مبتدأة بان ابتداء مع البلوغ مستخاضه او مع كولد
الاول فيضها اكثر الحايض ونفاسها اكثر النفاس لان الاصل
الصحيح فلا يحكم بالعارض الا بتعيين اه واقل الطهر خمسة عشر يوما
ولا غاية لاكثره الا اذا ابتليت بالستر حتى ضلت ايامها ووقفت
الحاجة الى نصف العادة فهو مقدرا الا على قول أبي حفصة فانه لا يقدر
طهرها بشئ ولا تنقضي عدها ابدا عنده لان نصب المقادير بالسماء
دون الرأى ولا سماء هنا وعامة من شأنها قدره ثم اختلفوا
في تقديره قيل ستة اشهر الا ساعة وذكر ابن سبابة عن محمد بن
مقدر بن شهر بن وقدر اختاره الحاكم في المستدرج وقيل سبعة وعشرين
يوما لا اكثر الحايض ثلثة وما بقي للطهر وفي الحديث واقل الطهر خمسة
عشر يوما لا اكثر للطهر اثنان في الجواب النقص كما لا يخفى فانه لها الثلثة تكمل
الوقت ثم ثبت بالأخبار ان اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوما فكذا
اقل مدة الطهر ولا غاية لاكثره الا اذا ابتليت بالستر او وقعت
الحاجة الى نصب العادة لها ففي الصاء لنصب العادة اختلفوا في المنهج
فمنهم من يوجب شيئا تسعة عشر يوما وعند محمد بن سبابة تسعة وعشرون

فما دونها وعندي على الرقاق سعة وخير فادونها وعند الحام
 شهران فادونها وعند الميدين غلظ مستر أشهر وعليه الاكثر
 لكن الاظهر عندي ما قال ابو علي الرقاق لان بعدد الكوبة مرتين
 يتغير حكمه وتنتقل العادة غالباً وذلك بالزيادة على سعة وحسن
 يوماد كان استاذي يميل الى قول نحو بن سلة وهذا احسن ايضا
 لانه كغالب في النساء اهقلت ومن الواقع في زماننا وعنده ان
 المرأة يطلعها زوجها بعد الولادة فيبقى بدو حوض من الرحم
 ستين او اكثر وهو معروف بين النساء ان الموضع لا يختص
 واجت مراراً بان عورتها لا تنقضي الا بثلاث حصص وان بقيت
 ستين ولا تنقضي عورتها الا بشهر كونهما ليست في حكم الصغيرة لانها
 حاجت فيما مضي بخلاف الصغيرة ولان حكم الايسة لانها لا تختص
 بعد ذلك والله اعلم واحكام الحوض والجماع اكثر من ذلك
 ولكن في هذا القدر كفاية لان هذا المختصر لا يميل التطويل وكذا
 حباؤني الوكيل **الفصل السادس في النفاس** قال
 الزيلعي النفاس دم يعقب الولادة ما حوذا من نفاس الرحم بالولد
 او من خروج النفس بغير الولد او بمعنى الاسم لان المولود نفس
 وكذا الدم يسمى نفاسا قال الشاعر
 نيل على احد السوي نفوسنا
 وليس على غير السوي نسيلا
 اي دماؤنا ومن قول الخليلي ما قاله
 نفوسنا نيل لا نفوسنا اذا مات فيه فانه ان يكون مشتقاً منه
 هكذا ذكرناه في كتب النفقة قال المطرزي النفاس يسمى بالنون ولادة
 المرأة مصدر يسمى به الدم كما يسمى به الحيض وفي المذهب واما اشتقاقه
 من نفوس الرحم او من خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك اه
 وفيه فانه ذكرنا نفقها في مورد اشتقاق النفاس من ذلك لا يمنع انه
 في اللغة اسم خاص للولادة المرأة فهو بيان لا اشتقاق في اصل اللغة
 وهو صواب واكثر النفاس اربعون يوماً واقلم ما يوجد وروى عن
 الجريح ان اقله خمسة وعشرون وليس المراد انه اذا انقطع فيها دون
 ذلك لا يكون نفاساً ولكن المراد به انه اذا وقعت الحاجة في نفاس
 العادة فيه لا ينقص ذلك عن خمس وعشرين اذا كان عارفاً بميث
 الطهر خمسة عشرون في الاخبار ينفقها العدة قادمة نفاسها خمسة
 وعشرين وعن ابي يوسف اقله اربعة عشر يوماً حتى لا يخبر بانقضاء
 العدة

النفاس

العدة ثم الاصل عند الجريح ان الطهر المختل بين الاربعين وان كثر
 لا يفصل وكله نفاس وعندها ان كان الطهر اقل من خمسة عشر
 لا يفصل وان كان من خمسة عشر فصاعداً يفصل كذا في مختصر الجرح ولو
 ولدت ولم تر دماً لا يكون نفاساً ثم يجب الفصل عند الجريح احتياطاً
 لان الولادة لا تخلو طاهر عن قليل دم وعندي يوسف لا بد لانه
 تعلق بالنفاس ولم يوجد ولو ولدت من قبل سرتها بان كانت
 بطنها جرحاً فانشقت وخبر الولد منها يكون صاحبة جرح سائل
 لانفسا وتنقضي به العدة وتصور الامه ام ولد له ولو علم طهرها
 بولادتها وقع كذا في الطهريه تقول ذلك في فتح القدير وفي المختصر
 فان خرج بعض الولد ثم رأت الدم فعند الجريح وهو رواية عن
 ابي يوسف ان خرج اكثره فهي نفاس وان خرج اقله فلو كان ذلك
 لو قطع الولد فيها فان خرج اكثره فهي نفاس والا فلو وعز جرح
 وزفره لا يكون نفاساً ثم يجب فصل في الواجب بقدر فيحصل
 تحتها او نحو حفيوة وتجلس عليها كيلا تؤذي لولدها وقد قال
 والبريد رحمه الله تعالى والحاصل انها تكون نفاساً بخروج الاكثر على الصحيح
 كما في الكافي فلو تصير بالاقلة فلو تسقط عنها الصلاة ولو لم تحصل
 كانت عاصية عما قالوا فيؤذي لها بقدر فيحصل تحتها او نحو لها
 حفيوة وتجلس هناك وتصلي كيلا تؤذي ولها هاهنا في فتح القدير
 فان ولدت ولدين في بطن واحد فتفاسرهما ما خرج من كرم عقب
 الولد الاول عالم بكنين كولد من مستر أشهر لا بهما مع توأمين
 ودم كنفاس هو كنفاس من غشاء كولد من دم الحيض الممنوع
 خروجه بانسداد ثم الرحم بالحبل وبالولادة لا طهر انقضاء
 فظهر ان الخارج هو ذلك الدم الذي كان ممنوعاً وقد حكم
 الشارع بان مكان منه ينسحب باربعين حتى لو زاد استمر الدم
 عليه بان الولد كواحد حكم بان من غير ذلك فليس ان الخارج
 بعد الثاني بعد الاربعين غير ذلك وانه استخاضه فظهر ان ما عمل
 به محمد من انها حامل وصلى لا يتردد ان المولود في النفس
 النفاس ثبوت الانسداد لا بثبوت الحمل بل بعدمه في حالة الحمل

مختصر

ليس الا لو نزل وقدرنا وهو المذرا ما الجمل فولة قيام العدة اه وفي
 فخصر الحيط ولدت ولدت وبينهما ستة اشهر يجعل اربعون نفاسا
 من الاول واربعون من الثاني وفيه ستة اشهر في شرط النفاس ان
 يكون بين كولين اقل من ستة اشهر حتى لا يمكن علوق الثاني من
 وطئ حادث وان كان بينهما ستة اشهر فكل شهر فكل شهر فكل شهر
 وان ولدت ثلوثا ولدت اولاد بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر
 وكذلك الثاني والثالث ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر
 فالصحيح انه يجعل حمل واحد في ستة اشهر لا ينجس في الحيط عند
 الجرح واني يوسى لا تصلي ولا تصوم وان كان بين كولين اربعون يوما
 والدم بعد الولد الثاني يكون استحاضة ولا تغسل بعد الثاني لانه
 لا يتوالى نفاسا بينهما طهر كالا يتوالى حيضات ليس بينهما طهر وحلي
 عن بعض متأخري ان كان بين الولدين اربعون يوما فنفاستها من
 الولد الثاني على قول الجرح في هذه الصورة والصحيح انه لا ينجس
 من كثنائي اصله عند الجرح واني يوسى لانه من نفاسا اربعون
 يوما وقد مضت فلو يجب نفاسا بعد ها وقد حكى ان ابا يوسف قال
 لو جرح اريت ان كان بينهما اربعون قال هذا لا يكون قال ابو يوسف
 فان كان قال لا نفاس من الثاني وان رجم ان قال يوسى ولكن تغسل
 كما تضع الثاني وتغسل وان كان بين الولدين ثلوثا يوم ما في كولد
 الثاني عشرة وعلى هذا القياس هو وفيه شر الدرر وانقضاء العدة
 من الولد الاخر اتفاقا قال في النهاية والعدة تعلقت بوضع حمل
 مضاق اليها قال في احوال الاحرار اجلس ان يضع حملها
 وما بقي الولد موجودا في بطنها كان الحمل موجودا وانقضاء الاحمل
 يتعلق في حقهن بوضع حملهن فكان معلقا بوضع الولد الاخير فزود
 اه وفي فخصر الحيط اسقط سقطا قد استبان خلقه فالدم
 الذي يعقب نفاسا وتنقضي به العدة وتصير الحارثية ام ولد وان
 لم يستبين شيء فليس بولد ولا يثبت حكم الولادة وفيه القدير
 والسقط الذي استبان بعض خلقه كما صبح او ظهر كد ولو لم
 يستبين منه شيء لم يكن ولدا فان امكن جعله حيضا بان امتد حمل
 والا فاستحاضة في نفاسا طهرت شهرين فظنت ان بها حمل ثم
 اسقط بعد شهرين سقطا لم يستبين خلقه وقد رات قبل الاستقاط

ليس

عشرة دما يكون حيضا لانه بعد طهر صحيح وهي لا اسقط سقطا
 لم يستبين شيء من خلقه لم يوطئ حكم الولادة في شرع من الاحكام
 فعلم بان هذا كان دما سقطا انفق في الحمل فحج فم يكن دم حامل
 وكان حيضا وذكر بعد ذلك قال اسقط سقطا في الجرح ما يشك في انه
 مستبين الخلق او لا واستمر بها الدم ان اسقط اول ايامها
 تركت الصلاة قدر عادتها بيقين لانها اما حيض او نفاس
 ثم تغسل وتصلي عادتها في الطهر بوشك لاحتمال كونها نفاسا
 او طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عادتها بيقين لانها اما نفاسا
 او حيض ثم تغسل وتصلي عادتها في الطهر بيقين ان كانت
 استوفت اربعين يوما من وقت الاستقاط والا فالشك في الدار
 الداخل فيها بيقين في الباقي ثم تستر على ذلك وان اسقطت بعد
 ايامها فانها تصلي من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك
 ثم تترك قدر عادتها في الحيض بيقين وحاصل هذا كله انه لا علم
 للشك وجب الاحتياط وفي كثير من نسخ الخلاصة غلط في تصوير
 ههنا من النسخ فاحترز منه اه وذكروا الذي رحمه الله عز
 الحاويد ان كل حكم يتعلق بالحيض فهو حكم النفاس الا انقضاء العدة
 واستبراء الرحم وكذلك في خزائن الفقه للسر قندي وفي كتاب
 رحمة الامة اجمعوا على انه يجرم بالنفاس ما يجرم بالحيض ومثله
 قول الملقى وحكم حكم الحيض والظاهر عدم التكفير في مسئلة كنفاس
 اذا اسجد وطئ النفس لعدم ورود النص فيه كملك المستطير والحي
 من صاحب التنوير مع كونه متاخرا حيث ذكر النفاس ولم يتوقف
 الى ان حكم حكم الحيض ولا الى انه يمنع شيئا من الاشياء لا يخرج
 ولا اشارة اه حلو به ولعل ذلك لكونه تركه في المسودة وتسم
 يبيضه ولم يهذب ونقلوه كذلك وللهذا ترى فيه عبارات
 لا تخلو عن رككة وربما في شرحه هذب بعض عبارات وشرح
 عليها وهي في المتن ليست كذلك ولم يهذب الشرح ايضا ولعله علم
 وفي نه الدرر وكلام من الحيض والنفاس يمنع استماع ما تحت
 الازار كالباشرة والتخيز وحمل القبلة وملازمة ما فوق الازار

وعند محمد بن يعقوب موضع الدم فقط وقال والدي رحمه الله تعالى وفي فتاوى الولوالجي
ولا ينبغي ان تغزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود واخرج البخاري
ومسلم عن انس بن مالك بنو يفعلون ذلك فترت اية ويسئلونك عن
الحيف وان كنت على الله عليه السلام كان يصاحبه نساء فلهن حيف وعنه ام
سلمة بن عبد الله عن عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في فراشه واحد
في اية الحيف فقلت فقال انفسيت قلت نعم قال خذي عليك اذا ركب
وعودي الى مضجعي وعن ميمونة خاتمة الله وفي نسخة الجامع للشيخ المناوي
ان في رحم الله تعالى ولا يلزم الرجل المبيت مع زوجته في فراشه واحد
فان كنتم معاً وان لم يجب لكن علم من ادلة اخرى انه اولى حيث لا عند
لواظبة كمن صلى الله عليه وسلم عليه **خاتمة** كما حرم على الرجل جماع
امراته لو امتد الحايض او كنف الحريم عليها ايضا تحكيه من ذلك كما ذكره
في الجرد قال ولم ار صريحاً يحكم ما شرته له ولقائل ان يحسنه لانه لما حرم
عليها من استماعها حرم فعلها بالاولى ولقائل ان يجوز له ان يمسها
عليه لكونها حايضاً وهو مفقود في حق فعلها الا استماع به وان غاب عنها
لذكره انه استماع وهو جائز قطعاً وقال في الزهر ومقتضى النظر ان يقال
بحرمة مباشرتها له حيث كانت بما بين سرتها وركبتها اما اذا كانت بما بين سرتها
وركبتها كما اذا وضعت يدها على فرجها فلو كان ذلك والدي رحمه الله تعالى قال
وهو حسن والظاهر ان مراد صاحب الجرد علم بالصواب واليه المرجع والمآب
قوله الشرط الثالث ستر العورة **واقول** لما انتهى الكلام على الشرط الاول
وهو الطهارة من الحدث والشرط الثاني وهو الطهارة من الخبث وتقدم
بيان الجائز ما يلزمها استيعاب ذلك الكلام الا ان ذكر الشرط الثالث
وهو ستر العورة وايضا مما عرفت من الامكان وبالله المستعان وتقدم
الطهارة بنوعها في الشرطين السابقين لانها لا تسقط بعذر فكانت اهم
بخلق ستر العورة كما سنذكره ان شاء الله تعالى بناء على ان فاق الطهارة
يتشبه بالمصلي كما تقدم ليل يفتاد الترك ويحيد فقلته ليست معتبرة
في الاثر جزاء لعدم سقوط الطهارة عنه وان كان معذورا لاهيتها بخلق
ستر العورة واما مقطوع اليد والرجلين من المرققين والكفبيين لانهما
يومهم

خاتمة

قوله واقول

بوجهه جراحة فانه يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا يعيد كما في التنوير
وغیره فذلك لان موضع الغسل زال في العضو من فسق اعتناء
فكانه لم يطل يفسلها من الاصل لانه وجب ثم سقط العذر ولان
الطهارة اكثر فروعا ومسائل من بقية الشروط فلذا قدمها ثم كفورة
ما حوذة من العور وهو القبح سميت بذلك لبعث ظهورها قاله
والدي رحمه الله تعالى والثوب الرقيق الذي يصفى ما تحته لا يجوز الصلاة
فيه لانه مكشوف العورة معنى وشرط بعض المتأخرين ستر عورة عن
نفسه حتى لو رآه فرجه من زيفه او كان بحيث يراه لو نظر اليه لم يجر
صلوة ما لم يلتصق بصدرة ومنهم من قال ان كان كثر اللحية وستر
بها يجوز صلاته لوجود الستر بها ومنهم من قال لا يجوز وعامة منهم
لم يشترطوا الستر عن نفسه لانه باليت بعورة في حق نفسه لانه جل
له مسها والنظر اليها وردى بن شعاع نضا عن ابي ج وابي يوسف
انه لو كان محلول الجيب فنظر الى عورة نفسه لا تقدر صلاته ولو صلى
في قميص واحد لا يري احد له عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحت
بالي عورة لا تقدر صلاته لانه ليس بكاشف للعورة والا فقل ان
يصلي في ثوبه لقوله عليه عليه الصلاة والسلام اذا كان لا احد
ثوبان فليصل فصرها وعن ابي ج الصلاة في السراويل وحدها تشبه
فعل اهل الجفا كذا في نسخة الزيلعي وقال والدي رحمه الله تعالى ثم في القضاء
ولو وقع نظر المصلي على عورته غير لا تقدر صلاته وبذلك يعلم ان
السراويل ليس يلزم بل انما يلزم ستر جواربه واعلاه والمنتهى ان
يصلي في ازار وقميص وعمامة ويكون هذه الثياب سالمة الخروق ولا
يكشئ وسط عا متفان صلى في واحد فالاولى عقوبة فيه في غفلة
صلى الله عليه وسلم ذلك وان ائتم به جارحولا المقصود سواء حصل بثوب
او جلد او غير ذلك وان صلى في الماء ان كان كدراحت وان صافيا ترى العورة
لا تصح كما في السراج الوهاج قال في الجرد صورة الصلاة في الماء على جازة
والا

والا فلا يصح تصويرها قال في المهرز اقول انما يصح في غيرها لان كبري
 بين الصافي وغيره يؤذن بان لو تولى اذ القادح له يستوي في حقه
 الصافي وغيره وجيز فلا يجوز له الا بناء في الفرض وفي كل من
 نظر لا مكان تصور ركوعه وسجوده في الماء الكذب لا يظهر من
 بدنه شيء اذا سجد متافقه بل ما يفعله القطاس في استرخاء الفريق
 ابلغ من ذلك والله الموفق اه وفي الجنب وفي صلاة الوتر على المنيق
 في قرائته ملحقا ان كان راسه خارج النطاق جاز ولا فلا وكذا قراءة
 القرآن الله ولو قدر على طين بلطخة بعورته ان علم انه ينبغي عليه الى
 احراز الصلاة لم يجز الا كذلك لو قدر ان يخصص عليه ورقا شوكيا
 في جامع الفتاوى ولا اعتبار لستر العورة بالظلمة كما في المطبوع
 الاصل في اشتراط الترتيب قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد والمراد
 ستر العورة لاجل الصلاة لاجل الناس اذ الناس في الاستساق
 اكثر منهم في المساجد فلو كان للناس لقال عند كل سوق فكان
 معناه خذوا ما يوارى عورتكم من الثوب الذي تحصل به الزينة وهي
 ستر العورة عند كل صلاة لان اخذ الزينة عندها وهي مصدر لا يمتنع الا
 بهذا الطريق في ازاها كان في قوله خذوا زينتكم اطلاق في الحال اسم الحال
 على المحل وفي قوله عند كل مسجد اطلاق اسم المحل على الحال يعني ان اخذ
 عين الزينة لا يتصور فادبر في ثوبها وهو الثوب ولا يجب اخذ الزينة
 لعين المسجد فدل انه للصلاة لكن كفي عن الصلاة بالمسجد كما بينه
 في الكافي والآية وردت في الطواف لثلاث العبرة لعموم اللفظ لا خصوص
 السبب كما ذكره في السراج الوهاج كما قاله ابو الدرداء رضي الله تعالى
 عنه بسنن من هذا **قوله** والمانع للصلاة من العورة انكشاف
 قدر ربع العضو **واقول** قال في المجتبى انكشاف من فوق الرجل او
 المرأة اكثر من قدر الدرهم فسدت صلاته اذا ابتدئ معه فرضا
 مستقبلا ركوعه او سجودا قياما وان انكشف في الركعتين فستره
 في الحال لم يفسد ما لم يتطاول وفسد مدة التطاول في سائر
 المواضع بقدر ادراك ركعتين وفي بعضها باء ركعتين اه وفي ستر الزينة
 وكشف ربع ساقيها يمنع جواز الصلاة لان ربع الشيء يحكي حكمه
 الكمال كما في خلق الراس في الاحرام حتى يصير به حلالا في اوانه ويلزم

قوله
 جاعول

الدم

الدم قبله وعندنا في يوسى يعتبر انكشاف الاكثر لان الشيء
 انما يوصى بالكثرة اذا كان ما يقابل اقل منه وفي النقص عنده
 روايتان في رواية يمنع من وجه من حد القلة ولا يمنع في الاخرى
 لعدم دخوله في حد الكثرة وكذا الشو والبطن والفخذ والعورة
 الغليظة يمنع ربع كل واحد منها عندها وعنده يعتبر الاكثر لان
 كل واحد من هؤلاء الاشياء عضو كمال على حد ذاته والمراد من
 الشوما استرسال من الراس هو الصحيح وذكر بعضهم ان المراد
 ما على الراس لان ما استرسل منه هل هو عورة ام لا والغليظة القبل
 والوبر وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وقد سوي
 في المختصر يعني اكثر بين الغليظة والخفيفة في اعتبار الربع وقال الكرخي
 يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم اعتبارا بالخاصة الغليظة
 وهذا اغلظ لان غليظة تؤدي الى تخفيفه والى الاستقاط لان من
 العورة الغليظة ما لا يكون اكثر من قدر الدرهم فيؤدي الى ان كسح
 جميع العورة الغليظة او اكثرها لا يمنع بربع الخفيفة يمنع فهذا
 امر شنيع والا فكيف في الكثير في الزمن القليل لا يمنع الجوارحتي لو
 انكشفت عورتها وعظماها في الحال لا تقصد صلاة والقليل بقدر
 بما لا يؤدي فيه الركعت وان احرم مكشوف العورة لا يصير شاربعا
 فيها وكذا مع النجاسة المانعة والذكر يعتبر بانزاده وكذا الاشياء
 وهو الاصح كما في الرواية ومنهم من يضم الذكر الى الانثيين لان فقههما
 واحد وهو الا يلزم واختلغا في الوبر هل هو عورة مع الإيتين
 او كل الية منهما عورة على حد ذاته والوبر ثلثهما والصحيح انه ثلثهما
 والركبة تعتبر بانزادها في رواية والوجه انها تتبع للفخذ لانها
 ليست بعضو على حد حقيقة وانما هي ملحق عظم الفخذ والساق
 والفخذ عورة فيغلب الحكم عند تقدير التمييز وتؤدي المرأة ان كانت
 ناهضة فهي تتبع لصدرها وان كانت منكسرة فهي اصل بنفها واذن

المرأة عورة بانوارها وان انكشف العورة من مواضع متوقفة
 تجمع لأن محمد بن كزيب في الزيادات امرت صلتها كشيء من شوهها
 وشي من ظهرها وشي من فرجها وشي من فخذها ولو جمع يبلغ ربع
 أدنى عضو منها مع جوار الصلاة وكذا الطبيب المتوفى في حق الحرم
 والخامسة المتوقفة قال الرازي عورته ينبغي ان يعتبر بالاجزاء لأن
 الاعتبار بالانصاف يؤيد الى ان القليل يمنع وان لم يبلغ ربع الثلث
 ببيان انه لو انكشف نصف من الفخذ مثلا ونصف من الأذن فبلغ ربع
 الأذن او اكثر منع وان لم يبلغ ربع جميع العورة المكشوفة ومثل نصف
 عشر كل عضو منه وبطلان الصلاة بذلك لقد روي في القاعة اه
 مراعاة صلت عريانة تؤمر بالاعادة وان صلت بغير قناع فاعتقت
 في صلاتها فان لم تستمر من ساعتها فسد صلاتها وان استمرت
 بعمل قليل لا يخلو في العاري اذا وجد الكس في خلال الصلاة حيث
 يتقبل وكذلك اذا وقع كشوب من المصطفى فاحذر من ساعتها وستر
 عورتها لا تفقد صلاته خلافا لفرق كذا في فخر الحديث وكذا في المجتبى
 عقت الأمتة في صلاتها او المديونة او المكاتبه او ام الولد فاخذت
 قناعا بها بعمل قليل قبل ان تؤدى وكنا لا تفقد صلاتها والا فسد ولذا
 ان سقط قناع الحق في صلاتها او اذا اراد الرجل فقال رفرسد في الكل
 ولو صلت بغير قناع ثم علمت بالعتق منذ شهر تعيدها اه وفي
 فتح القدير في كس العورة بعد الصلاة اذا استمر زمانا كثيرا اذا كان
 قليلا وقدر الكثير ما يؤدى فيه كس القليل دون ذلك فلو انكشف
 ففضاها في الحال لا تفقد والحاصل ان الانكشاف الكثير في الزمن القليل
 لا يفقد والانكشاف القليل في الزمن الكثير ايضا لا يفقد وجهه ان
 القليل عفو لا يعتار به عدما باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير وقدر
 بالربع لأنه يكي حكمية الكمال بالدليل المذكور وهو ان من رأى احد حوائث
 وجهه انسان صح ان يخبر بان رأى وجهه الله وتامه هناك والذي فصل
 لنا

لنا من جميع ذلك اربعة اوجه تفيد به الصلاة وفي ثلثة اوجه لا تفيد
 لأن الاكثر انما ان يكون كثيرا او قليلا في زمان كثير او قليلا فاما
 الاكثر في الكثير في الزمن الكثير فهو المفيد لا غير تفسير الانكشاف
 الكثير ان يكون قدر ربع عضوين اعضاء العورة وكذا زمان الكثير
 مقدار اداء ركعتين داما الثلثة اوجه الاخر التي لا تفيد الصلاة فيها
 فالانكشاف الكثير في الزمن القليل والانكشاف القليل في الزمن الكثير
 والانكشاف القليل في الزمن القليل لا يفيد قال والدليل رحمه الله تعالى
 هذا اذا لم يكن الانكشاف ناشئا عن صنعة ولا فسدت مطلقا للزنى
 الظاهر من ما يكون بالصنع وعينه فلو عبرة باستواب البحر ما قال
 في القينة كس عورتها في الصلاة بفعل فسدت في الحال عندهم اه وهو
 كلام حسن والله اعلم **قوله** وعورة الرجل ما تحت ستره الى ما تحت
 ركبته فالركبة عورة والسرة ليست بعورة والمرأة الحرة كلها عورة
 الا وجهها وكفها وقدميها ولا يجوز النظر اليها لغير ضرورة وان لم
 تكن عورة وعورة المحجلة الا منة كالرجل الا ان بطنها وظهرها عورة
ايضا وقوله قال الزيلعي في عورة الرجل وهي ما تحت ستره الى تحت ركبته
 اي ما بينهما في العورة لقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين
 ستره الى ركبته ويدور ما دون ستره حتى يجاوز ركبته وكله الى
 تحلها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله صلى الله عليه وسلم الركبة
 من العورة وهذا تبين ان السرة ليست من العورة والركبة منها
 خلافا لما في غيرها اه وقال والدليل رحمه الله تعالى وحسن السرة هو
 ما تحت الخط الذي يرب السرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعينه
 من موقفه في جميع جوانبه على السواء فالسرة ليست من العورة
 وحجتنا في ذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا انزله
 عن ستره وقال ابو هريرة للحسن بن علي رضي الله عنهما اربي الموضع
 الذي كان يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فابدى عن ستره

قوله

اقول

فقبل بوهية كذا في النهاية اخرج هذا الاخير لا امام احمد في منته
عن غير من اسحاق ولنا ايضا ما اخرج الدارقطني عن عطاء بن
ياسر عن ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق
الركبتين من العورة وما اسفل من السرة من كفورة وعن عمرو
ابن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله عليه وسلم قال قالت
ما تحت السرة الى الركبة من العورة رواه الدارقطني من حديث طويل
اهو في الاشياء والنظاير من قاعدة العادة فحكمة قال في الظهيرة
من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر
من العانة ليس بعورة لتعامل الحال في الا ابتداء عن ذلك الموضع
عند الا تزار وفي المنع عن العادة الظاهرة نوء خرج وهذا ضيق
وبعد لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر اهو في شئ الكثر لا في
الجلب حكيم العورة في الركبة اخفى منه في الفخذ حتى لو راى رجل
عنه مكتوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازع ان له وان راها
مكتوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضر به ان له وان راها مكتوف
السوة امره بستر العورة وادبه ان له كذا في الفتاوى والظهير
اهو في شئ الزبلي وبدن الحرة عورة الا وجهها وكفها وقومها
لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها والمراد بظهر
المراد منها الوجه والكفان قاله بن عباس وابن عمر واستثناء
الاعضاء الكثيرة للابتلاء ببدنها ولا نه عليه السلام نهى الحرة
عن لبس القفازين والنقاب ولو كان الوجه والكفان من كفورة
لما حرم سترها بالخطا وفي القدم روايتان والا صح انها ليست بعورة
للا ابتلاء ببدنها اهو في الجنب وعن عائشة رضي الله عنها الرخصة
في احدها عنها في لا تنفخ ضرورة المني بها وكفها ليس
بعورة وكذا ذكره كشافه وابي الحسن عن ابي جهم وذكر ابو يوسف
في جامع الجوامع اربعة اشياء لا تنفخ جوارحه الصلاة الوجه والكفان
والذراعان

والذراعان والقدمان وهو رواية عن ابي جهم لكنه يكره كشي كفته قال المراد
بالقدم ظهره والذراع منها وكل شي من الحرة عورة ما خلو الوجه والكفان
والذراعين ولو وصلت المراهقة بغير قناع لا تؤمر بالاعانة استعانة وغير
وصوت مؤمرا هو وشوا الحق النازل عن الراس وغيره عورة وفي رواية النازل
ليس بعورة والاول احوط وعند الحنابلة موضوع الوجه كذا في شئ الكثر
لا من الجلب وفي فتح القدير وفي مختلفات قاضي خان الكف وباطنه ليس
بعورتين الى السرة وفي ظاهر الرواية ظاهره عورة وفي المسوط في الذراع
روايتان والا صح انه عورة وفي الاختيار لو انكشف ذراعها جازت
صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار ويحتاج الى كشف للخدمة
وسره افضل وصحيح بعضهم انه عورة في الصلاة لاحرارها واعلم انه لا ملزوم
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه محل النظر منوط بعدم خسة الشهوة
مع انتفاء كفورة ولذا حرم كنفه الى وجهها ووجه الامر اذا خفي في الشهوة
ولا عورة اه فكل هذا الشبهة هي المعينة في تحريم النظر المذكور مع انتفاء
العورة كما ذكره في التنوير بقوله فتنع من كشي كوجه بين الرجال للفتنة
ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء اه فقد جعل الحرة منوطا بالشهوة
لا خستها لان الحرامات لا تتعلق بالشكوك في كل من فتح القدير نظر حتى
لو لم يشته جاز النظر في النهاية ودوى الحسن عن ابي جهم انها الله
تعالى انه يباح النظر الى قدمها وهكذا ذكر الطحاوي لانها كما قيلت با بدنها
في المعاملة مع الرجال لاداء كفها في الاخذ والاعطاء تنبلا با بدنها
اذا امتت حافية او متعلقة فرما لا يجد الخ في كل وقت وحاصل ان المرأة
موضع مما يحل النظر اليه للرجال احوها هو ما يحل النظر اليه لذو بدنها
دون الاجانب وهو موضع الزينة الباطنة كالرأس والصدر وغيرهما
والثاني مما يحل النظر اليه للاجانب والحياء وهو موضع الزينة الظاهرة
كالوجه وكبد وفي بعض الروايات القدم ثم كذا في حجب عليها السرة في حق كفورة
هو الذي يجب عليها السرة في حق الاجانب دون الحرام لانه يجب عليها ستر
مواضع في حق الصلاة ما لا يجب سترها في حق الحرام فان قلت ما بين
دقت هذه المفارقة في حق الحرام مع ان القياس يقتضيه ان ينكس اليها لما انما قد تنقل
في موضع ليس معها احد من الرجال وعورتها في حق نفسها ليست بعورة حتى حل لها النظر اليها
قلت انما كان كذلك لان المرأة من قريتها الى قدمها عورة رجوعا الى قوله عليه
الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة فاسم المرأة يقع على جلستها فبالنظر الى هذا كانت
يجب عليها ان تستر جميع بدنها عن قريتها ايضا لكن لم يجب عليها ستر المواضع الخفية

عنهم بسبب الحج اذ لو امرناها بالتستر عنهم وهم اولادها واباؤها واخوتها وهي
 ثياب من تحتها يستبها عورة وهم قوامون على امرها في بيوتها يؤذي الحج لاجل حاله
 وايد هذا المعنى قوله لا يبدى ليشترى الا بقولهم او باليمن الاية
 فقلت فيما سواه على ما يقتضيه قوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة
 وادى ما تطلب الزينة من الاحوال حاله الصلاة لانها متاجرة كرس وقا لشيخ الاسلام
 فانه من ستر عورة فستر عند القيام بين يدي الناس فستر القيام الى الله تعالى اوله
 وذلك لانه قد يستر في القيام بين يدي الله تعالى ما لا يستر في القيام بين
 يدي الناس وهو كطهارة عن النجاسة الحقيقية والحكمة فلو تفرقت في القيام
 بين يدي الله تعالى ما يستر في القيام بين يدي الناس اوله يوضح ما روي عن علي
 رضي الله عنه انه قال المرأة اذا صلت فلتحجب بغير فلتستر وروي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة المرأة في خدرها افضل من صلاة في بيتها وصلاة في بيتها
 بيتها وصلاة في بيتها افضل من صلاة في خدرها فقلت ان ما كان استعز
 لها من افضل والقول بالافضل بهذا الحديث مع وجوب الاحتياط بحديث علي رضي الله عنه
 في حق الصلاة انما يكون في حق الموضع كذي الجبستر من احكام الوجوه والقبول فترى من هذا
 وجوب ستر ما يجب عليه في الصلاة في حق الاحا بنص ضرورة فكذلك في معنى قوله تعالى ولا
 يبدى ليشترى الا ما ظهر منها هو وفيه شبه الدرر ينظر الرجل الى وجهه الاجنبية
 وكثيرا فقطع قال والدي رحمه الله تعالى لقوله لا يبدى ليشترى الا ما ظهر منها
 منها قال علي بن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الخ والى اتم والمراد موضحا
 وهو الوجه والقبول كما ان المراد بالزينة الماكورة مواضعها والى اتم ابداء الوجه
 والقبول ضرورة في اجترارها الى المعاملة مع الرجال اخذوا عطا وخطوها وعن ابي
 يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانها في الخبز وكطبخ وعسل الثياب
 انظر الى ابداء ذراعها وان خاض الرجل الشربة لا ينظر الى وجهه الاجنبية من غير
 حاشية وهذا اذا كانت شابة تشتهي اما اذا كانت عجوزا لا تشتهي فلو باس
 بمصافحتها ومن يدها لان الحمة طوى كفتنه وهو معروف وقد روي ان
 ابا بكر رضي الله عنه كان في خلوة فخرج الى بعض القبائل التي كان مستترضا
 فيهم وكان يصاح في كل يوم من مرض بن الزبير رضي الله عنه بمكة استاجر عونا
 لفرقة فكانت تغرق رجله وتغلي راسه والصغيرة اذا كانت لا تشتهي يباح
 مسها والنظر اليها لانه ليس لبدها حكم العورة ولا في النظر والنظر الى ذلك من غير
 اه واذ كان وجه المرأة الاجنبية وكفاها ليس بعورة في حق النظر الى ذلك من غير
 شهوة لضرورة المعاملة كما قد مناصرتها اولي ان لا يكون عورة لضرورة الكلام
 معها في المعاملة ولان الصوت لا رؤية فيه وانما فيه السماء فكان كسما حركه
 مشهرا وسعيرا وتصفية بالاولى بل هو منه واما ما في فية القديس من قوله صرح في
 النوازل بان نعمة المرأة عورة وبنا عليه ان تعليمها النوازل من المرأة احب الى

فيحمل

ان قال ان نعمة عورة ولهذا قال عليه الصلاة والسلام التبيح للرجال
 والتصفيق للنساء فلو بحثنا ان يسمعها الرجل وعلى هذا لو قيل اذا
 جهرت بقراءة في صلاة فسدت كان منجها ولهذا منعها عليه
 السلام من التبيح بصوت لأعلام الانعام بسره الى التصفيق
 الا كلامه فان هذا مبني على عدم الوقوف بين كصوت والنقذ والاولى ان
 يقال بان جرد صوتها ليس بعورة واما منعها في الحديث من التبيح
 بصوت فليس لكون صوتها عورة والاحرم سماعه على الحرام ايضا
 ولا قائل به وانما ذلك خشية ان تساوي الرجال الرجال في اعلام الان
 بالتبيح فجعل لها التصفيق لذلك وليس الصوت باولى من كوجه وجر
 لها ابداء كوجه في الصلاة مع الكفين بالاتفاق وانما العورة نعمة
 وهي صوتها الحسن فانه يربح الشهوة في البعض فيجزم سماعه مع
 الشهوة والا لالهكذا ينبغي ان يقال والله كعالم بما سبق
 الاحوال واما عورة الأمة والملكاتية والمدبرة وام كولد ومي في
 دفتها شيء من لوق والمستعانة بمنزلة الملكاتية عند ابيهم في
 يكون عورة من الرجل كما ذكرنا مع زيادة ظهرها وبطنها وجنبها
 والمراد بالظهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة كذا في
 السراج الوهاج وفي الكافي كانت جوارب عن رضي الله عنه في زمن
 الصفين كاشفات الرووس مضطربان الشديين وفي فية القدير
 قال البيهقي والاثار عن عمر رضي الله عنه في ذلك صحبة وفي الحديث
 حديث عمر رضي الله عنه انه رأى جارية متعفة فعلاها بالدره
 وقال لقي عنك الجارية وفار انتبهي بالحرار واما ما
 رضي الله عنه كمن يعلين بغير فناء دخن من اضافة كذا لانا هلات
 القدي وفي السراج الوهاج وقد روي ان عمر رضي الله عنه رأى امة
 متعفة فرقى بخمارها وقال يا كاي لا تشبهي بالخمار قال ذلك
 والدي رحمه الله تعالى وفي فية القدير والبيهقي عن نافع ان صليته

بنت أبي عبيد حدثت قالت خرجت امرأة متخمة متحليية فقال عروني
 الله عن من هذه فقيل لها جارية لفلان رجل من بنيه فارتل
 الى حفصة فقال ما لك على ان تحزي هذه الامة وتحلييها
 وتثلبسها بالخصان حتى هممت ان اقع بها لاحتها الامم
 الخصان لا تشبهوا الامم بالخصان الله ومن لم يجد صلى
 قاعدا موميا قال الزبلي ولوعدم ثوبا صلى قاعدا غريانا
 موميا بركوع وسجود وهو افضل من قيام بركوع وسجود لما روي
 عن رضي الله عنهما ان قوما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انكسرت بهم السفينة فخرجوا عراة فكانوا يصلون جلوسا يومئذ بالركوع
 والسجود ايماء بركوعهم ولان السراكة من القيام لا تترك ان لقيام
 كما يسقط في النفل حالة الاختيار دون السراكة السراكة لا يخص
 في الصلاة والقيام يخص بها فكان اقوى وكيفية القعود ان يقعد
 ما دار جليبه الى القبلة ليكون استراذكه في خير مطلوب الله وفي جامع
 الفتاوى يصلي المرأة وحدها متباعدة وان صلوا الجماعة يتوسعون
 الامام ويترسل كل واحد جليبه نحو القبلة ويضع يديه بين فخذي يمينه
 ايماء ولا يقوى قول من قال هذا في النهار وفي ظلمة الليل بركوع وسجود
 وانه لا اعتبار لستر الظلمة هو وفي النهاية وان كان الثوب كله مملوءا
 وما امكن الطاهر من دون ربيع ففقد الجرح والي يوسن تخير بين
 ان يصلي عريانا وبين ان يصلي فيه وهو الا فضل وقال محمد لا تجزئ كسوة
 الا فيه لان الصلاة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلاة عريانا
 فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكثير في قول بعض
 العلماء قال عطاء رحمه الله تعالى من صلى في ثوب سبعون قطرة من دم جازت
 صلاته ولم يقل احد جواز الصلاة عريانا في حالة الاختيار ولانه لو صلى
 عريانا كان تارك الفرائض منها استركوة ومنها القيام والركوع والسجود
 واذا صلى فيه كان تاركا فريضا واحدا وهو طهارة الثوب فهذا الجانب اهل
 وقالت عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ثوبين

قوله
 اقول

ثوبان

الا اختار هو نهما فن ابتلى بلبتين فعلم ان يختار اهو نهما
 وفي الاسرار ان خطاب كنهية باقط عند عدم المأفصار وهذا
 الثوب وليس عليه خطاب الظهير وثوب طاهر عتلة واما اذا كان
 ربع ثوب طاهر فقد توجه عليه الخطاب بقدر كطاهر وسقط بقدر
 النجس في جهة الوجوب لان الباب باب العبادات وانما قدروا
 بالربع لانه حد للكثير كفاية في باب العورة والنجاسة الحقيقية
 وتعامد بسوط في النهاية وفي شئ التنوير لمصنف الثوب النجس اذا
 لم يكن عنده ما فانه يصلي فيه ولا يلزمه قطع من موضع النجاسة هو
 وفي البحر وقد افاد النووي رحمه الله تعالى في شئ المذهب انه لا خلاف
 بين المسلمين انه لا يجب عليه الاعادة اذا صلى عاريا للبحر عن كسرة
 كذا في السراج الوهاج وينبغي ان تلزمه الاعادة عندنا اذا كان
 البحر يمنع من العادة كما اذا غلب ثوبه لما صرحوا به في باب التيمم
 ان المنع من الماء اذا كان من قبل العباد تلزمه الاعادة ثم اعلم
 انه اذا كان عاريا لا ثوب له وهو يقدر على شراء ثوب يلزمه شراؤه
 كما اذا كان بثمن المثل وله ثمن فانه لا يتيمم هو ولو وجد ما يستر بعض
 العورة وجب استعماله ويستتر القبل والبركة في فتح القدر ولو لم يجد كفاية
 الا جلد الميتة الذي لم يدبغ لا يستتر به لخاصة الاصلية فذكر في الثوب
 النجس ان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه ونجاسته الجداصلية
 حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب نجسا وخلق الجسد
 بالوطوبى الا انه ما دام حيا لا يعطى له حكم النجاسة كذا في جامع الفتاوى
 وقال النووي رحمه الله تعالى ما لو وجد ما يكفي لستر احد العورتين قبل ستر
 الدبر وقيل القبل كما في السراج الوهاج وفي المستفي عنه قطعة يستر بها
 ربع اصغر العورات فلم يستر فسد والا فلا وذكره النووي رحمه الله تعالى عن
 محمد بن العربي ان بعده صاحب انه يغطي الثوب اذا صلى فانه ينتظر مولا
 يصلي عريانا وان خاف فوت الوقت كذا في الفتاوى وفي البحر اذا صلى

رجلون في ثوب واحد واستركل واحد منهما بطرفي من اجزاءه وكذا
 لو اتى احد طرفيه على قائم اجزاءه واذا افتتحت عاريا ثم وجد الثوب في
 خلل الصلاة فقد صلاته ولا ينبغي ذكره في حائض وغيره وكصل
 في الحرير والمفصوب تصح لان الثوب يعني في الغير خلل لا عهد وقال
 الشارب المالكي في الحرير يصلي عريان كما في عزرا الا اذا كان رها و لو وجد
 ما يثقل الثياب من الثوب في استعماله خلل في ما اذا وجد ما يثقل
 بعض اعضاء الوضوء دون الكل حيث يباح اليهم دون استعماله على
 ما تقدم كذا في فتح القدير الشرح الرابع استقبال القبلة
 انما لم يقل استقبال القبلة لانها خاصة والقبلة اعم منها
 فقبلة المكي العين وقبلة الاقفا في الجهة وقبلة العاجز عن التوجه جهة
 قدرته وقبلة من اشبهت عليه القبلة جهة تحريره وقبلة الخائف جهة
 خوفه وقبلة المتوجع على الدابة خارج المصروحة توجهه وابته سما
 سياحة ان شاء الله تعالى والمراد بالاستقبال حصول المقابلة لا طمها
 لانه ليس بشرط فهو كما استوفى ذكره والروي رحمه الله تعالى عن
 البخر ويشترط للمكي استقبال عين الكعبة حتى لو صلى في بيته
 يجب ان يكون بحيث لو اذيل الجدار لو وقع بصره على عين الكعبة ولغير
 وغير المكي استقبال جهتها عند دخوله في الشافعي رحمه الله تعالى عليه
 الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلته وداه ماله والترمذي
 وابن ماجه وهو في المصاييح من الحسان ولان التكليف بحسب كونه ولا
 قال بعض العلماء البيت قبلته من يصلي في مكة وبطحاها ومكة قبلته الحرم
 الخارج عنها والحرم قبلته الاقفا في وعن أبي حنيفة رضي الله عنه المشرق قبلته
 اهل المغرب والمغرب قبلته اهل المشرق والجنوب قبلته اهل الشمال
 والشمال قبلته اهل الجنوب كذا في الزيلعي قال الزيلعي فوجه المكي
 اصابة عين الكعبة لانه يمكن اصابة عينها بيقين ولا فرق بين ان
 يكون بينها وبينه حائل من جدار او لم يكن حتى لو اجتهد وحل وبان
 خطؤه بعيد على ما ذكره الرازي وذكره من رستم عن محمد انه لا اعاد
 عليه قال وهو الاقرب لانه اتى بما في وسعه فلا يخطئ بما زاد عليه
 وعلى هذا اذا صلى في موضع عرف موضع القبلة فيه بيقين بالنصب
 كالمدينة

قوله
 اقول

قوله

اقول

كالمدينة وغير المكوفة اصابة جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح
 لان التكليف بالوسع وقال الجرجاني الفرصا اصابة عينها في حق كفايت
 ايضا لانه لا فصل في النص بين الحاضر والغائب ولان استقبال البيت
 حرمة كبقية وذلك في العين دون الجهة ولان الغرض لو كان هو الجهة
 لوجب عليه الاعادة اذ اتى من خطوه في الاجتهاد لانه انقل من
 اجتهاده الي يقين فلما لم تلزمه الاعادة دل على ان فرضه العين وقد استقل
 من اجتهاده الى اجتهاده وجه قول العامة قوله عليه الصلاة والسلام
 ما بين المشرق والمغرب قبلته ولان التكليف بالوسع على ما تقدم ولهذا
 قال بعضهم البيت قبلته من يصلي في مكة او في بيته في البطحا ومكة قبلته اهل
 الحرم والحرم قبلته الاقفا في وعن أبي حنيفة المشرق قبلته اهل المغرب والمغرب قبلته
 اهل المشرق والجنوب قبلته اهل الشمال والشمال قبلته اهل الجنوب ووجه الخلاف
 تظهر في الشراطينية عين الكعبة في حق الغائب او بينة الجهة تكفيه على قول
 من يرى وجوب النية اهد وفي جامع الفتاوى فقال الجرجاني في حق كفايت
 عن الكعبة اصابة عينها بقوله تعالى فلو او جوهكم ينظرون ولا فضل في ذلك
 وقائده في الخلق تظهر في الشراطينية عين الكعبة ففقد بشرطه عند
 غيره لا وفي فتح القدير والمكي اصابة عينها حتى لو صلى في اماكن في بيته
 ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على نظر الكعبة
 بخلاف الاقفا كذا في الكافي وفي الرواية من كان بينه وبين الكعبة حائل
 الاصح انه كالغائب ولو كان الحائل اصليا كالحائل كان له ان يجتهد
 والا فلو ان يصعد له ليصل الى اليقين وفي النظم الكعبة قبلته من بالمحور
 والمسجد قبلته من بمكة ومكة قبلته من بالحرم والحرم قبلته العالم وفي
 التحبير هذا بشرط ان من كان بمكة بينة الكعبة فالشرط اصابة عينها
 ومن لم يكن بمكة بينة اصابة جهتها وهو الحائض رها وفي تحبير المحيط
 عند حفر الكعبة يتوجه الى عينها والناظر يتوجه الى حرمها صلى في المسجد
 الحرام وجهه في الحرم دون الكعبة عالم بالملك فصوله فاسفة وان لم يجد
 يعلم وظن ان وجهه الى الكعبة فصوله جائزة ولو صلى الى الخطم لم يخطئ

وفي الجنة ومن كان نطق الكعبة الشريفة يجب عليه اصابة عينها وفوق كفاها
 جهنم الكعبة اه وفي شئ التنوير لصنفه قال في الجنب من كان بمعاينة
 الكعبة فالشرط اصابة عينها ومن لم يكن بمعاينة فالشرط اصابة
 جبهتها وهو المختار فعلى هذا المراد بقوله المختار يعني مختصر التنوير
 فالمراد اصابة عينها مكي يعاين الكعبة واما غيره فداخل تحت
 قوله وغيره اه والمص رحمه الله تعالى هنا في المقدمة مشي على كثر
 الضيق كما ترى وفي مقدمة الشربلوي شيخ والذي رحمه الله تعالى
 فالمراد ان هو فرض اصابة عينها وغيره انما هو اصابة جبهتها ولو
 عملة على الصحيح اه فقال ول والذي رحمه الله تعالى وفي المنع وذكر
 ابو الفضل في الايضاح انه اذا كان حاضرا الكعبة ففرض اصابة العين
 بلو خلاف وهو المراد بقولنا ان كان عملة واذا لم يكن بحضرتها وبعد
 عنها ففرض الجبهة وهو قول الشيخ أبي الحسن الكرخي والي بكر الرازي اه
 وتفسير الجبهة ما قاله في فتح القدير وحاصل ان استقبال الجبهة ان يبقى
 شيء من سطح الجبهة مسامتا للكعبة او لهواياها لان المقابلة اذا وقعت
 في مسافة بعيدة لا تزول بما يزول به من الاخرى لو كانت في مسافة قريبة
 وبتفاوت ذلك لحب تفاوت البعد وتبقى المسامحة مع انتقال مناسب
 لذلك البعد فلو فرض خط من تلقا وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض
 البلاد وخط اخر يقطع على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل
 او شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك
 الخط بغير مسحة كثيرة ولذا وضع علماء قبله بلاد بلدين وثلاث على سمت واحد
 فجعلوا قبلة خارج سور قنق وفسق وترمز ويل ومرد وسر حن موضع
 القوب اذا كانت الشمس في اخر الميزان واول القوب كما اقتضت الدلائل
 الموضوع لموقف القبلة ولم يخرجوا تلك السمتا لبقا للمقابلة والتوجه
 في ذلك كقدر وضع من المسافة وفي المختار في الاخرى المفردان في اورد
 المشار

المشارق الى المغارب اه وفي شئ الدور وجهتها ان يصل الخط الخارج
 من جبين المصلي الى الخط الخارج بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قايمة
 او نقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيرجعان
 الى العينين كما في مثلث كذا قاله الشيخ في التفتازاني في شئ الكشاف
 فيعلم منه انه لو اخرج عن العين الخوافا لا تزول به المقابلة بالكلية
 جازو يؤيده ما في الظهيرية اذا تيا من اوقيا سر جوز لان وجهه
 الانسان مقوس ففقد التيا من اوقيا سر يكون احد جوانبه
 الى القبلة اه **قوله** وعن بعض العارفين قبلة البشر الكعبة وقبلة
 الملائكة البيت المعمور وقبلة الكروبيين الكرسي وقبلة حملة العرش
 العرش ومطلوب الكلا وجه الله تعالى **قوله** نقل هذه العبارة في شئ الدور
 غير انه وضع اهل السما مكان الملائكة والكعبة سميت بذلك لاستدارتها
 وعلوها وقيل لترسمها ذكره كنودي والمراد منها الوضوء والهواء الى عنان
 السما لا المحيطان حتى لو وضعت في مكان اخر لا يصح التوجه اليها ولو
 صل في مكان مرتفع منها صح لتوجه قال في الحجة الصلاة في الأبار والثلول
 والحيال ان الحجة وعلى ظهر الكعبة جارية لا تما القبلة من الارض
 السابقة الى السما بخلاف الكعبة الى العرش ولو صلى على جدار الكعبة
 فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز ولا فلا ذكره والذي رحمه الله تعالى
 فعلى هذا الكعبة اسم لداخل الجدران والجدران ليست منها ولا مبنية
 في عرضها بل الجدران حدود لها والكعبة هي الوضوء التي داخل
 الجدران الأربعة والبيت المعمور اسم اسم ضراع وهو في السما
 السابعة واسمها عربي كذا في التنوير والاعلام للسبيل وضراع
 بهم بالضاد المعجمة والراء والحاء المهملة كذا في القاموس
 والكروبيون بنحقيق الراء سادة الملائكة والكرسي في الاصل ما جالس
 عليه ولا يفصل عن مقعد كفا كانه منسوب الى الكرسي الذي
 هو اللبد وليس عنة كرسي ولا قاعد ولا قعود والمراد به تمثيل لعظمة

قوله
اقول

شأنه تعالى وقيل هو في الجنة العلم اخذ من كرسى عالم وقيل من ملكه اخذ من كرسى الملك وقيل هو جسم بين يدي النبي محيط بالسماوات السبع والأرضين لقوله عليه الصلاة والسلام ما السماوات السبع والأرضون السبع من الكرسي الا حلقه ملقاة في فلاة وفضل كورثي على الكرسي كفضل تلك القبلة على تلك الحلقه ولعله كذا قال الثامن وعين الحزن يبري ان كورثي كذا قال والكرسي روي عنه تعالى قلت وفي قوله صلى الله عليه وسلم قوله كحلقه ملقاة في فلاة إشارة الى ان السماوات كروية الشكل وكذلك الكرسي حيث شبهه بالقبلة ثم جعله منسوباً بالنسبة الى العرش كحلقه ملقاة في فلاة فيكون شبه الكرسي بالقبلة ايضا كما علمت من الآثار وهو كرسى الشكل ايضا وقد اختلف فيه علماء الكوفة كما هو مقرر في موضع وفيه شذوذاً وقال بعض العلماء العرش والكرسي واحد لكن ذكرناه بلفظ العرش وتارة بلفظ الكرسي وقال الحسن البصري الركن غير الكرسي ويؤيده ما روي عن عيسى بن عاصم رضى الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشمس نور العرش والقمر نور الكرسي فاذا كان يوم القيمة اعادها الله تعالى الى ما خلقتا منه فتوالت الشمس الى العرش فتشرق بركة في يوم في نور العرش وكذلك القمر ذكره في الخلافة وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال بين كل سمانين ميرة خمسمائة عام وبين السما السابعة والكرسي ميرة خمسمائة عام وبين الكرسي والماء ميرة خمسمائة عام والعرش فوق الماء وبواقي ما ذكره في المواقيت حيث قال ان العرش المجيد في لسان الشرع هو ما سماه الحكماء بالعرش الاطلس يعني فلك الاقنوق الذي هو الفلك التاسع عندهم وان الكرسي فيه ما سموه بفلك الثواب يعني الفلك الثامن الذي تحت التاسع عندهم هو وقال الذي روي عنه تعالى في حجة النبي صلى الله عليه وسلم في يوم اربعة فاذا كان يوم القيمة ايدهم الله تعالى باربعة آخرين فيكونون ثمانية وروي ثمانية افلاك املاك ارجلهم خوم الأرض السابعة والنوش فوق رؤسهم مطرقون مبيحون وقيل بعضهم على صورة الانسان وبعضهم على صورة الاسد وبعضهم على صورة الثور وبعضهم على صورة النسر وروي ثمانية الحكماء في خلق الادغال ما بين اظفارها الى ركبها ميرة

سبعة

سبعين عاماً وعن ثمانين حوشب اربعة يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على عفوك بعد قدرك واربعة يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لك الحمد على علمك بعد علمك وعن الحسن الله اعلم ثمانية ام ثمانية الاق وعن الضحاك ثمانية صفوى لا يعلم عددهم الله تعالى ويجوز ان تكون ثمانية من الروح او من خلق اخر وقيل هو غسيل لفضيلة بياضها هدم من احوال السلاطين يوم خروجه على الناس للقبض على الكون اقصى ما يتصور من العظمة والجلال والافيشون بها اجل من كل ما تحيط به تلك العبارة والآثار كما ذكره شيخ الاسلام ابو السعود في تفسيره **ثمة** وقيل العاقر عن التوجه الى الكعبة مع علمه بجهتها جهة قدرته بان خاف من عدو حيث لو لم يكن واستقبل شربه او سبع لا يمكنه الركوع او السجود من جهته او مرضه ولا يجد من يحوله اليها او وجهه وقلنا لا يعد قادراً بقدرته غيره كما سبق عن الامام ولذا عندها اذا طلب نطقهم فما فوقه لا ماردة او يجده الا انه يتضرر بالتحول فربما كانت الصلاة او تغلوا وكان على حشبة في البحر بان انكرت سفينة وبقي على لوح خاف ان الخوف الى القبلة سقط في الماء ولو كان في طين لا يقدر على النزول عن الدابة جازلة الا على الدابة واقفة ان قدره والافسانة متوجهة الى القبلة ان قدره الا فلان قدره على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود من اذوا ما قاما وان قدر على القعود دون السجود او ما قاعد ولو كانت الأرض بنية مبتلة لحيك لا يغيب وجهه في طين صلى على الأرض وسجد في صورة عدم النزول يجعلون السجود اخفض من الركوع مستقلين القبلة لانه لا ضرر في الاستقبال ههنا فلزمهم الاستقبال قال في الفتاوى اذا كان نواحي طين او لدغة صلوا الى القبلة اذا كانت دوابهم واقفة وقال غيره يصلون الى القبلة ولو كانت دوابهم سائرة وقال محمد اذا رموا الدواب تسير لم يجرى اذا قدر وان يوقفوها كذا في الكرخي وكذلك لو كانت الدابة جوارحاً لو نزل لا يمكن الركوب الا بعين ولا يجده ولا

ثمة

اعادة الطاعة كما في البحر اقول لو قيل بما سبق في التيم من ان
العقد ان كان من جهة ثمة فلا اعادة او من جهة الخلق فلا اعادة
لا يمكن لكن لم اجد من تعرض له ولعلها اخلص والله الموفق ثم ما في
البحر ان استقبال القبلة شرط زائد يسقط عند العجز والفقه
فيه ان المصلحة في خدمة الله تعالى ولا بد من الاقبال عليه والله
واسعها من المنزلة عن الجهة فابتدأه بالتوجه الى الكعبة لان
العبادة لها اول هذا الوجه للکعبة نفسها كغير فلو اعتراه الخوف تحقق
العذر فاشبه حاله الا شتبه في تحقق العذر فيتوجه الى الوجهة
قدر لان الكعبة لم تعتبر لغيرها بل لا ابتداء وهو حاصل بذلك
كذا حرر ذلك والذي رحمه الله تعالى وفي الجنب فان اشتبهت عليه القبلة
وليس بخضرة من يسئل عنها اجتهاد وصلى لان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يتروا واخطوا فلم يترك عليهم وفيهم نزل الله
المشرق والمغرب فايتوا تلو فتم وجه الله ولان اقصى ما في وسعه
التوجه الى الكعبة في زعمه وان تروى وخضرة من يسئل ان اخطا
اعاد لانه قادر على التوجه بالسؤال اه وفي مختصر الحيط دخل في مصر
وعاين الحارث لا يترى دخل مسجد الحارث في وجه وخضرة اهل
فخر لا يجنب الا اذا اصاب القبلة كما لو ترك التروى عند الا
واصاب يجزيه ولو يسئلهم فلم يجزوه فخرى وصلى جاز صلى في المسجد
الحرام ووجهه الى المجددون الكعبة ان علم بذلك فضلة فاستد وان لم
يعلم وظن ان وجهه الى الكعبة فضلة جائزة ولو صلى الى الخطم لم يجزه صلى
ركعة بالتروى واخر يعرف انه خطي ثم ابصر القبلة فتحول فافتدى به ذلك
الرجل لا يجزيه وكذلك لا على اذا صلى ركعة على غير الكعبة القبلة في رجل
واقام الى القبلة واقتدى به ينظر ان وجد الا على وقت الافتتاح اذا
يسئل لا تجوز صلاة والاقتداء به وان لم يجد جازت صلاة ولا تجوز
الاقتداء به وفي جامع كفتا ولو كان يعرف الا استدلال بالانحرف
على القبلة لا يجوز له التروى لانه فوق ولا يستخرج اهل ذلك الموضع
يستخرجهم اه وفي فقه القدر ولو كان بخضرة من اهل المكان من
يسئل لا يجوز التروى وكذا لا يجوز مع الحارث فلو لم يكن من اهل
المكان

المكان ولا عالما بالقبلة او كان المسجد لا حجاب له او سئلهم فلم
يجزوه تروى وليس عليه طلب من يسئل عند الاستباه والاوجه
انه اذا علم ان المسجد قوم من اهل مقيمين غير انهم ليسوا احاضرين
فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسئلهم قبل
التروى لان التروى معلق بالعرف عن تروى القبلة بغيره عليه محمد
رحمه الله بما قلنا قال رجل دخل المسجد الذي لا حجاب له وقبلت له
مشكط وفيه قوم من اهل فخر القبلة وصلى ثم علم انه اخطا فليل ان
يعيد لانه يقدر ان يسئل عن القبلة فيعلمها وصلى بغير تروى لا
يجوز التروى اذا عجز عن تعلمه بذلك اه وقال والذي رحمه الله تعالى
وفي القدر فان اشتبهت عليه القبلة وليس بخضرة من
يسئل عنها اجتهاد قال في السراج الوهاج خذ الحضرة ههنا ان يكون
بحيث لو صاح به سمعه وفيه إشارة الى انه لا يجب طلب من يسئل
وفي إشارة الى انه اذا وجد من يسئل وجب عليه سؤاله والاخذ
بقوله ولو خالف رايه اذا كان الخبر من اهل ذلك الموضع وكان مقبول
الشهادة وكذا الا على اذا لم يجد وقت الشروع من يسئل واخطا
جاز وان وجد من يسئل ولم يسئل لا تجوز صلاة وان كان الخبر
بالقبلة ليس من اهل ذلك الموضع وهو لا يعلم بالقبلة لا يترك ترويه
بخبره وفي التبيين رجل في المفازة اشتبهت عليه كعبة فاجزوه
رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى موضع اخر
فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت
الى قولهما لانها يقولان بالاجتهاد فلا يترى اجتهاده باجتهاد غيره
ويجوز التروى في سيرة التلاوة كما يجوز في التلاوة وخضرة من
يسئل فاصاب القبلة وجب ان لا تجوز على قوله ما خلا فلا يبيح
وفي المختصر يجوز اذا اصاب القبلة اه وفيه من الجلبى على
الكذا قال في الظهيرية رجل صلى بالتروى الى جهة في المفازة
والسما مصهية لكنه لا يعرف النجوم فسيب ان اخطا القبلة
هل يجوز قال رضي الله عنه قال استاذنا ظهير الدين
المرغيناني رحمه الله لا يجوز وقال غيره لا يجوز لانه لا عذر

لا حد للجلد بالأدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغير ذلك
 وأما دقايق علم الهيئة وصور الجيوم كشوايت فهو معذور
 في الجرح بها وإن علم بالخطأ في صلواته بأخبار ثقة يثق به
 أو تلكا فحال كزوال الظلمة وظهور الشمس ومثاله استدراك
 وكذلك إذا تحول رايه بعد الشروع بالتحريك لأن تبدل الوجهة
 بمنزلة تبدل النسخ وقد روي أن قوما من الأنصار كانوا
 يصلون بمسجد قبا إلى الشام فأخبروا بنحو القبلة فاستداروا
 كرهيتهم ولو تحول رايه مرة بعد أخرى يصل إلى الجهات
 الأربع وهو المروي عن محمد وفي الخوضه اختلاف المتأخرين
 فيما إذا تحول رايه إلى الجهة الأولى منهم من قال يتم ومنهم من
 قال يستأنف كذا ذكره والرب رحمة الله تعالى ولو جرى جماعة من
 الناس في ليلة مظلمة فصلوا امامهم إلى جهة وصلى كل واحد من
 المأمومين إلى جهة ولا يدري ما صنع الإمام بجزئهم إذا كانوا
 خلق الإمام لأن كل واحد منهم متوجه إلى القبلة وهي جهة
 التوجه وهذه الخرافة لا تمنع كذا في جوف الكعبة ومن علم منهم
 حال امامه فقد صلواته لا اعتقاده ان امامه على الخطأ
 وكذا إذا كان متقدما عليه لتركه فرضه المقام وفي الخنيس
 رجل توجه إلى القبلة فخطأ فدخل في الصلاة وهو لا يعلم ثم علم
 وحول وجهه إلى القبلة ثم دخل رجل في صلاة وقد علم حاله
 الأولى لا يجوز صلاة الواصل لأنه دخل في صلاة وقد علم ان
 الإمام كان على الخطأ في أول صلواته ولو قام الواصل للقضاء
 فعلم ان امامه كان على الخطأ بطلت صلواته بخلاف المسبوق كذا
 في نه الزيلعي الشرط الخامس الوقت فلا تصح الصلاة
 قبل دخول وقتها إلا العسر بوقت للتوغل إلى الوقت
 قال الزيلعي ان النصوص الواردة تعين الاوقات لمخولها نقا
 اتم

قوله
 اقول

اتم الصلاة لدلوك الشمس إلى غير ذلك من الآيات والأخبار فلو لم يترك
 إلا بدليل مثله وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله
 الا هو ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الا لا يجمع بين
 الظهر والعصر بوقت وبين المغرب وكذا يجمع رواه البخاري ومسلم وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما انه قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
 المغرب والعشاء قط في السؤال مرة واحدة لأن التأخير حتى يخرج وقت
 الأولى ويدخل وقت الثانية تويضا وقد قال عليه السلام ليس كنوم تويضا
 انما التويضا في القبلة بان يؤخر صلاة إلى وقت الأخرى رواه مسلم قال
 أبو جعفر وقد قال ذلك وهو مسافر يريد عليه الصلاة والسلام في ذلك
 انه عليه السلام لم يجمع اجتراراً عن التويضا انتهى وفي شرح
 الدرر ولا يجمع فرضان في وقت لعذر خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى فإنه يجوز
 الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء **بشرط** عذر
 المطر والمرض والسفر يجمع عندنا في جميع فأن الحاج يجمع بين الظهر والعصر
 الظهر في عرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بغير لغة وهو أعلم
 ان شروط الجمع بين الظهر والعصر الوقت وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة
 الاحرام بالحج والأمام الأعظم أو نائبه والجماعة وهذا عندنا في
 ح رحمه الله تعالى وعندهما الإمام والجماعة ليسا بشرط فكمه والرب رحم
 الله تعالى في كتاب الحج وفي فتح القدير من كتاب الحج والحاصل
 ان جواز الجمع مشروط عندنا في جميع بالاحرام بالحج في كل حين جميعا
 وعندهما في العصر فقط وبالجماعة فيها عنده وهذا قولنا في أيضا غير
 انه يشترط في العصر ليس غير اه وفي نه الزيلعي من الحج ويجوز
 الجمع بين الظهر والعصر بشرط ان يصلحها مع الإمام وهو حرم
 حتى لو صلى أحدهما منفردا أو غير حرم لم يجز له الجمع والمراد بالاحرام
 احرام الحج ثم قيل لا بد من الاحرام قبل الزوال يجوز الجمع وان لم
 يكن في ما قبل الزوال احرام بعد لم يجز الجمع لأن الجمع على خلاف
 القياس فيراعى جميع ما ورد به الشرع والصحيح انه يكفي بالتقديم
 على الصلوتين في حصول المعصود ومن شرطه ان تكون صلاة الظهر

صحيحة

صحيحي حتى لو تبين فسادها بعد ما صلاها اعاد الظهور وكفر
 جميعا لان جواز تقديم العصر على خلوي القياس في جميع ما ورد
 به الشرع وهذا عندنا في قولنا زفرنا في جميع هذه الشروط في
 العصر خاصة لانه المفرد عن وقت قلنا التقديم على خلوي القياس
 ثبت جوازه بالشرع اذا كان مرتباً على ظهور مؤدى به الشرع
 فيقتصر عليه خلوي الجمع كشافي وهو الجمع بالمزدلفة لان المغرب
 مؤخر عن وقت فلو يراى فيه الشرايط وعندنا في بوسى ومحمد
 لا يشترط الا الاحرام في حق العصر حتى قال الجوزي فيكون ان لم يشترط
 لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنذور يحتاج اليه
 قلنا انما افترض في الوقوف فرضاً بالنسبة فلا يجوز تركه الا بما ورد
 النص به وقام هذا البحث مبسوطاً في المخطولات
 نقل والذي رحمه الله تعالى ان كثيرا من الناس في الاسفار لا سيما
 سوا الحج يقلدون الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك كغيرهم فيكون مما ذكرت
 الشافعية في كثير من شروط فنبهوا على ما في لغة على وجه قريبه
 وحاصله ما في النهر ان كان جمع تقديم شرط في تقديم الاولى وبنية
 الجمع قبل الزاغة منها وعدم لفصل بينهما بما بعد ما عرفت ولم يشترط
 في جمع التأخير سوى بنية الجمع قبل خروج وقت الاولى والا ففصل
 الاول للنازل والثاني للمساير وكثيرا ما يتبلى المسافر عبثا
 لا سيما الحاج ولا يباسي بالتقليد اياه وقد تقدم الكلام على
 التقليد وايضا احكامه مسئلة واعلم ان الوقت شرط
 وظرف للصلاة واما قولهم ان الوقت سبب لوجوب الصلاة
 فليس المراد ان جميع سبب الوجوب ليرد الاشكال المشهور
 وهو انه لا يخلو اما ان يجب الصلاة في الوقت في التقديم فيلزم
 التقديم على السبب لانه ان كان الكسب سببا فلم يه يتقضى كل الوقت
 لا يوجب السبب وان قلنا بوجوبها بعد الوقت لزم الاداء بعد
 الوقت وكل منهما باطل بل المراد ان سبب الوجوب هو الجزؤ
 الذي اتصل به الاداء كما حقق في التوضيح والتلويح
 ان اوقات الصلوات ثلثة وقت هو معيار بمعنى انه لا يسع غير
 تلك العبادة كالصوم في يوم رمضان ووقت هو ظرف بمعنى
 انه يسع تلك العبادة وغيرها كالصلاة في وقتها ووقت هو مشكل
 في وقت

نتبيه

قوله

قوا
 اذ

كوقت الحج حيث المعيار باعتبار ان لا يصح في السنة الواحدة والظرف
 باعتبار ان افعال لا تستغرق وقتا كما اشار اليه في الاشباه والظواهر
 تحت النية والجزء الاول من وقت صلاة شرط للاداء ومطلق الوقت
 ظرف للصلاة وكل الوقت ظرف سبب لوجوبها ان فات كلف من وقت
 والا فالسبب سبب وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان الجزء الاول
 الذي هو سبب لا يصح ان يكون ظرفا لان لزم السببية التقديم على
 المسبب ولا لزم الظرفية المقارنة وذلك البعض لا يجوز ان يكون
 اول الوقت والا لما وجبت على من صار اهلا في اجز الوقت واللازم
 باطل ولا اخر الوقت والا لما صح الاداء في اوله واللازم يتعين الاول
 ولا الاخر من الجزء الذي يتصل به الاداء بنية الشروع يعني سبب
 الوجوب الجزء الموجود قبيل الشروع لان الزمان عرض لا يستقر
 الى عام ركنه فقبل ان يتم الشروع بالتكبير ينقضي من اجزاء الزمان
 ما يصلح ان يكون سببا للوجوب وكل ما كان الشروع عقيبها
 اعطى حكم الاتصال به لانه الاصل اتصال السبب بالمسبب فان
 قلت المسبب هنا نفس الوجوب لا الاداء حتى يعتبر الاتصال به
 قلت الوجوب يفرض في الوجود اعني الاداء فيصير هو ايضا مسببا
 بواسطة فان قلت ان اتصال الاداء بالجزء الاول فقد تقررت
 عليه السببية والا فلا سببية حتى تنتقل قلت لا تسلم انتفاء
 السببية من الجزء لان تقدير عدم الاتصال بالجزء الاول سبب
 للوجوب سواء اتصل به الاداء او لم يتصل وانما المنفي هنا تقر
 السببية والحاصل ان كل جزء سبب على طريق الترتيب
 والا فتقال لكن تقرر السبب موقوف على اتصال الاداء وبهذا
 يندفع ما قيل لو توفى السببية على الاداء وهو موقوف على الوجوب
 الموقوف على السبب يلزم الدور كذا في نه المنار لابن ملك وتمام
 هذه الابحاث في كتب الاصول وقال والري رحمه الله تعالى وجب لصلاة
 المكتوبة ان ياول جزء من كوقت ان اتصل به اداء والا انتقل الى ما به
 يتصل فان لم يؤد حتى خرج الوقت اضيق السبب الى جميعه وعليه
 عامة مشايخنا كما هو مقرر في الاصول فعليه معنى الوجوب باوله
 سقوط الواجب عن المطلق باذنيه فيه
 يشترط في دخول

مهمة

الوقت اعتماد دخوله يعني تحقق دخوله من غير تردد وقد صرح بهذا
 الشرح الشيخ حسن الشيرازي رحمه الله تعالى في مقدمته في
 الايضاح حيث قال في شروط الصلاة والوقت واعتماد دخوله
 اه ومثله في زاد الفقير لابن الهمام وغيره وفي الاشياء والظواهر من حيث
 النية ولو شك في دخوله وقت الصلاة فاقربها فبان انه فعلها في
 الوقت لم يجره اخذ من قوتهم كما في فتح القدير لو صلح الكوفة وعنده
 ان الوقت لم يدخل فظهر انه دخل لا يجزيه اه ويكفي في ذلك
 اذان الواحد اذا غلب على الظن صدقه وظاهر قوتهم بصره
 اذان الصبي العاقل كما سياتي عدم اشتراط البلوغ في المؤذن
 الواحد وهذا بشرط العدالة فيه حتى يحصل اعتماد دخوله
 الوقت في حق المصلي ظاهر كلامهم عدم اشتراطها قال في شرح
 الدرر وكراهة الاذان للحجب وجهي لا يعقل والمرأة والمجنون و
 السكران والكفاسق والقاعد اي من يؤذن قاعدا
 ان يؤذن لنفسه مراعاة لسنة الاذان وعدم الاحتياج الى
 الاعلام وبعبارة الاذان لغير الاخيرين وهما الكفاسق والقاعد قال
 الوالد رحمه الله تعالى في كراهة اذان الكفاسق لا مكان عدم كونه
 قاسقا واما هذا فلا بد لا يوثق به ولا يقبل قوله في الامور
 الدينية ولا يلزم احد فكان لم يوجد الاعلام ثم قال واما عدم
 الاعادة ففي الكفاسق والقاعد فلا بد دعاء ومشي للصلاة
 من وجه وكل منهما يتأتى منهما مع وجود الاذان كتمام وعدم
 المعصية والمقصود في النهران تعليل كراهة اذان الكفاسق
 بانه لا يوثق به ولو كان عالما بالاذونات ولم ارلهم ما اذا لم يوجد
 الا جاهلها تقي وعالمها قاسق ايها اولي وقد قالوا في اجماع
 ان الكفاسق اولي من اهل وعكسوا ذلك في القضاء والوقت لا يوثق
 الا انه ينبغي ان يكون الاذان كالاقامة اه وقال في النهاية
 والمستحق كون المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان
 المؤذن ان سئنا وادابا فلا بد من العلم بها وفي المبسوط ان الاذان

١٩٧
 ذكر معظم فحينئذ لم يكون تحت ما في الناس يتبرك به وله قال
 احب الي ان يكون المؤذن عالما بالسنة وفي الحديث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم يؤمكم اقرؤكم ويؤذن لكم خادكم وفي الغايق
 قال عمر رضي الله عنه لو اطلق الاذان مع الخليفة لا ذنت يعني
 مع الخليفة قال الامام الحنفي فينا فلو عن شخص الايمة السرخسي
 بعد ما ذكر قول الجي بوسى رايت ابا ج يؤذن وهذا الشارح الى
 انه كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه والا حصة ان يكون
 الامام المؤذن عالما اماما في الصلاة فلو ما يقول بعض
 المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة
 الى غيره فان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يباشر الاذان والاقامة
 بنفسه وقد كان اماما لهم في الصلاة قال شمس الايمة هذا وفي حقا
 اذان الامام بنفسه اولي لان المؤذن يدعوا الى الله فمن يكون اعلى
 درجة منا فهو اولي الناس به وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واقام في بعض الاوقات حتى روي عن عقبه بن عامر قال كنت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى
 الظهر اه وسياق في السنة تمام الكلام على الاذان ان شاء الله تعالى والاصل
 ان المؤذن اذا كان عدلا ثقة ثبت دخوله الوقت يؤذن في حق الصلاة
 وفي حق الصوم فلو الافطار واما اذا كان قاسقا يتركب الكبار او يهر
 على الصغار من غير تكفير ولا توبة فان غلب على ظن السامع الاذانه
 صدقه وجبت الصلاة وحل الافطار وان لم يغلب على ظن صدقه فلا
 تصح الصلاة لانها قبل الوقت ولا يحل الافطار ودخول بيوت النساء
 وسماء الات اللهم فيها مما يوجب الفسق وكذلك اخذ الاجرة على
 التهليل اللهم امام الجنائز والغناء الذي يسمونه مولد النبي صلى الله
 عليه وسلم وكذلك تحريك الاذان والاقامة والتمصيط فيهما وكل
 ذلك موجب للفسق فلا اعتماد على اذان من يفعل مثل ذلك ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال والولي رحمه الله تعالى بشرط
 العدالة في الواجبات المحضة لانه لا يكثر وقوعها بحسب وقوع
 المعاملة والخبر ملزم فيها فلا يقبل فيها الا قول المسلم العدل لان

الفاسق منهم لا فائدة يرتكب الكبائر في إيمان يرتكب الكذب والكافر
 لا يلتزم الحكم وهو ساء لما يهدم الدين فليس له أن يلزم المسلم
 كما أخبر عن فحاشة المأفان أخبر بها مسلم عند ذلك الحق العدة
 ولو غيرا دأمة قيل قوله ويتبعهم السائلان لم يجد غير لأن خبر هؤلاء
 في أمور الدين كغير المأفان كما نواعد ولا ولو أخبر بها فاسق أو مستور
 وهو الذي لا تعلم عدالته ولا فسقه كذا في الكفاية وغيرها حتى وعمل
 بفال بظنه قال في الكافي فان كان أكبر رايه انه صادق يتبعه ولا
 يتوضأ به لأن أكبر الراي فيما بني على الاحتياط ولو كان أكبر رايه
 انه كاذب يتوضأ به ولا يتبعه لرجحان جانب الكذب بالبحر في
 والأخبار عن الأوقات نظير الأخبار عن فحاشة المأفان لا ينبغي
 لأنه من باب العبادات ونظير ذلك المقتضي يفتي في الأحكام الشرعية
 وهو فاسق باخذ الرسوة والحل الحرام فلا يعتمد على قوله ويحرم
 الأئمة ومثله لمدرس الفاسق
 الله تعالى بيان الأوقات الأصلية والمسحبة وفي ذكرها
 بالأحكام خصا روي في بيان الأوقات المذكورة في مسائل
 شتى آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ما الاوقات الأصلية
 للصلوات فهي خمس الأولى وقت الفجر وابتدأه من طلوع الفجر
 الصادق وهو البياض المنتشر في الأفق إلى قبيل طلوع
 الشمس والثانية وقت الظهر وابتدأه من ميل الشمس عن كبد
 السماء إلى ان يبلغ مقدار المثلين ظهر كل شيء مستويا يكون
 في الشمس وارض مستوية ماعدا الظل الموجود في وقت الاستواء
 ان كان وقيل آخر الوقت اذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل
 الساجد وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر والشافعي والأول قول
 أبي حنيفة وهو الصحيح كما في البديع وظهر الرواية لما في التمهيد
 والصحيح عن أبي حنيفة كما في البديع وفي الخبر واختاره أصحاب
 المتون وأرضاه الشارحون فثبت أنه المذهب فقول الشافعي
 وبقولهما ناخذ لا يدل على ان المذهب وما في غيره الكوفي من أنه
 يفتي

تكملة

يفتي بقولها في العشاء والعصر مسلم في العشاء فقط على ما فيه كما
 سذكره الله والثالث وقت العصر وابتدأه من بلوغ الظل
 مثله الصحيح كما ذكرنا إلى غروب الشمس الرابع وقت المغرب وابتدأه من
 غروب الشمس إلى غروب الشفق وهو البياض الذي في الأفق يعقب
 الفجر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وهو الفجر التي تكون قبل كسوف
 في جانب المغرب وجعل في شدة الدرر الفتوى على قولها وقال الدرر رحمه
 الله تعالى عن فتح القدير بكون الاحتياط في إبقاء الوقت إلى كسوف
 ووجه كونه في اسم في تصحيح القدير وقال في آخره فثبت ان قول الأمام
 وهو الأصح قال في البحر في هذا الظاهر انه لا يفتي ولا يعمل الا بقول الأمام
 الأعظم ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرها الا لضرورة
 من ضعف دليل أو تعاملا لجلو فكلما لمزعة وان صرح المأفان بان
 الفتوى على قولها كما في هذه المسئلة اه وتامر في رفع كفتلوق وقت
 العصر والعشاء لمؤلفي البحر رحمه الله تعالى وقيل هما شيء واحد واختلف
 اللون لاختلف الحال كذا في الصحيح مرة مرة ذكره والدرر رحمه الله تعالى
 والثاني من وقت العشاء وابتدأه من غروب الشفق على الاختلاف
 فيه كما ذكرنا إلى الصحيح الصادق ووقت الوتر هو وقت العشاء عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه ما مور به تقديم كسوف الكون الوتر فرضا
 عمليا عنده فواجب ترتيبه على العشاء وعند أبي يوسف ومحمد وقت
 الوتر بعد صلاة العشاء الكون كوتر عندها سنة كما سذكره وفاقده
 وقت العشاء والوتر بان في بلد يطلع الفجر فيه كما تنوب الشمس
 لا يجبان عليه كما في شدة الدرر وفي فتح القدير ومن لا يوجد عنده
 وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل عيبوبة الشفق عندهم افتي
 يقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب وهو مختار صاحب الكفر
 كما سبقه غسل اليدين من كوضوء عن مقطوعهما من المرفقين وانكره
 الحلواني ثم وافقه واقفه الامام البرهان الكبير بوجوبها ولا يرتاب

متأمل في ثبوت الوقت بين عدم ظل الكوفة وبين نبوة المجهلي الذي
 جعل علامة على الوجوب الظني الثابت في نفس الأمر وجواز تعدد
 المواقف للشئ فانقضاء الوقت يستلزم انتفا الموقف وانتفاء
 الدليل لا يستلزم انتفاؤه لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توأمت
 به اخبار الأئمة من فرض الله تعالى الصلاة خمساً بعد ما أمروا
 أو لا يجنب ثم استقر الأمر على خمس شرعا عما لا أهل الآفاق
 لا تفصيل فيه بين أهل قطر وقطر وما روي ذكر الرجال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قلنا ما لبثت في الأرض قال أربعون يوماً
 يوم كسنة ويوم كشهرو ويوم كحجة وسائر أيامكم فقبل يا رسول
 الله فذلك اليوم الذي كسنة يكفيننا صلاة يوم قال لا أقدر له رده
 مسلم فقد أوجب أكثر من ثلاثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مغلين
 وقيل عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الأمر خمس على العموم غير ان
 توزعها على تلك الأوقات عند وجودها ولا يسقط بعد بها الوجوب
 ولذا قال عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كبرهن الله على العباد ثم هل
 ينوي القضا الصحيح انه لا ينوي القضا فقد وقت الأداة وما
 الأوقات المستحبة في الغرض للرجل تأخير البداهة به الوقت أو سفل
 بحيث يرفع موضع سقوط الظل كذا في غرض الأداة والسؤال والخبر
 والصبي والشتاء والغيم والصبح والمنفرد والجماعة فيه سواء وفي حق
 جميع الرجال الا في حق الحاج بمنزلة فان التمس بها أفضل في حقه
 وأما المرأة في الغيبة عن النوبان سمعت مناجاة يقولون
 الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى الترو في سائر
 الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الافضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يؤذنوا عن الجماعة
 وفي الظاهر يستحب تأخيرها للأبرار في الصبح والحزني وقيل الجموع
 كذلك وغاية الأبرار ان يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال
 وقيل

وقيل ربح قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل الجاري على القواعد انه يختلج
 باختلاف الأحوال لكن بشرط ان لا يعتد الى آخر الوقت وجز في الضياء
 وتبعه في البحر بان حده ان يصلها قبل المثل ذكره والذي رحمه الله تعالى
 ولا فرق بين ان يصل الجماعة املا وان يكون في بلو وحارة اولاد وان
 يكون في شدة الحر اولاد وكذلك لا فرق بين السفر والحضر والصح
 والغيم وأما في الشتاء والربيع فيستحب تعجيل الظهري حيث لا تؤخر من
 حيث تزدل الشمس الا في يوم الغيم فيستحب تأخيرها فيه ليقع
 قبل الزوال وفي العصر يستحب تأخيرها ما لم يتغير قرص الشمس
 صيفاً وشتاءً سفراً وحضراً متوذاً او جماعة الا في يوم غيم
 فيستحب تعجيل لان في تأخيرها احتمال وقوعه في الوقت المكروه
 وهو حال تغير الشمس وفي فتح القدير وانما يستحب ان يؤخر العصر
 ليتوسع في النوافل لا الى التغير فيصلها والشمس أيضاً لما ورد عنه
 عليه الصلاة والسلام وما روي عنه صلى الله عليه وسلم في حديث
 والعصر والشمس حية متفق عليه واول وقت العصر عنداني ح من صيرورة
 الظل مثلية مع في الزوال ومنه الى التغير ليس كثيراً جداً فلا يعد في كون
 الأداء قبل ذلك الوقت داخل في معنى القول غير انه ليس تعجيلاً شديداً
 وتمازها كذا وفي الملوب يستحب تعجيله صيفاً وشتاءً حضراً وسفراً الا
 في يوم غيم فيستحب تأخيرها مخافة وقوعه قبل الزوال بشرط الالتئاس
 وفي الغنائس يستحب تأخيرها الى ثلث الليل الاول بان يكون ابتداءها
 قبل اخر ثلث الاول وانتهائها في اخر الثلث ولو كان ذلك بالجمعة
 والحز ولا يتجدد الموقنين اذ فيه حرج والحضر والسفر والصبي والشتاء سواء
 في ذلك الا يوم الغيم فيستحب تعجيلها فيه لان في تأخيرها تقليل الجماعة على
 اعتبار المطر والظن لانه يحتمل وكوتر يستحب تأخيرها الى اخر الليل للمفقد على
 عادته بالتسقط في وقت يمكن ادائه فيه وان لم يتق من نفسه بالانتباه
 او قبل النوم لقوله عليه الصلاة والسلام من خاف ان لا يقوم اخر الليل

قوله

اقول

فليوتراد له ومن علم ان يقوم اخره فليوتراد اخره ذكره في شرح الدرر
الشرط السادس للصلوة النية وهي ان يعلم بقلبه اي صلاة
يصل ولا عبرة باللسان لكن كتلفظ بها مستحب كما سيأتي وعندها في
رحمة الله لا بد من الذكر باللسان النية هي الارادة والارادة
صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين على الآخر وليست النية العلم الاثر
ان من علم الكفر لا يكون ولو نواه يكون والمساخر اذا علم الاقامة لا يصير مقبلا
ولو نواه يصير مقبلا وفي الهداية النية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه
اي صلاة يصلي قيل وامارة على ذلك انه لو قيل عن ذلك امكنه ان يني
يجيب على البدلية فان توقع في الجواب لم عالما به كذا في العناية وفي
فتح القدير وعن شجر بن مسلم ان كان عند الشروع بحيث لو سئل ان
صلاة تصلي بحسب على البدلية من غير تفكير في نية تامة ولو احتاج الى
التأمل لا يجوز اه فتغير المص رحمه الله تعالى فهنا النية بالعلم فيه مسأله
لا تفي والصواب ما ذكرناه وفي فتح القدير قال بعض الحفاظ لم يثبت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند
الافتتاح اصيل كذا ولا عن احد من الصحابة والتابعين بل المنقول
انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر وهذه بدعة وقد فهم
من قول صاحب الهداية لا اجتماع عن عتبة انه لا يفتي في هذا القصر وهذا
لان الامانة قد يغلب عليه توقع خاطره فاذا ذكر لسانه كان عوناً على
جمعه ثم رايته في التبيين قال والنية بالقلب لانه علمه والكلم لا يعتبر ومن
اختاره اختاره لاجتماع عن عتبة اه وفيه الكثر للعيني ولا عبرة باللسان
لانه كلام لا نية فان جمع كان احسن اه وقال والوتر رحمه الله تعالى اما
الذكر باللسان فلم يعتبر به في حوز الجواز كما في العناية وصرح به في المراتبة
وغيرها واما ما في المحبى رامن الشرح الصباغي من عن احضار القلب
في النية بلفظ اللسان لان كتلفظ بالوسع ومثله في القنية مؤيداً الى شرع
الصدر فتعقب بان نصب الأبدال بالراي لا يجوز اه والمتعقب بذلك

ابن

ابن امير الحاج رحمه الله تعالى فانه قال في شرحه على منية المصلي والعبد
الضعيف له في هذا نظراً لان اقامة فعل اللسان في هذا مقام عمل القلب عند
البحر عنه بدلا منه لا يكون بحج والراي لان الابدال لا ينصب بالراي وقد ينقلب
الشرط عند عدم القدرة عليه الى بول وقد ينقلب الشرط بواسطة عدم
القدرة على شرطه فاشبات احدهما الاحتمالات دون الباقية في كتاب الاول والراي
الاوليل هنا على اقامة فعل اللسان مقام فعل القلب في خصوص هذا الامر من
الشارع فليتا ملاه وفي الاشياء والنظاير من بحث النية ولا يشترط مع نية
القلب التلغظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع ولا معتبر في اللسان ولا في
التلفظ ادبى او يكره اقوالا اختار في الهداية الاول لمن لم يجمع
عن عتبة وفي فتح القدير عن كسبي صلى الله عليه وسلم واصحابه التلفظ بالنية
لا في حديث صحيح ولا في ضعيف وزاد بن امير الحاج انه لم ينقل عن الائمة
الاربعة وفي المخير كره بعض مسانخا النطق باللسان وراه الاخرون
سنة وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد
صلوة كذا فيفسرها الى وتقبلها مني وتقبلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير
لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وفي القنية والمحبى المختار انه
مستحب اه وعلل القول بالكراهة بن امير حاج بان النية عمل القلب
والله مطلع على كتمانها فلا فضاخ في حقه غير مفيد ثم بسط الكلام وفي
شبه الدرر والتلفظ بالنية مستحب لا فيه من استحسان القلب لاجتماع
عن عتبة قال والراي رحمه الله تعالى وهو الاصح كما في المحبى وبالأجماع كما في العيون
وفي شبه الطحاوي فلا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده
بالرفع قال في البحر فتح من هذا انه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة وقد
استفاض ظهور العمل في كثير من الاعصار وعامة الامصار فعمل كقائل
بالنية ارادها بالطريقة الحسنة لا الطريقة كسبي صلى الله عليه وسلم اه
وقول المص رحمه الله تعالى وعند الشافعي لا بد من الذكر باللسان لا اصل له
قال والراي رحمه الله تعالى سبق عن كسبيون وصرح به غيره وانه لا يشترط

قوله
اقول

الذكر بالسان بالاجماع كما في الخاتمة والنهاية ومجموع المنازل والمقام وغيرها
انه عند الشافعي لا يرد منه فيها غير صحيح اهـ فينوي ظهر اليوم من صلاة
الوتر وصلاة العيد ويكفي للنفل مطلق النية بان يقول نويت لصلاة الله تعالى
الا التراويح هي سائر في شدة الدرر وحاشية والاربع عشرة لا بد لصلاتي
الوضوء كالرؤايب الخ ولو قضاة والجمعة والجمعة والواجب كالوتر وصلاة
العيد والجمعة والخواتم الواجب ان كرت في كل وقت وقضا ما شرع فيه
فافسد والنذر من تعيين كل منها لئلا يتركها عما يشاركه في الخطر وصادق
وهو الغرضية والوجوب لترجمتها فلا تترادف منه الا بذلك ولان فرضا من
الوضوء لا يتأكد بنية فرضا فوجب التعيين دون تعيين عدد ركعات
لا مكان الخلو عنه لانه لما نوى الظهر مثلا فقد نوى عدد الركعات
والخطا في عددها لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعاً والظهر ركعتين او
ثلاثاً جاز وتلفو بنية التعيين وفي جامع الفتاوى وقال بعضهم
لا تشترط بنية عدد الركعات لانه لما نوى الظهر فقد نوى عدد
ركعاته حتى لو تلفظ بكون مكررها لانه عبث لا حاجة اليه اهـ
والظن عدم الكراهة اذا كان لاجتماع الغزبية والمستقل بكيفية
مطلق النية فان النفل ادى انواع الصلاة فيصرف اليه مطلق
النية ولو كان ذلك النفل التراويح والسنة المؤكدة فان مطلق
النية كان فيها ايضا عند الجمهور وفي التاتارخانية وفي صلاة
التراويح بكيفية نية مطلق الصلاة على ظاهر الجواب وبه اخذ عامة
المسايخ وفي سائر السن بكيفية مطلق النية وبه اخذ عامة
المسايخ وفي الانفع هو الصحيح وفي التبيين وكيفية مطلق النية
للفل والسنة والتراويح هو الصحيح لان وقوعها في اوقاتها بقية عن
التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين وفي منية المفتي السنة
تشاد عطي كنية في المختار وفي التراويح لو نوى النفل جاز
في الاصح لكن قال في السراج الوهاج وفي منية المصلي اختلف
المستقدمون

المستقدمون في التراويح والاصح عندهم انه لا تجوز الا بنية التراويح وقال
المستأخرون تجوز التراويح والسنة بنية لصلاة المطلقة الا ان
الاختيار في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام
الليل وفي السنة ان ينوي السنة والمحققون على عدم شرطها وتحقيق
الوجه فيه ان معنى السنة كون كفاية مواظبا عليها من صلي
الله عليه وسلم بعد الزبقة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي
النافلة في ذلك الحال صدق عليه انه فعل الفعل المعنى سنة فالحاصل
ان وصي السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه الذي فعله صلي
الله عليه وسلم وهو انه كان يفعل على ما سمعت فانه صلي الله
الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى فعل ان وصي
السنة بعد فعله على ذلك الوجه تحية منا لفعله المحض لا
انه وصي يتوقى حصوله على نيته اهـ وفي سنة العيني على
الكثر والوضوء اي فرض كل شيء تعيينا للعصر مثلا فان تعيين فرض
العصر الحاضر فرض الوقت الحاضر تراحم كوضوء يومين وفي
الجمعة يعين فرض الجمعة ولو نوى العصر مطلقا ولم ينو عمر الوقت ولا عمر
اليوم فقيل يجوز وقيل لا ولو نوى عصر يومه يجوز مطلقا ولو خرج
الوقت واما الوتر فالاصح انه يكفي مطلق النية اهـ وفي
البحر من باب الوتر والنوافل الذي ينبغي ان يفهم قولهم
انه لا ينوي ان كوتر واجب انه لا يلزمه تعيين الوجوه لان
المراد منه من ان ينوي وجوبه لانه لا يخلو اما ان يكون حنفيا
او غير فان كان حنفيا فينبغي ان ينوي ليطلب بقا
اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية فان من المعلوم ان انتفا
الوصي لا يوجب انتفاء الاصل فيبقى الاصل وهو صلاة كوتره كان يرفع من
العهد اهـ ومثل ذلك القول في صلاة العبد لانها واجبة كما ساء
ان شاء الله تعالى ونقل الزيلعي عن صاحب الهداية ان

المصلحة بلزمت ثلث نيات نية الصلاة التي يدخل فيها كما ذكرنا ونية الاخلوص
 لله تعالى ونية استقبال القبلة وصحة في الخلعة عدم وجوب الاجتهاد
 في الخاتمة قال بعض المشايخ ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط وان
 كان يصلي في الصحراء تشترط وان نوى الكعبة او القبلة او الجهة
 جازة واذ انوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله صلى في النفل لان
 المسلم لا يصلي الا لله اه فعليه هذا الوصل النفل الى الحراب يكفي نية مطلق
 الصلاة ولا يجب عليه نية النيات الثلاث واذ انوى استقبال القبلة
 ينوي استقبال الرخصة لا البناء كما في الخلعة وعبرة الزيلعي
 ويحتاج هناك الى ثلاث نيات نية الصلاة التي يدخل فيها ونية الاخلوص لله
 تعالى ونية استقبال القبلة عند الجرحا في وفي المبسو ان استقبالها
 يغني عن النية والاول ذكر المرغبات وقيل ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط
 وفي الصحراء يشترط اه فليس في عبارة صريح العزو الى الهداية وفي الـ
 والنظار من بحث النية صريح في الخلعة بانه لا ريب في الواجب وفي البراز
 شرع في الصلاة بالاخلوص ثم خالفه الرياء فالبقرة للسابق ولا ريب في
 الواجب في حق سقوط الواجب ثم قال وقد اذا البراز في قوله في حق
 سقوط الواجب ان الغرض من الرياء صحة مسقطه للواجب
 وفي التاخر خاتمة لواقعة خالصه كما ثم دخل في قلبه الرياء فهو على
 ما افتخه والرياء انه لو دخل عن الناس لا يصلي ولو كان مع كناس يصلي فاما
 لو صلى مع كناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسنه فله ثواب اصل الصلاة
 دون الاحسان ولا يدخل الوفاء في الصوم وفي الشايع قال ابراهيم
 ابن يوسف لو صلى رياء لا اجر له وعليه كوز وقال بعضهم يكون وقال
 بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كائن لم يصل وفي القولوا الجدية
 واذ اراد ان يصلي اذ يقول القرآن في ان يدخل عليه الرياء فلو
 ينوي ان يترك لانه امر موهوم اه وسيا في مسائل شتى زيادة بيان
 لهذه المسئلة عند توضيح المصالح ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير ولا
 يشترط نية استقبال القبلة وان مقام ابراهيم الصحيح انه لا يجوز له

اقول

الا

الا ان ينوي بوجه الكعبة فان نوى الحراب لا يجوز ثم من يشترط نية الكعبة
 ينوي الرخصة ولا بداه وقال والري رحمه الله تعالى وعند العامة لا يشترط
 نية الاعدم الى جهة الى ذلك لان اضافة الجهة تحصل بدونه ولا في
 الاستقبال شرط فلو تشترط فيه النية كما لو صو وغيره والحاصل
 ان نية الاستقبال ليست بشرط على الصحيح من المذهب سواء
 كان الغرض اصابة العين في حق المكي او اصابة الجهة في حق غيره
 كما صح في التحفة والجنيس والخرصة وغيرها حق قال في البراج
 الا فضل ان لا ينوي الكعبة لاحتمال ان لا يأتى هذه الجهة
 الكعبة فلا يجوز صلواته وهذا يظهر ان قولهم لو نوى بناء
 الكعبة لا يجوز لان المراد بها الرخصة لا البناء الا ان يريد بالبناء
 جهة الكعبة ذكره في المحيط وغيره وقولهم لو نوى ان قبلته مسجد
 حراب مسجده لا يجوز كما في السراج لانه علامة وليس بقبلة كما
 في الخاتمة وقولهم لو نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة قبل لا يجوز
 الا ان ينوي الجهة وقيل ان لم يكن الى مكة اجزاه والا لا يجوز اه ولو
 نوى الصلاة ولم ينو لله يجوز ويكون نفلا كما في المحيط لان المسلم
 لا يصلي لغير الله كما في الخلعة مع ما الى الاصل وقد استوفى الحاث
 النية في الاشياء والنظائر بما لا مزيد عليه فمن اراد التوجه
 في ذلك فليرجع اليه ويلزم المقتدي نية متابعة الامام
 ايضا فعليه قول صاحب الهداية يلزمه ان يحضر بقلبه اربع نيات وقد
 ذكره في الذخيرة والخاتمة والحبشي قال في النهاية وفي
 شمس الطهي وي ولو نوى صلاة الامام اجزاه وقام مقام نيتين
 وذكر شيخ الاسلام علي خليف هذا وقال فما اذا قال نويت
 صلاة الامام فهذا لا يكفي في صحة الاقتداء لان هذا تفسير
 لصلاة الامام وليس باقتداء به فكانه يقول صلى الصلاة التي
 يصليها الامام فكان هذا تفسير لما يصلي الامام لا اقتداء
 بالامام وقيل منهم من يقول من انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده

قوله

اقول

كفاه عن نية الاقتداء لأن انتظاره لتكبير الأحرار قصر منه للوقت
الآن الصحيح ما ذكرنا الانتظار متردد قد يكون للأقتداء وقد
يكون بحكم العادة فما لم يقصد الاقتداء بالأمم لا يصير مقتديا
بمجرد الانتظار قالوا وان اراد تسهيل الأمر على نفسه يقول شرعت
في صلاة الإمام فيكفيه ذلك ويكون نية للأقتداء ولما يهليل
الإمام وفي فتاوى قاضي خان والأحسن ان يقول نويت ان
اصلي مع الإمام ما يصلي لا امام اه وفي نسخة الزيلعي والمقتدب
ينوي المتابعة معه ايضا لانه يلزمه الفساد من جهة امام فلا بد
من التماسه والافضل ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الإمام حتى يكون
مقتديا بالمصلي ولو نوى حين وقفا الإمام موقفا الامامة جاز
عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يجوز لانه نوى الاقتداء بغير
المصلي ولو نوى الاقتداء بالأمم ولم يعين الظاهر او نوى الشروع
في صلاة الإمام او نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجزئ لتنوع
المؤدى والاصح انه يجزئ وينصرف الى صلاة الإمام وان لم يكن
للمقتدي علم بها لانه جعل نفسه تبعاً للإمام مطلقاً فلو قال ما لو
نوى صلاة الإمام لا يجزئ لانه لم يقتد به بل عين صلاة والا فضل
للمقتدي ان يقول اقتدي بمن هو امامي او بهذا الإمام ولو قال مع هذا
الإمام جاز ولو اقتدى بالإمام ولم يحضر بباله ازيد هوام عموماً جاز
ولو نوى الاقتداء بغيره فاذ هو عموماً لم يجز لانه نوى الاقتداء بالغائب
اه وذكر الويل رحمه الله تعالى انه استثنى من اطلاق نية الاقتداء
الجمعة فلو نواها ولم ينو الاقتداء بالأمم جازت عند البعض كما
في جامع كفتاء والخانية والحيطة والخيرة والمهبر الظهيرية
وغيرها لان الجمعة لا تكون الا مع الإمام قال في عدة المفاتيح الاصح
انه يجوز وكذا في صلاة العيد والجمعة لكن صلاة الجمعة تجزئ الا ان
يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامم
الامام

الامام فليتامر الى ما صل ان نية الاقتداء بالامام كافية عن
النيات المتقدم ذكرها كما هو صريح عبارة الزيلعي وقال الويل رحمه
الله تعالى ذكره ان نية الاقتداء بالامام جاز
عن نية فائتة فاحتمت الصلاة وعن نية الصلاة وعن نية الاقتداء
وان نوى الشروع في صلاة الإمام فقد اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم يجزئ وفي الزاد هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز اه وتامر
في شرح الويل رحمه الله تعالى فقال لا يصح رحمه الله تعالى بلزوم المقتدي
اربعة نيات لا يلزم عن نظر كما لا يخفى لا سيما وان اطلق الاقتداء شامل
للجمعة والعيدين والجمعة وقد علمت ما ذكرناه في ذلك والله
اعلم ومن الغريب ما قال في المجتبى انه لا بد من نية كعبارة
وهي التذلل والخضوع على بليغ الوجوه ونية طاعة الله تعالى
فيما اراد منه ونية القرية وطلب الثواب ثم هذه النيات من
اول الصلاة الى اخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن الى ركن
كذا في الاشياء والنظائر وعادة الاشياء والنظائر
هو قوله في الفن الاول من بحث النية ومن الغريب ما في المجتبى
ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على بليغ الوجوه ونية
الطاعة وهي فعل ما اراد الله تعالى منه ونية التوبة وهي طلب الثواب
بالمشقة في فعلها وينبغي ان يفعله المصلي لا يفتد به بان تكون اقرب
الى ما وجب عنده من الفعل واداء الامانة وابعدها حرم عليه من
الظلم وكذا ان المشقة ثم هذه النيات من اول الصلاة الى اخرها خصوصاً
عند الانتقال من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن
والتفلك لفرص فيها الا في وجه وهو انه ينوي في النوافل انما يطيق
في الغوايب وتسهيل لها اه والاصل ان المذهب للمعتد ان كعبادة
ذات افعال يكتب بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاً
بانسحابها عليها اذا نوى ببعض الافعال غير ما وضع له قالوا لو
طاق طائفة لغريم لا يجزئ ولو وقع كذلك بوفات اجزائه والوقت
ان الطوائف عهدهم بنية مستقلة بكل ركن الوقوف وركن الزيلعي ينسبها

قوله

اقول

بغيره وهو ان كنية عند الاحرام تفتت جميع ما يفعل في الاحرام فلا
 يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه
 ما لا يترط فيه اصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بينة التطوع
 في ايام الحز وقوع عن الغرض ولو طاف بعد ما حل النوى والتطوع
 اجزاه عن الصدور كذا في فتح القدير وهو مبني على ان نية
 العبادة تنسحب على تكرارها واستفاد منه ان نية التطوع
 في بعض الاركان لا تبطل وفي القنية وان تعدد لا ينوي العبادة
 ببعض ما يفعل من الصلاة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك
 فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد اساءوا وهذا
 اخر عبارة الاشياء والنظاير وقد اختصرها المصنف رحمه الله تعالى
 واكمل بالمذهب المعتمد منها كما ترى وقال والذي رحمه الله تعالى
 شرع في الغرض وشغل الفكر في التجارة او المسئلة حتى لا يستحب
 اعادة ولا ينقص اجره اذ لم يكن لتقصير منه في صلاة قاضية
 في الغضا المصلي لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة
 ما يتصل في كل حال اي القيام والقراءة والركوع والسجود والقفود
 وفوقها فان حق الفعل والذكر مقاد ونوي بها التصدق كفاه وان
 افرط كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يؤخذ بالنية حال سهوه
 لان ما يفعل من الصلاة فيما يسره ومفوق عنه وصلاة بحر
 وان لم يستحق بها ثوابا اهو وهو راجع الى ما تقدم من المذهب
 المعتمد في الاكتفاء بنية العبادة عند الشروع والله اعلم
 واما الامام فلو قلنا نية الامام هذا اذا ام الرجال واما اذا
 اما النساء ولم يكن في اذيات فغير خلوق واما في اذية فلا يصح
 اقتداؤها الا ان ينوي الامام امامتها خوفا من ان تفسد صلاة
 من حاذية ^{تخالف في الدور وينوي الامام صلاة فقط}
 لا امامة المقتدي اذا ام الرجال واختلف في النساء اذا لم تقتد في اذية
 واما اذا اقتدت في اذية لرجل فلا يصح اقتداؤها الا ان ينوي الامام
 امامتها وقال والذي رحمه الله تعالى والامام منقذ في حق نفسه فلا
 يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤتم فلا نادا اقتدى به فلان
 جاز كما في الحزاة والخاتمة وفي التاتارخانية قال محمد في الجا مع
 الصغير

قوله

اقول

الصغير في رجل صلى ولم ينو ان يؤتم النساء في اذات امرأة فدخلت في صلاة خلفه ثم قامت
 الى جنبه لم تفسد صلاته عليه ولم يجر صلاته اليه ان يعلم ان نية امامة المرأة شرعية
 اقتداها به وفي الخاتمة وقال زفر ليس بشرط ولم يصب اقتداها به في صلات
 الجمعة والعيد وفي صلاة الجنائز ولم ينو امامتها اهو وعند الكرخي وابي حفص
 الكبير من امتنا لا بد من نية الامامة في اقتداء الرجال به ايضا قال في
 الاشياء والنظاير ونصح الامامة بدون نية اخلاق الكرخي وابي حفص
 الكبير كما في البناية الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتداها به بلا نية
 الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيد وصح ولو صلى ان لا يؤتم
 احدا فان اقتدا به انسان في الاقتداء وهل تحت قال في الخاتمة تحت قضاها
 الا اذا شهد قبل الشروع فلو حث قضا وكذا الوام الناس هذا الخاتمة في صلاة
 الجمعة صح تحت قضا ولا تحت احلا اذا امهم في صلاة الجنائز وسجدة
 التلوة ولو صلى ان لا يؤتم فلو ناسا فاما الناس فاما ان لا يؤتم ويؤتم غير ثم
 اقتدى به فلو حث وان يعلم به اهو ولكن لا ثواب له على الامامة اهو يعني لا ثواب له
 الامامة اذا لم ينو الامامة ويكون كالمنذور وسيا في تحت الخاتمة بقية حكم
 امامة النساء ما الله تعالى وينوي المقتدي مقارنا لنية
 الامام ليقع تكبيره مقارنا لتكبيره عند ابي ح رضى الله عنه وقال الزبلي
 الا فضل ان ينوي بعد تكبير الاحرام قال في شرح الدرر ولو نوى
 الاقتداء حين وقى الامام موقى الامامة جاز عند عامة المتأخرين وقال الزبلي
 الله تعالى قال بعضهم لا يجوز لانه نوى الاقتداء بغير المصلي وفي الحديث
 النية حينئذ عند عامة العلما وكان يعني به الشيخ الامام الزا فسد
 اسمعيل والى ك عبد الرحمن الكاتب قال ابو سهل الكبير والفقير عبد الوارث
 الامام ابو جعفر وبه اخذ اهل بخارى لا يجوز نية الاقتداء بالامام بل بالامام وقال
 الشيخ الفقيه الزاهد الخوارزمي ينوي الاقتداء بعد قول الامام الله قبل قوله
 اكبر وقول اسمعيل الزاهد والى ك عبد الرحمن ابو جعفر في المبسوط واذا
 افتتح الصلاة قبل الامام لم يكبر الامام فصل الرجل بصلاة لا تجزبه وفي
 الذخيرة سئل في الدين عن الامام يقوم في الخراب ينوي القيام
 الاقتداء به قبل تكبيره هل يجوز نيتهم قال نيتهم الاقتداء به قبل تكبيره ليس
 الا قصد هم متابعتهم اياه في اداء هذه الصلاة اذا شرع فيها وهذا هو تقديم

اقول

قوله

اقول

النية على العمل المتصل بالعمل وهو المشرع والمفروض في الفقه فان نوى حين وقوفه
 الامام عالما بان لم يشرع ما نوى ذلك على ظني انه شرع ولم يشرع
 اختلق فيه قيل لا يجوز وبعبارة الخطا لو نوى المشرع في صلاة
 الامام على قول من يروي صحة هذه النية والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك
 الظن فانه قال بعضهم لا يجوز ونقل عن البعض ايضا في نحو المنايل وقد
 اوضح المسئلة قاضي خان حيث قال معلا بصورة العلم بان ما قصد المشرع
 في صلاة الامام الى انما قصد المشرع في صلاة الامام اما شرع الامام فقد
 انتهى وقد ذكرنا فيما تقدم قريبا قول الزيلعي والافضل ان ينوي بعد تكبير
 الامام المجدد ويرد على هذا الافضل قولهم ان الافضل عندنا في تكبير
 ثم فعل هذه الافضلية مبنية على قولهم ان الله اعلم فان غفل
 عن النية وقت الشروع لا تصح الصلاة في ظاهر الرواية وقيل بتداركها
 مادام في الشئ وقيل الى ما قبل الركوع وقيل الى ان يرفع راسه فقط
 نقل عن الامام الكرخي قال في الوهبانية مشير الى ذلك
 وان كبر الانسان من غير نية سري ونوى من بعد جازا التاخر
 الى وقت ما يشفي وقيل وبعده وقيل وبعده الحمد بل قيل اكثر
 قال في النهاية دام وقتها فاجمع اصحابنا على ان الافضل ان
 تكون مقارنة للشروع ولا يكون تارة عابثية متاخرة وعن الكرخي
 رحمه الله تعالى انه يجوز نية متاخرة عن الركعة واختلفوا على قوله الى
 متى يجوز قال بعضهم الى ان ينشأ الشئ وقال بعضهم الى كفوف وقال بعضهم الى
 ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع الى ان قال ولا
 ومعتبر بالنية المتاخرة عن التكبير وهذا في لقول الكرخي ولا شك ان
 النية متى وجدت مقارنة للشروع فانه يجزئ لانه النية انما شرعت
 لتعيين العمل للعبادة من اوله الى اخره وانما يتعين العمل لها هكذا
 اذا كانت النية مقارنة للشروع فاما اذا كانت النية متاخرة عن
 التكبير فانه لا يجزئ لان ابتداء المشرع شرع بالقيام والقيام لا
 يتعين للعبادة من خلا عن النية لان الباقي بناء على اول الجز
 من القيام واول الجز من القيام وقع من غير نية متى تأخرت النية

قوله

اقول

عن

عن التكبير فلم يجز في الصوم فانه يجزئ به نية متاخرة عن الشروع
 لأن وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة لانه وقت نوم فلو
 شرطت النية وقت الشروع وهو وقت انقضاء الصبح لضاقت الامور على
 الناس فلم يترك الضووة جواز نية متقدمة ومتاخرة فاما هنا وقت
 الشروع وقت ابتداء ويقظة وامكنه تحصيل النية حال الشروع بلا حرج
 فلا تتأدى نية متاخرة لأن ما اداه قل النية لم يتعين للعبادة ويبدون
 مامض لا يتم كباية وان تعين الباقي للعبادة بالنية فلم يترك الجواز الا
 رواية عن الكرخي فانه قال يجزئ متى نوى قبل الشئ لأن كذا من
 نواحي التكبير فانه نوى عند التكبير وهي من جنسه وفي جامع
 الفتاوى ولو كبر وعقل عن النية ثم نواها لجوز كالصوم ثم اختلفوا
 فقيل انه يجوز الى الشئ وقيل الى ما بعد الشئ وقيل الى ما بعد الفاعلية
 وقيل الى الركوع اه في الجنب ولو تأخرت النية عن التكبير لا يجوز في
 ظاهر الرواية وعن الكرخي يجوز مادام في الشئ وقيل الى ما بعده
 وقيل الى ما بعد الفاعلية وقيل الى الركوع وهو مروي عن الكرخي اه في
 شئ الردود وقتها الافضل ان تقارن الشروع بان تتصل بالركعة
 هذا ظاهر الرواية وقيل تصح مادام المصلي في الشئ وقيل تصح قبل
 الركوع وقيل تصح قبل رفع راسه من الركوع وقابض هذه
 الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه
 احسن من ابطال الصلاة قال والدي رحمه الله تعالى فيه نظر فان
 الصحيح كما في شئ من الشئ عدم الجواز وهو ظاهر الرواية
 وان ذكر الجواز في حال الغفلة صاحب الفقيه بر من شئ لا يمتنع
 الجواز وفي خزائن الفتاوى معزيا الى الفتاوى نسي النية فتوى
 عند قوله ولا اله غيرك يصير شاعفا فانه وما قبله مبني على قول
 الكرخي وبه يتبين ما في قول من الشئ قلت البيت يعني قول
 ابن وهبان ولو كبر الانسان من غير نية الخ مفيد بالسهو دون
 المنقول بعد فقله الاطلاق عن الغاية والنهاية فليست امل والاصل
 ان في السراج ولا معتبر بقول الكرخي لان النية التي بعد الشروع
 تؤدي الى وقوع الشروع خاليا عنها اه واما تقديم النية
 فعند محمد الصحيح انه لو نوى الصلاة عند الوضوء ولم يستغل بشئ مناف

قوله

فلما انتهى الى الصلاة لم تحضره النية تكفيه النية المقدمة وهكذا روي عن ابي ح
 وابي يوسف رحمهما الله تعالى كما في الخاتمة قال في مختصر الحلي يجوز
 تقديم النية على التيمم اذا لم يشتغل بغيرها بعد احواله عن ابي يوسف انه
 لا يجوز الا في الصوم وذكر الصلوة والاحوط ان يكبر تكبيرة في الصلاة
 مع النية وفي جامع الفتاوى وعن محمد بن منقذ ان يري الصلاة التي
 كان القوم فيها فلما انتهى الى القوم عزبت النية عنه عند الشروع جازت
 صلاته وفي الحديث وفي نوادر بن شجاع عن محمد بن منقذ ان يري صلاة الفجر
 فلي وقدر عزبت النية وكبر جاز وكذا في الرقيات خرج من منزله يريد
 صلاة القوم فلما انتهى اليهم عزبت كنيته وكبر جاز وكذا اذا خرج يريد الحج
 وعزبت النية عند الاحرام فلو قال في يوسف فالحاصل ان جملة العبادات
 بالنية المتقدمة يجوز عند محمد ما لم يشتغل بغيرها به لا يليق بتلك العبادة
 وعند ابي يوسف لا يجوز الا في الصوم وفي القودري تقوم كنيته على التيمم
 جازا فلا يخلل بينهما ما يمنع الاتصال وعن ابي يوسف خرج من منزله
 يريد الوضوء في الجماعة فلما انتهى اليهم كبر ولم تحضره النية جاز ولا علم
 احدا من اصحابنا حالوا ابا يوسف فيه اه وفي فتح القدير وفي الخلاصة
 لو نوى قبل الشروع عن محمد رحم الله تعالى لو نوى عند الوضوء ان يصلي
 الظهر والعصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة الا
 انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية
 وهكذا روي عن ابي ح وابي يوسف وفي التبيين اذا توضأ في منزله ليصل
 الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية فان لم يشتغل بغيرها
 يكفه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة ينطبقها الى
 وقت الشروع صلا في الصوم اذا لم يبدلها بغيره وعن محمد بن سلمة ان
 كان عند الشروع في حث لوسيل اية صلاة فصلي بحسب على كبريته من غير
 تفكر في نية قامة ولو احتاج الى التأمل لا يجوز قلت فقد اشترطوا
 عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية مع قصر حكمها بانها
 صحيحة مع العلم بانها تطل بغيرها ويبين الشروع المشي الى مقام الصلاة
 وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد عما ليس من جنسها ما يبدل
 على الاعراض فيكون ما لو اشتغل بعلوم او شغل او نقول عند المشي
 اليها من افعالها غير قاطع للنية وفيها اجمع اصحابنا ان الافضل ان
 تكون مقارنة للشروع اه قال الوالد رحمه الله تعالى بعد فقله امثال
 ذلك

قوله
 اقوله

ذلك من العبادات فورد لنا ان المذهب جواز تقديم النية على الشروع بشرط
 وان لا تشترط المقارنة خلوقا للطحاوي والشافعي ولا استظهارها في الاثنا
 خلوقا لما يقتضيه كلام محمد بن سلمة وظاهر الحديث ان النية قبل
 دخول الوقت صحيحة كالطهارة قبل لكن ذكر بنو عاصم عن ابن
 صبر السراط دخول الوقت للنية المتقدمة عن ابي ح وهو مشكل
 وفي نبوتية تردد كما لا يخفى لعدم وجوده في كتب المذهب كذا في البحر
 وقد وجدت المسئلة في مجموع المسائل وهو قول واختلفوا في النية
 هل يجوز تقديم النية على التكبير او تكون مقارنة له قال ابو ح واحمد
 يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم تقطع
 بعمله فينبغي في قول صاحب الجواهر ان غير موجوده في كتب المذهب نظر
 ويجوز الاداء بنية القضا والقضاء بنية الاداء كذا في الحيط قال
 في الاشباه والنظائر من حيث النية وامانة الاداء والقضا فقال في
 التاثير خاتمة اذ عين كصلاة التي يؤديها صحيح الاداء والقضا وقال
 في حراز الاسلام وغيره في الاصول في حث الاداء والقضا ان احدهما
 يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء بنية القضا وبالعكس وبيان ان ما لا يوصى
 بها لا تشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصلة العقر والعشر
 والخراج والكفالات وكذا ما لا يوصى بالقضا كصلاة الجمعة فلا تناس
 لانها اذا فاتت مع الامام يصلي الظهر واما ما يوصى بها كالصلوات
 الخمس فقالوا لا يشترط ايضا قال في فتح القدير ولو نوى الاداء على ظن
 بقاء الوقت فتبين خروج اجزائه وكذا عكسه وفي البناء لو نوى فرض
 الوقت بعد خروجه الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز
 وفي الجمعة بنوينا ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاثير خاتمة
 كل وقت شك فيه فنوى به ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار
 الجواز واختلفوا ان الوقتية يجوز بنية القضا والمختار الجواز اذا
 كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضا بنية الاداء هو المختار وذكر في
 كشك الاسرار شرح اصول في الاسلام ان الاداء يصح بنية القضا
 حقيقة كنيته من نوى اداء ظهر اليوم بعد خروجه الوقت على ظن ان الوقت
 باق وكنته الا سبيل الذي اشتبه عليه شهر رمضان فنوى شهر رمضان
 بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكس كنيته من نوى قضا الظهر

على ان الوقت خرج ولم يخرج بعد وكيفية السير الذي صام رمضان بنيت
 القضا على ان قد مضى والصلوة فيه باعتبار ان اتي باصل السنة ولكن اخطأ
 في الظن والخطا في مثل معفو اه وفي جامع الفتاوى الاولى في فية كوفى
 ظهر اليوم لانه لو قال ظهر الوقت وكان الوقت خارجا هو لا يعلم لا يجوز
 اما اذا قال ظهر اليوم فيجوز سواء كان الوقت باقيا او خارجا ولو تكرر
 الاداء بنيت القضا يجوز اما لو تكرر القضا بنيت الاداء لا يجوز الا اذا كان
 مقيدا بما قال تويت اداء ظهر الا مسمى اه فقول المصنف رحمه الله تعالى ان
 الاداء يجوز بنيت القضا والقضا بنيت الاداء يجوز على ما اذا لم يعلم بوجود الوقت
 او بزوجه فتوى قضا الوقت باق او اداء وقد خرج لان احدا للفقهاء قد
 استعمل موضع الاخر شرعا كما قال تعالى قال اقصيت الصلاة فانتشر واتي
 الارض والجمعة لا تقضى اجماعا كما اذا اديت وفي الحديث من نام عن صلاة
 او نسيها فذكرها فليؤدها فان ذلك وقتها فقد سقى القضا اداء وله علم
 الشرط السابع للصلاة التيمم وعندك ان في هي ركن من الصلاة فلو
 كان مخافة من القبلة مثل وقت التكبير ثم استقبلها عند الزواغ منها تصح
 الصلاة عندنا ولا يصح عنده ومن عزات الخلف في ان بناء النفل على حريجة
 الفرض يجوز عندنا خلفه قاله قال في شرح الدرر التيمم جعل الشيء
 حراما والها لتحقيق الاسمية وخصت التكبير في الاولى بها لانها حرم الاصل
 المباحة قبل الشروع في الصلاة بخلاف سائر التكبيرات وقال الذي رحمه
 الله تعالى وانما جعلت خلفه صلاة يستحق المصلي معناها الدال على
 عظمة من تيممها لم يدر حتى يتم له الهيبة والخشوع ومن ثم زيد
 في تكبيرها ليروم له استحباب ذينك في جميع صلاة اذ لا يروع ولا
 كمال لها بدو ثم ادق الازيلي فرض الصلاة التيمم لقوله تعالى وربك
 فكبر وهي شرط عندنا فقال انك فوهي ركن الصلاة لقوله عليه السلام
 ان هذا الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير
 وقراءة كنوان فدل على ان التكبير كالقراءة ولانه يشترط لها ما يشترط للصلاة
 من استقبال القبلة والطهارة وستر لعورة وهو اية الركنية ولانه لا يجوز
 اداء صلاة بغير تيمم صلاة اخرى ولو لاولا منها من الادكان لما ذكر في ركز ووط
 ولنا قوله تعالى وادكر اسم ربك فصلى عطف الصلاة على الذكر والمراد به التيمم
 ومقتضى

قوله

اقول

ومقتضى العطف المفارقة اذا الشئ لا يعطى على نفسه وقال عليه الصلاة والسلام
 تحرمها التكبير فاضاف التيمم الى الصلاة والمضام غير المضام اليه لان الشئ
 لا يضام الى نفسه وما رواه متروك الظاهر في ان التسبيح ليس ركنا
 اجماعا او هو محمول على تكبير الانتقال وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة
 مجموع فانه لو احرم حاملها للفاضة قالها عند فراغه منها او مكث في
 العورة فترها عند فراغه من التكبير بعمل يسير او شرع في التكبير
 قبل ظهور الزوال مثل يوم ظهر عند فراغه منها او كان من فاعلى القبلة
 فاستقبلها عند الزواغ منها اجاز ولين مسلم فانما يشترط لها ما يتصل به
 من الاداء لا الا ان التيمم من الصلاة وقوله لا يجوز اداء صلاة
 بغير تيمم صلاة اخرى اجماعا بين اصحابنا واداء الفرض بغير تيمم
 فرض اخر يجوز عند صدور الاسلام وعلى الظاهر تعارضهم فانها
 شرط وليست من الادكان بالاجماع ومع هذا لا يجوز اداء
 الفرض بنيت صلاة اخرى اجماعا فكذلك التيمم والجامع ان كل
 واحد منهما عقد على الاداء وليس من الاداء اه وفي نسخة الكفر للغير
 وعن صدور الاسلام انهما ركن كما قاله الكافي رضي الله عنه وفائدة الخلف
 في اداء النفل بغير تيمم الفرض واداء فرض اخر وفيه احرم مقارنا بطول
 الشمس او باستوائها او بزواجرها وفي جامع الفتاوى يصح بناء الكعب
 على حريجة الظهر وبناء الفرض على حريجة النفل وعلى كعبه وكقضا على
 الاداء لان التكبير شرط عندنا وركن عندك فمقتضى كل صلاة
 تكبير على حدة اه وقال الذي رحمه الله تعالى ان في النهاية انه ذكر
 في فتاوى الكفا في ظهر الدين ان بناء الفرض على الفرض لا يجوز وقال صدر
 الاسلام يجوز لتخرج الي السير في المسبوح الكون ذكر الامام ابو زيد
 في الاسرار جواز بناء النفل على النفل وعدم جواز بناء الفرض على الفرض
 معلل بان مع كونه شرطا فقد عقد على الاداء كقصد الاجارة على اداء عمل في مقابلة
 اجرو كقصد على الفرض يتضمّن النفل لانه صلاة مثل النفل وزيادة فحين
 انه صلاة فالباب واحد في الزيادة ما شاء لكن شرع في النفل بنور ركعتين
 فلم يزد ما شاء الا انه يكره له بناء النفل على حريجة الفرض كترك التحلل
 عن الفرض بالوجه المشروع له وهو التسليم وكذلك ذكر في الاسلام
 المصنف في اول الجامع الصغير في مسئلة السهو ان بناء الفرض على مثله

اقول

لا يجوز قال في النهاية قلت بنى بناء الفرض على النفل ولم اجد فيه رواية ولكن يجب
 ان لا يجوز اما على ما اختاره صاحب الامرار وفي الاسلام فظاهر واما
 على اختيار صدر الاسلام ان الشيء يستتبع مثله او رده لا ما فوقه وفي
 المجتبى ثم التزمنا من شروط الصلاة وعندنا في وجه الله تعالى ان
 الشروع بها والناقل بقا وذكر اسم ربه فصلي جعل الصلاة بعد التكبير
 وفائدة تظهر في بناء النفل والسنة عليه عندنا يجوز روعده لا يتم من
 بر من قال يجوز اداء صلوات بتكبير واحد فخل ذلك في حق لو بني على
 الظاهر ركعتيه او العصر او فائتة او على النفل نفلا اجزاء وفي شاذ البردوي
 لا يجوز اداء فرضين بتكبير واحد وقال ابو بكر الكرماني لا يجوز بناء الفرض على النفل
 ولا الفرض على النفل دون ذلك كالاقتداء والاصل ان الشيء يتتبع مثله او رده
 لا ما فوقه او ما قبله فيصح بناء النفل على النفل ولو سنة لدخولها تحت
 خطاب واحد وهو المشرع في الاصلية ويصح بناء النفل على الفرض لا ندونه
 واما بناء الفرض على الفرض فلا يجوز لاختلافها وعدم مماثلتها بسبب عدم
 دخولها تحت خطاب واحد وكذلك بناء الفرض على النفل لا يجوز لان الشيء
 لا يتتبع ما هو فوقه وهذا الحكم نظير الاقتداء فالمتنفل يجوز اقتداءه
 بالمتنفل في بناؤه وكذلك يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض في بنيانه واما
 اقتداء المفترض بالمفترض اذا كان الفرض متقابرا فلا يجوز فكذا كبناء
 ومثله اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز والبناء كذلك والله اعلم
 ويجوز افتتاح الصلاة بالتهليل او بالتسبيح او بالتحميد او بالتسمية ولا يلزم لفظ
 التكبير فلو قالها لكن اشارين الهم الى انه واجب للمواظبة وانه يجب سجودا
 اذا اقتنع بمثل الله اجل او غيره مما ذكرنا ساهيا عن لفظ التكبير فليحفظ
 قال في المجتبى فان قال بدلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر
 جاز عندنا في ح وخرج في هذه المسئلة غمسة اقوال عندنا لا يدخل في الصلاة
 الا بقوله الله اكبر لانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والنابعين يعني
 الله عنهم وقالوا في وجه الله تعالى بلفظ الله اكبر لانه اكبر لانه ابلغ من
 الاول فقال ابو يوسف بنخلوة الفاظ الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 عليه الصلاة والسلام ثم عجزها التكبير وعنه لو قال الله اكبر يصير شارعا وقال
 محمد بن بكر ذكرنا هو تعظيم الله تعالى بقوله الرحمن اكبر والحمد لله وسبحان الله

قوله

اقول

ولا اله الا الله

ولا اله الا الله وقال ابو جعفر كل اسم من اسمائه تعالى كلفظ الله او الرحمن
 وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي علق الصلاة بذكر اسم ربه
 معقبا بالصلاة وقد حصلت ثم اختلفت الروايات والمشايع ان الشروع
 عنده بالاسماء الخاضعة او بها وبالشركة كالرحيم والكرم والاظهر
 والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافق به المرعشي
 وعن الحسن بن ابي جعفر انه قال اذا قال الله ولم يزد عليه حارثا رعا
 وكذا كل من اسما الله تعالى التسعة والتسعين وكذا اختلفت الروايات
 والمشايع في كراهية الشروع بغير قوله الله اكبر وعن ابي جعفر وابي شعيب
 عنه ايضا كرهه ان تفتح الصلاة الا بقوله الله اكبر وعن الفقيه ابي
 جعفر لا يكرهه ولكن تركه الا فضل وباللهم وبما اختلف المشايخ وتوفا
 اللهم اغفر لي وارزقني كذا واستغفر الله او اعوذ بالله او انا لله او لا حول
 ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصير شارعا بل خلق وان افتتحها
 بشيء من الدعاء والاستغفار لم يجره في قولهم جميعا وكذا بالتسمية
 والتعوذ وعن محمد بن الفضل يجوز بالتسمية عنده وفي جامع الكرخي
 وان افتتحها بالفارسية اجزاه وكذا كل لسان افتتح به وقال لا يجزئه
 الا ان لا يحسن الرومية اه وفي مختصر الخطي افتتح بقوله الله او الرحمن بصر
 عندنا في ح وعند محمد لا يصح ما لم يقرن بالاسم فيقول اجل او اعظم وفي فتح
 القدير والمطلوب بلفظ النصر يعني قوله تعالى وربك فكبر وقوله عليه السلام
 وقرعها التكبير العظيم وهو اعم من خصوص الله اكبر وغيره ولا اجمال
 فيه والثابت بالخبر اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكره لمن يحسنه
 تركه كما قلنا في العمل به حتى يكره لمن يحسنه تركه كما قلنا في القرآن مع
 الفاخة وفي الترويع والسجود مع التقدير كذا في الكافي وهذا يفيد وجوب
 ظاهرا وهو مقتضى المواظبة التي لم تقترن بترك فنبني ان يقول على
 هذا الله وكيفيتها المسنونة ان يرفع يديه قبل التكبير ويجاذب
 باهاميه ثم يذنيه ثم يقول الله اكبر ولا يعدا الهمزة ولا الباء
 قال في النهاية اختلف المتأخرون في فضلية رفع كبريى فاختلفوا

اقول

قوله

ول

قوله

اقول

شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب التحفة المفارنة واختار شمس لا يئة السرخسي
 وصاحب الهداية تقدير الرفع على التكبير قال شمس لا يئة والذي عليه اكثر
 مشايخنا انه يرفع يديه اولا فاذا استقرتا في موضع الخواضات كبر ثلاث
 في فعله وقوله معنى النفي والابتنان فانه يرفع اليد بيني الكبرياء عن غيره
 تعالى وبالكبير يفتها كنهه تعالى فيكون النفي مقدما على الابدان كما في كلمة
 الشهادة وكان طاروس رحمه الله تعالى يقول يرفع يديه فوق راسه فلا
 يؤخذ بهذا كذا في المبسوط والمرأة ترفع هذا منسكها هو الصحيح
 هذا احتراز عن رواية الحاية الحسن بن زياد عن ابي جح انها ترفع
 يديها هذا اذ ينهاها كما لرجل الجحوق سائر الافعال فانها تفعل في سائر
 الافعال على استمراريته لها وقتا مدهناك وفي سنة الدرر يرفع يديه في
 بابها مية شجرة اذ يرفع وقال والوي رحمه الله تعالى ولعل المسألة الى ما ذكره
 في القنية من ان الاولى اخرج يديه من تحت جنبه ثم شجرة الاذن ملان منها
 وهو موضع القربة اورد بها يقال ان المسألة في الخواضات المطلوبة وكان في حفي
 من بعض الكتب ان في ذلك المسألة شريكة الخلق العبودية التي في اذن كل
 عبد فكان شجرة الاذن هي تلك الخلق تذكرا للعبودية لله تعالى وفي شرح
 الدرر ولا ياتي بالمد في هرق الله ولا في باء اكبر قال والوي رحمه الله تعالى
 لان مد الهزة استغفار مفسر عنه كزوم الباء بصره اسم الشيطان
 او جمعا لكبريئة الكاف وسكون الباء وهو الطبل فلا يصير به شارة
 ولو قاله في خلقها فسدت عند الاكثرين وقال بن مقاتل ان كان لا يميز
 بينها لا تغد وعن زين المشايخ في الله اكبار والكبير لا تغد
 لانه اشياء وهو لغة قوم كما في القنية والى صلانه مع الله استغفار
 لا يصير شارة بالانفاق كما في الصيرفية ولو قال الله اقبر يصير
 شارة لان الوب تبدل الكاف بالفاء في التاتار خلتية وهو
 الاصح كما في المفتاح ولو قال الله اكبر بالرفع يجوز ولا صل فيه الحزم
 ولو مد لام الله في عالم يخرج عن حد هاتما في التبيين
 واما في بعضها الداخلة فهي سبعة اركان الركن الاول القيام فلو

قوله

اقول

اقول

صلى الوضوء قاعدا مع القدرة على القيام لم يجز لما فرغ من بيان
 شروط الصلاة شرع في اركانها وقدم الشروط لانها متقدمة
 طبعا قبلها واما وضعا فالركن الاول القيام قال الوالد رحمه الله تعالى
 وفي السراج وحد القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا يثا ر كبتية
 ويكره القيام على احد القدمين في الصلاة من غير عذر وجوز
 والعذر لا يكره كذا في الفتاوى وينبغي ان يكون بين قدميه مقدار
 اربع اصابع لانه اقرب الى الخشوع وما روي انهم الصقوا الكعب
 بالكعب اريد به الجماعة اي قام كل واحد بجانب الآخر ولو صلى قائما
 على اصابع رجله او عقبيه ولا عذر به يجوز وقيل لا يجوز كذا في القنية
 والدليل على فرضية القيام قوله تعالى وقوموا لله له قانتين اي مطيعين
 وقيل خاشعين وقيل ساكنين وعن بن رجب كنهه تعالى عنهما القنوت
 طول القيام في الصلاة ووجه الاستدلال انه امر بالقيام وليس
 القيام واجبا خارج الصلاة فكان واجبا فيها ضرورة فالمراد به القيام
 في الصلاة باجماع النفس كما في مشه من ملك اه وفي مشه الدرر
 وفرضية القيام مخصوصة بالصلاة الوضوء ولا يكون فرضا في النقل
 حتى جاز ادائه بدون اه والوتر كذلك لا يجوز صلاة قاعدا مع
 القدرة على القيام كما اشار اليه والوي رحمه الله تعالى فقول المصنف رحمه
 الله تعالى فلو صلى الوضوء المردب ما يعجز الغرض العلي حتى يشمل الوتر كما لا يخفى
 فائدة طول القيام افضل من كثرة الركوع والسجود وقيل
 لان ذكره افضل من ذكرها اب هذه فائدة ذكرها بالناسية
 في بحث القيام والافوضها في باب النوافل كما في عامة الكتب قال
 الزيلعي وطول القيام احب من كثرة السجود لقوله عليه الصلاة
 والسلام افضل الصلاة طول القنوت اي القيام ولان القراءة
 تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر السجود والقراءة
 افضل منه ولان القراءة ركن فكان اجتمعا جزءا اوليا وافضل

قوله

اقول

ما رقت من نصيب
 من صلاة وإسلام
 عليه الصلاة والسلام
 إلا صلاة أو زكاة
 أو صدقة أو حج أو
 أو فضيلة أو مال أو
 هذا من ضمن كونه
 إلى الفاتحة ليس بغير
 وقال مالك فوض لقوله
 عليه السلام للأعرابي
 ح

قولہ

في الذبيحة والاشارة في اليدين والطلوع والعتاق والنظام في البيع والشراء
 فالعقد انه اذا لم يسمع نفسه في شيء من ذلك فهو باطل كما في الجامع الصغير
 وهو مختار الامام الهندي في كتابه الهداية قال في النهاية اختلف
 في حدود التواءة على ثلثة اقوال قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
 البخاري والشيخ ابو علي جميعا يلحق شرط وجوب القراءة حزم صوت
 يصل الى اذنه بشرط ان يسمع في كل صوت من الغم وان
 لم يصل الى اذنه ولكن بشرط ان يكون مسموعا في الجملة حتى لو ادنى احد
 صاع اذنه الى فيه سمع كفي وان لم يسمع القاري والامام الكوفي لم يسمع
 السماء اصلا واكتفى بتصحيح الحروف وقال شيخنا الايتام الخواجة الاصح
 انه لا يجوز به ما لم يسمع اذناه او يسمع من بقره او في شدة الدرر الحار
 اسماء غيره والحقا فته اسماء نفس هذا مختار الهندي وقال الكوفي
 الجهر اسماء نفس والحقا فته تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان
 لا الصالح وعلى هذا الخلف كل ما يتعلق بالنطق كالسجدة في الذبيحة
 ووجوب السجدة في التلوة والطلوع والعتاق والاستثناء في الادب
 رحمه الله تعالى فلو كانت طائفة او حرفة ولم يسمع نفسه لا يقع طلوع ولا عتاق
 عند الهندي ويقعان عند الكوفي ان صحح الحروف ولو جهر بها وروى
 بما لا يسمع لكن مع تصحيح الحروف يكون لغوا عند الهندي وفي
 وكذلك الايتام والبيع وفي الزهر ديبغ ان يكون الخلف كذلك في كل ما يتوقف
 تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنظام اه قال في فتح القدير في الخط
 قول الهندي في اصح اه والمراد اذا لم يكن مانع يمنع من السماع قال ابن امير
 حاج في شدة الميتة والصوت الموصوف يكون مسموعا صاحب اذا لم يكن
 عارض من صم او جلته اصوات او لفظ او نحو ذلك من العوارض المانعة
 لصحاح الحاسة من السماع ما خوذ في حقيقة الخفاقة عند الهندي وفي
 ومن وافقه اه وقد سطرنا ذلك في كتابنا قلوبنا لولا يد الله اعلم بالصواب
 الركن الثالث الركوع بقدر ما بعده من خفا وكيفية السجدة

ان ينفذ ما يكبر او يعتقد بيديه على ركبتيه فوجا اصابعه باسقاط ظهره
 بحيث لو صب الماء على ظهره لا يستقر ولا يرفع راسه ولا يترك ولا يطعن
 فيه واجب كما سيأتي تفصيله قال في المحيى الركبة متعلقة بأدنى
 ما ينطلق عليه اسم الركوع عند ابي جعفر ومحمد وطائفة من الفضيلة والكمال
 وعند ابي يوسف وان في متعلقة بها وفي صلاة الاخر من همام عن محمد
 مسلمة تدل على ان قوله مثل قول ابي يوسف لكن مشايخنا ذكره
 مع ابي جعفر وان طائفا راسه في الركعة فليطأ طأ جواب ابي جعفر ان يجوز
 وعن الحسن ان كان اقرب الى الركوع جائزا لا طأ هو وذكره الذي روى
 الصدوق اذا كان حاله لو نظر الفاعل اليه بعيد لم يسقط عليه انه في الصلاة
 او خانع الصلاة يجوز ان يسقط عليه لا يجوز وفي شدة الدرر ويعتقد
 بيديه على ركبتيه فوجا اصابعه لا يندب التوضيح الا في هذه الحالة بسط
 ظهره حتى لو صب الماء على ظهره استقر لا رافعا راسه ولا مثكسا ونقلوا
 رحمه الله تعالى عن فيض الفقهاء ان الاحدب الذي يتبع حدوده الى
 الركوع يجب عليه ان يخفض راسه للركوع ولا يجوز به حدوده بغيره
 كالقائم ولا يجوز لغيره الا اقتداء به على الصحيح اه لكن حزم في تنوير
 الابصار بوجه الاقتداء بالاحدب وفي الجواهر اختلف في الاحدب
 فذكر في المحيى انه جائز عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد اه
 وفي مختصر المحيط روى الحسن عن ابي جعفر اذا رفع راسه من الركوع
 سكت قدر يسيرة اه وقوله بحيث لو صب الماء على ظهره لا يستقر
 معناه لو صب في اناء ونحوه ما خوذ من لفظ حديث قال والولي رحمه
 الله تعالى روى بن ماجة عن وابصة بن حيدة قال رأت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب
 عليه الماء لاستقر وروى عنه الطبراني عن ابن عباس ومن ابي
 بريدة الا سلمى روى الله عنهم اه وفي المحيى روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان اذا ركع بسط ظهره حتى لو وضع عليه قروح ماء
 لا يستقر ويكره ان يجني ركبتيه شبه القوس والسنة في الركوع
 الصافي القبيين واستقيما لا اصابع القبلة وهذا كله في حق

الرجال واما المرأة فتختفي في الركوع يسجد ولا تعتد ولا تنوي اصابعها او كانت
تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتختفي ركبتيها ولا تجلب في عضديها لان ذلك
استرها لله ولعل قوله ان السنة في الركوع الصافي الكعبين كناية عن
التصافي الجماعة في الصلوة والا فالوارد ان يكون بين القدمين مقدار
ارباع اصابع كما ذكرناه فيما سبق ويمكن ان يكون ذلك في حال القيام
والصافي كعبيه في حال الركوع كما هنا والله اعلم **الركن الرابع**
السجود وحقيقته وضع الجبهة والاذن على الارض وكيفيته المسنونة ان
يكبر ويضع ركبتيه على الارض او لا ثم يضع يديه معقدا على راحتيه يضع
وجهه بين كفيه هذا اذ فيه ضامما اصابعه صديا ضبعيه مبيدا بطنه
عن فخذه قبل اذا كان في الصلوة عذرا من اضرار الجار ويضع
رجليه موحها اصابعه للقبلة قال صلى الله عليه وسلم اذا سجد العبد
سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه الى القبلة ما استطاع
وسجد بانقر وجبهته جميعا وفي اكثر الاكثفاء باحدها مكرره
وفي البدائع والخفة الاكثفاء بالجبهة وحدها يجوز عندنا في ح من
غير كراهة قال في المحرر ويسجد على انفه وجبهته لان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسجد على اذنه ايضا امكن جبهته وانفك من
الارض فائن اقتصر على احدها جاز عندنا في ح فقال لا يجوز الاقتصار
على الاذن الا من عذروا الاذن اسم لما صلب فلا يكفيه السجود على
الاذن وبه وعليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية الحاشي عن ان
ح اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه او قال
والوي رحمه الله تعالى ثم حقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض
مما لا يخفى فيه فدخل الاذن وخرج الخد ولذا في الصلوة كذا في
البحر كما انه بالخد والذق والصدع من غير ان هو في شدة الدرد من
النزايضا السجود ويكره له لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل
خفص ورفع الا عند رفع راسه من الركوع ويضع ركبتيه على الارض
ثم يضع يديه معقدا على راحتيه لا وابلو سجدا وانكاه على راحتيه
ورفع ما بين يديه ثم قال هكذا كان يسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم يضع وجهه بين كفيه ويديه هذا اذ فيه لما قال واذا كان
رسول

قوله

اقول

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه هذا اذ فيه وما روي ان
صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع يديه حذو منكبيه في حاله
العذر للكبر والمرض ضامما اصابعه لا يندب الضم الا هو ضامم يدا الي
مظهر اعضديه مبيدا بطنه عن فخذه لا ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل
هكذا وقيل لا يفعل ان كان في الصلوة عذرا من اضرار الجار واضع رجليه على
الارض موحها اصابعها نحو القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سجد
العبد سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه ما استطاع والمرأة تخفض
وتلزم بطنها بفخذها لان ذلك استر لها اهل والضع فيه لفتاها السكون
والضم وفي الموب بالكون لا غير وهو العضد ما بين المرفق الى الكتف
ذكره والرب رحمه الله تعالى ويكره الاقتصار على الجبهة او الاذن في السجود
وفي شدة الزيلعي ووضع الجبهة وحدها او الاذن وحده يكره ويجزي عنده
وعند صاحبنا لا يتأذى لا بوضعهما الا اذا كان باحدهما عذروا في
البدائع والخفة اذا وضع الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عندنا في
ح بلو كراهة وفي الاذن وحده هنا يجوز مع الكراهة ويجوز السجود
على كور العمامة وفاصل الثوب اذا وجد حجم الارض ولا يجوز السجود على
القطن وكتبنا الا اذا وجد حجم الارض والا طميناك فيه واجب
كالركوع وينوي فيهما الخضوع لعظمة الله والخشوع كما سياتي
قال الزيلعي ويكره السجود على كور عمامته فقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه
الصلاة والسلام من جبهتهك وانفك من الارض ولنا حديث انس
رضي الله عنه انه قال كنا نصلي مع كعب بن عجرة رضي الله عنه في شدة الحر
فما لم يستطع احونا ان يمكن جبهته من الارض متوشحا بسط ثوبه
فمسح عليه رواه مسلم والبخاري ولانه ما يل لا يمنع من السجود كما في
والنفذ ما رواه لا ينافي ما قلنا لان التمكين يوجد معه اذ لا يترط
مماسه الارض بها اجماعا ولو سجد على كفه وهي على كفه جاز على الاصح
ولو سجد على النخلة في سجدة فله عليه يجوز وقيل لا يجوز لان الكعبين لهما
سجد على النخلة كما لو حلق لا يفسد على الارض فليس عليها حث وان كان
ثوبه حاليه بينهما وكره لا يجوز من المصحف به ايضا والصحيح الاول

قوله

اقول

ذكره المصنف في ولو سجد على فخذ من غير عذر لا يجوز على المختار وعذر يجوز
على المختار وعلى كتيبة لا يجوز على الوجهين لكن الأعمام يكفيهم إذا كان به عذر
ولو سجد على ظهر من هو في صلاة يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصلي صلاة أخرى
أو ليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة والمستحب أن يسجد على التراب وإن سقط
كأنه ليقى التراب عن وجهه بكرة للتلويح وعن ثيابه لا لعدمه وإن سجد على
شيء لا يلا في حجره لا يجوز كالنقطة الملوحة والكثيب والتين والرخن ويجوز ذلك
الله وفي المختار وإنما يجوز السجود على كور العامة وطرف القنطرة إذا
اعتمد حتى وجد حرج الأرض وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام
مكن جسمك من الأرض ولهذا لو سجد على البساط جاز بأجماع
سجد على الثلج أو الحشيش الكثير أو الطين أو النقطة الملوحة يجوز أن
اعتمد حتى استقرت جهته ووجد حرج الأرض والأفلا وفي فتاوى
أبي جعفر لا بأس أن يصلي على الجرد والبرسيم والبر والشمس والكرسي
والتين والزيت ولا يصلي على الأرض لأنه لا يتمسك والحاصل أن
يضع خيمته على ما يستقر وإن كان يترك كما لم يزل الساطع على
الأشجار الأربعة وصلى عليه لا يجوز اه وقال الذي رحمه الله تعالى ويحذر
في السجود وجوباً كما في رمز الحقايق وفي نسخة الكثر لابن الجلبلي فائدة
الركعة هو الخضوع والأذعان والسجود غاية الخضوع لأن القليل
من خطب ابن عباس اه **الركن الخامس القعدة الأخيرة**
قد مر ما يقرأ فيه التشهد إلى قوله عبده ورسوله سواء قرأ التشهد أو
لم يقرأ وكيفيته القعود المسنون أن يفتري رجله اليسرى ويضع
عليها وينصب اليمنى ويضع يديه على فخذيه ويوجه أصابع يديه ورجليه
نحو القبلة ويتشهد بيمينه مسجوداً وسائياً أن تشهد واجب
في القعدتين ويصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بأدعاء
المأثور بعد ذلك فيلحق القعدة الأولى فانه أن صلى فيها مساهياً
يسجد السجود كما ساقى قال القيني في نسخة الكثر والقعود
الأخيرة فرض وليس بركن فقال مالك هو سنة ولنا أنه عليه
الصلاة والسلام أخذ بيدي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
وعلى التشهد إلى قوله واشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم قلبي إذا
فعلت هذا وقت هذا فقد تمت صلاتك على تمامها به ولا يتم
الفرض

قوله

اقول

الفرض إلا به فهو فرض ثم هذا القعود قراءة التشهد على الأصح وقيل قدر
ما يأت به في الشهادتين وعند مالك قدر إبقاء السلام اه وقال الولي
رحمه الله تعالى أنه اختلف في ركبة القعدة الأخيرة قال بعضهم هي ركن
من أركان الصلاة وفي كشي البرزوي أنها واجبة لا فرض لكن
الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر عند أبي ج وفي المختار أنه
إنها فرض وليست بركن أصلي بل هي شرط التحليل وجزم بأنها فرض
في الفتح والتبيين وفي البنا تبع أنه الصحيح والحاصل أن هذه
القعدة فرض وليست بركن إذا الركن هو الداخل في الماهية
وما هيته الصلاة تتم بدون القعدة وهي إنما شرعت لأجل الاستراحة
والفرض أدنى حالاً من الركن لأن الركن يتكرر فعدم التكرار دليل
على عدم الركنية والفقه فيه أن الصلاة أفعال موضوعات للتفطيم
وأصل التفطيم بالقيام ويزداد بالركوع ويتناهي بالسجود فكانت
القعدة مرادة الخرج من الصلاة فكانت لفرضها لا لعينها فلم يكن
من الركن اه وكيفيته القعود المسنون كما ذكر في المتن وذلك في
القعدتين قال في النهاية وقال مالك في القعدتين جميعاً المسنون
أنه يقعد مستوركاً وذلك أن يخرج رجله من جانب ويفضي باليمين
إلى الأرض والشافعي يقول في القعدة الأولى مثل قولنا لا إله إلا الله
وهو يحتاج إلى القيام والقعود بهذه الصفة أقرب إلى الاستعداد
للقيام وفي القعدة الثانية يقول بقول مالك لأنها تطول ولا
يحتاج إلى القيام فينبغي أن يكون مستقراً على الأرض ولنا حديث
عائشة رضي الله عنها أنها وصفت قعود رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمنزل ما قلنا وكذلك وأبى بن جهم ما روى في ذلك فهو
محمول على حالة الكبر للعذر ولأن القعود كما قلنا يكون أشق على
البعد فكان أفضل الأعمال للحديث وأما ما قال الشافعي فنقول
متكرراً من أفعال الصلاة لم تكن الأولى الثانية الأولى في القعدة كسائر
الأفعال من الركوع والسجود والقيام كذا في المبسوط اه قال في المختار
وعن محمد بن غير رواية الأصول أن السنة في القعدتين يضع كفه اليمنى
على

على فخذه الايمن وكفه اليسرى على الأيسر وفي الطحاوي يضع يديه على
ركبتيه كما في حال الركوع وعن محمد بن يونس اطراف الأصابع عند الركبة اه
واعلم ان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في التشهد لفرقي الله عنه
تشهد ولعلي رضي الله عنه تشهد ولعبد الله بن عباس رضي
الله عنهما تشهد ولعبد الله بن مسعود رضي الله عنه تشهد
ولعائشة رضي الله عنها تشهد ولجابر رضي الله عنه تشهد
ولغيرهم ايضا فاخذ علماء نازحهم الله تعالى بتشهد عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه واخذوا في رفعه كنهه تعالى بتشهد
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما والاوولي ما اخذ به علماء ونا
كتابهم في النهاية والبيان وغيرها وقال في نسخة الكنتز للمعني
والاصح ما قلنا لا تقا اهل النقل على تشهد بن مسعود فقال
الترمذي والخطيب وابن المنذر وابن عبد البر تشهد بن مسعود
اصح حديث في التشهد وعليه اكثر اهل العلم من الصحابة ولكتابهم
وقال ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي اعلم ان كل من جهر بالبسملة
وقنت في الصبح وتشهد بتشهد بن عباس وما اشبه ذلك من
المسايل التي صح النقل فلو فها فانه متبع للهوى في القائل السنة
وان كان وقع عليه الاسم في اذا فذر عذرا المقلداه وذكر الذي
رحم الله تعالى واما وجوب التشهد في الأولى والثانية
ففي السراج واختلفوا في هذا التشهد يعني الأول فقل انه واجب
كالقعدة وقيل سنة والصحاح انه واجب ولا خلاف في التشهد
في القعدة الثانية انه واجب وذكر بن عوف في شرحه ان التشهد
مسنون في القعدة الأولى والثانية اه وسياخ بغيره الكلام وفي
شئ الكنتز للمعني وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة
عندنا وعند ثلثة فرض ودعا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عما يشبه الفاظ التواتر نحو اللهم اغفر لي ولوالدي وعما يشبه لا اله الا
الما توترق في السنة نحو قوله اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم
ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح
الدهال لا يدعوني يا شيب كلام الناس وهو ما لا يستحيل سؤاله من
من العباد نحو اللهم اعطني كذا وكذا ورجني امرأة كذا كذا سياتي ان شاء
الله

الله تعالى ويقوم على تشهد بن مسعود رضي الله عنه في القعدة الأولى
ولا ياتي بالصلوات فان كان متعمدا يكره وان كان ساهيا يسجد للسهو
لانه احر القيام الى الثالثة كذا قاله والدي رحمه الله وسياخ
في سجود السهو ان شاء الله تعالى الركن السادس ترتيب
القيام مقدما على الركوع والركوع على السجود فلور كع قبل القيام
او سجد قبل الركوع لم يجز كما في الكافي قال في شئ الدرود
الوايف ترتيب كقيام اي تقديمه بقصد كترتيب على الركوع والركوع
على السجود حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لأن الصلاة
لم توجد الا بذلك ونعمه مسوط هناك وفي شئ الكنتز للمعني رعاية
الترتيب بين الافعال المكررة في كركعتين وما فوقهما فرض كترتيب
القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود لأن الصلاة لا توجد الا بذلك
وقال الزيلعي واما ما شرع غير مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع او في
جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيه فرض حتى لو ركع قبل القيام
او سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو فقد قدرا للشهادة تذكر ان عليه
سجدة او نحوه بطل القعود لأن الترتيب فيه فرض وانما كان فرضا
لأن ما الحدق شرعيته يراعى وجوده صورة ومعنى في حمله نحو ما عن
تقويت ما تعلق به جزء او كل أو لا يمكن استيفاء ما تعلق به جزء او كل
من جنس لفرورة اتحاده في الشرعية والأفراد بالشرعية دليل توفيق ذلك
عليه الركن السابع الخروج من الصلاة بصفة اي باختياره
بسلام او غيره بأي وجه كان فلو سلم ساهيا لا يصح ما لم يخرج عامدا
وهذا عند الجرح خلافا لصاحبيه لما ذكرنا الفروض الستة المتفق
عليها شرع في ذكر الفروض التي تلي فيها فذكر ثلثة الأول والخروج بصفة قال في شئ
الدرر ومن الوايف الخروج من الصلاة بصفة اي بفعل الاختيار بأي وجه
كان لأن فرضه عنده ولهما ما روينا من حديث بن مسعود رضي الله
عنه اذ قوله صلى الله عليه وسلم لا بد من مسعود رضي الله عنه حين علمه
التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولأن الخروج
من الصلاة بصفة الصلاة فلا يكون من جملة ما زاد والدي رحمه الله تعالى

قوله

اقول

قوله

اقول

ولأن بعض هذه الأشياء التي يخرج بها معصية فليكن تكون فرضا ولأن الصلاة
مخرجها وتخليها فلا يخرج منها إلا بصفة كالحج ولائذ لا يمكن أداء صلاة أخرى إلا
بالخروج من هذه وكل ما لا يتوصل إلى النوى إلا به يكون فرضا مثله وقالوا لا يخرج
الله تعالى وتاويل قوله عليه الصلاة والسلام فقد تمت صلاتك في حديث بن مسعود
رضي الله عنه أي قاربته استقام كقوله عليه الصلاة والسلام لقد تواتر موتكم شهادة
أن لا إله إلا الله يعني من قرب من الموت وكقوله صلى الله عليه وسلم وفق بوفه
فقد تم حجهم اه وقال الزبلي الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عنداني على
مخرج البردعي أخذه من الأثني عشرية قال لو لم يبق عليه فرض بطلت جلوسه
فيها وعلى مخرج الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح اه ومراده بالمسائل الأثني
عشرية ما في الكثر وبطلت أن رأى ميتهم ماء أو عنت مرة مسحة أو
نزع خضف بفعل سيرا أو تقلى في سورة أو وجد عاري ثوبا أو قدر موم
أو تذكر فائتة أو استخلى أميا أو طلعت الشمس أو أظلمت أو أظلمت أو
دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جيرة عن برء أو زال عذر المفذور
وينبغي أن يقال إن الماسح إذا تقدموا القعود حتى تمت صلاته والمصلي إذا
اطأ لا تقود عدا حتى طلعت الشمس أو دخل وقت العصر في الجمعة إن ذلك
يكون حروجا بصفة على قول من يقول به ولم أره إلا أن قال الزبلي وكان
الكرخي يقول لا خلاف بين أصحابنا أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي
ليس بفرض وليس فيها نص عن أبي جريح أنه فرض وإنما استنبطه
ابوسعيد البردعي لما رأى جواب أبي جريح في هذه المسائل أنها تبطل
فقال من ذات نفسه لا تبطل إلا بترك فرض ولم يبق عليه الخروج
منها بفعله فقال الخروج من الصلاة بفعل المصلي عنده فرض وهذا غلط
منه لأنه لو كان فرضا كما زعم لا يختص بما هو قربة وهو السلام ولما لم
يخص به علينا أنه ليس بفرض وإنما قال تبطل صلاته هذه المسائل لأن
ما يغير في اثني عشرية في غيرها كنية الأقداء واقضاء المسافر بالمقيم
لأن الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عنده اه وقال العيني في شرح
الكثر في تعليل المسائل الأثني عشرية وبطلت الصلاة في هذه الصور
كلها قول أبي جريح والأصل فيها افتراض الخروج منها بصفة عنده خلوص
لها وقيل بل استواء أولها وآخرها في وجود المغير مسئلة نفس
في بعض الكتب المعتمدة أن وضع أصابع القدم في السجود فرض أيضا فلو

فعله

لم

لم يضعها أو وضع أصبعها واحدة أو ظهر القدم لا تصح الصلاة والناس عنه غافلون
وهذا هو الزم في الثالث المختل في فيه قال الزبلي وأما وضع القدمين
فقد ذكر القدر في أنه فرض في السجود وفي الجنب ووضع رأس القدمين حال
السجود فرض وفي الكرخي سجود وضع أصابع رجله عن الأرض في السجود وفي
صلاة الجليلي وضع القدمين على الأرض حال السجود مسته وفرضية السجود تتعلق
بعضها واحد وهو الوجه وفي فتح القدير وأما افتراض وضع القدمين فلا
السجود مع رفعها بالتلوعب أشبه منه بالتعظيم والأجل ويكفيه وضع
أصبع واحد وفي الوجه وضع القدمين فرض فان وضع أحدهما دون الآخر
حاز ويكره وفي شئ الرد ووضع الرجلين فرض في رواية وهي رواية القدر
حتى إذا سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لم يجز كذا ذكره الكرخي والخصاص
ولو وضع أحدهما جازا لقافي خان يكره وذكره الإمام كثر ما في أن اليد بين
والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام في مسوط
وهو الحق كذا في العناية وعن أبي يوسف أنه تعديل الأركان فرض أيضا
فلو تركه تبطل الصلاة كما هو مذهب الثالث في فاحذر ذلك وهذا هو
الزم في الثالث المختل في فيه قال العيني في شرح الكثر وتعديل الأركان هو
تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطهر من مفاصله وأدناه مقدار
تسبيحة وهو مخرج الكرخي يعينه وجوبه وفي مخرج الجوابية ستة لأنه شرع
لتكثير الأركان وليس بمقصود لذاته فقال أبو يوسف وكذا في هو فرض
وهو المختار فقال الزبلي وقال أبو يوسف هو فرض لقوله عليه الصلاة
والسلام لمن ألقى الصلاة صل فانك لم تصل وقال عليه الصلاة والسلام
لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء إلى أن قال ثم يكره فركب فيضع يده
على ركبتيه حتى تطهر مفاصله ويسترحي الحديث ولنا قوله تعالى اركعوا
واسجدوا أمرنا بالركوع وهو الأختلاف وبالسجود وهو الانخفاض
لفته فتعلق الركبة بالأذن منها وفي آخر ما رواه سماه صلاة
فقال له إذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انقصت منها شيئا نقص
من صلاتك ولم تذهب كلها قال أبو عمرو بن عبد البر هذا حديث ثابت
ذكره عبد الحق في الأحكام وهذا نص في موضع الخلاف ولا حاجة له

اقول

قوله

في الحديث الثاني ايضا لان فيه وضع اليدين على الركبتين والثنا والتسبيح
ولست هذه الاشياء فرضا بالاجماع وفي فتح القدير وقد قيل يجوز تركها
بهي الطائفة فقال لا يخاف ان لا يجوز صلاة وعن السرخسي من
تركها الاعتدال يلزمه الاعادة ومن المتأخرين من قال تلزمه ويكون
الوضوء هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة
اديت مع كراهة التيمم ويكون جابرا للاول لان الوضوء لا يتكرر وجعل
الثاني يقضي عدم سقوطه بالاول وهو لا يتم لترك الركوع لا الواجب
الا ان يقال المراد ان ذلك امتثال من الله تعالى ان يحسن الكمال
في قوله تعالى عن الوضوء لما علم سبحانه انه سيوقعه واما واجباتها
والمراد بالواجب هنا ما لا تغفل بترك الصلاة بل ان تركه سوا بسجد
لله وانه تركه عند تصح الصلاة وتكون ناقصة ويجب اعادتها وان
لم يعدها يأنم ويعاقب لما فرغ من بيان فرائض الصلاة المنقصة
في الشروط والركان شرعية بيان واجباتها اذ الواجب اثنان مرتبة من
الوضوء فان ترك الواجب سوا بسجد لله وسبأ في بيان في باب
ان شاء الله تعالى وان تركه عمدا فلا تغفل صلاة لكن تكون ناقصة
ليست كاملة ويجب عليه اعادتها قال في البحر في اصل ان من ترك
واجبا من واجباتها او ارتكب مكرها في سبأ يلزمه وجوب ان يعيد
في الوقت فان خرج الوقت بلا اعادة الله ولا يجب جبر النقصان بعد
الوقت فلو فعل من هذا فضل ولا حمل صاحب القنيع قوله بترك الصلاة
قضا صلوات عمر مرة ثانية على ما اذا لم يكن فيها شبهة الخلق ولم يكن
مؤداة على وجه الكراهة اه وفي الاستباه والنظار من بحث النية
قال واما الصلاة المعادة لا ارتكاب مكره او ترك واجب فلا شك انها
جائزة لو فرض لقولهم بسقوط الوضوء بالاول فعلى هذا ينبغي كونها
جائزة لنقص الوضوء على انها نفل حقيقا واما على القول بان الوضوء لا
لا يسقط بها فلا خفا في اشتراط نية الوضوء اه وينبغي ان يقال في قول
المصنف رحمه الله تعالى وان لم يعدها يأنم ويعاقب ان عقابه دون عقاب ترك
الركوع او انه يخاف العقاب حتى يحصل الوقت بشرها والله اعلم
منها لفظ التكبير في التيمم كما تقدم نقله عن ابن ابراهيم وكذا في ملحق
الآخر ذكر في الجواز بتركه الافتتاح بغير التكبير لمن يسهل كما قلنا
في قراءة القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل كما ذكره
في الكافي

قوله

اقول

قوله

اقول

في الكافي وهذا يفيد الوجوب وهو الاستسباب للمواظبة التي لم تقدره بترك
فعلى هذا ما ذكره في الفقه والخيرة والنهاية من ان الاصل انه
يكره الافتتاح بغير بغير الله اكبر عند اتيه فالمراد كراهة التيمم في
رتبة الواجب من جهة تركه كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى وتقدم
نظير ذلك ومنها تعيين القراءة في الاوليين فلو تركت القراءة
في الركعتين الاوليين ساهيا وقرا في الاخرين صح وسجد لله
قال الزبلي في تعيين القراءة في الاوليين واجبة لقول علي رضي الله عنه
القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين ومن من مسعود دعا بتركه رضي
الله عنهما التحبير في الاخرين ان شاء الله تعالى وان شاء الله وهذا بناء
على ان لقراءة فرض في ركعتين من صلاة الفرض غير مبني اما في الاوليين
او في الاخرين او الاولى والثالثة او في الاولى والرابعة او في الثالثة والخامسة
او في الثانية والرابعة واما التعيين في الاوليين من الفرض الرباعي او
الفلاني فهو الواجب الذي يجب بتركه سوا سجود الله ومنها
تعديل الركعة وهو الاطمئنان في الركوع وسجود وتقدم ان كلامه لفظ
التكبير وتعديل الركعة فرض عند اتيه يوسى قد تقدم الكلام على ان
لفظ التكبير فرض عند اتيه يوسى والثاني في رحمه الله تعالى وكذلك تعديل الركعة
وقد فقت على رسالة مستقلة في تعديل الركعة الصلاة من مع تعاضيف
صاحب الطريقة الحدرية البركلي رحمه الله تعالى في بابها على المواظبة على ذلك
مع غاية التشديد ومنها الفقرة الاولى قد لا تشهد قال
الزبلي وقال الطحاوي والكوفي هي سنة وقال والري رحمه الله تعالى اما
وجوب الفقرة الاولى فلو ان النبي صلى الله عليه وسلم واخطب عليه في جميع
العواديد على الوجوب اذا قام دليل على عدم الوضوء وقد قام هذا لا يروى ان
النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الثالثة فيه له فلم يرجع صلى الله عليه وسلم
كان قرضا الرجوع والوجوب هو قول الجمهور وهو الصحيح وعند كوفي
والكوفي هي سنة وفي البداية واكثر مشايخنا يطلقون عليها اسم السنة
اما لان وجوبها عرق بالسنة فلو ان السنة المذكورة في معنى الواجب
وهذه الفقرة للفصل بين الشفيعين كذا في البحر وجزم بالوجوب في الحديث
وهو الصحيح كما في الهداية ثم المراد من الاولى غير الاخيرة لا الواحدة السابقة

له
قوله
اقول
قوله

قوله

اقول

قوله
اقول

اذ لو بدت لم ينهم حكم القعدة الثانية التي ليست اخيرة لان القعدة في الصلاة
 قد يكون اكثر من اثنين فان المسبوق بثلاث في كبريائه يقع ثلاث
 قعدت كل من الاولى والثانية واجب والثالثة هي الاخيرة وهي فرض
 ويتصور القعدة في الصلاة الرابعة عشر مرات في ايها ان شاء الله تعالى
 ومنها قراءة التشهد في القعدة وهو المروي عن بن مسعود
 رضي الله عنه وحديثه في الصحيحين وهو اصح من تشهد بن عباس رضي
 الله عنه الذي اخذ به الشافعي وتشهد بن مسعود هو التحيات لله والصلوة
 والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله قال يعني في سنة الكثر والتشهد في الاولى والثانية وهو
 ظاهر الرواية والقياس ان يكون سنة في الاولى وهو اختيار بعض وعند
 ان في التشهد في الثانية فرض اه وذكروا في كبريائه القياس في سنة
 ان القعدة الاخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة والقعدة
 الاولى لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال زينة
 الافعال فكانت اختلافا في السراج واختلفوا في هذا التشهد
 فقيل انه واجب كالقعدة وقيل سنة والصحيح انه واجب ولا خلاف في التشهد
 في القعدة الثانية انه واجب اه وسبق نظير ذلك وفي المجتبى وانما وقع
 القوار على التشهد بن مسعود رضي الله عنه لان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما
 كانا يعلمانه على المنبر وعلى ان اعرابا دخل على ابي بكر رضي الله عنه فسلم
 ابوا وام بواوين فقال له بواوين فقال اعرابي بارك الله فيك كما
 بارك في اولادنا فخر اصحابه فسلموه عنه فقال سئل عن التشهد بواوين
 كتشهد ابي موسى ام بواوين كتشهد بن مسعود فقلت بواوين فقال
 بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زينة لا شرقية ولا
 غربية ولا يدمن ان يقصد بالفاظ التشهد ~~معناها~~ الذي
 وضعت له من عنده كانه يحيى الله ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى نفسه واوليائه لله تعالى واصل التشهد ما روي عن زين العابدين
 الوردسي في ثواب العبادات عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ليكن عزج
 يا ابا اسماء امرني جبرائيل عليه السلام ان اسلم على ربي فقلت
 كبري اسم فقال قل التحيات لله والصلوات والطيبات قال فقلت
 فقال جبرئيل السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقلت السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جبرئيل اشهد ان لا اله الا الله

قوله

اقول

واشهد

واشهد ان محمدا عبده ورسوله واما معناه فالحيات لله البقاء لله
 وقال خالويه زيد السلامات من الاوقات كلها لله والصلوات الترحيمات
 والطيبات احسن العلوم وافضلها وقال الذي رحمه الله وفي
 السراج ان التحيات هي العبادات القولية والصلوات العبادات
 البدنية والطيبات العبادات المالية كالزكاة اه وفي الجوهري وقع لبعض
 الناحيين انه قال والاخذ بتشهد بن مسعود في فيقيد ان الخلاف
 في الاولوية حتى لو تشهد بغيره كان اتيابا لواجب وكلفه خلوة لانهم
 جعلوا التشهد واجبا وعينوه في تشهد بن مسعود فكان واجب
 ولهذا قال في السراج الوهاج ويكره ان يزيد في التشهد حرفا او
 يتبدل حرف قبل هذا قال ابو جعفر ولو نقص من تشهد او زاد فيه كان
 مكروها لان اذكار الصلاة في صورة فلو يزا عليها ولا اذا قلنا بتعيين
 للوجوب كانت الكراهية تحريمية وهي محل عند الطوائف ونقل في الجواهر ايضا
 من باب سجود السهو فيمن سهر عن القعدة الاولى قال وهذا كله في حق
 الامام والمنفرد واما المأموم اذا قام ساهيا فانه يعود ويقعد لان القعدة
 فرض عليه بحكم المتابعة واليه اشار في السراج الوهاج فانه قال اذا شهد
 الامام وقام من القعدة الاولى الى الثانية فسيب بعض من خلفه التشهد حتى
 قاموا جميعا فعمل من لم يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان
 تقوته الركعة الثالثة لانه يتبع لامامه فيلزم ان يتشهد بطريق المتابعة
 وهذا الخلاف المنفرد لان التشهد الاول في حق سنة وبعد ما اشتغل بغيره
 القيام لا يعود الى السنة وهرنا التشهد فرض عليه بحكم المتابعة وكذا
 في القعدة في القعدة الاولى وظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته وترك الفرض
 وفي المجتبى ولو قام لاحق سهر امامه عن القعدة الاولى فاستيقظ بعد
 الزاغة امرناه بترك القعدة اه وفي المجتبى ولو اسرع المقدم في قراءة التشهد
 ففزع منه قبل اتمامه ثم تكلم او ذهب فقلته تامة لانه قد تم قعود الامام
 في حقه وودع الذي رحمه الله تعالى ان التشهد اكثر ما يكون في الصلاة الواحدة
 عشر مرات وذلك ان يدرك الامام في التشهد الاول من صلاة المأموم ثم يتشهد
 معه كغائبته وعلى الامام سهر فيسجد معه ويتشهد معه كغائبته ثم يتبدل كرا الامام
 ان عليه سجدة تلووة فيسجد ويتشهد معه كغائبته ثم يسجد الامام لهذا السهو فيتشهد
 معه الخامة ثم اذا سلم الامام قام المأموم وصلى ركعة وتشهد السادسة ثم صلى
 ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان قد سهر فيما يقضي فيسجد للسهو وتشهد

قوله

قوله

الثالثة ثم ذكر ان قراءة السجدة فيما يقضي سجدة تشهد التاسعة ثم سجدة
 السجدة تشهد العاشرة ثم سلم كذا في الخزانة السجدة وثانيها بعضهم على
 ذلك لو تذكر الامام بعد سجود السجود وتكلموا ان عليه السلام عليه
 يغترض عليه الايمان بها ويرتفع الشهادتين اتفاقا بخلاف سجدة
 فنية خلوي بعيد الشهود فيصير احد عشر وسجد للسجود تشهد
 فيصير اثني عشر ويقع مثل هذا المأموم فيزيد تشهدان فتصير
 الخلة اربعة عشر تشهدا والله اعلم ومنها ترك الصلاة
 في الغيبة الاولى كذا في مكتفي الاجر وغيره قال في شئ الورع
 حتى لو اخر القيام الى الثالثة بزيادة على الشهود قدر ما يؤدى فيه
 ركن وقيل حرق عدا انهم اوسوا بسجد للسجود وقالوا الذي ركنه
 الله تعالى قال في السراج واختلفوا في الزيادة الموجهة للسجود
 فروي عن ابي جعفر ان زاد حركا واحدا وجب عليه السجود وعليه
 اكثر المتأخرين وقيل ان زاد الله صل على محمد وقيل لا يجب حتى يقول
 وعلى محمد وآله في تنوير الابصار ولا يزيد على الشهود في الغيبة
 الاولى فان زاد غامدا كره او ساهيا وجب عليه سجدة السجود
 اذا قال اللهم صل على محمد وعلى المذهب ومنها رعاية الترتيب
 فيما تكرر في ركعة كما سجدة فان ترك سجدة ساهيا وقام وانتم
 صلواته تذكرها سجدة واحدة للسجود لترتيب الترتيب بين
 السجدين ومنها ترك التكبير في فرض غير مكررة في الركعة كالركوع
 فلو كثره عدا انهم اوسوا بسجد للسجود قال العيني في شئ
 اكثر عند ذكر الواجبات ورعاية الترتيب في فعل مكررة في ركعة
 كما سجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تغد
 صلواته ويجوز ان يقضيها في اخر الصلاة وعند زوالها في فرض وفي
 مثل الدور من الواجبات ورعاية الترتيب فيما تكرر في ركعة كالسجدة
 وترك التكبير فيما فرض غير مكررة كالركوع حتى لو تركه عدا انهم
 اوسوا بسجد للسجود وقال والوي رحمه الله لما صرح به في الكافي
 وغيره من انه اذا كرر ركعتا فقد اخر الركعة الذي يليه واداهه بسلام
 تاخير واجب فالسجود لذلك فلا نسب جعل التكبير من المنهايات
 ومنها الوتر وفتوت الوتر وسياتي بيانها عدا الوتر
 من واجبات الصلاة فيه نظر لا يخفى لان الوقت واجب على حدة بل هو
 فرض

قوله

اقول

قوله

اقول

قوله اقول

فرض على ما سياتي ان شاء الله تعالى ومنها جهر الايام في المنهايات
 وفي اقسام السريات وتكبيرات الصلوات على الاصح ومنها تعيّن
 الفاتحة في القراءة وضم سورة او ثلث ايات قصار او اية طويلة
 مع كفاية وتقديم كفاية عليها قال الزيلعي في الجهر والادراس
 وعند بعضهم هاستان حتى لا يجب سجود السجود بقرعها لانها ليس
 مقصود به وانما المقصود القراءة فصار كما لقومة اهو في النهاية وفي
 مبسوط شيخ الاسلام ان مراعات الجهر فيها جهر فيه والخاصة
 فيها الخاصة في الصلوات اليه تمام جماعة واجب بالسنة واجماع
 الأئمة ونفع في المعنى اما السنة فلما روي عن عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه انه قال ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اسعياكم وما سكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتا
 عنكم يريد به ما جهر فيها بالقراءة جهرنا وما خافت به خافتنا
 واجماع الأئمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
 هذا على الجهر فيها جهر فيه وعلى الخفاة فيما خافت وكذلك كفاية
 يقتضي ان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها لان قراءة ركن من اركان
 الصلاة في اظهرها في الصلوات كلها كما في الأركان لهذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الا بتداء في الصلوات كلها
 الا ان الكفار لما بلغوا به في القراءة ويغلطون في الظاهر وكفروا
 بالجهر فيها بهذا العذر ثم هذا العذر وان زال بفترة المسلمين بقيت
 هذه السنة واما في المغرب والعشاء والفرق الكفار كانوا متفقين
 واكثرهم كانوا يأتوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن
 في هذه الصلوات على ما عليه الاصل وبقيت كذلك لانه حال فزع
 الناس عن الاستغفار فعملتهم استماع القرآن على وجهه وصلوة
 الجماعة يجهر فيها بالقراءة وان كانت صلاة النهار عجماء لانها انما
 فرضت بالمدينة وكانت الغلبة للمسلمين فجهر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالقراءة فبقي كذلك سنة وكذلك في الاعياد
 وفي الجنب في حد الخفاة الاصح انه لا يجزبه ما لم يسمع اذناه
 ومن ثوبه والجهر ان هو يسمع غيره فالامام يجهر في الجهر والاوليين
 من الموثب وكفشاء والجمعة والعيد والتراتيل في الوقت حتما
 وكذا صلاة الاسوق والاستسقاء عند ابي يوسف ويخفى سوى
 فيها

قوله

اقول

قوله

قوله

ذلك واما المنفرد فيجب فيما يختص بالامام ويتخير فيما يجهر وعن ابي حفص
 الجهر افضل واما في نوافل النهار فيجب فيها جهر وفي نوافل الليل
 يتخير وعن ابي جعفر كلما زاد الامام او المنفرد في صلاة الجهر فهو
 افضل بعد انه لا يجهد نفسه ولا يؤذي من خلفه وان زاد على
 على حاجة المقتدي وفي النصاب سئل ابو الفضل عن الامام
 يسمع قراءة وجل او جلدة في صلاة الخفاضة فقال لا يكون جهر
 والجهر ان يسمع الكلام وقال والدي رحمه الله تعالى قال صاحب الكافي
 في باب سجود السهو وفي النواذر ان جهر فيما خافت عليه السهو
 قل او كثر وان خافت فيما يجهر ان كان في اكثر الفاتحة او في ثلاث
 ايات من غير الفاتحة عليه السهو والا لا ولا يصح قدر ما تجوز به الصلاة
 في العليلين لان الجهر في موضع والخفاضة في موضعها وان كانا واجبين
 لمواظبة عليه صلاة والسلام الا ان الخوف من القليل مستفرد وعن
 الكثير لا وما تصح به الصلاة كثير غير ان ذاك في ثلث ايات عندها
 وهذا في الامام فان كان منفردا لا يجب عليه سجود السهو وفي
 سهو الزيلعي ولا يجهر المنفرد فيما خافت فيه حتما وهو الصحيح لان الامام
 يجب عليه الخفاضة فالمنفرد اولى وذكر عصام بن يوسف في حقه
 ان المنفرد يتخير فيما خافت ايضا استدلالا بعدم وجوب سجود
 السهو عليه اذا جهر وليس بشئ لان الامام انما وجب عليه
 سجود السهو لان جنابته اعظم لانه ارتكب الجهر والاسماع
 بخلاف المنفرد والمنفرد اذا خافت صلاة يجهر فيها يتخير كما كان في الوقت
 والجهر افضل لان لفضله الجلي الادنى فلا يخاف في الوضوء وهو اختيار
 شمس الأئمة وخرى الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضي
 خان وهو الصحيح وفي الزخيرة وهو الأصح واختار صاحب الهداية
 الأخفا فيه حتما بخلاف ما اختاره اه وفي شئ الدرر من فائده
 المساء فقضاها بعد طلوع الشمس اذا لم فيه جهر وان كان جهره
 خافت وهو الصحيح لان الجهر يختص اما بالجماعة حتما او بالوقت
 في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما اه وظاهر قوله ان
 ام شمول ما اذا لم في فرض المساء لمقتدي فاته ذلك ايضا وفي نافلة
 كما لا يخفى وقال الزيلعي في وجوب لفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات
 العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها والقياس انه
 لا يجب

لا يجب لانها من الاذكار كالنقود والشا وهذا لان معنى الصلاة على
 الافعال من الاذكار ولم ينقل اليها انه عليه الصلاة والسلام
 السهو الا في الافعال وجه الاستحسان ان هذه الاذكار قضت الى
 جميع الصلاة يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين
 فصارت من خصائصها بخلاف تكبيرات الركوع حيث قضت الواجبات
 فقط ولا يجب الجايز بتركها اه وذكر العيني في شئ المقتدي ان من الواجبات
 قراءة الفاتحة وقالت للثلاثة فرض وضم السورة من القرآن الى الفاتحة
 وقال مالك ايضا فرض هكذا قال صاحب الهداية وقال في الغاية لم يقل
 احدا من ضم السورة فرض اه وهو الصواب فانه لم اجده في كتب المالكية
 القول بان ضم السورة فرض وانما هو سنة عندهم وقال الزيلعي وقال
 ان في قراءة الفاتحة ركن لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا
 بفاتحة الكتاب ولقوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام
 القرآن فهي خداج ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والزيادة
 بجزء الواحد لا تجوز ولكن يجب العمل فقلنا بوجوبها ولقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا قمت الى الصلاة فاسبع الوضوء ثم استقبل القبلة قلبك ثم
 اقرأ ما تيسر معك من القرآن ولو كانت قراءة الفاتحة ركننا لعلمه
 اياها لجره بالاحكام وحاجته اليها وقوله لا صلاة تجزى على نفي
 الفضيلة كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المجد وقوله عليه السلام
 خير حجاج لا دلالة فيه على عدم الجواز بدونها بل على النقص ونحو
 نقول به اه وفي تنوير الابصار وعند ذكر الواجبات قال وتقدم
 الفاتحة على السورة وفي شرحه لمصنف رحمه الله تعالى حق لو قرأ حقا
 من السورة قبل الفاتحة ماسها ثم تذكر بقراءة الفاتحة ثم السورة
 ويلزمه سجود السهو ومنها انصاف المقتدي وقت قراءت
 الامام ومتابعة الامام على كل حال حتى في سجدة التلاوة وسجود
 السهو ومنها التلطف بالسلام قال في النهاية ومنع
 المقتدي عن القراءة خلق الامام مروى عن ثمانية نواصب الكبار
 الصحابة رضي الله عنهم وقيل اسماء اهل الحديث قال سعد بن ابي
 وقاص رضي الله عنه من قرأ خلق الامام فسدت صلاته والمعنى
 فيه ان القراءة غير مقصودة لغيرها بل للتدبير والتفكر والكلب وحصول
 هذا المقصود عند قراءة الامام وسماع القوم فاذا التفت كل واحد

قوله

قوله

قوله

اقول

منهم بالقراءة لا يتم هذا المقصود فان قيل التعليل بذلك في صلاة يجزئ فيها
 قلت اصل الصلاة المخرج امر بالحق في صلاة في صلاة النهار قطعاً للحكمة المتأقنة
 بقى الحكم على الأصل وذكر في الخط ان القراءة ما سقطت عن المقتدي
 كان الا نصات لكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت قراءة
 له متى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام واذا
 قرأ المقتدي خلف الامام في صلاة لا يجزئ فيها فقد اختلف المالك في ذلك
 فقال بعضهم لا يكره والاصح انه يكره وقال شمس الأئمة السرخسي فقد
 صلاة في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم وعن عبد الله بن
 قال ابي عبد الله عليه السلام في التراب وقيل يستحب ان تكسر اسنانه لما فيه
 من التوعد قال النبي عليه الصلاة والسلام من قرأ خلف الامام وفي
 فيه جرحه وقال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة اه وفي فتح القدير
 روى محمد بن الحسن في موطأه ابنه نا ابو جح ابنه نا ابو الحسن موسى
 ابن ابي عاتبة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له
 قراءة وعن عبد الله بن مسعود انه سئل عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن ثابت
 وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم فقالوا لا تقر خلف الامام في شيء من
 الصلاة وسئل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن قراءة خلف الامام
 قال انصت قائم في الصلاة شغلا ويكفيك الامام وروى ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال لبيته في الذي يقرأ خلف الامام حراً وروى عن ابي
 شيبه في مصنفه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام ان جهر وان خافت
 واخرج البيهقي عن الامام احمد قال اجمع الناس على ان هذه الآية اعني
 قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في القراءة في الصلاة
 واخرج عن جابر كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الصلاة فسمع قراءة
 فتى من الانصار فقتل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وقال الذي
 روى عنه الامام من الكراهة كراهة التجسس وفي بعض العبارات
 انما لا يخل خلفه وانما لم يطلقوا اسم التجسس عليها لما عرف من اهلهم
 انهم لم يطلقوا بها الا اذا كان الدليل قطعياً ودعوى الاحتياط في القراءة
 خلفه منسوبة للاحتياط تركها لان العمل باقوى الدليلين وقرئ
 عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم فساد الصلاة بالقراءة خلفه فاقرها
 المنع كذا في البور وما قول صاحب الهداية وعليه اجماع الصحابة
 فقيل

فقيل فيه نظر لان منهم من يقول بوجوب الفاتحة على ما روي عن عبارة بن
 الصامت واجب بان المراد به اجماع اكثر الصحابة رضي الله عنهم قال الشعبي رحمه
 الله تعالى ركت سبعين بدر ياكلهم عصفون المقتدي من القراءة خلق الامام
 وليه شيء لان هذا المقدار ليس اكثر الصحابة وايضا المذهب عندنا ان خلق الواحد
 كخلق الاقل وقيل المراد به اجماع جند بني الصحابة وكبارهم وقد روي عن عبد الله بن
 زيد بن اسلم عن ابيه قال كان عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينهون عن القراءة خلف الامام اشداً النزي ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب
 وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى
 وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
 عباس رضي الله عنهم ويجوز ان يكون رجوع الخ الى ثابته فيتم الاجماع ويجوز
 ان يقال لم يثبت نهى القصة المذكورة ولم يثبت رد احد عليهم عند توفر
 الصحابة كان اجماعاً سكتوا كذا في الفاتحة اه واما متابعة المقتدي للامام
 فقد عدها المصنف رحمه الله تعالى من الواجبات التي تركها لا يوجب بطلان
 الصلاة وبوجب النقصان في العود والنجود في السهو مع ان متابعته
 المقتدي لا مائة فرض تركها لا يوجب بطلان الصلاة كما قال في فتحه
 القدير لا يجوز السهو في باب سجود السهو وتلزم المتابعة شرعاً
 حتى قالوا لو تركت بعض من خلق الامام الشاهد حتى قاموا موبعده
 ما شهد كان علي لم يشهد ان يعود فيشكرو ويعود فيلحقه وان هو
 خاف ان تقوته الركعة الثالثة فخلو المزدحم لا يعود لان الشاهد
 هنا فرض كمال المتابعة اه وتقدم نظير هذا ولذلك يلزم المقتدي له
 المسافر اربع باقتدائه بالمقيم حتى يصير الاربع كلها فرضاً عليه بسبب
 فرضية المتابعة على ما سياتي ان شاء الله تعالى وقال الحلبي في نهج المنية
 لا خلقي في لزوم المتابعة في الاو كان الفعلية واما الركن القولي وهو
 القراءة فلو يتابعه عندنا اه واما لفظ السلام فالمراد السلام الاول والثاني
 ابغى قال والرب رحمة الله تعالى ثم قيل التسليم الثانية سنة قال في الفقه والاعم
 انها واجبة كالاولى ولو فرغ المقتدي من التشهد قبل فراغ الامام فكل
 او تكلم ففوتت تامة كما في المحيط اسلم عن عيينة وسها عن ابي سارة
 سلم عنه ما لم يخرج من المسجد او يتكلم كما في نهج اه وفي نهج التنوير كصنفه
 ولا التزاماً علينا ويساراً ليس بواجب بل هو سنة والواجب السلام

قوله

قوله

قوله

دونه عليه
 ويكره تركه لهذه تفرقة ولا يجب تركه سوا سجودهم وفسادها رفع اليدين
 في كثيرة التحريم وفي القنوت في تكبير العبد من مشورة
 بيان السنة وتوابعها فلا يطيل بذكره في هذا المختصر واما رفع اليدين مشورة
 فقال الزبلي لما روي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه باسرها
 اصابعه وكيفيته ان لا يفتح كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها على حالها
 مشورة اه وهذا الرفع سنة في سبعة مواضع مرموزة في قول صاحب
 الكنز فقمص مع فائدها من تكبير الافتتاح والقائه من القنوت
 والعين من العبدية والسبع من استلوم الحج الأسود والطاهر الصفا
 والميم من المروة والعين من عرفة وجمع وهو المزدلفة والحج من الجمرة
 الأولى والوسطى فان قلت الحديث في سبع مواضع وهذه ثمانية
 قلت الصفا والمروة كلهما حكم واحد فتبقى سبعة ذكره العيني في
 الكنز ومنها التنا وهو سبحانه انك اللهم بحدك وتبارك اسمك
 وتعالى جودك ولا اله غيرك ولا يزيد على ذلك في الفضل والسيادة
 ما يزيد في الشغل سبحانه علم النسيح وهو تشتت به الله تعالى عما
 لا يليق به الا لا وابدوا الذي لا يليق به هو جميع ما يحظر للقول الكاملة
 والافكار الفاضلة والاهم معانيها يا الله في حق النذ والعرض
 الميم المشد فالخذ وحرفان والهو ضحرفان ومنها وضع كيمي
 على الشمال وكيفيته ان يضع باطن كف اليمين على ظاهر كف اليسر ويخلق
 بالضم والاهم على الرسخ ليكون جامعاً بين حديثي الاخذ والوضع
 قال في فتح القدير ثم قيل كيفيته ان يضع الكف على الكف وقيل على
 المصراع عن ابى يوسف يقبض باليمين رسخ اليسر وقيل لا يقبضهما
 كذلك ويكون الرسخ وسط الكف وقيل ياخذ الرسخ بالاهم والخنفر
 يعز ويضع الباء فيكون جمعاً بين الاخذ والوضع وهو المختار اه وفي هذا
 نظر لان لقائل بالوضع يرد وضع الجميع والقائل بالاخذ يرد الاخذ
 بالجميع فكيف يكون جمعاً بينهما وقد اخذ البعض من وضع اليدين بل
 ليس اخذ ولا وضع بل الحنا وعندى واحد منها موافقة للسنة والى الله
 الموفق وهذا الوضع سنة قيام له قرار فيه ذكره مسنون فالمراد بالقيام
 موضع

اقول

فقد خاتمة

قوله

اقول

قول

اقول

موضع القراءة ولو كان قياماً حكماً كالذي يصلي قاعاً الفدر او مستغلاً او
 بالاياء وبقولنا لقرار خرج القيام بعد الركوع فلا يضع فيه وبقولنا
 فيذكر مسنون خرج القيام بين تكبيرات العبد فلا يضع فيها ودخل
 القيام في صلاة الجنازة وهذا الوضع تحت السرة للرجل والمرأة على
 صدرها ومنها تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت قيل
 معنى التكبير عند الانتقالات انه سبحانه اكبر من ان يودى حقه بهذا
 القدر بل حقه اعلا كما قالت الملايكة ما عبدناك حق عبادتك
 قال في النهاية وقال بعض الناس بانه لا يكبر حال السجود
 وانما يكبر حال ما يرفع راسه من الركوع وهم بنو امية ورووا
 فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هكذا دلالة التكبير حالة
 الانتقال اما شرع مقصوداً بنقصه وانما شرع سنة للاعلام بدليل
 سنة الجهر به وانما يحتاج الى الاعلام حال رفع الرأس من الركوع
 والسجود لان يقوم لا يعاينون رفع الامام راسه من الركوع والسجود
 فيحتاج الى الاعلام بالتكبير في حاله الخفض فانهم يعاينون
 خفضه فيستغنى عن الاعلام ومنهم من يقول بانه يقولها في نفس
 حالة الخفض ولا يجره لان التكبير ذكر مسنون والسبيل في الاذكار
 المختارة الا لعذر والعذر في تكبيرات حالة الرفع ليعلم القوم
 بالانتقال ولا حاجة في حالة الخفض فخافت واجتمع اصحابنا على
 روي عن علي وعبد الله بن مسعود وجماعة منهما رضي الله
 عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في كل خفض
 ورفع والخفض ان الانتقال من ركن الى ركن معنى الركن وذلك
 لانه لا يمكن تحصيل ما بعده من الركن الا بالانتقال عن الاول
 ومالا يتوصل الى الوضوء الا به كانت فرضاً فوجب ان يحلم ذكر
 مسنون كما حله سائر الاذكار واما ما رواه من الحديث فتوفيق
 فنقول انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر الا انه لم يسمع الراوي
 وسمع غيره او يزدحم فتقول المصير الى ما روينا او لا لانه ثبت متناً
 واتفق رواية واما من قال الجهر ما يحتاج اليه في حالة الخفض

قوله

اقول



قلنا قد يحتاج اليه لأنه قد يكون خلفه أعني قد يعاين خفض الإمام
 كما سئله الجهر بالتكبير الأول مع رفع كيدت لهذا المعناه وقول
 المصدره أنه حتى تكبير القنوت الظاهر أن تكبير القنوت
 واجبة لاستئذان الزيلعي في باب سجود السهو ولو ترك التكبير
 التي بعد القراءة قبل القنوت لكان السهو لا يترتب عليه التكبير العبد
 ولو ترك تكبير الركوع الثاني من صلاة العبد وجب عليه سجود السهو
 لأنها واجبة تتبعاً لتكبير العبد في خلاف تكبير الركوع الأول
 لأنها ليست ملحقة بها وهذا وارد أيضاً على أن كل تكبيرات
 الانتقال كما لا يخفى ومنها تسبيح الركوع فيقول سبحانه ربّي
 العظيم ثلثاً وكذا أخذ ركبتيه في الركوع وتقرئ أصابعه في
 نقل الشرواية رحمه الله تعالى في مفتاح السعادة أن من
 قال سبحانه ربّي العظيم بالصاد مكان الظا بطلت صلاة والناس
 عنه غفلون والثلث أدنى السنة وله أن يزيد ما شاء بعد أن
 أن يحتم على قنوت وأخذ الركبتين باليدين مع تزيين الأصابع لأنه
 أقول لركوعه وأتم السجود في ركوعه ومنها القومة من الركوع
 وقال ابن الرهام مقتضى الدليل وجوبها وهي فرض عند الشافعي
 ومنها الجلوس بين السجرتين وأما الجلوس بعد السجدة الثانية
 قبل القيام وهي التي تسمى جلوس الاستراحة فغير مستوية عندنا
 قال الزيلعي والرفع من الركوع سنة ورد في عن أبيه أن
 الرفع منه فرض والنص في الأول لأن المقصود منه الانتقال
 وهو يحقق بدون بات يفي بركوعه وفي فتح القدير
 ثم القومة والجلوس بين السجرتين سنة عندهما وعند أبي يوسف
 فرض للمواظبة الواقعة بيانا وينبغي أن تكون القومة والجلوس
 واجبتين للمواظبة ويجوز قول أبي يوسف إنها فرض على التمام
 العمل وهو الواجب فيرفع الخلق وتعامه هناك وكان ينبغي للمصنف
 رحمه الله تعالى أن يؤخر قوله وقال ابن الرهام عن قوله ومنها الجلوس
 لأن مقتضى قول ابن الرهام في فتح القدير لو جوبت بابتداء السجدة
 لا في القومة وحدها كما علمت والظاهر أن النص من مذهب أبيه لأن
 الانتقال من ركعتين فرض ورفع الرأس من الركوع والعود إلى
 القيام

قوله

أقول

قوله

أقول

أو

قوله

أقول

القيام ليس بفرضه ما رفع الرأس من السجود فأنما فرضه لأن الانتقال
 السجدة إلى السجدة بل رفع الرأس لا يمكن فشرط رفع الرأس ليحقق
 الانتقال من السجدة لأن رفع الرأس فرض حتى لو طفق لم يرفع
 الرأس بأن سجد على سادة فترعت من تحت رأسه وسجد على الأرض فترعت
 الأرض فترعت في الطاء وغيره وفي الكفاية في دليل أبي حنيفة أن الركوع هو
 الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق ركعتيه بأدنى ما ينطلق عليه
 اسم الركوع والسجود وكذا في الانتقال أي يتعلق الجواز بأدنى ما ينطلق عليه
 اسم الانتقال إذ هو غير مقصود بل هو وسيلة إلى تحصيل الركعتين
 الذي بعده ولما لم يكن مقصوداً بشرط أدنى ما يحصل به الانتقال فترعت
 الرأس ليحقق الانتقال لأن رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو طفق
 الانتقال لم يرفع الرأس يجوز إذا عرفت هذا فتقول قال الكرخي
 التعديل في الركوع والسجود واجب لأنها ركعتان مقصودتان و
 الصلوة سنة شرعت لتكميلها فحمل المكلل واجباً والانتقال ركعة فشرع
 الكماله بالسنة كالتمثيل في الظهارة ليظهر التفاوت بين
 المكللين كما ظهر بين الركعتين فحمل التعديل الذي هو مكلل ركوعاً وسجوداً وجعل
 التعديل الذي هو مكلل الانتقال الغير المقصود بالذات في القومة و
 الجلوس سنة ليفرق بين المقصود بالذات وغير المقصود بالذات
 كذا نقله الوالد رحمه الله تعالى وتعامه هناك وعلى الزيلعي الجلوس
 الاستراحة أنها لو كانت مشروعة لشرع التكبير عند الانتقال منها
 إلى القيام كما في سائر الانتقال في الصلاة من حالة إلى حالة ولأن
 جلوس الاستراحة وفي الصلاة شغل عن الراحة ومنها
 السجود على سبعة أعضاء ومنها تسبيح السجود فيقول سبحانه ربّي
 الأعلى ثلثاً الأعضاء السبعة هي الكفان والركبتان
 وأطراف القدمين والجمجمة مع الأذن وهما عظم واحد ولهذا يجوز
 الأقتصار على أحدهما عند أبي حنيفة كما سبق بيانه وقال نصير بن
 يحيى ما زال قولاً فيج مشطاً حتى رأيت جمجمة أدنى فرأيت الجمجمة
 والأذن عظموا واحداً كذا نقله الوالد رحمه الله تعالى عن المستصفي

وما يقال في هذا المقام من نظم الشيخ شهاب الدين بن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى
 يا رب اعظم الجود عظمها
 من فضلك الوافي وانت الوافي
 والعقبي يسري بالغنايا مالكي
 فامتن على الغافين بعقوب الباقي
 وما ورد في الحديث ان اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وكان
 ذلك موها للقراب المكاني او الزماني فاسب ان يكون تيسير الجود
 سبحانه ربي الاعلى في المخرجه عما تنوهم العقول والافكار والثلوث فيه
 ادنى الستة ولان يزيد وتراخي المستحاضا كما مر في الركوع
 ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهادتين
 فيقول الله صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي
 ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد قيل التشبيه هنا باعتبار تقدم كونهما
 وقيل بالنسبة الى خصوص الاول فان الاول ابراهيم انبياء دون
 آل محمد وهي فرض عند الشافعي في الصلاة واما في غير الصلاة فقال
 الكرخي يجب في العمرة وقال الظبي اوي يجب كلما ذكر وهو المختار
 قال العيني في شئ الكندوهي سنة عندنا وعند الثلاثة فرض
 وفي النهاية وعنوان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
 في العمرة واجب هكذا قال الكرخي وفي الخطابي لا يوافق الكرخي
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على الاضافات في العمرة
 ان شاء فاعلم بان الصلاة او في غيرها وقال الظبي لا بد الصلاة
 على النبي كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم واجب وجعل في التحفة
 قول الظبي اوي اصح وهو وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 عند سماع اسم في كل مرة واختار في المبسوط قول الكرخي وكان
 الظبي اوي يقول كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم او ذكره
 بنفسه يجب عليه ان يصلي عليه وهو قول مخالف للاجماع فاعلم
 على ذلك فمتى وليس بواجب وفي الجنب ولا يجب على النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يصلي على نفسه في كسبته الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم مختلفة والمشهور ما ذكره في النص رحمه الله تعالى فان قيل كبري
 يسوع

قوله
 ا
 قوله
 اقول
 ا
 اذ

يسوع هذا التشبيه مع ان المقول ان التشبيه يكون دون التشبيه
 فالواقع هنا عكسه لان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضل من ابراهيم
 عليه السلام وقضية كونه افضل ان تكون الصلاة المطلوبة عليه
 افضل من كل صلاة حصلت او لم تحصل على غيره واجيب على ذلك
 باجوبة كثيرة منها ان ذلك لما له عليه الصلاة والسلام قبل ان يعلم
 بانه افضل من ابراهيم عليه السلام اخرج مسلم من حديث انس رضي
 الله عنه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا خير البرية قال صلى الله
 عليه وسلم ذلك ابراهيم ومنه ان الله عليه الصلاة والسلام قال ذلك
 مواضع واشهرها لامة ذلك عليا بن ابي حمزة ومنها ان التشبيه انما هو
 لاصل الصلاة باصل الصلاة مع قطع النظر عن كيفية اوتويتها كقوله
 تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح وكتوبه كما كتب عليكم الصيام
 كما كتب على الذين من قبلك فانه المختار فيه ان المراد اصل الصيام لا وقته
 وعينه وخرج لهذا الجواب القوي في المعنى فقولهم كما صليت معناه
 انه تقدمت منك الصلاة على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فبطل منك
 الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الاولى لان الذي ثبت للمفاضل
 ثبت للأفضل بطريق الاولى ومنها ان الكافي للتعليل فان قوله تعالى
 كما ارسلنا فيكم رسولا منكم وفي قوله فاذكروه كما هدىكم ومنها ان
 المراد ان يجعله خيرا كما جعل ابراهيم وان يجعل له لسان صدق كما
 جعل لآل ابراهيم مضافا الى ما حصل له من الجنة وقد حصل له ذلك ومنها
 ان قوله اللهم صلى على محمد مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه
 متعلقا بقوله وعلى آل محمد وقريب من هذا جواب من عبد السلام
 بانه شبه كصلاة على آل ابراهيم بالصلاة على آل محمد ومنها ان التشبيه انما
 هو للعلم باطلع فان الانبياء من آل ابراهيم كثيرون فاذا قيلت
 تلك التراتيب الكثيرة من ابراهيم وآل ابراهيم بالصفة الكثيرة
 التي لم صلى الله عليه وسلم امكن انتفاء التفاضل ومنها ان المراد واما
 ذلك من اول التعليم الى اخر الزمان وذلك ايضا في ما كان لآل ابراهيم
 والى ما لا يحصى الا الله عز وجل ومنها ان التشبيه راجع الى الصلي

فيما يحصل له من الثواب لا بالنسبة الى ما يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم
 فيصير كأنه قال اللهم عظمي ثوابا على صلواتي على النبي صلى الله عليه وسلم
 كثواب المصلين على ابراهيم ومنها دفع المقدمة المذكورة اولاً وهي ان المشبه
 به يكون اقوى وان ذلك ليس مطرداً بل قد يكون التشبيه بالمثل
 والودون كما في قوله تعالى مثل كشكاة فيها مصباح واي نوره كشكاة
 من نوره تعالى ولكن لما كان المراد من المشبه به ان يكون امراً واحداً
 للسامع ساء ذلك وكذا هنا فان الصلاة على ابراهيم كانت واحدة
 عند جميع الطوائف ويؤيد ذلك حتم الطلب بقوله في العالمين اي كما
 اظهرت ذلك في العالمين ولهذا لم يقع في العالمين الا في ذكر آل ابراهيم
 دون ذكر آل محمد ومنها ما ذكره الغير وزاد في عن بعض اهل
 الكشك وحاصله ان المراد اجعل من اتباعه من يبلغ كنههاية
 في امر الدين كالعلماء بشرعه كما جعلت في آل ابراهيم انبياء وخبرون
 بالانبياء فالقصد حصول صفات الانبياء لآل محمد كذا نقل ذلك
 والروي رحمه الله تعالى ومنها الدعاء المأثور له ولوالديه كقول اللهم اني
 ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك
 وارحمي انك انت الغفور الرحيم وفي رواية ظلماً كبيراً فقل بجمع بينهما وقل
 يقول واحدة في مع دوادة في اخرى ويقول اللهم اغفر لي ما قدمت وما
 اخرت وما أسررت وما أعلنت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت
 الخالق المأخر لا اله الا انت وانت على كل شيء قدير رب اغفر لي والدي
 وللمسلمين يا ارحم الراحمين المراد بالدعاء المأثور المروي عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم منه ما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادعو
 به فعلمه كدعاء المذكور اللهم اني ظلمت نفسي الى اخره وكان من مسعود
 رضي الله عنه يدعوا بكلمات منها اللهم اني استأثرت من الخير كله ما علمت
 منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم كذا
 ذكره والروي رحمه الله تعالى ومنها جهراً امام بالتكبير ومقارنته
 المقتدي له فيه ومنها التهوذ وصفة التهوذ ان يقول اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم كما ورد في التواتر واختار في الهداية ان يقول استعذ
 بالله

قوله

اقول

قوله

بالله لموافق قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله المراد
 بالدعاء المأثور المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير تكبير الافتتاح
 وتكبير الانتقال وارجاء التكبير في قوله في التليين بعض تكبير الافتتاح لا يفرق
 لأنه من قبيل الاستحسان قال الزيلعي في السنن وجهه الامام بالتكبير
 لاجته الى الاعلام بالدخول والا نتقال ولهذا من دفع اليدين ايضا
 وفي شبه الدرر الا فضل عند الجاهل ان يكبر المقتدي مع الامام لانه
 شريك في الصلاة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعندها الا فضل
 ان يكبر بعده لانه تتبع الامام في التسليم عنه روايتان كذا في الكافي
 ولوقال في المؤتم اكبر قول قبل قول الامام كذا في الاصح انه لا يكون شارباً
 في الصلاة عندهم واجمعوا على انه لو فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام
 لا يكون شارباً كذا في الحاشية اهـ والتعوذ ستة لقوله تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت قراءة القرآن
 كما تقول اذا دخلت على السلطان فتأهب اي اذا اردت الدخول عليه
 وقال الظاهرية يتعوذ بعد القراءة لظاهر النص وقربنا معناه وقال مالك
 لا يتعوذ وكيفيته ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قريب
 من الاول وهو ظاهر المذهب وهو اختيار ابي عمر وعاصم ومن كثير
 من كواكبا في نه الزيلعي وفي النهاية واختار حمزة الزيلعي ان يستعذ
 بالله من الشيطان الرجيم وهو قول ابن سيرين وبطل ذلك ورد الاثر
 وقال الشيخ الاسلام المختار في التهوذ ما قاله الفقيه ابو جعفر الهندلي
 هو ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم لانه على موافقة
 الكتاب ومنها التسمية بعد التهوذ واخفاؤها وقال الزيلعي
 والزاهد الاصح انها واجبة فان تركها سهواً سجد للسجود وعند
 الشافعي تركها يبطل الصلاة فيلحظ قال القيني في نه الكثر التسمية
 ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وعند الشافعي واحداً التسمية فرض لا يترتب
 من الفاقحة هو ورد مسلم عن انس رضي الله عنه انه قال حليت
 خلق النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احداً
 منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم لم يردني القراءة بل السماء لأخفاها

اقول

قوله

اقول

بغير ما صرح به عنه فكانوا لا يجرون بيسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد
 والنسائي باسناد على شرط الصحيح وهو مذهب الثوري وابن المبارك
 وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول من مسعود بن الزبير وعمار
 ابن ياسر وعبد الله بن الفضل والحكم بن الحنفية والشعبي والنفطي
 والاوزاعي وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعشى والزهرى ومجاهد
 وحامد وابي عبيد الاحد واسحاق وروى ابو حنيفة عن طريق بن شهاب
 ابن ابي سفيان السدي عن يزيد بن عبد الله بن مفضل عن ابيه
 انه صلى خلق امام فخر بسم الله الرحمن الرحيم فناداه يا عبد الله اني
 صليت خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع
 احدا منهم يجهر بها كذا في فتح القدير وفي الحديث واختلف في وجوب التسمية فنفذها
 تجب في الركعة ثمانية كالأول وفي رواية نكشام والمعلاني عن ابي حنيفة
 لا تجب الا مرة والصحيح هو الوجوب في كل ركعة ولا يقرأها في الركعتين
 عندهم الا في صلاة الخافتة عند الجهر واما وجوبها خارج الصلاة فالصحيح
 الاقوال انها تجب الله يعني اذا اراد قراءة القرآن وقال الزبلي في باب
 سجود السهو ومن لواحيات السجدة فاذا تركها يجب عليه الشهو وقيل
 لا يجب وقيل ان تركها قبل الفاتحة يجب وان تركها بين الفاتحة والسورة
 لا يجب الله وعند الجهر ياتي بالتسمية بين الفاتحة والسورة في صلاة الخافتة وهو
 المختار وهو رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وصححه في البدائع قولها والخلاف
 في الاستئذان اما عدم الكراهة فتفق عليه وصرح في الزخيرة والحجتي
 حسن عند ابي حنيفة سرية كانت القراءة او جهرية ورجح في الفتح كذا في شرح
 والوي رحمه الله تعالى ومنها التامين سرا من الامام والماموم ومنها
 التسميع للامام فيقول سمع الله لمن حمده والحمد لله المقتدي فيقول ربنا لك
 الحمد وكذا المنفرد وقيل يجمع بينهما الامام والمنفرد قال الزبلي
 وفي امين لغتان المد والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش
 وهو من لحن العوام حكاه به السكت حتى لو قال امين بالمد والتشديد
 قيل تفقد صلوة وقيل لا تفقد وعليه الفتوى لان بعض اهل العلم قال
 فيها لغة بالتشديد من كواحد ولا في موجود في القرآن ولو قال
 آمين بالمد وحذف الباء لا تفقد صلوة عند ابي يوسف لانه موجود في كون

قوله
 اقول

ولو

ولو قال آمين بالقرآن وحذف الباء ينقضان تفقد صلوة لانه لم يوجد في
 القرآن وعلى هذا القول آمين بالقصر وبالتشديد ينقضان تفقد صلوة لما
 ذكرناه وقال الوبي رحمه الله قال في المبسوط في حق الامام التقوى
 والتشهد والتسمية وامين والهم ربنا لك الحمد وليست امين من الفاتحة لكن
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولها ويا مريها فقال عليه الصلاة
 والسلام لتقني جبريل بعد فراغي من الفاتحة امين وقال انها كالطابع
 على الكتابه وفيه الدرس في الاسرار بالتامين سواء كان اماما او ماموما
 او منفردا وفي النهاية ويقول المؤمن ربنا لك الحمد واختلف الاخبار
 في الي في بعضها ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا ولك الحمد وفي بعضها اللهم
 ربنا لك الحمد والظاهر ربنا لك الحمد كذا في شرح الطحاوي والبيهقي عليه
 وسلم كان يجمع بين التكرير مع ان غالب احواله الامامة وحاصلها ان
 الامام لا يجمع بين التكرير عند الجهر بل يكتفي بالتسميع وعند الجهر وفي
 الكفا المقتدي بالتكرير اجزاء بين علماء يتاد تمامه هناك وفي تنوير
 الابصار ويكتفي بالتسميع الامام والتكرير المؤتم وجمع بينهما لو منفردا
 ومنها اختراش الرجل اليسرى والجلوس عليها وضبط اليمنى
 للرجال والتورك للنساء وتحويل الوجه يمينا ويسرة للسلام وبينوا
 المقتدي بقوله السلام عليكم ورحمة الله القوم والحفظة وان كانت
 الامام ممن في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان ممن في الجانب الايسر
 نواه فيهم وان كان جذا في نواه في التسميع والامام ينوي بهما القوم
 والحفظة والمنفرد ينوي الحفظة قال العيني في شرح الكفر في
 السنن واخر اش الرجل اليسرى وضبط اليمنى في حالة القعود هو
 للتشهد في القعدتين جميعا وعذا في واجد بتورك في الشهادة
 وعندما لا يتورك فيها وفيه التورك وبعد سجودتها يفتري
 رجله اليسرى ويابس عليها ناصبا عناء واضفا يديه مسوية
 على فخذه موجه اصابع يديه ورجليه نحو القبلة لما روت عائشة
 رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يقعد القعدتين
 على هذا قال والدي رحمه الله تعالى كذا في نسخة وفي نسخة رجله

قوله

اقول

اما النسبة الاولى ففيها الحال فان توجيه اصابع اليسرى المفترسة تكله
زايد مع ان اقتصاره على اليمنى يقتضي خلافه واما النسبة الثانية فالمراد
بالرجل اليمنى قال في الخدعة والمفتاح والحزاة وغيرها ويوجب
اصابع رجل اليمنى نحو القبلة وفي القدر وفي وجه اصابعها الى القبلة
قال في السراج يعين رجل اليمنى لا يتركها ان توجه الى القبلة فهو اولها
وقال اليمنى في شاة الكنز والمرأة تتورك اي تحزج رجلها من جانب
الايمن وتعلم وركبها من الارض لانه استلها وعند مالك الرجل
كالمرأة اه وتحويل الوجه يمينا ويسرة بالسلام لما في شاة الدرر
فيما رده بن مسعود رضي الله عنه كان صلى الله عليه وسلم يسلم
عن يمينه حتى يرى شاة ياف خذه الايمن وعن يساره حتى
يرى شاة خذه الايسر وفي الحديث روي انه عليه الصلاة والسلام
كان يسلم تسليمين الثانية اخفض من الاولى وهو السنة لان
الاولى للتحلل فكان الجهر بها او فقا والثانية لاجل الحفا في الدعاء
وخير الدعاء الخفي قال وينوي عنده من الحفظة والمسلمين في جانبهم
لانه يحاط بهم بكنا فينويهم بقلبه والاولى ان يقدم الحفظة على
بني آدم اما افضلهم او لقرتهم او لكونهم احق بالشا والبراء
لضعفهم عن الصغار والكبار وينوي المقتدي بالامام مع من ذكرنا
في جانبهم وان كان بخلافه في شاة في الايمن عند الجي يوسى وعند الجي يوسى
والمنفرد لا ينوي لا الحفظة ومنها الاذان وهو من سنن الردي
للو ايمن الخس والجمعة فان تركه اهل بلدة قوتلو او ان اذن في الخفي
لجميع اهل البلد قال الزيلعي الاذان سنة مؤكدة عند عامة المشايخ
وكذا الاقامة وقال بعضهم انه واجب وعن محمد بن كفاية
وقال بن المنذر هو فرض في هي الجماعة وواجب مالك في مسجد
الجماعة وقال عطاء بن ابي رباح لا تصح الصلاة بغير اذان اه وفي
الاصلح والاصح الاذان سنة كقوايضا ادا وقضا ففها
قلها لا قبل فقها وعند الجي يوسى وهو قولنا في يجوز للوفي
النص الاخير من الليل اه وقوله قلها الشارة الى ان الاذان
لا يكون

قوله

اقول

لا يكون اذنا ويكون مشروعا الا اذا تقدم كله قبل الشروع في الصلاة فلو
لا ابتدعة الجملة في زمانها من اقامتهم كصلاة قبل التواغ من الاذان
وايضاً يؤذنون للصبح قبل طلوع الفجر في رمضان وغيره على رأي من يراه
مشروعا لم لا يعيدونه بعد الفجر وهم ممنوعون على ذلك لما شاهدته في
بلدنا وليس بذلك الا ترك الاذان بالاجماع وفي رسالة بذلك سبقتها
تفصيل الاجز في حكم اذان الفجر وقد نقلت الذي رحمه الله تعالى في كتاب الكراهة
والاستحسان قال بتركه كواجب حتى العقوبة بالنار وبتركه سنة
المؤكدة قريب من الحرام حتى حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام
من ترك سنتي لم ينل شفاعة اه وقال في النهاية وروي عن محمد بن اهل
بلدة من بلده الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم
ونقل عن مكحول انه قال السنة ستان سنة اخذها هدي وتركها لا باس
به وسنة اخذها هدي تركها ضلولة كالاذان والاقامة وصلاة العيد
والجماعة يقاتلون على الفضلة الا ان الواحد اذا ترك ذلك يضرب ويحبس
لتركه سنة مؤكدة ولا يقاتل لان فعله لا يؤذي الى الاستحقاق بالدين اه
ولعل المراد بالبلدة ما هو شامل للتوبة والحلة الكبيرة لانهم قالوا ان اذان
الجماعة قال الذي رحمه الله تعالى في مجموع الرييل ويكره للرجال اداء المكتوبة
بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة ولا يكره في البيوت والكروم والضياع والواضعا
كان اذلي ويكره لو تركوا الاقامة وفي التفار يقول ان يصلي في بيته بلا اذان واقامة
ان شاء وان كان في الحرم موضوعة يكتفي باذان التوبة او الملق ان كان قريبا
والا فلا وحده التوب ان تبلغ الاذان اليه منها اه فعمل المراد بالضيعة
المرزعة والتوبة كالاخي ويستحب اجابة المؤذن بمثل ما يقول ويقول
عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح مثلها مع زيادة لا حول ولا
قوة الا بالله ويقول بعد الفراغ اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلاة القائمة آت سيد محمد الوسيلة والفضيلة وكن رجة
العالية كرفيعة وابغته مقاما محمودا الذي وعدته انك لا تخلف
الميعاد وفي رواية بتكبير المستبوع وتوبيي التابع على كبد لية
قال في فتح القدير والسامع للواذان يجب فيقول مثل ما

شهر

قوله

يقول

انقول

يقول المؤذن في الجعلين فيقول وعند الصلاة خير من كنوم صدقت
وبررت اما الاجابة فظاهر الخلاصة والفتاوى والتحفة وجوبها
وقول وقال الحلواني الاجابة بالقدم فلو اجاب بلسانه ولم يحس لا يكون
جيبا ولو كان في المسجد فليس عليه ان يجيب باللسان حاصلا
نفي وجوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانه متى قالوا
ان قال نال الثواب الموعود والالم ينال اما ان ياتى او يكره فله
وفي نه الدور السامع للاذان والاقامة يقول ما قال الا الجعلين
فان مضاهما اسرعوا الى الصلاة والى ما فيه فجاك في شبهة اعادته
الاستهزاء وقوله الصلاة خير من كنوم فانه ايضا كذلك يقول
في الاول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويقول في الثاني
صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت الصلاة اقامها الله
وادامها الى يوم القيمة اه وفي النهاية والاجابة ان يقول مثل
ما قاله المؤذن الا فعله حي على الصلاة حي على الفلاح فانه يقول مكان
ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادته ذلك يشبه
الاستهزاء اه فقول الله رحمه الله تعالى هنا انه يقول عند
الجعلين مثلها مع زيادة لا حول ولا قوة الا بالله لم اجدها فيها
رايت ورواية الحديث في صحيح البخاري في دعاء الوسيطة انتجد
من غير زيادة سيدنا وكذلك ذكره في فتح القدير وشيخ الشريعة وغيره
ومروى بتكثير المتبوع تكثير مقاما لانه منعت والمنعوت متبوع
وتوابعه لتابع وهو في قوله لا حول ولا قوة لا تنفك تابع للمنقوص فيصير
مقاما للجود واعرابه انه بول من مقاما لان التكرار لا تنفك بالموافقة
ولم اجدها في الرواية والله اعلم
يجوز الاذان للجماعة
كما يجوز للواحد اخذ من قول صاحب النهاية في ارباب صلاة
الجمعة عند قول صاحب الهداية واذا اذن المؤذنون الاذان الاول
ترك الناس البيع ذكروا المؤذنون بلفظ الجمع اخراجا للكل ثم خرج
العامة فان المتواتر في اذان الجماعة اجتماع المؤذنين لتبليغ
اصواتهم الى اطراف المصلين كما ذكر وجوب الجمع بقوله الجمع واجب
على

تنبيه

على الاحرار والعقل ولما الفيز للمعادة اذ الرفقا مجتمعون وقت كونهما
عادة بخلاف الركعة وغيرها اه ولا خصوصية للجمعة اذ النوض خمس
في اليوم والليل فلو كان محتاجا للعلوم ولم اجدها اذ ان جماعة كل واحد
كلمة صدر الاذان كما ملوا منهم كلهم وكذا هو انه يسمى اذنا شرعا لان المقصود
وجوده مرة واحدة من الجميع لان كل واحد يؤذن وحده وقد ذكر المحققون
في توبيي الكلام عدم اشتراط اتحاد كناطق وصحي به مالك والشافعية
كذا ذكره الفاكهه في شالود وكلم من مسئلة فخرية مبنية على قاعة
نحوية يعلم ذلك من طالع كتب المذهب وذلك لان الخطاب الالهى
وارد بالغة العونية فلما تراعى قوعدها في احكام الشرع والله اعلم
ومنها الاقامة كذلك ويفصل بين الاذان والاقامة بصلاة
التفعل الا في المغرب فيفصل بسكتة قال ابن الهمام لا يكره التنقل قبل المؤذن
فكل من الاذان والاقامة خمس عشرة كلمة غير انه يزيد في صلاة الفجر
الصلاة خير من النوم ويزيد في الاقامة قد قامت الصلاة مرتين
والاقامة كذلك اي كالاذان من جهة ان كل منهما سنة هدى
للتواضع والخس للجمعة ولها اجابة كالاذان ايضا وفي نه الدور وليس
بينهما اي الاذان والاقامة الا في المغرب وفي نه الكثر للمصنفين
وليس المؤذن بينهما اي بين الاذان والاقامة في الفجر قد رما يقرأ
عشر اية وفي المغرب والمشا قد رما يصلي اربع ركعات يقرأ في كل
ركعة عشرايات وفي العصر بقدر ركعتين يقرأ فيهما عشر اية
والاولى ان يصلي بينهما الا في المغرب فانه لا يجلي بين اذانها واقامتها
عن ابي بل يسكت قد رما يتمكن في قراءة ثلث ايات فصار اية
طويلة وقيل قد رما يخطو ثلث خطوات وقال ليس جليسة خفيفة
وقال الكافي يصلي ركعتين اه وقال الذي رحمه الله تعالى في الخبازية
ويستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة في سائر الصلوات يعني
ما عد المغرب جاء في تاويل قوله تعالى ومن احسن قولا ممن دعا الى الله
وعلى صالها انه المؤذن يدعوا الى الناس باذانه ويتطوع بعده
قبل الاقامة اه وقال ابن الهمام في فتح القدير في باب التواضل

قوله

اقوله

علمه الظاهر والظاهر

ب

هل يندب قبل المغرب ركعتان ذهبت طائفة اليه والكرة كثير من السلف
 واصحابنا وما لك رضي الله عنهم ثم ذكر الأدلة مفصلة حتى قال ثم كذا ثبت بعد
 هذا هو نفي المندوبية اما بثبوت الكراهة فلا الا ان يدل دليل اخر وما ذكر من
 استلزام تاخير المغرب في القنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على
 القليل اذا تجوز فيها اه وفي قوله الصلاة خير من النوم اشارة الى ان النوم
 فيه خير ايضا وذلك اذا كان بنية لتقوية على طاعة الله تعالى ولا
 باس بالتطريب بالاذان وهو تحسين للصوت من غير تغيير وبالتغيير مكروه
 كما في قراءة القرآن قال قاضي خان وينبغي ان ينزل المؤذن والماقيم عن مد
 الرضوخ والبا في الله اكبر لان الاول يومهم الاستغفار وكذا في يوم خلق
 المقصود فان اكبر اسم صم فيهم الكثرة فيها وان كان لا بد من المد
 فليمد لام الجلالة فاعلم قاله قاضي خان قال ولا يحل للمؤذن والامام اخذ
 الاجر على الاذان والامامة فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته
 فجمعوا له في كل وقت شيئا كان حسنا ويطلب له ذلك ولا يكون اجرا واعلم ان
 ضمير قوله فان لم يشارطهم يعود الى المأمومين بدلالة المقام فيكون عدم الخل
 مشروطا بشارطة المأمومين على اخذ الاجر منهم لما يأخذ الامام والمؤذن
 من معلوم الاذنان يكون خارجا عن ذلك كقولهم وقد صرحوا في كتب
 الفتاوى ان من السائل الى يجوز فيها في الفة شرط الواقع الزيادة من
 القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا والله اعلم
 قال في المحلى ولا باس بالتطريب في الاذان وهو تحسين للصوت
 من غير تغيير فان تغير المحلى بكرة وعن الجواب انما يكره التلحين في كشأ
 دون الصلاة وكلامه ويكره التلحين في الاذان وبه قال مالك والشافعي
 علي خلاف لقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المؤذن والله اني لأبغض
 في الله لأنك تغني في اذانك حين قال له والله اني لأحبك في الله
 واذكره التلحين في الاذان ففي قراءة القرآن اولى به وقال والي رحمه
 الله تعالى وقد صرحوا بان لا يحل التغني بحيث يودي الى تغيير كلامه اما
 تحسين الصوت فلا باس به من غير تغني كما في الخلاصة وظاهره ان
 تركه اولى لكن في صد الشريعة لا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اثنايه
 حرفا

قوله

اقول

حرفا وكذا لا يزيد ولا ينقص من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات والمئات
 وغير ذلك التحسين الصوت فاما جرح تحسين الصوت من غير تغيير لفظا فانه حسن
 وفي القبح وتحسين الصوت مطلوب ولا يندب بهما اه وفي خزانة كرويات عن
 عن الذخيرة والقراءة بالالوان ان كانت الالوان لا تغير الكلمة عن وضعها ولا
 تؤدي الى تطويل الحروف اليه حصل التغني راجع لا يصير الحرف حرف بل جرح تحسين
 الصوت وتزيين القراءة فلا يوجب فساد الصلاة وذلك متى عندنا في الصلاة
 وخارج الصلاة وان كان يغير الكلمة عن وضعها يوجب فساد الصلاة وفي
 ملتقط الناصري وجوز القراءة بالالوان اذا لم تغير المعنى ويندب اليه قال عليه
 الصلاة والسلام زينوا القرآن باصواتكم وفي البحر من كتاب الشهادات في باب
 من يجوز شهادته ومن لا يجوز قال واما القراءة بالالوان فاباحها قوم وحفظها
 قوم والحنابلة كانت الالوان لا يخرج الحروف عن نظمها وقراءتها فيباح والا
 فغير مباح كذا ذكرنا في مقدمنا في باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الا
 مع تغيير مقتضيات الحروف فلو معنى لهذا التفصيل اه وقد ذكرنا في كتابي
 قلبي في التلحين ان امير حاج في شة المنيعة واما اللحن فليحلو من ان يكون
 في الله او في اكبر وان كان في الله فليحلو من ان يكون اوله او في وسطه او
 في اخره فان كان في اوله فهو مفسد للصلاة ولا يصير شارعا به وان كان لا يغير
 بينها لا يكون لان الاكثار به بناء على انه شارك في معنى هذه الجملة فيشكك
 جاز ما فله الكفاية وان كان في وسطه فهو صواب الا انه لا يبالغ فيه فان بالغ
 حتى حدث من اشباعه الى بين اللام والها فهو مكروه قيل والحنابلة انهم
 لا تغدو ليس ببغيد وان كان في اخره فهو خطا ولا تغدو ايضا على قياس
 عدم الفساد فيها بغير شروع بها وان كان اللحن في الاذن كان في اوله فهو
 خطا مفسد للصلاة وهل يكون اذا تغدو قيل نعم للشك وقيل لا ولا ينبغي
 ان يحل في انه لا يصح الشروع به وان كان في وسطه حتى صار اكبار
 لا يصير شارعا لكن ينبغي ان يكون هذا مقيدا بما اذا لم يقصد به
 الحان الفة كما ينبغي عليه محمد بن مقاتل وان كان في اخره فقد قيل تغدو
 صلاته وقياسه ان لا يصح شروع به ايضا اه وتقدم تغدو ذلك
 وفي فتح القدير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قراؤكم ثم يدخل في كونه خيارا ان لا ياخذ

اجرا فانه لا يلزم المؤذن ولا للمأموم وعن عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول
الله اجعل لي اماهوتي قال انت امامهم واقترب بضعهم واخذ مؤذنا لا يخذ
الاذان اجرا قال لو افان لم يشارطهم على شئ لكن عرفوا حاجته فجعلوا له
في كل وقت شيا كان حسنا ويطيب له وعلى هذا المعنى لا يلزم له اخذ
شئ على ذلك لكن ينبغي للقوم ان يهدوا اليه وفي فتاوى القاضي خان
المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوات لا يستحق ثواب المؤذنين
ففي اخذ الاجرا اولي اه وذكروا الذي رحمه الله تعالى ان في تجو المسائل
والغيب ان المتقدمين كرهوا اخذ الاجرة على الاذان والاقامة
والامامة واجازته المتأخرون وبه يفتي اه وفي الاشباه والنظائر
من كتاب الوقى الجا ملكية في الاوقات لها شبهة بالاجرة وسببه بالصلة
وشبه بالصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل للأغنيا
وشبه الصلة باعتبار ان اذا قبض المصحف المعلوم ثم مات او عزل
فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصح
اصل الوقى فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء اه وعلى كل تقدير ان
قلنا ان الوظيفة المعينة في الوقى للأذان شبه الاجرة فالاجارة
جائز ما ذكرنا او شبه الصلة او الصدقة فتملك بالقض وتلزم
عملا بشرط الواقى الذي يجب اتعاه وعلى كل حال فلا يكون المؤذن
حسبا لله تعالى اذا تناول الوظيفة على ذلك وفي الاشباه والنظائر
في كتاب الوقى ذكر سبع مسائل مستتاة من قولهم شرط الواقى
كفرك الشيع وذكرونها ان يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام
اذا كان لا يكفيه وكان عالما بقضا اه وهذا دليل على جواز تناول
وظيفة الاذان وغيره اذا باشرها والله اعلم ومسئلتها
والمتى ما يثاب على فعله ولا يجب تبركه شئ منها ان يخشع في صلاته
ويكون نظره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى قدميه وفي
سجوده الى ارضيته وفي قعوده الى حجره والحج من ذلك الخاضع
الانسان قال الزبلي في اداب الصلاة نظره الى موضع

سجوده

قوله

اقول

سجوده في حال القيام وفي حالة الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده
الى ارضيته وفي قعوده الى حجره وفي التسليم الاول الى منكبيه الاثنتين
وعند الثانية الى منكبيه الايسر لان المقصود الخشوع وترك الكبر
فاذا ترك وقع بصره في حيز المواضع قصد او لم يقصد اه وقال والذي
رحم الله تعالى والى مثلثة حصة الانسان والحفت بالكر ما دونها
ابطله الى الكثرة وارنية الاثني طرفه ومنها ترك الالتفات
من غير تحويل الوجه ومع تحويل الوجه حرام وتركه واجب وتحويل
الصدر يفسد الصلاة ثم الالتفات ثلثة اقسام مكررة
وهو ان يلوي عنقه يمينا لقوله عليه الصلاة والسلام اياك
والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة وقالت
عائشة رضي الله عنها سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الالتفات في الصلاة فقال هو اخلاص يخلص الشيطان من
صلوة العبد فاذا كان الحاجة لا يكره لما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام كان يلتفت يمينا وشمالا
ولا يلتوي عنقه حلق ظهره ومبايع وهو ان ينظر نحو حوز عينه
عينه ويسرة من غير ان يلوي عنقه لانه عليه الصلاة والسلام
كان يلاحظ اصحابه بموق عينيه ومبطل وهو ان يحول صدره عن
القبلة لما فيه من ترك التوجه الى القبلة اه قال والدور رحمه الله
تعالى وقيدته في امنية بعدم العذر لانه لو ثبت الحد فاستدبر القبلة
ثم علم عدمه قبل المراجعة من المسجد لم ينظر وجزم في الثانية
والخلاصة بانه لو حول وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت
وهو مخالف لعامة الكتب وفي منية المصل ان كراهية الالتفات
بالوجه فيما اذا استقبل من ساعة بعد قلوه يستقبل قد اه
وفي البحر من حيث استقال القبلة وفي الفتاوى الاخرى ان المفسد
ان يبادر الممارق الى القارب اه فلهذا اذا حول بعض صدره
لا يفسد صلاته والله اعلم ومنها نقطة الغنى التشاوب
ودفع كمال الاستطاعة وان لا يفيض عينيه الا للخشوع ولا
يلتفت راسه الا لقصده التذلل والخضوع وان لا يتأثر من

هذه

قوله

اقول

قوله

وضع الجبهة على التراب تواضعا ولا يمسح التراب عن وجهه الا بعد
 الزاغة من الصلاة وقد ورد في ذلك حديث ما تورد التشاوب
 تفاعل من الثوباء وهي فترة من ثقله كنفاس يفتح لها فاه والهمزة
 بعد الا لى هو الصواب والواو غلط والنبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام محفوظون من التشاوب
 ذكره والوي رحمه الله تعالى عن شرح الثماني للشيخ بن جرير رحمه الله
 تعالى وذكر قبل ذلك قال وهذا اذا كان بال لا يمكن الامتناع
 عن التشاوب اما اذا امكنه باخذ شفتيه بيمينه فلم يفعل
 وعطى فاه بيده او توبه فيكره هكذا روي عن ابي حنيفة ثم اذا وضع
 يده على فيه يضع ظهر يده كما في مختارات النوازل وتكون
 التغطية بيمينه وقيل بها في القيام وفي غيره باليسار كما في
 الحديث وفي التنوير فان لم يقدر غطاء بيده او كفه او في شدة البرد
 ودفع السعال ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلاة لو
 كان بغير عذر يضرها في جنبه ما امكن الله وقال والوي رحمه
 الله تعالى في البدايع بان السنة ان يرفي بصره الى موضع سجوده
 وفي التقصير ترك هذه السنة لان كل عضو وطرفا وذو حظ من
 هذه العبادة فكذا العين وقد قال جماعة من الصوفية نفعتنا الله
 تعالى بما يفتح عينيه في السجود ولا تأمنا بحدان اما لو خاف فوات
 خشوع بسبب رؤيته ما يوقى الى طرفه لئلا يكره غرضها بل ربما يكون
 اولها الخشوع كما ذكره في البحر الهادي في المكروهات من شدة البرد
 وصلاته حاسرا راسه للتكامل وعدم المبالاة لا للتدلا حتى
 لو كان له لم يكرهه وهو الراس كشفه وان كان الحذر لا اجل
 الحرارة والتحقيق بكرهه ايضا والخلاف كما في القابلية ذكره الوالد
 رحمه الله تعالى في شدة المنية للجلد وكرهه للصلي ان يمسح عرقه او التراب
 من جبهته في اثنا الصلاة او في فقه الشهد قبل السلام لانه
 عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينيه
 فيؤلمها فذلك لا يكره لوصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما
 بعد السلام فلم يكره لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى صلاته

مسح

قوله

اقول

مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم
 اذهب عني الهم والحزن الله ولعل المراد بهذا الحديث المأثور في كلام المصنف
 رحمه الله تعالى ومنها زيادة القراءة على ثلث ايات وان يقرأ
 الامام في الخوض والظهور والمفصل وهي من الخيرات الى البروج وفي العصر
 والعشاء او ساطعة وهي من البروج الى الميكن وفي المغرب قصان وهي من لم
 يكن الى الاخر وقيل يقرأ في المغرب اربعين اية الى ستين وروي الحسن بن
 زياد عن الجمع من ستين الى مائة ويكره ذلك وردت الآثار كما في الاختيار
 وقيل المائة للعبادة والزهاد والستون في الجماعات المبرودة والجموع
 والاربعون في مساجد الشوارع وفي الظهور ثلثون وفي العصر والعشاء
 عشرون والاصوات الامام يقرأ على وجه لا يؤدى الى تقليل الجماعة واما
 المتوردة فالاولى ان يقرأ في الحضر الاكثر ففصل المتواتر ويؤدى في السفر عند
 الضرورة بقدر الحاجة قال الحلبي في شدة المنية والمسيح على ثلثة اوجه
 احدها ان يقرأ في السجدة لفردية من خوف او عجلة لئلا يفتأ الكتف
 واي سورة ثانيا او مقدار سورة من اي محل يسروا بينها ان يكون في السفر
 حالة الاختيار وعدم لفردية في يقرأ في صلاة الجمعة سورة البروج
 وفيها ويؤدى في الظهر كذلك في العصر والعشاء فذلك هو الطارق
 والثاني وضحاها في المغرب يقرأ بالقصار جدا كما لعصر الكوش وثالثها ان
 يكون في الحضر وحيد اذا خاف فوت الوقت يؤذ قدر ما لا يفوت الصلاة
 كما في السجدة الضرورية وان لم يخف فوت الوقت يقرأ في صلاة التراويح الركعتين
 بباربعين اية وهو في السنة او خمسين او ستين اية وهو الاوسط والا علا
 الزيادة على الستين الى المائة فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 في التراويح بثمان مائة يصلي في التراويح بالصافات وانه كان يصلي فيها بالستين الى
 المائة وذكر في الهداية انه يؤذ بالاربعين مائة وبالكسالى اربعين وبالاوساط
 مائتين خمسين الى ستين وقيل ان كانت الدنيا قصارا فاربعمائة وان كانت طولا
 خمائة وما بينهما وقيل ينظر الى طول الايام وقصرها وتوسطها ويقرأ
 في الظهر مثلها يؤذ في التراويح او يقرأ فيها دونه وفي الاختيار يؤذ في الظهر ثلثين
 اية يعني في الركعتين وفي العصر عشري اية وفي العشاء كذلك وعن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يقرأ في التراويح وكره يتونه في البر والخارج في البدايع انه ليس
 في القراءة فقد برمعين بل يخلو باختلاف الوقت وحال الامام والقوم والجملة فيه
 انه ينبغي للامام ان يؤذ مقدار ما يخفى على القوم ولا يتقل عليهم بعد ان يكون على
 التمام وهكذا في الخلاصة انه وفي الزيلعي روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كتب

الى ابي موسى الاشعري ان اقرا في الفو الظهر بطوال المفصل وفي العصور العشرة
 باواسط المفصل وفي المغرب بقصا والمفصل ولان مبنى المغرب على الجملة فكانت
 التحقيق اليق بها والعصر الفناء يجب فيها التاخير في حق التطويل ان يقع في وقت
 غير محب في وقت فيها بالواسط بقول الفو الظهر لان مدة ما مدية وسعي
 المفصل مفصل لكثرة الفصول فيه وقيل لقلة المسوى فيه ثم اخر المفصل هو قول ابو
 برب النامي بل خلق واختلق في اوله فقول من اول القتال وقال الخلو الي وغيره من
 اصحابنا من الخوات وهو سبع الاخير وقيل من قال وحكي القاضي عياض من الخاتمة
 وهو غريب فالطوال من اوله الى الساعات البروج والادواسط منها الى الضم
 والقصار منها الى اخر الزمان وقيل الطوال من اوله الى عيسى والادواسط منها الى
 والقصار منها الى اخر القرون ومنها ما قيل الزمان وتسمية الراس مع الظاهر في الروي
 ووضع ركبته قبل يديه ويديه قبل الاثني والاثنى قبل الجبهة للسجود وعلى عكس ذلك
 الرفع من السجود الى القيام حال في شدة الشريعة ومن التته ان ينزل
 القدان اي يقرأه على تودة وتبيين حروف بحيث يتمكن السامع
 من عددها وينزل في قراءته ليقف اي ليطالع على حاشيته لانه
 المقصود من لقوان التفكير والقراءة على هذا التقيد عليه ولانه ادل
 على التعظيم لما قيل ان الترتيل مستحب لا يجرد التذمر فان العجب
 الذي لا ينهم معاني القوان يستحق له الترتيل ايضا في القوان لان ذلك
 اقرب الى التوقير والاحترام واشد تأثيرا في القلب من الهذرملة
 والاستعمال والاراد من ترتيل القوان قراءته بالتجويد والتجويد بعد
 تصحيح حروفه وكلماته قال الشيخ الامام علي القاري الكلي المحتوي في شرح
 الجزرية القوان وصل اليها من الاله متواتر من التواتر في الحفظ
 على ان جبريل عليه السلام وبينه النبي صلى الله عليه وسلم
 لا صحابه رضي الله عنهم وتعلم التابعون ثم اتباعهم منهم وهلم جرا الى
 مشايخنا رحمهم الله كما متواتر اهكذا بوضوح الترتيل المشتمل على التجويد
 والتحسين وتبيين في ارجح المواقف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي
 هي معتدة في لغة العرب الذي نزل القوان العظيم بلسانهم لقوله
 تعالى ونماز مسكنا من رسول الابلسان قوم فينبغي ان يراعى جميع
 قواعدهم وجوبها فيما غير المبني ونيف المعنى واستحبابها فيما لم يحن
 فيه اللغز ويستحسن من النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب
 في هذا

قوله
 اقول

في هذا النوع لان الله الحي لا يوفه الا مهرة القراء من تكرير الراتين
 وتطنين النونات وتقليد الالامات في غير محلها وترقيق الحركات
 في غير موضعها ولا يتصور ان يكون هذا فرض عزيز يترتب العقاب
 على فاعله لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وقال تعالى لا يكلف الله نفسا الا دوماها اه كما ذكرتم ذلك
 في رسالتك التي صنفتها في علم التجويد التي سميتها كفاية المستفيد في
 معرفة التجويد وسبق بيان شوية الراس ووضع اليدين على
 الركبتين وفي شدة الزيلعي حتى قالوا اذا اراد السجود يضع اولا
 ما كان اقرب الى الارض فيضع ركبتيه اولا ثم يديه ثم انقلبه
 ثم جبهته واذا اراد الرفع يرفع اولا جبهته ثم انقلبه ثم يديه ثم
 ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافيا فاما اذا كان متحفا فلا يلزم
 وضع الركبتين اولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على
 اليسرى ومنها السجود بين اليدين وتوجيه اصابع يديه
 ورجليه نحو القبلة وترك مسحة التراب والوقوف قبل السلام وقد
 رواه ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبح بعد السلام والمفصل
 بين القدمين قد رادع اصابع في القيام ووضع يديه على فخذي
 في القعود ورفع يديه هذا شيئا اذ يديه قبل تكبير التسمية للرجال
 وحذاء المنكبين للنساء ووضع اليدين تحت السرة في القيام
 للرجال وعلى الصدر للنساء واخراج الكفين من الكمر عند
 التسمية للرجال وزيادة التبيحات على الثلث ما شاء وتر
 للمنذور واما الامام فلا يزيده على وجه يمل القوم والبعاد كعقود
 من البطن والبطن من الغزو والغزو من الساق والساق
 من الارض في الركوع والسجود للرجال والنساء بالكلية
 قال الزيلعي في قول صاحب الكفر ووضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين
 كفيه وقال انما في يضع يديه هذا منسليه حديث ابي حنيفة
 عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد ملك جبهته وانفذه من الارض
 وحي يديه عن جنبه ووضع كفيه حذاء منكبيه رواه ابو داود

قوله

اقول

والترمذي وهو ولنا ما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه انه قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد بين كفيه رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وروى لا شرم باسناده عن وايل انه عليه الصلاة
 والسلام سجد فجعل كفيه خداه اذ بينة قال وروى ذلك عن بن عمر وسعيد
 ابن جبير ولعل هذا الاختلاف مني على الاختلاف في رفع اليدين عند
 الاحرام اه وفي النهاية ولان اخر الركعة معتبرا بولها فكلما يجعل
 راسه بين يديه في اول الركعة عند التكبير فكذلك في اخرها كذا في
 البسوط اه وفي فتح القدير ولو كان كذا في السنة ان يفعل ارضا
 تيسر جمع الروايات بناء على انه كان صلى الله عليه وسلم يفعل هذا
 احيانا وهذا احيانا الا انه بين المتفقين افضل لان فيه ه ه ه
 من تلخيص الحوادث المنسوبة ما ليس في الاخر كان حسنا اه وسبق
 الكلام على توجيه الاصابع الى القبلة وكذلك ترك مسح التراب ه
 والفصل بين القدمين وقال الوالد رحمه الله عن صاحب الدرر يديه
 مبسوطتين على فخذه اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى ولا يأخذ
 الركبة وهو الاصح كذا في الخلاصة قال في البحر وشار الى رد ما ذكره في
 انه يضع يديه على ركبتيه ويقر بين اصابعهما لانه الركوع لحديث مسلم
 عن عمار رضي الله عنه كذا ذلك وعلى ما في الخلاصة قوله هذه الكيفية
 على الجواز لا الافضلية وعلله في البداية بانه على الاول تكون الاصابع
 موجهة نحو القبلة وعلى الثانية الى الارض لكنه لا يصح الا اذا كانت
 الاصابع عطفة على الركبة اما اذا كانت رؤسها عند راس الركبة
 فلا يتم الترتيب اه وتقدم الكلام على رفع اليدين وقال الزيلعي
 قال الشافعي رحمه الله يضع على الصدر لما روي انه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع على صدره وهو في الصلاة ولان الوضع على الصدر اقرب
 الى الخضوع من الوضع على العورة ولنا حديث علي رضي الله عنه
 ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة ولانه اقرب الى
 التعظيم كما بينه يدي الملك ووضعها على العورة لا يضر فوق كسباب
 وكذا يلاحظ لانها ليس لها حكم العورة في حقها وهذا تضع المرأة يديها
 على صدرها وان كان عورة اه وقال والدي رحمه الله تعالى عند قول صاحب
 الدرر

الدرر في الادب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير الاول هذا في حق كواكبا
 المرأة تفعل يديها في كفيها كذا في شيخ مسكين لانه اقرب الى التواضع ويجوز
 التشبيه بالحيات واملن من الاصابع الاضوية برودة كذا في
 البحر اه وفي نسخة الدرر ونذ ان يربط على التبيخ الفلوت في
 الركوع والسجود ويختم بالوتر كما في الخبي والسبع لانه صلى
 الله عليه وسلم كان يختم بالوتر وتقل قبل ذلك قال لقوله عليه
 الصلاة والسلام من قرأ في ركوعه سبحا ربي العظيم ثلثا فقد تم ركوعه وذلك
 ادناه ومن قال في سجوده سبحا ربي العظيم ثلثا فقد تم سجوده وذلك
 ادناه ويكره ان ينقص عنها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقدي
 اتمها في رواية والصحيح يتابعه وكلما زاد وكلما زاد فهو افضل بعد ان يكون
 الختم على وتر وقال والدي رحمه الله تعالى واما الامام فلا يريد على وجهه
 القوم كذا في المحيط وكان الثوري يقول ينبغي للامام ان يقول في سجود
 القوم من ان يقولوا ثلثا وفي الظهر يري قال بعضهم يقول ثلثا وقيل
 اربع او لا ياتي في ركوعه وسجوده بغير التسبيح عن انا وقال الشافعي يري في
 الركوع ما روي عن علي رضي الله عنه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك
 اسلمت وعليك توكلت وفي السجود يجرد وجهه الذي خلقه وهو في سجود
 الله احسن الخالقين قلنا هو يجوز على التام كما ذكره في البيهقي وغيره
 اه وقال الزيلعي وجا في بطنه عن فخر بن محمد ميمونة رضي الله عنها
 انه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد جاني بين يديه حتى ان يركع لو
 ارادت ان ترب بين يديه مرت اه وفي الحديث وجا في بطنه عن فخر بن محمد
 الصولي لا يبدي شيعه الا لا يؤذي احدا اه وسبق فخر بن محمد في غير
 المرأة وفي نسخة المنية لابن امير حاج والحكمة في اظهار العجز ه
 ان يظهر كل عضو بنفسه ولا تقعد الاضعا على بعض وهذا ما روي في
 الصفوة من التقاط بعضهم بعض لان المقصود هناك الاتحاد بين
 المصلين حتى كأنهم جسد واحد وقيل الحكمة لانه اشبه بالتواضع والبلغ في تمكن
 الجبهة والافق من الارض وابعده من هيبات الكسائي فان لم يسطر يشبه
 الكلب ويشو حاله بالنهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والاقبال على ما هو

قوله

اقول

قوله

اقول

اعلم ومنها قراءة الفاتحة في غير الأدلبيين بعد قراءة آياتها وفي رواية
 انها واجبة سجودا سجودا كبريا سهاو الذي في الدور وان ينوي بالركوع وجود
 الخوض لله تعالى قال في نسخة الدور ويكتفي بالفاتحة فيها بسجد
 الأولين وان سج فيه او سكت جاز لكنه ان عمدا ساوان سهاو
 وجب عليه سجودا سجودا في رواية الحسن عن ابي جريح قال احتياطا
 ان لا يتركها وان كان الصحيح انه ليس بواجب اه قال الذي
 رحمه الله تعالى لو قرئ الفاتحة مع سورة اخري في الاخرين لا سجود
 عليه وهو المختار وعليه الفتوى كما في المصنفات وفي المسئلة وان سهايا
 يجب السجود في قول بن يوسف وفي ظاهر الرواية لا يجب وفي المخرجات
 الظاهر ان الزيادة على الفاتحة في الاخرين مباحة لما في مسلكات
 عليه الصلاة والسلام يقر في صلاة الظهر في الركعتين الاخرتين قدر
 ثلثين آية وفي الاخرين قدر خمسة عشر آية او قال نص ذلك اه وتامه
 في حاشية الوالد رحمه الله تعالى وتقدم بينة الخوض في السجود والركوع لان
 الصلاة منسبة على ذلك فينبغي قصده قال تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون
 واما الاشارة بالسبابة في التشهد ففي الحديث ما يصدق الاخر
 بكترا ههنا في الرواية والرواية لما ورد فيها من الحديث وقال في نسخة
 الجمع القول بالاشارة كثر به الاخبار والاشارة له وهو قول ابي جريح
 قال في نسخة اولي وفي الاخرى روى في حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان يشير وقال نضع بضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هذا
 قولي وقول ابي جريح رضي الله عنه وليفتي بالرواية عن محمد وابي يوسف
 في اما ليه ان يقبض خطمه ولتي تليها ويخلق الوسطى والا بهام
 ويقبض المصيبة وفي ذلك دليل على ان ابا يوسف يقول به ايضا وعن
 الحسن الايمية الخلو ان يقيم المصيبة عند الايم ويضعها عند الا
 الله ليكون الوضع للرفع للنفق والوضع للالتفات قال في
 الخبر واختلف المثلخ بالاشارة بالسبابة من يده اليمنى عند قوله
 الشهادتين لا اله الا الله وذكر محمد في غير رواية الأصول حديثنا عن
 النبي

النبي صلى الله عليه وسلم في الاشارة ثم قال هذا قولي وقول ابي جريح رضي الله
 عنه وحلي عن الفقيه ابي جعفر انه يعتقد الخضر والبصر ويخلق الوسطى
 مع الا بهام ويشير بالسبابة وفي قول المدنيين يجب ان يعتقد الثلوث
 والخبر ويشير بالسبابة وعن الخلو لا يقيم اصبعه عند قوله لا اله الا الله ويضع
 عند قوله لا اله الا الله ليكون الرفع كالنفق والوضع كالالتفات ولما اتفقت
 الروايات عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين
 وكثرت الآثار والاشارة كان العمل بها اولى اه وقال العيني في نسخة الكثر
 وفي المسئلة الاشارة مكروهة وفي الحقيقة الاشارة مستحبة وهو الاصح على
 ما ثبت في الحديث اه وفي تنوير الابصار ولا يشير بسبابة عند الشهادة
 وعليه الفتوى ويستحب بعد السلام ان يقول اللهم انت السلام
 الى اخره لما سباني في الحديث ثم يقوم السنة ان كان بعد صلاة سنة ويقرؤ آية الكرسي
 وبقية ورده والا شغل بالسنة قبل الدعاء افضل وقال البقالي بالكسر وقال في
 الاختيار بركه القعود بعد كل صلاة بعد سنة بل يشغل بالسنة لئلا يفصل
 بينهما وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقعد بقدر
 ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا
 الجلال والاكرام ثم يقوم الى السنة رواه الترمذي وفي الصلاة التي لا تطوع
 بعدها كالنحر ان شاء ذهب وان شاء جلس في مكانه الى طلوع الشمس وصل
 الضحى وهو افضل قال صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر
 الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمر تاممة
 تاممة تاممة قال الترمذي حديث حسن وسيأتي ان صلاة السنة
 المتأخرة عن الفرض في البيت افضل ان علم انه لا يشتغل عنها
 قال والذي رحمه الله تعالى ثم هل الاصل او صل السنة التالية
 للفرض به او لا ففي نسخة الشهيد القيام الى السنة متصلا او لا وفي
 الاختيار وكل صلاة بعدها سنة بركه القعود بعدها بل يشغل
 بالسنة لئلا يفصل بين السنة والمكتوبة عن عائشة رضي الله
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقعد مقدار ما يقول اللهم
 انت السلام ومنك يعود السلام واليك يعود السلام تباركت

قوله

اقول

ياذا الجلال والاكرام ثم يقوم الى السنة ونظم الكراهة بن وهبان بقوله
وقد كره هو بعد الزواغ فهو دهم السنة خير الخلق فيما يصور
وقال الخواص لا بأس بان يقرأ بين السنة والوفية الا وادوا اختاره
الحقق في الرهام في الفقه والحاصل انه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم
الفصل بالاذكار التي يوافق عليها في المساجد في عمرنا من قراءة اية
الكرسى والتسبيحات واخواتها ثلثا وثلاثين وغيرها بل يوجبها
والقدر المحقق ان كل من السن والا وادله نسبة الى التواضع بالقبلة
والذي ثبت منه انه كان يؤخر السنة عن غيرها كان رسول الله صلى الله عليه
والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام الى الجلال
والاكرام فهذا نص صريح في المراد ثم تنتمى الدعاء الاول له الملك وله الحمد
على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
ذالك منك الجداه وفيه الشريعة ويملك بعد صلاة الفجر في مصلاه
في الموضع الذي صلوا فيه ذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس وترتفع قدر
رجح او يحين ثم يصلي ركعتين وهي صلاة الا شراق لقوله عليه الصلاة
والسلام لان اقدم قوم يذكر الله تعالى من صلاة الفذات
حتى تطلع الشمس احب الي من ان اعتق اربعة من ولد اسمعيل وقوله
عليه الصلاة والسلام من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع
الشمس صلى ركعتين كانت له كأجر حج وعمره تامة تامة تامة كذا
في المصايح وذكر في المصايح ان قوله عليه الصلاة والسلام
ثم قعد يذكر الله تعالى دلالة على ان المسنن في هذا الوقت انما هو ذكر الله
فلا التواضع لان هذا وقت شرفي وان المواعظ للذكر فيه اثر عظيم
في النفوس وقال في المسنة ناقلة عن جمع معلوم ومن وقت الفجر الى
طلوع الشمس ذكر الله تعالى اولي من التواضع ويؤيد ما ذكر في التقنية
من ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل
من قراءة القرآن في الاوقات التي نهي عن الصلاة فيها هذا
وذكر في المحيط انه يكره العلوم بعد انشقاق الفجر الى صلاة وقيل

بعد

بعد صلاة الفجر ايضا الى طلوع الشمس وقيل الى ارتفاعها والمراد بالعلوم
المباح لا الدعاء والتسبيح والامام يستقبل القوم بوجهه ان لم
يكن بجذابة مسبوق وان كان يفرق بينة او يسرة والا فضل بين القبلة
وكذا ينبغي كطلوع بعد المكتوبة عن بين القبلة وبين القبلة هو يسار
المستقبل لها فاخبرهم ذلك قال في فتح القدير اذا سلم الامام من
الظهر او المغرب او العشاء كرهت له الملك كما عدا لكنه يقوم الى
التطوع ولا يتطوع في مكان الوضوء ولكن يفرق بينة او يسرة
او يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع وان كان مقتديا او يطأ حن
ان لبث في مصلاه يدعو جاز وكذا اذا قام الى التطوع في مكانه لو تقدم
او تأخر او فرق بينة او يسرة جاز والكل سواء وفي الصلاة التي لا
يتطوع بعدها يكره مكث في مكانه قاعدا مستقبلا ثم هو بالخيار ان شاء
ذهب وان شاء جلس في ثيابه الى طلوع الشمس وهو افضل ويستقبل
القوم بوجهه اذا لم يكن بجذابة مسبوق فان كان يفرق بينة او يسرة
والصبي والسنة سواء هذا هو الصحيح وقوله سواء يعني في اقامة السنة
اه وفي سنة المسنة لا لغيره فاذا تمت صلاة الامام فهو خير ان شاء الخواص عن
يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الخواص يمينه وجعل القبلة
عن يساره وهذا اولى وطلوها جائز لقول بن مسعود رضي الله عنه
لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلاة يردن حقا عليه ان لا يفرق
الا عن يمينه لقول راي رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا يفرق
عن يساره وان شاذه الى حواشي لانه لم يبق عليه شيء وان شاذ
استقبل الناس بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روي عنه
انه كان اذا صلى اقبل على الصحابة بوجهه وروي انه عليه الصلاة والسلام
كان لا يقوم من صلاة الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا
يتحدثون في اخذون في امر الجاهلية فيصيحون ويبتسم وهذا
اذ لم يكن بجذابة اية في مقابلة الامام صلى الله عليه وسلم فان كان فانه لا يستقبل
بل يفرق بينة او يسرة سواء كان ذلك المصلح في الصبح الاول قريبا من
الامام او في الصبح الاخير بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حائل

قوله

اقول

والاستقبال الى وجه المصلي مكروه مطلقا وهذا لا يستقبل الا الى الخراف
كما ترى مطلقا لا فصل فيه بين عدد وعدد خلوفا لا قال بعض الجاهل
انه اذا لم تكن الجماعة عشرة لا يخرق ومن المشايخ من عمن الاخراف
عينا وقال ان كان المصلي اماما يتطوع عن يسار الخراب ويسار
الخراب هو عيني المصلي ترجى التسام وتعامه هناك وفي شرع
الشرعة وفي غنية الفتاوى اذا كانت صلاة ليس بعد هاتية
يستقبل الامام القوم بوجهه هذا هو السنة واذا لم يكن تحذاه
رجل مسبوق يصلي اما اذا كان فلا يستقبل وفي الصلاة بكرة
للأمام في الخراف والقصران يكثر في مكانه الذي صلى فيه
مستقبل القبلة فان النبي صلى الله عليه وسلم سمى هذه بركة
ولكن الظن ان هذا ليس بمطلق لا ذكر الامام ابو الليث في نه
المقدمة نقله عن ابي ج من انه اذا دعا الامام بعد الصلاة تحول
وجهه الى الجماعة ان كانت الجماعة عشرة من الرجال والا يدعونه
تعالى الى القبلة لانه جاء البيان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اذا كانت الجماعة عشرة فترجحت جهة الجماعة عن القبلة والا تترجحت
حرمة القبلة على الجماعة على القبلة اه والظن ما تقدم عن سنة المينة
من انه لا فصل فيه بين عدد وعدد لعدم بثبوت الحديث والله اعلم
ويستأنس ان يسبح بعد المكتوبة ويحمد ويكبر ثلثا وثلاثين
ويقول تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير وفي رواية يكبر اربعاً وثلاثين تمام
المائة قال صلى الله عليه وسلم من سبح الله وبركاه صلاة ثلاثا
وثلاثين وحمد الله ثلثا وثلاثين وكبر الله ثلثا وثلاثين وقال
تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياها وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم
في صحيحه وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان فزارة المهاجري رضي الله
عنه اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اذهب اهل الدنوة ويعني
الاموال الكثيرة بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كما نصلى
ويصومون كما نصوم ولهم فضل من اموال تجوز بها ويعفون بها

قوله

ويجاهدون

ويجاهدون ويتصدقون فقالوا لا اعلم شيئا تدركون به من سبقكم
وتسبقون به من بعدكم ولا يكون احدا افضل منكم الا من صنع مثل ما صنعت
قالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون وتحمدون وتكبرون خلق كل صلاة
ثلثا وثلاثين رواه البخاري ومسلم في الصحيحين وقد جاء في حديث اخر عن
عشر رواه ابو داود والترمذي وكشاي قال في المصباح وعني ابي
هريرة رضي الله عنه قالوا يا رسول الله ذهب اهل الدنوة بالدرجات والنعيم
المقيم صلوا كما صلينا وجاهدوا كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم لميت
لنا اموال قالوا فلا اخبركم بما تدركون من قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم
ولا باية احدهم مثل ما جئتم به الا من جاء مثله تسبحون في دبر كل صلاة عشرا
وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا وفي رواية تسبحون وتحمدون وتكبرون
خلق كل صلاة ثلثا وثلاثين وعن كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم معقبات لا تحب قاتلن اذفا عليهن دبر كل صلاة مكتوبة تسبحون
ثلثا وثلاثين وتحمدون عشرا وتسبحون تسبحة وثلثا وثلاثون تحمدا وثلثا
وتكبرون وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من سبح الله في دبر كل صلاة ثلثا وثلاثين وحمد الله ثلثا وثلاثين
وكبر الله ثلثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير غفرت خطاياها وان كانت مثل زبد البحر وفي صحيح مسلم من
حديث قتيبة ان فزارة المهاجري اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا ذهب اهل الدنوة بالدرجات العلى والنعيم المقيم قالوا ما
ذاك قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون
ولا نتصدق ويعتقون ولا نفتق فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم افلا اعلم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به
من بعدكم ولا يكون احدا افضل منكم الا من صنع مثل ما صنعت
قالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون وتحمدون وتكبرون ويحمدون دبر كل
صلاة ثلثا وثلاثين مرة قال ابو صالح فرجع فزارة المهاجري
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع اخواني شيا اهل الاموال

اقول

ان يحج

بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد اجمع العلماء على استحباب الذكر وكلمة الصلاة وجاءت فيه احاديث كثيرة وروي عن ابي امامة رضي الله عنه قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي الدعاء اقرب الي اقرب اجابة قال جوف الليل الاخر ودي الصلوات المكتوبة قال لا ترموني حديث حسن قال في نسخة الشريعة ويفتح الدعاء بعد المكتوبة فانه مستجاب قال ما روي انه عليه الصلاة والسلام لما قيل له اي الدعاء اسمع يا رسول الله قال دبر الصلوات المكتوبة وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث رواه ابي عباس رضي الله عنهما ومن لم يفعل ذلك فهو خداج اي من لم يدع بعد الصلاة رافعا يديه مستقبلا ببطونهما وجهه ولم يطلب حاجته قال يا رب يا رب فما فعله من الصلوات ناقص عند الحق سبحانه وتعالى وروي عن الباقر انه قال لا فضل ان يشتغل بالدعاء ثم بالنسبة وعلى الرواية عن غيره ان الافضل ان يشتغل بعد السنن والاورد كما هو المشهور في زماننا وفي المصايح من الاحاديث الى ان ما روي عن ابي امامة قال قيل يا رسول الله اي الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخر ودي الصلوات المكتوبة وما ورد من الذكر بعد الصلاة ان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت الى اخرها رواه الشيخان ويقول لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الشئ الخس خالص لله الدين ولو كره الكافرون ورواه مسلم عن ابن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم بنيته هؤلاء الكلمات ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة اللهم اني اعوذ بك من الجن واعوذ بك من النخل واعوذ بك من ارض البحر واعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر وبسبحان يرفع يديه بالدعاء عقب الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خدمة الله تعالى الارض فمن صلى ولم يرفع يديه فهي خداج هكذا اخبرني جابر عن النبي عز وجل ان لكل اشارة درجة وحسنة رواه في الفردوس عن ابن عباس رضي الله عنهما وهوم في الجامع الصغير والخراج النقصان تقدم ذكر المواضع السبعة التي يرفع اليدين فيها واما رفع اليدين هنا في وقت الدعاء بعد الصلوات الخس فليس بسنة ولكن هو متحب قال والدي رحمه الله تعالى قال

قوله

اقول

قوله

اقول

قال الوليد فقلت للأوزاعي كبري الاستغفار قال تقول استغفر الله استغفر الله وحدثنا اسحق بن ابراهيم ابنا ناجر بن عيسى منصور عن الميب بن رافع عن ولاد مولى المغيرة بن شعبة قال كتب المغيرة ابي شعبة الى معاوية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجرم منك الجرم وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا ابي جردثنا هشام عن ابي الزبير قال كان ابن الزبير يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الشئ الخس لا اله الا الله خالص لله الدين ولو كره الكافرون وقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهن دبر كل صلاة وفي المصايح وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاة قال بصوت له الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الشئ الخس خالص لله الدين ولو كره الكافرون وعن سعد بن كان يعلم بنيته هؤلاء الكلمات ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة اللهم اني اعوذ بك من الجن واعوذ بك من النخل واعوذ بك من ارض البحر واعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر وبسبحان يرفع يديه بالدعاء عقب الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خدمة الله تعالى الارض فمن صلى ولم يرفع يديه فهي خداج هكذا اخبرني جابر عن النبي عز وجل ان لكل اشارة درجة وحسنة رواه في الفردوس عن ابن عباس رضي الله عنهما وهوم في الجامع الصغير والخراج النقصان تقدم ذكر المواضع السبعة التي يرفع اليدين فيها واما رفع اليدين هنا في وقت الدعاء بعد الصلوات الخس فليس بسنة ولكن هو متحب قال والدي رحمه الله تعالى قال

قوله

اقول

عند قول صاحب الدرع باب العبد يرفع يديه في الزوايد لقوله عليه الصلاة والسلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن وذكر منها تكبيرات الأعياد وأما قال في سبع وأن كان المواطن مذكرا على تأويل البقاء والمراد بنفي رفع الأيدي على سبيل الخطر ولا يرفع على وجه سنة الهدى إلا في سبع مواطن لا نفيه مطلقا لأن رفعها عند كبر على وجهه عليه السلام في عامة البلدان كذا في باب الوتر من العناية وذكره الذي رحمه الله تعالى إلى أئمة في آخر كتاب الكراهية والاستحسان مع كيد يمين على الوجه عقيب الرقاء سنة وقيل بسنن شي والاولى والافضل ان يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يرفع احد يديه على الأخرى وان كان وقت عذر أو برد فاشار بالمسبحة قام مقام سطة كفيه ويكره قراءة الفاتحة بعد المكتوبة للفتاوية المهمات جهر أو مخافتة وقيل لا يكرهه وفيه شدة السرعة ويرفع يديه إلى حذاء المنكبين أي لا يخفض عن الحد المذكور ولا يرفع عليه لأدوية أنه صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء فإنه يرفع يديه حتى يركب يامنا بطنه قال زين العابدين في شرح هذا الحديث في معنى قوله لا يرفع يديه أي لا يرفعها كل الرفع حتى يتجاوزها جميعا ورأسه وحتى يركب يامنا بطنه في الاستسقاء والافقار يرفعها في الأدعية كلها وتامة مسبوخة في شدة السرعة والله أعلم ولا يتطوع مكان الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم أجزأكم إذا فرغ من صلاته أن يتقدم أو يتأخر ويستحب للجماعة كسر الصفوف أو ليؤلفها الداخل منهم في الفرض وفي شدة المنية للمولى فإذا قال الإمام إلى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الزبينة بل يتقدم أو يتأخر أو ينزف عينا أو شمالا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي الإمام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول أو يفرج جمل ذلك في الإمام فقط والظن التعميم للمنذور والمقتدي أيضا كما هو مقتضى قول المصنف رحمه الله تعالى في شدة السرعة ويستحب للأمام المكان للتطوع أي السنة لأن التطوع بعمرها بعد الزبينة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول وفي زين العابدين أنه بعد في المكتوبة ويشترط له الموضع بالطاعة يوم القيمة ولذلك استحب تكثير الصلوات في مواطن مختلفة

قوله
اقول

مختلفة كمن يستحب له أن يتحول إلى يمين القبلة ويصلي في يمينها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل على اليسار ويصلي القبلة ما يكون بخذو يسار والمستقبل إليها يسارها ما يكون بخذو يمين المستقبل إليها وفي البرازية كل فرض بعده فزاد فضل ان يسرع القيام إلى النفل بمنته أو يسره أو يتأخر أو يرجع إلى بيته مقتديا كان أو اماما أو منفردا وان مكث في مكانه يدعو ويتنفل جازا ولا أول أو لم تكثير الشهود وقيل يتأخر الإمام ويتقدم المقتدي لينال في حالة النفل للمفوضاه والله أعلم فصل في الجماعة وهي عندنا سنة مؤكدة تشبه الواجب حتى يستدل بها على وجود الأيمان وقال كثير من العلماء إنها فريضة فقال بعضهم فرض عين إلا من عذر وهو قول الإمام أحمد وداود وعطاء والجب ثور والعذر هو المطر ونحوه لقوله عليه الصلاة والسلام إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال رواه أحمد وأبو داود وقال بعضهم كناية لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجان المسجد إلا في المسجد رواه الدارقطني وقال صلى الله عليه وسلم لقد سمعت أن أمرا بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه مسلم ولا شك أن تارك السنة لا يحرق عليه بيته فدل أنها فرض وكذا قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل الجماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه عشرين درجة وفي رواية سبع وعشرون وهو حديث متفق على صحته ومباين بتامه في آخر الكتاب فإنه يدل على الجواز روي عن محمد بن سماعة عن أبي ثعلبة وهو يلمن الإمام أبي موسى وعمرهما الله تعالى وهو الذي كان يصلي كل يوم مائة ركعة أنه قال مكنت أربعين سنة لم تفتني التكبيرة الأولى إلا يوما واحدا ماتت فيه أمي فخاضت صلاة واحدة في جماعة فمكت فطليت خمسا وعشرين صلاة أريد بذلك التضعيف المروي في الحديث الشريف فقلتني يعني فأتيت فقال يا محمد صليت خمسا وعشرين صلاة ولكن كيف بتأمين الملائكة وذلك إشارة إلى الحديث المتفق على صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أمن الإمام قام منأفانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وفيه القدر برحاصل الخلق في المسئلة أنها فرض عين إلا من عذر وهو قول أحمد وداود وعطاء والجب ثور وعمر بن مسعود وأبي موسى

قوله

اقول

الاثني وغيرهما من سمع النداء ثم لم يجب فلو صلاة له وقيل على الكفاية وفي
 الفاية قال عامة مشايخنا انها واجبة وفي المفيد انها واجبة وتسميتها
 سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع يجب على العقل البالغين
 الأحرار القادرين على الجماعة من غير خروج واذا كانت لا يجب عليه
 الطلب في المساجد بل في خلوة بين اصحابنا بل ان اتى مسجدا
 للجماعة آخر فحين وان صلى في مسجد حقه متقدرا في ذلك
 القدور ان يجمع اهلها ويصلي بهم يعني ويثاب ثواب الجماعة
 وقال شمس الأئمة الخلو في زماننا يتبعها وقد سمعت
 ان الجماعة تنقطع بالعذر من الأعذار المرض وكونه مقطوعا
 اليد والرجل من خلوة او مظلوجا او مستقيما من السلطان
 او لا يستطيع المشي كالشيخ العاجز وغيره وان لم يكن من
 المومنين والمطهرين والبر والشديد والظلمة الشديدة في الصحيح
 الجماعة سنة مؤكدة في فوق الواجب فلهذا اربعة اقوال في وجه
 الأول قوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان آمر بالمؤذن
 يؤذن ثم أمر رجلا يصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم
 الحطب الى قوم يتخفون عن الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار
 وليس المراد ترك الصلاة اصلا بدليل ما مر عن ابي هريرة رضي
 الله عنه قال قال عليه الصلاة والسلام لقد هممت ان امرت
 فيجمعوا الى حرما من حطب ثم اتى قوما يصلون في بيوتهم لئلا
 بهم علة فاحرق عليهم بيوتهم وقامه بسوط في فتح القدير
 وفي المجتبى والجماعة سنة مؤكدة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
 والائمة الاربعة والتابعين عليها والحديث المشهور صلاة
 الجماعة تفضل صلاة الفذ بضع وعشرين درجة واختلف العلماء
 في الجماعة فقال داود واهل حنبل واهل مالكية واهل حنيفة
 صلاة الجماعة فرض عين حتى لو صلى وحده لم يجزه قاله في مجموع
 المراجعين قبل ارادهم الجماعة وقال عليه الصلاة والسلام لا صلاة لغير
 المسجد الا في المسجد وقيل فرض كفاية واما اصحابنا فقد اختلفت
 الروايات عنهم فقيل انها واجبة وقيل سنة مؤكدة غاية كتابي والظن
 انهم

هذا ما روته جماعة من
 المشايخ من غير اختلاف

قوله

انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلالهم بالاخبار الواردة بالوجوب
 الشديد بترك الجماعة في قوله عليه الصلاة والسلام لقد هممت
 ان آمر رجلا يصلي بالناس ثم اعد الى قوم تخلفوا عن الصلاة في يوم
 الصلاة في الجماعة فاحرق عليهم بيوتهم وقد ذكرنا عن محمد بن اهل قرية
 اذا تركوا الاذان يقاتلون ولو تركوا واحد ضربته وجسته في الاذان
 الذي يهود على الجماعة فما ظنك بالجماعة وعن ابي حفصون لا يجزئ
 الجماعة للمؤذن ان يرفعهم الى السلطان فيا مرهم بذلك فان ابوا عزهم
 او هذاهم نحو جماعة غير مكروهة واما الجماعة التي يذكرها
 الأئمة معهم كجماعة الخلفاء للمذهب او تاركين للأذان او
 الإقامة على وجه السنة بسبب تعطيل الحروف او جماعة الامام كفاية
 او الجاهل فلا ذكره في التخلي عن ذلك والانفراد بالصلاة كما هو
 الغالب في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم ^{قوله}
 الناس بالائمة اعلمهم بالسنة فاذا استواء في العلم فيقدم اقدمهم فاذا
 استواء في القراءة فيقدم اقدمهم لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى خلفي
 نفي فكأنما صلى خلفي نبي كذا في كتابي خان والاختيار فان استواء في
 العلم والقراءة والودع فيقدم اسنهم ثم احسن خلقا ثم احسنهم
 وجهها ^{قوله} قال الزبلي والاعلم احق بالائمة يعني الاعلم بالسنة وعن
 ابي يوسف الاقرأ اولي لقوله عليه الصلاة والسلام يوم تقوم اقدوم كذا
 الله تعالى فان كانوا سوا في القراءة فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة
 سواء فاقدمهم ثم فان كانوا في الهمم سواء فاقدمهم سوا وفي رواية
 سلما ولا في القراءة لا بد منها والحااجة الى الفقه اذا نابت ثابته ولنا
 حديث عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليوم تقوم اقدوم
 بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم كذا في كتابي الحديث
 وقوله عليه الصلاة والسلام من ابى بكر يصلي بالناس وكان فيهم من هو
 اقرا للقرآن منه كابي هريرة مثل الجيت وغيره ولان صلاة القوم مبنية
 على صلاة الامام محبة وفساد تقديم من هو اعلم بها اولى اذا علم من
 القراءة ما تقوم به سنة القراءة ولان القرآن يحتاج اليه لا قامة
 ركن واحد وهو ركن زايد ايضا والفقه يحتاج اليه جميع اركان الصلاة

قوله

قوله

وواجباتها واستمراد متجها وانما قدم الاقراء في الحديث لانهم كانوا يتلقون
 بالحكمة حتى روي عن عمر رضي الله عنه انه حفظ سورة البقرة في اثني عشر
 وقال ابن عمر رضي الله عنهما ما كان تنزل سورة الا ونظم امرها ونظمها وادخلها
 وحملها وحرامها والرجل اليوم يقرأ السورة ولا يوفق من احكامها شيئا
 ثم الاقراء رويانه ثم الاورع لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا
 فيكم خياركم فانهم وقد بينكم وبين ربكم ولا نه عليه الصلاة والسلام اجعلوا
 اقدمهم هرج ولا هرج اليوم فاقنا الورع مقامها ثم الاسلار رويانه
 ولقوله عليه الصلاة والسلام لا اله الا الله واليوم في الحويث ولصاحب له اذا
 حضرت الصلاة فاذا نمت اقمها وليؤمكما اكبرهما ولم يذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم التقدم بالقراءة والعلم فالظاهر انها كانتا وبيتين فيها
 ولأن الاكبرين يكون احسن طلبا عارة واعظمهم بينهم حرمة ورغبة
 ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه لكثير الجماعة اه
 هذا كل ما لم يكن جاهلا كما هو معلوم من ذلك فان الجاهل بالحكم الصلاة
 لا تصح صلواته لأن معرفة الفرض شرط صحته فقله عن الاقتداء به وكذلك
 لو كان عالما لكن غيره اعلم منه فالاعلم مقدم على كل حال كما سبق وقال
 في التوير في مسائل شتى من اخر الكتاب ولكتاب العالم ان يتقدم على
 الشيخ في جهالة وهذا التقدم عام في الصلاة وغيرها في الصلاة اولي
 وتكال الزيلون ان كانوا سواء في السن فاحسن خلقا فان استوا
 فاحسبهم فان استوا فاحسبهم وجها فكل من كان الاخر هو افضل لأن
 المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه اكثر واجتماعهم عليه او غير
 اه وقال الولي رحمه الله تعالى وفي فتاوى لا رشاد ويجب ان يكون
 امام القوم في الصلاة افضلهم في العلم والورع والتقوى والقراءة
 والحي والنسب والجمال على هذا اجماع الأمة قال فلا تظن ثوبا وفي
 التاجية فان تساوا فاحسبهم من وجه وفي الا سبيها في فان
 استوا فاكبرهم راسا واصغرهم عضوا فان استوا فاكبرهم ماله فان
 استوا فاكبرهم جاهلا لأن في هذه الصفات لكثير الجماعة ويقدم المقيم
 عن الحديث الاصول على المقيم للمناجاة والحر الا صلى ادلى من المعتق واختلف
 في المسافر والمقيم وعن ابي الفضل الكرماني هو سواء ويقدم الوالي على الجميع
 وعلى امام الحلة وصاحب البيت المستاجر ادلى من المالك لانه احق
 بمنافة

بمنافة وكذا المستجير ادلى من المعبد وفيه نظر لأن له الرجوع متى شاكا
 في البر الا ان يقال الصورة عند عدم الرجوع فليتأمل وامام المسجد
 الواقف فيه احق من غيره وان كان غيره افقه منه واقرا كذا في السراج
 وفي التوير فان استوا يقرع او يختار الى القوم ولا يجوز
 اقتداء المفترض بالمتنفل ولا بالمسوق ولا بمن يصلي فرضا اخر ولا يصح
 عذر قال الزيلعي وعلى هذا لا يجوز اقتداء الناذر بالناذر لأن
 المنذور انما يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته
 عليه فيكون بمنزلة اقتداء المفترض بالمتنفل لا اذا نذر احدهما بعد ما نذر
 صاحبه فاقترعا احدهما بالآخر صحح الا في اد ولو افسد كل واحد منهما التطوع
 بعد الشرع فيه ثم اقتدوا احدهما بالآخر لا يجوز للاختلاف ولو كان احدهما
 مقتديا بالآخر فافراه ثم اقتدوا احدهما بالآخر صحح كما يصح قبل الفساد
 ويجوز اقتداء الخالي بالخالي لأن وجوبهما عارض لتحقيق البر فبقيت
 نفعه فلا يجوز اقتداء الناذر بالخالي لقوة كنفه على العكس يجوز اه
 وينبغي ان يستثنى من عدم جواز اقتداء المفترض بالمتنفل عندنا
 مسئلة الوتر قال الولي رحمه الله تعالى وفي الظهيرة من اقتدى بالامام في
 الوتر يقلد ابا يوسف وخجرا في انه سنة والمقتدى يقلد ابا ج في انه واجب
 يصح الاقتداء لأن الصلاة واحدة نظيره فيمن صلى ركعتين من العصر
 فزيت الشمس وجا انسان واقتدى به في الاخرين يجوز وان كان
 لهذا ايضا للمقتدى لأن الصلاة واحدة اه وعلى هذا فالمتنفل الشافعية
 تستثنى ايضا من قول المصنف رحمه الله تعالى ولا بمن يصلي فرضا اخر فانه شامل
 لعدم جواز اقتداء كذا يصلي الفايضة خلق مصلي الوقتية وبالعكس
 وان كانا ظهريين مثلا او عصرين لا يختلفان في الاختلاف في الزوالين
 الذي هما بيان لهما فيقال لا يصح اقتداء الذي يقضي الفرض طلع الزمان
 يؤدى الا في مسئلة واحدة وهي ما سبق واما عدم جواز الاقتداء
 بالمسوق فلهذا كما للمقتدى حتى لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام
 سجدة تامة هو وجب عليه العمود متابعة الامام والاسجد في اخر الصلاة
 فهو مقتدى كما واما الطاهر بالمعذور فلا يصح اقتداؤه سواء توضع العذر
 او طرأ عليه اما لو توضع وصلي خاليا عنه كان في حكم الطاهر كما اشار

قوله

اقول

اليه في الجحيم واقتداء المعذور بمثل صريح ان الحق عندهما وان اختلفت في ذلك
والذي زعمه الله وقد صفت رساله في بيان شروط الامامة سميتها
صدق الجماعة في شروط الامامة استوفيت فيها هذه المباحث وبالله
التوفيق وتكون امامة العبد والفاسق وولد الزنا والمبتدع
وعنه لا يجوز الصلاة خلق الرافضة والقدرية وتكره امامة من
يكفر التخلي في القراءة لعذر ما لو تخرج الغير عذر تفيد صلاته وتكره
امامة من يقع في غير مواضع الوقوف ومن يطيل الصلاة ويجوز الصلاة
خلق الساق في اذ كان يراعي الخلافات والاقتداء بالحق اولي
هذا اذا لم يكن العبد اعلم والا فلا كراهة لانهم قالوا في تعليل
الكراهة لانه لا يتوغل في العلم فيقلب عليه الجمل والمراد به سواء كانت
مكتبا او مديدا ومقتضى البعض والكراهة تنزيهية كما صرح به
في الجحيم ذكره والذي زعمه الله تعالى وذكر ذلك ايضا في ولد الزنا والفاسق
اذ اهتم بامر دينه وفي فتح القدير والمراد بالمبتدع من لم يكفر
فالاقتداء باهل الاضواء جائز الا الجهمية والقدرية وروافض
الغالية والفاطمية والقرآن والخطابية والمشبهة وحملت ان
كان من اهل قبلتنا حتى لم يكلم بكفره جواز الصلاة خلفه وتكره ولا
يجوز خلق منكر الفاعلة والرؤية وعذاب القبر والكرام الكاتبة
لان كافر لتوارث هذه الامور عن الشارع ومن قال لا يرى لعظمته
وجلاله فهو مبتدع كذا قيل وهو مشكل على الدليل اذا تأملت ولا
يصلي خلق منكر المسيح على الحقيق والمشببه اذا قال له تعالى اورد رجل
كالعباد فهو كافر ملعون وان قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع
لان ليس فيه الاصلاح لفظ الجسم عليه وهو موهوم للنقص فرقه
بقوله لا كالأجسام فلم يبق الا فرد الاطلاق وذلك معصية ينتهض
سبا للعقاب لما قلنا من انها مقلد ما لوقاله على التشبيه
فانه كافر وقيل يكفر عدا الاطلاق ايضا وهو حسن بل هو اولي بالكفر
وفي الروايات ان فضل عليا على الثلاثة مبتدع وان اكر خلافة
الصديق او عمر فهو كافر ومنكر المخرج ان اكر الاسرار الى
بيت المقدس فهو كافر وان اكر المخرج منه فهو مبتدع اهدم قال
ان

قوله

اقول

ان الله في السماء اوفق العرش واراد المكان فهو كافر فلو جاز الاقتداء به وان
اراد حكايته ما ورد في الاخبار مع تنزيه الله تعالى عن الجبر والمكان فلو كان في
الفتاوى ولو وصق الله تعالى بما لا يليق به او سمي باسم اسمائه لو ابر من
اوامره او اكر وعده او وعينه يكون ولو قال ان الله ينظر من السماء يكفر
ان اراد المكان وقال الذي زعمه الله تعالى فان قال الله في السماء فان قصد به
حكايته ما جاز في ظاهر الاخبار لا يكفر وان اراد المكان يكون وان لم يكن له
نية يكون عند الاكثر كناية في فصول العبادي وغيره لانه ظاهر في التخي
كنا في البرازية وفي فتح القدير كان الامام يتخير عن القراءة ان لم يكن
كثيرا الا باس وان كثر فغيره اولي منه الا ان يكون يتبرك بالصلاة
خلفه فهو افضل له وهو يجوز على التخي لعذر وعناية المصير رحمه الله
تعالى جولة على هذا التفصيل واما كراهة الاقتداء بمن يقع في غير مواضع
الوقوف فلم يعم موفقه بالحكام التي هي التي هو تحت الحروف وموفقه الوقوف
ولقد سمعت في زماننا اماما يقول في جواب قوله تعالى مثل نوره كشفا فيها
مصباح المصابيح ويقو ويبدأ في زجاجة الزجاجية ويقو وهكذا وجمع
هذا متعلق بزمته من يقدر على ازالته من الناس ولا يزيله من
الحكام وغيرهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما تطويل الصلاة
المكروه فهو الزيادة على مقدار السنة لا كما يتوهم بعض الامة فيقول
يسير في الخوف كغيرها كما في الجرم عند الضرورة لا كلام كما في حديث
بهاء الصبي والحاصل انه لا ينقص عن الأربعين اية في الركعتين في
العمل على حال والظاهر كما في العدد لا ستوايهما في سعة الوقت
وقال في الاصل او دونه لانه وقت الاشتغال فينقص عنه مزا
عن الملل واما في العصر والعشاء فتشرون اية في الركعتين الا وليين
منهما او حنة عشرية فيهما كما في الخلعة وذكرنا في حان في جامع
الصغير انه ظاهر الرواية واما في الموب في الخفة والبوايع سورة قصيرة
حسرات اوست سوى الفاتحة واختار في البوايع انه ليس في القرآن
تقدير معين بل يختلج باختلاف الوقت وحال الامام والقوم والجملة
فيه انه ينبغي للامام ان يقرأ مقدار ما يخفى على القوم ولا يشغل عليهم
بعد ان يكون على التمام وهكذا في الخلعة والخلق في التطويل فشمع
اطالة القراءة والركوء او السجود والادعية والكراهة عزيمية كذا في الج

البدعة في الدين

قوله

اقول

مطلبة
مسئلة الدخات

واما الاقتداء بالشافعي وغيره من باقي الأئمة فغيره اربعة اقوال الاول انه يجوز اذا
كان يتساقط في مواضع الخلاف والافلاكان العبرة في جواز الصلاة وعدمه
لراي المقتدي في حق نفسه لا لراي امامه والمراد ان يعلم من امامه الموافقة
له في مذهبه والافلاخوذ وهذا القول عليه اكثر المناجج والاقوال الثانية انه
يجوز الاقتداء بالشافعي اذا لم تعلم منه مخالفة وهذا في تارة من الاسلام
على السعي وحكي خواتمه زاده والقول الثالث انه لا يجوز الاقتداء
به مطلقا والقول الرابع انه يجوز الاقتداء به مطلقا وقيل استوفى
العلوم على هذه الاقوال الاربعة الشيخ السدي رحمه الله تعالى فليدركه
ابن الرهام في رساله مستقلة والظاهر من عبارات غالب كتب المذهب
ترجيح القول الثاني وانه اذا لم تعلم مخالفة لمحل على الكمال ولا يلزم
المقتدي الاستحسان والله اعلم وبكره الاقتداء بالمووف
بالكل الربا وبشي من الخواتم او بدوام الاضرار على شيء من البدع
المكروهات كالدخات المستدعة في هذا الزمان ولا سيما بعد صدق منع
السلطان وكذا من اعتاد دخول بيوت القروا وشربها على الآلات
المكسرات لا من شربها في بعض الاوقات بحجة عن تلك المنهيات بينة
الاستعانة على الطاعات وحيث فتح الامام الشاذلي بابها وفتح كقطب
البكري شربها والبرغالب الطبايع وشربت بينة الا فتفاء فقد اكسرت
بذلك سورة الا ابتداء غاية المراد من هذه الاشياء يكون فاسقا
وتقدم بيان كراهة الاقتداء بالشافعي فيكون هذا من قبيل التفصيل
بعد الاجمال وفي فتح القدير وبكره الاقتداء بالمشهور بالكل الربا اقول
ولعل قيد الشريعة كالخوف في قول المص رحمه الله تعالى ليقضي ذلك المقتدي
فيثبت عنده بعض الشكوت واما كون الدخات المسماة في زماننا بالتمتع
من البدع المكروهات فمذهب فيه نظر اما كونه بدعة بالمعنى اللغوي نعم
الذي لم يكن موجودا في عصر الصحابة ولا التابعين رضي الله عنهم فظاهر
واما كونه بدعة في الدين بالمعنى الاصطلاحي فلا وجه له لانه ليس بزيادة
في عبادة شرعية ولا نقصان منها ولا يقصد احد به عبادة الله تعالى ولا
طاعته وفي الطريقة الحيدية للبركلي رحمه الله تعالى فان قيل كيف التطبيق
بين قوله عليه الصلاة والسلام كل بدعة ضلالة وبين قول الفقهاء ان
البدعة

البدعة قد تكون مباحة كاستعمال الخنزير والمواظبة على كل لب الخطة وكسبح
منه وقد تكون مستحبات كبناء المنارة والمدارس وتصنيق الكتب بل قد
تكون واجبات كنظم الدلائل لرد شبه الملاحدة ونحوهم قلنا للبدعة معنى
لغوي عام هو المحدث مطلقا عادة او عبادة لا نهاسم من الابتداء
بمعنى الأحداث كالرفعة من الارتفاع والمخالفة من الاختلاف وهذه هي
المقسم في عبارة الفقهاء يعنون بها ما أحدث بعد الصدر الاول مطلقا
ومعنى شرعي خاص هو الزيادة في الدين والنقصان منه الى اذ كان بعد
الصحابة رضي الله عنهم بغير اذن من الشاذل لا قولا ولا فعلا ولا صراحا ولا
اشارة ولا تناول العادات اصلا بل تقتصر على بعض الاعتقادات
وبعض صور العبادات فانه هي مراده عليه الصلاة والسلام بدليل قوله صلى
الله عليه وسلم انتم اعلم بامر دينكم وقوله صلى الله عليه وسلم من أحدث في
امرنا هذا ما ليس منه فهو رد والبدعة في الاعتقاد هي المتبادر من
اطلاق البدعة اه فظهر من هذا ان التتم لا يسمى بدعة بالمعنى
الاصطلاحي للبدعة بمعنى البدعة في الدين وانما هو بدعة في العادة
فتكون بحسب ما هي مقصودة له فان كانت اعانة على طاعة وعبادة يشاب
عليها وان لم تكن كذلك فهي مباحة كالخنزير ونحوه واما قول المص رحمه
الله تعالى من المكروهات فغير نظر ايضا فان المكروه هو الحكم الذي
ورد في النهي عنه دليل قطعي او دليل عارضه دليل اخر فهو مكروه
مخافة الكذب على الله تعالى بالمساواة في النهي بين القطعي والظني فهو
ما ورد فيه دليل قطعي على الترك حراما وما ورد فيه دليل ظني على الترك
مكروه كما سماه الذي ورد فيه دليل قطعي على الفعل فرضا وما ورد
فيه دليل ظني على الفعل واجبا ومعلوم ان التتم لا يرد فيه نص في كتاب الله
تعالى ولا نص في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان في زمان النبي
حتى يستدل عليه بالاجماع منهم ولا المتكلمون فيه فجهل دون حتى يعتبر
القياس منهم حجة ودليل على حكمه فان القياس لا يجوز لغيره كما ذكره
المصوليون في كتبهم فلو دليل على كراهة عند المقلدين للمحدثين
امثالنا قول المص رحمه الله تعالى ولا سيما بعد صدق منع سلطان المخرج

في البت شوي اي امر من امر السلطان يتمسك به في ذلك امر الناس بترك
استعمال امره الناس باعطاء الملك عليه والمصادرات ممن يبيعه وهو
في الحقيقة امر استماله انما يذكر كراؤوا الا لالباب وايضا هل منع السلطان
الظلمة الخائنين لله ورسوله وخصامه المسلمين وعاصمهم المحرمين على كل
الملكوس والمصادرات وتضييع بيت المال وادعاءهم انها ملكهم وحقهم
واقرارهم القضاة على اخذ الرشوات وعدم اقامة حدود الله تعالى في الارض
مع قدرتهم على ابقاء الحق ومنع جميع ذلك وتعليقهم في ذلك باقامة
فرض الجهاد والاستعانة عليهم بالاموال وفي خزائنها وعندهم وانباءهم
من انواع الاسباب المفضولة من بيت المال ما في جميع حوائج الجهاد
سنتين متعددة اذا قاموا في ذلك بالقانون الشرعي لم يثبت ذلك
المنع منهم حكما شرعيا لامة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا نص في العسقة هو
عصوا الله تعالى ففصاهم العباد وقولوا الفقه كما صرح به في جامع
الفتاوى وغيره ان من قال السلطان هذا الزمان عادل كونه
لا شك في جوره والجور حرام بيقين فمن جعله حلالا وعدلا فقد كفر
وعلى فرض عدم وجود جميع ذلك فقد نقل في حاشية تفسير البهجة
للشيخ زاده في تفسير سورة البقرة عند قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها ما نصر لما اراد الله تعالى اظهار فضل الله عليه السلام لم يظهره
الا بالعلم فلو كان في الامكان شيئا اشرف من العلم كان اظهار فضله
بذلك الشئ لا بالعلم ثم قال واعلم انه يدل على فضيلة العلم الكتاب والسنة
والعقول اما الكتاب فآيات كثيرة منها قوله تعالى اطعوا الله واطعوا
الرسول والاولي الامر منكم والمراد من اولي الامر العلماء في اصح الاقوال
لان الملوك يجب عليهم طاعة العلماء ولا ينقلون الى اخر عبادته ونقل
ذلك العيني رحمه الله تعالى في اخر مسائله شتى من شئ الكفر حيث قال اولاد
باولي الامر العلماء في اصح الاقوال اه حيث كان كذلك فلا يعتبر امر
السلطان موجبا لتبعية ولا غيره بل ربما اطلق هذا التبرع لهم نوي
الجملة منهم على ظن الحكماء في الدين ويوصلهم الى دعوى ربوبية في انفسهم
حيث يجدون الحرام تابعا لقوانينهم والاياد على مقتضى ما يرون وهو
ظن فيجب نفوذ بالله منه وربما يوصل الى ما هو اخبث واجح وحيث رجع
الامر

الامر في وجوب العلم فلو اراد منهم اهل الاختيار دكا في حركه فوما لك
واحد جميع المجتهدين في مذاهبتهم المقلدين لهم في جرد الاصول ولم يرد عن
احد منهم في هذا التقيد عبارة تتبع بل من جملة الموقوفات اصوليات
الاصل في الاشياء الاباحة عند ايجاج رحمة الله تعالى كذا ذكر في شئ النار
وغيره وهذا كله اذا لم يدخل ذلك تحت شئ من المذكورات فان ادخلناه تحت
الصلوات الغوم مما تثبتت الارض من الاشياء التي رايها كبرية فلا
يقضي ذلك التحريم لها لان كراهة الرأية بحسب الطبيعة في العادة
ليست من اسباب التحريم شرعا اذ لايت ان بعض النباتات خلقه
الله تعالى كبرية الرأية ومن الطبع لم يقل احد بوجوه ما يكون هكذا اذا
لم يفر بالاثبات الانسانية ومتى اضر البعض دون البعض كانت
الحرمة مقصورة على البعض الذي يضرهم ذلك كالمصل فانه يضر اصحاب
الصغار القالبة وربما يضرهم مع انه شقا بالنظر لوقافي فنقول ان
اضرار النفس به حرام ولا يجوز لنا ان نطلق عليها اسم الحرام ونعارض
النص بكونه شقا بسبب بعض الامثلة وكذلك هذا الترتيب
مباح على الاصل داخل تحت احكام النباتات التي تضر بمزاج
بعض الناس فيوم عليهم التضرر به لا هو بغيره حرام عليهم اذ لم
يرد فيه بخصوصه نص حتى نقول حرمة كما ورد في الخمر فاطلقت
الحرمة فيها ولم تفصل واما من لم يضر هذا الثمن فلا يجرم عليه ولا
يجوز لنا ان نطلق الحرمة ولا الكراهة عليه لان في ذلك افتراء
على الله تعالى اذ الحرام هو الثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه نظير القوم
واي دليل ثبت فيه فضله عن ان يكون ذلك الدليل قطعيا او ظاهريا ومن
الغايب ان المتكلمين فيه بالحرمة هم المدعون في انفسهم التورع
والاحتياط في احكام الله تعالى وقد اختاروا الكذب على الله تعالى
الحرمة بخلاف الاستدلال بقياسات فاسدة وادلة عقلية واهية ولو
عقلوا كان التوقف او اطلاق الاباحة هو الورد في حقهم كما ورد
عن النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع للامة احكامها ومبين
حلالها وحرامها انه كان متوقفا في تحريم الخمر حتى نزل فيها النص
القطعي ولم يجرم فيها بالحرمة بخلاف القياس والراي مع ان قيام

انتم بمراتب وقبح الخمر وافسادها للعقول مما لا يخفى على ادنى عاقل كل ذلك
 خوفه صلى الله عليه وسلم من الله تعالى وعدم تقديم طوره من كعبه
 لان حكم الله تعالى انما يشبه الله تعالى خلقه خلق الادلة القطعية
 عليه فليكن يتكلم فيه قاصر عن الراي والقياس وليس سليمان
 القايل بالحرمة مجتهد فلا يلزم الجميع اتباعه لاختلاف آراء العلماء
 فيه وقد صرح الاسيوطي رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن كني
 صلى الله عليه وسلم انه قال الحلال ما احل الله في كتابه والحرام
 ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عني عنه فيا ليت
 شوي لو بحث مع من يقول بحرمة التنق عن حقيقة التنق الذي
 حرمه ماذا يقول هل هو هذا النبت بخصوصه فنتيق حرمة على
 قوله سوله سواء استعمل مطبوخا او متبل بلبن ونحوه او
 استعمل كما هو المعتاد ولا يجزئ ان يطلق الحرمة على طبعه ونحوه وان
 قال التنق هذا الاستعمال المخصوص فيقال له لو استعمل مكانه
 عودا او وردا لزمه الحرمة ايضا وهو باطل فلو بدان يكون للتنق
 الذي حرمه حرمة هذا الذي اهل مقي عنده وما ذلك الا هذا النبت
 المخصوص اذا استعمل على هذه الهيئة المخصوصة ولا دخل للهيئات في
 استعمال الحمايات اذ ايت ان الحرام الحرام حرم مطلقا على اي هيئة كانت
 استعماله فنتيق الحرمة واقعة على استعمال عين هذا النبت المخصوص
 القايل بالحرمة لا يقول بذلك فيبقى حريمه واقعا على شي لو انه
 عقل لكن اليهود في التعصب يلقى الانسان في اكثر من ذلك ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما استدلال بعضهم على حرمة بكونه
 دخانا مضرا بالبدن فان اوديان كل دخان مضر بدنه عليه بات
 دخان العنب والعود فانه غير مضرا جاعا وان اراد بعض الدخان
 مضرا فهو مخصوص بدون تخصيص فيحتاج الى اثبات امر فارق بين ما يضر
 من الدخان وبين ما لا يضر على ان النوبة هي الطريق التي ينتفع بها
 ونحن نسلم من يتعاطى استعمال هذا التنق بذكر من منافعه المنة اشيا
 كثيرة منها قطع البلغم ومنها تقوية الانسان ومعلوم ان العاقل
 لا يسعى في اضرار نفسه ولم يجد الا طبيا صرحوا في كتبهم بنبوت ضرره
 ولا تعرضوا له حتى نفرض بذلك على من ذكر منافعه فادعوا الاضرار

ن
 فتبقى

للجمع

للجمع غير صواب والحاصل ان الاحتياط لكل احد والذي يجب على كل انسان
 عدم القول بحرمة هذا التنق ولا بكونه همة معا وانما الذي ينبغي للانسان
 اذا سئل عنه وكان ممن يتعاطاه او ممن لم يتعاطاه وعافاه الله
 تعالى منه مثل هذا الصنيع مصنف هذه الاوراق وجميع من
 في بيته وابويه ان يقول هذا شئ مباح لكن رايه غير مقبول عند
 الناس تستكرهها الطبائع فهو مكروه طعنا لا شرعا فان الانسان
 يعرف طبع نفسه فيعلم على بعض الاشياء بالكرهية عند طبعه ولا يعلم
 ما عند ربه حتى يحكم بالكرهية عند الله تعالى لان الكراهية عند الله
 تعالى تحتاج الى دليل يرد عنه تعالى والمستدل بذلك الدليل وهو المجتهد
 ولو في المذهب وهو المطلع على جميع مسائل مذهبه وعرف كل مسألة
 من اين هي مأخوذة حتى يطابق الفروع على الاصول بحيث يطلع
 على اقوال اصحاب مذهبه من اين قالوها ويتيقن معرفة الاصول
 وقل ان يوجد في زماننا هذا وقبله من يوم حدث هذا التنق من
 يكون بهذا الوصف من المتكلمين في حرمة هذا التنق وما ثم الا
 مقلدون تعبدوا طوره واقدموه على امر لو وقع في زمن عمر
 الخطاب رضي الله عنه لجمع له اهل بدر وضربت الصلابة رضي
 الله عنهم به الكباد لا بل في مشارق الارض ومغاربها يخشرون
 فيه ما عند امثالهم من المعرفة ولا عجب فاننا في زمان قليل الخير
 جدا لا ترى احدا يسئل فيه عن حكمه ويقول فيه لا علم ابدا وانما يتكلم
 كل انسان فيه على حسب طبيعته ومزاجه وعرض نفسه من غير توقي
 ولا انتظار دليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد شاهدنا
 من ياكل المكس والمظالم والرشوة سرا وجهرا وليس لذلك كبير امر
 في نفسه ولا في نفوس الناس واما اذا شرب التنق وقد سمع بعض
 الجهلة يشدد في حرمة قطع وجزم انه اشرف في الحرمة فتراه يقول
 عافانا الله منه واذا تركه يقول ثبت الآن ويجد في نفسه مع ترك شرب
 التنق انه صار من التائبين الفايذين عند الله تعالى ولا ارا القول
 بحرمة هذا التنق الا صادرا عن وسوسة شيطانية حتى يستغل
 الناس بها عن باقي الحمايات القطعية الواردة في الكتاب والسنة بحيث

تصور في اعينهم ولقد سمعت ان بعض الارواح الملتصقة بغير ان حرمة التثنية اشد
من حرمة الحر وهذا قول لا يصدر عن عالم قطعاً فان الحرمة فيه واجبة على حرمة
الامة ووردت به النصوص القطعية بخلاف التثنية وما ذلك الا من الغلو في ذلك
المذموم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل هذا الكلام قلناه
في التثنية نقول ايضا في جميع الاشياء التي حدثت بعد زمان المجتهدين ولم
تكن بدعاً في الدين كمنه الملبس التي اخترعتها العلماء وطلبة العلم
والجنود وادباب الحرف والحكام وكذلك هذه النيات والقصور الخفية
المرهبة والنفحات وهذه المأكولات والمشروبات اللذيذة المتنوعة التي
بعد زمان المجتهدين فان جميع هذه الاشياء مباحات غير مكروهة ولا
محرمة في الدين اذا كانت من حلال ولم يقصد بها الربا او الفحش او الكسر
فان الامور بمقاصدها وانما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى وكذلك
نقول في جميع ما سجدت ايضا في الا زمان المستقلة من الامور المختلفة
التي لم تحدث في الدين وهذا الكلام الذي ذكرناه يعترف به المصنف في احواله
المقبل على اصلاح دينه واخرته المتعصب للحق لا لنفسه والله ولي التوفيق
والله يدلي الى طريق التحقيق وهذا البحث يحتاج الى بسط ولكن لا يجمل
شرح هذه المقدمة اكثر من الكلام واما قول المصنف رحمه الله تعالى وكذا ثبت
اعتاد دخول بيوت القربى وشربها على الاولات المنكرات فلهذا في ان
من جملة اسباب الفسق اعتاد الدخول الى بيوت مشتملة على اللعاب
بالفرد الشطرنج والمنقلة والكذب الصريح في الحكايات المحترمة التي
لا اصل لها فان سماع الكذب كاللذات في شربها على الاولات المنكرات كالون
ايضا مذموم ذم الله تعالى به اليهود بقوله تعالى سمعون للمكذبات كالون
للمسح لا سيما اذا انضم الى ذلك سماع الرق وكطيل والفناء والشتاب
والالتهاء بذلك كله والغفلة عن الله تعالى وتقوية الصلاة بسبب ذلك
كله فلو شربت في فسق من اكب على ذلك واعتاده الا اذا دخل الحاجة
عرضت له لا علت قضاؤها الا بالدخول والله اعلم بالنيات لان كل
لهو حرام الا مناضلة القوس وملاعبة الزوجة وركض الدابة
لان هذه الثلاثة وان كانت لهوا لكن قصدت بها طاعة عظيمة هي
حفظ الاله الجهاد والتنازل وتبقى ما عدا ذلك من اللهو على اصل الحرمة لا سيما
عند الجملة الغافلين الذين لا يعرفون الفرق بين الحادث والقويم لا يورد
التقليد

من
مطلب في الملاحية
والاالات

التقليد المحض فقلوبهم في المحاييق الالهية المستفادة من هذه الاولات
ولهذا قال رحمه الله تعالى على الاولات المنكرات يعني التي انكرها الشرع واما
اذا كانت الاولات غير منكرات ما من ضرب بها عاراً وتسمها عاراً بين
قوم عارفين فان الاولات حينئذ غير منكرات وفي لا تنكر وجود العارفين
في كل زمان الى يوم القيامة ولكن ذلك قليل والحكم للغالب والغفلة هي
الغالبية على الناس وسماع العارفين ليس بمره فلو لم يكن كنهه اذا انتزعت
عليه سماع الله من اهل الغفلة كان غير حسن ولهذا لما سئل الجند
رحمهم الله تعالى عن تركه السماء قال مع من سمع فقبل له اطلب السماء
واسمع وحديث قائم في سمع وقد سئل المصنف رحمه الله تعالى عن السماء
وكان مفتياً بدمشق على مذهب الحنفية فاجاب بما نصه قد حرمة من
لا يعترف عليه لصدق مقالة واما حرمة من لا يفكر عليه لقوم حاله
من وجد في قلبه شيئاً من نور الموردة فليست قدوم والا فالوقوف على ما حده
الشرع الشريف اسلم والله اعلم اه وحقيق الكلام في السماء ان الصوفية
المتقدمين من اهل التحقيق كانوا يتخذون السماء تزييناً لخواطرهم
وتمنياً لتغيرهم مقاصدهم ولم يكونوا يعبدون الله تعالى واما في زماننا
هذا فقد اتخذوه طاعة وعبادة وعينوا له يوماً في الاسبوع طاعة
الثلاثاء يوم الجمعة لصلاة الجمعة وقصدوا بذلك اقامة سنة النبي
التي يعتقدون انها طاعة يعبد الله تعالى بها فقلوا واهلوا في انشا
السنان يعبد الله تعالى باللهو واللعب قال الشيخ الاكبر في الدين
ابن العربي قدس الله تعالى سره في كتابه روح القدس واما اهل السماء
في زماننا فخذوا دينهم لعباً ولهوا وحسبهم هذه العبادة من مثل
هذا العار الكبير وقد ذكر من قبيح اعمالهم في كتابه المذكور اكثر من
ذلك وذكر السهروردي يضارحه الله تعالى في كتابه عوارق المعارف
ما يمنع كل احد من الاعتقاد بهم وباعمالهم وغالب الصوفية المحققين
اصحاب التصديق النافعة في التصوف كالامام القشيري رحمه الله تعالى
والشيخ علي بن ميمون المتأخر رحمه الله تعالى ونحوه كشفوا عن قبايحهم
ومنعوا عن الاعتقاد بهم والفقهاء مصرحون بانك من ذلك وليس هذا
المصنف خلاستفاء ما ذكره والله التوفيق واما الكلام على القنوة
فقد خاض المتأخرون فيها غمر الأبحاث وركبوا اجواء انظارهم الخيالات

مطلب
الفرق

حتى نقل والدي رحمه الله تعالى عن كتاب تبين الحرام ما نصه التوبة التي شرعت
 في زماننا هذا في البلدان لا وجعلها لا يسكن كثيرها ولا تفرح بها
 الانسان ولا بدنة ولا صفة من صفاته ولا عقل ولا فهم ولا تمنع من اداء
 الواجب والواجبات بل تقوي عليها وليس فيها نص يدل على حرمتها
 وليس لها نظير في الحركات فتعاس عليه واما شربها بالهم هو والطرب على
 هيئة الفسق من حرام كما في المثلث وبالجملة انه لا يذهب الى حرمتها الجاهل
 او متعصب والله ولي التوفيق والهادي الى طريق الحق **مسئلة**
 اذ صلى خلق من تكملة امامته نبيا لفضيلة الجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا خلقا كل بر فاجر لكن لا ينال كما ينال اذا صلى خلق ورع نعم كما في
 الفتاوى والكبرى لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلقا تقى قاطنا
 صلى خلقا نبي كما تقدم قال في فتح القدير وفي الحاشية لو صلى خلق
 فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يحرز ثواب المصلي خلق
 تقى ومراة بالمبتدع من لم يكفر بها اهو وتقدم بيانه وذكر والدي رحمه
 الله تعالى في تكملة امامته قال فان قلت في الافضل ان يصلي خلق
 هؤلاء والاولا نورا قبيلا ما في حق الفاسق فالصلاة خلفه او في طاعة ذكر
 في الفتاوى وان الرجل اذا صلى خلقا فاسقا يحرز ثواب الجماعة
 لكن لا ينال ثواب من يصلي خلقا تقيا واما الاخر فون فيمكن ان يكون هو
 الا نورا اولى بهم لهم شروط الصلاة ويمكن ان يكون على قياس الصلاة
 خلق الفاسق والافضل ان يصلي خلقا غيرهم لكن لان الناس يكره
 امامتهم اهو الظاهر في التعليق لاحتمال جبرهم بشروط الصلاة لان حقيقة
 الجبر بشروط الصلاة توجب بطلان الصلاة لا كراهتها فليتناحل
مسئلة من ام قوما هم له كارهون ان كان غيره احق منه بكره له وان
 كان هو احق لا يكره قال صلى الله عليه وسلم من ام قوما هم له كارهون
 كارهون فليصلاة له وفي رواية لمن الله من ام قوما هم له كارهون كذا
 في السراج الوهيج قال في الحاشية وفي بعض الكتب والكرهية على القوم هو
 ظاهر لانها ناشئة عن الاخلاق الذميمة وينبغي ان تكون متروكة عينية في حق
 الامام في صورة الكراهية الحديث الي داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرفوعا لا يقبل الله لهم صلاة من تقدم قوما هم له كارهون
 ورجل ياتي الى الصلاة ديارا والديار ان ياتيها بعد ان تغرب الشمس ورجل
 اعتبده حرة اهو من حاشية الوالد رحمه الله تعالى ومعنى اعتبده حرة

قوله

اقول

قوله

اقول

اي

اي اخذه عبد بان يقفه ثم يكفه وفي تنوير البصار ولوام قوما هم له كارهون
 ان لفساد فيه ولا نكاحا حق بالامامة منه كره وان هو احق لا **مسئلة**
 الامام اذا طول الركوع لم يجز احد هو حرام جدا قيل يجزى عليه الكراهية الشريفة
 لانه شارك الغير في عبادة الله تعالى اما اذا لم يوفه فلا بأس لانه اعانة على ادراك
 الطاعة **قال** والدي رحمه الله تعالى وفي الحاشية معربا الى الفتاوى انه اذا
 طول التواة في الركعة لم يردكها الناس لاسيما اذا كان تطويلا لا يتقل على
 القوم قال في الحاشية فان التطويل في سائر الصلوات ان كان لقصد الخير ليس
 بمكروه والا فليس بأس وهو معنى كراهة التفرقة اهو فعلى هذا لا يجوز الاطالة
 في الجمعة والعبودية لاجل قديم الامير والقاضي وخوها الا بقصد الاعانة
 على الخير والذكر في سائر الصلوات وذكر والدي رحمه الله تعالى واختار
 الفقيه بوالبيت انه يطيل الركوع لا يركب الجاني اذا لم يوفه فلا بأس
 فلا وبوج منعه منه مطلقا لان اشراك اي رياء اهو وهذا معنى
 قول المصنف رحمه الله تعالى في الحاشية عليه الكفر ونقل القاضي خان عن
 الامام محمد بن الفضل انه يجوز امامة الاثنى عشر لا لثني لان الشفعة
 صارت لغة له قال ابن الهمام لا ينبغي ان يؤم غيره ونقل في الخلاصة جواز
 امامته ولم يذكر خلافه **الظن** من معنى الاثنى عشر كلهم الفقهاء
 هو الذي يبذل حرفا بحرف اخر كالذي يجعل السين ثاء وكراء غنا
 خالصة واما الذي يخلط الراء بالعين فله تسميم الراء خالصة في لسانه
 ولا العين خالصة فليس بالثني وهذا حكمه وان ذكر في القاموس ان
 الاثنى عشر هو الذي يخلط الحرف بالحق ايضا ولا يخلص حرفا من حروف الاء
 ذلك في اللغة ولهذا لم يذكر هذا المعنى الاخير الشيخ ابراهيم الحلي
 في نهج المنية وحذف عبارة القاموس حيث قال الاثنى عشر بالثاني المخلقة
 بعد اللوم من اللثني بالثنيك وهو اللثني بضم اللام وسكون الاء
 وهو تحول اللسان من السين الى التاء ومن الراء الى العين او الى اللام
 او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره في القاموس والحق ان في حكمه انه
 يجب عليه بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان
 كان لا ينطق لسانه فان لم يجد اية ليس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه

قوله

اقول

قوله

اقول

بجوز صلاته به ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الذي في حق من طيس ما عر هو عنه
 وان امكنه اقتداؤه بمن يحسنه لا يجوز صلاته منفردا وان وجد قدر
 ما يجوز به الصلاة مما ليس فيه ذلك الحرف الذي عر عنه لا يجوز صلاته مع
 قراءة ذلك الحرف لان جواز صلاته مع التلفظ بذلك الحرف ضروري
 فيعدم بانعدام الضرورة وهذا هو الصحيح في حكم الالتهع اهـ وقال
 في تنوير الابصار عند ذكره من لا يجوز الاقتداء بهم وغير الالتهع به على
 الاصح وفي فتح القدير وما الا لتهع الذي يقرأ اسم الله بالخطبة امكنه
 اللام الباء وظوه بلا مطاوعة لسانه لغيره فقل ان بدل الكلام سرت
 او قرأ خارج الصلاة لا يؤجر فان امكنه ان يتخذ ايات ليس فيها تلك
 الحروف يفعل ولا يبطل وعلى قياس الاول ان يذبحه لا تقدر
 وبه تأخذ كذا في الخلعة وان لم يبدل ان امكنه ايات ليس فيها تلك
 الحروف يتخذها الا الفاتحة ولا ينبغي لغيره الاقتداء به وكذا الفاتحة
 الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بتكرير الفاء والتمتاع الذي لا يقدر
 على اخرجها الا بعد ان يديرها في صدره كثيرا وكذا من لا يقدر على
 اخرج حرف من الحروف ثم ان الالتهع اذا وجد ايات ليس فيها تلك
 الحروف فقرأ ما فيها هي فيها فالأكثر على انه لا يجوز صلاته فان لم يجز
 وهل يجوز بل قراءة احتلت المشايخ فيه وينبغي ان يكون الخلق فيها اذا
 قرأ بما فيها مع وجود ما ليس فيها فيما اذا لم يبدل اما ان يولد فينبغي عدم
 في الفساد لانه بتدبير للمعنى من غير ضرورة وكذا في جواز الصلاة بغير
 قراءة ينبغي ان يكون كله عدم لوجود مع الحرف اما مع فينبغي عدم في الفتا
 لانه بتدبير للمعنى من غير ضرورة اهـ فعلمنا من هذا ان الذي ذكره للصي
 رحمه الله تعالى قول في المذهب غير الصحيح وانما الصحيح عدم صحة امامة
 الالتهع لغير الالتهع وباسم التوفيق
 ان هذه مسائل لا يذكر فيها حكم الزلة التي تقع من كفاية يعني
 الخطا الذي يقع منه في قراءته للقرآن العظيم ولو ابدل في التواتر
 كلمة بكلمة قابوح وتجد يعتبر ان عدم تغيير المعنى وابو يوسى يعتبر
 وجود الكلمة في القرآن فلو قرأ الأبرار في تحميم مكان نعيم تغدو عندهما
 ولا

قوله
 اقول
 قوله

ولا تقدر عند أبي يوسى لوقوع الحميم في القرآن ولو قرأ الحكيم مكان العلم
 لا تقدر اجماعا واختارا لقوله ما كان في الجمع الفتاوى قال الحلبي في
 المسئلة في ذكر كلمة مكان كلمة فالأصل فيه انه ان تقارب الكلمات
 معنى ومثله في القرآن لا تقدر وان تقاربتا ولم تكن المبدلة في القرآن
 فكذلك عندهما وعن أبي يوسى روايتان وان لم تتقاربا والمبدلة
 في القرآن تقدر على قياس قولهما لا قول أبي يوسى وان لم يكن المبدلة
 مثل في القرآن وليس مما اعتقده كقوله تضاد اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان
 كان في القرآن لكن مما اعتقده كقوله وصل تقدر عند عامة المشايخ
 وقال بعضهم على قياس قول أبي يوسى لا تقدر والصحيح انها تقدر
 اتفاقا مثل الاول والعلم مكان الحكيم والخير مكان البصير وخوه ومثال
 الثاني اياه مكان او اياه والتيا بين مكان التوابين ومثال الثالث
 سطحة مكان نصبت وبالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس
 ومثال الرابع الفبار مكان كغراب وخوه ومثال الخامس غافلين
 مكان فاعلين ثم قال ومن ذكر كلمة مكان كلمة تغير النسب فلو قرأ
 عيسى مكان لقمان تقدر ولو قرأ موسى بن ابراهيم لا تقدر ولو قرأ
 موسى بن عيسى لا تقدر على قول أبي يوسى وعليه عامة المشايخ
 وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تقدر وكذا لو
 قرأ مريم بنت عجلون وفي فتح القدير في تبديل الكلمة بالكلمة قال فان
 تقاربها معناه ومثله في القرآن كالحكيم مكان لعليم لم تقدر اتفاقا
 وان لم يوجد المثل كالفاجر مكان الاثم واياه مكان او اياه وكذا لك
 عندهما مما اعتقده كقوله فاعلين في انا كنا فاعلين فعامته المشايخ
 على انه تقدر اتفاقا وقال بعضهم على قياس قول أبي يوسى لا تقدر
 كان يغير بن مقاتل والصحيح من مذهب أبي يوسى انها تقدر ولو قرأ
 الفبار مكان الغراب فاختصهم ولا تخشون في لست بركم قالوا نعم
 تقدر ما خلقون مكان تمتنون الاظهر الفساد وذاك انك انت
 العزيز الحكيم مكان الكريم المختار الفساد وقيل لا ولو قرأ اهل الكرم صيد البر

اقول

مع انه قرأ ما بعد هاء ورم عليك صير البر لا تفقد عند طلوع الشمس عند
 الغروب مكان قبل طلوع الشمس وقبل الغروب تفقد وكل صغير وكبير
 في سق والنارعات نزعا ناسرسلوا الجمل والكلب وكبغال لا تفقد
 وشركاء مكان شفاء تفقد وفي مجموع النوازل ومن وضع كلمة مكان
 اخرى ان ينسب النبوة الى غير من نسبت اليه فان في القرآن طوموس
 ابن لقمان لا تفقد عند محمد ورواية عن ابي يوسف وعليه العامة
 وان لم يكن كرم بنت غيلان تفقد اتفاقا وكذا الولم في نفسه
 في تفقد كرمي بن لقمان لأن نسبة كرم اذا تفقد في فتاوى قاضي
 خان ان اراد ان يقرأ كلمة في على لسانه شطركم فراجع وقرأ
 الأولى فركم ولم يتمها ان كان شطركم لو انتم لا تفقد لا تفقد
 وان كان لو انتم لا تفقد تفقد وللشطر حكم الكل وهو الصحيح اهـ
 ولوا خطا في الأعراب فقالوا عصي آدم ربه بنصب آدم ورجع
 ربه قال ابو يوسف لا تفقد وعليه المتأخرون لأن العوام لا يميزون
 قال في الخلاصة وعامة مشايخنا انهم لا تفقد قال والوي رحمه
 الله تعالى واما الخطا في الأعراب اذا لم يغير المعنى لا يفقد كقوله
 الحمد لله رب العالمين بالنصب وان غير المعنى تغييرا فاحشا تفقد
 كقوله وعصى آدم ربه بنصب الميم ورفع كباء وقال المتأخرون
 لا يفقد هالأن كعوام لا يميزون الأعراب وهو اختيار ابي يوسف
 وهو اوسع والأول احوط وفي خزانة الفتاوى وقد كتبتنا
 في الجمع والخزانة على قول ابي يوسف لا تفقد ربه اخذ بعض المتأخريين
 وعلى قولهما تفقد هو المحذور في النصاب انه الصحيح قال بعض
 مشايخنا لا تفقد وهكذا روي عن بعض اصحابنا وهو لا يشبه
 وفي الخلاصة ربه يفتي وفي الثانية والأعادة احوط وفي الخزانة
 ايضا وقال العبد الضعيف رايته في كثير من التفاسير المعتمدة
 واذا بتلى ابراهيم ربه برقع الميم يرفع ابراهيم ونصب كباء قراءة
 الجح رحمة الله تعالى هو يقول هذه قراءة من عباس رضي الله
 عنهما وقال في التفسير والمعنى انه دعاه بكلمات من كوعا فقل

الحقير

قوله

اقول

الحقير هل يجيبه اليه ام لا وفي كتاب زلة القاري لو قرأ في البيت
 الرحيم بنصب النون والميم اجزائة لان له وجهها صحيح في العربية
 وهو اضمار فقل المدح وكذا اذا قرأ برفع احداهما ونصب الاخرى او
 بوجه احداهما ونصب الاخرى او رفعهما ولو قرأ الحمد بفتح وكسر اللام
 اجزائة ولا تفقد صلوة لأن له وجهها في العربية وهو اضمار الامر اي
 الحمد لله وهي قراءة زيد بن علي ورواية بن الحاج وكذا اذا قرأ برفع
 الدال وضم اللام الأولى لأن له وجهها في التورية وهو الاقرب وهو قراءة
 ابراهيم بن ابي عبيدة وكذا اذا قرأ الجوال وكسر اللام في لغة بني عامر
 وكذا لو قرأ رب العالمين بنصب رب او رفعه لأن له وجهها في العربية
 وهو اضمار وهو كذلك اذا كسر نون الجمع في العالمين او ضمها لا تفقد
 لأنه لا يغير المعنى ولو قرأ مالك بنصب الكاف او رفعه لا تفقد
 وقرأ ابو حيدة ملك بالرفع وحذف الألف وقرأ علي بن يعقوب
 الملك بن عمرو ملك بفتح اللام ونصب الكاف وعن بن عمرو ملك يكون هـ
 اللام في قرأ شي من هذه التواتر ساهيا او عامدا اجزائة لأن هـ
 لكل وجهها صحيح في التورية وبطل قري وفي الفاشية لو قرأ غير الله هـ
 اخذ وليا فاطر السموات والأرض وهو يطعم ولا يطعم بفتح الياء من الأول
 وضمها من الثاني افعلة عامة الأئمة بسم الله بفتح الهمزة فليح ذلك الشيخ
 السيرافي المقرئ فاحضرا قراءة الأعمى غير الله اخذ وليا ذلك الولي
 بطعم ولا يطعم فاحضروا بذلك فجمعوا في الظهيرية والمتأخرون من
 اصحابنا يقولون الخطا في الأعراب لا يفقد الصلاة وعليه الفتوى ونقل
 عن ابي القاسم كصفاري ان الصلاة اذا جازت بوجوه وفقدت من وجه
 يحكم بالفساد احتياطا الا في باب التواضع لأن الناس عموم كبلوى فيه هـ
 وفي جامع الفتاوى والخطا في الأعراب ان لم يغير المعنى لا تفقد طوموس
 ترقيموا صواتكم بكسر التاء الموحدة على العرش بنصب النون وان عسر
 المعنى كما في عصي آدم ربه بفتح الميم فسد عند العامة وكذا ان الله
 برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام واياك تفقد بكسر الكاف وفي
 النوازل لا تفقد في الكل به يفتي وان ابدل حرفا لم يفتي

قوله

اقول

قوله

امكن الفصل بين الحرفين بلو مشتقة كالطام مع الصاد بان قرأ الصالحات بالطاء
 فقد وان كانت لا يمكن الا بمشتقة كالطام مع الصاد والصاد مع السين
 والطام مع كذا اختلج المشايخ واكثرهم انها لا تفسد كما في الخلاصة فلو
 قرأ غير المفضوب بالزاي ولا الضالين بالطاء او بالذال او بالزاي لا تفسد
 وقال الصدر الشهيد لو قرأ غير المفضوب باللقاق او المفضوب بالطاء او
 بالذال تفسد ومن قرأ الشيطان بالتاء لا تفسد ومن قرأ لا تاخذه سنة
 بالتاء تفسد ومن لو قرأ الحيات بالطاء لا تفسد ولو قرأ الحمد بالحاء
 المعجمة او بالهاء مكان الحاء او قل هو الله احد بالحاء مكان القاف والحاء
 انه لا يقدر على غيره كالا تراك وخوفهم نحو صلواته ولا تفسد لان ذلك
 لغته كما في المتن وقيل في الذخيرة ولو قرأ الحمد بالحاء لا تفسد عند
 بعض المشايخ كما لو قرأ واما اليتيم فلو تكلم بالطاء لقوب الخرج ولو قرأ
 الحمد بالهاء تفسد كما في الواقيات وقال في الذخيرة ينبغي ان لا تفسد
 والظاهر انها لا تفسد صلوة من لا يقدر على خلوها ولو قرأ بالقرارة
 الناذة بتغيير حرفي كما في قراءة عائشة رضي الله عنها عتي عين مكان
 حتى حين لا تفسد كذا في الذخيرة وتعيينه بالحرف يدل على انها لو
 كانت بتغيير اكثر من حرفي تفسد الناذة الخارجة عن قراءة السبعة
 وقيل عن قراءة العشرة وهو الصحيح قال في فتح القدير اذا وضع حرفا
 مكان غيره فاما خطأ واما لا فالاول ان لم يغير ومثله في التواتر نحو ان
 المسكون لا يفسد وان لم يغير ومثله في التواتر نحو قيامين بالقطر والحي
 القيام عندهما لا يفسد وعندهما في يوسق يفسدان لم يكن مثله في التواتر
 فلو قرأ اصحاب الشعر بالشين المعجمة فسدت صلواته اتفاقا لغيره
 في عدم الفساد عدم تغيير المعنى وعندهما في يوسق وجود المثل في التواتر
 فلا يعتبر على هذا ما ذكره ابو منصور العراقي في غير الفصل بين الحرفين
 وعدمه في عدم الفساد وثبوت ولا قرب الخارج وعدمه كما قال معاتل
 وحاصل هذا ان امكن الفصل بلو مشتقة كالطام مع الصاد فقراءة
 الطالحات مكان الصالحات تفسد وان كان بمشتقة كالطام مع الصاد والصاد
 مع السين والطام مع التاء قبل تفسد واكثرهم لا تفسد هذا على رأي
 هؤلاء

اقول

هؤلاء المشايخ ثم لم تنضبط فروغهم فاورد في الخلاصة ما ظاهره التناهي
 للتأمل فالاولى قول المتقدمين والثانية وهو الاقامة عن كالحمد رب الرحمن الرحيم
 المعطوف بالهاء فيها اعود بالمهملة الصمد بالسين ان كان الجهد الليل
 والنهار في تصحيحه ولا يقدر فضولته جائزة ولو ترك جهده ففاسدة
 ولا يسهل ان يترك في يات عمه او في المنية وشرحها الحلبي وان بول
 حرفا مكان حرفي كان الاصل فيه انه ان كان بينهما قرب الخارج كالقاف
 مع الكاف او كانا من خرج واحد كالسين مع الصاد لا تفسد صلواته وزاد
 في المحيط قيدا اخر لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان لم
 والياء والسين من خرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر كما ان اذا
 قرأ قافا ما لا يتيم فلو تكلم بالطاء مكان القاف في تهرود لا على القاعدة
 المذكورة وكذا على قول الجيع وحذفان التكرار في اللفظة بمعنى القهر وكذا
 لو قرأ ليتيم كرسى مكان قرينى اما اذا قرأ مكان الذال المعجمة ظاء
 معجمة كما اذا قرأ تليظ الاعين مكان تليظ او صاظرا مكان صاظرا او
 قرأ الظالم المعجمة مكان الصاد المعجمة على القلب كالمفضوب مكان
 المفضوب وحذف مكان ظفر فتفسد صلواته وعليه اكثر الاية للتغير لفاعتي
 في بعضها وعدم المعنى في بعض وروي عن محمد بن سلمة انها لا تفسد
 لان المعجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد
 الحسن يقول الا حسنه فيان يقول ان جرى ذلك على لسانه ولم
 يكن مميزا وكان في زعمه انه ادرك الخطأ على وجهها لا تفسد صلواته
 وكذا روي عن محمد بن مقاتل وعن الامام اسمعيل الزاهد وهذا
 معنى ما ذكره في فتاوى المعجم انه يفتي في حق الفقهاء بالعادة الصلوة وفي
 حق العوام بالجواز الى اخر ما هو مبسوط في شئ المنية ثم قال ولو
 قرأ عتي عين بالعين المهملة مكان حتى حين لا تفسد لانها لفة
 فيها اه وقال الذي رحمه الله تعالى في كتاب زلة القاري صلاة
 الاثنى جائزة وهو الذي لا يقدر على اقامة بعض الحروف لانه عاجز
 عن تصحيحها فصارت هذه لفة له وعن اصحابنا ان من قرأ العين
 مكان الحاء وخوفه وهو لغته جازت صلواته لان من القوب من

قوله

اقول

يقول عني مكان حتى وكذلك اذا قرأ الكافي مكان القاء وهو لفظة جازت صلواته
لان الملكيين يقولون كمال مكان قال وكل مكان قل كذلك يوجد من
الفردانيين وكذلك لفظة لا ذمة في حق لترك والهند فان التري يقول
التخات والهند يقولون الهمدس ويقولون التريبات ولو وجد اية
خالية عن الحروف التي هي عن اقامتها فقرأ اية فيها هذه الحروف فسد
صلواته عند عامة علماء ائنا ولا يجوز اقامة هؤلاء لاننا جازنا صلواتهم بقوله
لكان الضرورة ولا ضرورة في حق الامام وحكي عن ابي يوسف الصفار
رحمه الله انه اذا دخل الخطا في الحروف لا تفسد صلواته لعدم الضرورة وكتب
فيه لان اكثر الناس لا يتقدمون على اقامة الحروف وفي الخط وان
كان لا يجديايات ليس فيها تلك الحروف قال بعض مشايخنا بكت ولا
يقرأ ولو قرأ تفسد صلواته وقال بعضهم يؤذ ولا يسكت ولو سكت
تفسد والحنان للفتوى في جنس هذه المسائل ان هذا الرجل ان كان
يجتهد اثناء الليل والليل والنهار في التصديق ولا يقدر عليه جاز والافلو
وفي الذخيرة انه مشكل عندي الامكان خلقه فالعبد لا يقدر على
تغيير واذا وسوس الشيطان فقال في الصلاة لا حول ولا
قوة الا بالله ان ذلك في امر الآخرة لا تفسد وان كان في امر الدنيا
تفسد قاله قاضي خان قال في المجتبى ولو وسوس الشيطان
فحوقل ان كان في امر الدنيا فسدت والا فلا ومعنى حوقل قال
لا حول ولا قوة الا بالله ومعنى في امر الدنيا خطر له فقد مال او
ذهاب جاه او منصب او موت احد من اهله او اولاده وامر الآخرة
ان يحظر له كونه مقفرا في العمل والعبادة او يحظر له عقاب الله تعالى
او جهنم ونحو ذلك وقال الوي رحمه الله تعالى لو قال اللهم صل على محمد او
قال الله اكبر لا تفسد صلواته بالاجماع ان لم يرد به الجواب اما اذا اراد
به الجواب قال بعضهم تفسد صلواته عند الكل بالاجماع وهو الظاهر كذا
في الخلاصة لو تفكر في صلواته فذكر حديثا او شورا او خطبة او مسئلة
يكره ولا تفسد صلواته ولو اجاب المؤذن تفسد صلواته وان اذنت في الصلاة
تفسد اذا اراد الاذان وعند ابي يوسف لا تفسد ما لم يقل حي على

الصلاة

قوله

اقول

الصلاة حي على الفلاح ولو سمع ذكر الله تعالى فقال جل جلاله او اسم كني صلى
الله عليه وسلم فصل على عليه ان اراد اجابة تغرد ان لم يرد لا تغرد وكذا
لو سمع ذكر الشيطان فقال لعنه الله وعز ابني يوسف لا تغرد ولو قال
نعم جوابا لغيره تفسد ولو قرأ الامام اية رحمة او اية عذاب فقال
المصلي صدق الله فقد اساء ولا تفسد صلواته كذا في السراج موبيا الى
الفتاوى ولو قرأ القرآن في الصلاة بالالجان ان غير الظاهر
تفسد وان كان ذلك في حروف المد واللين وهو الاصل والواو والياء
ولا يغير المعنى لا تفسد الا اذا خش اما اذا غير المعنى او خشي في يوفى
الصلاة مفسدة في غير الصلاة حرام وعند الشافعي رحمه الله تعالى الخطا في غير
الفاخرة لا يفسد الصلاة الا اذا تكلم بعد هذا ليس بعد الاذنة يريد قراءة
القرآن كذا في فتاوى قاضي خان وقال في الذخيرة الترجيع بقراءة القرآن
تكلم فيه المشايخ فقال بعضهم لا بأس بقوله عليه الصلاة والسلام من لم
يتغن بالقرآن فليس منا والترجم على انه مكره فان معنى قوله لم يتغن
لم يستغن ذكره في الغريبين وقال في التحفة كما قال البيضاوي في تفسيره
ان التطرب بالشر مكره وهو في القوان اشد كراهته ولعل المراد ان كان مع
قصود التغم وتطهير الحروف الى احد التغير كما تقدم والا فان لسمع
القرآن الجيد حسن الصوت والتجويد لذة لا تلهيها من كان له قلب او
الحق السمع وهو شهيد يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
ما اذن الله لشئ ما اذن لنبى حسن الصوت يتغن بالقرآن بحمده
رواه الامام احمد والبخاري ومسلم وابوداود والنسائي وفسر العلماء
التغن هنا بتحسين القراءة وترقيتها ولذا قال صلى الله عليه وسلم
زينوا القرآن باصواتكم رواه مالك واحمد وابوداود والنسائي والوارق
والطبراني وغيرهم قال في فتح التوير في باب الاذان لا يلحق
الاذان لانه لا يحل وتخير الصوت مطلوب ولا تلزم بينهما وقيل
الحواشي بما هو ذكره في باب ما اذا خال المد في الجعلتين فظهر من هذا ان
التخير هو اخراج الحرف عما يجوز له في الاذنة وهو صريح في كلام الامام
احمد فانه سئل عنه في القراءة فنهى فقيل له لم قال ما سلك قال الحمد

قوله

قوله

اقول

اقول

قال له ايديك ان يقال لك يا مو حادقا لو اذ كان لا لجل له في الاذان
 في القراءة او في لا لجل سماعها ايضا الله ومثل هذا ايضا ذكر الله تعالى
 الذي يتلقون له حلقا حلقا ويرفعون اصواتهم بالتعطيل فيه وتغيير
 الحروف والكلمات وينشدون عليه الاسفار ويوقعون جميع ذلك على نعم
 المويستي موزونا بوزن خاص فان ذلك كله حرام واستماعه
 حرام ايضا والاقراء عليه والرضاء به لانه لعب ولهو وليس ذكر الله
 هكذا ولا كان هكذا صنع السلف واغاكوا يذكرون الله تعالى خشوعا
 وخضوعا قال تعالى الم ياءن الذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل
 من الحق ولو خشعت قلوب هؤلاء المتواجدين لذكر الله تعالى خشعت
 جوارحهم وتأدبوا بآداب الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا يجلسون
 في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وكان على رؤسهم كطير ولم يسمع منهم
 تخلفوا يذكرون الله تعالى بالتفخيم والتعطيل والانشاد وانما كان ذلك
 بالخشوع والخضوع وكذلك من بعدهم من التابعين الى ان خلق من
 بعدهم خلق اضاعوا الصلاة وانتبهوا الشكوات فسرا يلعبون غيا
 وان اذ لنا جميع ما نراه من حضور ذلك حملوا الى الملبس على الكمال
 وانكرنا في العوم على مقتضى الوجه الشرعي في انكار المنكر فالجاهل ان اذ ان
 والاقامة والتسبيحات خلال الصلوات والادعية جميعها والخطبة في الجمعة
 والعيد وقراءة القرآن وذكر الله تعالى كذلك لا يجوز فيه التمليط
 والتغيير في الحروف والكلمات والزيادة في المردود والنقصان منها لاجل هذا
 الامر المستحق المفاد من قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم
 وخوف من الاخذ بالتقصير لا استحباب جرد في صوت فان
 التغيير والتعطيل حرام وفيه صوت مستحب ولا يترك الحرام لاجل
 المستحب فان ذلك امر مطلوب بعد حصول الاصل وهو اقامة الحروف
 والكلمات الوبيية على ميزانها الشرعي كما قال السخاوي رحمه الله تعالى
 من جملة ابيات ذكرناها في كفاية المستفيد في مونة التجويد
 للميزان فلا تترك طاعيا فيه ولا تترك مخيرا الميزان
 فانما حصل الاصل حسن التحسين ويكون مطلوب لان فيه زيادة
 سمار

كما في التادية وقال والدي رحمه الله تعالى في صلاة الي بكر رضي الله عنه اقام
 في مرض النبي صلى الله عليه وسلم خرج النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة
 بكر فكان ابو بكر يصلي بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون
 بصلوة ابو بكر قال في التادية وبه يرفعون ان رفع المؤذنين اصواتهم في
 الجمعة والعيد وغيرهما قال في الفتاوى ليس مقصوده خصوص الرفع الكائن
 في زماننا بل اصل الرفع لا بلوغ الانتقالات اما خصوص هذا الذي
 تعانوه في هذه البلاد فلا يبعد انه مفسد فانه غالبا يشتمل على مدحهم الله
 الكبر او ما يتم وذلك مفسد وان لم يشتمل فلو تم بيا القوم في الصياح زيارة
 على حاجة الا بلوغ والاشتغال بتجزيات النغم اظهار اللطافة النغمية
 لا اقامة للعبادات والصياح ملحق بالكلام الذي يسلطه ذلك الصياح وذكرها
 في باب ما يفسد الصلاة انه اذا ارتفع بكاءة من ذكرها الحنة والشار لا يند
 والمصيبة بلفظة تفرد في الاول بغير حق سؤال الحنة والقوم من كبار
 وان كان يقال ان المراد اذ حصل الحروف ولو صرح به لا تقصد كثرة لفظها
 ولو صرح به فقال وامهيتها او ادر كوني فسد فهو بمنزلة وهذا معلوم
 ان قصده اعجاب الناس به ولو قال بجواب من حسن صوتي ومزجيري فيه
 افسد وحصول الخلل لانه من التلحين ولا ادر ذلك يصدر ممن فهم معنى
 الصلاة والعبادة كما لا ادر تجزير النغم في الدعاء كما يفعل القراء في هذا الزمان
 يصدر ممن فهم معنى الدعاء والسؤال وما ذلك الا نوع لعب فانه لو قدر
 في الكمال لسايل حاجة من ملك ادر سؤاله بجزء من قيمته الكرم والحق
 والتقريب والرجوع كالنغم لئلا يتقصد السخرية واللعب اذ مقام
 طلب الحاجة التفرع لا التقيد اه وذكر الجليل في نش المنة قال ويكره الترجيع
 والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المتابعين لانه تشبه بفعل الفسقة هذا
 اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير في ام بلو خلقي الله وفي جامع الفتاوى
 ويكره الترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه لانه يشبه بفعل الفسقة
 حال فسقهم ولم يكن هذا في الابتداء ولم يذكره في الاذان وقيل لا بأس به لقوله
 عليه الصلاة والسلام زينوا القرآن باصواتكم وقوله عليه الصلاة والسلام من لم
 يتغن بالقرآن فليس منا قيل مضاه يتطرب بتجديده صوت لان الغناء من
 علامة التطرب اياها بوجع وجماعة من السلف لان ذلك سبب لفرقة
 من الدنيا واقبال النفوس الى الاخرة وكرهه مالك لانه مانع من الخشوع

٤
٢

قول

اقول

والنفسه والشافعي كرهه في موضع ولم يكرهه في موضع اخر فقال بعض المشايخ
استماع القرآن بالاطمان معصية وكتالي وكسابع اغنام لقوله عليه
الصلاة والسلام ان من البيان لسحرا قيل في وجهه ان من
البيان ما يكتب به الاثم فما يكتبه السحر في سجود ويكره الصوف
عند القراءة ورفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكرهه كراهة
مخبره وجب منع كصوفية من رفع الصوت وتخزيق الشياطين ومن يتواجد
عند سماع القرآن والذكر وبذلك سقطت العدالة الله وقوة
العلماء عليهم على هذا تركناه خوفا الاطالة في هذه الحالة
وتكره جماعة النساء فان فعلن تقوى الامام وسطرن ولا تقدم
وتكره جماعة النقل الا التراويح والكسوف قالوا الذي رحمه الله
تعالى امام يتوي في المذكور ما ثبت لانه من يؤتم به وفي بعض
الكتب الامامة وتركها هو الصواب لانه اسم لا وصف وانما في المطوب
وفي الحق يكره للنساء ان يصلين وحدهن جماعة فان فعلن تقوى
الامام وسطرن كالنساء وقال الشافعي يستحب للرجال وحديث
رابطة ان عائشة رضي الله عنها امتنا وقامت وسطنا ولنا ان
جماعتهم لو كانت مشروعة لكره تركها ولشاعت شيوع جماعة الرجال
على انهم من شعائر الاسلام فتخص بالرجال كالاذان والخطب
والجوارح والاعباد وحديث رابطة كان في ابتداء الاسلام او تعليم الجوارح
ودقوا الامام وسطرن استر لها فكان اولاه وفي فتح القدير عن
الحيد او دود صريح بن خزيمة صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها
في حجرها وصلاتها في حجرة افضل من صلاتها في بيتها يعني الحزنة
التي تكون في البيت وروى بن خزيمة عن علي بن ابي طالب انه قال احب
صلاة المرأة الى الله في اشرف مكان في بيتها ظلمة ومعلوم ان الخدع
لا يسع الجماعة ولا يستلزم ذلك ثبوت كراهة التحريم في الفعل بل
التشريع ومرجعها الى خلاف الاول ولا علينا ان نذهب الى ذلك
فان المقصود اتباع الحق حيث كان الله في الشرور وكره جماعة
النساء وحدهن اذ يلزم من احدا في قوام الامام وسطرن الصوف
او تقدم الامام وهو ايضا مكرهه في حق من ولو فعلن لم يتقدم الامام
بل تقوى وسطرن اذ بعض الشراة هو من بعض كالقراءة اذا صلوا

قوله
اقول

لم يتقدم امامهم وقال والذي رحمه الله تعالى واعلم ان جماعة النساء لا تتركه في صلاة
الجماعة لانها فريضة وتركها تقدم مكرهه فدار الامر بين فعل المكره وهو
لفعل الفريضة او ترك الفريضة فوجب الاول بخلاف جماعتهم في غيرها
ولو صلين فزادى فقد سبق احدهن فكلون صلاة لباقيات ثقلها
والتمثل بها مكرهه فيكون فراغ تلك موجبا لفساد كوفية الصلاة لباقيات
كتقيد الجماعة بالسجدة لمن ترك القعدة الأخيرة كذا في فتح القدير
وفي نه الدرر ولا يصل على تطوع الجماعة الا في قيام رمضان وعن شمس الاثنية
ان التطوع بالجماعة اغليلر اذا كان كان على سبيل التداوي اما لو اقتدر
واحد بواحد او اثنتان بواحد لا يكره فاذا اقتدر ثلثة بواحد اختلف
فيه وان اقتدر اربعة بواحد كرهه اتفاقا كذا في الكافي اه وسبب الكلام على
صلاة كرفايب وصلاة براءة ولبيلة القدر في فضل التوافل ان شاء الله تعالى
وقول المصنف رحمه الله تعالى التراويح والكسوف يعني لا تترك الجماعة في صلاة
التراويح في رمضان ولا في صلاة الكسوف الشمس اذا حضر امام الجمعة واذا
لم يحضر امام الجمعة تترك الجماعة فيصلون وحدهم كما يصلون في حق العقر
سواء حضر امام الجمعة او لم يحضر وتامة في المطولات
رفع الامام رأسه من الركوع قبل ان يسبح المقتدر ثلثا للصلاة ان يتابع
الامام لان المتابعة فرض والشيخ سنة وقيل يتم التسبيح ثلثا لان
من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلثا قاله قاضي خان في المحققين
قال الزيلعي ولو رفع الامام رأسه قبل ان يتم المقتدر ثلثا اتم
ثلثا في رواية والشيخ ان يتابعه وقال الذي رحمه الله تعالى وبأرواية
قال الامام ظهير الدين لان من الناس من يقول لا يجوز الا بذلك وهو
ابو مطيع قال ابو البقي يرفع مع الامام ويترك ما بقي من التسبيح
وهو الصريح بخلاف ما لو سلم قبل ان يتم المقتدر تشهد فانه لا يتابع
لان قراءة الشهد واجبة ومقتضاه انه لو سلم وهو في ادعية
الشهد يتابعه والناس عنه غافلون اه وفي النهاية وقال ابو مطيع
الشيخ تلميذ الشيخ رحمه الله تعالى لو نقص من ثلث في تسبيحات
الركوع والسجود لم تجز صلاته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان
نظير القيام فوجب ان يحل ذكره من قيا ساعلي القيام واصحابنا

قوله
اقول

رحمهم الله كما يحبون قولهم اركعوا واسجدوا فقد امر بالركوع والسجود
يا مربي السجرات فيهما فتى شرطنا السجدة للجواز فقد رفقنا جوازاً انبت
النسب خبراً لو احدث هذا لا يجوز ولأنه ترك فينا فتى بسبب كل حال فيكون
سنة كالتأخير والتعود وهذا لأن مبنى التواضع على الشرح والاعلان
ومبنى التطوعات على الخفية والكتمة لقوله تعالى وان تحقوها وثقوتها
الفقاه فهو خير لكم وليس كالقراءة لأنه يجرها ويكره ان يظلي
وحده بحسب الأمام وحلقه صبي ويكره ان يظلي من وراء حلقه صبي
وعند احمد لا تصح قال في فتح القدير ولو قام واحد خلف الأمام
وظف صوته بكرة بالأجماع كذا في الدرر ونقل قبل ذلك قال وكذا توسل
الأمام كراهته في حق النساء والعراة كما سبق ويكره للأمام
ان يقوم بين كساريتين او زاوية من ناحية المسجد الى سارية
لأنه خلاف عمل الأئمة والأفضل ان يقوم في الصلوات الأخرى اذا خاف
ان يراه احد وفي كراهته ترك الصلوات الأولى مع امكان الوقوف فيه
اختلفوا ولو اقتدوا واحد بالآخر في ثالث يجذب به المقدي بعد التكبير
ولو وجد قبل التكبير لا يضره وقيل بتقديم الأمام ويكره ان يظلي
من وراء خلق الصلوة وعن احمد رحمه الله انه لا يصح الا في الجاذبة
والترمذي وصححه بن حبان عن علي بن ابي حمزة وسلم انه رأى رجلاً يصلي
خلق الصلوة فامر به ان يعيد الصلوة واستدل الجواز بما روي في البخاري
عن ابي بكر انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راى ركع فركع
دون الصلوة ثم ذهب حتى انتهى الى الصلوة فلما سلم عليه الصلاة والسلام
قال لا سمعت نفعاً عالياً يا محمد كذا ركع دون الصلوة ثم مشوا الى الصلوة
فقالوا بكرة انا يا رسول الله خشيت ان تغتني الركعة فركعت
دون الصلوة ثم لحقت الصلوة فقال زادك الله حرصاً ولا تغر فعمل
ان ذلك الامر بالاعادة كان استحباباً ولكن كراهته قالوا اذا جاء الصلوة
ملاً يجذب به من واحد منه ليكون هو معه صفاءً ويبنى لذلك
ان لا يجبه فتشبه الكراهة على هذه لأنه فعل وسعى
وفي القنية الامام اذا ترك الأمام اسبغاً وخواه اهل البيت
او لمصيبة او استراحة لا بأس به ومثل هذا في الشك وكذا
قال في الاستباه والنظائر من الفقه الأول نقل في القنية ان الأمام

قوله

اقول

قوله

اقول

المسجد

للمسجد يسامح في كل شهر اسبوعاً للاستراحة او لزيارة اهل بيته وعبارته
في باب الأمامة امام يترك الأمامة لزيارة اهل البيت اسبوعاً
او لمصيبة او للمصيبة او للاستراحة لا بأس به ومثله عفو في عاقبة الشرع
اه فقول صاحب الاستباه في كل شهر اسبوعاً ليس في عبارة القنية
كما ترى تعيين الأسبوع في كل شهر لكن هو المراد تسعة ايام اسبوعاً
في السنة تعبر وان كان الاطلاق يحمل على قوله تعالى في اخر شرع
النية بعد نية عبارة القنية المذكورة والظاهر ان المراد به وقوع
ذلك في السنة مرة واحدة فقامل فصل في قضاء الغوايات
لا يجوز صلاة الوقتية اذا كان عليه فائتة الا في ثلثة مواضع
الأول اذا ضاق الوقت وخاف ان صلى الفائتة فاتت الوقتية
الثاني اذا زادت الغوايات على خمس الثالث اذا نسي ان عليه فائتة
فتصح الوقتية قبل الفائتة في هذه المواضع الثلاثة غير
بالغوايات دون المتروكات مع ان الحكم كذلك اذا ترك صلاة عمداً لأن للمسلم
عقله ودينه يدعانه عن كسوفه قصداً ظاهراً فغير عنه بالغو لغو
الحسين للظن به وحملاً مره على الصلاح وكذلك في حديث من نام عن
صلاة او نسيها فان الحكم غير مقف على النوم والنسيان لانه اذا ترك فسقاً
ه وفيما نية في القضاء بالاجماع لكن اخرج صاحب الشرع في حيز العبادة
والظن بالخبر كذا في النهاية وفي الدرر الترتيب بين الترويض والنجاسة
والوتراد وقضاء فروع على معنى ما يفوت الجواز بغفوة بعين ان الظن
اذا كان فائتة لا بد من رعاية الترتيب بين الترويض والنجاسة وكذا بينها
وبين الكون وكذا ان كان البعض فائتة والبعض وقتاً لا بد من رعاية
الترتيب فيقضي الفائتة قبل الوقتية والأصل في لزوم الترتيب قوله
عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة فليس بها فم يذكرها الا وهو
يظلي مع الأمام فليصل التي هو فيها ثم يقضي التي يتذكر ثم يعيد التي
صلى مع الأمام وقد صرح شراح الهداية بأنه خبر مشهور تلقته العلماء
بالقبول فثبت به الترويض العمل كما في الحديث الوارد في الجواز اه وقد عد
المصنف رحمه الله ثلثة مقاطع الترتيب ثلثة اشياء وهي اربعة الاول
ضيق الوقت قالوا لا بد من تركه تعالى في وقت الغرض حيث لا يشتغل

قوله

اقول

بالفائتة وقدر مقدار ما يجوز في الصلاة بلا كراهة تفوت كوقتية بخلاف ما إذا اطلال
 القراءة فإنه لا يعتبر كذا ذكره البيرجندى لأنه ليس من الحكمة تقويت
 لترا ردة الفائتة ولأنه وقت للوقتية بالكتاب ووقت للفائتة بخلاف الواحد
 وهو من نام صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها كما مر والكتاب مقدم على خبر
 الواحد فلو قدم الفائتة في هذه الحالة ولم يكن وقت كراهة فهي صحيحة وإن
 كان فعلها حراما لأن التمهيد عن تقديمها للمعنى في غيرها وهو لزوم تقويت
 الوقتية وهو لا يعدم المشروعية قال ثم تغير حتى لو وقت ان يكون
 الباقي لا يسع الوقتية والفائتة ولا يمتط بخلاف غلبة الظن بل بالواقع
 فلو ظن حقيقة فصل الوقتية ثم ظهر أنه فيه سعة بطلت ثم ينظر ان
 ظن ان ظن ان الباقي صار لا يسع ما فاعاد الوقتية ثم ظهر أيضا خلافه
 بطلت أيضا ثم ينظر أيضا كذلك الى ان يظهر بعد عادة من الاعادات
 ضيقة صادقة فيعيد الوقتية ثم يصلي الفائتة وان ظهر بعد عادتها ان
 يسع ما يصلي الفائتة ثم الوقتية ولو صلى الوقتية ثم بقي من وقت
 فصل الوقتية فيخرج الوقت قبل ان يقعد قد استشهد حكمه بخلاف الوقتية
 لتبين ضيق الوقت عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر
 الفائتة واطال حتى ضاق لا يجوز الا ان يقسم بان شرع فيها ولو شرع
 ناسيا والمسئلة بحالها فتذكر عند ضيقه جازت كذا في الفقه اهـ
 وفي جامع الفتاوى والمعتبر في ضيق الوقت الوقت المستحب وقوله والدي
 رحمه الله تعالى ورحم في الظاهرية بما في المتن من انه اذا افتتح العصر في
 اول وقتها وهو ناسي للظهور ثم اخبره الشمس ثم ذكر الظهور مضى في
 العصر قال في هذا ايضا على ان العبرة للوقت المستحب قال في الفقه
 اجلة والملاحح لأن المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وفيه
 في رواية اخرى تعين المصير اليها اهـ وكذا في اذا صادت الغزوات
 ست صلوات بخروج وقت السادسة دخل وقت السابعة اولها لم
 ترك صلاة يوم كامل وفي اليوم الثاني فان كفوايت تبلى ستا
 بطول الشمس في اليوم الثاني ولم يدخل وقت السابعة وهو الاصح
 لأن الكفر بالاحوال في هذا التكرار فيصيح ان يكون ذلك سائلا لتحقيق
 سقوط الترتيب الواجب بينها انفسها وبين اخبارها من ايام
 وليال متوكة لانه لو وجب الترتيب فيها لوقفت في حرج عظيم وهو
 مدفوع بالنص ولأن الاشتغال بها عند ذكرها قد يؤدى الى تقويت
 الوقتية وليس ذلك من الحكمة كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرح

وبينها

الدرر

الدرر والاصل فيه القضاء بالانغماء حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه
 اعني عليه اقل من يوم وليلة ففقد الصلوات وعاد من يا سر رضى
 الله عنه اعني عليه يوما وليلة فقضاها وعبد الله بن عباس رضى الله
 اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضه فدل على ان التكرار معتبر في التحقيق
 الله والثالث النسيان لانه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان ولا يمكن
 الله تعالى الا وسعها اول وقت انما يصير وقتا للفائتة بالتذكر ومالم
 يتذكر لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما كذا في الزيلعي والمراد النسيان
 المستمر اما لو شرع في الوقتية وهو ناسي لفائتة ثم تذكرها قبل ان يفتت
 فانها تبطل ويعود الترتيب كما مر جوابه والرابع الظن المعتبر قال في المحققين
 عن الحسن بن ابي حمزة من جهل فرضية الترتيب لا يفترض عليه كالنسيان
 وهو قول جماعة من ائمة بلخ وفي القدوري الكبير ترك الظهور وصلى العصر
 ذكر احتج فيسقط قضاء الظهور وصلى المغرب قبل إعادة العصر صح مؤيد ولو
 علم ان إعادة العصر عليه لم يجز مغرب ولم يفصل في الأصل بين ما اذا كان
 عالما او جاهلا اهـ وفي شرح الدرر فيعيد القضاء والسنة لا الوتر من علم
 انه صلى الفاتح بلا وضوء والاخرين به اهـ وفي المحققين وسئل ظهيرا الدين
 المرعشي عن امرأة فاتتها الظهر ثم حاضت ثم طهرت وصلت الوقتية
 ذكره الفائتة فقال لا تقبله وقال الوالد رحمه الله تعالى من الاعذار الخلل
 فيها بين الملاحح ما ذكره في محضر الجا على طرقت الظهر ثم حاضت في العصر
 ثم طهرت سقط الترتيب وكذا الوفاة لله او اربع قبل الحيض فقال المرعشي
 لا يسقط قيل هذا قول ابي ج وابي يوسف وفي رواية عن محمد لا تسقط
 الوقتية وقال حسن هذا بناء على ان الاعتبار في الترتيب بالمدغم
 وعند محمد بالصلوات والله اعلم ويصح قضاء صلوات يوم
 في وقت واحد جملة مرتبة او غير مرتبة واذا كثرت الغزوات واراد قضاءها
 ينوي اول ظهر عليه مثلا او اخر ظهر عليه دائما فانه كلما قضى اول ظهر عليه
 صار ما بعده اول وكلما قضى اخر ظهر عليه صار ما قبله اخر حتى ينتهي
 ما عليه ولا يطلق الظهر من غير تعيين وينبغي ان يقضى الغزوات في بيته
 لا في المسجد لئلا يطلع عليه الناس لأن تأخير الصلاة عن وقتها معصية
 وفيه فينبغي ان لا يطلع عليه غيره كذا في الجمل الفتاوى بل
 القضاء في وقت واحد والمساعدة اليه افضل فان تأخير الغزوات

قوله

اقول

للجوز قال في الحجة الاصح ان تأخير قضاء الفوتة عند السج على المبال في
 الجوز يجوز وقيل وان وجب على الفور يباح له التأخير اهـ وفيه تردد
 اذا كثرت الفوات فاستعمل بالقضاء محتاج الى تعيين الظهر والعصر
 ونحوهما وينوي ايضا ظهر يوم كذا او عصر يوم كذا اذ عند اجتماع
 الظهر في الزمة لا يتعين احدهما فاختلف الوقت كما خالف في كتب
 فان اذا تسهل الأمر عليه نوى اول ظهر عليه واخره اي اخر
 ظهر عليه فكلما نوى اول ظهر عليه وصلى فما يليه يصير اوله وكذا لو
 نوى اخر ظهر عليه وصلى فما قبلها يصير اخره فيحصل التخيير اهـ وفي
 جامع كفتاوى وقيل لا يصح ان ينوي الظهر والعصر ونحوهما
 عليه ان ينوي الأولى او الأخرى اهـ وقال الذي رحمه الله تعالى
 ومن يقضي الفوات ينوي اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه احتياطاً ولو لم
 يقل الأولى والأخرى قال نويت الظهر الغاية جاز ولو قال نويت قضاء
 أقرب صلاة ظهر جاز كذلك يقول لكل صلاة كذا في الحجة اهـ وفيه تردد
 قال في النصاب وفيه كفتاوى اذ اقصى كفاية ينبغي ان يقضي في بيته
 لا في المسجد حتى لا يقع الناس على ذلك لان تأخير الصلاة عن الوقت
 مفسدة فلا ينبغي ان يطعم عليه غيره اهـ وقال والذي رحمه الله تعالى
 وينبغي ان يكون من يقتدر به الشد تحذراً خصوصاً ممن يقتدر به
 فصل في الوتر والتر واجب وفي رواية فرض وفي رواية سنة

المعنى

قوله

والصحيح انه فرض علا واجب اعتقاداً والقراءة واجبة في جميع
 الركعات كالنفل والقنوت فيه واجب اي اقبل الركوع ولا فتوت
 عندنا في الخوف او اقتدر بقائه في الركعة واستقام على الاصح
 وقيل يقعد وقيل يقسم الحصة بين الركعتين والوقوف واول من صلى
 الوتر الواجب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الموضع عند
 وصوله الى حفرة الوترى لولم يكن اوصاه صاحبه ابو بكر بصرياً
 رضي الله عنه حين صعوده ان يصلي له ركعة فضلى لنفسه ركعة ولصديق
 ركعة وامره الله تعالى ان يصلي له ركعة فقام فلما قرأ فاتحة الكتاب
 وسورة معها واراد ان يركع فاطلع الى النار واهلها ففشي عليه
 فرش عليه جبريل عليه السلام ماء الكون فبما افاق كثر وقت
 واستعاذ من كثرة اهلها فما صلى لنفسه صلاته وما صلى
 لصاحبه صلاته وما صلى لامر به صلاته فريضة فالوتر بهذا

اقول

المعنى له فضائل ثلثة الزمان والواجب والسنة كذا في نه الصايح
 الوتر بقية الواو وكسرها كما في الرقائقي وذكره النووي
 وغيره والاصل ان عن ابي ج في الوتر ثلث روايات وليس فيه رواية
 مخصوص عليها من كذا رواية حماد بن زيد انه فرض واليهما
 ذهب زفر بن رجب عن روايته اسد بن عمار سنة واليهما ذهب
 ابو يوسف ونحو رواية الثلثة وزفر بن رجب عنها رواية يوسى
 ابن خالد السقي نسبة الى السمعت بالمهمله وكتابه المثنان الكوفية
 انه واجب وهو الظاهر من مذهب ابي ج كما في المسبوح وهو الصحيح
 كما في الحط والاصح كما في الثانية ثم عن ابي يوسف سمعت ابا ج
 يقول الوتر فريضة واجبة فان قيل كيف جمع بين صفة الفريضة
 وصفة الوجوب وهما عند اهل الفقه متغايران فالجواب انها فريضة
 عملاً لا علماً واجب علماً وتغيره ان من نفي فريضة لا ينكر او نقول عنى
 بقوله واجبة ان وجوبه لم يثبت بطريق قطعي كسائر الواجبات وعن
 ابي يوسف انه سنة واجبة لأن وجوب الوتر طريقة مستقيمة وقيل
 اراد به بيان الطريقة التي عرفناها وجوب الوتر فان وجوبه ملوك
 الا بالسنة وجزم في الحيط والمنبع والتاجية وشبههم في التنوير
 ذهبا الى التوفيق بين الروايات الثلثة بانه فرض علماً واجب اعتقاداً
 علم سنة بثبوتها في الحقايق فلا اختلاف في الحقيقة بين الروايات
 اهـ ومعنى ذلك ان الوتر ان قيل فيه انه فرض صح الكلام لانه فرض من
 جهة العمل فيعامل بمعاملة بقية الفروض الخمسة من جهة ان تذكره
 في الفرض مفسد للفرض وتذكر الفرض فيه مفسد له وينقض كالنوى وان
 قيل فيه انه واجب صح الكلام لانه ثابت بدليل غير قطعي فلا يكفر
 منكرو كسائر الواجبات وان قيل فيه انه سنة صح الكلام لانه ثابت بالسنة
 قال في نه العدد وهو ثلثة ركعات تسليمه يقرأ المصلي في كل ركعة من
 الركعات كفاية وسورة لأنه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولأن وجوبه لما كان بالسنة وجب القراءة في الجميع احتياطاً وقبل ذلك
 الثلثة يكبر رافعا يديه فيقت في اي فيها قبل الركوع لا روي

انه صلى الله عليه وسلم اوتر بثلاث ركعات قرأ في الأولى بسم الله الرحمن الرحيم
 الثانية بقول يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وقت قبل
 الركوع وعند الشافعي بعده الله وذكرنا فيما سبق في واجبات الصلاة
 ان القنوت للوتر واجب والقنوت في اللغة الطاعة والقيام والوقوف
 المشهور وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان لاذي الموبوء في جامع
 الفتاوى ولو قنت بغير الرتبة جاز ولو كان المصل مقتدا قال محمد بن
 لا يفتي لان كراهية رضي الله عنهم اختلفوا في ان من قرأ القرآن والمقتدى
 لا يقرؤ القرآن حقيقة فلا يقرؤ ما له سبعة القنوت ولله الشبهة قالوا
 لا تقرؤه الى ابي الحسن والجب احتياط وان كان اماما لم يجر وان كان
 منوفا فلا يجاز في الجهر والاخفا قال ابو يوسف يقرؤ المقتدى
 القنوت ويخاف الامام والمنزود وهو المختار ولا قنوت في
 الجهر وقال الشافعي رحمه الله يقتضي الركعة الثانية بعد الركعة الأولى
 انش رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يفتي في صلاة الغداة
 ان فاتك الدنيا ولنا حديث بن مسعود رضي الله عنه انه صلى
 الله عليه وسلم قنت في صلاة الفجر شرا يدعوه على من كذب ثم تسلمه
 والترديد دليل كسح والترجيح بفتح الراوي او بالروي فانه حاضر
 فيترجيح ولا يتبع الحنفى شافعي يقتضي في الجهر عند الجرح والمجود عند
 الجرح يوسى يتبع لانه مقتدر بالامام والاصل في الاقتداء المتابعة
 والقنوت في جهر فيه فصار كتكبيرات كصديدين ولنا انه منسوخ لما
 رويناه ولا متابعة في المنسوخ فصاد كما لو كبر حشا في الجازة
 حيث لا يتبع بل سكت قايما ليتابعه فيما لم يتابعه فيه
 وهو القيام وقيل يفتي حقيقة للشافعي لانه الساكن شريك
 الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت كذا في شرح
 البدر وقيل يسلم قبل الامام كذا ذكره في اللغة وغيره لان الامام
 اشغل بالبدعة فلا معنى لانتظاره ذكره والذكر رحمه الله تعالى وقوله
 المص رحمه الله تعالى اول من صلى الوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليلة المواجه بيان لسبب مشروعته وهو يقتضي ان يكون ركعة منه

سنة

سنة وركعة منه واجبة وركعة منه فريضة وذلك بنا في ما ذكرناه من
 الروايات الثلاث فيه كل واحد يمكن ان يكون كل ركعة من الثلاث
 بهذا الاعتبار غلبت على الركعتين الاخرتين فسميت باسمه فقبل ان
 الوتر سنة باعتبار ان فيه ركعة سنة وقيل انه واجب باعتبار انه فيه
 ركعة واجبة وقيل انه فرض باعتبار ان فيه ركعة فرض فكان ذلك
 بيان سبب الروايات الثلاث فيه ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فليست
 فيه التوفيق الذي ذكرناه بين الروايات كثلث فثبت عليه بهذا
 الاعتبار ثواب النوى والواجب والسنة من حيث العمل والاعتقاد
 والثبوت والله اعلم فقال صاحب الارشاد لا يجوز اقتداء
 الحنفى في الوتر بركعتين في الاصل اقتداء المفسر من بالمتنفل لا يجوز
 والصحيح الجواز لانه في جهر وفيه ولكن الاصل في الاقتداء بالحنفي
 قال في فتح القدير وما ذكر في الارشاد من انه لا يجوز الاقتداء
 في الوتر بجماع اصحابنا لانه اقتداء المفسر من بالمتنفل بخالفه
 اشتراط المشايخ في الاقتداء بشافعي في الوتر ان لا يفصل بينه
 يقتضي صحة الاقتداء عند عدم فصله وفي الفتاوى اقتدى حنفى في
 الوتر عن يركانه سنة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بهي لان
 الوتر صلاة فلا يحتاج الى نية الوتر فلم يخلو بينهما فافترقا
 الاعتقاد في صحة الصلاة واعتبروا في النية لكن قوسه شغل
 اطلاقه بما ذكره في الجنس وغيره من ان الوتر لا يتأدى بنية النفل
 ويجوز عليه وبني عليه عدم جواز صلاة من صلى الخمس سنة ولم
 يور كنافة من المكتوبة مع اعتقاده ان منها فرضا ومنها نفلا
 فافاد ان مجرد معرفة اسم الصلاة ونيتها لا يجوز بها فان فرضه ان
 صلى الخمس ويعتقد ان من صلى الخمس فرضا ونفلا وهذا فرع تعيينها
 عند ان الظهر نفلا فهو بنية الظهر نا وظهره نفلا فلو يتأدى
 به الفرض فعله هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفى اقتداء بوتر الشافعي
 بناء على انه لا يصح شروعه في الوتر لانه بنية اياه انما نور النفل الذي
 هو الوتر فلو يتأدى لو اوجب بنية النفل وح فلا اقتداء به فيه بناء

قوله

اقول

على المردوم في زعم المقتدي المقتدي نعم يمكن ان يقال لو لم يحظر بخاطر عند كسنة
صفة من كسنة او غيرها بل مجردا كوتر يستفي المانع فيجوز بخلاف مسيلة
التجسس تقتضي انه لا يجوز وان لم يحظر بخاطره فغلبته وفرضته بوزن
كان المتقرر في اعتقاده فغلبته وهو غير بعيد للمتاامل المتواضع
ان يقيد قول المص رحمه الله تعالى بصحة الاقتداء في الصلاة بما اذا لم يحظر
للمقتدي الحنف من الامام الشافعي ما يبطل الصلاة على مذهب الحنفية
بان كان يجرد الوضوء من الجماعة والفصد فيقبل ثوبه من المني ولا
يقطع وتره بسلام كما قاله الزيلعي رحمه الله تعالى قال وهو الصحيح وذكر
ابوبكر الرازي اقتداء الحنفي عن يسم على الركعتين في الوتر فيقول
مع بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده لانه لم يتردد فيه كما لو
اقتدى بامام قد رجع فعلى هذا يجوز الاقتداء اذا صحت على زعم
الامام ولم يصح على زعم المقتدي وقيل اذا سلم الامام على راس
الركعتين قام المقتدي واتم كوتر وحده الله وهذا بناء على ان
المعتبر في الاقتداء رأي الامام او رأي المقتدي والمختار هو
الشافعي كما صرحوا به قال والدي رحمه الله تعالى قال في اصله الاقتداء
بالشافعي على ثلاثة اوجه الاول العلم باحتياطه فلو يكره الشافعي
العلم بعدة منه في خصوص ما يقتدي به او في الجملة صح في النهاية
الاول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهد في اذاعة اخيه ثم
غاب فالاصح انه يصح الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضا احتياطاً
وحسب لظنه به او في الثالث ان لا يعلم شيئاً فالكرهية ولا
خصوصية بل ذهب الشافعي بل اذا صلى حنفي خلق في المذهب
فالعلم كذلك كذا في البحر ولا يصلي الوتر في جماعة الا في شهر
رمضان والافضل صلاة كوتر في البيت اخيراً الليل ليكون بعد التمجيد
لمن يتبع بالانشاء وهو ثلاث ركعات بتسليم واحدة ويقول
في القنوت اللهم انا نستعينك ونستبرئ بك ونستغفرك وننتوب
اليك ونؤمل بك ونؤكل عليك ونشفي عليك الحير كله نشتكر
ولا

قوله

ولا نكفرك وتخلع ونترك من يفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسود ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الى حد
بالفار ملحق قال في المصباح المنير يجوز ملحق بكسر الحاء اسم فاعل بمعنى
لاحق ويجوز الفتح اسم مفعول لان الله تعالى اطلق بهم اي انزلهم بهم
او يقول اللهم الهدنا فيمن اهديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن
توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت فانك تقضي ولا
يقضي عليك وانه لا يتبدل من واليت ولا يورث من عادت تتباركت
ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت وستغفرك اللهم وننتوب اليك
وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وسلم
فيلان دعا القنوت وحده في معنى بن مسعود رضي الله عنه فعمل في
دعا القنوت احتياطاً قال في جامع الفتاوى والجماعة في
الوتر في خارج رمضان يجوز وهو اختيار صاحب كعقود وفي الخلوصة
جاءت مع لكراهة اهل البيت في الاقتداء في الوتر خارج رمضان
يجوز وفي مختصر القنود لا يجوز ابكره والجماعة في الوتر في رمضان
افضل واختار علما وانا من يوتر في منزله اه وقال والدي رحمه الله تعالى
وافضل اوقات الوتر اخر الليل لمن اعتاده بالانشاء قال بعضهم ان اراد
ان يصلي الوتر جماعة خارج رمضان لذلك وان لم يصلي جماعة لا
لانه غير مشروع بل باعتبار انه يسحب تأخيره الى وقت يتعذر حضور
الجماعة فيه وقال الجراح البنا ان يوتر قبل ان يطلع الفجر ولا
يؤخره الى طلوع الفجر فان طلع في قبل ان يوتر فليوتر ولا يتوب
ذلك وهو قول ابي حنيفة ويوتر في بيته وهو افضل الا في شهر رمضان
ومن يقضي الصلوات يقضي الاوتار بقنوتها لان قضا الوتر واجب
ولا يترددون القنوت وسئل الخليل عن رجل شافعي المذهب ترك
صلاة سنة او سنتين ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة عليه نقضا
فقال على مذهب ابي حنيفة يقضي السنة كطويلة كتي بعد الوتر لا اصل
لها اه وفي فتح القدير او ترقب النوم ثم قام الليل فصلى الوتر ثانياً لقوله
عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة ولزمه ترك السجدة المفاد بقوله

اقول

المؤكد ان وان اجمعوا على تركها كسلا يقاتلوا وان تركوها استخفافا كروا
 النفل لغير زيادة لما في الموقب وشرع عبادته شرعت لنا وعليها
 اعلم من المسنون والمسنون قال شيخ الاسلام في فوائده تحت صلاة
 النفل نفلا لا يزايدة على كونه ركعة وذكره والدي رحمه الله تعالى والمثاني
 المواظبة وفي تنوير الابصار واكوا سنة الف وقيل بوجوبها فلا
 تجوز صلاتها باعدا من غير عذر على الأصح ولا يجوز تركها العالم
 هار مرجعا في الفتوى بخلاف سائر السنن ويخشى الكفر على
 منكرها وفي الخصة واجمعوا على ان ركعتي الف قاعدا من غير عذر
 لا يجوز كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي فتح
 القدير سنة الف أقوى السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لو
 صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز قالوا العالم اذا صار مرجعا
 للفتوى جازله تركه سائر السنن لما حذر الناس الا سنة الف
 ثم اختلفوا في الافضل بعد ركعتي الف قالوا في ركعتي الموقب فانه عليه
 الصلاة والسلام لم يدعها سوا ولا حضرا ثم لم يبعد فظهر تقضي
 لانها سنة متفق عليها على التي قبلها لانه قيل في الفصل بين
 الاذان والاقامة ثم لم يبعد المشايخ التي قبل الظهر ثم التي قبل
 العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي قبل الف والعشاء التي قبل الظهر وبعد
 وبعد الموقب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر والكوفة في الحنفي
 وقد احسن ولا في نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل
 مواظبة على غيرها من ركعتي الف ولو تركت الاربع قبل الظهر والية
 بعدها وركعتي الف قبل الاقامة لانه لا يتركها الله تعالى سعة
 بطوعا الا ان يستحق فيقول هذا افضل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افضل
 في يكون في النوازل ترك سنن الطلوات الحنفي ان لم يرها حقا كروا وان اراها
 وترك قيل لا ياتم والصحيح انه ياتم لانه جاء الوعيد بالترك ولا يخفى ان
 الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه الصلاة والسلام للذي قال
 والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا افلم ان صدق يستلزم
 ذلك الا سعة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل
 سنن

سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا جرد الترتيب عن استحقاق بان
 كان على رتبة الادب والتعظيم والادب اديني الكفر والاثم حسب الخاف
 الباعث له على تركه اه فقال والدي رحمه الله تعالى روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال من تهاون بالادب حرم السنن ومن تهاون بالسنن
 حرم الفوائض ومن تهاون بالفوائض حرم الاخرة هكذا في الفتاوى
 الكبرى اه وفي جامع الفتاوى وعنده اهل بلدة لو تركوا الاذان او
 سنة من السنن يقاتلون فان كان واحدا ضربوه وجسوه ودعت اليه يوقوا
 لا يقاتلون على السنن وعنده انهم يقاتلون من ترك الاذان وفي النزاهي
 لو اجتمعوا على ترك السنن يقاتلون لوراها حقا وتركوها اما لو لم يكونوا
 راوها حقا كروا ولو تركوا الوتر وغسل الفم والاني في الجنابة وفي كسوا
 وغسل الفم والاني في الوضوء وركعتي الف ناء مهمم والا يؤدبهم ولو اخرج سنة
 بعد كوفية ثم اذا هاء في اخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون سنة
 وسحب بعد الظهر اربع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى اربعا قبل الظهر اربعا
 بعد هاء حرمه الله على النار رواه ابو داود والترمذي والنسائي وسحب قبل
 العصر اربع لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى قبل العصر اربعا حرمه الله على النار
 رواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم رحمه الله امرنا صلى قبل العصر اربعا رواه
 ابو داود والامام احمد وابن حنبل وابن حبان في صحيحه والترمذي
 وكان كثير من السلف يستحبون المواظبة عليها رجاء ان تنالهم دعوة النبي
 صلى الله عليه وسلم بالرحمة واعلم ان الاصح في تفسير الصلاة الوسطى المأمور
 بالي اربعة عليها فيصيرها بعد التعميم انها العصر والسنة شرعت لغير ما عسى
 ان يقع في كوفية من النقص فينبغي الاعتناء بسنة العصر لذلك ايضا
 قال في فتح القدير مرجع جماعة من المتأخرين انه يستحب اربع بعد الظهر حديث ورد
 وهو انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى اربعا قبل الظهر واربع بعد هاء حرمه
 الله على النار رواه ابو داود والترمذي والنسائي ثم اختلف اهل هذا
 العصر في انها تعتبر بركعتي الرواتب او بهما وعلى وعلى التقدير الثاني هل
 يؤدبهما بتسليم واحدة او لا فقال جماعة لا لانه يؤدب عند التوسعة لانه
 لم يبد في الشفع الثاني او المحب لم يصدق في السنة ولذا قالوا اذا طلع

قوله

اقول

الفجر وهو في التيمم ثابت تلك الركعتان عن سنة الخلفاء نية الصلاة نية
 الايم والاعم يصدق على الاخصر في الميامن بالنسبة الى الميامن ووقع عند
 انه اذا صلى اربعاً بعد الظهر بتسليمة او تسليمتين وقع عن كسنة والمنزوب سواء
 احتسب هو الرابطة منها او لا في المفاد بالحديث المذكور انه اذا وقع بعد
 الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور وذلك هادقاً مع كون
 الرابطة منها وكونها بتسليمة او لا فيها وكون كركعتين ليست بتسليمة على حاله
 لا يمنع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بتسليمة مستقلة يمنع من على
 خلاف فيه كما عرفت في سجود السهو فيمن قام عن كقعدة الاخرى يظهرها
 القعدة الاولى ثم لم يعد حتى سجدها فانه يتركها ولا تنوب كركعتان عن سنة
 الظهر على خلاف المواظفة عليها بتسليمة مبتدأة لثبوت الفرق بين الحلال والتحرمة
 فان الحلال غير مقصود الا للزوم عن كعبادة على وجه حسن كما بسط في فتح
 القدير فقال والروي رحمه الله تعالى في الاربع قبل العصر ثم حصل الكلام انه
 لا اختلاف في الآثار خير لحد بين الاربع والتسليمة والا فضل هو الاربع كما في
 الهداية لانه اكثر عدداً وادوم تحريمه فكان اكثر ثواباً وهو في شئ الزيلعي
 ونزب الاربع قبل العصر لما روي عن علي رضي الله عنه كان يصلي قبل العصر اربع
 ركعات وان شأركعتين لما روي عن علي رضي الله عنه كان يصلي قبل العصر ركعتين
 هو قوله واعلم ان الاصح في تغير الصلاة الوسطى في بعض قوله تعالى فظنوا على
 الصلوات والصلاة الوسطى لاية اختلف العلماء في تغير الصلاة الوسطى على
 اقوال كثيرة اظهرها ان الصلاة الوسطى هي صلاة العصر في صدر الامر من الله
 تعالى في حفظه عليها بالخصوص بعد دخولها في عموم الصلوة كان في ذلك اشارة
 الى ان حفظه على سنتها ايضا حتى يكون ذلك جبراً لما عسر ان يقع فيها من الخلل
 وهو كلام حسن ويستحب بعد المغرب ست ركعات قال في الدرر بتسليمة لقوله
 عليه الصلاة والسلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلقوه
 كما انه كان للأوابين عفورا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست
 ركعات لم يتكلم فيما ينهين بسوء عدل له بعبادة فتمت عشرة سنة رواه الترمذي
 وابن ماجه وفي رواية من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل ان يتكلم غفر له ذنوب
 خمسين سنة ذكره في الجامع الصغير عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد روي في فضل
 قيام

قوله

قيام ما بين المغرب والعشاء فضل كثير وقيل هي ناشئة الليل وعن عائشة
 رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى بين المغرب
 والعشاء عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة رواه ابن ماجه وذكره
 في الاختيار قال الزيلعي والست بعد المغرب لما روي عن ابن عمر
 انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين
 وتلقوه قوله كما انه كان للأوابين عفورا هو في فتح القدير فلو احتسب
 الرابطة منها انتبهض سبب للموعود وقال والذي رحمه الله تعالى والاواب
 بتشدد الواد الذي يكفر رجوعه الى طاعة الله تعالى وهذه العلوة
 فضل عظيم وقيل انها المراد من قوله تعالى في جنودهم عن المضاجع كذا
 في احياء علوم الدين وفي الفوائد نونية وصلاة الاوابين وهي ما بين
 العشاءين ست ركعات بثلاث تسليماً قال ابو القاسم العشري في شرحها
 يصلي ست ركعات بنية صلاة الاوابين يتوعد في كل ركعة بعد الفاتحة
 قل يا ايها الكافرون مرة وقل هو الله احد ثلاث مرات قال الشيخ عبد
 الله البساطي كذلك صرح في التبيين وغيره الا انكار بانها بثلاث تسليماً
 واما قول المؤلف بعينه شارح الدرر بتسليمة ومثله في التتوير فليساعده
 ما في الغزونية والجنسية والزيكية ذكرناه لك مع ان الحديث يشرح في ذلك
 حيث قال لم يتكلم فيما ينهين بسوء اذ مفهومه انه لو تكلم غير التسليمة الموعود
 نعم هو جائز في الثمان لكن كل ما في المنقول بخصوص الاحتسب الست
 وصرح مفهومه في الفوائد عدم احتساب الرابطة وروي عن عائشة
 رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشرين ركعة
 بنى الله له بيتاً في الجنة كذا في الاختيار وهو ربما يقال ان الرابطة في سنة
 منها وكذلك صلوات الاوابين وسنة العشاء التي قبلها ولم ار من يثبت
 ويستحب ان يصلي قبل العشاء اربعاً وبعدها اربعاً وقبل الجمعة اربعاً
 وبعدها اربعاً وعن ابي يوسف بعدها ستاً وينبغي ان يصلي الست بعدها
 غير الاربع التي ينوي فيها اخر ظهر ادركت وقته ولم اصل بعد كما في الفتنية
 وسياية ذكرها قال في جامع الفتاوى سنة العشاء اربع ركعات
 افضل وقيل الاربع سنة مؤكدة وقال الزيلعي نذب اربع قبل العشاء وبعدها لأن
 العشاء كالتظهر من حيث انه لا يكره التطوع قبله ولا بعده وقيل هو خير ان
 شأ صلى ركعتين وان شأ صلى اربعاً وقيل الاربع قول الجليل والركعتان

اقول

قوله

اقول

قولها بناء على اختلاف فيها في نوافل الليل وفيه القدير لا شك في أداء الراتبة بعد ركعتان
ركعتان والأربع أفضل والاتفاق أنها تؤدي بتسليم واحدة من غير أن يصح
اليها الركعتان فيصلي ستا فالنية عند التسمية أما أن تكون نية كست أو المنزلة
أهو وجعل المص رحمه الله تعالى الأربع التي قبل الجمعة وكفى بعدها مستحبة فيه نظر
قال في شرح الزيلعي وروى بن عاصم بن عيسى كان النبي صلى الله
عليه وسلم يركع قبل الجمعة الأربع لا يفصل في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه عليه
الصلوة والسلام ثم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربع ركعات أو ما سلم
والأربع بتسليم واحدة عندنا حتى لو صلها بتسليمتين لا يعتد به عن السنة
وقال الشافعي بتسليمتين والحنابلة ما روينا عن إبراهيم النخعي كان يركع ركعتين
يصل قبل الجمعة وبعدها أربع ركعات يفصل بينهما بتسليم وروى نافع عن ابن عمر
أنه كان يصلي بالنهار أربع ركعات قبل الجمعة أربع ركعات يفصل بينهما بسلام أو في ركعة
الدرر وسن أربع بتسليم قبل الظهر وبعدها أي الجمعة حتى لو أدائها
بتسليمتين لا يكون معتبرا ولهذا المنذر أن يصلي أربع ركعات بتسليم فصل
أربع بتسليمتين لا يركع عن ركعة كمنزلة وبالعكس يخرج كذا في الكافي
وقال الولي رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف ينبغي أن يصلي أربع ركعات بعد
الجمعة ثم ركعتين وعليه كثير من مشايخنا كما في الزخيرة والنجاشي وهو
أفضل عندنا كما في المسئلة وفي الخطب واختلفوا فيما بعدها فمن يركع ركعتين
وهي الركعتان الأربع وبه أخذ أبو جهم وحده في الزخيرة وعن أبي جهم أيضا
ركعتان وفي الخطب وعن علي رضي الله عنه أنه يصلي ستا ركعتين ثم أربع
وروى عنه برواية أخرى أنه يصلي أربع ركعتين وبه أخذ أبو يوسف
والطحاوي وكثير من المشايخ على هذا هو الأربع التي يصليها بنسبة آخر
الظهر ينبغي أن يقدمها على هذه السنة كما ذكره في شرح الدرر حيث قال
في بحث النية من شروط الصلاة والأصوب أن يصلي بعدها الظهر أربع ركعات
الجمعة قبل غيرها وهو سبيل في فصل صلاة الجمعة بقية الكلام أن شاء الله تعالى
على هذه المسئلة والأفضل في السنة المتأخرة عن غيرها البيت أن
علم أنه لا يستقل عنها والأفضل مسجد وكذا سنة الجمعة والوتر
في النهاية وذكر الحلواني الأفضل أن يؤدي كل سنة في البيت إلا التراويح
لان

والجمعة

قوله
اقول

لأن في التراويح إجماع الصحابة ومنهم من قال لجعل بعض ذلك أحيانا في البيت
والصحيح أن كل ذلك سواء ولا تخص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل
ما يكون أبعد من الرياء واجمع للأخلاق والخشوع ولو صلى المغرب في المسجد
وخاف أن يرجع إلى منزله يستقل بثني يصلي في المسجد السنة وإن لم يخش منها
في المنزل حديث خير صلاة الرجل في المنزل إلا المكتوبة أو قال الولي رحمه
الله تعالى في فتاوى البرازيل والأفضل في السنة المتأخرة عن غيرها كبيت
أن كان يعلم أنه يصليها فيه والأفضل المسجد وكذا سنة الجمعة والوتر في
البيت آخر الليل أفضل وفيه ثناء والظاهر أن الركعتين بعد الظهر والركعتين
بعد المغرب يؤتى بهما في المسجد فأما ما سواهما فلا ينبغي أن يصلي في المسجد
قول البعض والبعض الآخر يقولون التطوع في المسجد حسن وفي البيت
أفضل وبه كان يفتي الشيخ أبو جهم وذكره شمس الدين الحلواني من فروع من
الزبيضة في النظر والمغرب والعشاء فان شأنا على التطوع وإن كان ركع وتطوع
في منزله وفي القسمة بعد أن ذكر مراتب السنن قال ثم الأفضل أن يكون
كله في بيته إلا التراويح أه وهذا ما سبق عن النهاية يعلم أن تخصيص
للبن يكون متأخرة عن الزبيضة بل المتقدمة كذلك في أن الأفضل
البيت ما لم يعلم أنه يستقل عنها والله أعلم وجوز صلاة المنزلة
قاعدة على مع القدرة على القيام وجوز ذلكا خارجا عن المزمع مما لا غير
جرت القسمة وكذا السنن الرواتب وعن أبي جهم السنة التي لا يركعها
من غيرها قال في الحاشية ويصلي كنافلة قاعدة مع القدرة على
القيام لقول عائشة رضي الله عنها لم يأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى كان أكثر صلاة وهو جالس وفي رواية عن عائشة أنها إذا كان يركع
قام فقرأت ثم ركب وسجد وعاد إلى القعود وهو المسبب في حق كل
متطوع قاعدة وسئل عن ابن أبي الحقيق رضي الله عنه عن صلاة
القاعدة فقال عليها الصلاة والسلام من صلى قائما فهو أفضل ومن
صلى قاعدا فله نصيب أجر القائم ومن صلى نائما فله نصيب أجر القائم
قالوا وهذا في حق القادر وأما العاجز فله صلاة بآيائهم أفضل من صلاة
القائم الركوع الساجد لأنه لا يجهل القادر وساق في القدير حديث
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم قال ولا تعلم الصلاة دائما تسوء إلا في النوم

قوله

اقول

حالة الف. عن كفو داه وقال ابو الويد رحمه الله تعالى واعلم انه اطلق النفل فحمل
المؤكود والتراخي لكن صحح في الثانية عدم جواز ادائه سنة الفجر قاعدا بلا
عذر وان التراخي ادونها في التاكيد وهو رواية الحسن وضحى الحام
ايضا وصحح انه لا يثبت في التراخي في الغنة المتواركة او في شالدر
وان قدر على القيام جاز ان يشترط في النفل عداوان شرع فيه فاما كره
ان يقعد فيه مع القدرة على القيام اه وفي الجنب فان افتقرها فاما نعم فقد
جاز عند الحام وقال لا يجوز الا من عذر وقال الزيلعي واختلفوا في كيفية
القفود في غير حالة التشهد فروى عن ابي حنيفة ان من شأ احتجى وان شأ
ترجع وان شأ قعد كما يفعل في التشهد وعن ابي يوسف انه يجزى لما روي
عليه الصلاة والسلام كان يصلي في اخر عمر جنبيا وعن محمد بن يونس
انه يقعد حالة التشهد لانه عذر مشروعا في الصلاة وهو الجنازة ولما كثر
بضع اليد في حالة القيام وهو يصلي قاعدا من ابنه عليه غير والوك
رحم الله تعالى قال في باب صفة لظلة عند قول صاحب الدرر وفيه ان
في القيام وكذا في القفود اذا صلى قاعدا يضع يمينه على يساره في سرته اه
وكلفه انه اذا كان يصلي لا يبايعه كذا ان امكن ولم اره منقولاً وفي
الجنب ومن كان خارجا لم يرتفل على دابته الى اب جهته توجهت بوجهي ايماء
لما روي انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي على راحلة فاذا اراد ان يركبها
نزل وخاضع للمرا حتراف عن النفل عليها في المرفق انه لا يجوز عند ابي حنيفة
ويجوز عند ابي يوسف واستقبال القبلة ليس بشرط في ابتداءها ولا في انتهائها
ولا يجوز للماشي بالاجزاء اه وفي فتح القدير دعوى ابي يوسف انه يجوز في الممر
راكبا بلا كراهة وعن محمد بن حمر بن حمر لما قال ابو حنيفة قال ابو يوسف حدثني
فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار
في المدينة بعد سعي عباد وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع ابوجه له راسه
قيل ذلك رجوع منه وقيل بل لانه شاذ فيما تم به البلوك والشاذ في مثله
ليس حجة عنده ومحمد بن حمر به ايضا وكرهه في ان الغلط لما في الممر من كثرة
اللفظ اه وهذا كله في النفل واما التوسعة فلا يجوز من غير عذر قال في فتح
القدير

القدير لأن التوسعة في نية بوقت فلا يلتزم الزام النزول في بعض الأولاد
الرفقاء متظاهرون معه على ذلك فلا ينقطع حتى لو لم يقفوا المواقف
النزول للفتى والسبع جاز له ان يصليها راكبا وكذا اذا كانت
الداية جرحا لا يقدر على ركوبها الا بعين او شئ كبير لا يجرى بركبه وكذا
الطين والمطر لقوله تعالى فان خفتهم فربا لا اوركبانا اه وفي البحر ولم
ارحم ما اذا كان راكبا مع امرأته او امه كما وقع للفقير مع امرأته سفر
الحج ولم تقدر المرأة على النزول والركوب يجوز للمرجل المعادل لها ان يصلي
الوقوف على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كان لا يتمكن من النزول وحده لميل
الحمل لنزوله وحده وينبغي ان يكون له ذلك كما لا يخفى اه وفي فتح
القدير والواجبات من العترة المنزلة وما شرع فيه فافسده وصلة
الجنابة والسجدة التي تليها على الارض كالنوم واما السجدة
الرواتب فتجوز على الدابة وعن ابي حنيفة انه ينزل سنة الفجر لا غيرها
اكد من غيرها وروي عنه انها واجبة وعلى هذا اختلفوا في
ادائها قاعدا ثم قال هذا والنجاسة على الدابة لا تمنع على قول اكثرهم وقيل
ان كانت على السرج والركابين تمنع وقيل ان كانت في موضع جلوسه فتمنع
المظاهران فيها ضرورة والجواز عليها رخصة ككثير اللبس سقط لهما
اعظم من ذلك الشرط وهل يجوز الصلاة على الجملة ان كان طرفها على
الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة فصح وقد فرغنا
وان لم يكن فهي السجدة وكذا الوجه لفت الحمل خشية حتى بقي قراه على
الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض اه وقال والدي رحمه الله تعالى في باب
الصلاة على الدابة سواء كان خارجا او بدا او انشأه قال في
الخلاصة ولو افتقر اخا من الممر دخل الممر على الدابة قال كثير من اصحابنا
ينزل بيقه على الارض والمقيم يخرج من الممر الى ضياء جاز له كما
صح في النهاية وغيرها والمناط جواز قصر الصلاة فيه حتى لو كانت
مسافرا وابتدأه من حين مجاوزة البواب وفي المحيط منهم من شرط
التوجه الى القبلة عند التيمم واصحابنا لم يأخذوا به وهذا في النفل
واما في النوى فقد اشترط التوجه اليها عند التيمم ودخل الجواز

اذا كانت واقعة او سائرة بنفسها اما اذا كانت شير شير صاحبها فلو
 تجوز فرضا كانت او نقل قال في النهروين ان يعيد بها اذا كان يعمل كثيرا
 لقولهم اذا حرك رجله او ضرب دابته فلو باس به اذا لم يكن كثيرا ولو صلى الى
 غير ما توجهت اليه لا يجوز لعدم الضرورة كما في السراج الوهاج اهـ ينبغي
 ان يقال الا اذا كانت تلك الجهة التي صلى اليها القبلة فيجوز له ان لا يصل
 كما لا يخفى وقال الولي رحمه الله تعالى في جواب الصلاة على الدابة اي دابة
 كانت لان الآثار وردت باسم الدابة كما في الخط الهواج وهو عام لظهوره ان
 ايضا اذا كان سايرا به خارج المصر والله اعلم **قول** والافضل
 في نقل الليل والنهار عند ابي حنيفة اربع ركعات بتسليمه وعند ابي يوسف
 الافضل في الليل مثني وعندنا في الافضل فيها مثني **اقول** قال
 الزيلعي وكرة الزيادة على اربع بتسليمه في نقل النهار وعلى ثمان ليلا اي
 بتسليمه واحدة لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد عليه ولو لا الكراهية
 لزد تعليمه للجموع وقد جاء في صلاة الليل الى ثمان وفي المبسوط والاصح
 ان الزيادة لا تذكر لما فيها من وصل العباد وهو افضل وقال ابو يوسف
 وحده لا يزد بالليل بتسليمه واحدة على ركعتين والافضل فيها ربا
 اي الافضل في الليل والنهار اربع ركعات فيهما مثني مثني وفي
 الجنب والاربعة افضل لانها اشق على النفس وتقال والولي رحمه الله تعالى
 والافضل عند ابي يوسف وحده في النهار درباء وفي الليل مثني فالماصل
 ان نقل النهار مستغنى عنهم على الرباء فيه واخلاق في نقل الليل قال
 البرجندي وذكر في بعض الفتاوى ان الفتوى على قولها **قول**
 مسئلة اذا جاهد فوجد الامام يصلي الظهر ولم يكن صلى السنة قبلها
 يدخل مع الامام ثم يقضي السنة بعد ركوعه فيخلو في الغفلة يصلي
 سنة الف الا اذا خاف فوت ركعة مع الامام لان سنة الف افضل
 ولا نهال تقضى وحدها **قول** قال في شرح الدرر من توقع ادراك ركعة
 من فرض الف صلى السنة وان فاتت عنه الركعة الاولى ولا يقضى سنة
 الف الا تنبعا للوقت اذا كانت معه وقضاها مع الجماعة او وحده
 والقياس في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب لكن

قوله

اقول

قوله

اقول

ورد

ورد الخبر يقضائها قبل الزوال تبعا للوقت وهو ما روي انه صلى الله عليه
 وسلم قضاها مع الوقت غداة ليلة التوبى بعد ارتقاء الشمس وفيها
 بعد الزوال اختلف المشايخ واما اذا فاتت بل فرض فلو تقضى عندها
 وقال محمد احب الي ان يقضيها الى الزوال ولا تقضى قبل طلوع الشمس
 بالاجماع لكراهية النقل بعد الصبح وفي الخبر يتركها مطلقا اي سواء ادركت
 ركعة منه او لا اذ ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الف حتى قالوا لو كان
 العالم مرجعا للفتوى لترك سايرا السن الا سنة الف كذا في الكافي
 وقال الولي رحمه الله تعالى في الخط واما الاربع قبل الظهر اذا فاتت
 وحدها بان شرا في صلاة الامام ولم يستقل بالاربعة هل يقضيها بعد
 الواع من الظهر مادام الوقت باقيا اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا
 لا يقضيها وعامةهم على ان يقضيها وهكذا روي عن ابي حنيفة والي يوسف
 وحده وهو الصحيح اختلف فيما بينهم بعضهم قالوا تكون نفلا مبتدئا
 وهكذا روي عن ابي حنيفة وبعضهم قالوا تكون سنة وهكذا روي عن ابي
 يوسف وحده وهو قول ابراهيم النخعي وهو الاظهر في عايشة رضي الله عنها
 اطلقت اسم القضاء عليها وهو اسم مقام الغائت وهل يكون القضاء
 اختلف المشايخ فيه كذا في جامع الفتاوى وعند ابي يوسف بنوي القضاء
 والاربعة قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر وقيل لا تقضى اولا كذا في البرجندي
 الى الظهير به اهـ وفي شرح الدرر في الاربع قبل الظهر يقضيها قبل شفع اي قبل
 الركعتين اللتين بعد الوقت وهذا عند ابي يوسف وعند محمد قضاها بعد
 ونقل لصور الشريد الاختلف على العكس ولا يقضى من غيرها من السن
 فانها لا تقضى بعد الوقت وحدها اجماعا واختلفوا في قضائها تبعا للوقت
 والاصح انها لا تقضى **قول** والتراخي قال القدوري مستحب وقال ابن
 المهام مقتضى كدليل ان يكون القدر الذي واظب عليه النبي صلى
 الله عليه وسلم سنة وهو ما روي عن عايشة رضي الله عنها انها سئلت
 عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان
 ولا في غيره عن احدى عشر ركعة ويكون بقية العشرين مستحبا قيل
 الاربعة بعد الغداة مستحبة وتشتك منها سنة وكذلك غير القدوري

الظهر

قوله

بالاستحباب والاصح ما رواه الحسن عن ابي جريح رضي الله عنه انها سنة لأن النبي
صلى الله عليه وسلم سنها وتركها للعدو بين العذر انه خشية ان تقوم على
الامة في الحديث المشهور وقد اجمع على المواظبة على الفريضة الخلفاء الراشدون
مجتمع كصفاة من لون عمر رضي الله عنه وعنه فقد روى اصحاب السنن ان الناس
كانوا يصلونها متوقفين فجمعهم عمر رضي الله عنه على ابي بن كعب رضي الله عنه فكان
يصلونهم وروى مالك والبيهقي حديث كذا تقوم في زمن عمر رضي الله عنه بفريضة
ركعة والوتر قال النووي اسناده صحيح وروى مالك في المواظبة بلفظ
كان الناس يقومون في زمن عمر بثلاث وعشرين ركعة وقد قال صلى الله
عليه وسلم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وروى ابن
الجبين في الطبراني والبيهقي من حديث بن عباس رضي الله عنهما
انه عليه الصلاة والسلام كان يصل في رمضان عشرين ركعة سواكون
فلكون سنة قال النووي اعلم ان صلاة التراويح سنة باتفاق العلماء
وهي عشرين ركعة **اقول** قال في فتح القدير التراويح جمع ترويجة اي
ترويجة للنفس اي استراحة وفي النهاية الاصح انها سنة وهكذا
روى الحسن عن ابي جريح والدليل على انها سنة قوله عليه الصلاة والسلام ان
الدين قسمة فمن علمه صيام وسنته لكم قيامه وواظب عليها الخلفاء الراشدون
وقال عليه الصلاة والسلام عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
بعدي اه وخرج البخاري في صحيحه عن بن شهاب عن عروة بن الزبير
رضي الله عنه عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن
الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اذاء متفرقون يصل الرجل
لنفسه ويصل الرجل فيصل بصلته الزهري قال لا ارى لو جمعت هؤلاء على
قارئ واحد كان امثلكم عزم فجمعهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة
اخرى والناس يصلون بصلوة قارئهم قال عمر نعم البدعة هذه والتي
تنامون عنها افضل من التي تقومون يريدوا حر البيل وكان الناس يقومون
اوله وخرج عن عروة ان عائشة اجزته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حزب ليلة من جوف الليل ففعل في المسجد وصلى رجال بصلوة فاجتمع الناس
فقد ثوابا جميع اكثر منهم ففعلوا معه فاجتمع الناس ففعلوا ففعلوا
المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا بصلوة
فلما كانت الليلة الرابعة خرج المسجد من اهله حتى حزبه لصلاة الصبح فلما
قضى الفجر اقبل على الناس فشهد ثم قال ما بعد فانه لم يخرج علي سواكم
ولكنني

ولكنني خفت ان تغفروا عليكم فقبولوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا امر على ذلك وفي فتح القدير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن شلت عن عائشة رضي الله عنها كانه كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان على احد عشر ركعة الحديث وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لثلاث عشرة ركعة وروي البيهقي في الموفى في كتاب ابي يزيد قال كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعشرين ركعة والوتر قال النوهي في الخلاصة اسناده صحيح وفي الموطأ الاحد عشر ركعة وجمع بينهما بان وقع اولاهن استؤا لا من على العشرين فانه المتوارث فحصل من هذا كله ان قيام رمضان سنة احدى عشرة بالوتر فعمله عليه الصلاة والسلام ثم تركه لعذر افادته لولا حشية ذلك لواطب بكم ولا شك فحقق الامر من ذلك بوفاة صلى الله عليه وسلم فيكون سنة وكونها عشرين سنة الراشدين وقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنة و سنة الخلفاء الراشدين من بعدك نذب الى سنهم ولا يستلزم كون ذلك سنة اذ سنة مواظبة بنفسه الا لعذر وبتقدير عدم ذلك العذر انا استفدنا انه كان يواطب على ما وقع منه وهو ما ذكرنا فتكون العشرة سنة حتى اذ ذلك لعذر منها هو السنة لا اربع بعد العوا مستحبة وركعتان منها هي السنة وظاهر كلام المشايخ ان السنة عشرة ومقتضى الليل ما قلنا في الاول ح ما هو عبارة القدر في من قوله يجب لا ما ذكره المصنف فيه ومراده بالجمع صاحب الهداية وقال الولي رحمه الله تعالى في جامع الجوامع التراوح سنة مؤكدة ومن لم يرها سنة مؤكدة فهو رافضي يقاتل كالا بر الجاعة قال اهل السنة والجماعة انها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا اليه وسلم وقالت كروا في سنة عمر رضي الله عنه وقد صلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة بعشر تسليمات ثم ترك الحافة التي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته حرص في قيام الليل كان كرجل منهم صلى مائة ركعة واكثر وكذا في زمن ابي بكر رضي

الله عند فلما ظهر الكسل في زمن عمر رضي الله عنه
خاف ان يندرس والصحابة اتفقوا معه على ان يصلوا
بجماعة وزينوا المسجد بالقناديل ولم يكن على
رضي الله عنه حائل فلما رأى الجماعة والقناديل
في الصبح عن عائشة رضي الله عنها قال اقام الله
امور عمر كما اقام سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم
فاذا ثبت وصرح ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عن
ركعة لم يبق محل لقول فتح القدير كما بقا كما تبعه
المصنف رحمه الله تعالى ان المقدار الذي فعله
النبي صلى الله عليه وسلم سنة والباقي مستحب وان
تسمية العشرين مستحبا من باب التقليل كما رجع بعد
العشاء فان الباقي حيث واظبت عليه الخلفاء الراشدون
فكيف يسمى مستحبا والتج لا يكون مع المواظبة والمقدار
الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب فكيف
يكون سنة ايضا فلا يبغي الا ان تقول ان العشرين
واظب عليها الخلفاء الراشدون فسميت سنة لذلك
ومن نظر الى اول مشروعتها وهو فعل النبي صلى
الله عليه وسلم لها البتة او ثلاثا كما سبق سماها
مستحبة كالقدور والصلوات انها سنة للمواظبة
عليها من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وايضا
فان عبارة القدور هي هكذا يستحب ان يجتمع الناس
وهذا يدل على ان اجتماع الناس مستحب وكبر فيه
دلالة على ان التراويح مستحبة والى هذا ذهب بعضهم
فقال التراويح سنة والاجتماع مستحب وفي محبة انها
مستحبة سنة مؤكدة باجماع الصحابة ناسكها فيكون
غير مقبول الشهادة وهو سنة للرجال والنساء
وقال بعض الروافض سنة الرجال فقط كذا ذكره

والذي رحمه الله تعالى **قوله** ثم السنة اداؤها جماعة
وعن ابي يوسف ان من اداها في بيته مع مراعاة
سنة القراءة فليقبل الا ان يكون فقيها كبيرا يقتدي
به دليل ابي يوسف قوله عليه السلام خير صلاة
المسافر في بيته الا المكتوبة ولنا اجماع الصحابة
على ذلك كما تقدم وروى عن علي رضي الله عنه
انه خرج لصلاة التراويح قرأ المأجد منور
فقال نور الله قبر عمر كما تورب مساجدنا
اقول قال في شرح الدرر والجماعة في التراويح سنة
على الكفاية حتى لو تركها اهل مسجد اساقفا لمختلف
تارك للفضيلة ولم يكن مسيئا ان قد تخلف بعض
الاصحاب وعن ابي يوسف من قد رعى ان يصلي في بيته
كما يصلي مع الامام ففضلته في بيته افضل والاصح
ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة
اخرى فهو عاز حدى الفضيلتين وترك الفضيلة كراهية
كذا في كافي وقال والذي رحمه الله تعالى زاد في خلاصة
وهكذا الجواب في المكتوبات وفي الثاني والجماعة واجبة وكذا
سائر المكتوبات وفي لروضة الجماعة فضيلة ولو ادى التراويح
بغير جماعة يكون تراويح وعن ابي يوسف اداؤها في بيته
افضل وقال ابو حنيفة في المسجد افضل كذا في خزائن الفتاوى
والصحيح ان الجماعة افضل افتراء بالصحابة رضي الله عنهم
كذا في عمدة المفق والصحاح ان اداؤها بالجماعة في المسجد
افضل ولو كان الفقير قارئا فالافضل والا حسن ان يصلي بقراءة
نفسه ولا يقتدي بغيره انتهى وفي فتح القدر وروى عن ابي يوسف
ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها
فصلها في بيته الا ان يكون فقيها كبيرا يقتدي به لقوله عليه
السلام عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته

الا المكتوبة وجوابه ان قيام رمضان مستثنى من ذلك لما تقدم
 من فعله عليه السلام وبيان العذر في تركه وفعل خلفاء
 الراشدين انتها وما روي عن علي رضي الله عنه في تنوير
 المساجد فيه اشارة الى اياحة ايقاد القناديل في شهر
 رمضان في المساجد ولكن كثرة ذلك النوع اسرى في وصفه
 ذلك في الصلوات على الفضلاء والمساكين افضل وقد اطلق
 الحسن بن ذلك الشيخ نور الدين الباقي في شرح ملتقى الأجر
 من فتوى علماء الأئمة الأربعة ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم
قوله واختلغوا في قدر القراءة فيها فقال بعض المشايخ
 يقرأ فيها مقدار مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب تخفيفا يعني قمار
 المفصل ومنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء
 ان ينال ليلة القدر لان الاخبار تظاهرت عليها من ذلك حديث
 البخاري عن بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم انها في السابع في كل
 الاواخر عن ابي كعب رضي الله عنه انه حلف لا يستثنى انها ليلة القدر
 والعشرين وقد استنبط بعض العلماء من قوله العظيم في سورة
 القدر اثنتين الى ذلك الاولي ان لفظها سابعة وعشرون
 كلمة ذكره قاضي خان الثانية ان لفظ ليلة القدر في لغة حروف
 وقد ذكرت في سورة ثلاث مرات وثلاثة في ثلاثة سبعة وخمسون
 قال بن حجر وهو مذهب احمد واكثر العلماء والمتأخرين من
 حنفيه وقى قاضي خان اكثر الاقاويل على انها ليلة السابع والعشرين
 وروى الحسن بن ابي حنيفة انه يقرأ في كل ليلة عشرايات وهو الصحيح
 لان السنة تختم مرة فيها وهو يحصل بذلك لان عدد ركعات التراويح
 في شهر ستماية ركعة وعدد آيات القرآن ستة الاف اية فيحصل
 الختم بذلك ولا تترك السنة كسدر القوم وروى عن ابي حنيفة
 انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلاثين في القاء
 وثلاثون في القيام وواحدة في التراويح وعنه انه صلى العجوة بوضوء
 خمس ثلاثين سنة قاله قاضي خان ويترك الذي بعد الذي به كثره

عرف عليهم **قول** في شرح الدرر ولستة ختم مرة وختم ليلة
 السابع والعشرين لكثرة الاخبار انها ليلة القدر ولا يتلخ
 لكسهم اي كقوم وقيل كما قيل صاحب الاختيار الا فضل في زمانه
 قدر ما لا يتقبل عليهم وقال والذي رحمه الله تعالى والحاصل
 ان السنة تختم مرة وتختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات افضل
 في التنازل خاتمة والكا في انتهى وقال الشيلعي وقد اختلفوا في قدر
 القراءة في ليلة او نحو فقال بعضهم الا فضل ان يقرأ فيها مرة او ما
 يقرأ في المغرب تخفيفا لان النوافل تنس على التخفيف فتكون
 مثل اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب
 لانها تتبع لها وقاى بعضهم الا فضل ان يقرأ في كل ركعة ثلاثين
 اية دون عشرين اية عنه امر بذلك فيقع عند قائل هذا فيها
 ثلاث ختم ولان كل عشر محض بفضيلة على حدة كى اجاز
 به سنة انه شر اوله رحمه او وسطه لغفرة واخره عتق من النار
 ومنهم من استحب الختم في الليلة السابعة والكعرون من رمضان
 رجاء ان ينال ليلة القدر لان الاخبار تظاهرت عليها وروى
 الحسن بن ابي حنيفة انه يقرأ في كل ركعة عشرايات ونحوه
 وهو الصحيح لان السنة فيها الختم مرة وهو يحصل بذلك
 مع الختم لان عدد ركعات التراويح في شهر ستماية ركعة
 وعدا آتي كذا ستة الاف اية وخمسة في كل ركعة في كل
 ركعة عشر يحصل الختم ولا يترك الختم مرة اذا عرف منهم
 الملل انتهى وفي فتح القدير وعن ابي حنيفة انه كان
 يختم احدى وستين ختمة في كل يوم ختمة وفي كل ليلة ختمة
 وفي كل التراويح ختمة انتهى وقال والذي رحمه الله تعالى وعن
 ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى ثلاثين سنة النبي بوضوء
 القاء كذا في الخاتمة والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا
 بثلاث ايات قمارا اية طويلة حتى لا يعد القوم ولا يلزم
 تفتيلها وهذا حسن فان الحسن روى عن ابي حنيفة

انه من قراء في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث فقلت احسن هذا في المكتوبة
 فافضل في غيرها وفي التجهيز والبرها ثم بعضهم اعتاد قراة
 قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم قراة سورة الفيل
 الى اخر القرآن وهذا احسن لانه لا يشبه عليه عدد الركعة
 ولا يشغل قلبه بحفظها فيفتح للذكر والتفكير وفي السراية
 ويكره الاسراع في القراة وفي اداء الركعات ثم للامام ان الم
 يكن حافظا للقرآن ان يقرأ سورة لا خلاص وهو
 اختيار البعض وقيل الاولى ان يقرأ في كل ركعة
 سورة من مقتضى قال في البحر فالجواب ان لا يقرأ
 من المذهب ان الحقة سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه
 ان الزم منه تنفي التعميم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا
 في زماننا فالظاهر اختيار الاخف على القيام كما تفعله
 الامم في زماننا من بدايتهم سورة الكوثر في ركعة الاولى
 وقراءتهم سورة الاخلاص في الثانية الى ان تكون قراءتهم
 في الركعة التاسعة عشرة سورة تبت وفي الركعتين سودة الاخلاص
 وليس فيه كراهة في الشفع من التروية لا في الركعة بسبب
 الفصل بين الركعتين بسودة واحدة لانه خاص بالشافعية
 كما هو ظاهر في خلاصة الا انه قد زاد بعض الركعة من قراءتها
 على هذا الوجه مكررات من هدر القراة وعدم كمالها
 في الركوع وكسبه فيها وبينها وبينها كسبه مع اشتغالها
 على ترك سنن من ترك الشاء والتفقد والبسطة في اول
 كل شفع وترك الاستراحة فيما بين كل تروية **تتم**
 في الكلام على ليلة القدر وذلك على انواع الاول وجه التسمية
 به قيل لما كانت فيها الملائكة من الاقدار والارواق والاهال
 التي تكون في تلك السنة اي يظهر هو الله تعالى عليه وبها هم
 يفتقد ما هو من وظيفتهم وقيل لفظهم قدرها وخبرها
 وقيل لان اي معاني فيها بالقطاعات صار ذات قدر وقيل

تتم

لان الطائعات لها قدر زائد فيها الثاني في وقتها اختلف العلماء
 فيه فقال جماعة هي منتقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة في
 ليلة اخرى وهكذا او بهذا الجمع بين تراديد الدالة على
 على اختلاف اوقاتها وبه قال الامام مالك والامام احمد وغيرهما
 قالوا انما تستقل في كل سنة الا واخر من رمضان وقيل بد في كل
 وقيل انها معينة لا تستقل ابد ابد هي ليلة معينة في جميع السنين
 لا تقا سرقا وقيل هي السنة كلها وقيل في شهر رمضان
 كله وهو قول بن عمر رضي الله عنهما وبه اخذ الامام ابو
 حنيفة رحمه الله تعالى وقيل بد في العشر الاوسط والاواخر وقيل
 بد في الاواخر وقيل يخص باواخر العشر وقيل باشتقاعه وقيل
 في ثلاث وعشرين او سبع وعشرين وهو قول بن عباس رضي
 الله عنهما وقيل ليلة سبعة عشر او احدى وعشرين او ثلاث
 وعشرين وقيل ليلة ثلاث وعشرين وقيل ليلة اربع وعشرين
 وهو محكي عن بلال وابن عباس رضي الله عنهما وقيل
 سبع وعشرين وهو قول جماعة من الصحابة وبه
 قال ابو يوسف ومحمد وقال زيد بن اسر سبع عشرة
 وقيل تسع عشرة وحكي عن علي رضي الله عنه وقيل اخر
 ليلة من الشهر وقيل الامام الشافعي رضي الله عنه
 الى انها ليلة الحادي والعشرين او الثالث والعشرين ذكره
 الامام الرافعي وهو خارج عن المذاهب الثالث هل
 هي حقيقة شرعية ام لا فقال قوم رفعت لقوله عليه الصلاة
 والسلام حين تلاها الرجلان رفعت وهذا غلط لان
 اخر الحديث يد عليه وهو عسى ان يكون خيرا لكم التمسها
 في السبع والتسع وفيه نصيح بان المراد برفعها رفع
 بيان علم عينها لا رفع وجوبها وقال النووي
 اجمع من يعتد به على وجوبها ودوامها الى اخر
 الدهر وهي موجودة شرعية وتحققها من شاء الله

من بني آدم كل سنة في رمضان وأخبار الصالحين ورويتهم
لها أكثر من أن تحصى وأما قول المهلب لا يمكن رؤيتها
حقيقة فغلط وقال الزحشسي فلعن الحكمة في أخفائها
أن يحجب من يديها الليالي الكثيرة طلبا لموافقتها
فكثر عبادته وإن لا يكل الناس على أظفار أصابعه
فيها فيقرطوا في غيرها والله أعلم كذا أحسنه الشيخ
العيني رحمه الله تعالى في شرح صحيح البخاري في الجزء
الأول **قوله** ويجلس بين كل شربة ويحسب قدر شربة
وهو مخبرون في الجلسة أن شاقوا سبحوا أو قرءوا القرآن
أو صلوا أربع ركعات فمداى كاهل المدينة أو سكنوا
وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون ركعتين
ويبنوي فيها صلاة التراويح أو سنة الوقت أو قام
الليل ولا يفتي فيها مطلق النية كما تقدم قال في فتح
القدير قبل ينبغي أن يقول الانتظار متى التراويح
وأهل المدينة كانوا يصلون بذلك أربع ركعات
فرادي أهل مكة يطوفون بينهما أسبوعا ويصلون
ركعتي الطواف إلا أنه روى البيهقي بإسناد صحيح
أنهم كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه
وغيره لا يمنع أحد من التنفل ما شاء وأنها الكلام
في القدر المستحب جماعة وأهل كل بلدة يسبحون
أو يهللون أو يشيظرون سكوتا أو يصلون أربعاً
فرادي وأنها المستحب الانتظار لأن التراويح مأخوذة
من الراحة ففعل ذلك تحقيقاً للمعنى الاسم وكل أهو متواتر انتهى
لأنهم إذا استراحوا هذا المقدار من كثر يجنبون يصبرهم نشاطاً إلى
التراويح الذين وفي النشاط أقبال على العبادة وفي ذلك تفهيم وإي
النفوس ونحو ذلك والتمسك بالموجب للملح من عبادة لا سيما وليلي
رمضان توجب كثرة الاسترخاء بسبب الصوم لغالب الناس

كثرة التراويح

والله

ولهذا شرعت الاستراحة بين كل أربع بقدرها قال الزيلعي والشيخان
يجلس بين كل شربة ويجتنب مقدار شربة وتذكر ابن كاسية والوشح
وأغاب تحت ذلك للتواتر من كلفه ولأن اسم التراويح ينبغي أن يذكر
لأنه مأخوذة من الاستراحة وقاله والدي رحمه الله تعالى في المحیط
وهل يصلون يعني بين كل شربة ويجتنب اختلاف المشايخ منهم من كره ذلك
وقال الشيخ أبو القاسم الصغار وأبراهيم بن يوسف وخلق وشهد لا يكره
ذلك وكان إبراهيم بن يوسف يقول للشيخ عجل وفيه طائفة أنه لا يكره
وفي كظهيرية وقى بعض المشايخ يكره وعافته على أنه لا يكره فإني جامع
الفتاوى مفضي إلى جوابي المتقدم من أنه كرهه للقدم أن يصلوا بين
بين كل شربة ويجتنب ركعتي لأنها بدعة مع مخالفة الإمام فتقول بعض
انتهى وفي خرج كدرد ومطلق النية كما في كراوية وكسب المؤكدة
عند الجمهور انتهى وفي التنوير وكفى بطلق النية لسنة ونفل وتراويح
انتهى فعملنا أن المصنف رحمه الله تعالى هو القدر المصنف
هنا وفي بحث النية كما سبق الكلام على ذلك هناك **قوله**
ومن النوافل المستحبة صلاة الفصحى وقد رها من ركعتين إلى ثلثي
عشرة قال صلى الله عليه وسلم من صلى الفصحى ثلثي عشر ركعة بني الله له
قصر في الجنة من ذهب رواه الترمذي ومن ما جاء قال في الدرر ونداء
الربع فصاعداً في الفصحى لما روى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يصل الفصحى أربع ركعات ويقرأ ما شاء الله رواه
سلم ولا ما أحمد **قوله** الكلام على صلاة الفصحى من وجوه الأول
في حكمها قال والدي رحمه الله تعالى اختلفت في صلاة الفصحى
فقبل لا يستحب لما في صحيح البخاري من أنكاره عن عمر رضي الله عنهما
وقيل ينبغي وهو الأرجح لما روى عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل
الفصحى أربع ركعات ويقرأ ما شاء الله وما أخرجه الترمذي عن ابن
بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى الفصحى ثلثي عشر ركعة بني الله له قصر من ذهب في الجنة
وعن أبي سعيد الخدري كان صلى الله عليه وسلم يصل الفصحى

حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصلحها والثاني اقل
 في بيان اقلها اكثرها ففي الف نوية ان اقلها ركعتان واكثرها
 اثنتا عشرة ركعة بثلاث تسليمات وان شاء الله يست وفي
 المسنة وردت الاحاديث فيها من ركعتين الى تسعين عشرة ركعة وفي
 للفتاح والغفر والشمس والشمس اقلها اربع ولعله بالنظر الى التوسط
 لا الى اقل لورود ذلك في الاحاديث وفي شرح الزيلعي
 وصلاة الضحى مستحبة وهي اربع ركعات فصاعدا الثالث في
 وقتها قال في البحر ولم اربى ان اول وقتها واخرها ما بين
 ولعلم تركوه للعلم به وهو انه من ارتفاع الشمس الى زوالها
 كما لا يخفى ثم رايت صاحب البديع صرح به في كتابه في
 فيما اذا اختلف ليكن الضحى فقال انه من الساعة التي تحل
 فيها الصلاة الى الزوال وهو وقت صلاة الضحى الرابع هل هي
 الاشراف ام صلاة الاشراف غيرها قال الشيخ الشعراوي في كتابه
 العهود المجددية وانما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الضحى
 عند ارتفاع الشمس ليبين لنا ان وقتها يدخل من ذلك في
 الوقت وبعضهم سماها صلاة الاشراف والذمي عندي ان
 الضحى تحصل بصلاة الاشراف وان لها اسمين وليست بصلاة تين
 انتهى ونقل الشيخ بن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في شرح الشهاب
 قال والضحى بالفتح والهمزة من حين لا يرتفع الى ربيع السماء
 واما شرعا فيدخل وقتها بخروج وقت الكراهة بان ترفع الشمس وتكون
 الاشراف غيرها وهي ركعتان عند شروق الشمس انتهى وعلى اونا
 الخفيد لم يتعرفوا هذه الفرق فالظاهر ان صلاة الاشراف
 وهي صلاة الضحى عندنا والله اعلم **قول** ومن المستحسن
 صلاة الليل والا فضل فيها حتى الليل بعد النوم فلا ينبغي ان
 يخل بها لما ورد فيها من الفضائل العظيمة وهي شعار السلف
 الصالحين وكانت مفترضة على سيد المرسلين عليه افضل الصلاة
 وانتم كنتم فلا اقل من ان تكون مستحبة لاهل التعبد

ففي الحديث الصحيح عن الخيرة رضى الله عنه قال قام النبي صلى
 الله عليه وسلم من الليل حتى تورمت قدماه فقيل له لم تفعل
 ذلك وقد غف لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال افلا يكون
 عبد اسكى رآه في الصابغ وقال صلى الله عليه وسلم
 افضل صلاة بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم في صحيحه
 وفي صحيحه عليه وسلم ان في الجنة غرفا يرى ظاهرها من
 من باطنها وباطنها من ظاهرها أعد لها الله تعالى الاك
 الكلام واطعم الطعام وتابع الصيام وصلى بالليل والناس
 نائم كذا في الصليح وقال صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا
 قام من الليل فصلى وايقظ امرأته فصلى فان ابنته نضج
 في وجهها الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلى وايقظت
 زوجها فمضى فان ابنته نضج في وجهه الماء رواه الامام
 مالك والامام وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ الرجل من الليل وايقظ
 اهله وصلياً ركعتين كتاب من الذكرين الله كثير والذكريات
 رواه الامام مالك وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
 وقال صلى الله عليه وسلم يعقد الشيطان على قافية رأس احدكم
 اذ هو نائم ثلاث عقدة يضرب كل عقدة مكانة عليك ليل
 طويل فارقه فاذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت عقدة
 فاذا توضأ انحلت عقدة فاذا صلى انحلت عقدة كلها فاصبح شيطا
 طيب النفس والا اصبح في نفسه كسل رواه البخاري ومسلم
 في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل شريفة وشريفة
 في كل ركعة وتباًوس وتمسك وتقع بيدك التماس التماس
 والتخشع التضرع والتقنع السؤال والتذلل وتقول اللهم
 اغفر لي فمن لم يفعل ذلك فهو خداج رواه الامام احمد وابوداود
 داود والترمذي وابن ماجه **اقول** قاله في شرح الشريعة
 صلاة الليل داء الصالحين مكنة للسياح وطاردة للفسخ عن الدنيا

وسائر اجزائه البدر قال عليه السلام عليكم بقيام الليل
فانه دأب الصالحين قبلكم وهي مقربة لكم الى ربكم ولكم
للسياحة ومنها عن الاشعر ومطردة بن اللذان عن
الجسد ذكره في الترخيب وقال عمر الفاروق عن النبي
صلى الله عليه وسلم من صلى في الليل فاحسن الصلاة
اكرم الله تعالى بتسعة اشياء خمسة في الدنيا واربعة
في الآخرة يحفظه من افات الدنيا ويظهر أثره عليه في
وجهه ويحببه القلوب عبادة الصالحين والى الناس
اجمعين ويطلق لسانه بالحكمة ويحشر يوم القسام
من القبر مبسوط الوجه ويسرع عليه الحساب ويمر على الصراط
كالبرق الخاطف ويعطى كتابه يمينه وذلك في الروضة
العلماء وعن محمد بن علي رضي الله عنهما ركنان ركعتان
ابن آدم في خوف الليل الاخير خير له من الدنيا وما فيها
ولولا ان اشق على امتي لفرضتها عليهم وعن أبي هريرة رضي
الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رحم
الله رجلا قام من الليل فضلى وايقظ اهله فقلت فان لم يضر
في وجهه بالساء رحم الله امراة قامت من الليل فصلى وايقظ زوجها
فان ابى فضي في وجهه الماء ذكر في المصانيع وفي زين العرب وهذا
يدل على جود بل استجاب بأكراهه احد على غير انتهى وقال والذي رحمه
الله تعالى واقرجه صلى الله عليه وسلم في فضل الصيام بعد رمضان شهر الصوم
وافضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل واضرب الطبل في كل يوم
لا بد من صلاة في الليل ولو صلب شاة ومكان بعد صلاة العشاء
فهو قبل النوم فهو من الليل قاله النبي وهو مفيد ان هذه السنة
تحصل بالتفعل بعد صلاة العشاء قبل النوم وفي الفتح بقى ان
صفة صلاة الليل في حقنا السنينة والاستحباب يتوقف على
صفتها في حقها صلى الله عليه وسلم فان كانت فرضا في حقها فمفيدة
في حقنا لان الادلة القولية فيها انما تغيد التذنب والمواظبة

العلم

الفعلية على تطوع تكون سنة في حقنا وان كانت تطوع عافية
لنا وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب طائفة الى انها فرض
عليه وعليه كلام الاصوليين من مشايخنا تمسكوا بقوله تعالى
الليل الا قليلا الآية وقال طائفة تطوع لقوله تعالى ومن الليل فتهجد
به تأفلة للذوالاولون قالوا الاما فاة لانت المراد بالافلة الزائدة
اي زائدة على ما فرض على غيره وربما يعطى التعبد به في ذلك
فانما اذا كان التقل المتعارف يكون كذلك ولغيره في اخر
ما يسطر صلاة التهجد اخص من صلاة الليل قال شيخ الاسلام
ابو السعود في تفسيره التهجد ازالة والقاء الدجور وهو النوم
وبين ركعتان تحية المسجد قبل الجلوس وتنبؤ عنها صلاة التربة
وكن عنها في اليوم مرة وبني ركعتان قبل الوضوء لما سبق
وركعتان للتدوم من السفر **فصل** قال في الاشياء والنظائر
في المساجد سنة الوضوء وتحية المسجد وينبغي عنها كل صلاة
اذاها عند الدخول وقيل تؤدي بعد القعود وقام الزيلعي
وتحية المسجد سنة وهي ركعتان قبل ان يقعد لقوله عليه السلام اذا
دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يسكن ركعتين واذا اخرج من بين
عن التحية وبني للمبني ان يصلي ركعتين عقب الوضوء لقوله عليه
السلام ما من احد يتوضى فيحس الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه
ووجهه عليها الا وجبت له الجنة انتهى وتقدم الكلام على هذا
الحديث وبيان ركعتي الوضوء وقيل والذي رحمه الله تعالى
وصلاة التوبة والاستخارة سنة وكذا صلاة الوالدان ويصلي
ركعتين عند نزول كفت وركعتين عند الخروج الى كسرو ركعتين
في السفر لدفع النفاق ويصلي حين يدخل بيته ويخرج توقيان
قصة المدخل والخروج في شريح الشريعة وصلاة الوالدان
سنة لقوله عليه السلام من صلى ليلة بحجة بين المغرب ولغنا
ركعتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة واية الكرسي خمسة
عشرة مرة وقيل هو الله احد خمسة عشر مرة وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم

عشرين مرة وجعل ثوابها الوالدية فقد اذ كحق والد يدوان
برها وان كان عاقا لها واعطاه الله تعالى ما اعطى الصديقين
والشهداء كذا في مختصر الاجاب ويصلي ركعتين عند نزول الكعبة
لما روي عنه عليه السلام من راي المظفر فلي عند ذلك ركعتين
دكوع وسجود وخشوع اعطاه الله تعالى بكل قطرة عرقنا
وبكل ورقة ابتها الله من ذلك المظفر عشرين ركعة
ركعتان عند ابتداء السفر وركعتان عند الرجوع من كسر
في المسجد قبل دخول البيت وكل ذلك ما نوز فلي من
رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وهذه الصلوات
انما تسجد اذا لم تكن في وقت ركوعه والا كرهت وسباني
بما اوقات الكراهة ان شاء الله تعالى **قوله** وتندب صلاة
نما جت وروي عن عبد الله ابن ابي اوفى رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نمت له الى الله حاجة
او الى احد من بني ادم فليتب ضا ولا يجن كوضوء ثم ليصل
ركعتين ثم يثنى على الله تعالى ويصلي على نبي صلى الله عليه وسلم
ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
الحمد لله رب العالمين استاء لك موجبات رحمتي وعزائير
مغفرتك والغنيمه من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع
لي ذنبا الا غفرت ولا همما الا فرجت ولا حاجة لك فيها رخص
ولي فيها صلاح الا قضيتها يا ارحم الراحمين كذا في نسخة
رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم من صلى بعد الفجر اربع ركعات كن له مثلها من ثلثه
القدر وفي الحديث المرفوع يقرأ في الاولى فاتحة الكتاب مرق
واية الكرسي ثلاث مرات وفي الثانية الفاتحة والافلاخ
والمعوذتين مرق مرق وفي الثالثة والاربعه مثل ذلك
قد كثر من كتابنا هذه الصلوة فقضيت هو ايجبا
فه كذا في المختصر والتجسس لصاحب الهداية وهي مذكرة

ينتهي

في كثير من كتب القنادي اقول وقد لازمتها ايام فطلب رجاء ان اصير
من خدعة لعلم الكريم فمن الله تعالى وله الحمد بفضله العظيم
اقول قال تالدي رحمه الله تعالى ومن كندوب صلاة الحاج
ذكرها في التجسس والمختصر ومن انما الفتاوى وذكر في الحاوي
انها ثلثا عشر ركعة وفي التجسس انها اربع ركعات بعد الفجر
وفي الحاوي الحديث المرفوع يقرأ في الاولى فاتحة الكتاب مرق
وثلاث مرات اية الكرسي وفي الثانية فاتحة الكتاب مرق وقيل
هو الله احد مرق وقيل اعني برب الفلق مرق وقيل اعوذ
برب الناس مرق وفي الثالثة والرابعة كذلك كن له
مثله من ليلة القدر قال ما يخلصنا هذه الصلوة
فقضيت هو ايجبا في شرح الحنفية انها ركعتان انتهى
و معنى قوله في الحديث فليتب وضوء يعني فليتب وضوءا
وضوءا مني تاير ايجي فيه جميع المستحبات في الاذان
و يجتنب المكروهات والمكروهات فلا يفسد فيه
قوله ويسجد ركعتان الاستخارة في جميع الامور
المهمه ويدعو بعدهما بعبادة عاد الاستخارة المروي
في صحيح الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعلما الاستخارة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة
في الامور كلها كالسورة من القرآن يقول اذا همم
اخذكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم
ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك
واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا
اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي
ومعاشرة امرئاي فافعل عا جلا امرئاي واجله فاقدري
لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان
هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي ومعاشرة امرئاي

اي قال و عاجل امري واجله فاقد رة لي و يسر لي ثم بارك
 لي فيه و ان كنت تعلم ان هذا الامر يسر لي في ديني
 و معاشي و عاقبة امري اي قال و عاجل امري واجله
 فاصرفه عني و اصرفني عنه و اقله لي الخير حيث كان
 ثم رضي به قال و يسمى حاجته قال بعض العلماء و الظاهر
 يحصل بركتين من السنن البر واتب و تحية المسجد
 و غيرها من السنن اقل لقوله في الحديث من غير التزينة
 قال العلماء يقرأ في الاولى بعد فاتحة الكتاب قل يا ايها
 الكافرون و في الثانية قل هو الله احد و يستحب
 افتتاح الدعاء المذكور و ختمه بالحمد و الصلاة
 و التسليم على رسول الله صلى الله عليه و سلم فاذا
 استخار مضى بعد هاتين بغير ردة **اقول**
 قال في شرح الشريعة روى عن جابر رضي الله عنه
 انه قال كان عليه السلام يعلمنا الاستخارة في الامور
 كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم
 احدكم بامر من الامور و كان لا يدري عاقبته
 ولا يبرئ ان الخير في تركه او في الاقدام عليه
 عليه فليصل ركعتين يقرأ في الاولى الفاتحة
 و قل يا ايها الكافرون و في الثانية الفاتحة و قل هو
 الله احد و في رواية قل او في الاولى بعد و برك
 بخاتمايت و يختار ما كان له من الخير سبحانه
 الله عما يشركون و ذلك يعلم ما كان صدورهم
 و ما يعلنون و ما من غائبة في السماء و الارض
 الا في كتاب عيني و يقرأ في الثانية بعد الفاتحة
 و ما كان لمعا من و لا من منة اذا قضى الله و رسوله
 امرا ان يكون لهم خيرة من امرهم و من يعص الله
 و رسوله فقد ضل ضللا لا يحيد و قل هو الله احد

فان فرغ

فخرج دعا فقال اللهم اني استخيرك بعلمك و استقدر بك بقدرتك
 و اسألك من فضلك العظيم فانك تقدر و لا اقدر
 و انت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا
 الامر و سمي حاجته خير لي في ديني و معاشي و عاقبة امري
 و عاجله واجله فاقد رة لي و يسر لي ثم بارك
 لي فيه و ان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني
 و معاشي و عاقبة امري و عاجله واجله فاصرفه
 عني و اصرفني عنه و اقله لي الخير اينما كان
 ثم رضي به اقله لي كل شيء و قد روى في المصالح
 و الاحياء و ينبغي ان يكون بها سبع مرات
 لما روى ابن النجاشي عن انس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه و سلم يا انس اذا هممت بامر
 فاستخير ربك و فيه سبع مرات ثم انظر الى
 الذي يسبق لاقترالك و ان الخير فيه و الرقابة
 مختلفة في دعاء الاستخارة في رواية في ديني
 و معاشي و عاجل امري واجله و كنت ينبغي
 ان يجمع بين الر و بين ثم المسموع من المناجاة
 ينبغي ان ينال على الطهارة مستقبلا القبلة
 بعد صلاة الدعاء المذكور فاذا اراد
 في مناهه بياضا او طصرة فذلك الامر خير
 فان راى فيه سوادا او حمرا فهو شر ينبغي
 ان يجنب عنه و قال بعض العارفين من العلماء
 يقرأ في الركعة الاولى فاتحة الكتاب و اية الكرسي
 و سورة الاخلاص سبع مرات و في الثانية فاتحة
 الكتاب و اية الكرسي مرة و سورة الاخلاص ثلثي
 عشرة مرة و يكتفي است اقطعة من الكعبتين ثلاث
 منها ففعل و ثلاث امري لا تفعل ثم يخرج ثلاثا



الكعبة هي مكة
 و الكعبة هي مكة
 و الكعبة هي مكة

منها فان كان في تلك الثلاث او اكثرها افضل فيفعل والا فلا
يفعل انتهى فابتداء كذا عا والمذكور بالحد في الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ليس في الخ في القبول كما قال في السرعة ويصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم في اول الدعاء والى سطره واخره
قال انا شارح الشرح رحمه الله تعالى فان الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم من شرائط استجابة الدعاء وليلا
فيه ق كذا ما جابة بعض دون بعض والمشهور انه يصلي
في اول الدعاء واخره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ساء لکم الله
حاجة فابدءوا بالصلاة واختموا بها لقوله عليه السلام
المساء بين الصلاتين على لا يرد استهوان كبداء بل الحمد لله
ايضا اظهار الشكر قال تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم وفي
الحمد لزيادة من النعم وهي استجابة الدعاء والله اعلم
قوله ومن النوافل المستحبات صلاة التيسير روى كثره
عن ابي وهب قال ساء لك عبد الله ابن المبارك عن
الصلاة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحان الله
وحمدك الى اخره ثم يقول خمسين مرة سبحان الله وحمدك
الله ولا اله الا الله والحمد لله الذي لا اله الا الله
يسمى الله الرحمن الرحيم وفاخر الكتاب وسورة شمر
يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والحمد لله ثم يركع فيقول لها عشر ثم يركع راسه
فيقول لها عشر ثم يسجد فيقول لها عشر ثم يركع راسه
فيقول لها عشر ثم يسجد فيقول لها عشر ثم يقوم
واقبالركعة الثانية فيصلّي أربع ركعات على هذا
فذلك خمس وسبعون تسبيحة في كل ركعة يسجد فيها
بمجلس عشر تسبيحة ثم يقرأ ثم يسجد عشر فان صلاها
ليلا فالأدب ان يسلم في كل ركعتين وان صلاها نهارا فلا
شاء سلم وان شاء لم يسلم قال ويبدء في تركه

بشي

بسبحان ربّي العظيم ثلاثا وفي السجود بسبحان ربّي الاعلى
ثلاثا ثم يسبح التسبيحات العشر وروى كثره في وابت
ما جابة وابت داود عن ابي رافع قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم للعباس رضي الله عنه يا عم لا
اصبر لك الا انفعلك قال بلى يا رسول الله يا عم صل
اربع ركعات فعلمه كتبنيات و قال في ثلاث ثمانية
تسبيحة في اربع ركعات فلو كانت ذنوبك مثل رمل
عليج غفرها الله تعالى لك فقل يا رسول الله من
لم يستطع ان يقولها في يوم قال ان لم يستطع ان
يقولها فقلها في جمعة فان لم تستطع ان تقولها في جمعة
فقلها في شهر و لم يزل حتى قال قلها في سنة وفي رواية
فان لم تفعل ففي عشرين مرة قال الامام الحافظ
الدارقطني حديثي في فضائل السور فضل قل هو الله
احد و اجمع شئ في فضائل تملوت فضل صلاة
التسبيح وقد تنص جماعة من العلماء الخنفية
و غيرهم على فضلها واستحبها العبد لله ابن
المبارك بن الحنفية كالمغوي والى و ياتي من
ابا بريرة الشافعية قال اللى و ياتي اعلم ان صلاة
التسبيح من غيا فيها يستحب ان يعتادها كل حين
ولا يتخلف عن غياها هكذا قال عبد الله بن المبارك
و جماعة من العلماء ذكره النووي في الاذكار و قال
الحافظ الامام عبد الرحمن بن الجوزي و ياتي
ان يدعوا بعد هذا الدعاء اللهم اذ اطلعت
في هذه الليلة على خلقك فعد علينا بمك وعثقا
و قدر لنا من فضلك واسع رزقك و اجعلنا
ممن يقوم لك بى احب حقلك اللهم من قضت هذه
الليلة بى فانه فاقض مع ذك رحمتك و من قدر

طول حياتنا فاجعل مع ذلك نعمك وبلغنا ما لا تبلغ الا مال
 اليه يا خير من وفقت الاقدام بين يديه برحمتك يا ارحم
 الراحمين واكرم الاكرمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه اجمعين **اقول** قال الحلبي في شرح المنية ومن
 النوافل صلاة التيسير على من رواه الترمذي من رواية
 ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ثم
 يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر ثم يتعوذ ويبدأ ويقرأ الفاتحة وسورة
 ثم يقول خمس مرات ثم يركع فيقول ان شاء الله يرفع
 من السجود فيقول عشرا ثم يسجد الثانية فيقول
 عشرا ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا
 الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة
 ويبدأ في الركوع بسبحان ربّي العظيم وفي السجود بسبحان
 ربّي الاعلى وقيل لابن المبارك ان سهر في هذه الصلوة
 هل يسبح في سجدي السهو عشرا قال لا انما هي ثلاثمائة
 تسبيحة انتهى وقال في شرحه واصل ما جاء عنه عليه
 السلام من نوافل الصلاة صلاة التيسير فيصليها العبد
 كل يوم او يوم جمعة او كل شهر او كل سنة او في العمر
 مرة قال البخاري رحمه الله تعالى فقد صح عنه كلام
 انه قال للعباس بن عبد المطلب يا عم ما لا اعلمك
 الا منك الا اخبرك بشي اذا انت فعلته غفر الله
 لك ذنبك او له واخره خطاة وعمره وصفيه وكبر
 سره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة
 فاتحة الكتاب وسورة او مثل سورة التيسير فاذا
 فعت من القراءة في اول ركعة قلت وايت قاسم
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 خمس عشرة مرة ثم تركع فتقولها عشرا اي بعد ان

نقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا ثم ترفع راسك من الركوع
 فتقولها عشرا اي بعد ان تقول سبع اضعاف بعد ان
 لك الحمد الى ان قال قد لك خمس وسبعون ركعة ان استطعت
 ان تصليها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة
 فان لم تفعل ففي كل شهر وان لم تفعل ففي كل سنة فان
 لم تفعل ففي عمرك مرة كذا في المصاييح وفي رواية
 اخرى ان يقرأ في اول الصلاة سبحانك اللهم الخ
 ثم يسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة وعشرة بعد القراءة
 وكذا في الخامسة عشرة ولا يسبح بعد السجدة الا مرة
 قاعدا هذا هو الاحسن وهو اخير من مبارك
 صاحب القنية والجمع في الروايتين ثلاثمائة تسبيحة
 فان صلاها نارا فتسليمه واحدة وان صلاها ليلا
 فتسليمه احسن وان زاد بعد التسبيح قلبه لاحسن
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهو حسن وقد ورد ذلك في
 بعض الروايات وذكر في القنية انه لا يعد تسبيح بالاصابع
 ان قدر ان يحفظه بالقلب وان احتاج بعد هاتين الصلوات
 كذا يصنع كثيرا وعن ابي يوسف ومحمد انها لم يسبها
 باصابع الا في التسبيح في الصلاة باليد في الغزاة يضي
 والنوافل جميعا كذا ذكر في الجواهر نقل عن الكافي انتهى
 وفي شرحه كذا في مكرهات الصلاة وعد الذي كتبه
 باليد وفيه خلا فيهما فلا يكره عدها بالقلب وباليد خارج
 الصلاة وقال الذي رحمه الله تعالى ثم قيل كذا في كفاي
 في سجود في النوافل بالاجماع وقيل كذا في النوافل
 ولا يجوز في الغزاة بالاجماع والظاهر ان الخلا في الكل
قوله اما سجدة الشكر فالاصح انها مسوقة اذا اتاه
 ما يسر من حصول نعمة او دفع نقمة رواه ابن داود
 والنسائي وابن ماجه والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم

ابن بكر الرازي معناه ليس واجب لا مستنون بل هو مباح
لا بد منه وعن محمد انه كرهها قالوا ولكن استحبها اذا اتاه من
من حصول نفعه او دفع نعمة متوقعة وبه قال الشافعي رحمه
الله فيكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله تعالى وشكره
ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه اما بخبر سيب فليس بها ولا
مكرورة وما يفعل عقيب الصلاة فمكرورة لان الجهال
يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤول الى اليه فمكرورة
انتهى وقال الحلبي في شرح المنية بعد نقله هذا
الكلام والفتوى على انه سجدة الشكر جائزة بل مستحبة
لا واجبة ولا مكرورة انتهى وفي جامع الفتاوى
وسجدة الشكر غير مشروعة بل مكرورة هذه عند ابي يعنى
ومستحبة عند هارون الشافعي واما السجدة التي عقب
الصلاة فمكرورة لان الجهال اذا رآها اعتقدوها
اعتقدوها سنة او واجبة وكل مباح انتهى وفيه شيء
والنظار من حيث كنية في اشتراطها للصلاة قال وكذا
سجدة الشكر على قول من سنها مشروعة والمعتقد
ان الخلا في سنتها لا في تجواز انتهى وقال والدي رحمه
الله تعالى روي عن ابراهيم التيمي انه يكره سجدة
الشكر وعن محمد ان ابا حنيفة كان لا يراها شيئا
وتكلم المتقدمون في معنى قول محمد وكان ابا حنيفة لا يراها
شيئا وبعضهم قالوا لا يراها مستنونة وهو قريب من الاول
وبعضهم قالوا معناه لا يراها شكرا تاما فتمام الشكر
ان يصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم يوم فتح مكة وبعضهم قالوا الم يرد في
شرعها قرينة وانما اراد به نفي وجوبها شكرا وفي الحجة
قال ابو حنيفة لا تكبر سجدة الشكر لان التسليم كثر لا يمكن
ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تطليف ما لا يطيق

ومحمد يقول جائزة وعنده ان قول ابي حنيفة محمول على الجواز
ولا استحباب فيعمل بها فلا يجب في كل نعمة سجدة الشكر كما
قال ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت
من نعمة او ذكر نعمة فذكرها بالسجدة وانما غير خارج
عن حد الاستحباب وقد وردت في روايات كثيرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ولما بعين رضي الله
عنهم وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى بركة
ابي هريرة لعنه الله يوم بدروا النبي بين يديه سجد لله
خمسة سجودات شكرا وقرأ آية السجدة في سورة التوبة انشقت
فسجد لله عن رجل عشر سجودات الا في التلاوة وكيف
شكر الملوك فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيها
من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى انتهى وفي كلامه
المصنف رحمه الله تعالى واضح لا يحتاج الى بيان وبالله المستعان
قول قال العلماء ومن عليه فتاوى لا تشتغل بقضائها
افضل من التطوع بالنوافل الا السنن الرباط وصلاة
الضحى وصلاة النسيح وبمسئلة التي وردت فيها الاخبار
فصلها بنية النفل وعين ذلك من النوافل يصليها بنية
القضاء كذا في فتاوى الحجة **اقول** قال والدي رحمه
الله تعالى رجل لا يدري انه في ذمته قضاء فتاوى ام لا
يذكر له ان يسجد في النوافل لان غير الفرائض لا يجوز ان
يسجد فربما كذا في الملتقط والصحيح انه يجوز الا بعد
صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف
رحمهم الله تعالى كذا في الحاشية والاصح في الاحتفال ان يقرأ
في الاربع بنية الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة
ولا تشتغل بقضاء الفتاوى ولي حاشية من النوافل
الا السنن للضرورة وصلاة الضحى مع الجماعة في قاصية المسجد
بلا اذان واقامة لا يكون وصلاة اول ليلة الجمعة

في ذلك امت و لك اسلمت سجدة و جهرى للذي خلقه وصوره
 و شق سمعه و بهرم تبارك الله اعلم الخالقين ثم يكون
 اخر ما يقى لبيح التضرع و التسليم اللهم اغفر لي ما قدرت
 و ما اضررت و ما اسررت و ما اعلمت و ما انت اعلم
 به مني هذا اللفظ صحيح مسلم قاله بن الهمام قال في شرح
 الد روي شني اي يقى او سبحانك اللهم الا قوله و جعل
 ثنا في ك فلا ياتي به في الغنى اي لا في ك ل ياتي في
 المشاهدة قال و الذي رحمه الله تعالى ان الغنى اي يقتصر
 فيها علم ما شئنا و الامر في باب النفل و اسع كما في الجبارة
 كمن في البحر ان الاصل تركه في المحاطة على المر و في من
 غير زيادة و ان كان قناء و في الظهور لم يذكر في الاصل
 و لا في النواذر و جلد ثنا و ك و كان ابو حفص الكبير
 ليس ان يقول المصلي و قال شمس الامة الحلبي اني
 ان قاله لم يمنع منه و ان كنت عنه لم يضر به انتهى
 و قال الزيلعي في قول صاحب الكنز مستغنى اي يضع
 قائلا سبحانك اللهم و مجدك و تبارك اسمك و تعا
 جدك و لا اله غيرك و لا يزيد عليه في الغرض و عن
 ابي يوسف يفهم اليه و جهت و جهرى للذي خلق السموات
 و الارض خيفاً مسلماً و ما انا من المشركين ان صلاتي
 و نسكي و محامي و محامي لله رب العالمين و يبد رباها
 شاء لما روي عن جابر انه عليه السلام انه كان يجمع
 بينها في الاولى ان ياتي بالتوجه قبل الكبير لا ياتي
 الى تطويل النيام مستقبل القبلة و هو من عدم شرعا
 قال عليه السلام و الي اراكم سامعين اي مخبرين و قبل
 لا بأس به بين النية و التكبير لانه ابلغ في كفاية
 انتهى و في فتح القدير بعد ذكره ما قاله المصنف رحمه
 الله تعالى قال العيني في شرحه للكلم الطيب و قد كفت

بعض اشيا في من الثقة يقى لانه ينبغي ان يله تعالى
 جدك و اطل يلا حتى اذا قصر في الصلاة تغسل
 صلاته انتهى لانه حينئذ يصير تعالى مجذ في الالف اسم
 فعل بمعنى اقبل فيتعبر المعنى و التماس عنه غافلون
قوله فصل في صلاة الجمعة صلاة الجمعة فرض
 عين على من استجمع فيه شرائطها فيكفر جاحدها و يكفر
 تركها لغرض عذرهما اهتة تحريم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ترك ثلاث جمع تها و نا طبع الله على قلبه رواه مالك
 و احمد و ابو داود و والترمذي و كسائي و بن ماجة و عذر
 و قال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمعات كتب الله
 من كذا فقيهن رواه الطبراني عن ابي اسامة ابن زيد
 رضي الله عنهما و قال صلى الله عليه وسلم الجمعة حج المساكين
 و في رواية حج الفقراء او كذا في مسند القضاة و الجامع
 الصغير عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** قال في النهاية
 الجمعة من الاجتماع كالفرة من الاجتماع اضيف اليها
 الاجتماع و الصلاة ثم كثر الاستعمال كالجمعة و الاخرى
 حيث حذف منها الحذف و جمعت على جمعات و جمع اعلم
 ان الجمعة فرض محكمة لا يسرها تركها و يكفر جاحدها
 ثبت فرضيتها بالكتاب و السنة و الاجماع الامة و نوع
 من المعنى اما الكتاب ففعله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اذا نذرتي للصلاة فاعلموا ان الجمعة فاسمعوا الى ذكر
 الله و المراد من ذكر الله الخطبة و الاصل على الوجوب
 و اذا افتقر من السبي الى الخطبة التي هي شرط وجوب الجمعة
 كما نذرتي فوجب ثم اكد الوجوب بقوله و نذروا البيع
 فحرم البيع بعد النذر او تحريم المباح من الله لا يكون
 الا لأمر و اوجب و السنة حديث جابر في الله عنه قال
 خطبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس قوبوا

معي

ق

الى ديك قبل ان تموتوا بقرين الى الله في الاعمال الصالحة
 قيل ان تشقوا وتحبسوا الى الله بالصدقة في السر والعلانية
 تحبوا وانتصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم
 الجمعة فريضة محكمة في يوم في هذا في شهر في هذا في تقالي
 هذا فمن تركها ترها ونايتها واستخفا فاجتها قاله ايام جائس
 او عاد لالا فلا جمع الله شمله الا فلا صلاة له ركاة له
 الا فلا صوم له الا لا يتوب فمن تاب تاب الله عليه وفي
 حديث بن عباس ومن عمر رضي الله عنهم قالوا سمعنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على اعداء منبر يقول ليتبره اقام
 عن ترك الجمعة اني لاجتمع على قلوبهم وليكونن من
 من الغافلين واجتمعت الامة على فريضة واما
 اختلافنا في اصل الفرض في هذا الوقت على ما يجب
 واما المعنى فلا نأمننا بترك الظهر لا قاسية
 الجمعة و الظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرض
 الا لفرض هو الكد والى منه فدل هذا على
 ان الجمعة اكد من الظهر في الفرضية كذا في المبين
 انتهى وقوله انما اختلفنا في اصل الفرض يعني
 هل الجمعة فرض الوقت والظهر بدل غنقها
 كما هو من ذهب في الشافعي رحمه الله تعالى
 ام الظهر فرض الوقت والجمعة بدل عنه كما هو
 من ذهب في روي عن محمد رضي الله عنه انه قال
 لا ادري ما اصل فرض الوقت في هذا اليوم
 ولكن يسقط الفرض عنه باداء الظهر والجمعة
 من يد به ان اصل الفرض واحد هما لا يعينه ويعين
 بفعله في فتح القدير قال عليه السلام من ترك
 ثلاثا جمع ترها ونايتها طبع الله على قلبه رجاء ابي محمد
 في ابعاد وهدى التي مذكي والتا في وجته وقال

الافلح

عمر

وقال عليه السلام من ترك ثلاث جمعات من غير
 عذر كتب من المنا فقير دواء الطبراني في الكبير وعن
 بن عباس رضي الله عنهما قال من ترك ثلاث
 جمع متواليات فقد نكح الاسلام وراى ظهره
 وهذا باب يحتمل جزوة واجماع المسلمين على
 ذلك واعنا اكثر نافية نوعا من الاكثار لما
 نسمع من بعض الجهلة انهم ينسبون الى
 من ذهب الخليفة عذرا فتن اضرها ومنشأ
 غلطهم من قول القدير في من صلى
 الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر
 له كره لذلك و جازت صلاته واما اراده
 حرم عليه وصحت الظهر فالحكمة لتك الفرض
 وقد صرح اصحابنا بانها فرض الكد من
 الظهر ويا كفا رجا حدتها انتهى وفي البحر
 وقد كثر ذلك من جهلة زماننا ايضا
 ومنشأ وجهلهم صلاة الاربع بعد الجمعة
 بنية الظهر وانما صنعها بعض المتأخرين
 عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية
 علم تعبد بها روي عن ابي حنيفة في صحيحه
 حتى وقع لي اني اقيمت من ارا بعد صلاتها
 ضوفا على اعتقاد الجهلة بانها الفرض وان
 الجمعة ليست بفرض انتهى وقد سمعنا هذا
 في زماننا ايضا من ارا عن كثير من الجهلة
 حتى ان بعضهم يرمي ما عمل جعله لا خير قاله
 انها فرض وقال هو الجمعة سنة ثم جاء
 فساء لني واخر لي بالقضية فقلت له يلى مك
 قضاء الظهر في كل جمعة من يوم بلغت لذلك

مضى
ق

تصلها بنسبة الظهر فتقع غفلة ويبقى الظهر في ذلك
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ومن شروط طوائفها زيادة على شروط
الصلوة المهر وفناؤه فلا تصح في القرى عندنا
قال صاحب الهداية في تفسير المصنف انه الموضع
الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم
الحدود وقيل الموضع الذي يقدّر على ذلك
كما في النخبة في جعل الموضع اذ القدرة على
العقاب والافسح كثير من البلاد لا قدرة للحاكم
على تنفيذ جميع الاحكام واقامة جميع الحدود
فيلزم ان لا تصح فيها الجمعة والافسح انما هو
تصح في موضع متعدد من المصر تكون
الجمعة لمن سبق وقال في كل موضع
وقع الشك في موضع ان الجمعة ينبغي ان
يصل الى اربع ركعات ينوي فيها اخر ظهر
ادركت وقته واصلها بصلته بصلته حتى اذا
صحت الجمعة وكان عليه ظهر يستط
عنه وان لم يكن عليه ظهر فلهي
فقل وينبغي ان يقرأ الفاتحة
والسورة في الاربع كلها على صورة
النفل **اقول** قال الربيعي المصر كل موضع
له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم
الحدود في هذه الآية عن النبي يوسف
وهو اختيار الكرخي وعنه انه سئل
اجتمعوا في ارض مساجدهم لا يعرفون وهو
اختيار الثوري وعنه كل موضع يكون فيه كل محترف
في بن جدي فيه جميع ما يحتاج لئلا يسألهم فيه

نعم

ففيه مفتي وقاض يقيم الحدود وعنه ان يبلغ مكانه
عشرة الاف قيل يوجب فيه عشرة الاف مقاتلة
وقيل ان يكون اهله بحال لو قصد هم عدو عليهم
دفعه وقيل ان يكون بحال ان يعيش فيه كل محترف
بحر فته من سنة الى سنة من غير ان يشتغل
بحر فته اخرى وعن محمد بن كل موق وضع قصص الامام
فهر مصر حتى لو بعث الى قرية نائية لا قامت
الحدود والقصاص فغير مصر اذا عجز له تلحق
بالقرى قال ابو حنيفة مصر كل بلدة فيها ملك
واسواق وفيها نسايتي وال يتصرف
المطلوم من الظالمين والسمير جمع اليه في
الحوادث وهو الاصح انتهى وفي النهاية قال
سفياث الثوري مصر الجا مع ما يتعداه الناس
مصر عند ذكر الامصار المطلقة بخا منى ومحمد
انتهى وقال في الذي رحمه الله تعالى في القول الاول
الذي اختاره الكرخي وهو ظاهر الرواية وعليه
فتوى اكثر الفقهاء وهو الصحيح ثم قال ليس المراد
تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجمعة اقيمت في
عهد اظم الناس وهو الحجاج وانه ما كان ينفذ
جميع الاحكام بل المراد في الله اعلم اقتداره على
ذلك كذا في تعليقه الدهلوي انتهى في اقتصر في تنوير
على اذهب اليه التلجي كما سبق في النهاية ثم في كل موضع وقع
الشك في كونه مصر ينبغي لا تقل ذلك
الموضع ان يصلو بعد صلاة الجمعة اربع ركعات وينوي
بها الظهر احتياطا حتى انه لو وقع الجمعة في موضع لم يجرى
عن عهد فرفض الوقت باء الظهر يقيم انتهى
وفي فتح القدير اذا اشتبه على الاشارة لذلك

ينبغي ان يصلي اربعا بعد الجمعة ينوي بها اخر فرض
 ادركت وقته ولم اؤده بعد فان لم تصح الجمعة وقت
 ظهر وان صحت كان نفلا ان لم يكن عليه ظهر فائت على
 قول من لم يقل ببطلان الاصل عند بطلان الوصف
 وكذا اذا انعقدت الجمعة وشك في ان جمعتها
 سابقة او لا ينبغي ان يصلي ما قلنا واصله
 ان عند ابي حنيفة لا يجوز تعددها في مصر واحد
 وكذا روى صاحب الاملاء عن ابي يوسف انه لا يجوز
 في مسجدين في مصر الا ان يكون بينهما نهر كبير حتى
 يتبين كصيرين في كان ياد من يقطع الجسر ببغداد
 لذلك فان لم يكن فالجمعة لمن سبق فان
 صلوا معا لم يردوا السابقة وسندنا و
 انه يجوز في موضعين اذا كان المصطفى
 لا في ثلاثة وعن محمد بن زائدة تعددها مطلقا ورواه
 عن ابي حنيفة في السند اقال السرخسي اقامتها
 في مصر واحد في مسجدين واكثر وبه تأويل لا يطلق
 لا الجمعة الا في مصر فشرط المصطفى فاذا تحقق في كل
 منها وجه في اية المنع انها سميت جمعة لاستدعائها
 الجماعة فهي جامعة لربها والاصح الاول فخصى صا
 اذا كان مصر كسبي كصا فان في الزام اتحاد الموضع
 هو جابنا لاستدعائه تطويل المسافة على الأكثر مع ان
 المذكور مما يتسلط عليه المنع وما قلنا من الكلام في وقوعها
 نفلا اما اذا دام الاستباه قايما فلا يجزم بكونها نفلا ليقع المنفل
 في انها سنة ولا ينبغي ان يصلي بعدها السنة لان
 الظاهر وقتها ظهر لانه ما لم يتحقق وجود الشرط
 لم يحكم بوجوب الجمعة فلم يحكم بسقوط الفرض وانه سباجه علمه
 ونحوه الذي روى عنه عند قول صاحب الدرر في باب شرط

الصلوة

الصلوة والا حوط ان يصلي بعدها الظهر اي بعد
 الجمعة وقيل قبلها كما بسطه الشيخ علي المقدسي في رسالة
 نور الشريعة قبل سنتها في الظهيرية انها تؤخر
 عن السنة ومثله في الجمعة و زاد الله ان يصلي بعد
 سنة الوقت ركعتين قال الشيخ علي المقدسي في غير ما
 يصلي بعد الجمعة عشرا وانت ادرى بما هو احوط
 واهمك قايلا من وقت اخر ظهر ادركت وقته ولم اصله
 بعد وفي الغنية لما ابتلى اهل مصر وباقامة
 الجمعيتين بهما مع اختلاف العلماء في مبي ازها
 فني قول ابي يوسف وسف وكتاب في من تابعهما
 باطلتان ان وقتا معا والجمعة المبي قين باطلة
 امر ائمتهم باراد الاربع يوم الجمعة حتما
 احتياطا ثم اختلفوا في اثبتها فقل ينوي كسنة
 وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي اخر ظهر
 عليه وهو الاصح لان الجمعة التي صلها ان
 لم تجز فعلية الظهر وان جازت اجزائه الاربع
 عن ظهر فائت عليه وقت والا حوط ان يقول
 نويت اخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد
 لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت في ظاهر
 المذهب واعلم ان ما نقله السمراني من كسنة عن جده
 شيخه لا سلام به الى ليد هو عدم وجوب الاربع التي تنوي
 اخر ظهر لكن نقل الشيخ علي المقدسي تقيده بعند
 محمد الوهم واما عند قيام الشك والاستباه في صحة
 الجمعة وعلى قول من يعتقد قول ابي يوسف فالظاهر
 وجوبها في يومين بعد تعبير التمر تاشي بلا بد انتهى
 قلت في الوجوب هو المتبادر عندي لا سيما اذا
 انضم الى ذلك الذي ذكره ان غالب الخطباء في زماننا

معي

يكون معهم الاذن في اقامة الجمعة من قضاة
 واما كس الذين هم معن في لون باكل الرشوة
 الظاهرة التي يسمونها المحصول فضلا عن
 الرشوة الباطنة او من الوزراء والمفتين
 المصريين على ارتشاء قضائهم واهل بيوتهم الذين
 يدعونهم في البلدان على امة محمد صلى الله عليه وسلم
 وهم يعلمون انهم يادخون الرشوة في يدهم
 على منعمهم ولا يمنعونهم فانهم يقدرون
 على امضاء ظلمهم فكيف امضاء عيبد لهم
 قال العيني في شرح الكنت القاضي اذ ارشده
 في حكم لا يتخذ قضاءه وان ارشده في
 القاضي او كاتبه او بعض اهل بيته فان كان باصر
 في رضاه فهو وما لو ارشده القاضي سوا اي
 فيكون قضاءه مردودا وان كان بغير
 علم القاضي ينفذ وكان على المارشي
 رد ما قبض انتهى والاذن جميع الوز راو
 والمفتين ان خلوا من اكل الرشوة يعلمون
 ان قضائهم واهل بيوتهم هم اعوانهم
 في كل بلد من تشعوت ياخذون اموال الناس
 وهم مقررونهم على ذلك ويصرفون بانهم لا يعطونهم
 المناصب الا يستفيعوا بها ويتسلطوا في
 سجن الدنيا فلهذا انزلوا عن ولاية تقييد
 الخطباء وبسبب ذلك صار ذلك موكولا الى
 حضرة الملك الرعية الله تعالى العدل والارضا
 وفي النادر ان يشافه الملك خطيبا يصح
 الاذن في اقامة الجمعة
 في يوم من يومه انما يشي ربه لك من

مطلب عزل القاضي باكل
 كس رشوة ولا ينفذ حكمه
 ولا اذنه الا للضرورة

غير ان يكون ذلك صادرا من العوايط المتفرقة في دولته لا سيما
 اذا انضم اليه لك جهل الخطباء باحكام الامانة والجمعة ومعرفته
 قراءة القرآن وحسن الاعتقاد الموافق لاهل السنة والجماعة
 لغلبة الجهل على الناس في هذا الزمان الصعب ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم وفيما هو مصر بقم مقام المصطفى هو ما نقل
 به بعد المصالح ككفى الدواب وجمع العسكر والخروج للربح في
 الموتي و صلاة الجنازة وغير ذلك كذا في شرح الدرر والدي
 رحمه الله تعالى وهو صادق على مررت ومشق سقي الله عهدا وقدر
 بعضهم الغناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المهر او ذن فذم
 فتشبه الصوت فنادى للمصر وقد راى السرخسي الغناء بالظلمة وبعضهم
 قد ربا لفسخ وبعضهم بالغ في سخرية بعضهم بالثلاثة اميال
 في المختار للفتوى قول محمد انه قد رفسخ وقيل لما تجوز في الغناء
 اذ لم يكن بينه وبين المص من رعة من المزاج **قوله** ومنها الحجة
 في اقلها ثلثة سوى الامام وعند ابي حنيفة ثلثان سوى الامام
 وعند كافي اربعون ومنها الخطبة والحق قال محمد لله او كان
 الله اوله الا الله اهله عند ابي حنيفة رضي الله عنه في سنة
 بخط خطبتين بجلستهما يشتملك على الحمد والثناء على
 النبي صلى الله عليه وسلم وان تكون الخطبة بيعة قصيرة وان تشمل الاولى
 على تلك الثانية وعظا في الثانية على الدعاء لله في هذه كلها فلهذا
 عند الشافعي رضي الله عنه فينبغي المحافضة عليها اذا اصعد الخطيب
 المنبر على الناس صلاة الفلانة وتلا الكلام والاكل وكرب وحمل
 عمل حتى اذا قرأ الخطيب ان الله ولا يكتف بصلي على النبي الا في بيته
 والا ان يصلي في نفسه واذا اعطى محمد السيف فنبه وقيل اذا كان بعد
 يباح له النظر في كتب الفقه **اقول** والجمعة شرع بالاجماع واما
 الاطلاق في بعدد قائل في النهاية واقلهم عند ابي حنيفة ثلاثة سوى
 الامام وقائلان في الامم ان هذا قول ابي حنيفة في ان الغنى
 حكم جماعة حتى يقيم الامام عليهم في جماعة معنى ان جماعة من

مط
ص
وا

وجه قولها الاستدلال بقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسمعوا لذكر الله في هذا يقتضي مناديا وذاكرات هي التي ذكره الامام
ثم قوله فاسمعوا فان جمع و اقل الجمع المتفق عليه الثلاثة فان اهل اللغة
فصلوا بين التثنية و الجمع فالمثنى وان كان فيه معنى الجمع من وجه فليزج
مطلق و اشتراط الجماعة هاهنا ثابت مطلقا كذا في المبسوط فلا
يعتبر الامام منهم في تحصيل الجماعة من تقوم انتهى و قوله في الزيادة الخطية قبل
الجمعة من شروط ادايتها انه عليه السلام لم يصلها بد و نوافها كانت
شرطا اذا لم يكن الظهر و شرطه بالجمعة خلاف الاصل و ما ثبت
على خلافه القياس برأى فيه جميع ما ورد به النص و هي قبل الصلوة
بعد دخول الوقت بحضرة جماعة متقدمة بهم بحجة
وان كانوا صحا او نياما انتهى و قال والذي رحمه الله تعالى ان في
المبسوط و قال بعض مشايخنا الخطبة تقام مقام ركعتين لهذا لا يجوز
الابتناء على الوقت و الاصح انها لا تقوم مقام شرط الصلوة فان الخطيب
لا يسبق القبلة عند ادايتها ولا يقطعها الكلام و يعتد بها ان
اداهما محذوف او حب احسن انتهى و هذا يدل على
ان الخطبة شرط لا ركن لعدم اشتراط الاستقبال و كطهارة
لها في النهاية و ان اقتصر على تركه تعالى جاز عند ابي حنيفة
و هذا اطلاق و يقتضي ان يجوز بحمد قوله تعالى من غير صلاة
ذكر شي به كالحمد و سبحان لانه ذكر الله تعالى و كمن الرابطة
في المبسوط و غير ان اذا خطب بتسبيحة واحدة او تسليلا او
بتحديد اجزاء في قوله و ذكر في المحيط و يجزئ في الخطبة قليل
الذكر كالحمد لله و تحمده و قوله سبحان الله على قصد
الخطبة حتى اذا عطس و قال الحمد لله يريد الحمد على عطاسه
لا ينوب عن الخطبة و قال لا بد من ذكر طوبى يسمى خطبة قال القاضى
ابن بكير الزركلي اقل ما يسمى خطبة عندنا ركعتان تشهد من قوله
التحيات لله الى قوله عبده و رسوله انتهى و قال ابن رجب و يسن
خطبتان و يجلس بينهما بظاهرة قايما بها و ورد المستفيض عنه عليه السلام

خطب

و لو خطب فطبة واحدة و لم يجلس بينهما او بغير طهارة او غير
قايما جازت لحصول التقصير و هو المذكور في الواعظ الا انه
يكره الخطبة الترات و يجب اعادةها اذا كان جنباً و زانه و قال
الشافعي لا تجوز الخطبة بجميع ذلك لانها قايمة مقام ركعتين فكل
يمنع لغير الصلوة حتى يشترط لها وضوء الوقت فكذلك يشترط لها
سائر شروط كصلية من ستر العورة و طهارة المكان و كثوب
و كبدن و عندئذ لا تقويم مقام ركعتين على الاصح لانها تنافي
الصلوة لما فيها من استحضار القبلة و الكلام فلا يشترط لها
شروط الصلوة و روي عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم
انهم خطبوا خطبة واحدة منهم علي و كعب و ابي رضى
الله عنهم و لم ينكر عليهم احد اشترى و في فتح القدير
و من الغنى و الخطبة و تطلى بل الصلوة بعد اشتغالها
على المعطرة و التمشيد و الصلوة و كن تأ خطبتين و في البدائع
قد رها قد ر سورة من طلال المغفل انتهى و في جامع الفتاوى
و لوقر الخطبة غير البالغ باذن السلطان و صلى البالغ
صلاة الجمعة جازت و المصلي اذا ذهب الى المسجد يوم
الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقفون في القنات في المحفل
لان اجتماع القرآن فرض و تحية المسجد انتهى و قال الزيلعي
ع اذا خرج الامام و صعد على المنبر فلا صلاة ولا كلام و هذا عند ابي حنيفة
و قال لا بد من الكلام اذا خرج قبل ان يخطب و اذا نزل قبل ان يكبر
و اختلفا في جلوسه اذا سكنت فمعه اي يوسف يباح له و عند محمد
لا يباح له انتهى و في البحر و يكره لمستمع الخطبة ما يكره في الصلوة
كالاكل و الشراب و العبث و الالتفات و في غير التمسك برأى
و استماع الخطبة فرض ذكر في اول كتاب الصلوة عند قوله في المتن
في او قال الكراهة و عند من خرج امام الخطبة الى تمام الصلاة بخلافه
انتهى و ينبغي تفيد كفاية بقائيتها لم يستطع الترتيب بينهما و بين الجمعة
لما قيد هاهنا لك لانه في باب الجمعة حيث قال و اذا خرج الامام فلا

السنن
تفسير

صلاة ولا كلام الا تمام الصلاة خلا فاضة فائتة لم يستقر اليه
 بينها وبين الوقتية وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها بلا فرق بين فرق
 بين قريب وبعيد انتهى قال الذي رحمه الله تعالى والمراد يخرج
 الامام هو من وجب في مكانة الخطبة والمذكور في خلاصته وغيرها
 ان المأمور للصلاة والكلام هو الصعود على المنبر ومنه في السراج
 بان خرج من المقصودة يخرج منها لم يتركوا القراءة والذكر
 الا اذا قام الامام الى الخطبة انتهى وفي شرح المسئلة المحامي ويكره
 والخطيب تخطب قراءة القرآن ورد وكلام وتشميت العاطس
 وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قى الخطيب ان الله وملائكته
 يصلون على النبي لا يرفع عن ابي حنيفة ومحمد انه ينصت وعن
 ابي يوسف انه من يصلي سرا وبها اخذ بعض المشايخ والاكثر على انه
 ينصت عن ابي حنيفة اذا عطس في نفسه ولا يجهر وهو
 الصحيح وكذا الوضوء اورد السلام في نفسه باذ وكذا الاشارة
 برأسه او عينه او يده عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح
 انه لا يكره وقيل بعضهم يجب الانصات الى ان يسمع في مدح كظلمة
 فلا يجزى ولذا ذهب بعضهم الى ان كعبه في زماننا افضل كيدا
 يسمع مدح كظلمة لكن الصحيح ان القرب افضل وبعيد يجب
 عليه الانصات في كعبه وقيل يجوز القراءة ونحوها عن ابي يوسف انه
 ينظر في كتابه ويطلع بالقلم **اقول** قد اخل المصنف رحمه الله تعالى
 باشراف السلطان او نحوه والاذان العام وقد ذكرهما في شرح
 الدرر ونحوه وقال الذي رحمه الله تعالى في الاذان كتمام نص على هذا
 الشرا في كماله وكذا في خلاصته وذكر كتاب اذني ثم قال وهو غير المذكور
 في ظاهر الرواية وانما هو رواية النواذر كما صرح به في كذا في قوله
 وعلى عبارته تحصل السببه في صحتها في قلعة دمشق واهلها من يعلق
 بابها ويمنع الناس من كد خول حالي كصلاة كما هو المعتاد فيها بل يظهر
 ح عدم الصحة اذ لا اذ ان عام فيها الا ان في داخلها ويتقضى كشيء
 ايضا اذا غلقت ابواب البلد كما كان متادا في دمشق ابتداء انتهى

ولكن

ولكن راي كمال المصنف كماله لا سلطانا ماصورة وما يقع في بعض
 القلاع من غلق ابوابه نحو فامن الاعداء وكان له عادة قديمة
 عند هضو الوقت فلا يابس فيه لان الاذان كماله مقرر له وله
 لو لم يكن لكان احسن نقل من شرح عيون المناهب انتهى وانظر
 قوله لان الاذان العام مقرر له وله اذانا خاصا لاعداء فكان
 ذلك نظرا لاذان اهل كعبه واخر معتبرا كما قال في شرح كد در منزل
 غلق باب كعبه وصلى باصحابه لم يحن لانها من شعار الاسلام وخصائص
 الدين فتميزها على سبيل الاستعداد وان فتح باب كعبه واذن
 للناس بالدخول جاز ويكره لانه لم يقض حتى المسجد يجتمع
 انتهى والمسواب ما ذكره الوالد رحمه الله تعالى **قوله** في
 التكبير الى الجمعة في غسل الطيب والدهن والسلك ليس من
 الثابت قال كماله صلى الله عليه وسلم من اغتسل من الجمعة غسل
 الجنابة ثم راح في رواية في الساعة الاولى فكانا قرب بدنة ومن راح
 في الثانية فكانا قرب بقرق ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب
 كعب اقول ومن راح في الساعة الرابعة فكانا قرب دجاجة
 ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قرب بيضة والمراد بالسلك
 عند الجمرة من اول الزمان قال الفاي في التوقيف في الساعة
 الاولى من طلوع الفجر في الحد يشاروا به النبي صلى الله عليه
 وسلم في غسل الجنابة اشارة الى انه يستحب له جماع امراته
 يوم الجمعة لينتقل منه من الجنابة فيكون الغسل له طهرا واسكن
 لنفسه في الرجوع الى الجمعة فلا تمتد غيبته الى شيء اخر من حمل
 بعضهم على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من غسل وغسل
 يوم الجمعة وبكرى ابتكره في صلى ولم يركب ودنا من الامام في اتبع
 ف لم يقع كان له بكل خطوة عمل سنة احب صياها وقياها
 رحمه الله في المصابيح عن ابي رضى الله عنه على رواية من روى
 غسل بشتيد السنين اي تسبب لغسل امراته وقال صلى الله
 عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من

ق

طهر ويد من دهنه او عس من طيب بيته اي افرات ثم
 يخرج لاديق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا انكسر الامام
 الا عقره له بابنه وبي جمع كذا في رواه البخاري ايضا
 قال في شرح الشريعة ويكس الى الصلاة المنكسر لذهاب
 بكرة وهي اول النهار وله فضل عظيم فيمن في اليها قبل الزوال
 فان التكبير من السعي الماء صور به في القرآن العظيم
بسم الله الرحمن الرحيم بقى لم تعالى فاسمعوا الى ذكر الله فينبغي ان
 يكون في سعيه الى الجمعة فاستمعوا اصعانا وباللاد عثكا في
 في المسج الى الصلاة قاصدا للمبادرة الى جواب الله او الله
 تعالى اياه الى الجمعة والمبادرة الى مغفرتة ورضوانه
 عن السور من الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال اذا خرجت من بيتك الى الجمعة يوم الجمعة فأت
 بها جروا انك في بعض الطريق فأت في الجنة ولو
 في المسجد فأت في عليين والصلاة يوم الجمعة تحسب
 صلاة ذكر في روضة القلوق قد حال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان من راح الى الجمعة في الساعة الاولى فكا غا قارب
 بدرية ومن راح في الساعة الثانية فكا غا قارب بدرية
 ثم كذا في كذا ثم كذا في كذا وجا حة ثم بيضة فاذا
 خرجت لا مانع للخطبة طويت كذا في كذا ورفعت الاقدام
 واجتمعت الملايكة عند المنبر يستمعون الذكر فمن
 جا بعده ذلك ليس له من فضل شيء في الساعة الاولى
 الى طلوع الشمس والنية الى ارتقاء والالتفات الى
 انبساطها حتى يخرج من الاقدام والارابعة والخامسة بعد
 الفتي الا على الى الله والفضلها قليل ووقت الزوال
 حتى الصلاة والافضل فيه كذا في الاحياء والمصابيح
 و جا في الحب اذا كان يوم الجمعة فعدت الملايكة على جواب
 المساجد بايديهم صحن من فضة واقدام من ذهب يكتنن

قول

الاول فالاول على مراتبهم وفي الاثر انهم يتفقدون السعد
 اذا تفرقوا وتفرق يوم الجمعة فيستل بعضهم بعضا عنه ما فعل
 فلا ن وما الذي اخرج عن وقت فيقولون الله ان كان
 اضره فقر فاعنه وان كان اضره مرض فامشقه وان كان اضره
 شغل فزعه لعبادته وان كان اضره لهو فاقبل بقلبه
 الى طاعته وان كان ميتا فاعف له كان يسر في كذا
 الاول سحر او بيد الخي الطرافات ملوثة من كناس بمشورت
 في السر والنجوى فيجمعها الى جامع كايام الاعباد حتى انكسر
 ذلك وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك الكبور الى
 الى الجامع يوم الجمعة وكيف لا يستحي المؤمنون من كبره وكونهم
 لا لهم بكرون الا كسيع ولكن ليس يوم السبت والا حد وهم
 تركوا الكبور الى الجامع يوم الجمعة في الحديث ان كناس
 يكونون في قراهم عند كلف الى وجه اسرهم على قدر
 مكرهم الى الجمعة ذكره في الترغيب والترهيب والذكر في علم
 الله تعالى في بيته لمن حضر الجمعة ان يمس طبا ان وحده
 ولبس احسن ثيابه وان اغتسل فربما فضل وسبق الظلام
 في فضل وهو سنة يومها بالاجماع كما في الحديث ويقص
 الثاني في يعلم لا طفا ولكن بعد ها افضل وفي كذا
 ويكره تعليم الاطفال وقعد الشارب في يوم الجمعة قبل الفلق
 وجار في الاخبار من قلم اقفاره يوم الجمعة اعاده الله من كسى
 الى الجمعة القابلة وقد مرته ايام ودايت في بعض الروايات
 انه من يعلم يقص بعد صلاة الجمعة عملا بالاجار فكا فله
 حج واعتمر خلق وقص يد سحج التبخير في المسجد والتكبير
 كذا في كذا بالعبارة الى كذا في كذا في كذا
 الابره لها ويكره افاد يومها بالصوم وافراد بيلتها بالقيام
 وقراءة الكرم فيه وتقد كراهية الاقله وقت الاستواء
 على قول ابي يوسف المصالح المتمد كذا في الاشياء وهو صليام

الاسبوع وهو عيد وتحتج فيه الادراج وتزار فيه القبور
 الميت فيه من عذاب القبر ومن ملك فيه او في ليلة امن من
 فتنة القبر عذابه ولا تسبي فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه
 السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يور
 اهل الجنة وهم سبحانه وتعالى وتبطل بعض المشايخ باي بيعة
 يخرج المؤمن ويسعى الى الجمعة قال لا ظلم الا حكام واجلال
 الاسلام وصلة الارحام وزيادة المؤمنين وزيادة شعائر
 المسلمين وحضور مجلس العلم ونفع المكتسبين وعن كذا طين
 وفيه الشياطين يخرج الماكين وعيد المسلمين وخلعة العائدين
 وتحفة لعاملين ورحمة على المؤمنين وتبطل بعض المشايخ
 عن ليلة الجمعة انها افضل ايام يوم الجمعة فقال يوم الجمعة
 افضل ايام جمع الصلوة فيه **قوله** وجب السعي الى الجمعة اذا
 سمح الاذان الاول على الاصح خلافا للحنابلة ويحكم
 البيع والمعاملات ولا يخطي الناس الا اذا وجد مكانا
 فيحيى له الخطيب بشرطين الاول ان لا يؤذي احدا الثاني
 ان يكون بعد شروق الشمس في الخطبة **اقول** قال في
 النهاية في اختلاف في الاذان المعتبر الذي يحكم عنده
 البيع ويجب السعي الى الجمعة فكان الخطابي يقول هو
 الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل
 الذي كان الجمعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما روي عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال هكذا
 وكذلك في عهد ابي بكر رضي الله عنهما ثم احدث
 الاذان على الزود في عهد عثمان رضي الله عنه وكان من
 ابن زياد يقول المعتبر هو الاذان على المنارة لانه لو
 انتظر الاذان عند المنبر يقرئ اذوا السنة وسماع الخطبة
 وربما تغيب الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع والاصح
 ان كل اذان يكون قبل زوال الشمس فذلك غير معتبر

والمعتبر اول الاذان بعد زوال الشمس سواء كان على
 الزوال او انتهى وقال والدي رحمه الله تعالى وكثر البيع
 والشر من وقتته الى تمام الصلوة ولو كان مع السعي الا
 انه من في كسراج بعدم كراهته اذ لم يشقه قال في النهج
 وينبغي التمسك بجمع الاول وفي المصنفات وانه في المسجد
 اعظم وزواله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي
 للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع اي اتركوا المعاملة كما في البيضاوي قال النسفي
 في المداويك اراد الامر بترك ما يذهل عن ذكر الله
 من شغل الدنيا وخص البيع من بينها لان يوم
 الجمعة يتكاث فيه كبيع والشر عند الزوال فقل لهم
 بادروا بتجارة الآخرة واتركوا تجارة الدنيا وسعوا
 الى ذكر الله الذي لا شيء انفع منه واربع وذروا البيع
 والذي نفعه يسير والكتاهية تحب بيمه اتفاقا اذا حضر
 الرجل يوم الجمعة والمسجد ملائون ان كان بخطبه يؤذيه
 احداهم يتخطى والافلا باوس يتخطيه ليقرب من الامام
 في ذكر الله ابي جعفر عن اصحابنا انه لا بأس بالخطبة
 ما لم يات بها من ابي جعفر في الخطبة ويكره اذا اخذ وروى
 هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالخطبة ما لم ياتي
 الامام ويؤذي احدا في الجمعة للجهل ان يتخطى رقاب
 الناس ويجلس حيث يجد مجلسا كما في كتابنا راضية
قوله يستحب ان يقرأ بعد صلاة الجمعة الاذكار
 المشيئة التي ورد بها الحديث عن عائشة رضي الله عنها
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرا او بعد صلاة
 الجمعة قل هو الله احد وقل اعوذ برب الفلق وقل
 اعوذ برب الناس يجمعها عاذه الله بها من السوء
 الى الجمعة لا يركب عن انس رضي الله عنه من قرأ

اذا سلم الامام يوم الجمعة قبل ان يثني رجليه فاقم الكتاب
 وقل هو الله احدى قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ
 برب الناس سبعا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما
 تأخر ثم يصلي السنن الست ثم الاربع التي ينوي فيها
 اضطرار او ركن وقته ولم اصله بعد **اقول** تقدم في
 مستحب الصلاة انه يكره الفصل بين السنن والاضطرار بالاداء
 كما حققناه فلعنه في غير الوارد وهذا الموضع مما ورد
 فيه الفصل فلا كراهة ثم طاهر قولا سبعا سبعا
 ثم لقراءة كل سورة من الثلاث سبع مرات
 على حدة ولقراءة السور الثلاث سبع مرات جملة واحدة
 والمتبادر الاول وقوله في رواية انس رضي الله عنه
 قبل ان يثني رجليه بمائة في المسارعة الى ذلك فلو
 مكث زمانا ثم قرأ ذلك جاز بل لو قرأه بعد صلاة
 السنن جاز ايضا لعزم الرواية في حديث عائشة رضي
 الله عنها كما ذكره تقديم السنن على الاربع التي هي
 اضطرار فيه خلاص سبق الكلام عليه والله اعلم قوله
 سبعا سبعا يوم الجمعة في كصف الاول افضل قيل
 هو الذي خلق الامام في اختيار الامام ابوالبقياس
 الذي يلي المقصورة **قوله** قال في شرح الشريعة وبارر
 الصف الاول ان وجد فيه فرجة فان النيام فيه افضل
 من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث وهكذا الى
 اخر الصفوف واما اذا انكامل الصف فلا بد من اتمام احد
 فانرايت اولى له ووجد في الصف الاول فرجة دون الثاني
 فيبق الصف الثاني لانه لا حرمة لهم لتقصير حيث
 لم يسدوا الصف الاول انتهى وهذا ما طلاقه شامل
 لمفضلة الصف الاول في صلاة الجمعة وغيرها
 من كصلوات ذات السكوع والسجود فلا تخصيص

للجمعة

للجمعة كما هو المعروف من كلام المصنف رحمه الله تعالى وفي الحديث والفضل
 ان يقف في كصف لا يراذ اخاف ايذا احد قال عليه السلام من ترك الصف
 الاول كخافة ان يؤذي مسلما صنفه له اجر كصف الاول وانه خذ ابو
 حنيفة ومحمد وفي كراهة ترك كصف الاول امكان الوقوف فيه خلاص
 انتهى وقال الذي رحمه الله تعالى وفي كسنية سالت ابا الفضل اكره
 وعليه ان احمد عن افضل كصف في حق الرجل ما خجل في صلاة الجمعة
 اضطرار وفي سائر الصلوات اولها انتهى فلعنه فضيلة كصف لا يراذ صلاة الجازة
 لان المصلحة عليها وادع وشيع في كراهة خجله وتبطل الادعاء للقبول فان
 افضل قال في جامع الفتاوى وفضل صف الرجل في صلاة الجازة اخرها
 وفي غيرها اولها اظهار للتواضع لتكون شفاعته ادعى الى القبول ولو كان
 العزم سبعة يصنف فلا ثم صفوف يتقدم واحد منهم للامامة وخلفه
 ثلاثة **قوله** وخلفه ثمان وخلفها واحد لقوله عليه السلام من صلى
 عليه ثلاثه صفوف غفر الله له انتهى وذكر الشيخ لنا في رحمه الله تعالى
 في شرح كجامع كصفين الصف الممدوح الذي وردت الاحاديث
 بفضله وكث عليه هو كصف الذي يلي الامام سواء جاء صاحبه متقدما او
 متاخر او سوا ذلك في مقصورة ومنه في علم الام لا هذا هو
 الصحيح عند كافيية الشرائع والظاهر ان مذهب كسنية كذا في كراهة
 الذي اطلاق قوله المصنف رحمه الله تعالى هو كسنية خلف الامام فيكون
 اختيار الامام ابي البقياس مغاير لذلك فمعنى كصف الذي يلي المقصورة
 عند كصف الذي لا يفصل بينه وبين الامام فالصل من مقصورة او
 منبر او عامود وكذا لك والله اعلم **قوله** مسئلة اذا اراد ان يافر
 يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من العمر ان قبل خروجه وقت الظهر كونه
 باخر الوقت وفي اخره يكون مسافرا فلم يجب عليه صلاة الجمعة واذا اندلج
 والامام في الخطبة انه لم يصل الفجر بعد ثم يقضي الفجر ولا يستحب الخطبة
اقول قال في شرح الدرر لا بأس بكسني يومها اذا خرج من
 عمر ان البلد قبل خروجه الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما يجب
 في اخر الوقت وهو مسافر فيه انتهى وفي البستي قبل ضيق الوقت

ق

فهو ظاهر كما لا يخفى في يوم والدي رحمه الله تعالى وقال جلبي في شرح
المسنية ويكره كسر الجوف الزوال هو كسر الجوف انتهى وقال والدي
رحمه الله تعالى رجل يصلي الجمعة فتذكر أنه لم يصلي صلاة الفجر
فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه أما أنه تكون في أول وقت
الجمعة بحيث لو قضى الفجر يدرك الجمعة أو ركعة منها أو لا يدرك
الجمعة ولكن يدرك الوقت أو في آخر الوقت بحيث لا يمكنه
الظهور في وقتها ففي الوجه الأول لا اتفاق لا يقضي
الفجر ويدرك الجمعة وفي الوجه الآخر حيث يقع وقت الوقت
بالاتفاق لا يقضي الفجر ويدرك الجمعة وفيما إذا كان يدرك
الوقت ويؤدى الظهر ولكن لا يدرك الجمعة عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف يصلي الفجر ثم الظهر وعند محمد يصلي الجمعة
ثم يقضي الفجر كذا في الحجة وهذا إذا كان معتدلاً أو ما
إذا كان أمافي الجمعة فتذكر أنه لم يصلي الفجر أو صلاها
على غير وجهه وفانظر ان كان في الوقت ضيق يقضي
فيها وان كان في وقت سعة فانه يحتاج من الجمعة وفي صلاة
القوم من ان تكون جمعة يقضي فيها ثم يصلي الفجر والقوم يتفرقون
له ثم إذا صلى الفجر صلى بهم الجمعة والاحتياط ان يتم الجمعة
ثم يقضي الفجر ثم بعيد الظهر وعليه الفتوى ولو كان
في الجمعة فوقع كذا في أو الفجر ولم يتيقن فانه يتم
ثم ان يتيقن بأداء الفجر جازت الجمعة وان يتيقن بأنه لم
يصلي الفجر يقضي بعيد الظهر كذا في الحجة ما فرام بقوم
مسافر من ثم حض المصروف من الجمعة ففانه الجمعة وجازت
صلاة أول الليل كذا مقيم أم فارتد عن الإسلام في وقت بعيد
دون القوم كذا في جامع الجوامع **قوله** فصل في
تفريق هذا اليوم من أيام الأسبوع للعبادة والذكر وتلاوة
القرآن والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى
الله عليه وسلم الصلوة على نبي نور على الصراط فمن صلى على

يوم الجمعة كما ينعمت غفرت له ذنوب ثمانين عاماً رواه الدارقطني
أقول قال في شرح الشريعة ويعظم يوم الجمعة الذي هو سيد
الأيام بالفراخ فيه عن اشتغال الدنيا لا من الاضيق فانه يوم
عظيم عظم الله تعالى به كرامة وخصص به المسلمين قال الله
تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله
وزروا الأسواق الا اشتغال بأمور الدنيا وبكل صارف عن
السعي إلى الجمعة الا ان قال ويكثر الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فيه لقوله عليه السلام ان من افضل أيامكم يوم
الجمعة فيه خلق الله آدم عليه السلام وفيه قضا وفيه كسوف
وفيه الصعقة فالكثرة من الصلاة فيه فان صلاتك
معرفة حسنة علي وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
من صلى علي يوم الجمعة مائة مرة قضى الله له مائة حاجة وبسط
على صلاته ملكا حتى يدخلها قبره كما يدخل احدكم الجنة انما
و يجزيه باسمه فائتبه عندي في صحبة بيضاء والكافية
يوم القيامة انتهى وقوله عليه السلام الصلاة على علي بن
علي الطراد معناه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم باي صيغة كانت مكية لقلب المؤمن من في اراد كسر
في طس بقائه تعالى الموصول اليه وهو الصراط المستقيم صراط
الذين انعم الله عليهم من غير المغضوب عليهم ولا الضالين فليكثر
من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك نفع له تنقش
به روحا يته في الدور والحقرة كما جربناه وسعناه في السرك
على صراط الاخرة نظير سلوك على هذا الصراط الحدي في الدنيا
في هذه الساعة القويم فمن زلت قد به في هذا الصراط زلت في
ذلك الصراط ومن ثبت في هذا ثبت في ذلك والله الموفق لا يخفى
قوله ويحيى فيه صلاة الله عا ورعا ان يعاد في ساعة
الاجابة قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها
عبد مسلم الا الله تعالى شيئا الا اعطاه رواه البخاري وقد

مختلف في تعيينها واللعلاء فيها افعال كثيرة ارجحها من وقت شروق
 في الخطبة الى الصلوة كما رواه مسلم او اخر ساعة في اليوم وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اني استأجرها لاني استأجر ليلة القدر
 والحكمة في اخفائها ان تكثر الدواعي الى مراقبتها جميع النهار باهفا
 القلب وغلظة الذكوة الى عاد والاعراض عن وساوس
 الدنيا والتعرض للخطوة من بركتها بنفحة والفرار من فضلها
 بلحظة كما قيل في حكمة اخفاء ليلة القدر قال ابن عمر رضي الله
 عنهما ان طلب حاجة في يوم ليسد ومعناه ان يربط قلبه
 بالحاجة ان يداوم على الدعاء يوم الجمعة كله لئلا يسهو ساعة
 الاجابة وقال كعب الاحبار لو ان انسان قسم جمعة في جمع
 حصل عليها قال ابن المنذر معناه انه يبدؤ فيدعو في جمعة
 من اول النهار الى وقت معلوم ثم في جمعة بعد ها كذا وكذا وكذلك
 حتى ياتي على اخر النهار وما قاله ابن عمر رضي الله عنهما يصح لمن
 يقول على ذلك وما قاله كعب يسهل على كل احد وفيهم من
 قولها انها كانا يريان انها غيبتت ساعة الليل وليلة القدر
 حشا للعباد على الاجتهاد واستيعاب الوقت بالعبادة وقيل
 اذا وقع يوم الجمعة يوم عرفة غفر لكل من في الدنيا بمعرفة
 بالاستقلال وكان له ثواب سبعين حجة ومن مات يوم الجمعة
 يرجى له فضل يومئذ من ملكة لانه له خواص في الازمنة
 والامكنة ولا يخفى صوابه تعالى اعلم **اقول** قال الشيخ
 المناوي رحمه الله تعالى في شرح الجمع لجامع الصغير عند قوله
 عليه السلام الخمس الساعة التي ترحى من يوم الجمعة اي التي
 ترحى اجابة الدعاء فيها بعد العصر الى غيوبة الشمس اي سقطة
 جميع القسوس قد اختلف فيها على اقوال احدثها كانت لم رقت
 الثاني انها موروقة لكن في جمعة واحدة في السنة التات انها مخفية
 في جميع اليوم كليلة القدر في كثر الرابع انها تستقل في يومها ولا تترك
 ساعة معينة ونحوه القائل في كطري الى ما مر اذا كان كذا

لصلوة

لصلوة الفداة السادس من كفى الشمس السابع ثم وزاد من بعض
 المعصية الغروب الثامن مثله وزاد وما بين نزول الامام من المنبر
 الى ان يكبر التاسع او الساعة بعد طلوع الشمس العاشر عند طلوع
 الشمس الحادي عشر ما بين ارتفاع الشمس قدر شبر المذراع
 الثاني عشر في اخر ساعة ثالثة من كثرها والثالث عشر من الزوال
 الى قصر الظل نصف ذراع الرابع عشر الى ان يصيل الظل ذراعاً
 الخامس عشر انما اذا زالت الشمس السادس عشر اذا انزل المذبح
 لصلوة الجمعة السابع عشر من الزوال الى دخول الامام
 المحراب الثامن عشر منه الى خروج الامام التاسع عشر من الزوال
 الى الغروب العشرين ما بين خروج الامام الى ان تقام الصلوة
 الحادية والعشرون عند خروج الامام الثاني والعشرون ما بين ان
 يحرم كسبه الى ان يحل الثالث والعشرون ما بين الاذان الى
 انقضاء الصلوة الحامسون والعشرون عند التاديب والحرمان
 والاقامة السادس والعشرون من افتح خطبة الى فراغها
 السابع والعشرون اذا بلغ الخطب المنبر اخذ في الخطبة الثامن والعشرون
 عند مجازة بين الخطبتين التاسع والعشرون عند نزول الامام
 من المنبر الشدة ثوب عند تقام كصلوة حتى يقوم الامام في مقامه
 الحادي والثلاثون من اقامة كصلوة الى تمامها الثاني والثلاثون
 هي الساعة التي كان المصطفى صلى الله عليه وسلم يصلي فيها الجمعة
 الطلوع والثلاثون من كفى الى الغروب الرابع والثلاثون
 في صلاة كعصر كاسر والثلاثون بعد كفى الى وقت الاختيار
 السادس والثلاثون بعد العصر مطلقا السابع والثلاثون من
 وسط النهار الى قرب اخره الثامن والثلاثون من الاضداد الى
 الغروب التاسع والثلاثون اخر ساعة من العمر الاربعون من
 حين يفيق بعض القوم الى قفا من الغروب وصوب النسيوي
 انها ما بين قعود الامام على المنبر الى انقضاء الصلاة وفائده انها ما
 كليلة القدر الحث على اكثر الصلاة والدعاء ولو تعبت لا تكل

الرابع والعشرون
 ما بين جلوسه على
 المنبر الى انقضاء الصلوة

الناس وتركوا ما عملوا انتهى وفي الاشباه والنظائر الدعوة
 المتجربة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة
 من ائمتنا كذا في التسمية انتهى وقاله الذي رحمه الله تعالى في اختلاف
 في ساعة الاجابة يوم الجمعة قيل هو عند طلوع الشمس اهل
 الصلاة وقيل يسئل عليه الصلاة والسلام فقال ما بين المجلس
 الا مالم الى ان يقضي الصلاة وقيل وقت العصر والى
 هذا ذهب الشافعي قال المقدسي رحمه الله تعالى رايت
 الحضر عليه السلام فسمعت يقول من قال بعد العصر يوم
 الجمعة يا ربي يا الله الى ان تغرب الشمس قضى الله حاجته
 كذا في التارخاينة انتهى وقول المصنف رحمه الله تعالى
 وينهم من قولهما اي من قول عمر وكعب الاحبار رضي الله عنهم
 انهما كانا يريان انها غير معينة على ان معنى قوله غير معينة
 يعني متغيرة في جميع اليوم غير مستقرة في ساعة بعينها اما
 مقتضى قول ابن عمر رضي الله عنهما فلم من الا قتال واما
 على مقتضى قول كعب الاحبار فظا هو لبطان لان كعب يقول
 لو اننا ناسنا قسم جمعة في جمع لحصل عليها وبيان بن المنذر
 صرح في معناه بناء على انها معينة في اليوم لا متغيرة والامر
 يمكن ان يظن بها واما قسم جمعة في جمع لا احتمال ان تكون
 في جمعة عند الزوال وفي جمعة اخرى فتكون عند طلوع
 وفي اخرى عند الغروب فلا يتصور الا تنوع بتلك الكثرة
 كما لا يخفى افرام الا ان يقول ان مراد المصنف رحمه الله تعالى
 يكون بها غير معينة على راي هندی الدمامين غير معينة باسم
 محض من وقت طلوع قتلا او بعد العصر وكذا ذلك
 في مقاباة راي من غير ابد لك وتكون مستقرة في حقيقة
 امرها عند قها لا متغيرة حتى يتصور ما ذكر من التسمية
 المذكورة في الله اعلم وقاله الذي رحمه الله تعالى من طلبة
 عبد الله انه عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفة في اقرب يوم

الجمعة وهي افضل من سبعة في حجة في غير جمعة رواه زيد بن
 معاوية في تحريم الصيام النواوي في مناسكه قيل اذا وافق
 يوم عرفة يوم الجمعة لكل اهل الموقف كذا في التبيين قيل
 معناه بالاحسان والا فقد ورد انه في كل سنة يغفر لجميع
 ثم ينفون في القيمة فيغفر لهم بالشعيرة انتهى وتمام هذا
 الحديث المذكور في الحج من الشرح المطبوع **قوله** فصل
 صلاة العبد بين واجبة على من يغفر من عليه الجمعة الا الخطية
 فانها سنة في العبد بين وليست بخبر ولا يجب عليه رفع
 اليدين في التكبيرات **اقول** قال والذي ذكره الله تعالى
 في كبريتك من العبد سمي به لما فيه من عباد الجود الى العباد
 من المعبود اوله يكثر ويعود او للتفاوت بعبادة
 كالعاقلة تفاوت بالقطول وهو الرجوع جمعة اعياد انتهى
 وقال الزيلعي يجب صلاة العبد على من يجب عليه الجمعة
 بشرائطها سوى الخطية نظر على الوجوب في هي رواية طين
 اي حنفية رضي الله عنه وهو الاصح وفي النهاية لا يجب على
 المسافر المريض والعبد كما لا يجب الجمعة بل على لانه لما لم
 يجب عليهم الجمعة مع فرضية الجمعة فلا بد ان لا يجب صلاة العبد
 في هي رواية في في النبي المصطفى يجب عليه العبد المذون
 له قوله ولا يجب عليه الجمعة لان الجمعة لها بدو وهي
 وليست كذلك العبد فانه لا بد له لان منافعة لا تصير محسنة
 بالادان في حاله بعد الاذن في التمسك انتهى وقال المصنف
 رحمه الله تعالى ويجب عليه رفع اليدين في تكبيرات موابه
 يسوع له ذلك وقد سبق منه كذا في سنن الصليحي بان
 هذا الرفع سنة وتقدم الكلام عليه **قوله** في يسنن يوم
 عيد الفطر ان يلوكل شيئا قبل الصلاة والا فقل ان يكون
 ثم ان لم يكن فخلوا ويوم عيد الاضحي يلوكل الاكل الى
 ما بعد الصلوة ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلاة

عقود الله

ويستحب ان يركب الى الصلاة ماشيا كالجمعة ويستحب الجهر بالتكبير
 في عيد الاضحى وعند ابي حنيفة لا يجزى في عيد الفطر
 خلا فالحا وكثيره التنفل قبل صلاة العيد ويستحب الرجوع
 من طريق اخر **اقول** قال في النهاية ويستحب لمن اصاب
 في يوم الفطر سنة استبا ان يغتسل ويستاك ويدنو
 بشيء من لبس احسن ثيابه جديد اكان او غبيل لا نفس
 طيبا ويحج صدقة الفطر ان كان غنيا كذا في غير
 الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يدنو في وقت
 الفراغ من الصلوة وفي الخميس ويستحب ان يخرج يوم
 العيد من طريق ويرجع من طريق لا ن فكان القرية
 يشهد لصاحبها فيها قلنا تكثير الشهود ولا تكبير عند
 ابي حنيفة في طريق المصلي اي لا يكبر عند جهر افي الطريق
 الذي يخرج منه الى عيد الفطر واما عيد الاضحى فانفقوا على
 انه يجزى بالتكبير في طريق المصلي انتهى وفي جامع الفتاوى
 في الجمعة لا بأس بالركوب لربما للمعدين والمشاغل
 ويرجع من طريق اخر **عنه** تكثير الشهود في المصلي
 المستند عند ر في الخلاف عن الجمعة انتهى فيكون عند ر في
 الخلاف عن العيد بالا وفي في البي واما التكبير فحقة
 فان قصد ان يكون لاجل يوم الفطر فهو مكروه ايضا
 والا فهو مستحب ولو كان يوم الفطر انتهى وقال
 والذي رحمه الله تعالى قال في صل ان الجهر بالتكبير بدعة
 في كل وقت الا في المواضع المستثناة وصرح قاضي خان
 في فتاواه بكراهة الذكر جهرًا وتبعه صاحب المصنف وفي
 الفتاوى كراهة منه ومنع الصوفية من رفع الصوت والصق
 وصرح العيني في شرح التحفة بجواز منعه ومنع على من فعله
 مدعيًا انه من الصوفية انتهى وهو محمول على من عليه
 الرأى كما علمه بذلك في جامع الفتاوى فيهم المتصوفة لا الفتوى

والصوفية اهلهم احسن الاحوال واستثنى ذلك في كفتيه ما يفعله
 الاية في زماننا فقال امام يعتاد كل عادة مع جماعة قارئة كركب
 واخر سورة البقرة وشهد الله ونحوه جهر الا بأس به ولا فضل الاضفاء
 ثم قال التكبير جاز في ايام التشريق لا يستحب الا بازا والعدو والاصغر
 وقاس عليه بعضهم الحريق والحيا وف كرها واما التكبير فحقة فان
 قصد ان يكون لاجل يوم الفطر فهو مكروه اطلقه فنهى ما اذا كان
 في المصلي وفي كيت ولا خلاف فيما اذا كان في المصلي كذا في البحر وقال
 والذي رحمه الله تعالى في تكبير عيد الاضحى وفي المحيط ويكبر في حال
 خروجه الى المصلي جاز فاذا انتهى الى المصلي ترك وفي رواية
 لا يقطعها مالم يفتح الامام الصلاة وجزم في البداية بالاول فقل
 كذا في المساجد على الرواية الثانية بخلاف في الفطر وفي شرح
 الدرر ولا تنفل قبل صلاته اي كعبه لانه صلى الله عليه وسلم لم
 يفعله مع حرمه على الصلاة ولو جاز لفعل فعلمنا الجواز وفي الذي
 رحمه الله تعالى ثم قيل الكراهة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة
 لانه عليه لم يفعله كذا في الهداية والكا في الجمهور على الكراهة
 في الجازة وغيرها وقد ورد النهي والانتكار في ذلك عن الصحابة
 رضي الله عنهم كثيرا روي عن ابن مسعود وحذيفة رضي الله
 عنهما انهما قاما فنهيا الناس عن الصلاة قبل الامام يوم الفطر
 وروى ان عليا رضي الله عنه خرج الى المصلي فرأى قوما يصلون
 فقال ما هذه الصلاة التي لم تكن تعرفها على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلنا لا تنهاهم فقاموا فقاموا ان يكون
 الذي ينهي عبدا اذا صلى كذا في كفاية زاد في المحتجب وفي
 رواية جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لا صلاة في العيدين قبل ان ياتي في التثويب ولا ينفل
 قبلها اي قبل صلاة العيد مطلقا وكذا بعد هاتين صلاة هاتين
 في كيت جاز وفي فتح القدير عند قول صاحب الهداية في استجاء
 الاكل قبل صلاة عيد الفطر ويستحب كون ذلك المصنوع

طلع كما في البحر المحي كان عليه الصلاة والسلام لا يبعد ويوم
 الفطر حتى ياكل عرات ويأكلهن وترا وفي كهي وما يفعله
 كناس في زماننا من جمع التمر مع اللبن والتمر عليه فليس له
 اصل في سنة النبي وتعبيد للصنف رحمه الله تعالى الاكل
 قبل الصلاة بتعال الشرح الذي قال والذي رحمه الله تعالى
 التعبير بقبل الصلاة تبع فيه الوقاية ووافقه في اللينق
 والا في حذفه قال في ايضاح الاصلاح لم يقر قبل
 صلاته لان المندوب الاكل قبل الزوج الى المصلي وبه خرج
 في الهداية حيث قال ان يطعم قبل ان يخرج الى المصلي
 وخوف في تعيين وغيره انكسحى وعليه فما يقع في
 زماننا من اكل التمر في المصلي فليس مشروع واما ما عبيد
 الاضحية فينبذ تاء ضير الاكل عن الصلوة اقتداء بالنبى
 صلى الله عليه وسلم فانه كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى
 يرجع فباكل من اخجته قاله الزيلعي وقال والذي رحمه
 الله تعالى ولان الصلابة كانوا يعنفون صبيانهم عنه ولان
 الناس اخاف الله تعالى في هذا اليوم فيسحب ان يكون
 اول التناول من القرابين ثم اهية الاضحية ان يطعموا
 قبل طعام الضيافة ولو اكل الم يكن في المختار واطلق
 الحكم فشم من لا يطعم وقيل انه لا يستحب في حقه وشمل
 من في مصر والسواد وقت هذه غاية البتة عن في مصر
 وقران القرى يذوق من الضيق لان الاضحية تنزع
 في القرى من الصباح **قوله** ويجب تكبير التشريق
 عقب كل فريضة جماعة الرجال المقيمين من فريضة الاعر
 يوم النحر فيكون عقب ثمان صلوات عند ابي حنيفة والي عصر
 اثنى ايام التشريق على قائلها فيكون عقب ثلاث
 وعشرين صلاة وعليه العمل ويوم العيد نحر لا تشريق
 والثاني والثالث نحر وتشريق والرابع تشريق

لا نحر

لا تحفة التكبيرات يقول الله اكبر الله اكبر الله الا الله اكبر
 والله اكبر والله الحمد ولا يتركه الموحدين وان تركه الامام **قوله**
 قال في شرح الدرر والتشريق تقديرا لله وعن الخليل بن احمد انه
 التكبير في الاضحية لبيان فليل التسمية وقعت على قولها لان شيئا من
 التكبير لا يقع في ايام التشريق عبده ويجوز ان يقال باعتبار الترتيب اهد
 اسمه واما التشريق هي ثلاثة بديع عيد النحر واما من يرمي يوم العيد
 ويومان بعده فلا دليل من كبرية نحر بلاد تشريق والابع تشريق
 بلاد الاثنان نحر وتشريق اصل ذلك ما روي ان جبريل عليه
 السلام جاء بالقرآن خاف المجهلة على ابراهيم عليه السلام فقال
 الله اكبر الله اكبر فلما راوه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله
 اكبر فلما علم سما على الكفاة قال الله اكبر والله الحمد فسبح في الاخرين
 واجبا وذكر والذي رحمه الله تعالى ان التسمية اختلف في تكبير التشريق
 فقيل بسنن وهو لا يصح وقيل بحج وهو لا يصح وفي فتح القدير
 والاكثر على كجوب ونقل العالدر رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة
 انه قال ثم المشرك من قول علماء ينادونه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات
 وفي شرح الدرر من فريضة الى عصر كعيد نور وفي فريضة ما كلف
 التوافل بصلوة كعيدادك خرج به مقتضا اذ لا تكبير فريضة جماعة
 مستحبة خرج به جماعة كمناء اذ الم يكن معهم رجل على تمام فقيم
 فلا يجب على المنفرد ولا امام مسافر او امرأة او من اهل القرى والمقارن
 ويجب على مقتد قال والذي رحمه الله تعالى ولو منفردا بمقتضى
 كما في كفتية مسافر او قروي او امرأة اقتدت برجل الا ان المرأة
 تحاقق بالتكبير لان صوته تعود كما في كافي والتبيين وهذا قول
 ابي حنيفة وقيل ابو يوسف ومحمد يجب التكبير فورا كل فرض مطلقا
 اي سواء ادى بالجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة
 مسافرا او مقيما في المصر او في القرى صرا او عبدا او حرا يجب
 على كل من يجب عليه صلاة في ايام التشريق وكسنتي والبلد
 والمساقر المقيم الذي يصلي وحده او جماعة سواء كان في الحيف

الى عصر اليوم الخامس من يوم عرفة و هو الثالث عشر من ذي الحجة
 الذي هو شريفي وليس يخرج به يعمل الا ان احتياطي باب العباد
 وبه يفتي ولا يتركه الحق ثم ان تركه الامام لا يتركه في بعد
 الصلاة لا فها فلم يكن الامام فيها كما كسرة الصلاة بخلاف سجود
 السهو لا نه يتركه في حرمة الصلاة كما في شرح الدرر وفي فسخ
 التعدي ولو خرج من المسجد وتكلم عامدا او ساهيا لو احدث
 عامدا سقط عنه التكبير وفي الاستدبار عن القبلة روايتان ولو
 احدث ناسيا بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج
 للطهارة والمسبق يتابع الامام في سجود السهو لا يتابعه
 في التكبير ولو تابعه لا تقصد ويبدء المحرم بالتكبير ثم بالنسبة
 ومن نسي صلاة في ايام الشريفي فان ذكر في ايام الشريفي من تلك
 السنة قضاهما كبر وان قضي بعد هالهم يكن الا في رواية عن
 النبي يوسف فيما اذا قضي في ايام الشريفي **قوله** ولا تقضي
 العيد لا شتاء كان في يوم العيد بالناسك بخلاف الجمعة فانها تقضي
 فيه لا انها تنفق في بعض الاحيا فلا يخرج وذلك اذا كان بمنى امير
 مكة او امير من جانب مكة ليعاين الحاج وليس له اقامة
 الجمعة عنى لونه لم ينفذ اليه الا رعاية الحاج كذا في الذخيرة **اقول**
 قال في فتح القدير وعدم التعيد عنى لا الانتفاء المصرية بل هو
 التخفيف فان الناس مشغولون بالناسك والعيد لازم فيها
 فيحمل من احتج الزام مع اشتغالهم بها فله فيه المخرج اما
 الجمعة فليست بلا زلة بل اختلفت في بعض الاحيان من الزمان
 فلا يخرج منها في بعضه كعيد سنة او واجب انتهى وقال الزيلعي ومن لم
 لا عرفات بعض الحجج الجمعة في منى عند ابن حنيفة وابن يونس اذا كان في الامام
 امير الحج او خليفة لا امير الحسم لا يخرج من الحج لا يخرج من الحج لا يجوز فيها لانها
 من القرى حتى لا يعيد بها ولها تخفف في ايام الحسم وعدم التعيد للتخفيف
 لا اشتغالهم بامر الحج بخلاف عرفة لا انها قضاء عنى ابنة ودور وكلاء
 انتهى في كنهها وانما يجوز الجمعة عنى عند هالها ان ثم امير مكة او امير الحجاز

او الخليفة اما امير الموسم فان استعمل على مكة يقيم الجمعة بمنى
 عندها ايضا وان لم يكن من اهل مكة لا يقيم الجمعة عند قبا ايضا
 ثم بسط الكلام انتهى والظاهر ان المصنف رحمه الله تعالى اراد
 بامير الحج امير الحسم الذي لم يستعمل على مكة والمراد به في عبارة
 الزيلعي المستعمل من جانب السلطان فلا تافض **قوله** والترتيب
 الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة في جامع يدعون
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس بشيء قيل معناه ليس بشيء مندوب
 ولا مكروه فيكون مباحا لما روي انه فعله بن عباس رضي الله عنهما بالبرق
 وهو قسما قيل يكره وقيل ان قصد التشبه باهل عرفة فيكون وان
 قصد الدعاء بقرى بالوقت لا يكره **اقول** قال في جامع القفاوي قاله
 بعضهم يستحب ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المداخل تشبها
 بالحقين بقرى فيكون لهم شواهم ومن عن بن عباس رضي الله عنهما انه
 فعل ذلك بالبرق قلنا هذه عبادة مقصودة لمحض من كان فلا تقصرو
 عبادة في عرفة فان من طاف حول المسجد غير المكعبة فحسب عليه الكفر
 ولم يشفع عن النبي صلى الله عليه وسلم التعريف بالمدنية فلا يجوز ان يترافع
 في الدين وما نقل عن بن عباس رضي الله عنهما فيمن لم يخطو كعبه لا يشبه
 باهل عرفة انتهى **قوله** ومن هذه القبيل شيئا كثيرا فخرها جهلة
 المسلمين فكيف الرأى المصيبة في غير الحروب وضرب الدفوف وكما
 في اللعب ونحو ذلك ويحتمل في ذلك بركات النبي صلى الله عليه وسلم التي
 كانت ترفع بين يديه في كفروا والبطول التي كانت ترفع في جهاد وطلب الجهاد
 العاردين فخصوا يوم العيد وقضوا الحشدة في المسجد الحرام فخصوا
 الدروق الجهاد فترتب الجهاد من هذا القبيل بدع لا فخر قارضه
 عن اهل منى عاتوا الى مكة في كسرة يستدلون عليها باخبارهم
 وشروعة على وجه فالحق بين عتوتهم وعتوا على وجه كسرة سمعت
 ان بعضهم يضحك ان هروا كورد في عاتمة ويحتج على كون ذلك لا مشروعا
 في الدين بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع قطعة من جريد النخل
 على قبره قال ان صاحب هذا القبر لا يعذب مادام الجريد افضرا

وذلك الذي ورد في حق الميت لا الحي لان الميت انقطع عمله فتسبب
 النبات ينفعه ولا كذلك الحي فالتقاسم سدا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم **تنبيه** الفحمة بالدرك او بالدجاجة في ايام الفحمة
 ممن لا فحمة عليه لمسه تبطل يتي كتيبه بالمفحمة مكره لكون
 هذه من رجوم الجوس كذا في الذخيرة من كتاب الخط والادب اذ ذكر
 والدي رحمه الله تعالى وكرهته ايضا من جهة اخرى وهي تغيير
 المشرع وتعميمه بل انفس شرعي وذلك ابتداء في كدي **قول**
 فاجدة روي عن بن مسعود رضي الله عنه انه قال من فاتته
 صلاة العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الاولى بسم وفي الثانية وثلاثين
 وسبحها في الثالثة والكيلة في الرابعة وكفهم وروي في ذلك عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جملة وروي ابا جندب يلا كذا في الكفاية
اقول الظاهر انه يصلي ذلك في بيته لا في المسجد كراهة النقل
 في المسجد بعد صلاة العيد كما سبق بانه ما لم تزل الشمس لان سنة
 الظهر من يوم في ذلك اليوم وفي نقل فيسبى كغفل مكرها يوم العيد
 بعد صلاة الزوال والظاهر الاطلاق ان هذه الادوية ركعات
 تؤدي الى ارض الفيل في غير الوقت المكون في النهاية فان
 قيل صلاة العيد قايمة مقام صلاة الفجر في هذا اقول صلاة كغير
 قبل صلاة العيد اذ كان كذلك فهو قادر على صلاة الفجر وما
 ان تلتزمه عند العز كالمجعة اذ اقامت تلتزمه الظاهر كونه في وقت
 قلنا نعم صلاة العيد اقيمت مقام صلاة الفجر في صلاة الفجر
 غير اصبته في الاصل بل يتخير في ذلك وهناك ذلك في باب الجمعة
 لما عني عن اداء الجمعة لغيات الشريعة سقطت عنه الجمعة
 وعاد الامر الى ما كان قبل الجمعة قبل الجمعة كان يلزمه اداء الظهر
 ولا يتخير في ادائه بعد ما فان اوجب ان يصلي فالأفضل
 ان يصلي اربع ركعات كما روي عن بن مسعود رضي الله عنه
 انه قال من فاتته صلاة العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة
 الاولى بسم ربك وفي الثانية وثلاثين وفي الثالثة

ان صلاة العيد كغيره
 في كل وقت لا يقرأ في الركعة
 الاولى بسم ربك

الصلوة

والليل اذا يغشى وفي الرابعة والفجر وروي في ذلك عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وعدا جملة وروي ابا جندب يلا كذا في الخط
قول فصل في سجود السهو اذ اسهر عن قراءة
 الفاتحة او قراءة سورة او عن الفعدة الاولى او عن
 التشهد او قدم بعضا لغيا ايضا نحو خرق على بعض ما
 وجب فيه الترتيب وحاصله انه يرجع الى ترك واجب
 من الواجبات التي تقدم تفصيلها بسهم السجود
 للسهو سجدتين بعد السلام عند ناي يسبح فيها كتيب
 الصلاة ثم يجلس ويصلي على كني صلى الله عليه
 وسلم كنسليم الصلاة **اقول** سجود السهو واجب
 في الصحيح وكيل يسجد ثم في الفتح انه معقيد بما اذا كان
 الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة للصبح
 اذ لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول والحق
 سقط السجود وكذا اذا اسهر في قضاء الفاتحة فلم
 يسجد حتى اتمت وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها
 وكل ما يمنع البناء اذ وجد بعد السلام سقط السهو
 وليس من شرط السجود ان يسلم من قصد
 السجود بل لو سلم ذكر السهو من عنه ان السجود
 كان عليه ان يسجد ولا يبطل سجودا كمن تسرع
 في الصلاة من عنه ان يغسلها لا تغسل الا تخفى
 ذلك الغصه بالعمل وبينه لغز ذكر والدي رحمه
 الله تعالى وقال الزيلعي اعلم ان الكلام فيه اي في سجود
 السهو في موضع الصحيح الاول في صفته وهي
 واجب عند نال ان اداء العبادات تصفة الكمال
 واجب وذلك لغير المنقصة قال بعضهم انه
 سنة والصحيح الاول انه واجب في رفع التشهد
 والسلام ولولا انه واجب لما رفعها وانما لا يرفع

القعدة لانها اقوى منه لكونها قرصا والثاني في محله وهو بعد
 السلام عندنا وعندك شافى قبله وهذا الخلاف في الاولية
 ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعد له في الحديث فيهما لثالث
 في بيان ما يفعل بعد سجود فاء في التشرع والسلام بعد ما في
 تأمل صلوات على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا عار في قعدة السهو وهو
 الصحيح لان موضعها اخر الصلاة وهو اختيار الكرخي ما في
 بهما في القعدة بين الرابع في كسب الموجب لسجود السهو وقد
 اختلفوا فيه واكثرهم على انه يجب ترك واجب او تغييره او تأخير
 ذكره او تقديمه او تكراره في ترك الترتيب فيها شرع مكررا
 والصحيح انه يجب ترك الواجب عليه ان لا يفعل كذلك فان
 فعل فقد ترك الواجب فصار تركه الواجب شاملا لكل
 ثم لا بد من بيان ذلك فنقول واجبات الصلاة انواع
 منها قراءة الفاتحة والسجدة فلو ترك الفاتحة او
 اكثرها في الاوليين وجب عليه سجود السهو بخلاف
 ما لو تركها في الاخرين لانها سنة فيها على الصحيح ولو
 كررها في الاوليين يجب عليه سجود السهو لانها
 افعال واجبات هي السجدة بخلاف ما لو اعادها بعد
 السجدة او سررها في الاخرين ولو قرأ الفاتحة
 وحدها وترك السجدة يجب عليه سجود السهو
 السهو على ان ما بسطه من المسائل
 التي ترجع الى ترك واجب مما سبق
 بيانها والله اعلم **قوله** ومن سرها فليمر
 بتركها صلى الله عليه وسلم ان كان ذلك اول سهو وقع
 له قطع الصلاة واعادها وان كان يعرض له السهو
 من ارايبي على غالب ظنه فان لم يكن له ظن
 بنى على الاقل وان تفكر ساها وظن تفكره
 قدره كان يسجد للسهو وان كان اقل لا يسجد

لان الفكر القليل مما لا يمكن الاهترار عنه فعمله لم يكن
 كذا في التحفة والدرر واذ اسما الامام وسجد سجدة
 معه الماء ومعه ان سها الماء ومعه لا يسجد وان سها
 في الصلاة من ارا تكفيه سجدة وان ان ترك شيئا من
 الواجبات باء شرف لا يجب عليه سجود السهو ولو
 تذكر انه لم يقرأ الفاتحة او السجدة ان كان التذكر
 بعد الركوع او بعد الرفع منه بعد فتيقن ثم يسجد
 للسهو ولو سها في ركعة عن سجدة واحدة
 يسجد لها بعد الصلاة ثم يسجد للسهو **اقول** مراده
 بقول سها اي شك وان ينبغي ان يقول كما
 لو قال قال في المجنب ومن شك في صلواته ولم
 يدرك ثلاثا صلى امر اربعاً وذلك ان ما عرض له
 استأنف الصلاة ومن ابى حنيفة يبنى على الاقل
 فان كان الشك يعرض له كثيرا يبنى على غالب ظنه
 فان لم يكن له ظن يبنى على اليقين لقوله عليه
 السلام من شك في صلواته فليأخذ بالاقل واختلف
 في قوله يعرض له كثيرا قال ابي الحسن اي غالب
 حاله ذلك فكلاما عاد شاك وقيل من تيقن في صلاة
 واحدة وقيل من تيقن في عمر وقيل في ستة وقيل
 من تيقن من يلقه عليه الاكثر في كذا الشك انه
 هل كبر لا فتاح امر لا هل احد ث امر لا او اصاب ثوبه
 فاستأوى مسج برسه امر لا وذلك او لمسة استقبل
 فان كثر وقيل يفتي ولا يعيد شيئا استمر ولا بد ان يقيد
 ذلك بالشك فيها قبل الفراغ منها قال في فتح القدير لانه لو شك بعد
 الفراغ منها او بعد ما قعد قدر التشرع لا يقبل الا ان وقع
 في اليقين ليس بخبر بان تذكر بعد الفراغ انه ترك فوضع
 الى ان قال وعنه البناء على الاقل فيبعد في كل موضع

يتوجه انهم اضر صلاة كيلة بترك الفرض وهو لفقدته مع تسير طريق
 يوصله الى كيقين مع عدم تركها انتهى وفيها مع كفتاوي مشكوك
 في صلواته فتذكر واطال حتى شغلته عن شيء من افعالها بان
 كان بين السجدة ان في لفقدته ولا ولمنعه السجود وال
 فلا في شيء كسر رطل في صلاته فتذكر في ذلك حتى
 استيقن ان طال تفكيره قدر ما يمكن ان اذكر من اركان
 الصلاة وجبت كسجدة عليه ولو لم يكن اظهر من اركان
 طول تفكيره في ذلك القدر بل كان دون ذلك لان التفكير يطول
 مما ينبغي ان كان عن مواضعها في الفكر القليل مما لا يمكن الاقرار
 عنه في كل كسر يمكن كذا في كسرة كفتاوي انتهى وفي جامع
 الفتاوى في لو خرج من كفاية في تفكير ساعة ساكتا الى سورة
 بقراءته اركان يتركه السجود انتهى وفي المجتبى انما يجب سجود
 السجود باد خالي لتقصير في صلاته سجد او ان تعمد لوجوب الذي ينسب
 ذكره استاذنا في الاسلام البدعي اذا ترك القعدة الاولى في عهد الشك
 في بعض افعال صلاته فتفكر عند احتشاده في ذلك ركن فله كسرة
 كيف يجب سجود كسره بالبعد قل ذلك سجود لفقدته لا سجود السجود
 في قاي والدي وجه الله تعالى في الذخيرة هذا ان كان تفكيره
 يمنع عن السجود اما اذا كان رجب او يقرأ او يتفكر فلا سجد عليه انتهى
 في قال الزيلعي ويجب عليه سجود السجود يسجد اما في ركنه
 عليه السلام سجود وسجدة القدم ولانه بالافتداء صايبا لا دام
 ولنهذا يلزمه الرابع بافتدائه بالامام المقوم وترك اماه الاقامة
 في لا شرط ان يكون مقتديا به في وقت السجود ولو ادرك
 الامام بعد ما سجد يتركه ان يسجد مع الامام بتعاليه
 ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السجود يتابعه في الثانية
 ولا يقضي الاولى وان دخل معه بعد ما سجد هما لا يقضيهما
 في انه لم يسجد الامام لا يسجد المأمور له لانه لا يصير مخالفا
 لادامه في ما التزم الاداء الا بتعاله مجلد في تكبير كثر في حيث

يا ليت به المتوهم وان ترك الامام لا يترك في همة كمله ولا
 يكون الامام فيه حتما وسجود السجود في حرمتها لهذا يجوز
 الافتداء به بعد ما سجد للسجود لا يجب على المقتدي بسجده نفسه لانه
 لو سجد وحده كان مخالفا لادامه ولو تابعه الامام ينقلب التبع
 اصله لو كان مسوقا منها بعد ما قام بقضاء ما سبق فيه يلزمه
 السجود لا منفرد فيما يقضيه ولو سلم السجود مع الامام ينظر
 فان سلم بتار السلام الامام او قبله فلا سجد عليه لانه مقتدي
 به وان سلم بعده يلزمه السجود لا منفرد في يلزمه في
 التلبية الثانية دون الاولى ذكره به جماعة عن محمد في كذا
 انتهى وفي المجتبى لو سجد مرارا سجدة مرة لا يجب اذا سجد في سجود
 السجود في جاف الفاتح في سجود السجود في وسلا الفاتحة لا يعتد
 به ويعيد ثانيا فيل يعتد في شرح الدرر ويجب ترك الواجب
 سجد ان في العمديا تنقض لا يجب سجدة انتهى ولكن يلزمه
 الاعادة في الوقت قبل في البحر الحاصل ان من تركها اجبا
 من واجباتها او ارتكب مكرها في يما لزمه وهو بان
 يعيد في الوقت فان خرج الوقت بدلا عاده اتم ولا يجب
 جبر النقصان بعد الوقت فلو فعل فهو افضل وهذا العمل
 صاحب الفقيه في البحر مكرهة قضاء صلوات عمر مرة ثانية
 على ما اذا المالكين فيها شبهة الخلاف ولم تكن مؤداة على
 وجه الكراهة انتهى ولو ترك واجبا سجد اتم لم يسجد للسجود
 عمدا فهو ومن ترك الواجب عمدا سجد في الحكم المذكور كما لو في
 ولم اره الا في المجتبى ولو سجد عن القنوت او الفاتحة
 او السورة فذكر في الركن فالاصح في الفاتحة والسورة
 ان يعود في القنوت لا يعود في الفاتحة في
 الاولى او الثانية وباد بالسورة ثم ذكر يسجد
 بالفاتحة ثم يقرأ بالسورة ويسجد للسجود وان في
 من السورة مرة في شرح الحلبي على المنية

ولو تذكر في ركوع انه ترك الكفاية او سورة فانه يعيد ويعيد
 و يعيد الركوع وان لم يعده بنفسه صلواته لانه ارتفع بالركوع
 والقرأة وان عاد ولم يقرأ في ركوعه روايتان انتهى
 وقال النزيل وكذا اتاها في ركوعه يوجب السجود حتى لو اضر سجدته من
 الركعة الاولى الى اخر الصلاة يوجب عليه السجود في كل ركعة
 في شرا المينة فاذا ترك سجدة من ركعة سهره فذلك ما في ركعة
 الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعد ما في سجدها فقد اضر ركنا
 عن محله يعني في سجدة سجد ركوع **قول** فصل في سجود
 التلاوة يجب على كل من كان مع لاية السجدة في اربعة عشر
 موضعاً وفي اخر الفرق وفي الركعة والتخل في بني اسرائيل
 وصوم واق في الحج والفرقان والذل والسجدة وقص وحرم
 السجدة والحجر والانشقاق واقاد على الفجر وعند محمد
 وعلى التراخي عند ابي يوسف فيسجد سجدة بين تكبيرين
 بعد رفع يدين ولا تشده ولا سلام بتسبيح سجود الصلاة
 وبشر وطراوي يستحب التمام ثم السجود لان الخريف في ركوع
 افضل ولا يجب على من سمعها من مؤتمرا لا من مخوف ولا
 من طير وتعد في الصلاة بالركوع ان نواها فيه وسجد
 الصلوة وان لم ينوها فانه فتوب السجدة الصلواتية
 عنها اذا كرمت اية واحدة في مجلس واحد لا يجب الا
 سجدة واحدة بخلاف ما اذا تبدلت بآية سجدة غيرها
 او تبدل المجلس فكررت حيث يجب لكل مرة سجدة واذا سجد
 السابع مع التالي لا يرفع راسه قبل رفع التالي ويستحب اخفاء
 الفاري اية السجدة عن كل ما مع شفقة عليه **قول** سجود
 التلاوة واجب عند نافي في كل ايات السجدة كلها
 تدل على الوجوب لانها على ثلاثة اقسام قسم اربع وهو
 للوجوب وقسم فيه ذكر فضل الانبياء عليهم السلام
 والافتداه بآثاره واجب وقسم فيه استنكاف الكفار

وخالصهم

وخالصهم واجبة ولهذه اذم الله تعالى من لم يسجد عند القراءة
 عليه انتهى واطلق الوجوب على التل في كل ما اذا سمعها او لا بعد
 نظره بها حيث لو لا الصموم وخوف السمع وسوا ذلكها بالركعة
 او غير هاتين في الجنب ولو تلاها بالفارسية سجدتها التالي ولو
 لها فها هو لاد في قاس قول اي خيفة وحينئذ مثله وقال ابو
 يوسف ان فهمها اقام مع سجود الا فلا ولو تلاها بالبرية سجدتها
 في كل موضع بالاجماع ولو تلاها بالحياء لم يجب ولو تبطل
 به الصلوة انتهى وقال والذي رحمه الله تعالى ولو كتبها
 او امسها لا يجب عليه سجود وفي الجنب واما السماع فاما
 يجب به على من اذا كان ممن تلت منه الصلوة او لا كما في الكافر
 والقبلي والمجنون والمخالف فان سمعها من طوطي او نائم
 او ذلك فتكلم لم يلزم انتهى وقوله لاية سجدة اشارة
 الى انه لا بد من سماع تمام الاية وكذا لك تدويرها قال في
 جامع الفتاوى ولو حراها الا الحرف الاخير منها لا يجب وقال
 والذي رحمه الله تعالى والمراد تامة حتى لو تلاها في
 السجدة كلها الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد كما في الجديد
 وفي فوائد الشيخ الامام السفكوري ان تلا من اولى
 السجدة اكثر من نصف الاية يجب والدولة عن الشيخ
 الامام ابي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قراء
 كل واحد منهم من فليس عليه ان يسجد انتهى ولا ريب
 عشر من اضع سجدة عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى فانما
 التلا في ثمانية الحج ومن عندنا لا سجدة في الحج غير الاولى وفي هذه
 في الحج ثنتان ولا سجدة في من في حج السجدة موضعها عند قوله
 تعالى ولا يا من في قوله عز وجل الله عز وجل هو الماخذ في الاية
 وهو من ذهب بن عباس رضي الله عنهما قال الشافعي رحمه الله تعالى
 عند قوله تعالى ان كنتم ايا تعبدون و هو من ذهب علي رضي الله عنه
 كما قاله والذي رحمه الله تعالى وفي شرح الدرر السنية

السلام يسجد للتلاوة او لا ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو
 ويتشهد ويسلم اما إعادة التشهد فلا تسجد للتلاوة ترفع
 القعدة كما ذكره قاضي خان وغيره واما إعادة السلام
 فلا بد الاول لما لم يكن قاطعا فيجب عليه إعادة السلام للتحلل
 من الصلوة ثم يسجد بعد السلام الثاني للسهو ويتشهد ويسلم
 على قاعدة سجد السهو فلهذه الصلاة اتفق فيها التشهد
 ثلاث مرات في قعدة واحدة ثلاث تسليمات **وقال** في
 فتح القدير ولو سلم عليه تلاوة في سهوية غير ذكر لها او ذكرها
 للسهوية خاصة لا يعد سلامه قاطعا فاذا تذكر سجدة للتلاوة
 او لا ثم يتشهد ويسلم لان سجدة التلاوة ترفع القعدة ثم
 يسجد للسهو ويتشهد ويسلم وان سلم ذكر لها او للتلاوة
 خاصة كان قاطعا سقطت عنه التلاوة والسهو لا امتناع
 الباري بسبب الانقطاع الا اذا تذكر انه لم يتشهد على
 ما في فتاوى قاضي خان حيث قال اذا سلم وهو ذكر
 ان عليه سجدة التلاوة ثم تذكر ان لم يتشهد
 فانه لا يعود للتشهد ويسجد للتلاوة في صلاة تامة
 وان سلم عليه صلوية وسهوية غير ذكر لها او للسهو
 لم يكن سلامه قاطعا فيكون الاول ولو سلم عليه صلوية
 وتلاوة وسهوية غير ذكر لها او ذكرها للسهوية لم
 يقطع ويقضى الاولين مرتبا الاول فالاول وهذا يفيد
 وجوب كنية في المعقوف من السجدة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد
 للسهو وان كان ذكر الصلوية او التلاوة فسد وكان سلامه
 من صلاة قاطعا وهذا في الصلوية ظاهرا لان سلامه
 عمدا ذكر ركنا عليه واماني التلاوة فالمدكور ظاهر
 الرواية وروى اصحاب الاعتقاد عن ابي يوسف لا تسجد لان
 سلامه في حق الركن سلام لا يوجب قسار الصلاة وفي
 حق الواجب عمدا وهو لا يوجب ايضا بخلاف ما اذا كانت

ذكر

ذاكر للصلية دون التلاوة ودفع بان جانب الركن يوجب
 الخروج عن الصلاة وجانب الركن ان لم يوجهه لا يمنع
 من الاخراج فكل سلام الاصل فيه ان يكون في جالسه جعل
 محلا شرعا وقال عليه السلام تحللها التسليم لان من باب الكلام
 الا انه منع من الاخراج حالة السهو دفعا للحرج لكثرة السهو
 وعلية كنيان ولا يكثر سلامه من علم ان عليه الواجب لان ظاهر
 حال المسلم انه لا يترك الواجب فيبقى في جالسه الاصل الوضع
 واذا تمت عليه الاخراج وجانب الركن غير مانع منه كما قلنا فكل
 محكم ما يحج وجهه عن الصلوة شرعا قبل كمال الركعة فتفسد انزال
 وقال في الذي رحمه الله تعالى والتشهد والسلام في القعود الا في
 قد ارتفع بحد السهو وانما لم يرفع القعدة لان اقل من
 لرضية القعود ولذا اقول في التجنيس لو سجد بها ولم يقعد
 لم تعد صلاته لان القعود ليس بركن وانما تفقوا على انه في
 السجدة الصلوية لو تذكر بعد قعوده فجد هاتان القعود
 قد ارتفع فيقع للفرق لان السجدة الصلوية أقوى من القعدة
 وفيما اذا تذكر سجدة التلاوة فجد هاتان صحتها
 انهما كالصلية لانها شر القراءات هي ركن فافدت حكمها
 في عليه نفع ما في عمدة الفتاوى اذا سلم الامام وتفرق
 القوم ثم تذكر في مكانه ان عليه سجدة التلاوة يسجد
 ويقعد قدر التشهد فان لم يقعد فسد صلاة الامام
 وصلاة القوم تامة لان الصلوية ان تقاض القعدة في حق الامام بشئ
 بعد انقطاع المتابعة وفي فتح القدير وكذا سجدة التلاوة يرفعها
 لان محلها قبل القعدة بخلاف السهو وعلى هذا لو سلم المحذور فقه
 من سجد وكان السهو تاركا للواجب وهو التشهد انتهى
 فخلصا وقل المصنف رحمه الله تعالى فلهذه الصلاة اتفق
 فيها التشهد ثلاث مرات في قعدة واحدة بثلاث
 تسليمات فيه نظر فان القعدة قبل سجود التلاوة

غير القعدة بعده ها القعدة ان سجود النادرة يسفع القعدة
فهما قعدة تان لا واحدة فتاء مل قد سبق في اجابات المصلح ان
الشهد قد يكون اربعة عشر مرة في صلاة واحدة كما قد منا
بيان والله اعلم **قوله** ما اين في صلاة المربي يصل المربي قاعدا
فان لم يقدر فموضعا فان لم يقدر فمضطجعا ويحكي راسه
للمركب والسيح ويحصل وجهه نحو القبلة فان لم يجد من
يحكي له يصل من غير تحييل ولا يترك الصلاة فان عجز عن
ذلك كله يؤخر الصلاة والله اعلم بقبول العذر فلو
زاد عجزه عن يوم وليلة بان فاتته ست صلوات سقطت عنه
القضاء ان بر كحا صحت كفاضي خان وصاحب المحيط شيخ
الاسلام وفي الاسلام قال صاحب الهداية ان كان يعقل
الصلاة لا تسقط وان كثرت بل تؤخر الى زمن القعدة
وهو الاصح المختار الا هذب اذا بلغت حد وبته هذه الكثرة
اذا اراد السكع فيشرب او سه لانه عاجز عما هو اعلى
منه **اقول** قال في الذي رحمه الله تعالى اعلم انه اختلف في المربي
المبجم للمقعد فيقول يا بيم الا فطار في قيل التيمم وقيل في
لوقام سقطت عن ضعف او دوران وقيل ما يعجز عنه
القيام كالحجر والاهم انه بحيث يلحقه ضرر بالقيام كذا في المحكي
وفي النهاية واصح تأويله ان يلحقه بالقيام مشقة والحاصل انه لا يترك
العجز عن القيام حيث لا يمكنه القيام بان يصير مقعدا بلا اذى عنه
او قد روي عليه الا ان
ذلك يضعفه ضعفا شديدا لا هو يزيد بذلك علته او يجد
بذلك وجعا او يخاف ان قام طال فهذا واما لو عجز عن الصلاة سواء
كما في المحيط والفتوى هل ان يكون بحيث يزدد ذلك المض بالقيام
كما في نظيره فان لم يكن كذلك ولا يلقى بالمشقة لا يجوز
ترك القيام انتهى وقال الزيلعي لو قدر على القيام متكلما
قال الحلي ان يصل في ثيابا متكلما ولا يجزيه غير ذلك وكذا

لو قدر

لو قدر ان يعتمد على عصا او على خادمه فانه يعتمد ويتكى فليس
على قول ابي يوسف ومحمد فان عندهما قد رتبته على الركنين
بغيره كقدر رتبته بنفسه ولو قدر على بعض القيام دون تمامه
بان كان قادرا على التكبير قايما او على التكبير وبعض القراءة فانه
يعصر با لقيام ويأتي بما يقدر عليه ثم يقعد اذا عجز
وهو اختيار الحلواني انتهى فاذا اصاب قاعدا يقعد كيف
شاء من التربع وغيره كما في شرح الدرر قال في الذي رحمه الله
تعالى والاصح والفتوى في كفايته المطلوبة على قول زفر
كما سريانه يعني انه يقعد كما يقعد في الشهد لكن في البحر
ولا يخفى ما فيه اذ لا يسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات
فالذهب الاول يعني ان يجلس كيف شاء وهو المذهب
عن ابي حنيفة وصححه في البدائع لان عذر المربي اسقط
الاركان فلا بد ان يسقط الهيات اولى انتهى واذا اصاب
قاعدا يركع ويسجد ولا يجزيه غير ذلك ولا تلزمه الاعادة
وان تقدر عليه الركوع والسجود سوى قد رتب على القيام
او لا يصل بالايما وقاعدا هو افضل من الائمة قايما
وهو المستحب ويجعل سجدة اخفض من ركوعه فلو سجد
بينهما في الايما لا يصح كما صرح به الولي في قول الزاهد
في المحكي وقد كانت كيفية الايما بالركوع والسجدة مشبهة
على انه يكفي بعض الاختاء ام اقصى ما يمكن الى ان ظفرت
بمحمد الله تعالى على الرواية وهو ما ذكره في الاية الحلواني ان المربي
اذا خضع واسه للركوع شيئا ثم للسجدة شيئا جاز ولو وضع
بين يديه وسائده والصواب بينهما عليها وجداد في الاختاء جاز
عن الايما والا فلا في اجناس الناطق ذكر ابو بكر اذا كان
بحسبته وانفقه عذر يصل بالايما ولا يلزمه تقرب الجبهة الى
الارض باقص ما يمكن وهذا في الباب ذكره والذي رحمه الله
تعالى وان لم يقدر على الايما قاعدا يركع فيضطجعا او مستلقيا

والاستلقاء ان يكون على وسادة تحت كتفيه ما دارجله ليتمكن
من كذا وما في الحقيقة الاستلقاء تمنع الصبح من الائمة
فكيف المريض كذا في فتح القدر والاضطجاع ان يكون على احد
جنبه وفي وجهه الى القبلة وقال والذي رحمه الله تعالى
و اذا استطاع الاستلقاء فصل في مفضل على شقه الايمن قال
المفتي ابو جعفر لا يجوز وذكر الشيخ ابو عبد الله الجرجاني
ما يدل على الجواز انتهى وفي شرح التلويح المنع بالجواز
وفي مختصر المحيط صلى المريض معتد الغيرة القبلة لا يجوز
ولو كان في حال الاشتباه جاز في شرح الدرر من باب
شروط الصلوة وقبلة المأتمن من التوجه الى
القبلة مع علمه بجهرته قدرته بان خاف من عدو او سبع
او مرض ولا يجزى من يجوز له اليها قال والذي رحمه الله تعالى
او جهره لا بعد فاداب قدره غير كما سبق عن الامام وكذا
عندها اذا اطلب نصف درهم فما فوقه لا مادونه كما في كل وضوء
او يجزى الا انه ينظر بالحق بل كما في السراج فربما كانت
او تغلق كما في شرح الطحاوي انتهى وفي مختصر المحيط على المريض
عن الائمة سقط عنه الصلوة ولا فدية عليه عند ناله لم
يتأخر له نفس الداء فلا يجب عليه ان يبرأ ويصير قبل بلزومه
القضاء وان كثر كما في النجوم والصحيح انه ان تبك فستلا
يوم و ليلة يقضى وان كان اكثر لا يقضى وقال في الدرر
رحمه الله تعالى ذكر في الخلاصة ان عدم النوم هو المختار
وفي الظهيرية انه فلا هو الرواية وعليه
الفتوى انتهى وقول المصنف رحمه الله تعالى الاحدب اذا بلغت
حد وبته هذا الركوع الخ نقله في منية المهمل وقال الحلبي في شرحه
يخفف راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الجلوس
الركوع انتهى وسبق في الاركان بيان الاختلاف في خمرة امامه
والله اعلم **قوله** فصل في صلاة المسافر اذا اراد السفر

مسافة ثلاثة ايام بالسير الوسط وقيل مسافة ثمانية عشر فرسخا
والفرسخ ثلاثة ايال والميل اربعة الاف خطوة فيجب عليه
قصص الصلاة الرباعية عندنا من حين مغادرة الغمرات
سواء كان سفر طاعة او معصية خلا فالتشافى رحمه الله تعالى واذا
اقتد المسافر بالمقيم في الوقت لزمه الاتمام مع الامام و اذا
اقتدى المقيم بالسافر يسلم على الركعتين ويستحب ان يقول
للمقيم ان الله والصلوات لكم فانافى من سفر لا يجمع عندنا
بين سجدة في سفر ولا حضرة الا في عرفة والمزدلفة
خلا فالتلوية الثلاثة رضى الله عنهم اجمعين
اقول قال التلويح الكلام على المسافر يتضمن شيئا احدها
بيان موضع بيده فيه القصر والثاني بيان اشتراط قصد
السفر والثالث بيان مقدار مسافة السفر والرابع
تحتصر القصر فيه اما الاول فانه يقتصر اذا فارق بيوت
المصير ثم المعتبر المجاوزة من الجانب الذي خرج
منه كجواز زعم ان المصير فقر وان كان مجزاة من جانب اخر
ابنية وان كانت قرية متصلة ببيوت المصير يفتى بجوازهها هو
الصحيح والثاني بيان اشتراط قصد كسفر فلا بد للمسافر من
قصد مسافة مقدرة بتلك ايام حتى يتخلص من خصمة المسافر من
والا لا يتخلص ابدا ولو طاف الدنيا جمعها بان كان طالب الحق او
غيره ونحو ذلك وكيفيه غلبة الظن يعني ان اغلب غلبة الظن انه
يسافر فقص اذا فارق بيوت المصير ولا يشترط فيه التيقن واما الثالث
فهو بيان مسافة السفر فقد قال المجاهد اقل ما تتفرق فيه الاحكام
سيرة تلك ايام سير متوسط وهو سبعمائة فرسخ والاقدم
في اقصر ايام السنة وعن ابى يوسف انه مقدار سبعمائة فرسخ
الثالث ورؤي عن ابى حنيفة انه مقدار ثلث مائة فرسخ وهو قريب
من الاول لان المعتاد في السير في كل يوم من رحلة قصير ما في
اقصر ايام السنة وقيل انه يعتبر بالفرسخ فقد روي عن عشرين

فرسخان قبل ثمانية عشر و قبل خمسة عشر والصوم الاول
 ولعمري كرمية السفر في الماء في ظاهر الرواية والمختار
 للفتوى الى كرمية السفينة في ثلاثة ايام واليه اذا كانت
 الرياح مستوية معتدلة فيجعل ذلك هو المقدر لا سيما
 التي بحاله كاني الجبل واما النزل بع فغدا في المسافر في الرابعة
 ركعتان وفي قنم التقدير وكل من قدر بقدر قدرها اي من
 الفرسخ اعتقد انه مسيرة ثلاثة ايام وانما كان الصحيح
 ان لا يقدر بها الى كان الطريق وعمل بحيث يقطع في ثلاثة
 ايام اقل من خمسة عشر فرسخا قصر بالنقص وعلى تقدير
 باحد هذه التقديرات لا يغير متعارفين النص فلا يعتبر
 سوى سير الثلاثة وعلى اعتبار سير الثلاثة بمشي الاقدام
 لو سارها مستجرا بالبريد في يوم قمره في اقل من تحت سب
 الخمسة وهو قطع مسافة ثلاثة ايام لبيد الابل ومشي
 الاقدام كذا في غير ما وضع ونحن منع قصرها في
 يوم واحد وان قطع في مسيرة ايام والا لزم القصر لو قطعها
 في ساعة صغيرة كقدر درجة كما لو كان صاحب كرامة الطي لانه
 يصدق عليه انه قطع مسافة ثلاثة ايام يسير الابل وهو
 بعيد لا تنفاد مظنة المشتقة وهي العلة اعني التقدير بسيرة
 ثلاثة ايام او اكثر هالكها المحصورة مظنة الحكم بالنقص المتضمن
 ان كل مسافر يمكن من سبع ثلاثة ايام غير ان الأكثر بقاء مقام
 الكل عند ابي يوسف وفي النهاية ولو كان موضع طه يمان احدها
 بالماء وهو يقطع بثلاثة ايام ولياليها فيما اذا كانت الرياح مستوية
 لا غالبية ولا مساكنة والثاني في البرد وهو يقطع بين م او سبعين
 فانه اذا ذهب في طريق الماء يتنقص في البرد ولا ولو انعكس
 التقدير انعكس الحكم ايضا في شرح الدرر ويرخص للمسافر
 ولو كانت عاصيا فيه قصر من السفر
 الرباعي وقال والتدري رحمه الله تعالى

في باب
 في باب
 في باب

في باب

في باب صلاة الخوف وفي البر جندك وهي ليست بعشر وعنه في حق الماء
 في السفر كذا في الظهيرية ولعله بالسفر وليست من انتهى وقال المصنف
 رحمه الله تعالى من صرح بمفارقة المعبر ان اشارة الى مفارقة الزمان
 غير لازم في شرح الزيلعي وانما اقتدى بمسافر عقيم في الوقت
 وانما وان افسد يصير كعتي لان لزوم الاربع للمتابعة وقد
 زالت بخلاف ما لو اقتدى بنية كمنزل ثم افسد حيث يلزمه الاربع
 لانه بالشرع التزم صلاة الامام قسدا وفي مسئلتنا لم يلزم
 وانما قصد اسقاط المفروض عن ذمته وتغيير فرضه حكم المتابعة وقد
 زالت وبعد خروج الوقت للصبح اقتدا المسافر بتغيير لانه فرضه
 لا يتغير بعد الوقت لا بقضاء السب كما لا يتغير بنية الاقامة فيكون
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة او القراءة او التحريم
 اقتداء المقيم بالمسافر في غير ذلك وفي وقت وبعد ما في الوقت فلا يله
 عليه السلام صلى الله عليه وسلم وهو ما في فقال انما صلاة من قانا قوم
 سفر ويحيى ان يقول ذلك كل مسافر من المقيما اقتدا به فليد
 المسلك ولان صلاة المسافر ايضا لان القعدة الاولى فرض
 في حقه تنقل في حق المقيم وبناء الضيق على قدره في جايئ
 واما بعد في وج الوقت فلا ذكرنا ان صلاة من اقرب من صلاة
 ثم اذا سلم اتم المقيم من صلاة ثمهم من مندرين لا فيهم
 التزموا المواقفة من كعتي من مندرين في الباقي كالسوق الا انه
 لا يفرق وقت في الامم لا فيهم اذ ركوا مع الامام او لصلاته في فرض
 القراءة قد تاءد في بخلاف المسوق انتهى واقتداء المقيم بالمسافر
 شروط طرفة ان امامه مسافر في الجملة لا عقلا ان يكون يقيم
 مسلم على الركعتين في طرفة صلاة ولا يانها الاخبار في سورة
 السفر يستحب له ذلك في جامع الفتاوى ومن امر قها وسلم
 على ليس ركعتين فذهب والقوم لا يدرون انه مسافر في قصر
 ان كان في بلد يحمل على انه كان يقيم ففسد صلاتهم وان كان في خارجها
 فالظاهر انه لا يمسافر فصح صلاتهم انتهى ولو اتوا الامام في اخر

وقد على راس الركعتين فالظاهر ان صلاة المقيم فاسدة لا تعد اليهم
 به في كل ركعة وهما في حقهما في كل ركعة بناء على ضعف دلالة
 وتقدم عند كل ركعة من شروط الصلاة بتأجيل التقدير وجمع
 التاخير في عرفه والمزج لغة بما لا يربط عليه والله الموفق **قول**
 مسائل تنق الصلاة في الارض المخصصة او في كثر الحرام صحتها وان
 كان يعاقب على فعله فعليه بين الله تعالى ثواب وعلى ما بينه وبين
 الجهاد يعاقب وكذا الحج بالمال الحرام يستحقه فالحرام لا يمنع لظاهرا واذا
 اتمها معاد ينال غير متبوع كما في مجمع الفتاوى **اقول** اما الصلاة
 في الارض المخصصة فقد ذكر في جامع الفتاوى من كتاب الكراهية
 ولو صلى في كسب المخصصة بغير قيد لا يجز به لان كسبه لا يكون فسادا ولا
 يجمع مع الكراهية وقيل اذا اوجبت في غير الارض المخصصة فاداه في الارض
 المخصصة لا يجمع وقيل انما ذكره الصلاة بغير اذنه اذا كان فيها زرع او
 كسبه الا اذا علم عدم تملكه اذا اراد ان يشترى وذكره في رده الله تعالى
 في اخر كتاب الكراهية وقال محمد اذا غصب ارضا من رعيها فبأنها لا تشترى
 من غلبتها فاكله وليس للغاصب ان ياكل كل من غلبها الا مقدار بدرة ويقيد
 بالباقي على الفقدان وقال ابو يوسف اذا غصب ارضا من رعيها فبأنها لا تشترى
 فلا بأس بالصلاة في المسجد وكذا في كل جامع في الاغتسال وفي الحمامات
 للشر وليس له ان يتأخر عنهما وان غصب دارا جعلها مسجد لا يصح
 له ان يصلي فيه ولا ان يدخله وان جعلها مسجدا جامعاً لا يجمع فيه
 وان جعلها طائفة ليس له ان يمر بها لشره وفي حاشية والدي رده الله
 تعالى في كتاب الكراهية الميسر اذا تردد في ارض الغير ان كان لها حظ
 او حائل ليس له ذلك لانه دليل المنع والاكراه لا يملك المنع والمعتبر
 في انشائه عرف الناس انتم يعني عرفنا كما لا يرضاه عدله فله محو الرضوخ
 في ايام الحج الى يانين الوادي بدشتوا الا ياذن صاحبها في يقبله العامة
 من هدم الجدران وخفة كساح الحائل بين يانين الفير والافترحات
 في ذلك المكان فتد كل صاحب بيت في يحتاج الى حارس يمس زهور
 الشجار من ايدى الصبي والعنفه فبأنهم منكر صرام لا يجوز في الشرح

ولا هو لولا قوة الاباءه العلي العظيم وفي شرح المنيه للحلي رجل
 بني سجد في ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه لانه حق العامة فلا يملك
 لله تعالى كما سبق في ارض مخصصة وذكره في الدرر منه الله تعالى في حكمه
 الصلاة ان كسبه في ارض الغير ان كان لا يملكه لانه بائع في ذلك لا يتضرر
 وان كان ملكا لم يضر من رعيه ولا ملك وية فلا بأس به لانه لا يضر
 لا يتضرر والافان كان بينهما صداقة او محبة او مودة او كان صاحبها
 حسن الخلق يرضى بذلك فلا بأس به كما في المفتاح انتهى ومدرسة السليمانية
 في بلد تادمشك انما بنيت في ارض من ارض التي هي ارض المرجة التي
 اوقفها السلطان الملك الناصر في ارضه لشيخه رحمه الله تعالى على
 ابناءه ليل بضمها دة عامة اهل دمشق ومن المعلوم ان الوقف
 يثبت بالاشهاد من مسجد مبني في ارض موقوفة فهو في بنائها
 شرط واقف الارض بشرط الواقف كمن شاع في الصلاة فيها كونه
 تحريم في قول وغيره في قول كما سبق في جامع الفتاوى وكتبه
 له من تحت يده ويتقيه وكذلك ما رواه ما روى من من مملوك
 لاربابه ومن ههنا هذا القليل الخوات التي تبنى في الجوامع على خلاف
 ما جعله الواقف لهذه الحجرة التي تسكنها اليها بنون في الجامع
 الاموي والخلوة التي بناها بعض من عمر القصور في بعض جوامع
 دمشق انما ولد تحول ولا قوة الاباءه العلي العظيم واما الفسوق
 في كسب الحرام فقد قال والدي رحمه الله تعالى في كسبه المخصص
 تصح لان الشره يضمن في الغير خلافا لاجل وقال الشهاب المالك في الحري
 يصلح عريان في غير ذلك انما راعاه ومعنى قوله ان الشره يضمن
 في الغير ان حرمة استعمال ذلك كونه ملك الغير لا كونه حق باسارا
 وكذا ذلك في الحري كونه هو كونه يضمن في الغير لا لذات الشيء فلا يقصر
 البطلان فيهم كسبه في كسبه الامم في كسبه الارض المخصصة مع ثبوت
 الحرمة فيها لان الحكم بالحرمة على كسبه لا يمكن الا بعد تصديق صاحب
 فلا يمكن الحكم عليه بحرمة ولا غيرهما كما هو مقرر في موضع من الاصول
 فصل الصلاة الظلمة واصحاب الخوس وكسبه وكرها وكسبه في كتاب الحرمة

والسبوت المحرم وعلى بسطو الخط المحرم صرام بالاجماع ولكن يستعمل
عشرهم كغيرهم بها فلا يقال لهم تاركوا الصلاة وهذا معنى قول المصنف
رحمه الله تعالى عما يجمع لفتاوى الله تعالى غير مقبولة يعني غير صحيحة
والله ان كان يكون الشري عنه مقبولا عند الله تعالى يجمع فرض
عنده وهو محال شرعا واما انه يثاب على فعل ذلك مع انه منزه
عنه فعندي فيه نظر لغيره من تصديق بالمال الحرام ينزوي
به الثواب فلو كانت حرمة المال غير مانعة من الثواب لما كان مثل
ذلك وكذا هذا الا ان يقال مراده بالثواب التراب على تقدير قلبه الطاعة
فقط لا على عمل به ارحه بها اللهم وصفوا هذا العمل بالجوارح يكون
منها عنه فكيف يكون حسنا بخلاف عمل القلب وقد حقت مسئلة
التصدق بالمال الحرام في كتابي تطلب التوسر في جوارحه للمقارن والرهق
والله الموفق واما معرفة الحلال والحرام فتعتمد على معرفة فرائض
الفقه وانما كانتا وانما كانتا المعاملات الشرعية ومعرفة ذلك
فرض عين على كل مكلف بقدر حاجته وعرف الحلال والحرام الشيعي الامام
عبد الرؤف المناوي رحمه الله تعالى في شرحه الى ما مع الصغير فقال
الحلال ما نص الله تعالى او سوله واجمع المكنون على تحليته بعينه
او منبه ومنه ما لم يرد فيه منع في اظهر الاقوال والحرام ما نص
او اجمع على تحريمه بعينه او منبه او على ان فيه عقوبة او وعيد
او امر التحريم اما المفيدة او بفرقة فيه كالزنا وفركي المحوس
واما المفيدة او مضره واضحه كالسهم والخمر وتفصيله لا يحتمله
المقام ونسبه غير واضحه الحلال والحرام في التجاذب الادلة وتنازع
المعاني والاسباب بعضها يفنده دليل للتحرير والبعض العكسي
ولا يخرج الا في غفلة ومن المتفهم معاملة من في مال
هراهم فالبيع تركه ولا يقل وقال لغزالي ان كان اكثر ماله الحرام
حرمت والله تعالى اعلم **قوله** مسئلة صلاة التطوع افضل من
صوم التطوع ومطاعة كفت لم يرد فيه افضل من صلاة التطوع قيل
ان الله النظر في علمه بها فالصلاة في الليل افضل وان لم يكن لها

فان كان له فهم يكتب الزيادة في علمه فالنظر في علمه افضل من العمل
قوله قال والذي رحمه الله تعالى في كواشفت الرجل اذا امكنه
بصلي بالليل وينظر في كنهها فاعلم فان كان له ذهن يفهم ويعقل
الزيادة كان كنهه في العلم افضل من الصلاة لانه جاء في العلم ان
بمساعدة من احياء الله انتهى وفي شرح الشرح في التنازير النظر
في كتب اصحابنا في قيام الليل ان بلا سماع وكذا درس الفقه
للمتقنة افضل من قراءة القرآن ولذا افضل العالم على العابد
اذ نفع كما لم ينفعه ولا غيره ونفع العابد لنفسه ونقل عن البرزخية
ايضا ان من تعلم بعض القرآن المجيد ووجد فراغا فالافضل الاشتغال
بالفقه لان حفظ القرآن الكريم فرض كتابي وتعلم ما لا يد
من كفته فرض عين في الخيرية وجميع الفقه لا بد منه
قال في المآب عمل محمد بن الحسن ما يملكه في الحلال والحرام
لا بد للناس من حفظ القرآن وفي شرح الجامع الصغير للمناوي
رحمه الله تعالى في حديث ياء في علمي زعمنا تكثفه القرآن
الذي يحفظه القرآن على ظهر قلب ولا يفرغ من معانيه وتعلم
الفقهاء ايمهم كارقون بالاحكام الشرعية لا يقدرون ان ينظروا في ذلك
هذه ايمهم ما هو ذلك يقراءون القرآن ولا يعلمون احكام الله تعالى
لا في عبادتهم ولا معاملاتهم ولا يعرفون بين الحلال والحرام وهم
يظنون انهم نجون فايقن ولا حول ولا قوة الا بالله كعلي عظيم
وفي الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله تعالى قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طلب العلم ساعة فيه من قيام ليلة
وطلب العلم في ما فيه من قيام ثلاثة اشهر وفيه ايضا عين
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال العلم افضل من عبادة وقال
العلم افضل من العمل في كثير من الاحاديث واردة في هذا الباب
فذكرنا والذي رحمه الله تعالى قال سهل بن عبد الله التستري
رضي الله عنه من اذا نظر الى مجلس الدنيا فالنظر الى مجلس
العلماء فاعرف ان ذلك لهم وقال سيبان الشوري رضي الله عنه

وان لم يمكنه
ان يظفر
بالنهار فليصم

ليس في جعل الغائب افضل من طاب العلم ومن الامام الى ضيفه
والامام ان في رضي الله عنهما ان لم تكن كقتر العالمة اوليا
فليس لله ولي في الله الموفق **قوله** مسئلة من له ضعف ولم يرد
من صلاة النافلة فان كان ينز له كثر اذ لا يتغافل بالورد في الافال
شغال بالضعف افضل مسئلة شرع في كصلاة بالادخل من ثم خالط
الربا فالعبرة للاتباق ولا رياء في كذا ايضا في حق سقوط الواجب
ولذلك كان اذا التزمه على نية افضل من السجدة في صلاته
التطوع الذي يكره الواو طاعة يرد بسببها على القلب ما يمنع به
في طريق الله تعالى وانما كان الاشتغال بالضعف افضل لان له فقا
على الضيف حيث ينز له فيلا قل رسول الله صلى الله عليه وسلم ايماء
ضعيف نزل يقوم فاصبح الضيف محروما فله ان ياء ضد بقدر وقراه
ولا صرح عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايماء رجل
اضافي قوما فاصبح الضيف محروما فان يفرق فحق على كل مسلم
حتى ياء ضد يفرق ليلته من زرع وماله كذا الاخرجه الاسوي
رحم الله تعالى في الجا مع الصغير وقال الشارح المناو في رحمه
الله تعالى واضبطا هو احمد فاقب الضيف وان الضيف
يستعمل باخذ ما يكفيه بغير رضا من نزل عليه او على محس
بستانه او زرع وحمله الى يور على ان كان في اول الاسلام
فانها كانت واجبة حين اذا كانت المواساة واجبة ذلما ارتفع
وجوب المواساة وجوب الضيف او على التاكيد كما في عمل الجمعة
واجب فلما ارتفع وجود الاستقلال بالادخل حلا على المضطر
لكن يفرم بدله بعدا وعلى مال اهل الذمة المشروط عليهم ضافة
من نزل بهم لا دلة اخرى كخدا لا يحل مال امرء مسلم الا عن طيب
نفس انتهى ومن هذا القيل ما هو واقع لان في قول دمشق وغيرها
من ان كل عكر ينيذ عليهم يذمهم بضافته وضافته فدمه وفيه
كبار يد وينتهي فان هذا غير جائز لانه غصب حرام وكذا
امام القرية اذا دخل وانما اهلها بما كلفه وشرب به وهم غير ملحقين بذلك

والله اعلم

وانما الجائز مكان عن طاب افسهم وفي شرح المسئلة للجلبى شروع في الهدا
بالادخل من ثم خالطه الربا فالعبرة للاتباق انتهى وفي الاخرى كنفائين
من بحث المسئلة في كذا الا خلاص صرح الزيلعي بان المصلي يحتاج الى نية
الا خلاص فيها ليدار من اوضعه كمن صرح في الخلاصة بان نية
لا رياء في الفرائض وفي الزانية ولا رياء في الفرائض في حق سقوط
الواجب وفي النافلة فانية لو افترج خلاصا لله تعالى ثم دخل
في قلبه الرياء فهو على ما افترج فالربا لو خلاص عن الناس لا يصلي
ولو كان مع الناس يصلي فاما الى صريح كمن يحسنها ولو
صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاداء
ولا يدخل الربا في الصرم وفي النابيع قال ابراهيم بن يوسف
لو صلى بربا فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال
بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كاذب لم يصل في كذا
الحيرة اذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يذلل عليه
الربا فلا ينبغي ان يترك لانه امر به هووم **قوله** مسئلة
لا رياء من تخفيف الصلاة لكن بشرط ان يتم ركوعها وسجودها
فانه عليه السلام كان اخفا الناس صلاة في تمام مسئلة الصلاة
لا رضا والخصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه
لا يعفو يوق خنعة حسنة بوجه القامة كما روي انه يقول خذ
بالدائق ثواب سبها بصلاته بالجماعة فلا حاجة الى البينة وان عفا
تلايق خذ مني ولا حاجة الى البينة ايضا على كل حال **اقول**
في تخفيف الصلاة تسهيل العبادة على كنفوس فتوفر دواعي الخنوع
والحضور وبكثرة الرغبة في طاعة الله تعالى ولهذا انكره الصلاة في وقت
حضر رطام نافت اليه نفسه كما في كثر روعته ولكن لا تخفف
الصلاة بحيث لا يترك شيئا من سننها او مستحباتها وفي شرح المسئلة للجلبى
الصلاة لا رضا والخصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان لم يعف
خصمه يوق خذ مني ته جارية بعض الكتب انه يوق خذ لائق ثواب سبها
صلاة بالجماعة انتهى والدائق وزن سبع شعيرات وقال والدي رحمه الله

سلم غيب الله عن قائل ما لم يولد به في الاخرة والاولى الكافر وضيق
 لان المسلم ما انما يحمله ذنبه بقدر حقه ان ياءخذ من حنثه
 والكافر لا ياءخذ من الحنثات ولا ذنب المدابة ولا يوقه هل
 لا فالحنثان فيعين العقاب وهذا ايضا وعلى ان الدواب يحسن
 عدم الحنث او عنها تاختلا فالذي يحسن الاشعرى فيه قال الله
 تعالى واذا الى صومئس مشرك ثم تكونون نرايا بعد الا فقام
قول مسئلة له ان يصيب زوجه على ترك الصلوة كما يفرضها
 على ترك الزينة وترك الاجابة الى المفايش وعلى الخروج بغير اذنه
 وهي الاربعه موضع المشرقة التي تقرب الزوجة عليها فان
 تصل بطلانها لان لم يقدر على مهرها قالوا لان يلقي الله ومهرها
 في عنقه ولى من ان ينام مع ترك الصلوة ويؤتى المصلي بالصلوة
 اذا بلغ سعاه يقرب على تركها اذا بلغ عشرين ان كان يتها **اقول**
 قال في البدي رحمه الله قال ابو الفتح محمد بن الشيخ محمود والسر
 وسى في كتابه جامع احكام الصف ذكر والدي رحمه الله تعالى
 في مسائل القارة في الصلوة وغير الصلوة من صلاة الملتقط وانما
 تبلغ كصبر عشر مشقة يجب لاحد الصلوة بالبدل بالاختيار ولا
 يجاوز الثلاث وكذا المعلم ليس له ان يجاوز الثلاث قال
 عليه السلام لم يرد من المعلم اياك ان تقرب فوق الثلاث فانك
 ان ضربت فوق ثلاث اقص الله منك انتهم فليست به
 بذلك مشايخ المكات فان الصلوة تصير فرض عين على المصلي
 بعد البلوغ وحفظ التران وضركفاية فلا يبلغ في كاديب وقيل
 الخلفي في اخر شرح المنيه ويؤمر المصلي بالصلوة اذا بلغ تبعا ويقرب
 عليها اذا بلغ عشرين ورد الحديث وكذا امن في حجره يتيم له ان
 يضرب اذا بلغ عشر على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته
 على ترك الصلوة والفصل في الاصح كما ان لم يان يضربها على ترك
 الزينة اذا ارادها والاجابة الى فراسه واخره بغير العلم
 وان لم تنه عن تركها بالفرق بطلانها ولو لم يكن قادرا على مهرها

لان يلقي الله ومهرها في ذمته ضرره من ان يطأ امرأة لا تصلي
 قال الله وامر اهلها بالصلوة واضطر عليها لان الزوج قاض
 فترت فيك والعاقبة للتقوى انتهى وعندي في طلاقها كونه تارك
 صلاة نظر لان المسلم يجوز له ان يتزوج الكافرة كالمسيحية
 والنصرانية وبنام معها في الفراش ويأخذها ولا يطأها ولا يشك
 ان ترك الصلوة عندنا لا يوجب غير القسوة دون الكفر اذ لم
 يقرب بالحيروا الاستخفاف وتكون مهرها في ذمته اقف من قوله
 معها فيه نكرا اخر لان عقوب العباد صفة على المشاهدة فهي
 ان بالتقديم على حقوق الله تعالى المنية على المساحة فانه مل
 وفي شرح الجامع الصغير للمناوي ولا يلزم الرجل الميت مع زوجته
 بغير آني واخر فان النوم معها وان لم يجب لكن علم من ادلة
 اخرى انه اولى حيث لا عذر لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ونقل
 ايضا عنه حديث اذا بايت المرأة فاجره فزوجه ومهرها لعنتها
 الملايكة حتى تصبح فيه ان سقط الزوج يوجب سحق الرب
 وان كان هذا في قبحه والشرية فكيف في امر دينها وان السنة ان
 بيت الرجل مع اهله في فراشه ويجوز على سنة الاعاجم من كونهم
 لا يضا على نساءهم بل كحرمة الشرف حين فراشه فاذا احتاجها بايتها
 او ثابته **قول** وتكره المروءين يد المصلي الا اذا كان بينه
 وبين المرأة به فقد ار موضع ما بين كصف الاول ويتبع
 الامام **اقول** قال في جامع الفتاوى وتكره المروءين يد
 المصلي ويا نضر المار بشرطين الاول ان لا يكون بينهما حائل
 او قبل قائم او قاعد ظهره الى وجه المصلي او ستره بقدر
 الذراع وغلظ الاصبع وكثاني في موضع سجوده ان كان في الحجر
 او في المسجد الجامع العظيم الذي له حكم الصحابة واما غيرهما
 فيخط القنلة وهي القنينة لا يجوز للمروءين يد المصلي في المسجد
 الى حائطه بلا حائل من استطاعت وغيرها الا اذا كان كبيرا وتكلم
 في حدة قليل اذا كان بين يدي المصلي مقداما بينه وبين المصلي

سبع ثلاثة صفوف لا يكره والادبكره ولو كان المصلي على كذا فلا
 ياد ثم المار اذا كان بقدر قامة المار ويا ثم انزل لو كان لكان
 غير منقطع ويجازي بعض اعضاء المار ببعض اعضاء المصلي حتى لو
 كان المار على فريش يات ثم مع ان بعض اعضاء الركب وهو النصف
 الاعلى يجازي بعض اعضاء المصلي وهو النصف السفلي ان شرب
 وفي شرب كدور فكلوا في الموضع كذا في مكره المور فيه والاصح انه
 موضع صلته في الصحراء وهو من قومه الى موضع سجوده فانه
 لا يفسد الصلاة وان اثم وفي المصلي امامه في الصحراء
 ستره ان ظن المار ويدفعه بالاشارة او التبع لادبها محرم
 عن العمل الكثير ان عدمها او يربطها اي بين المصلي والستره ان
 وجدت السترة وكفى للجماعة ستره الامام واخم المار في المسجد
 الصغير بين يديه مطلقا اي سواء كان بينهما قدر العتيق او اكثر
 بل المائل والمسجد الكبير كالصغير فيل كالصغير وقالوا الذي
 رحمه الله تعالى وقد ورد المسجد الصغير في بعض الشروح بما يكون
 اقل من جريب كذا في البرجندي وفسر الجريب في شرح الدرر
 في اخر الجهاد بانه ستون ذراعا في ستين ذراع كسرى وهو
 سبع نبضات **قوله** مسألة المرأة اذا حازت الرجل في صلاة
 شربة بدون حائل تفسد صلاته ولو حاذى الامر رجلا
 لا تفسد في ظاهر الرواية وفي نوادي المرغيناني عن محمد انها
 تفسد المرأة كذا في الجامع المحمود وذكر في الملتقط ان الغلام
 اذا كان جميع الوجه فله حكم النساء وهو عبدة من فرفة
 القدمه ولا يحمل النظر اليه عن شهوة **اقول** اما **مسألة**
 محاذاة المرأة فلها شروط حتى تفسد الصلاة الاولى ان
 يكون الذي حاذته رجلا فلو كان امرأة مثلها وصيا او غنى
 لا تفسد صلاته كما صرح به والذي رحمه الله تعالى وفي
 احكام الخشني من الاشياء والنظام انه ان وقف في صفك
 اعادها والثاني ان تكون المحاذية امرأة ولو خشني شكلا قال

في الاشياء والنظام ومعيد الصلوة عن عين الخشني وصيا وخلف
 تحاذي له والثالث ان تكون المحاذية مشتهة بان كانت بنت
 سبع ولو صبح ان كس لا يعتبر به بل الاعتبار اتصال الجوارح بان
 تكون عجلة متجهة ذكره والذي رحمه الله تعالى وتعالى في شرح الدرر
 والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او
 صغيرة لا تشبه لا تفسد هاتوا لو حرمها او محرمات متفرعاتها
 لطباخ وقالوا الذي رحمه الله تعالى فهذا واضح في كفاية
 او كصغيرة واما في المجنونة فيظهر ظاهرا اي كصواب اخراجها
 بشرط كون المحاذية في الصلوة لان الصلوة لا تقع في المجنونة
 والرابع ان تكون المحاذية في الصلوة فلا تفسد لان الصلوة لا تقع في المجنونة
 صلاة المصلي بالمحاذات له والخاسر ان تكون المحاذية مقدار
 ركعتين قال والذي رحمه الله تعالى وفي ملتبس الجار بشرط ان
 تؤدي ركعتا كاملا عند محرم وعنداني يوسف لو وقعت مقدار
 الركعتين فدت وان لم تؤدي ان شرب وصرح في شرح الدرر
 بالشرط ط قد ركعتين وكذا ان تكون كصلية ذات ركوع وسجود
 ولو في كل صلاتين كانا يصلان بالادب بعباد من عند رضى
 ان المحاذية في صلاة الجنائز لا تفسد صلاته لانها ليست
 بصلاة مطلقه وكذا كذا سجدة السلاوة ذكره والذي رحمه
 الله تعالى والسابع ان تكون كصلوة مشربة بينهما تاديبه
 ما ان يكون يكون احدهما ماملوا الاخر مقتديا او يكون
 لها امام فيما يورد يات فيتمل الشربة بين الامام والماء موم
 والشربة بين الماء مومين ثم ان اشربتهما في الصلوة قد
 يكون حقيقة كما في المدرس وقد يكون حكما في اللاهق
 فانه فيما ينقض خلف الامام ولا فرق بين الاداء والقضاء والرائف
 وغيرهما كصلاة العيد وكذا في الوتر في رمضان فان المحاذية
 في جميع ذلك منفذة كذا في شرح الدرر وان كان يكون مكانها
 واحد حتى لو اختلف لا تفسد وان لم يكن هاتك فلو كان

على كاذب او حائط علو فامة وهي على الارض لا تنفسه لا فقلون
المكان كذا في ذكره والدي رحمه الله تعالى وقيل ان
لا يكون بينهما حائل ولا ستر طول ذراع في غلط الخصر والفرجة
تقوم مقام الحائل وادنى الفرجة قدر ما يقوم فيه الرجل
والعائز ان يكون جبهتها ممتدة حتى لو اختلفت لا تنفس
ولا تنصور اختلف الوجهة الا في جوف الكعبة او ليلة مظلمة
وصلى كل بالتحري كذا في شرح الدرر والمجادى عشر
ان ينوي الامام امامتها وامامة النساء وقت الشروع
لا بعده لكن لا يشترط حضورها عند النية في رواية وشترط
في اخرى قال في البحر الظاهر الاول والثاني عشر ان
لا تكون المرأة مؤمنة بالثاء خرج عند المجازاة من جهة
هذا الرجل وذلك بان شرع في الصلوة بعد ما شرع
فيها مجازية فامسار اليها بالثاء وخس ولم يتأخر لم يفسد
صلاته بنصلاها قال في المحيط لان فاد صلى الرجل
بسبب المجازاة لتكفه فرضا من فرضه المقام فان الرجل
ثاء من ربتاء خير المرأة لقوله عليه السلام اخرهن
من حيث اخرهن الله فاذا لم يبق خرها فقد ترك فرضا
من فرضه المقام وما صارت ثاء من ربة بالثاء وخس
وانما تصبر ما دلت ربة بالثاء وخس اذا وجد الثاء وخس
من الرجل ليقع ثاء خسر مفسدا فاذا كانت المرأة
حاضرة حين شرع الرجل في الصلاة فقامت بجذابه
امكنه الثاء وخس بالتقدم عليها فطلق او خطونين فاذا
لم يتقدم ولم يبق منه الثاء وخس فلا يلزمها الثاء وخس
فقد ترك فرضا من فرضه المقام فاذا ما وقت
بعد ما شرع الرجل في الصلاة لا يمكنه التأخير بالتقدم
عليه فطلق او خطونين لان ذلك فكلوه في الصلوة وانما
ثاء وخسها بالاثارة او باليد وما اشبه ذلك فافاذا

فعل ذلك فقد وجد الثاء وخس و اذا لم يتأخر فقد تركت
فرضا من فرضه المقام فتفقد صلاتها كذا في كره والري
رحمه الله تعالى وفي شرح الدرر ثم ان المجازاة لا يجب كونها
بجميع الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النسفي
حس المجازاة ان يجاذي عفتها بعضا منها حتى لو كانت
المرأة على الظلة والرجل يجاذيها اسفلها ان كان
الرجل يجاذي شيئا منها نفس صلاته وقال والذي رحمه
الله تعالى واعلم انه قيل بمشتها ان اجترأ بها عسى
الامر فانه لا يفسد في ظاهر الرواية قال في مجمع
الفتاوى لو حاذى امرأته رجلا لا تفسد صلاة
الرجل في ظاهر الرواية وعن محمد ان صلاته
غير الامس قد تفسد لا تفسد بباله الشهوة بفساد
المجازاة فكادون الصبي فيه كالمراة انتهى وعليه فينبغي
ان يقول بالفساد ولو حاذى امرأته امرأته في حق
صلاته تمامه تصوير الشهوة بينهما وكذلك لو خط
ببال المصلي امرأة جميلة او رادها فخرت شهوة
تفسد صلاته وهو باطل ولا قائل به وقال والري
رحمه الله تعالى وفي المنقطة الغلام اذا بلغ مبلغ
الرجال ولم يكن مباحا حكمه حكم النساء فربو عورة
من فرقته الى قدره لا يحل النظر اليه عن شهوة
واما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به
ولهذا لا يوجب بالنقاب ونقله عنه في المعراج والمنهاج
وغیرهما لكن في الفتح انه صح الكل بعد الفساد لا
ما شذ ولا يمتنع في الرواية كما صرحوا به ولا في
الديانة لتعريضهم بلان الفساد في المرأة غير معلوم بربو
الشهوة بل هو لترك فرض القيام وليس هذا في كسبي
ومن تهل فعل به صرح بنفيه في كسبي مدعي عدم

اشترائه فحصل ان فطنة الشرف الاقوثة وباعتها بالمظنة
ثبت الحرام باعتبار ما قد يتفق من اشتراء الذكر فقد
يتفق ذلك في الامارة المستحبة والبهمة ولا عبرة بذلك
فهذا كذلك وقالوا ان اشتراء الذكر يكون من اخراج
في المزاج وقد سماهم كثير من السلف النتن تنفيرا
تجلا في اشتراء الاثني فانه الطبع السليم انتهى واما
مجرد النظر الى الوجه الحسن من غير شهوة فهو امر مباح
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عجلن
البصر النظر الى الخضة والى الماء الجاري والى الوجه
الحسن كما خرج الجلال الا سيوطي في الجامع الصغير
وقال الشارح المناوي عجلن بضم او له وشدة لام
والخضة اي الزرع الاخضر او الشجر او الى كل اخضر
وخرج بالماء الجاري الى الكد كبركة والوجه الحسن عجلوا
البصر عند ذوي الطباع السليمة والسلايق المستقيمة
وتحتمل عند الناظر في الجامع الصغير ايضا كان
صلى الله عليه وسلم يحبه النظر الى الخضة والماء
الجاري قال الشارح الظاهر ان المراد الشجر والزرع
الاخضر بقرينة قوله اي كان يجب مجرد النظر اليهما
وليتدبه فليس يجابه بهما ثبات كل الخضة او شرب
الماء او لبنال منهما خطا سوى نفسي الرؤية قال الفزاري
فيه ان المحبة قد تكون لذات الشيء لا لاهل قصده
الشهوة منه وقضاء الشهوة لذة اخرى والطباع
السليمة قاضية باستلذاد النظر الى الانوار والازهار
والاقلبار الملحة والالوان الحسنة حتى ان الانسان لينفرج
عنه الهم والغمر بالنظر اليها لا لطلب حظ وراة النظر
انتهى ونقل والذي رحمه الله تعالى في بحث السور
المسترك عن ابي طاهر الدباسي ائمة الحنفية رحمه الله

تعالى انه امام اهل الرأي بالمراق وكان من اهل السنة والجماعة
صحيح المعتقد روى عنه الخليل بن احمد القاضي انه قال سمعت القاضي
ابا طاهر الدباسي الفقيه لمسائل عن قول الصوفية ان النظر الى
الوجه الحسن كالنظر الى البستان الحسن انه قال نعم اذا نظر الى
الوجه الحسن للمعة كما ينظر الى البستان للنزهة مله ذلك كما
في الجواهر المضية **قوله** مسألة تكره الصلاة فوق سطح الكعبة
لما في ذلك من ترك التعظيم وتكره في المقبرة ولو وجد فيها
مكائنا طاهر الا انه تشبه باليهود وتكره في الحمام لا ان لا يخلو
عن النجاسة ولو غسل موضعا وصلى فيه او صلى في موضع جلوس
الحامي فلا بائس مسألة يكره الشاوب والتمطى وتفيض العينين
وقيل الا لاستحباب الخشوع وتكره كف الثوب وسدله وتكف
به ورفع البصر الى السماء والترفع بقدر ضرورة وان يصلي في ثياب
البذلة او مكشوف الرأس الا للتذلل وان يكون بين يديه
صورة او نار الاسراج وان يصلي وهو يدافع الاحبين او الزرع
اقول قال والذي رحمه الله تعالى وكرهت الصلاة فوق الكعبة
وان جازت لانه ينافي تعظيمها وقد ورد النهي عنها روى
عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الصلاة في سبعة مواضع الجزيرة والمزلة
والمقبرة والحمام وقوارع الطريق وموطن الدبل وفوق ظهر
بيت الله ومقتضاه كراهة التحريم لورد النهي وذكر
ايضا في مكرهات الصلاة قال وتكره ان يصلي في قوارع
الطريق ومواطن الدبل اي مبارك حول الماء في المزلة واطراف
والخروج والمغسل والحمام فان غسل في الحمام موضع ليس بمجرة
فيه مما قيل فصل فلا بأس به كما في الخائنة وقيل يكره لانه
ماء وى الشياطين وبالأول يفتى كذا في الفيض ولا بأس
بالصلاة في موضع جلوس الحامي كذا في الخائنة وهو موضع نزاع
الكتاب المصرح به في النهر وفي المقبرة لانه يشبه

اليهود فان كان فيها موضع اعد للصلاة ليس فيه قبور ولا
خاتمة فلا يأتى به وفي الحادي وان كانت القبور وراء المصلي
لا يكره وان كان جنبه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة
ومرافعات لا يكره فيها هذا ايضا لا يكره وفي الافتتاح وفي
المقبرة لما فيه من التشبه باليهود قال عليه السلام لعن
الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا يبنونها بهم مساجد فلا
تتخذوا قبورهم مسجدا وفي الشريعة ولا يتخذ مسجدا هذا الصلوة
والانبياء مساجدا فانهم فعل اليهود وفي شرحها وعن
عائشة رضي الله عنها لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا
قبورا يبنونها بهم مساجد فلا تتخذوا القبور مساجدا اني
انها لكم عن ذلك وانما ينهى عنه لاشتماله على الجمع بين تعظيم
الله وتعظيم غيره في العبادة وهو شرك خفي ولهذا قال
عليه السلام فخذ عاينه اليهم لا تجعل قبري وثنا بعد
هذا اما من اتخذ مسجدا في جوار الصلوة او صلى في قبري
وقصد به الاستظهار برغبته او وصول امره من آثار عبادته
الله لا لتعظيم له وكفى به اليه فلا يخرج اذ هو جالس عليه
السلام عند الخطيم من المسجد الحرام ثم ان ذلك الموضع افضل
مكان يصلي فيه كذا في شرح المصائب وهذا بالنظر الى التحليل والاما
الحديث فظاهر لا يابعد وعلمه اطلاق المذهب فلتا من
انتهى وفي فتح القدير يكره العمل القليل الذي لا يفيد الصلاة
كالقبة الواحدة وتغيب العينين ورفعها الى صخرة كما ونفطية
الغ والاذن والشاوب اذا امكنه العظم وان غرق في عظمه على فاه
بكره او يده والا يكره وتكره الصلاة ايضا مع تشمير الكعبتين عند
ومكشوف الرأس الا لقصد التضرع ولا باء سوى مع شد الوط
وتكره مع خاتمة لا يمنع الا ان خاف في وقت الوقت ان الجماعة
ولا جماعة اخرى انتهى وفي جامع الفتاوى ولا تكره الصلاة مع
امام يلبس الحرير وقيل يكره وفي شرح المسئلة للحلي وتكره كسوة

محفة

محفة الطعام يكره رفع الرأس او وضعه قبل الإمام وان يصلي
في بيته يد تبتسرا كما كان من مرقه بخلاف السجود والركوع وتقبل
وفي فتاوى المحفة الاولى عدم مواجعة السجود والركوع ان يحرف
اصابع يديه ان رجليه عن القبلة في السجود وكذا اكل يافقه
مخالفة السنة او الواجب وفي هذا انه الفقهاء من المنهين
العدو والهروثة للصلاة وقن المروءة مجاوزة المدين
عن الاديبي ورفع الميدي تحت المكبين انتهى وفي شرح
الدرر ويكره تقوية وتخطيه لانه ايضا من الكسل وتغيب
عينه للنهي عنه وكفى ثوبه اي رفع ثوبه من بين يديه
اذ اراد السجود لان فيه نوع تجبر وسد له وهو ان
يجعل ثوبه على راسه وتغيب ثوبه من سائر ارجاءه
قال والذي رحمه الله تعالى فكرهته لاجل التشبه باهل الكتاب
فمن لم يرد مطلقا سواء كان للجلد او لغيب المنهين من غير
فصل ويصدق السجود على ما يعتاده كثير من الناس من كون
المندبل من سلا من كتفيه فيخفي لمن على كتفيه مندبل ان
يضعه عند الصلاة ويصدق ايضا على لبس القباء
من غير دخال اليد بين يديه وقطاه من الفتح ان
الشد التي يعتاد وضعه على الكتفين اذا ارسل طرفا
على صدره وطرفا على ظهره لا يخرج عن الكراهة وظاهر
كلامهم يقتضي انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوفا
من الرقوع او لا فعلى هذا تكره في الطيلك الذي يجعل على
الرأس وقد صرح به في شرح الرقابة وافتاء المشايخ في
كرهه السدل خارج الصلوة فني الدراية وصحة في كفته
في باب الكراهية انه لا يكره قال في الشراعي تحريمها ولا يقتضي
ما من انه يكره ثوبها ولا يكره يعني به التشبه باهل الكتاب
وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم ان تخصيص اهل الكتاب
بفعله معتبر فيه كونه في الصلوة فلا يظهر التشبه وكراهته

فأمرها فليأتها من انتهى ويكره العت يتوبه أو بدنه قال
في فتح القديس العت الفعل لغرض غير صحيح فلو كان لغرض
كذلك العت عن وجهه و التراب فليست به وفي شرح الدرر
وكره التربع لأن فيه ترك سنة القعود للشهد بلا عذر
فلو كان بعد لم يكره وقال والذي رحمه الله تعالى وما
فيل أنه من أفعال الجارية متى قالوا يكره خارج الصلاة أيضا
كما في الاختيار ضعيف كما في الكافي لأنه عليه السلام كان يتربع
في خلوصه في بعض أحواله وعامة جلوس عمر رضي الله عنه
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعاً انتهى
وفي شرح الدرر وكره صلاته فاسر راسه لكأنه لا للتدليل
على لو كان له لم يكره أو صلاته وهو بدافع الأختين أي
البول والغائط أو الترح للسرير عنه وقيل والذي رحمه
الله تعالى حتى لو ضاق الوقت تحت لو استغنى بالوضوء
تفوية يصلي لأن الأوامر مع الكراهة أو في من القضاء
قول ويكره تعيين شيء من القرآن شيء من الصلوة
الأمور د عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أن يصلي
به في بعض الأوقات كسورة كسورة وسورة الأنا في في
الجمعة وجمع وكافون والأضاح في الوقت وقيل بأنها
الكافون والأضاح في ركعتي الفجر والمك تحب عدم المداوم
لالمداومة على كعدم كما يفعل ضعيف العصر فيسبح أن
يقر بذلك أحياناً ترك بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم
بشرط أن يقرأ بغير ذلك أحياناً لأن لا يظن الجاهل أن قراءة
غيره لا تجزئ أو أن غيره مكره كذا ذكر في المحيط ويكره
في غير المنزل أن يقرأ أحد سور في الركعة الأولى وآخر سورة
آخر في الركعة الثانية وأن يقرأ في غير الترتيب كما في بقر
سورة الأضاح بعد المعوذتين وأن يفصل بين السورتين
بسورة واحدة كما في بقر إذا جاء نفس الله في الأولى

والأضاح

والأضاح في الثانية بخلاف ما إذا قرأ سورة الكافين
والأضاح **قول** قال في جامع الفتاوى ويكره تعيين سورة
لشيء من الصلاة قال القفاوي هذا إذا اعتقد
أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما إذا لم يعتقد ذلك
ولأنها لا منها ليس أو أفضل أو بالأحرى وفي
الوتر يقرأ الفاتحة وسورة ولاسورة وفي
ويقرأ أحياناً سبح اسم ربك الأعلى وقيل
يا أيها الكافون وقيل هو الله أحد ولا يوافق
عليه وهذا إذا صلي الوتر جماعة وإن صلي
وحده يقرأ كيف يشاء انتهى والحاصل أنه ينبغي
له أن يعين في بعض الأحيان ما ورد في السنة من
القراءة تبعاً كما بها في شيك أحياناً وضوءاً من الدخول
تحت قوله تعالى وقال الله الرسول يا رب إن قومي
اتخذوا هذا القرآن كرهجوا فأن التبيين دائماً
يفتضي هجر الباقي وإيهام العامة عدم الصحة إلا
بذلك أو كراهة غيره وترك السنة دائماً مذموم
وفي شرح الدرر وكره تعيين السورة للصلاة
مثل أن يقرأ أو المرنين بل السجدة وهذا في صلاة
الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلاة
الجمعة وإنما كره لما فيه من هجر الباقي قالوا هذا إذا
راوه صراحة لا يجوز عن غيرها أو ترى عن غيرها
مكرهها ما إذا قرأها كرهاً ليس عليه أو يكرهها بقره عليه
السلام فلا كراهة فيه لكن بشرط أن يقرأ غير أحياناً
لأن لا يظن الجاهل أن غير هال يجوز انتهى وقد ورد أن
سنة الفجر لها أربع سنن الأولى أن يصليها في بيته والثانية
أن يصليها في أول الوقت حين يطلع الفجر الثاني والثالثة أن
يحقق القراءة فيها والرابعة أن يقرأ في الركعة الأولى

الفاتحة قل يا ايها الكافرون ^{في} الثانية بعد الفاتحة قل هو
 الله احد وقد بسط الكلام على ذلك الى الدرجه الله
 تعالى وفي شرح الدرر قرن بعد الفاتحة من وسط
 السورة او من اخر سورة اخرى لا يكره وقيل يكره في
 خاتمة السورة في ركعتين يكره وكذا خاتمة سورة في
 ركعة او خاتمة سورتين في ركعتين وقيل يكره وقيل
 لا يكره فيها جمع بين سورتي ركعة لا يكره وقيل يكره
 ولو كرر سورة في الركعتين يكره الا في النقل وينبغي
 ان لا يفصل بين الركعتين سورة او سورتين وانما
 يفصل بسور كذا في القضية فدر في الركعة الاولى
 بالمعزتين قال بعضهم يقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب
 وشي من البقرة وقال بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس
 في الثانية كذا في الثانية فدر في الاولى قل اعوذ برب
 الناس في الثانية ايضا فدر ايضا قل بعض السورة في كل
 ركعة قيل يكره وقيل لا يكره هو الصحيح فدر سورة
 في الاولى فدر في الثانية سورة فدر في الثانية سورة
 كذا في جمع الفتاوى انتهى وقال والري رحمه الله تعالى
 يعني اذا قرأ في ركعة اية وقرأ في الركعة الاخرى اية
 فوق تلك الاية فهو على ما ذكرنا في السورة من الكراهة
 ثم في الخلاصة اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين اختلف
 فيه والاصح انه لا يكره لكن ينبغي ان لا يفصل وكره المر
 قن وسط السورة او اخر السورة في الاولى وفي الثانية
 وسط سورة اخرى لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس
 به وفي نسخة الجاوي قال بعضهم يكره والانتقال من
 اية سورة الى اية سورة اخرى او من هذه السورة
 وبينها ايات مكسرة وهذا كله في الفرائض اما في النوافل
 فلا يكره قال في الفتح وعندي في الكلية نظر فانه عليه السلام

تلك الآية في
 الركعة الثانية بعد فاتحة الكتاب

نهى بلالا عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا قرات
 سورة فانتها على نحو ما حين سمعه ينتقل من سورة
 الى سورة في التهجيد **قول** مثله لوقرة المصلي من اهل
 المصنف فسدت صلواته عنه الي حنيفة رضي الله عنه
 هلا قالها ولواتها من كتابه في حد ابر القيلة ففهمها من
 غير قراءة فعند الي يوسف لا تفرد وبراخذ من فحنا
 وعن محمد بن سعد بن ابي ابي الامام ابو الليث هذا اذا
 نزل مستفهما وان كان في غير قصد لا تفرد بالاجماع
 ومثل هذه المسئلة ما ذكره في اليمين اذا حلف
 لا يقرأ كتاب فلان فلما وصل اليه نظر فيه حتى فهمه
 ولم يقرئ بلسانه قال ابو يوسف لا يكره وقال محمد
 يكره قالوا فيبغي للفقهاء ان لا يضع كرا ريسه
 بين يديه في الصلاة لانه ربما وقع
 يقين على ما في الجزء فيفهم ذلك فيدخل
 في شتم الاختلاف في فساد الصلاة
 كذا في النصيحة **اقول** قال في شرح الدرر
 من المفسدين وقراءته من مصنف لانه تلقن من المصنف فصار كما اذا
 تلقن من غيره وقال والذي رحمه الله تعالى وهذا عند ابي حنيفة
 وقال ابي تابة لانها عبادة انضلفت الى عبادة الا انه يكره لانه تشبه
 بضع اهل الكتاب كذا في الهداية والنظر اليه عبادة لقوله صلى
 الله عليه وسلم اعطوا عنيكم من العبادة فظها قيل وما فظها
 من العبادة قال النظر الى المصنف والعبادة الواحدة غير مفسدة
 فكيف اذا انضلفت الى اخرى الا انه يكره للتشبه بآهل الكتاب وقد
 نهى عن التشبه بهم فيما لنا منه بل ولا في حنيفة ان حمل المصنف
 والنظر فيه ونقل الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من المصنف كما اذا
 تلقن من غيره وعلى هذا الفرق بين الموضوع والمحمول وعلى الاول
 يقرآن وقد بطل حال وهو الصحيح ولم يذكر مقدار ما يقرئ

وهو مختلف فيه منهم من يقول مقدار الفاتحة والها هرات
 القليل والكثير في الأضاد وعندهم في عدم سواء فلهذا أطلق
 في الكتاب انتهى وفي شرح المسئلة للحلي ولو نظر المصلي إلى كتاب
 ولو نظر المصلي إلى كتاب وفهم ما فيه أن نظر غير تفهم أي غير قصد
 لفهم ما فيه لا تفقد صلواته بالإجماع وإن نظر إليه مستغنيا أي
 قاصدا لفهمه فقد ذكرني الملتقط أنها تفقد وهو مروي عن
 محمد وذكرني الأجناد أنها لا تفقد عند أبي حنيفة وبه أخذ
 مشايخنا وأصحابي إنما لا تفقد بالإجماع ذكر في الهداية والكافي
 انتهى وفي فتح القدير وهذا الكلام في مكتوب غير قرآن
 أما في القرآن لا تفقد انتهى وقال والذي رحمه الله تعالى
 ولو نظر إلى مكتوب وفهمه فالصحيح أنه لا تفقد بالإجماع
 بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث بحث بالفهم
 عن محمد لأن المقصود هناك الفهم أما في الصلاة فبأنه
 الكثير ولم يوجد في الكافي والهييم أنه لا يفد بإجماع
 بخلاف مسألة أبيه لأن المقصود في الفهم والوقوف على
 سر فلان وهناك الفار متعلق بقراءة غير القرآن
 وبالفهم لا يحصل ذلك وفي الجامع الصغير الحاشي ولو نظر
 في كتابين النقص في صلواته وفهمه لم تفقد صلواته بالإجماع
 بخلاف ما لو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان وفي العمود
 الثانية وينبغي للعقيد أن لا يقع جزء تطبيقه يديده في
 الصلاة لأنه ربما يقع بهرم على ما في الجزء فيفهم ذلك
 فيفهم فيه شبهة الاختلاف انتهى ومن هذا القيد لا ينبغي
 لمصلي أن يرفع طرفه عن موضع سجوده إذا كان قد استمر
 في حائط القلة حروف مكتوبة كما يصنع في زماننا من
 كتاب بعض الحكمة في قوله السيد قال في التمر في النهاية
 وليس عمن كتاب القرآن على الحارث والمحدثان لما
 يخاف من سقوط الكتاب وإن تورطوا وكذا في كتابه الرافع

والعامة

والصالحين بالآداب لما فيه من الاهانة انتهى لا سيما إذا انضم
 إليه ما ذكرناه من إدخال الشبهة في صلاة المصلي إذا نظر إليها
 وهو في الصلاة **في** مسكن نظر إلى فرضه امرأة في الصلاة حرمت
 عليه امرأته ومبتدأه ولا تفقد الصلاة ومن نظر إلى فرضه مطلقا
 رجعية صار فراجعا ولا تفقد الصلاة كذا في إجازة لنا على
 عن النوادر فلو فرض أن النظر إلى الفرض المذكور ليس بمعا
 في صلاة واحدة صدق عليه أنه صلى صلاة حرمت عليه فيها
 أمرتان ومراجع فيه مطلقا وأمر تفقد تلك الصلاة **فصل**
 قال في شرح الكدر من حرمان النكاح وحرمة تزوج أصل
 بأفرد إلى ذكره والمنظور شهوة إلى فحشها الدخول لو كان
 فطر من زجاجة أو ماء هي فيه وفرد عرس وقال والذي
 رحمه الله تعالى ثم عند أبي يوسف يكفي في التيمم النظر إلى منابت
 الشجر وقال محمد لا يثبت حتى ينظر إلى موضع كسقي وصح
 في الخلاصة والبراز انتهى ومثل النظر بشهوة إلى الفرج
 الداخل في ثوب الحرمة المسى بشهوة أيضا ويمكن أن
 تصور مسئلة المقدمة المذكورة فيها بالمس أيضا حيث
 كان المسى للمرأة لا ينقض الوضوء عندنا وليس بعد كسر
 حتى يبطل كصلوة قال في فتح القدير من حرمان النكاح ومن
 مسته امرأة بشهوة بدون حائل أو بجائر فيفق تفصل
 معصاة البدن إلى اليد وقيل إحداهن وصرد إلى
 وفي مس الشجر وأما من معه امرأة كذلك ويشترط أن
 مشهة حالا أو ماضيا فلو سرع في المشهة أو جامعها
 ثبت الحرمة وكذلك إذا كانت غير متشبهة قال ابن الغفل
 ثبت تسع مشهة من غير تفصيل وثبت خمس فمادونها
 لا بد تفصيل وثبت ثمان وسبع وست إذا كانت غيلة
 مشهة والأفلا وكذا يشترط في الذكر حتى لو جامع ابن
 أربع سنين زوجة أبية لا يثبت به الحرمة المصاهرة ولا فراق

في تبرت الحرمة بالمس من كونه عامدا او ناسيا او مكرها
 او خطيا حتى لو انقطع زوجته ليحا معها فوصات يدك الى
 منته منها ففقرصها بشرق مخرجي من بستانها بطن انها
 امرها حرمت عليه الام حرمة مؤبدة ولا ان تصور هاهنا
 جابنها بان انقطعت هي لك لا بقرصت ابنه من غيرها
 ونشرت طالشه في حال المسى ولو من بغير شهوة ثم انتهى
 عند ذلك المس لا تحم انتهم وقال والذي رحمه الله
 واختلف فيها اذا انزل في هذا المس او النظر فقل
 بوجوب الحرمة في الهداية والمنع والعلم انه لا
 يوجبها لانه بالانزال تبين انه غير مفض الوطئ وفي
 غاية البيان وعليه الفتوى ثم قال ولو لا طاش امراته
 او بت امراته لا تحرم الام والكت ذلك الامام الشريفي
 وذكر شمس الاسلام انه يغني بالحرمة احتياطا يقول
 بعض المشايخ كذا في البرازية والامم ان وطئ المرأة
 في الدر لا تثبت به حرمة المصاهرة لانه ليس بمحل الحرام
 فلا يغني الى الولد كما في الزانية سواء كان نصبي
 او امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الواقع
 وبه جزم في التي نية حيث قال لو جامع رجلا لا يحرم على
 الفاعل ام المفضل به وبنته انتهى وفي فتح القدير
 في لو مس المصلي بغيره او قبلها ولو بغير شهوة
 فعند لو قلت المصلي ولم يشترها لم تفسد كذا في
 الخلاصة والله اعلم بتيجه الفتوى ولو راك في
 المطلق من جميعا بشهوة يصير من اجع ولا تفيدني
 من واتي هو المختار انتهى وفي المسئلة الاولى قال في
 البحر انه مشكك اذ ليس من المصلي فغير في الصور تبين
 محققنا عدم الفساد فيها وهو الظاهر على اعتبار ان
 العمل الكثير ما لو نظر اليه الناظر لتيقن انه ليس في كماله

او ما استنجش المصلي كان في مخرج كزهدك ولو قبل المصلي
 لا تفسد صلاتها وقال ابو جعفر ان كانت بشهوة فسدت
 وهو مخالف لما في الخافقة والخلاصة سوى لتقبلها وتقبلها
 وفي السراج لوهاج ان عدم فساد صلاتها مروى عن ابي
 يوسف لعدم الفعل منها في كنهه وعلى ما في الخلاصة
 فقد فرق بان الشهوة لما كانت في النساء اغلب كان
 تقبله مشتملا لا شتما عاده بخلاف تقبلها وهو حسن
 ولو نظر الى فرج امرأة قد طلعتا بشهوة وهو في الصلاة
 يصير من اجعها ولا تفسد صلاته لانه ليس بعمل كثر
 كما في الظاهر فيمكن في الاخصاين قال ابو حنيفة رحمه الله
 بن يوسف يصير من اجعها تفسد صلاته كن اذ كفر في الذي
 رحمه الله تعالى وعلى هذا فلا تنافي في مسئلة المقدمة
 والله اعلم **قوله** مسئلة لو من ادى الصلاة ما دون ركعة
 لا تفسد قال بن الهمام مسئلة العمل الكثير يفسد الصلاة
 وهو ما ثبت كثر المصلي وقيل هو ما يحتاج الى اليدين جميعا
 وقيل الكثير ثلاث ركعات في ركعتين **قوله** لان ما دون
 الركعة لا يفسد صلاة حتى ان من حلف لا يصلي الا بركعة
 لحنت بما دون الركعة لان الصلاة لا تستمر بدون
 ركعتين وسجد قال ذلك والذي رحمه الله تعالى فيمن
 ترك التعدة الاخير في الفرض وقام ساهيا فانه يبيد
 ما لم يسجد للخاتمة ويتشهد ثم يسجد للسجدة الرابعة
 ما دون ركعة واما اذا سجد للخاتمة فقد زاد ركعة فيطل
 فرضه وتنقلب صلاته نفلا عند ما وعنه محمد بطلت
 من الصلاة وهذه المسئلة مفصلة في المطولات وفي
 فتح القدير اما في الصلاة في العمل الكثير واختلفوا
 في حد فقل ما يحصل بيد واحدة قليل وباليدين
 كثير وقيل لو كان محال لوراه ان كان من بعيد

يتقن انه ليس في الصلاة مند كثير وان كان يشك انه فيها اولاً انه فيها
 يقلل وهو خيرا العامة وقيل من لوراي المصلي ان استكثر
 تكثير مسند والافله قال الحلواني هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة
 انتهى وفي جامع الفتاوى واختلف اصحابنا في حد العمل الكثير قال بعضهم
 الرايد على التلاوة كثير وقال بعضهم الثلاث تنوي لوراي باصبع
 الخنثى ثلاث مرات فسدت صلاته وقيل كل عمل لا يمكن اقامته الا باليد
 عادة كش الاضرار وكسر العمامة فكثير وكل عمل يمكن اقامته في يد
 واحدة يقلل ما لم يتكرر وقيل لو عمل لورايه انسان يعلم
 انه لا في الصلاة فسدت وان شك لا تفسد لانه قليل
 هذا هو الاصح **قوله** مسألة لو سقطت فلسوته او عمامته في
 الصلاة فرفعها بيد واحدة افضل من الصلاة مكشوف
 الرأس وان سقطت العمامة وامكن ان يضعها بيد واحدة
 على راسه وهي مرفوعة فهو افضل وان انحلت واسلم
 الى تكويرها فالصلاة مع كشف الرأس اولى من قطع الصلاة
 لعقدتها كذا في التاتارخانية **قوله** الفلسوة بفتح القاف
 واللام وضمة السين المبهمة لباس الرأس معروفه والظاهر
 انها لا يلف عليها العمامة قال والذي رحمه الله تعالى في شرح
 قول صاحب الدرر سقطت فلسوته او عمامته فرفع الفلسوة
 بيد واحدة افضل من الصلاة بكشف الرأس واما العمامة فان
 امكنه رفعها ووضعها على الرأس بيد واحدة على كونها
 معقودة كما كانت في الرأس اولى وان انحلت واسلم
 الى تكويرها فالصلاة بكشف الرأس اولى من عقدتها وقطع
 الصلاة انتهى وفي شرح الدرر ايضا من المكروهات وكسر
 صلاته حاسرا اي كاشفا راسه للتكاسل وعدم المبالاة
 لا للتدليل حتى لو كان له ثم يركع وقال والذي رحمه الله بل
 ينبغي ذلك وان كان الحسر لا محل الحرارة والتخفيف يركع
 ايضا كما في الحاوي وهو المختار كما في العناية **قوله** مسألة

اذا مد الامام تكبيرة الافتتاح وجزرا الماروم بها فكان
 قوله اكبر قبل فراغ الامام منها يجوز اذا لم يكن اول كلامه
 قبل كلام الامام خلا قال اي يوسف واذا فرغ الامام من الصلاة
 فلما قال السلام اقتدى به رجل قبل ان يقول عليكم لا يصير دخلا
 في صلاته كما في الفتاوى الكبري مسألة من جاء في عهد الامام
 راكعا ان علم انه لا يدركه في الركوع صبر حتى يرفع ثم كبر ولا
 تحسب له تلك الركعة وان علم انه يدركه كبر قائما ثم رفع فان
 شاء كبر للركوع ثانيا وان شاء اكتفى بتكبيرة الترتيم وعن تكبيرة
 الركوع وتحسب له ركعة ولو كبر للترتيم راكعا او كان الى
 الركوع اقرب فسدت صلاته كذا في الفتاوى الكبري فافهم
 ذلك مسألة لو ادرك الامام في القعدة الاولى من صلاة
 المغرب بقعد تلك القعدة اربع قعدات في تلك الصلاة
قوله قال في شرح الدرر لو قال المؤتمم اكبر قبل قول الامام
 ذلك الاصح ان لا يكون شارعا في الصلاة عنده واجمعا
 على انه لو فرغ من قوله الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون
 شارعا وقال والذي رحمه الله تعالى قال في المحيط ولو قال
 الله مع الامام او بعده وفرغ من قوله الله اكبر قبل فراغ الامام
 من قوله اكبر على قول ابي حنيفة يجوز وقيل ينبغي ان لا يجوز
 هاهنا بالاتفاق وفي الثانية وكذا لو ادرك الامام في الركوع
 وقيل انه اكبر الا ان قول الله كان في قيامه وقوله اكبر رفع
 في الركوع لا يكون شارعا في الصلاة وفيه فتاوى الفتاوى ادرك الامام
 في الركوع فركع وهو الى الركوع اقرب فصلاته فاسيدة وان
 كان الى القيام اقرب جاز وان كبر وهو يد تكبيرة الركوع
 وهو قائم جازت لانه لفتنته وفي عمدة المفتي واذا ادرك
 الامام في الركوع وهو الى الركوع اقرب يكبر تكبيرة الافتتاح
 وتلك التثنية يكبر ويركع معه وفي المحيط لو مد الامام التكبير
 وحذف رجل خلفه ففرغ قبل فراغ الامام اجزء على قياس قولهما

و على قول أبي يوسف لا يجزئ به ولو كسر المؤتم و لم يعلم
 انه كسر قبل الامام او بعده فان كان اكبر رايه انه كسر
 قبله لا يجزئ به والا جزؤه لان امره محمول على الصلوة حتى
 تبين الخطا بيقين او بغالب الظن وفي الحجة و اذا استوي
 الظن لا يجزئ به لان امره محمول على الصواب حتى يظهر
 الخطا و انتهى في جامع الفتاوى و لو لحق الامام في السجود
 كسر للافتتاح ثم يقضي ثم يكبر للاختطاط و لا يركع و لو
 ركع و سجد فسدت صلاته و في الغنية لو رفع راسه
 من ركوع او سجد قبل الامام قبله ينبغي ان يعود و قيل
 يتوقف حتى يرفع الامام راسه و لو اقتد اعلى سطح و قام
 بجزاؤ راس الامام ذلك الحوائج لا يجزئ و السرخسي
 يجزئ انتهى و قال والدي رحمه الله تعالى و لو قال كسلام
 و دخل رجل في صلاة لا يصير داخل فثبت بهذا ان
 الخروج من الصلاة لا يتوقف على عليكم انتهى وفي
 شرح المنية للحايي و لا ياتي بالركوع فيها اذا اراد
 الامام بعد الركوع لانه لا يجتنب له لانه فيكون اشتغال
 بامر من اراد ليس من الصلاة و لا يكون مدرسا لتلك
 الركعة ما لم يترك الامام في الركوع كله او في تعدد تبعية
 منه لقوله عليه السلام اذا جهتم الصلاة و نحن سجود فاسجدوا
 و لا تعدوها شيئا و من ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة
 الصلاة انتهى قوله لو ادرك الامام في القعدة الاولى
 من صلاة المغرب يقعد اربع قعدات تلك القعدة اما
 القعدة الاولى التي ادرك فيها الامام فهي قد مر ان
 على صلاته فلو لم يقعد هاهنا مع الامام صح ذلك في البحر
 ثم اعلم انه لا يمكن مدرسا للركعة فانه يجب عليه ان
 يتابع الامام في السجدين وان لم يجتنب له كما لو اقتدى
 بالامام بعد ما رفع الامام راسه من الركوع صح قاضي

في فتاوا ما كان عليه المتابعة فيها واجبة و مقتضاه ان
 لو تركها لا تقيد صلاته و قد توقفنا في ذلك و قد
 حتى رأت في النجاشي معنى الى فتاوى ائمة سمرقند
 انه لا تقيد لو ترك انتهى و مقتضى هذا ان عدم
 متابعته في القعود ايضا كذلك و اما القعدة الثانية
 فهي القعدة الاخرى بالنسبة للصلوة الا انهم يلزمون
 المتابعة فيها و اما القعدة الثالثة فواجبة عليه حتى لو لم
 يقعد بها لا تقيد صلاته و هي القعدة الاولى بالنسبة
 الى صلاته قال الحلبي في شرح المنية و لو ادرك مع
 الامام ركعة من المغرب يقعد في الركعتين الذين سبق
 بهما السورة مع الحاجة فيقعد في اولاهما لا تقضي
 او لصلاة في حق القراءة و اخرها في حق القعدة و لكن
 لو لم يقعد فيها سجدوا لا يلزمه سجود السهو لكونها
 او في حق وجه انتهى و اما القعدة الرابعة فهي القعدة
 الاخرى عند و هي فرض لا شبهة فيها **قوله** و تكسر صلاته
 حاقن بول او غائط او ترشح في تقاد و الصلاة على
 الارض او ما تنبت افضل من البسط و نحوها و يؤم
 في بيت غير باذن من له الكني و ان صلى من احد اقام
 عن يمينه فان جاز اخر تقدم عليها و ان صلى بالخائفة
 في الغائبة منفردا فجازا و اخر و اقتدى به ان شاء
 قبره و ان شكركا في كبا في و الله **قوله** اقضي
 الحاقن الذي به بول كثير و الخاف بالباء الموحدة
 من يدافع الغائط و الخاف بالزاي من يدافع الزرع
 و منه الحديث لا راي للحاقن و لا حاق و لا حاق
 و قيل الحاقن الذي يهناق فخره فخره فخره اي منقطعا
 كذا في شرح الوالد رحمه الله تعالى فاستعمل المصنف
 رحمه الله تعالى الحاقن في الثلاثة فيه نحو ما ان صلاة

الخاف وخوف تعاد فمعلوم ان كل صلاة اديت مع الكراهية
 النحر بحجة يجب اعدادها مادام الوقت فان خرج الوقت
 تنحب الاعادة كما سبق تقريره وهذه الكراهية تحرمة
 للحدث وهو مبروراه مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة
 وهو يدافع الاجتنان وذكر الزبلي انه محمول على الكراهية
 ونفي الفضيلة وفي منية المصلي ولا بأس بالصلاة على
 الطنفس وكذا على اللبوء وسائر الفوضى اذا كانت
 كشيء المفروض موقفا يعني بحيث يجد الساجد عليه
 الارض ولكن الصلاة على الارض وعلى ما تبينه الارض
 افضل قال الحلي في شرحه لانه اقرب الى كونه اصنع وفيه
 خروج عن خلاف الامام ملكه فان عند مكره السجود
 على ما ليس من جنس الارض انتهى وفي النهاية من صد
 يصلي على الارض ويبسج على خرقة وضعا بين يديه يعني
 بها الحر لا بأس به وذكر عن ابي حنيفة انه فعل ذلك
 فبر به رجل وقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكره
 فقال له ابو حنيفة من اين انت قال اناس فوارزم الله
 اكبر جارا الكبير من وما في ايها التكبر في الاعلام
 على وجه الاستفهام يعني من الوصف الاخر ومراده ان
 علم الشريعة يحرم ما هنا الى فوارزم لا من فوارزم الى
 هاهنا ثم قال لما بوضيعة في ساجدكم حشيش ولا يجوز
 على الحرقة انتهى وفي الاشياء والنظائر من فن الغرائد الاول
 ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي تحب به انتهى وفي
 شرح كتوبر لوضيعة رحمه الله تعالى وذكر الاكل في تقريره
 ان الارض للامام ومن يقتدي به كالمقتدي ترك الصلاة
 حتى لا يحل العوام على ما فيه من عجز عليهم تجدد في الخلقة ومن
 لا يقتدي به وعمله البزاري على شرفهم اما في زماننا

الاول في الصلاة عليها لما ان الناس تها وفناء امر الطهارة انتهى
 وقوله يوم في بيت غنم باذن من له الكني يعني لا باذن المالك
 سواء من كان له الكني متا جارا ومستغرا وموقرا فاعليه
 وحود ذلك فهو اول من المالك ان يترك كني وقد سبق تقريره
 في باب الامانة وفي شرح المنية للحلي اراد ان يصلي في بيت
 غنم فلا فضل ان يتا ذن وان كني متا ذن فلا بأس
 ولو صلى في بيت رجل يوم باذن من له الكني انتهى
 وفي معنى من له الكني امام المسجد الراتب فلا يجوز الامانة
 في سجود بغير اذنه بل يتركه قال والذي رحمه الله تعالى
 وامام المسجد الراتب فيه احوق من غيره وان كان غنم
 افقه منه واقر كذا في السراج كوها قما انتهى وفي مختصر
 المحيط فان يصلي مع واحد وقوف على يمينه جاز وقد
 اساء ولو قام خلفه جاز ولم يذكرا لاساءة وقيل
 يصير سببا لو صلى الامام مع اثنين وقام في وسطهم قيل لا يلزم
 وقيل يلزم وقال كني يلزم ويقف الرجل الواحد عن يمين
 الامام وما وبالله وعن محمد انه يضع اصبعه عند عقب
 الامام وهو الذي وقع عند العمام والصبي في هذا
 كالبالغ حتى يقف عن يمينه ويقف الاثنان خلف الامام
 وعن ابي يوسف انه يتوسطها ولو كان معه صبي يقف
 او اطمع يقفم الصبي عن يمينه والمرأة خلفها انتهى
 وفي شرح المنية للحلي شرح منفرد في صلاة جهرية
 فقرأ القاءة مخافة تقرأ فتدبر بجهرا بالبورق اي
 قصد الامانة والا فلا يلزم جهرا انتهى فاملاق المصنف
 رحمه الله تعالى التحسين بين الجهر والمخافة بالكنه الى
 عدم نية الامانة كما لا يخفى فانه ان نوى الاسامة تبين
 عليه الجهر والله اعلم **قول** فصل في صلاة الجنائز
 وهي فرض كفاية كتفئين الميت وغسله ودفنه فان فعلها

البعض سقطت عن كفاين وان تركت اثم الجميع واحق كفاين
 بها كذا وان بعده كواي وبعده كفاين وبعده امام الحي
 فان لم يحضر فاونا الميت يقدم الاقرب فالاقرب الا الابن
 فان لآب مقدم عليه في كل شيء وللوي ان ياخذ لغير
 وله ان يعيد اذا صلى غيره وليس لغيره ان يعيد اذا صلى
 فان لم يكن للمرأة ولي فزوجها او فلتا لم يكن احد من
 المذكورين فالجيران او من الجاهل **اقول** قال في
 فتح القدير والمنازعة بالفتح الميت وبالكسر السرور وفي
 النهاية وقبلها الفتات وعن الاصمعي لا يقال بالفتح
 ثم قال وصلاة الجارية فريضته فرض كفاية حتى اذا اقام
 بها البعض سقطت عن كفاين اما كونها فرضا فلان الله تعالى
 امر بها بقوله وصلي عليهم والامر للوجوب وقال عليه
 السلام صلوا على كل بر وفاجر واما كونها فرض كفاية
 فلانها تمام هو للميت فاذا اقام بها البعض صار حقه مؤدي
 بسقط عن كفاين كما يرحقه من تكفين والفضل
 انتهى وفي فتح القدير غسل الميت فرض بالاجماع اذا لم
 يكن الميت خنثى منكر فانه يختلف فيه فيلبيس وقيل بغير
 في ثيابه والاولى اولى والتكفين فرض على الكفاية فان
 كان الميت مؤسرا وجب في ماله وان لم يترك شيئا فالتكفين
 على من يبي عليه نفقته الا الزوج في قول محمد وعند الج
 يوسف يبي على الزوج ولو ترك مالا وعليه الفتوى
 واذا انعقد من وجبت النفقة عليه **قال** في الكفن
 عليهم على قدر مراتبهم كما كانت نفقته واجبة عليهم وان لم
 يكن له من وجب عليه نفقته فكفنه في بيت المال فان
 لم يعط ظملا او عجز افعلى الناس ويجب عليهم ان يبالوا
 له بخلاف الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه لاي على كفاين
 ان يبالوا له بل يبالوا فلوضع رجليه الذراهم لذلك

تفضل شيء منها ان عرف صاحب الفضل وان لم يعرف
 كفن محتاجا اجراجه فان لم يقدر على صرفها الى الكفن تصدق
 بها ولو مات في مكان ليس فيه الا رجل واحد لقس
 له الاقرب واحد ولا شيء لآب ان يلبسه ولا يكفن
 به الميت واذا انشأ الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع
 المال فان كان قسم ماله فالتكفين على الوارث دون
 دون الغرماء واصحاب الوصايا فان لم يكن فضل
 عن الدين شيء من الزكاة فان لم تكن الغرماء قبضوا
 ويدهم يدى بالتكفين وان كانا قبضوا لا يبشرونهم
 شيء وهو في بيت المال ولا يخرج الكفن عن ملك
 المتبوع به فلهذا لو كفن رجلا ثم رآى الكفن مع شخص
 كان له ان يارخذه وكذا اذا اقرض الميت سبع كان
 الكفن لمن كفنه لا للورثة انتهى وفي النهاية ان
 الامام الاعظم وهو الخليفة اول بالصلاة عليه
 ان حضى فان لم يحضر فامام المصطفى اولى فان لم
 يحضر فالقاضي اولى فان لم يحضر فصاحب الشرط
 اولى فان لم يحضر فامام الحي فان لم يحضر فالاقرب
 من ذوي قرابته وهذه الرواية اخذ كثير من
 مشايخنا وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف والشافعي ولي ائمت اولى بالصلاة على
 الميت على كل حال ثم قال ولو اجتمع للميت قرىبان
 وصاهي القريب اليه على السواء بان كان له اخوان
 لآب وامر اولاد قاكين هم سنا اولى لان النبي صلى
 الله عليه وسلم امر بتقديم الاسن فان اراد الاكبر
 ان يقدم انسأ قال صلى الله عليه وسلم لا بأس من الاكبر
 لان الخلفاء لا يتوكلان في القرابة لكننا قد مننا الاكبر
 بالسنة ولا سنة في تقديم من قدمه فيبقى الحق لها

لما كان وان كان احدهما اب اولاد والاخر لاب فالذي
 هو الاب وام اولى وان كان اصغر وان قدم الاخ لاب
 وام غيره فليس للاخ ان يمنع عن ذلك لانه لا حق
 للاخ لاب اصلا وان اجتمع لهما بن وان ذكر في كتاب
 الصلاة من الاب اولى من مثا يخنا من قال هو قول
 محمد فاما على قول ابي حنيفة فالابن اولى وعلى قول
 ابي يوسف الولاية لهما الا انه يقدم الاب احتراماً
 له ومن عم المرأة احق بالصلاة عليها من زوجها
 اذا لم يكن للزوج من غيرها ولد لانها لا تقطع بموت المرأة
 والتحقيق الزوج باثر الاجاب والقربة لا تقطع
 الا ان يكون للزوج منها ولد في ذلك يكون الزوج
 احق بالصلاة عليها لان الحق ثبت للابن في هذه الحالة
 ثم الابن يقدم اباه احتراماً في الزوج في حق الصلاة
 عليها من هذا الوجه قال القدير ويرى رحمه الله تعالى
 وسائر القربات اولى من الزوج وكذا امور العتاقة
 وابنه انتهى وفي فتح القدير واذا لم يكن للميت ولد
 فالزوج اولى ثم الجيران اولى من العقب ولو اوصى
 ان يصلي عليه فلا في الفيء ان الوصية باطلة
 وفي نوادر ابن سريج جازية ويؤمر فلا بالصلاة
 عليه قال الصدر الشهيد الفتوى على الاول **قول**
 وشروطها اسلام الميت وطهارته وهي اربع تكبريات
 يتوكل بالصلاة لله تعالى والدعاء للميت قال في مجمع
 الفتاوى ويقول اللهم اني اريد الصلاة لك بالدعاء
 لهذا الميت فتقبل مني وان اشتبه عليه انه ذكر او انثى
 قال نعم ان اصلي مع الامام الصلاة على من يصلي
 عليه ويكبر الاول وينتني بعد هاتئ الصلاة
 وهو سبحانه اللهم ويحمدك الى ارضع ولو قرأ كلفه

بنة كذا جاز ولا يكره ولو قرأها بنية كملادة بكم ويكره
 انثى بنة ويصلي بعد هاتئ على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويكبر الثالثة ويدعو للميت فيقول اللهم اغفر لنا وبناتنا
 و شهادتنا وعلينا وكبيرنا وصغيرنا واولادنا وانا وانا
 اللهم من حيثة منا فاحسبه على الاسلام ومن توفيت
 منا فتوفه على الايمان برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم
 اغفر لنا وله ولا تقف بعده ولا تحزننا اجره ويقبل
 في الصبي والمجنون اللهم اجعله لنا ولا يبيده من طه
 واجعله احراراً وحرراً واجعله شافعاً مشفعاً ويكره
 الرابعة ويكبر بعد هاتئ تسليتين ويكبر بالتكبير ولا
 يرفع يديه الا في الاول واذا اجتمعت جنائز فالتفريق
 افضل ويقدم الا فضل على غيره ويكبر على الانثى
 ولا يصلي عندنا على غائب **قول** قال والذي رحمه
 الله تعالى شرط صواب الصلاة على الجائز اسلام الميت
 للنهي عن الصلاة على الكافر وطهارته حتى يصلي
 على ميت قبل ان يغسل تقاد الصلاة عليه بعد الغسل
 كما في الكافي الا اذا دخن فلا يغسل وتقط فيصلي
 على قبره للضرورة ولو صلى عليه جهلاً غل ودفع
 تقاد على القبر لغناه الاول وقيل تنقلب الاول صحته
 عند تحقق العجز فلا تقاد وشروطها الطهارة في الغائب
 والمكان والبدن وست العورة شرط في حق الامام
 والميت جميعاً كذا في كفاية فلو قام على النجاسة وفي
 سر عليه تغلات لم يجز ولو اقر شرها وقام عليها
 حازت وبه يعلم ما يفعل في من مات من القيام على
 الفعليين في صلاة الجنازة لكن لا بد من طهارة تمنع
 كما لا يخفى كما في البحر وفي الفتاوى سئل قاضي فان عن
 طهارة مكان الميت هل تشترط لجواز الصلاة عليه

قال ان كان على الجنائز لا صلاة انه يجوز ان كان بغير جنازة
لا رواية لهذا او ينبغي ان يجوز ان لا نطهرها من كان الميت
ليس بشرط لانه ليس بغيره و هكذا اجاب الناطق
بذكر الدين كذا في التاتاس فائدة ثم الا سلام المشروط
في الميت اعم من ان يكون بنفسه او باسلام احد ابيه
او بتبعية الدارس ولو استوصف البالغ الاسلام ولو لم
يصفر ومات لا يصلي عليه كما في الظهيرة ومن المشروط
وضعه قد ام المصلي فلهذا لا تصح على غائب ولا حاضر
محمول على دابة وغيرها ولا موضوع فتقدم عليه المصلي
وهو كالامام من وجه وانما قلنا من وجه لان قحة
الصلاة على الصبي اخذت انه لم يعتبر اماما من كل وجه
وجه كما انها صلاة من وجه واما صلواته عليه السلام
على النجاشي اما لانه رفع سريح حتى يراه عليه السلام
محضرته فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الا ما هو محضرته
دون الماء مومنين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا
وان كان احتمالا ولكن في المروي ما يوجب اليه وهو
ما روي ابن جبان في صحيحه من حديث عثمان بن الحصين
انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي توفي فقروا
صلوا عليه فقام عليه السلام ووضعا خلفه فكبوا ربا
وهم لا يظنون ان جنازة بين يديه فهذا اللفظ
يشير الى ان اقع خلاف ظنهم لانه هو فائدة المقتد
برأقا ما ان يكون سمعه منه عليه السلام او كشف له
واما ان ذلك حصصه النجاشي فلا يلحق به غيره وان
كان افضل منه كشهادة ضيعة مع شهادة الصديق
استمر وتمايه في فتح القدير وهل يلزم شرط المعلي
على الجنائز ام لا قال والدي رحمه الله تعالى ولو
صلى على الجنائز الصبي يسقط به الغرض كما تسقط فريضة

سوال السلام برده كما في جامع كفتا وكذا شرط بلوغه في
الراية انتهى وفي فتح القدير والذي يفهم من كلامهم
ان اركانها الدعاء والقيام والتكبير ولو صلى عليها قاعدا
من غير عذر لا يجوز وكذا اراكياق يجوز للعذر
يجوز اقتداء القائلين به وقالوا كل تكبير بمنزلة ركعة
وقالوا يقدم الثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يخفى ان التكبير الاول شرط لانها تكبيرة الاحرام
انتهى وفي المحيط واما سننهاوا التمجيد والثناء والدعاء
فيها فقد صرح بان الدعاء سنة فتى كلام فتح القدير
ينظر واما مفسداتها ففسادات الصلاة المطلقة لا المجازاة
وتكبر في الاوقات المكرهة ولو امت امرأة فيها تاذت
الصلاة ولو احدث الامام فاستخلف غيره جاز هو
الصحيح كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى وفي جامع
الفتاوى ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء لا يارس به
اما بنية التلاوة فمكره وانتهى وللشيخ حسن الشرنبلالي
المصري رحمه الله تعالى محشي شرح الدرر رسالة في
استحباب قراءة الفاتحة للمحنى في صلاة الجنائز فقوا
اذا كان اماما هرو جاز من خلاف ذلك هب من اخرضا
فيها وفي جامع الفتاوى ولو اجتمعت الجنائز فالافراد
اولى بالصلاة لانه مختلف ولو اجتمع الجمع فان شاء
جعلها صفا واحدا وان شاء وضع واحدا بعد واحد
الا انه يوضع الرجل قد ام الامم ثم الصبي ثم الخنثى
ثم المرأة ثم المراهقة ثم الرضيعة وفي فتح القدير
وهو في كيفية وضعهم بالجنائز ان شاء وضعتهم بطور
سطا او احدا او يقوم عند اخرهم وان شاء وضعتهم
واحد بعد واحد الى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة
الى الامام كمن يتبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب

فتقرب منه الا فضل فالافضل ويبعد عنه المفضول
فالمفضول وكل من بعد منه كان الى جهة القبلة اقرب
وتامة هناك والله اعلم **قول** مسئلة تلك الصلاة
على الجنائز في المسجد كراهية تحريم وقيل تنزيه لقوله
عليه السلام من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له
رواه ابو داود ودعي الى هذين من رضي الله عنه وقيل
هذا اذا كانت الجنائز والامام والقوم في المسجد اما
اذا كانت الجنائز والامام وبعض القوم خارج المسجد
والبعض في المسجد فلا كراهية وحكي في الزهنية ان
شمس الائمة الخلو في صعد على المنبر وبالبح في انكار
ذلك على من فعله وقيل ان كانت الجنائز في فناء المسجد
لا يكره ولكن قال في المحيط نكح الصلاة على الجنائز
في المسجد الجامع ومسجد النبي وقال الكافي لا يكره
وعن ابي يوسف في رواية كما قال الكافي وفي رواية اذا
كانت الجنائز خارج المسجد والامام والقوم في المسجد
لا يكره انتهى ما في المحيط قلت وينبغي ان يغني بعدم
الكراهية بالنسبة الى اهل الحرمين حيث اجتمعوا على ذلك
قد بما هو حديثنا للظن بالسلف فلا تقدم على
القول بتأنيدهم واضرارهم على المروءة من غير تكس حين
وكفي بقول ابي يوسف حجة ثبت ان اقوال الصائين
روايات عن الامام الاعظم عليه السلام ان الزاهد
نهي عن ان الكراهية عند ابي حنيفة كراهية تنزيه
فاحفظ ذلك فانه نفيس والله اعلم **اقول** قال الحلبي
في شرح المنية وتكرع الصلاة على الميت في مسجد جماعة
عندنا وفي الكافي واحمد لا بأس بها ولو وضعت
خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي
في المسجد والصفوف متصلة لا يكره ولو وضعت على

باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ
فيه انتهى وفي النهاية لقول له عليه السلام من صلى على جنازة
في المسجد فلا بأس له يحتمل ان يكون قوله في المسجد ظرفا
لصلاة ويحتمل ظرفا لجنائز ولذا اختلف حكم المسئلة حيث
قال وفيما اذا كانت الميت خارج المسجد اختلف حكم المسئلة حيث
ولكن ذكر نفص الائمة الكوفي عدم الكراهية مطلقا وقيل
الكافي لا يكره على اي وجه كان لما روي ان سعيد
ابن ابي وقاص لما مات امرت عاتكة رضي الله عنها
باد خال جنازته المسجد حتى صلى عليها ازواجه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت لبعض من حولها هل عاب
الناس علينا ما فعلنا قال نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سبي من
البضاء الا في المسجد ولانها دعاء او صلاة فالمسجد
اولى به من غيره ولذا حديث ابي هريرة رضي الله عنه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة
في المسجد فلا بأس له فلا اثر للمعنى في مقابلة النهر ومضى
عائشة دليلنا لان الناس في زماننا المهاجرون والانصار
وقد اعابوا عليها فدل انه كان معروفا فيما بينهم كراهية
هذا وتاويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
مستكفيا في ذلك الوقت فلم يمكنه ان يخرج وامر بالجنازة فوضعت
خارج المسجد وعندنا اذا كانت الجنائز خارج المسجد
لم يكره ان يصلي الناس عليها في المسجد كذا في الموطأ
انتهى وفي المجتبى وما رواه الكافي في منوط اجمع الاضواء
على الانكار على عائشة رضي الله عنهم حين دعت
سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه في المسجد بعد موته
وسواء كان الميت والقوم في المسجد او امدوا وقيل اذا
كان الميت خارج المسجد والقوم فيه لا يكره وان اعد

المسجد لذلك فلا بأس به انتهى وقال الزيلعي الصلاة
على الميت في مسجد جماعة مكروه كراهية التحريم في رواية وكراهية
التنزيه في أخرى أما الذي بنى لأجل صلاة الجنازة فلا يكره فيه
انتهى وفي فتح القدير ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة في الخلاصة
مكروه سواء كان الميت والقوم في المسجد والميت في المسجد
والامام والقوم خارج المسجد هذا في فتاوى الصغرى
قال هو المختار خلافا لما أورده السنن وهذا الاطلاق في الكراهة
بناء على أن المسجد انما بنى للصلاة المكتوبة وتوابعها من
النوافل والذكر وتدريس العلم وقيل لا يكره اذا كان الميت
خارج المسجد وهو بناء على أن الكراهة لاحتمال تلويث
المسجد والاول هو الاوفق لا إطلاق الحديث ثم هي كراهة
تحريم أو تنزيه أو إتيان ويظهر لي أن الاولى كونها تنزيهية
اذا الحديث ليس هو نهيا غير معروف ولا قرن الفعل بوعيد
بظني بل سلب الاجر وسلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحقاق
العقاب لجواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها
سبب منوع للثواب فسلب الثواب مع فعلها لا يكون
الا باعتبار ما يقترن بها من اسم يتقادم ذلك وفيه نظر
لا يخفى ثم قال وأعلم أن الخلاف ان كان في ان الستة هو
ادخاله المسجد او لا فلا شك في بطلان قولهم ودليلهم
لا يوجب لانه قد تفرق خلق من المسلمين بالمدينة المنورة
فلو كان المنون الافضل ادخالهم ادخلهم ولو كان كذلك
لنقل لتوجه من تخلف عنه من الصحابة الى نقل اوضاع
الدين في الامور خصوص الامور التي يحتاج الى ملاستها
البته وما يقطع بعدم سنوئيتها انكارهم وتخصيصها
رضي الله عنها في رواية ابن بيهضاء اذ لو كان سنته في كل
ميت ذلك كان هذا مستقرا عندهم لا ينكرونه لانهم كانوا
حينئذ يتوارثونه ولما كانت عليه السلام يصلي على الجنازة

في المسجد

في المسجد وان كان في الاباحة وعدمها فتقدم مباح وعندنا
مكروه فعلى تقدير كراهية التحريم يكون الحق عدمها كما ذكرنا
وعلى كراهية التنزيه كما اخترناه فقد لا يلزم الخلاف لانه مرجع
التنزيهية الى خلاف الاول فيجب ان يقع لولاه مباح في المسجد
وخارج المسجد افضل فلا خلاف انتهى ونماه هناك ثم في
الحكم كمن ترجح كراهية التحريم بالرؤية الاخرى التي رواها الطيالسي
كما في الفتاوى القاسمية من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة
له قال في الذي رحمه الله تعالى وفيه نظر لجواز كونه مثل الصلاة
لجوار المسجد انتهى فقول المصنف رحمه الله تعالى قلت ينبغي
ان يفتى بعدم الكراهة بالنسبة الى اهل الحرمين الى اخره
اولا انتهى بعدم الكراهة في حقهم فقط على مقتضى مذهبيهم
فهم صحيح لان اهل الحرمين على مذهب الامام الشافعي رضي
الله عنه بدليل ما قدمنا عن ابي يعقوب لما قد نقلوا اخواننا
اهل الحرمين في الموضوع من الثقلين في قصة الحامي ولا اعتراض
على حكمهم في هذه المسئلة ولا غيرها من المسائل التي
تخالف من ضا وادنا اذا لا يفتى بعدم الكراهة في حقنا
على مقتضى مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه فقد علمت ان
ذلك مكروه اما تحريم او تنزيهها وقول ابي يوسف لم يكره
احد من اهل الشريعة فلا يجوز الافتاءة لعنهم ولعن
الكراهة التحريمية كما روي صاحب البير وهي المحمل على
الاطلاق في عبارات الكتب وقد صنف في هذه المسئلة
رسالة مستقلة سميتها بهذه الواجد في حكم الصلاة على
الجنائز في المساجد والله الموفق لا رب غير **قوله**
مسئلة تحرم الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة قصدا
عند كل طلوع الشمس وعند استوائها وعند
غروبها وقيل اذا اتفق مفسر الجنازة في هذه الاوقات
يصلي عليها ولا تؤخر ولا تترك واذا حضرت وقت صلاة

العصر قدمت على الصلاة **قول** اطلق الصلاة فتأمل الغرض
والواجب والسنة والنفل اما الغرض فلا يصح مع كونه يحرم
والبراق في بطن مع الحرمة والمراد بالحرمة الكراهة التي هي في
التنوير وكرم صلاة ولو على جنازة وسجدة تلاوة مع شروق
واستواء وغروب الاعصر يومه وينعقد نفل ببتروغ فيها
لا الغرض وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليها كما لو حضرت
قبل وهم تطوع بداء بغيرها ونذر ادائه فيها وقضا مطوع
بداءه فيها ففسده انتهى وقال الزبيدي والمراد بسجدة
التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كما لم
فلو تبادى بالاقص وامادة اقلها فيها جازا داؤها فيها
من غير كراهة لكن الافضل تأخيرها ليدلها في الوقت
التي لا ينافيها لا تغوت بالثاني بخلاف العصر وكذا المراد
بصلاة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت
فيها جازت من غير كراهة لانها اديت كما وجبت اذا الوجوب
بالغرض وهو افضل والتاخير مكره مطلق عليه الدم
ثلاث لا يؤخرت وذكرها الجنازة ويجوز عصر يومه ولا
يكرب ادائه في وقت الغروب لانها ادائها كما وجبت لان
سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤده قبله والافضل ان
المتصل بالاداء فاذا ادائها كما وجبت فلا تكرب فعلها
فيه وانما يكرب تأخيرها اليه وهذا كما لقضاء لا يكرب فعله
بعد ما خرج الوقت وانما يحرم تقويته انتهى وتامره
فضائله وقد ترك المصنف رحمه الله تعالى هذا
الاستثنا من عيائره وكان يجب ذكره وفي شرح المنية
للحلي ولو حضرت الجنازة في وقت المغرب قدمت صلاة
المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا
على الجنازة ولو حضرت وقت صلاة العيد قدمت العيد
ثم هي على الخطبة ولو جاز الميت مسجد الجمعة يكره تأخير

الى وقت الجمعة ليصلي عليه جمع عظيم اما لو خاف فوت الجمعة
بسبب دفنه اخره اذ فنه انتهى وفي شرح الدرر ولا تكرب
صلاة الجنازة وسجدة التلاوة فيها أي فيما بعد طلوع
الفجر واذا العصر انتهى ولو اجتمعت مع العصر فتقدم
الجنازة اوله لانه بعد عن الكراهة والله اعلم **قول**
مسئلة اهل البغى اذا قتلوا في دار الحرب لا يصلي عليهم واذا
قتلوا بعد ما وضعت الحرب اوزارها يصلي عليهم واذا افردوا
ثم قتلهم الحاكم يصلي عليهم وكذا المقتولون بالمصيبة ان
قتلوا في حال ما شرها لا يصلي عليهم وان امكروا وقتلوا
بعد قاصلي عليهم **قول** قاتل في جامع الفتاوى ولا يصلي
ولا يقبل اهل البغى وكذا قطع الطريق وقيل لفسلان
ولا يصلي عليهم كما في الكافر الذي له ولي مسلم زهرا له
وقيل هذا اذا قتل حال المحاربة واما اذا قتل بعد ثبوت
الامام عليها ففسلان ويصلي عليهم وكذا الوقتل طالبا
مفسدا ولا يصلي عليه لانه ساع في الارض بالفساد ويروى
عن محمد ان من قتل مظلوما لا يقبل ويصلي عليه ومثلهما
جعلوا حكم المتقين بالمصيبة حكم اهل البغى على التفصيل
وفي جمع النسخة سئل عن قتل الاعوان والظلمة والصلاة
فقال سئل عن قتلهم وتيبان قاتلهم فان قيل له فكيف تيبان
قاتلهم وهم مسلمون قلت من شرط الاسلام الشفقة على خلق
الله والقربى بغرضهم والحزن بحزنهم وهم على علمهم فان
تم لو قتلوا في ايام التوبة قال كذلك الحروب لقوله تعالى ولو
ردوا العاد والمأثموا عنه وسئل ايضا عن قتل ولاية زاه
فقال يقتلون بلا اذن انتهى وفي يد هذا ما في تنوير
الابصار ومن باب التهذيب ان التهذيب قد يكون بالقول
قال فعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب

المكس وجميع الظل ياد في شيء له قيمة وبقية كل مسلم
 حال مباشرة المعصية وبعد هاليس ذلك لغير الى كمال انتهى وفي
 شرح الحلبي على الميت وضريح يعني من حد الشهيد من قتل
 البغاة وقطاع ظلما انتهى ورايت على البرازية ان مقتول
 بالمعصية كالكل باذي والدر وازي بنجاري والبيان وكثير
 ان لم يفل ولا يصل عليه انتهى فاني المجتبى ومن قتل من
 البغاة وقطاع الطريق لم يصل عليه وفي رواية المعلى عن ابي
 يوسف عن ابي حنيفة وهذا مذ هنا قلت وهو الصحيح
 لان تبعت الاصول والشرع فلم اجده في ترك الصلوة
 عليها روية على خلافه سوى ما ذكر من التفصيل في عمل
 المقتولين بالبنفي والقطع بر وايتان ولا يصل عليها
 باتفاق الر وايات وان قتلا في الحرب لا يصل وبعد انقضاء
 الحرب وايتان قال الصدوق الشهيد في كتابنا جعلوا
 حكم المقتولين بالمعصية على هذا التفصيل ولنا لا يصل
 على البغاة وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب اما اذا قتلهم الايام
 بعد ما وضعت الحرب او نزلها صلي عليهم وقاي كشافه فيقتل
 و يصل عليه لانه مسلم ولنا ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 لم يبق قتل النهر وان وصفين يد خلوت البيوت ليلدا
 متجاهرين باخذ الاموال ولهم منعة لسواب رقين لان
 السقة اخذ المال خفية من مالكه وهم يأخذونه نهبا
 منه فهم في معنى قطاع الطريق واهل المعصية فان
 قتلوا في تلك الحالة لا يصل عليهم واذا اخذوا وقتلوا
 كما هو المعتاد في زماننا بان صلبوا او قطعت رؤسهم ونحو
 ذلك يفلوا ويصل عليهم فلو تم ان عليهم والصلوة عليهم
 عملا باحد القولين المذكورين عفى عنهم وزجر الغير هم
 جاز في الله اعلم **قوله** مسئلة في كفارة الغيايت ازامات

فصل في لا يتم بقتل
 الطائفة واهل المعصية

وقد فامة صلوات يطعم عنه لكل صلاة طعام مكين وهو
 نصف صاع من صفة كذا لفظة فاذا اوصي بالا طعام خرج
 عن العهد ووجب على الورثة وان لم يوصي ياتي للورثة
 ان يطعموا عنه رجاء ان يتقبل الله تعالى منه بكرة ومن مان
 وعليه صلوات شهيد مكسوة ولم يترك مالا يستحق من وارثه
 نصف صاع ويد فخذ الى مكين ثم تصدق به المكين على
 الورث ثم تصدق به الوارث على المكين ولا يزال كذلك
 حتى يتم لكل مكين نصف صاع من صلاة وكذا الصوم لكل
 يوم نصف صاع ولا تجزى صلاة الوارث ولا صوم عنه
 الميت بخلاف الحى والله اعلم **قوله** قال الحلبي في شرح الميت
 من مان وعليه صلوات فوصي بال معقبي يعطى لكل من
 صلواته درهم ويعطى لكل صلاة مكنته نصف صاع من الحنطة
 كالغضرة وللو ترك ذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم
 تنفيذها من الثلث وان لم يوصي فخير به بعض الورثة
 جاز وان كانت الصلوات كثيرة والحنطة قليلة يعطى ثلاثة
 اصوع عن صلاة يوم وليلة مع الف درهم لا تفقير ثم يدفعها
 الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل
 ما رت حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاء واحد من الفقير
 دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار والعتق
 عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التا مازانية انتهى
 وفي شرح الد سر من كتاب الصوم وان نبرع وليه
 به جاز قال والدي رحمه الله تعالى انما ان اريد بالحق
 انها صدقة واقعة من قهرها فمن وان اراد سقط واجب
 الا يصاء عن الميت عنه مع من نه مصر اعلى التفصيل
 فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مؤنة كذا في المجتبى
 انتهى وفي جامع الفتاوى ولو تبرع الوارث بالكفدية في
 الصوم يجزى به ان شاء الله تعالى كما في الصلاة يعني لغير

تحكم في الصلوة مثل ما حكمنا في الصلوة لان مكتوبة في الصحيح
 قطعاً ان كان مع الابهاء ورغبوا القبول من الله تعالى
 في الصلوة وان كان مع الابهاء ولهذا قال محمد بن يحيى ان
 صلوات الله تعالى وذكر في الآية ولو مات رجل فعليه
 صلوات شهر ويحذر ذلك ولا يترك ما لا فاستغنى ورثته
 فغير منطمة وتصدق على مكين ثم المكين تصدق
 بذلك على بعض العشرة ثم دفع الوارث الى المكين على
 صلوات الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى يتم لكل صلاة
 من ان جاز ولو اوصى بكفارة صلواته لرجل معين يجوز
 للموصي ان يصرفها الى غيره وفي القنية ولو اراد ان
 يفي دي كغدية عن صلوات ابيه الى فقير وهي فقير
 فانه يعطى من ماله من الخطة او قيمتها الى فقير ثم يستويها
 منه ثم يعطيه هكذا يفعل الى ان يتم كفارة صلوات
 ابيه اما لو كان الاب غنيا لا يكفي ثلاثة للفقير اسقط
 مقدارها جاز عن ذلك الرجل ولو اوصى بثلث ماله
 للصلوات يجوز للموصي ان ينفقها الى الورثة اذا كانوا
 تحت جبين ائمه ورايت تحط والدي رحمه الله تعالى
 معناه الى احكام الجائز ما صورته ثم طريق اسقاط كصلوة
 الذي يفعلها الايمه في زمانها هو ان السنة اما شمسية
 واما قمرية فالسنة الشمسية على ما ذكر في صدر الكشيرة
 في باب القنية مدة وصول الشمس الى النقطة التي
 قارفتها في ذلك البروج وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين
 يوماً وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهراً
 مدتها ثلاثمائة وخمسون يوماً وثلاث وعشرين
 يوماً فيبقى ان تحجب فدية الصلاة بالسنة الشمسية اخذاً
 بالامتنان من غير اعتبار بربع اليوم ومعلوم ان فدية
 كل فرض من الخطة مائة درهم وعشرون درهماً

وللوز كذا فتكون فدية صلاة كل يوم وليلة من الخطة
 ثلاث الاف درهم ومائة وعشرين درهماً وفدية كل سنة شمسية
 مائة واثنان واربعون كيلاً بكم قسطنطينية وسبع اوقية
 فينكذ بمجم الوارث عشق ربه ليس تيرهم غني لعقوله
 تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ولا عبد
 ولا صبي ولا مخنون لان هبتم لانهم لم يجزئ من المشي
 فيطرح منه اثني عشرة سنة لمدة بلوغه ان كان الميت ذكر
 وربع سنين ان كانت انثى لان اقل مدة بلوغ الرجل
 اثنا عشر سنة ومدة بلوغ المرأة تسع سنين ثم يافذ الوارث
 من مال التيمم وجوباً ان اوصى واستحباً باثني عشر
 يوصى اربعة الاف درهم واثنين وسبعين درهماً او ثلث
 قيمته ذلك او يافذ الاجنبي من ماله نفسه ثلث
 مقدار ما ذكر في دور المفقطة بنفسه وارثا كانت
 او غير وارث او يافذ كل غيره فيقول المفقط او كسره
 لواحد من الفقراء هكذا فلان بن فلان ويذكر اسم
 ورسم ابيه فائمه صلوات سنة هذه فدية بيتها من ماله
 ملك او يافذ يعلم ان المال المدفوع اليه صار ملكاً له
 ثم يقول الفقير هكذا اوانا ايضا قبلتها وملكته منك
 فيدفع المعطي ويبلغ اليه فيقبض المعطي فينكذ تصير فدية
 صلاة سنة كاملة مؤداة ثم يفعل مع فقير اخر هكذا
 الى ان تتم العشرة فينكذ تصير فدية عشرة سنين مؤداة
 في دور واحد ثم يفعل هكذا اخر اخر ثم يروح الى ان
 تتم فدية قوائمه بحسب الحساب فاذا تمت فدية قوائمه
 من الصلاة يقول المعطي لفقير واحد في ذلك العشر
 هكذا فلان بن فلان ملكتك سائر ما وجب عليه من
 ماله ان كان الميت ذكر وان كانت انثى يقول فلانة
 بنت فلان ملكتك جميع ما وجب عليهما في مالهما ويفعل

مع كل فقير كذا لا فيعتزفون كلامه بالقول ثم يهرونه المالى فيأخذ
صاحبه وارثا كان او غير وارث ثم يتصدق على الفقراء والفقير
ما شاء من الدراهم ولا يجي تقسيم المالى المذكور جميعا على
الفقراء وهذه حيلة شرعية وانه اعلم **فصل**
في احكام المساجد يجب صيانة المسجد عن البيع والشراء وشراء
الضالة الا للمعتكف فلى عليه السلام اذا راى يتر من بيع او
يتاج في المسجد فقولوا لا اذنح ابيته تجارتك واذا راى يتم
من يشتد ضيالة فقولوا لا اذنح الله عليك رواه مالك
والترمذي وعن الراية الكثره كراية التوم والبصير
قال صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة المنتنة فلا
يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى من هذه الاشياء
وفي رواية من اكل ثوما او بصلا فليعتزلنا وليعتزل مسجدنا
وليتبعد في بيته متفق على صحته وفي رواية وان كنتم
لا بد اكسرها فاميتوها طينا وينبغي تنبيه المسجد عن
راية **المسجد** التين الكثره وقد ذكرنا ان ملازمته
من البدع المكروهه ويكره المرور في المسجد بغير ضرورة
ولا سيما الجنب ورفع الصوت والحضوء ويمنع عنده
الضياء والمجانين ويحرم السؤال فيه ويكره الاخطا ويحترز
من الحدث فيه والبزاق والخاطا على الحيطان او الارض
بل يابى ضد بطرف ثوبه وان اضطر ففوق الحصر او الج
من ارض المسجد ففي الحديث الصحيح قال صلى الله عليه وسلم
عرضت على امارا من حسناتها وخيرها فوجدت في محارن
احمالها الاذى بما طعن الطريق ووجدت في مساوي
احمالها النجاسة تكون في المسجد لا تدفن دفن ازار اقام
احدكم الى الصلاة فلا يترك امامه فانه يباحي ربه ما
دام في صلاه طاعة ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا
ليبصق عن يمينه او تحت قدمه فندفنها ولا كلام المباح

مضى
٢٣

فيه

فيه مكروه والصناعة كالحياطة ونحوها ولا يكره كتابة لعلم
الشرعية اما كتابة غير الشرعية فهي مكروهة كالحياطة
ويكره النعم لغير المعتكف قبل والغريب والاولى ان ينوي
الغريب الاعتكاف للخروج من الخلاف وفناء المسجد له
حكم المسجد ويكره الخروج من المسجد اذا اذن للصلاة
حتى يصلي الا اذا كان اباما او مؤذنا لمسيدي اخر
ويكره تكرار الجماعة في المسجد باذان واقامة الا اذا
صلى على غير هيئة الصلاة الاولى كان يصلي في غير المحراب
مثلا **اقبال** قال الحلبي في شرح المنية يجب صيانة المسجد
عن ادخال الراية الكثره لقوله عليه السلام من اكل
التوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة
تتأذى مما تتأذى من هذه الاشياء ومن حديث الرضا
وعن البيهقي والشارع الاشعار واقامة الحدود
وشراء كفناته والمرور فيه بغير ضرورة ورفع الصوت
والحضوء وادخال المجانين والصبيان لغير الصلاة ونحوها
بجميع ذلك ورد النهي منه صلى الله عليه وسلم وبياه البيع
والشراء بقدر الحاجة للمعتكف لا للتجارة والكسب والملاذ
من اثار الشرع ليس فيه نوع ذكر ولا عبادة ويكره
التوضي فيه الا ان كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الحياطة
فيه تكرر الا اذا كان لضرورة فغفلة عن الصبيان ونحوهم
اما الكتابة وتعليم الصبيان فان كان باصر يكره وان
كان صبة فقول لا يكره والوجه كراهة التعليم ان لم
يكن ضرورة ويكره السؤال فيه ويكره الاعطاء وقيل
ان لم يتخطى رقاب الناس ولم يمد بين يديه مصلى
لا يكره الاعطاء والاول احوط ولا يترك على صيطان
المسجد وعلى ارضه ولا على البوارى وكذا الحياطة وكن
ياخذ بطرف ثوبه ويدلك بفضه ببعض وان

مطال انشاء
شريعة المسجد

ويجب

اضطر يدفن تحت الحصير وفوق البواري اصف لانها ليست
من اجزائه وكذا انكسرت من الرجل ومخوها من الطين كما يط
المسجد او اسطوانته وان لم يتراب مجموع فيه او خشبة موضوعة
فيه فلا يباس وان لم يقطع حصر ملقاة فيه لا يفسد
عليها فلا يباس ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب
مفروشا فيه لم يفسد للسم به ولا يحفر في المسجد بزاوات
كان قد عاتر ولا يفرغ عن سر الشجر فيه الا ان كانت ارضه نزهة
نزهة لا تستقر فيها الاساطين ولا يباس ان يتخذ فيه بيت
لوضع الحصر ومناعه وان تطرق المسجد بلا عذر
ثم ندب فليرجع اعدا لما جنى ويكره ان يطعن بطين نجس
او يصطبغ فيه بدهن نجس والكلام المباح فيه مكروه كزنا
النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا يباس للغريب ان ينام فيه
والاولى ان ينوب المعتكف ليخفى من الخلاق ويجترز
فيه من فروج شئ من ريح وكخوه ولا يباس بالجلوس
فيه لغير الصلاة الا للمصيبة فانه يكره وكل ما يكره في المسجد
يكره فوقع ايضا انتهى وفي فتح القدير ولا يحضر في
المسجد بئر ولو كانت بئرا قديمة كبير زمزم تركت ولو
حفر فتلف فيه شئ ان حفر اهل المسجد وغيرهم باذنهم
لا يضر وان كان بغير اذنهم ضحكوا في ذلك باهله
او لا ولا يجوز عزس الاشجار فيه الا اذا كان ذات ثمر ولا
والاسطوانات لا تستق بها فيجوز لشرب ذلك الماء
فيحصل بها النفع ولا يباس بان يتخذ فيه بيت للمناعه
ولا يحى زان يتخذ طر بعا بغير عذر فان كان بعذر
فلا يباس ولا يترك فيه فيه هذه النجاسة بثوبه
ولو بزرق كان فوق الحصير اسهل منه تحتها لان ما
تحتها فسد حقيقة والحصير لها في المسجد وليست
به حقيقة فان لم يكن فيه بواري يدفن بها بالتراب

ولا يدعها على وجه الارض ويكره التوضي في المسجد والمضفة
الا ان يكون موضع اتخذ لذلك لا يصلح فيه ولا يجوز ان
يعمل فيه الصنائع لانه يخص لله تعالى فلا يكون تحلا لغير
العبادة غير انهم قالوا في الخياطة اذا جلس فيه لم يفسد
من دفع كسبان وميانه المسجد لا يباس به للضرورة
والذي يكره فيه ان كان باجن يكره وان كان بغير
اجن لا يكره هذا اذا كتبت العلم والقرآن لانه في عبادة
اما هو لاد المكتوبات الذي يجمع عندهم الصبيان واللفظ
فلا ولوم يكن لفظ لا يكره في صناعة لا عبادة اذ هو يقصدون
الاجارة ليس هو لله تعالى بل للارتزاق ومعلم الصبيان
القرآن كالكتاب ان كان لأجل الاوسية لا يباس به وبعضهم
فصل هذا ان كان لضرورة الحر وغيره لا يكره والا يكره
وسكت عن كونه باجرا وغيره وينبغي حله على ما اذا كان
حسبة ولا ضرر يكره لان نفس التعليم ومراجعة
الاطفال لا تخلو عما يكره في المسجد انتهى ومن هذا
القبيل هو لاد الذين يجلسون في الجوامع يكتبون
الاستئلة للناس بالاجرة حتى تعرض على المفتي كما هو
مشاهد في الجامع الاموي بدمشق فيها امر مكروه والقول
تعالى وان المباح لله فلا تدعوا مع الله اهرا والكره
اذا اطلقت تنصرف الى المراهة التحريم كما صرحوا به
وفي فتح القدير والكلام المباح فيه مكروه باكل الحسنات
والنوم فيه مكروه وقيل لا يباس للغريب ان ينام فيه
وفي النهاية عن الحلواني انه ذكر في الصلوة عن اصحابنا
بكرة ان يتخذ في المسجد مكانا معينا يصلح فيه لان العبادة
تصير له طبعاً فيه وتقل في غيره والعبادة اذا صار طبعاً
فيسهلها الترك وكذا ذكر صوم الايد خلفه ان يتخذ
لغرض فاسد انتهى وفي جامع الفتاوى دخول المسجد

متنعلا مكره قال الله تعالى فاخلع نعليك في مسجد بيت
 المقدس الا ان يكون موضع يعلو لك في قرب الباب
 فلا بأس للمحدث ان يدخل المسجد في اصح القولين ويكسر
 النعوم والاكثر في المسجد لغير المعتكف واذا اراد ذلك
 ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيذكر الله تعالى
 بقدر ما نوى ويصلي ثم يفعل ما شاء ويكره اعطاء
 سوال المسجد لكنه يتهدق قبل الدخول او بعد
 الخروج وفي الاختيار يكره السؤال في المسجد وان
 كان لا يتخطى الناس ولا ينسحب بين يدي المصلي لا يكره
 وهو المختار فقد روي انهم كانوا يأتون في المسجد
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يركعوا
 ان عليا رضي الله عنه قصد في خاتمة الصلاة
 فمدحه الله تعالى بقوله والذين يؤتونه الزكوة
 وهم راكعون وان كان يمر بين يدي المصلي او يتخطى
 رقاب الناس يكره حتى قيل قلبي واحد يعطى في المسجد
 كما في الى سبعة فلا كفارة لذلك القلي الواحد
 انتهى وقال الذي رحمه الله تعالى اذا كان في المسجد
 عثر خطان او خفاش يقدرا لا بأس بمرقبة
 كما في خزائن القتاد انتهى وهو هل يكره عثر الحمار
 او نقصاد الحمام من المسجد كما يرم من بعض اهل
 البطالة والجهل في جامعنا الاموي ونحوه الظاهر
 لا يكون ضرر الحمام ليس كثر الخطاف والخفاش فان
 خرج الحمام طاهر كما كان المسجد الحرام في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة وانا بعين رضى
 الله عنهم من غير تكبير مكر مع امر النبي صلى الله عليه وسلم
 بتطهير المساجد كما هو في الحديث والله تعالى وعزم
 وقد نيك مرة عن حكم قطع الخيشي الذي يثبت في المساجد

الحمام
 ليسكن

فاجب

فاجب بالتمنع اخذ من حق له تعالى فمن اظلم ممن منع مساجد
 الله ان يذكر فيها اسمه الاية فان فاعل الذكر محذوف
 قصد التثنية في الذكر ولا شك ان الخيشي من الاشياء
 المسجدة لله تعالى الذكر له كما وضع النبي صلى الله عليه
 وسلم قطع الجريد الاضطر على القبر وقال ان الميت يتنفع
 بذلك مادام اضر وما ذلك الا لكون الجريد ذا كرامة
 كما قال تعالى من شيء الا يبعه بنحو الاية وان
 كان كل شيء سبحا حتى الحجر والمدر كان الخيشي الاضطر
 باعتبار انه ذو روح نباتية اقوى في التبريد والذكر
 ولهذا افضى بالوضع على القبر دون غيره من الحجر والمدر
 خلايرد افراج الزاب والحجوخها من المسجد لما ذكرنا
 ثم رأت في شريعة الاسلام ما يفهم ولا يخفى منه اي من
 المسجد شيئا من هبها وحشيش قال الشارح ثابت
 في حرمها وغيرها انتهى وهو يؤيد ما ذكرنا وفي شرح
 الشريعة وايضا روى محمد بن عيسى عن الاسبق ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال جئوا باحدكم صياك والحجابتكم
 وشراكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة
 حدودكم وشرب سيفكم واتخذوا على ابوابها المظالم
 وجردها في الجمع ويقول لمن يتجرف فيه اي يبيع ويشترى
 بفضا والتبيع على قصد التجار وهو غير معتكف
 لا يدخل الله تجارته اي لا جعلها ذات ربح ولمن
 يتنقل ضالة لا رد الله تعالى عليك ضالكه ثم قال
 ولا ياتيه وبه راحة النبيين الحننيين اي المنتهين
 وهما النجوم والصل لعله عليه السلام من اكملها فلاحه
 مقربين مسجدا فان الملائكة تتأذى كما تتأذى من
 بقا الانس وليس المقصود النهي عن الاتيان بل عن
 الاكراه وقت الزمان وفي زمن العرب واكله من الاعذار

المبينة للتحالف عن الجماعة كالطريق ونحوه يعني ان وقع
بالا اتفاق وقال عليه السلام ان كنتم لا تبدون اكلها ما
فاميتوها طمنا وضم انكرات اليها وفي رواية جابر
رضي الله عنه وقاس قوم على المساجد سائر مجامع
الناس وعلى كل الثوم من معه رايحة كزبرة كما لا يخفى
وغيره كذا في شرح المشرق انتهى وقياس المصنف
رحمه الله تعالى رايحة التين على ذلك صريح من
جهرته الكراهة الطبيعية لا الكراهة الشرعية كما بيناه
فيما سبق مفصلا ونجميع الاحكام المذكورة في المسجد
تعالى في فناء المسجد ايضا كما مرشد اليه اطلاق
عبارة المصنف رحمه الله تعالى وليس الا مركزا
قال الشيخ الحلبي في شرح المسئلة وفناء المسجد له حكمه
حتى لو اقتدى منه صرح وان لم يتصل المصنف ولا
امتلاء المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون
حرمة دخول الحب ونحوه وفناء هو المكان المتصل
به ليس بينه وبينه وبينه طريق والمساجد التي
على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم
المسجد لكن لا يعتكف فيها اذ فيها مسجدان كانت
لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنع
احدا من الصلاة فيه فهو مسجد جماعة تثبت
فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف
وان كانت لو اغلقت لم تكن له جماعة ولو فتحت
كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا
لا يمنعون من الصلاة فيه يعني حتى يكون بمنزلة في
مسجد الطريق تثبت فيه الاحكام سوى اذان الاعتكاف
ولو اتخذ في بيته موضعاً للصلاة فليس له حكم المسجد
اصلا انتهى وفي شرح الدرر ولا يخرج احد من

مسجد اذن فيه من غير ان يصلي فيه الا مقيم جماعة اخرى
اي من ينتظم به امرها بان يكون مؤذن مسجد او امامه
او من يقف باسرها جماعة يتفرقون او يعلون لغيبته وفي
النهاية ان فزج ليصلي في مسجد حته مع الجماعة فلا بأس
به مطلقا من غير قيد بالامام او المؤذن انتهى وقال
والذي رحمه الله تعالى في الاذان اذ جرى على الغالب والمرد
دخول الوقت اذن فيه اولاً ثم لا فرق بينها اذا اذنت
وهو فيه او دخل فيه بعد الاذان كما دل عليه الاطلاق
كذا في التنهر واما الوضوء فالحاجة وقصد العود فلا يكره
ذكره البيرجندي وغيره انتهى وفي شرح المسئلة للحلي
واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار
الجماعة فيه باذان واقامة كغيره بل هو الافضل اما لو
كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان
واقامة عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية
الكث من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا
لم تكن على هيئة الاولى لا يكره والا يكره هو الصريح
وبالجملة ولا عن المحراب تختلف الهيئة انتهى وفي جامع
الفتاوى وروي عن ابي يوسف ومحمد انما يكره على
سبيل التداخي والاجتماع واقام الامام في المحراب واما
ان اقام الصلاة بعد احد او اثنين في ناحية من المسجد
فلا يكره وثواب الاذان ادون من ثواب الاقامة
والله اعلم **قوله** وافضل المساجد المسجد الحرام ثم
مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم قباء ثم الاقدم
فالاقدم فان استويا في القدم فالاقرب فان استويا
فالاكثر جماعة فان كان فقيرا بقيت به فالافضل
ان يذهب الى الذي جماعة اقل لتكثر بنسبه لانه
مستقر اليه ثم الافضل ان يحث الذي امامه صلى وافقه

في

ومسجد حبه وان قل جميعه افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
النبي صلى الله عليه وسلم قيل وينبغي ان يستثنى مسجد بيت
المقدس قلت وينبغي لمن بالكلام ان يستثنى مسجد دمشق
لقدمه ولما روي عن الامام سفيان الثوري رضي الله
عنه انه قال الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين الف الف
لم يكن يدرك الجماعة في غير مسجد فيه افضل قضاء
لحقه قال عليه السلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
ولذلك قيل ان المؤمن اذا حضر ولم تحضر الجماعة يصلي
فيه وحده واذا حضر الجماعة ولم يحضر الامام يتقدم
واحد منهم ولا يخرج من الحرم وقال قاضي خان اذا
كان الامام زائدا او اكمل الربا او اشتد تجملته مكره
يتحول الى مسجد اخر رجل بنى مسجدا في ارض موصوفة
لا يباوس بالصلاة فيه واذا ضاق المسجد على الناس
وجنبه ارض لرجل تواضد ارضه بالقيمة جبر اكرا
في المحيط رجل بنى مسجد لله تعالى فهو احق بمسجده
والقيام بمصالحه والاذان والامامة فيه ان كان
حسنا ذلك والا فالراي في ذلك اليه وكذا ولد
الباني ودرسته من بعده اول من غيرهم في نصب
الامام والمؤذن الا ان يكون الذي اختارهم اهل المحلة
اصح **اقول** قال في الاشباه والنظائر من احكام
المساجد اعظم المساجد صفة المسجد الحرام ثم مسجد
المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المسجد ثم مسجد
الحجاز ثم مسجد الشوايع ثم مسجد النبوت انتهى
قال الحلبي في شرح المنيّة وافضل المساجد المسجد الحرام
ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا
ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضي
خان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في القدم

فكانت

فالا قرب فان استويا وقوم احدها اكثر فان كان فقيرا
تقدر به يذهب الى الذي جماعته اقل وغير الفقير يجر
والا فضل ان يختار الذي امامه اصلي وافقه ومسجد
فيه فان اتى مسجد اخر يدركها فيه فهو افضل الا في
المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي ان
يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة
في مسجد اخر فمسجد حبه او في قضاء لحقه ولهذا لو لم
تحتضر الجماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى
مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهب
الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا الوفاة احدهم تكبيرة
الاقتناع او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها في غيره
لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي الفاتحة قبل
غيب البياض فالافضل ان يصليتها وحده بعد البياض
وفي النظم ومسجد اسناده لدرسة او لسماع الافاضل
بالا اتفاق وذكر قاضي خان اذا كان امام الحي زائدا او
اكمل رباله ان يتحول الى مسجد اخر وكذا ينبغي اذا كان
فيه فضيلة بها تنكر امامته انتهى وقال والذي رحمه
الله تعالى اهل المسجد تنازعوا وباني المسجد مع
اهل المحلة في نصب الامام والمؤذن ان كان ما اختاروه
اولى من الذي اختارهم فما اختاروه اولى لان نفعه
وضربه عائد اليهم وان كانا سوا فنصب الباني اول
كذا في المنتقى انتهى وفي شرح المنيّة للحلي رجل بنى مسجدا
وجعله لله تعالى فهو احق بمسجده وعمارته ووسط الحضر
وتحورها والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه
ان كان اهلا وان لم يكن فالراي في ذلك اليه وولد
الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني

في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من
اختاروه اول من الذي اختاره الباني فاختارهم
اولى وان استويا فاختار الباني اوله وسيل ابوالقاسم
عن ابي ابي الدهر او الحصيد للمجد اما افضل قال
هما سواء قال ابوالله ان كان المسجد محتاجا الى احدهما
فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب
ويكره علق باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماننا
صيانة لمتاعه عن السراق ولا بأس بنقش المسجد بجمع
والساج وما من الذهب ونحوه كما لا بأس بتخلية المصحف
لكن تركه اول لان فيه من كرهه ونحو الكراهة
التكلف بدقايق النقوش ونحوه فخص ما في جدار
القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي
فلا يجزى ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع
الى اصحاب البناء حتى لو جعل البياض فوق السور للنفاء
ضمن كذا في الغاية انتهى فعلى هذا جميع ما تصنع
المتولي على اوقاف الجوامع والمساجد من مال الوقف
من الزخرفة كالنقش للمجد وان نقشها بالرخام
واللبلاط الا اذا كان شيء من ذلك يرجع الى ائمة
البناء واحكامه وقد راينا من كتب حروفا في جدران
المسجد الاموي بالاصباح وفعل نحو ذلك بما لا تنفع
فيه وصر في عليه ما لا من الوقف وهي في ذلك مرفوعة
مشرع منا من مال الوقف الذي ضيعه في افعال ذلك
ولا يبالي وليس في الحكم من ينصف ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم وفي شرح الدرر لا يكره
تنبيهه بالجمع والساج وهو ضرب من قوم ابي
ذوقية يجلب من الهند وباء الذهب بانه

اي بمال الباني واما المتولي فيضيه قيمة ما زين به اذا فعل
انتهى وعلى هذا القيد محل اطلاق جامع الفتاوى كونه
قالوا واختلجوا في نقش المسجد بالذهب والفضة لانه
انه لا يكره لان فيه عمارية بيت الله تعالى وذلك حسن
وعبادة وفي ذلك ترضى الناس في الجماعة وتعظيم
بيت الله تعالى لان العباس رضي الله عنه زين المسجد
للحرام في الجاهلية والاسلام وكسى عمر رضي الله عنه
الكعبة وبني داود عليه السلام مسجد بيت المقدس
من المرمر ووضع قبة عليه وعلى راس القبلة وضع
حجر احمر يعني اثنى عشر ميلا وكانت الساعات تقن لعم يقن لها
في ظلم الليالي وكره النقش على المحراب وحائط القبلة
لان في ذلك شغل قلب المصلي اذا نظر انتهى ومثل
هذه اتخاذ الشرافات له قال الشيخ المناوي رحمه
الله تعالى في الشرح الجامع الصغير عند حديث ابنوا
المساجد واتخذوها حاقا لثاففة وتكره الصلوة
في مسجد مشرف واخذ منه كراهته في المزق والمقشر
بالاولى لما فيه من شغل قلب المصلي ويحرم نقشه
واتخاذ شرافات له من غلة وقف على عمارية او
مصلحة انتهى وخرج في الجامع الصغير انها قال صلى
الله عليه وسلم اراكم تستشرفون ما جدم بعدكم
كما شرفت اليهودي كن يمسرها وسمها شرفت النصارى
بيعها انتهى وفي جامع الفتاوى ولو ضاق المسجد
على الناس ويحنيه ارضي لرجل تخذ ارضه بالقيمة
مكرها انتهى يعني ولا يقال في ذلك ارض مفضية
فلان تلك الصلوة فيها لما ان الضرر العام مقدم
على الضرر الخاص وقد سبق بيان الصلوة في
الارض من المفضية بما فيه من الكلام والله اعلم

قوله ويسن الاعتكاف في مسجد جماعة عن عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من
رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكفت اربعة ايام من بعده
متفق عليه وعن ابي هريرة رضي الله عنه كانت يعرض على النبي
صلى الله عليه وسلم القرآن في كل عام مرة واحدة فعرض عليه
مرتين في العام الذي قبض فيه وكان يعتكف كل عام عشرة ايام
فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه متفق عليه وقال
صلى الله عليه وسلم من اعتكف عشرة ايام من رمضان كان كحج
وعشرين رواته البيهقي في شعب الايمان عن الحسين بن
علي رضي الله عنهما وفي رواية من اعتكف اياما واحسابا
يغفر الله له ما تقدم من ذنبه رواه الديلمي في الفردوس
وليس فيه التقييد برمضان واقل الاعتكاف النفل ساعة
ولا يشترط فيه الصوم ويستحب اذا دخل المسجد ان ينوي
الاعتكاف فحصل له الثواب واما الاعتكاف الواجب بالنذر
فاقله يوم ويشترط فيه الصوم والله اعلم **اقله**
قال في فتح القدير الحق ان يقال الاعتكاف ينقسم الى واجب
وهو المنذور وتخييرا وتعليقا والسنة مؤكدة وهو
اعتكاف العشر الاخر من رمضان والسنة المستحب وهو
ما سواه او دليل السنة حديث عائشة رضي الله عنها
في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم
اعتكف اربعة ايام بعده فلهذا الحواظية المقصودة بعدم
الترك مرة لما اقتضت بعدم الانكار عن من لم يفعل من
الصحابة كانت دليل السنة والا كانت دليل الوجوب انتهى
وتمامه هناك وقال الزيلعي الاعتكاف في اللغة الاقامة على
الشيء ونومه وجس النفس عليه وتعلق منه قوله تعالى
ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وقوله يعكفون

على امتثالهم وفي الشريعة هو الاقامة في المسجد واللبث فيه
مع الصوم والنية قال الله تعالى ان طهرت بيني للطائفتين
والعاكفين والركع السجود والمعنى اللغوي فيه موجود مع زيادة
وصف انتهى والمراد بالمسجد الذي يصح الاعتكاف فيه مسجد
جماعة وهو ماله امام ومؤذن اذ يت فيه الصلوات الخمس اولا
كذا في العناية لما روي حذيفة رضي الله عنه انه قال لا اعتكاف
الا في مسجد جماعة وقال لا سيما في شرح الطحاوي افضل
الاعتكاف ان يكون في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة وهو مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد بيت المقدس ثم في المسجد
العظيم التي كثر اهلها كما اذكره الى الله رحمه الله تعالى وقامه
في شرح الدرر والصوم شرط الصحة الاول يعني الواجب لاكتك
يعني المستحب فاقله ساعة وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارها
وليس للامة حد معين حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف
الى ان يخرج منه لان مبنى النفل على ما اهلته وقال والذي
رحمه الله تعالى في كنز الرؤس وضمانة الاكل ان اقل
مدة الاعتكاف يوم عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف اكثر من
نصف يوم وعند محمد ساعة وفي درر الفقه وقال محمد لو
نذر اعتكاف ساعة وهو عن ابي يوسف لا بد من زيادة على
نصف يوم قلت فثبت بهذا ان النذر باقل من يوم جائز عندها
كذا في المجتبى انتهى فيلزم مكان يصوم ذلك اليوم الذي نذر
اعتكاف بعضه كما هو الظاهر المتبادر من اشتراط الصوم للمنذور
منه وقال الزيلعي فان خرج المعتكف ساعة بلا عذر فقد
اعتكافه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يفسد الاكثر من نصف
يوم وقوله اقبس لان الزوج ياتي اللبث ما ياتي اللبس تنوي
فيه القليل والكثير كالاكل في الصوم والحديث في الطهر وقوله استحسن
وهو ان سعى لان القليل منه لو لم يجز لو وقع في المخرج فانه لا بد
من لاقمة الخواج والا خرج في الكثير ولو انهدم المسجد

الذي هو فيه فانتقل الى مسجد اخر لم يقدر اعتكافه للضرورة
 لانه لم يبق مسجد بعد ذلك فبات نزلهم وكذا التفرق اهله
 لعدم كسلوات الخمس فيه ولواخرجه ظالم كرها او فاق على
 نفسه او ماله من الملكا برين فخرج لا يقصد اعتكافه ولو كانت
 المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها ان ترجع اليها وتبني على اعتكافها
 انتهى وقال والذي رحمه الله تعالى وفي الحديث والخلصة لا تعتكف
 المرأة في مسجد جماعة في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة ان شأوت
 اعتكفت في مسجد بيتها وان شأوت في مسجد جماعة الا ان في مسجد
 بيتها افضل من مسجد غيرها وسجد غيرها افضل من المسجد الاظم
 وفي البدائع ان اعتكافها في مسجد جامع صحيح بخلاف بين اصحابنا
 والمذكور في الاصل محمول على نفق الفضيلة لا نفق الجواز انتهى
 وفيه القدر اما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها أي الافضل ذلك
 ولو اعتكفت في الجامع او في مسجد غيرها وهو افضل من الجامع
 في حقها ما زو هو مكره ذلك لراهة قاضي خان ولا يجوز ان
 تخرج من بيتها اذا اعتكفت واجبا او نفلا على رواية الحسن ولا
 تعتكف الا باذن زوجها فان لم ياذن كان له ان يأتيتها وان
 اذن لم يكن له ان يأتيتها ولا يغنيها وفي الامة يملك ذلك بعد
 الاذن مع الراهة الماء ثم قال محمد ساد وانتم انتهى والحاصل
 ان الاعتكاف في الحرم وله شروط فالحرم البيت والشروط خمسة
 المسجد والنية والاسلام والعقل والطمهارة عن الخبائث
 والكيف والنقاس وشروط الصوم ايضا في الاعتكاف المذكور
 خاصة واما ما ينعى فليس شرط حتى يصح اعتكاف الصبي كعاقل
 كالصوم وكذا الذكوة والحرية فيصحب من المرأة والعبد باذن الزوج
 والمولى كذا ذكره والذي رحمه الله تعالى عن البدائع ثم قال
 وفيه بحث لانه لا حاجة الى التفرج بالاسلام والعقل لانهما
 علمي من شرائط النية لان الكافر والمجنون ليسا باهل لها
 واما الطهارة من الجنبة فشرط للمجد ان يجمع الخلق للصوم

لا لصحة كما صرح به في البحر وكذا لا ينبغي ان تكون الطهارة من
 الحيض والنفاس كما ذكر في التمهيد وقال ولم ارم من تفرج لهذا
 انتهى وفي شرح الدرر ويطلبه اي الاعتكاف الوطى في فرج
 في المسجد او خارجه ولوليكلا او ناسيا ويطلبه الوطى في غير
 الفرج ان انزل لانه في معنى الجماع كذا القبلة والمسلم ينبغي
 ان انزل بها مطلقا اعتكافه لانها ايضا في معنى الجماع والا فدل
 وان حرم الطل للمعتكف يعني الوطى والقبلة والمسلم بلا
 انزال لانها من دواعي الوطى **قوله** ولينين في ضم
 هذه الصحيفة يذكر ما ورد في المساجد من الاحاديث الشريفة
 قال صلى الله عليه وسلم اصعب البلاد الى الله تعالى مساجدها وبنفس
 البلاد الى الله تعالى اسواقها وقال من بنى لله تعالى مسجدا بنى
 الله له بيتا في الجنة وقال من عدا الى المسجد وراح اعد
 الله له نزل في الجنة كل غدا وراح وقال اعظم الناس اجرا
 في الصلاة بعدهم فابعدهم ثمس والذي ينتظر الصلاة حتى
 يصليها مع الامام اعظم اجرا من الذي يصلي ثم ينام عن جابر
 رضي الله عنه اراد بنوا سلة ان ينتقلوا الى قرب المسجد
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني سلة دياركم تكب انتم كبر
 وقال المفسرون في قوله تعالى وتكث ما قدموا واتارهم هي النار
 المتأين الى المساجد وقال صلى الله عليه وسلم سبعة يغفر لهم
 الله تعالى في كل يوم لا ظلم الا ظلمه امام عادل وشاب نشأ
 في عبادة الله تعالى ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه
 حتى يباد اليه ورجل ان تحا باخ الله اصحابا اجتماعا وتفرقا عليه
 ورجل ذكر الله تعالى طالما ففأضحت عيناه ورجل دعته
 امرأة ذات نسب وجمال فقال اي انا في الله ورجل صدق
 بصدق فافضاها حتى لا تعلم تتما له ما تنفق بمينه وقال
 صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاة
 في بيته وفي سوقه خمس وعشرين ضعفا وذلك اذا توفاه

في

فأصلى الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يجي بها إلا الصلاة لم
يخط خططا إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فإذا
صلى لم تزل الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في المسجد اللهم اغفر له
اللهم ارحمه ما لم يحذر **أقول** قال الشيخ العارفي بالله
تعالى علويات الخلق قدس الله تعالى روحه في كتبه استنى
المقاصد في تعظيم المساجد اخرج الترمذي عن عثمان بن
عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من بنى لله سجداً روي عنه لم يمحى قطرة من
الله له بيتا في الجنة وفي حديث آخر من بنى لله سجداً روي
أبو بكر بن أبي الدنيا في الجنة وروي أبو أمامة البهلي
قال كان من أشد الناس تكديبا للرسول الله صلى الله عليه وسلم
اليهود وأكثرهم رد عليه وأنه أقبل إليه ناس من
أخبارهم فقالوا يا محمد انك تزعم ان الله يثقل فاضربنا
عن شيء من ذلك عنه فان موسى لم يكن بالشيء
الأحدثه فان كنت نبيا فاضربنا بشيء نسال الله عنه قال
النبي صلى الله عليه وسلم فامره عليكم شهيد كليل ان
أضربكم لتعلمن قالوا نعم قال سلوني عما شئتم قالوا يا ربنا
شربها غير فكت وقال سل صاحب جبريل فكت ثلثا
ثم جاءه جبريل فاضرب رساله فقال ما المسؤل باعلم من
السائل وتكن أسئل ربي قال ربه تعالى ان أشد
البقا أسواقها وخير البقا مساجدها فنهبط جبريل عليه
السلام وقال يا محمد قد نوت من ربي نوما ما نوت
مثله قط فكان بيني وبينه سبعون ألف حجاب من نور
فقال ان خير البقا أسواقها وخير البقا مساجدها ثم قال
جبريل يا محمد ان الله ملائكة سياحين في الارض ليسوا بالحفظة
الذين يكلون اباؤكم يحدون ببلدان ورايات فيركضونها
على أبواب المساجد فيكتبون الناس على منازلهم اول

داخلوا خروا رجم من المسجد فان كان عبد من اهل
المسجد واهل الدار عرض له بلاء او مرض حبسه في
ذلك كفارة تقول الملائكة اللهم اغفر لعبدك فلان قال
ويستغفرون للذي بناه فقال ويدخلون راياتهم والوحيهم
المسجد فيموتون فيه حتى يصلوا العشاء الاخرة ثم يخرجون
بها مع اخر خارج منه يرون بها بين يديه حتى يوقظ
فيستيقظون بها معه في بيته حتى يكون من السحر ثم
يقفون بها مع اول غداة الى المسجد بين يديه حتى يركضوا
على باب المسجد يكتبون كفى ما فعلوا قال ويقتدون
بالمسجون اليك يكره فيصيح باعلا صوته يا ويله يا عني
فيخرج له مراء ذر بته فيقول كوني يا سيدنا ما اغفر لك
فيقول لا تطلقوا بهذا اللعين وهذه الرايات حتى
تركنوها في الاسواق ومجامع الطرق ثم التوا بين
الناسي وانزع عنهم والقوا بينهم بالقوا حتى فيطلقون
حتى يركضوها كذلك ويقولون ذلك حتى يسوا فلا
يركن في الاسواق الاكثر ولا يسمع فيها الا القوا حتى
قال ثم يروون بها مع اخر منقلب من السوق يسير
بها بين يديه بلواهم وراياتهم حتى يدخلوها بيته
فيستيقظونها معه في بيته حتى يندو بها مع اول غداة الى
السوق يسرون بها بين يديه حتى يركضوها مع
الطريق والاسواق على ذلك وفي حديث عبد الرحمن
ابن قافع ان جبريل عليه السلام أتى كنيصا صلى الله عليه
وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا جبريل اتي
البقا احب الى الله تعالى واتي البقا افضل الى الله
تعالى فقال جبريل لا ادري وسأستل لك ربي فانطلق
جبريل ثم جاءه فقال يا محمد اتي ساكت لك ربي فاضربني
ان احب البقا اليه المساجد واهلها اليه اولهم

اولهم رضي لا فيها اخرهم فروجا منها روى انس بن مالك
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من
بقعة يصلي فيها صلاة او يذكر الله فيها الا استغفرت
بذلك الى سبع ارضين وخرت على ما هو من البقاع ومن
عبد يقوم بفلاة من الارض يصلي الا تمزق له الارض
وروى يحيى بن عمار قال كتب ابو الدرداء الى سليمان
رضي الله عنهما يا اخي اتخذ المسجد بيتا فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول تكفل الله لا يصل المساجد
بالروح والراحة والجواز على الصراط يوم القيامة وروى
ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما من احد يقف ويرجع الى المسجد يؤثر على
ما سواه الا وله عند الله نزل يعبده له في الجنة كلما غدا
اوراج الحوان احد كثر اراه من يحب زيارته فاستشهد
له في كرامته وروى بن المكندي عن ابيه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان الله ما يدرى رحمة يشرك في
عبادة من اقمون للحياهدين في سبيل الله ومنها اربعون
للطائفين بيته ومنها غنم للذين يغفرون مساجده وروى
انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في صلاة
الصبح من توضأ ثم توجه الى المسجد يصلي فيه
الصلوة كان له بكل خطوة حسنة ومحت عنه سيئة
والجنة بعشر فاذا صلى ثم انصرف عند طلوع الشمس
كتب له بكل ركعة في صلاته حسنة وانقلب حجة مبرورة
قال صلى الله عليه وسلم وليس كل حج مبرور افاذا جلس
حتى يركع كتب له بكل ركعة الف الف حسنة ومن صلى
صلاة العتمة قلبه مثله ذلك وانقلب بعمره مبرورة وليس
كل عمر مبرور انتهى وفي شرح الشريعة قال عليه السلام
اعظم الناس اجرا في الصلوة ابعدهم محشي وقيل عليه

السلام لبني سلمة حين ارادوا ان يقتلوا الى قرب المسجد
يا بني سلمة ويا ركنكم تكتب اناركم ولان من كان ابعده محشي
كان تعبته اكثر والامر بقدر التعب وعن عمر الغاروق
رضي الله عنه ان من شئك الى المسجد وانصرفت الى اهلك
في الامبروا ونقل العيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري
عن ابي داود مرسل عن بكر بن الابج انه قال كان
بالمدينة تسعة مساجد مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يسمع اهلها اذا ن بلال ينادي رضي الله عنه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلون في مساجدهم
واقربها مسجد بني عمر وبن مندول من بني النضر وسجد
بني ساعدة ومسجد بني عبيدة ومسجد بني سلمة ومسجد
بني نزيق ومسجد عنقار ومسجد اسلم ومسجد جهينة وشك
في تعييني لتاسع اشهر وذكر المكي رحمه الله تعالى فيمن يظلم
الله تعالى في ظلمه المراد انه يدخله في ظلمه رحمه الله تعالى واصنافه
لظلمه الله تعالى واصنافه تشرى كفاية الله وهو سبحانه
منزه عن الظلاد هو من خواص الاجسام والله اعلم
قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
المسجد قدم رجله اليمنى وقراء وان المساجد لله فلا تدعوا
مع الله احد اللهم اني عبدك وذايرك وعلى كل من ورحت
وانت خير مني ورفا لك برحمتك ان تغفر رقبتي من
النار فاذا خرج قدم رجله اليسرى وقال اللهم
علي الحرس يا ولا تنزع عني صالح ما اعطيتني ولا تجعل بعثي
كذالك على كل شيء قدس وقال صلى الله عليه وسلم اذا دخل
احدكم المسجد فليقل اللهم افح لي ابواب رحمتك واذا
خرج فليقل اللهم اني اسألك من فضلك واذا دخل احدكم المسجد
فليركع ركعتين قبل ان يجلس وكل من هذه الاحاديث صحيح
منصوص على صحته في المصاييح ومن الاحاديث الحسان قتي

صل الله عليه وسلم اذ ارأيت الرجل يتعهد المسجد فاشهدوا
له بالايان فان الله تعالى يقول انما يعمر مساجد الله من
امن بالله واليوم الآخر وقال بشر المشائين في الظلم الى
المساجد بالناس التام يوم القيمة وقال عثمان بن مظعون
رضي الله عنه يا رسول الله انك لنا في الاختصاص فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مناسي فصر ولا افتح
خصا دامت لحيام فقال انك لنا في لحياتك قال ان
سبح امتي الجهاد في سبيل الله فقال انك لنا في التزهد
قال ان ترهب امتي الجلوس في المساجد انتظارا للصلاة
وقال من ضرب من بيته منظر الصلاة مكتوبة فاجرم كاجر
الحاج المحرم ومن خرج الى تسبيح الضحى لا ينصبه الا اياه
فاجرم كاجر المعتمر وصلاة على اثر صلاة لا لغو بينهما كتاب
في عليين وقال اذ امرتكم برياض الجنة فارفعوا قبل يا رسول
الله ما رايكم الجنة قال المساجد فيل وما للربع يا رسول
الله قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
رواه الترمذي والجميع في المساجد والحمد لله وهذا
قول قال في شرح الشريعة عن قاطعة الزهد رضي
الله عنه لما كانت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ دخل المسجد
صلى على محمد صلى الله عليه وسلم وقال رب اغفر لي ذنوبي وافتح
لي ابواب رحمتك واذ اخبرني صلى الله عليه وسلم وقال رب اغفر لي
ذنوبي وافتح لي ابواب فضلك فكون في المساجد وفي الفتاوى
الظاهرة اذ ادخل مسجد او من لا يقول مني اني مني لا
مبارك كما كانت خير المنزلة فان النبي صلى الله عليه وسلم ما هبط وارا
او نزل منزلا الا قال هذه الكلمة قال القاضي الامام ابو اليسر
جرب هذا فوجدت فيه في ايد كثيرة ذكره في الجواهر انتهى
وفي اسنى المصنف في تفسير المساجد وحرمت المسجد
احدى وعشرون فصلا اولها ان لا يدخله حتى ينظف في اسفل

نعله من غايته تعلق به فيفسد ان كان عذرة او بولا او
دما او يد لكها ان كانت من ارجل الدواب وان كان ليد
ذلك بالارض خارج المسجد والثاني اذا دخل ان يقدم
مرجله اليمنى وليقبل اللهم افتح لي ابواب رحمتك وافتح
مغفرتك وتقبل مني انك انت السميع العليم وحث لئ ان
يسلم على كعبه فانه كانوا يجلوسا او في صلاة وان لم يكن
فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام
علينا من ربنا صلى الله عليه وسلم لا نكته على رسول الله والرابع
ان يصلي ركعتين قبل ان يجلس ان كان في وقت صلاة
وان لم يكن في وقت صلاة يقول سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر والحمد لله في وقت صلاة
العلي العظيم فان ذلك يقع مقام الركعتين في الخاتمة
ان تعتقد انه ضيف الله في زيارته في بيته فحق على المذور
ان يكبر ما يرفع وجهه على الزائر ان لا يقول الا في ارض
قراءة او ذكر او فكر والسادس ان لا يلغى ولا يتحدث فيه
بامر دنيا والسابع ان يجلس مستقبل القبلة لا يرد ظهره
اليها لانه من سوء الادب فيما بينه وبين ربه والثامن
ان لا يرفع صوته بالكلام في التاسع ان لا يبيع فيه ولا
يتبرع به والعاشم لا يسئل فيه شيئا ولا ينقر فيه سها
في الحادي عشر لا يشتد فيه ضالة وعلى من سمع ذلك
ان يقول لا جمع الله عليك كذا كذا امر النبي صلى الله عليه وسلم
في الثاني عشر ان لا يشتد فيه شوا فيه رفق او غنا وكان
عشر ان لا يتخطى رقاب الناس اذ اتاه من وامتلك
المسجد وذلك بعد الاذان يوم الجمعة وله قبل الاذان
ان يتخطى برفق اذ اراد من ضعا خاليا لم يقم منه صاحب
لقد مر اصابه ليرجع اليه وان لا يمر بين يدي المصلين
اذ املوا الى غير سنة فخرضا او غفلا والرابع عشر ان

لا يفرق في المصير بصوت عالي الا ان يوازيه او يارفعه في ثوبه
 واثنى عشر ان لا يفرق اصابعه فيه او يشبكها لانها من
 افعال اهل المصائب والعجز ان والكادس عشر ان لا يعلم
 فيه ظفرا ولا يخلق فيه شئ والكاسع عشر ان يبين هاهنا
 جميع النجاسات والروائح المكروهات ولا يدخله الكفار
 ولا الكرك والحائض ولا الصبيان ولا المجانين والتمام
 عند ان لا تقام فيه الحدود ولا العقاص ولا يتخذ
 طريقا والتاسع عشر ان يكون فيه ذكرا لله باصناف
 الاذكار ومغفلة شاكرا لله اذ جعله من عماريته والعشرون
 ان لا يكون غافلا لا هيا ولا صامتا بغير فائدة من ذكر او
 فلو الاحدى والعشرون ان استطاع ان يكون اول
 دافد واخر خارج فليفعل وليقدم رجله اليمنى واذ اخرج
 فليقل اللهم اني اباك لك من فضلك العظيم اشهر وذكر والذي
 رحمه الله تعالى في اخر كتاب الكراهية والاستحسان انه
 يكره ان يجتمع قوم فيعتز لوا في موضع يعبدون الله
 تعالى فيه ويفرغون انفسهم لذلك قلت وفيه نزل
 قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحموا طيبت ما اهل
 الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين كذا في
 المحتج انتهى ومعنى قوله عليه السلام في الحديث الذي
 ذكره المصنف رحمه الله تعالى من خرج الى صلاة مكتوبة
 فاجرم كادرج الحاج المعتمر ومن خرج الى نبي الضحى فاجرم
 كادرج المعتمر يعني قصده الى هذه الطاعات بعد
 اجر الحج وبعد اصر العترة من غير مضاعفة كما في نظائر
 ذلك في باقي كلام المصنف رحمه الله تعالى واضح لا يحتاج
 الى بيان وبالله التوفيق وهو المستعان وهاهنا فصول
 سبعة اطل بها المصنف رحمه الله تعالى ونحن نذكرها ونحتم
 بها الكتاب تحميا للمقاصد والتميم للفوائد والله اعلم

الفصل الاول في بيان الحديث في الصلاة اعلم ان المصير
 اما ان يكون اماما او مقفيا او منفردا فان كان اماما ولف
 اثنى عشر حديث خارج من يد من وجب للصلاة لا الفصل
 من غير تعدد له والسبب في كون غيره بان شجر انسان فسال
 دمه ونحو ذلك ولم يأت بعدة بخلاف الصلاة مما له
 يد منه ولم يأت دركتا ولم يظهر حديث السابق ولم يتذكر
 قايمة عليه ق هو صاحب ترتيب ولو كان سبق الحديث
 بعد التشهد الا في قبل السلام يستخلف حتى لو خرج
 من المسجد ولم يستخلف تغيب صلاة القوم ولو كان
 الماء في المسجد وانتظره القوم لا تغيب ولو استخلف
 القوم او تقدم واحد بنفسه جاز ولو تقدم انسان
 فابها سبق الى مقام الامام فهو الخليفة وان تقدم ما
 معا ايها اقتدى به القوم فهو الامام فان اقتدى
 بعضهم بهذا او بعضهم بهذا فصلة الاكثرين جائزة
 وصلاة الاقل فاسدة وانما سبق يا فصلة الكل فاسدة
 وان قدم الامام رجلا والقوم رجلا متعاقبا فالابن
 او ابى وان كانا معا فخليفة القوم اولى ثم صورة الاستخلاف
 ان يتأخر الامام الذي سبقه الى ذلك محذورا باضافته
 يده على نفسه يرمي انه منعت فتقطع عنه الظنون وروي
 ذلك عنه عليه السلام ثم ياء قد يتوب مدرك او مسروق
 او لا حق في تحريمه الى الجواب او يشير اليه ولو تكلم بطلت
 صلاتهم ولو قدم من ههنا في اخر الصلوات يجوز لكن ان
 نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فتفسد صلاة
 من كان يتقدمه دون صلاة له وصلاة الامام الاول
 ومن كان عن يمينه وشماله وخلفه وان نوى ان يكون
 اماما اذ اقام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصلي
 اي الخليفة الى مكانه او قبل ان ينوي الامامة فحدث

صلواتهم وانفتحت الروايات على ان الخليفة لا يكون امام
ما لم ينو الامامة والخليفة متى قام مقام الاول صار الاول
مقتد يا به خرج من المسجد لا حتى لو تذكر فائتة او تكلم لم
تفسد صلاة العقيم ثم ان الامام يتوضأ ويتم الصلاة في مكان
التوضي او يفيء الى مكانه ان فرغ طيفته وان لم يفرغ عاد
الى مكانه فطعا حتى لو انتم بقية الصلاة في بيته لا يجزيه لان
بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء ولو توضأ الامام في
المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤد ركعتا فانه يتأخر
الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج من المسجد وتوضأ ثم
رجع وخليفته لم يؤد ركعتا فالامام هو الثاني ولو كان هو
الخليفة ادرك ركعتا من الصلاة لم يجز للامام ان ياء هذه الامامة
من ركعة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة وان لم يؤد ركعتا
لكنه قام في المحراب قال ابو حنيفة و ابو يوسف له ان
يأخذ الامامة مرة اخرى وقال محمد لا يجوز و اما ان كان
مقتد يا وقد سبقه لحدث على صواب ما ذكرنا في الامم فان
لم يفرغ امامه عاد حتى ان كان بينهما حائض والا اتم
في منزله فان ادرك امامه في الصلاة فهو محض بين ان
يتوضأ ما سبقه به الامام هاتى اشتغاله بالوضوء بغيب
فانه ثم يقضي اخر صلاته و بين ان يتابع الامام ثم
يقضي ما سبقه الامام به بعد تسليمه لان ترتيب افعال
الصلاة ليس بشرط فلا فائز في اسان كانه منفردا
وسبقه حدث كما ذكرنا فانه محض بين الاقام في مكان التوضي
وهذا خبير ببعض شائخنا وميتا و بين العدة الى مكانه
والاستئناف افضل حتى زاعن شهرة الخلافة وهذا في حق
الكل عن بعض التابعين قيل هذا في حق المنفرد قطعا
واما الامام والماء مع ان كانا يجدا ان جماعة فالاستئناف افضل
ايضا وان كانا لا يجدا جماعة فالكبر افضل صيانة لفصلية

الجماعة

الجماعة وصح في الفتاوى وقال بعضهم ان كان في الوقت سعة
فالافضل الاستئناف كذا هو من هذا كله والذي رحمه الله تعالى في
شرحه على شرح الدرر معن يا الى كتب شتى وقد افاض منه
والله الموفق **الفصل الثاني** في ادراك الفريضة مع
الجماعة اعلم ان الانسان اذا كان يتأخر عا في صلاة بعض وقته
اداء فاقمت يجوز له قطعها قال في فتح القدير وهذا القطع
للاكمال فصا تركه يدم المسجد لتحديد به واذا كان القطع شر
العادة من غير زيادة احسان جاز لحطام الدنيا كالمراة
اذا قارقه رها والمسافر اذا راى ذلك وابته او خاف فوت
درهم من ماله فجاز له ان يتركه لئلا يحصله نفسه على وجه اكمل اولى
بالجواز ثم صواب المسئلة بتقدير بما اذا اتحد مسجدا هاتوا
كان يصلي في البيت مثلا فاقمت في المسجد وفي المسجد فاقمت
في مسجد اخر لا يقطع مطلقا كذا المرعي في الشرح وقال والذي
رحمه الله تعالى ان المراد بشروع الامام في الفريضة لا اقامة
المؤذن فانه لو شرع المؤذن في الاقامة وهو لم يقيد
الركعة الاولى بالسجدة يتم الركعتين بلك خلا في بين اثنائها
كذا اقاله شمس الامية الخواص كذا في الفتاوى الطهرانية
اشترى وقال ابن يلعى لو صلى برجل من الظهر ركعة بان قيدها
بالسجدة ثم اقامت صلاة الظهر اي دخل اليها الامام يقسم
اليها ركعة اخرى صيانة للمؤددي عن البطالة وان لم
يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويخضع مع الامام وهو الصحيح
ولو صلى من الظهر ثلاث ركعات ثم اتمت يتم الظهر منفردا
ثم يقتدي بالامام اقترازا للنفل وعن محمد انه يتمها قاعدا
لتنقلب صلاته نفلا ثم يصلي مع الجماعة ليجمع بين ثواب
النفل وثواب الجماعة في الفرض وجه الظاهر ان لا ذكر
حكم الكل فانه يحتمل النقص بجله في بطلان ما اذا كانت في
الثلاثة بعد ولم يتبها بالسجدة حيث يقطعها ويخبر ان

في

عاد الى القعود و لم يسلم قاعدا ان شاء كبر قائما ينوي كزوع
 في صلاة الامام و لم يسلم قائما ينوي الشروع في صلاة الامام
 و لم يسلم قائما لم يتسبح في حال القيام و قيل يسلم تسليم
 لانه قطع و ليس بتكلم و ذكره في السنة لا يمتنع ان القعود متم
 لان الخروج عن صلاة معتد بها لم يشرع الا قاعدا ثم اذا
 قعد قيل بعينه التشهد لان الاول لم يكن قعودا و احتما
 و قيل يكفيه التشهد الاول لانه لما قعد ارتفع القيام
 فصار كما انه لم يوجد ثم قيل يسلم تسليم واحدة و قيل
 تسليمين و بعده فراغ الفرض و هذه يقتضي متطوعا
 لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد و حكم العشاء كالظهر
 في جميع ما ذكرناه و كذا العصر لانه اذا تم و هذه لا يشرع
 مع الامام لكرهية النفل بعد صلاة العصر فان صلى
 ركعة من الفجر او المغرب يقطع و يقتضي لانه لو اضاف
 اليها ركعة اخرى تفوت الجماعة لا تيانه بالكل في الفجر
 و الاكثر في المغرب فكذا القطع الثانية ما لم يقيد بها بسنة
 و اذا قيد بها لم يقطعها لانه اذا اتمها لم يشرع مع
 الامامة لكرهية النفل بعد صلاة الفجر و لما فيه من الاتيان
 بالوتر في النفل بعد المغرب او مخالفة امامه وان
 دخل معه في المغرب اتمها اربع لان مخالفة الامام اخف
 من مخالفة السنة و لو سلم مع الامام قيل قد فصلته
 و قضى اربع ركعات لانه التزم بالوقت ثلاث ركعات
 قطوعا فيلزمه اربع ركعات كما لو نذرها و عن بشر
 انه يسلم مع الامام و لا يلزمه شيء و عن ابي يوسف
 انه يدخل مع الامام و لا يسلم الا بعد اربع ركعات
 و لو كان في النفل لا يقطع لانه ليس للاكمال و لو كان
 في سنة الظهر او الجمعة فاقيم ان فقلب قيل يقطع على راس
 الركعتين يروي ذلك عن ابي يوسف و قيل يتم اربع

لانه بمنزلة صلاة واحدة والله اعلم **الفصل الثالث**
 في بيان صلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء في صلاة
 كسوف الشمس سنة وليست بواجبة و في التحفة اسم
 قال بعض مشايخنا انها واجبة و افترس في الاسرار و موضع
 صلاتها المسجد الجامع او فضاء العيد و غيره في الاوقات
 المكروهة كذا قوله و الذي رحمه الله تعالى و في فتح
 القدير مثله و هي سنة لنافعة اي بلا اذان ولا اقامة ولا خطبة
 و ينادي بالصلاة جماعة يجمعون ان لم يكن فواحد اجتمعوا انتهى
 و قال و الذي رحمه الله تعالى و لا بد لها من شرط ايط الجمعة
 الا الخطبة فلا يقم بها جماعة الا الامام الذي يصلي بالناس
 الجمعة و الركعتان اقلها و روى الحسن عن ابي حنيفة ان
 شاء و اصلوا ركعتين و ان شاء و اصلوا اربعاً و ان
 شاء و اكثر منها كل ركعتين بتسليم او كل اربع و ان
 شاء و اطول و ان شاء و اوقفوا فيصلوا حتى يتجلى
 الشمس و قال ابو يوسف و مالك و الشافعي من فقههم الله
 تعالى صلاة الكسوف ركعتان و لا يهر بالقرأة فيها
 عند ابي حنيفة و عندهما يهر و لا خطبة و ركوع واحد
 في كل ركعة و قال الشافعي ركوعين فيه و يطول الامام
 القراءة فيها و بعدهما يدعوا اما لما مستقبل القبلة
 او قائما يستقبل الناس بوجهه و القوم يقرعون و قال
 الحلواني و هذا احسن و لو اعتمد على قول ابي عيسى
 كان حسنا حتى تنجلي الشمس فان لم تنجل و غربت كذلك
 يترك ايضا الدعاء و لو خفف الصلاة قبل الاجلاد جاز
 و لا يكون مخالفا لسنة و ان لم يفرق امام الجمعة او ما
 السلطان صلى كل واحد منفردا في منزله او المسجد و ان
 شاء و ادعوا و لم يصلوا الصلاة افضل و اما صلاة في
 القمر فهي صلاة ركعتين فرادى سواء حضر الامام و لم يحضر

لتعذر الاجتماع بالليل وقيل الجماعة فيه جائزة عندنا وليست
 بسنة والنساء ايضا يصلون صلاة الكسوف فردى كذا في البرهذي
 انتمهم وربما يقال ان صلاة الكسوف كذلك تصلحها النساء
 فردى في بيوتهم وينبغي صلاة ركعتين ايضا بالانفراد في الريح
 الشديدة من الظلمة الهائلة في النهار والحق في الغالب في العدو
 والنزول والاصوات والانتعاش من الكسوف والظلمة الهائلة
 ليل والتلج والامطار الدائمة وموجع الامراض وكثرة ذلك
 من الافراع والاهوال لان ذلك كله من الايات المخوفة
 كذا قاله ابن بليغ واما الاستسقاء فله صلاة جماعة فيه
 عند ابي حنيفة خلافا لهما ولا فطرة خلافا لابي يوسف في
 قوله بخطبة واحدة ولجدي في قوله بخطبتين بل هو دعاء
 واستغفار فان صلوا اخر ادى جائز عند ابي حنيفة كبري
 مع الكراهة على الاظهر كما في البرهذي والاستسقاء مشروع
 في موضع لا يكون لهم اودية وانما يشرع في صلاة الاستسقاء
 ذوابهم ونحوهم او يكون ولا يكفيهم والافراد يخرجون
 الى الاستسقاء كما في المحيط وفي فتح القدير يخرجون
 للاستسقاء ثلاثة ايام ولم ينقل ان من استسقاء
 فمخشعين في ثياب طليقة مشاة يقدعون الصدقة كل يوم
 بعد التوبة الى الله تعالى وفي مكة وبني المقدس يجمعون
 في المسجد اشهر وقال ابن بليغ وليس فيه قلب من داء وهذا
 عند ابي حنيفة وقال محمد بن قيس الدمام ربما يردون القوم
 وعن ابي يوسف روايتان ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء
 لانه لا يتقرب الى الله تعالى باعدايتهم اشهر وقال والري
 رحمه الله تعالى فاذا اريد المطر حتى فيف التضرع قالوا
 اللهم هو اليانا ولا علينا اللهم على الاكام والضرب ويطون
 الاودية ومنابت الشجر كما بينه بسوس طاف في فتح القدير
 وقياس ما ذكر من الاستسقاء اذا تضرع من ان فعله

ايضا او ملئت المياه المحتاج اليها او غارت واسد اعلم
الفصل الرابع في صلاة الخوف اعلم ان صلاة الخوف
 لم يوجبها الله تعالى في وقتها صلى الله عليه وسلم لا نها
 انما شرعت بخلاف القياس لا صلا في فضيلة الصلاة خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انقدم بعده وهو نزلها
 اي ابي حنيفة ومحمد وعمر بن الخطاب الثلاثة لان الصلاة ترضي
 الله عنهم اقاموها بعده عليه السلام كذا في شرح الدرر
 ونقل والدي رحمه الله تعالى عن البرهذي انها ليست
 بمشروعة في حق كعب بن الاشرف انتهى وقال ابن بليغ اذا شئت
 الخوف من عدو واسع وقف الامام طائفة باذاع العدو
 وبحيث لا يلحقهم اذ اهرق صلى بطائفة ركعة ان كان
 الايام مسافرا وفي صلاة الفجر او الجمعة او العيد وركعتين
 لو قياهما وقضت هذه الى العدو وجاءت تلك فليصل بهم
 ما بقي وسلم وهذا هو الى العدو وجاءت الاولى وانما بقراءة
 لانهم لا يحقون وسلموا ثم جاءت الطائفة الاخرى وانما بقراءة
 لانهم سبقوا في صلح في المغرب بالاولى ركعتين والثانية
 ركعة انتهى وفي فتح القدير واشتداد الخوف ليس شرط بل شرط
 حضور من عدو واسع فلو راء وسواد اظنوه عدوا صلوا فان
 تبين لهم كما ظنوا جازت لتبين سبب الرجعة وان ظهر خلافه
 لم يجز الا ان ظهر بعد ان انقضت الطائفة من نوبتها في
 الصلوة قبل ان تتجاوز الصفوف فان لهم بينوا استئذان
 كمن انصرف على طين الحديث يتوقف الفاء اذا اظهر انهم
 يجدون على الجوارح الصفوف ولو شرعوا بحضرة العدو فذهب
 لا يجوز الا في والافراد والروايل سبب الرخصة ولو
 شرعوا في صلاة ثم حضر جاز الا في لو هو الجمع واعلم
 ان صلاة الخوف على الصيغة المذكورة انما تلزم اذا تضرع
 القوم في الصلوة خلف الامام اما اذا لم يتضرعوا فلا فضل

ان يصلي باحد الطائفتين تمام الصلوة ويصلي بالطائفة الاخرى
 امام اضر تمامها انتهى وفي شرح الدرر وتفصيلاتهم بالقتال
 والمشي والركوب والله اعلم **الفصل الخامس** في احكام
 الشهيد اعلم ان الشهيد عند اي ضيعة كل مسلم وكل فاعل
 عليه قتل ظلم من اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
 باي الة كانت وبما رجع من غيرهم ولم يجب بقتله دية
 بنفسه القتل ولم يوثق وظلم فيخرج للمقتول جحد او قصاص
 او اقر سه سبع او سقط عليه بناء او سقط من ثوبه
 او غرق فانه يفتل وان كان شهيدا واما اذا ثقلت
 دابة كافر فوطئت مسلما من غير سابق او رمي مسلما الى الكفا
 فاصاب مسلما او نقرت دابة مسلما من سواد الكفار او نفر
 المسلمين منهم فاجاء بهم الى صندوق او ناسروا حقهم فانزها
 القوم و جعلوا لهم الحك فليس عليها مسلم فمات
 به لم يكن شهيدا اخلاف الاي يوسف لانه فعله وفعل
 الكاينة وحامل يقطع النسبة اليهم اما لو طعنوه
 حتى القوه في نار او ماء او نفروا دابة وضدت مساه
 او رموا نار ابن المسلمين ضرب به رجم الى المسلمين او اسلوا ماء
 ففرق به سلم فانهم يكونون شهداء اتفاقا لان القتل مضاف
 لا العدو تسببا فان قيل في الحك ينبغي ان لا يفتل لانه
 جعله تسببا للقتل قلنا ما قصد به القتل يكون تسببا
 وما لا فلا وهم قصدوا به الدفع لا القتل وفي لنا جرح لا
 يخفى الحديد يد يشعل النار والعصب وقولنا بنفس
 القتل امر ازعاجه اذ اوجب بالصلح عن دم العمد بعد ما
 وجب القصاص وعما اذا قتل العاكر ولده فالواجب
 الدية والولد شهيد لا يفسد في الرواية المختارة فان
 موجب فعله ابتداء القصاص ثم ينقل ما لا يانع الا بوقع
 وبات في القيود فاهرق كما صرحه في فتح القدير وقيل الزيلعي

في حق الشهيد فيكفن ويصلى عليه بلا غسل وقه ان نفي لا يصلي
 عليه ثم بسط الكلام وفي شرح الدرر فيمنع عنه غير
 الصالح الكفن كالغزو والخشوع والفسوسة والسلام والخف
 وزاد ان نقص وينقص ان زاد ليتم الكفن ولا يفتل للشهي
 عنه ويصلى عليه اكراماله وتغطيا ويدفن بدنه وفي المحتسب
 ومن ارتث غسل والارتث ان ياء كل او يشرب او يداوى
 او يبقى جبا حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل او ينقل
 من المعركة ميا وان نام او تكلم او اواه خيمة او قامر من مكانه
 غسل وفي النوادر او كثير الكلام او حمل ليرض او يداوى
 فمات على اليد غسل وان اوصى برصية ثم مات غسل عندنا
 يوسف خلافا لمحمد وقيل الا خلاف بينهما والوصية في الامر
 الديني لا تبطل الشهادة وفي الديني تبطلها انتهى وقيل الزيلعي
 وهذا كله از او بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضاءها
 فلا يكون مرتثا بشي مما ذكرنا انتهى ونظام هذه الابحاث
 مسبوطة في المطولات **الفصل السادس** في الصلاة
 في الكعبة اعلم ان الصلاة في داخل الكعبة صحيحة فرضا
 وتبلا ضغيا او جماعة وان اختلفت وجوههم لان الصلوة
 في جوفها لا تخلو عن وجوه اربعة اما ان يكون وجهه الى
 ظهر الامام او ظهره الى ظهره او الى وجهه وكل من الاول
 والثالث جائز بلا كراهة والثاني يجوز مع الكراهة والرابع
 لا يجوز اما جواز الاول فظاهر واما جواز الثاني فلهو
 المتابعة وانتفاء المانع وهو التقدم عن الامام واما
 كراهته فلتشبهه بعباد الصورة بالمقبلة قال في الانصاح
 وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام ستره محرزا عن ذلك
 واما جواز الثالث فلانه متوجه الى القبلة ولا يعتقد
 امامه على الخطاء واما عدم جواز الرابع فلانه تقدم على
 امامه واما الصلاة حول الكعبة فهي صحيحة بالتحقق هو لها

ولم كان بعضهم اقرب الى الكعبة من الامام جاز اقتداءه
 من اي جانب كان الامام في جانب الامام لتقدمه جسيما
 على الامام حقيقة وحكما ولو اقتدوا من خارج الكعبة
 بالامام فيها والباب مفتوح جاز اقتداءهم له وقوف
 الامام فيها وبابها مفتوح كوقوفه في المحراب في سائر
 المساجد انتهى محراب من حاشية والذي رحمه الله
 تعالى على شرح الدرر وحيث كان وقوف الامام في جوف
 الكعبة والقوم في المسجد للامام كوقوفه في المحراب
 والقوم في المسجد ينبغي ان يكون ذلك كما قالوا في كراهة
 وقوف الامام في المحراب لانه يشبه اختلاف المكان
 فكذا هذا ويجوز الصلاة فوق ظهر الكعبة وان
 لم يضع ستره قال الزيلعي لانه القبلة هي العريضة
 والسموات الى عنان السماء دون البناء لانه يحول فلو
 صلى على جبل ابي قبيس جازت صلاته ولا بناء بين
 يديه ولكن يكره فوقها لما فيه من ترك التعظيم
 وانه اعلم **الفصل السابع** في مسائل متفرقات من
 ابواب شتى من الفقه طلب الكسب فريضة كما ان
 طلب العلم فريضة لقوله عليه السلام طلب الكسب فريضة
 على كل مسلم وارسل عليهم السلام كما نواكتسون
 فادبر عليه السلام كان زراعا وابراهيم عليه السلام
 كان زراعا وادبر عليه السلام كان يصنع الدروع
 وسليمان عليه السلام كان يصنع الخناجر وزكريا
 عليه السلام كان نجارا وبنينا صلى الله عليه وسلم
 رعى الغنم وكانوا ياكلون من كسبهم وكان الصدوق
 رضي الله عنه كان بن زراعتان عليه السلام كان تاجرا
 يجلت الطعام ويبعده وعلي رضي الله عنه كان يكتسب
 ولا يلتفت الى جماعة اكثر واذ لك وقعد واذ الى الجاد

اعينهم طامحة وايدهم مادة الى ما في ايدي الناس يسعون
 انفسهم المتشكلة وليسوا كذلك وقد امر بالكتاب والسنة
 الاسباب قال الله تعالى اففقوا من طبقات ما كسبتهم وفي الحديث
 عن الله تعالى يا عبد يحقر كذا انزل عليك الرزق وطلب
 الرزق باسبابه لا ينبغي كون الرزاق هو الله تعالى لانه عادة
 الله تعالى تجري على ذلك وان كان قادرا بغير ذلك وافضل
 الجهاد لان فيه الجمع بين حصول الكسب واعزاز الدين وقهر
 عدو الله ثم القامق لان النبي صلى الله عليه وسلم حيث عليها
 فقال التاجر الصدوق مع الكرام البررة ثم الزراعة لان
 اول من فعلها ادم عليه السلام الزراعة يتجر به وقوله عليه
 السلام اطلبوا الرزق تحت فباء الارض ثم الصناعة لانه عليه
 السلام حرض عليها فقال الحرفه امان من الفقر ومنهم من فضل
 الزراعة على القامق لانه اعم ففما قال عليه السلام ما زرع
 او عرس لم يضره قتل اول منها انما او طيرا و دابة
 الا كان له صدقة زراعي او محرق الله صرام الاستعالي
 اولهم كغير في النهر وحفر سائر الناس وسقى ارضه منه
 لا يمكن في زراعته شبيهه الطيب ومن هذا علم قبول هديع لراي
 الجور واكمل طعنا منهم اذ كانوا اصحاب ورع او تجارة وعن
 الامام ان المتكلم بطعام السلطان والظلمة يتجرى ان وقع
 في قلبه حله اكله والا لا كذا في جامع الفتاوى وليس مراده
 يكون طلب الكسب فريضة ما فهم عليه الا ان اهل زماننا
 من الكبارهم ليلوا ونهارا عليه طمعا في تحصيل شهوات نفوسهم
 من المأكول والملابس ونحوها بغير مراده طلب الكسب بقدر
 الحاجة الضرورية ويعرف باقي همتهم الى تحصيل ما ينفعهم
 في الاضيق من دراسة العلم كنافع وتعلم المبادئ الشرعية
 والاشغال بغير رغبة ونوافل على وجه الكمال وتحصيل
 العتبات الصالحة مخافة ان يقتصد تارة في الصناعة في الرزق

قال في جامع الفصولين قال الرزق من الله ولكن من العبد المركة
 قيل كذا في حركة العبد ايضا من الله تعالى انتهى وفي مختصر
 المحيط قال عليه السلام ان الله تعالى يبغض المصير الغارخ
 وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه من يقوم يقرب من القرآن
 فقال من هو لا فقل هم المستكملون فقال كلا انهم المتكلمون
 يا كملون اوصي ان الناس بالباطل ثم قال المستكمل الذي يلقى
 الحبة في ارضه ويتوكل على ربه وينتظر نباتها انتهى انتهى
 المتن لا ينبغي ان تضرب وتعرف اذنها لكنها تدب بكمين
 هاد كذا في جامع الفتاوى وعلى هذا امر الهامة فكان اضر
 على وجه التضييع لا ينبغي ان كان تحت يضرها والاولا في
 الفتاوى لا يجوز شراء ببيضاء المتقربين وجود من انهم
 اذا علم انه افسدها في رالانه لا يثبت الملك فيما يقاس
 وفي فتاوى التمرثا في صاحب التنوير رحمه الله تعالى
 لا تقبل شهادة الجاهل على طالب العلم لا سيما اذا كان جهله
 مما يحتاج اليه في التكليف مع تمكنه من ذلك ووجود من
 يعلمه وكذا لا تقبل مع مثله ايضا والى اكم تفيد على
 تركه القدس الذي يتعين عليه معرفته شرعا انتهى اذا اراد
 افتتاح الكتب او الدرس كما يقر التلميذ على الاستاذ لا يتقو
 الا ترى لو اراد ان يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لم
 يخرج الى التعميم كذا في شرح النقاية والشرعة من قطع لاحد
 من ائمة الهدى بالجنة كابي حنيفة ومالك والشافعي فقد اخطأ وكذا
 الجنيد وابو يزيد والشافعي وخوهم من الصالحين ومن سمعت منه
 الفاظ الكفر لا يجد زان يشهد عليه بالكفر بعد ساعة بان يقول
 فلا كاذب بل يقول كذبا لا محالة التوبة والقبول كذا في بعض المفتي
 اصراف القلم والعقرب مكره وكذا النملة لان في الحديث لا يعذب
 بالنار الاربعاء ولا يابس باحراق حطب فيه غل يكرم الكوت
 حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس يكرم النومرين المغرب والفساد

يكره

يكره التعمير الدخول في البيعة واكتيسة لانها جميعا شياطين كذا
 ذكر ذلك كله والديار رحمه الله تعالى وفي البحر من كتاب اللج والحنسي
 فيه افضل من الركن بلمن يطبقه ولا ينبغي فلقه انتهى والظاهر
 من عبارات كتب المذهب حل الشراء والاكل من هذه المقادير
 والرؤوس التي تطبخ وتباع في اسواقنا الا ان لانها ملكيت بالغير وقد
 كتبت في هذه المسئلة رسالة مستقلة وكذلك على الشراء والاكل
 من هذا اللبن الذي يباع في حرايت البقالين في دمشق فان
 غايته انه يشتري من ارباب به كرها بغير نجس ثم يبيع للبقالين
 كرها ايضا بغير نجس والبيع والشراء مع الاكراه ينقد بالقبض
 قال في التنوير من كتاب الاكراه فلو اكره بقتل او ضرب شديد
 او حبس حتى باع او اشترى او اقر او ابر في ارضه او مضى وعيكته
 المشتري ان قبض فيصير اعتاقه ولزم قيمته فلو قبض منه
 او سلم لموعالا فلهما ياتون به الا ان المحتسب باختيارهم ويسبقونه
 له بالثمن النجس وليس بكمراه ايضا لان شرط الاكراه خوف
 المكره من وقوع ما هدد به ولو خافوا لما جاءوا باذنه
 الى دمشق والله اعلم بالصواب قراءت بخط والدي رحمه
 الله تعالى الشيخ صدر الدين القنوي رحمه الله تعالى
 ما سلا من مكره على من يستمع ومن بعد ما ابدى من شرع
 ما مضى وتالي ذكر ومحدث ما فطير ومن يضيئ اليهم وسبع
 ما مكر رفقة جالس لقضايا ما ومن يحنوا في العلم بعلمهم لينفعوا
 ما مؤذن ايضا او مقيم مدرسا ما كذا الاغنيان الفتيان امنوا
 ما ولعاب شطرنج وشبه خلفهم ما ومن هو مع اهل له يتبع
 ما ودع كافرا الضا ومكشوف عور ما ومن هو في حال التفتوا شنيع
 ما ودع اكلا الا اذا كان جائعا ما وتعلم منه انه ليس عبيد
 ثم قال والدي رحمه الله تعالى وقد زيدت عليه المتفق على استاذة كما
 في القنية والمغني ومطير الحمام والحقته في بيت فقلت
 ما كذا لك استاذ مغني مطير ما فهذه اقسام والزيادة تنفع ما

نفذ وان قبض
 قدره حال انتهى
 والان ارباب
 الذين يكرهون
 طوعا صريح

وهو الامير محمد بن **ابن** شامق مد كل قاصد **ورث** الكارم عن جروا
 وكلهم في الفخر ما جرد **فهو** الامير **ابن** الامير **ابن** الامير **ابن** الامير
 هذا وكم فضل له **ذا** الفزع فوق الاصل **ابن** فيه محاسن شامق
 ننت المجادل **ابن** الد **فيها** تفرد بالعدل **فاليه** القيت المقال
 ودعت بطول يقاها **سنة** الاقارب والاباعد **وتخته** وافدة الد
 رخ بالرسايز **فمن** الشاء بكل ما **يحوي** من طرف والد
اقول الرقم الكتاب يعني كتبها والمراد صنفها بسبب اسم
 الامير **شامق** من الامارة **وهو** نفوذ الامر على الغير **والمنجكي**
 منسوب الى منجك **وهو** اسم امير كان على دمشق **ثام** في
 دولة الجراكسة **والنجم** مد جمع محمدا **وهي** الصفه التي يجر
 عليها **محمد** هو اسمه **ومراده** بالفزع **هو** هذا الممدوح
 والاصل اباه **وامداد** **ومحاسن** الشام **ما** تشتمل عليه
 انام من الاشياء الفاضلة **والاماكن** المختزنة **هذه** التي
 بينها **الشيخ** العلاقة **ابن** الساعية **من** لف جمع البحرين
 في كتابه **محاسن** الشام **والمجادل** من المجادلة **وهي**
 المناصعة **والمجادل** من المجالده **وهي** المناواة **والاعانة**
 يقال **تجادل** له **والمراد** ان هذا الممدوح **من** حيلة محاسن
 الشام **بل** من احسنها **لانها** به **اي** بسببه **تثنى** **اي** تمنح
 الذي **يجادل** في **ان** غير **الشام** **احسن** من **الشام**
ويجادل على ذلك **اي** يقاوي **ويجاسم** **والعلاء**
جمع عالية **بمعنى** المراتب **العلاء** **والمقالد** **والمقاليد**
بمعنى المناجيح **والمراد** **جمع** مفايح **المراتب** العالية
القت **على** **الشيء** **فمن** المستصرف **فيها** **كما** **يد** **والبقاء**
يقال **بالعصر** **كقوله** **والشعر** **وتخته** **اي** **وتصدته**
والنافذة **الزائفة** **والشام** **الممدوح** **والطريق** **بالكسر**
الكريم **من** **الجند** **كذا** **في** **مختصر** **الصالح** **الحو** **هديره**
ولعله **لغة** **في** **الطريق** **الذي** **هو** **ضد** **التالد** **قال**

في مختصر الصالح التالد والتلبد بالكسر فيهما
 والتلد بالفتح المال القديم الاصل الذي
 وجد عندك في ضده الطائر **قوله**
 بسعادة الدارين **فان** **من** **وتلك** **غايات** **المقاصد**
في **محبة** **العلماء** **على** **دعوى** **اي** **اصدق** **كل** **شاهد**
هو **احد** **كالالف** **في** **من** **به** **الف** **كواحد**
فاطال **من** **الى** **عمر** **دهر** **اي** **عمر** **كل** **حاسد**
ليد **وم** **كل** **الدهر** **فان** **في** **دمشق** **لكل** **واسر**
يحيى **حما** **اهل** **الشاء** **اي** **م** **قهر** **بنوه** **وهو** **الد**
ما **قهر** **هم** **فقد** **ان** **نريد** **تم** **عمر** **هو** **فالد**
في **كل** **يوم** **لهم** **زل** **منه** **قد** **لهم** **من** **اي**
عادات **ضرات** **فلا** **قطعت** **لهم** **منه** **العوائد**
اقول بسعادة الخارج مع المجرور متعلق بفان
 ومحبة العلماء بالعصر **لضر** **ومرة** **الشعر** **يعني** **محبة**
للعلماء **اصدق** **شاهد** **على** **ما** **ادعيته** **من** **كونه**
فان **بسعادة** **الدارين** **دار** **الدنيا** **دار** **الافرة**
ولا **يشك** **ان** **محبة** **العلماء** **في** **هذه** **الشيعة** **المجدي**
محبة **للمدين** **المجدي** **كما** **ان** **تفضيهم** **بفض** **الدين**
المجدي **وهو** **كفر** **قال** **والذي** **من** **الله** **تعالى**
في **احسن** **كتاب** **الكراهية** **والاستحسان** **في** **بحث**
كلمات **الكفر** **ومن** **ابغض** **عالم** **او** **فقيه** **من** **غير**
سبب **ظاهر** **خيف** **عليه** **الكفر** **كذا** **في** **العمادية** **يعني**
فصل **الهادي** **من** **عزاه** **في** **الخلاصة** **الى** **النصاب**
وقيد **الكاساني** **السبب** **بالشرعي** **وذكر** **القاسمي**
المكي **ان** **الظاهر** **ان** **يكفر** **لان** **ابغض** **العالم**
من **غير** **سبب** **دنيوي** **او** **ارضوي** **فيكون** **بفضه**
لعلم **الشيعة** **ولا** **يشك** **في** **كفر** **من** **انكر** **فضلا**

عمن ابغضه انتهى وقوله هو واحد كالالف
 يعني هو انسان واحد في منزلة الف انسان
 من جهة الجمعية للكمالات من قبيل قول الشاعر
 وما على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
 وقال الاضر ان الكرام كثير في البلاد وان قلوا
 كما غيرهم قلوا ان كثروا وقوله في من به
 الف لو اهد يعني في من من اهله بالنسبة الى هذا
 الممدوح كل الف انسان كالانسان واحد من
 يعادل الممدوح وهذه الف منهم والارغام
 بعد الشيء في السراغام وهو التراب يقال
 اسرغم انفه اذ جعله في التراب والكهف الفار
 في الجبل والامر اذ الموضع الذي هو مجمع
 للوادي والشارع بالمدلغة في الشام وقال
 من الخلود بمعنى طول المدة بالنسبة الى مثاله
 او من الاخلاد وهو الدائمة والاطمينات و
 الموايد جمع مايدة وهذه الكناية عن الكرم
 الكثير واهل منجك معروفون به بين اهل
 دمشق حتى ان ولد هذا الممدوح الذي
 صنعت له هذه المقدمة لا كله اذ مر به جاع
 هذه الاوساق ومرت بينه وبينه بطارقات
 ادبية وكان رحمه الله تعالى نهاية في الكرم
 والادب وحسن الشعر وله الديوان الحسن
 وعند اهل دمشق قصص في كرمه عجيبة
 تفده الله برحمته واسكنه فسيح جنته وقوله
 عادات فيرات يدل من الموايد
 لاسر المجد منجاء عند الحواري والشايد
 ويسر الا من النخل من جاك ساقيا فوق الفراق

وبنال مايرجوه في وال زمان له مساعد
 والسعد يرضى بالربنا الى من راه وهو قاعد
 ما فاض راج بالمسرا م وخير للرحمن ساجد
 والعبد للرحمن في بدو عند الختم حامد
اقول اسم من ال ضمير مستتر عائد
 على الممدوح والمجد بالضمير من ال ومنجاء
 من بعد خبر والمجد الذي بالمجيء اليه كل واحد
 والمنجاء الذي يكون سببا للنجاة والنحل النسل
 ومنجك بدل منه والمراد به ولد الممدوح
 الذي صنعت له هذه المقدمة وقاعد
 مساعد او الفارق بالراء العلو وكذا بالواو
 والفراق جمع فرقة اسم جمع والذرا بالفتح
 كل ما استترت به تقول انا في ذرا فلان وفي
 كنفه وما ظرفية مصدرية اي ملة فوض راج
 بحرامه اي مقصده وقاعد خبر ضمير عائد
 الى الراعي وساجد حال من ذلك الضمير يعني
 ما فاض الراعي بمقصوده وسجد بشكر الله تعالى
 ويجوز ان يكون ساجد فاعل فير والجملة
 معطوفة على جملة فاض والعبد للرحمن اي
 عبد الرحمن وهو اسم المصنف رحمه الله
 تعالى وحامد خبر العبد وتغير ضيغة الاسم
 لضرورة الشعر والله اعلم بالصواب والبر
 المرجع والمآب قال مؤلفه رحمه الله تعالى
 مرت في صفر الخير من شهر ربيع سنة ثمانية
 وعشرين والف و باليه التوفيق ويقول
 مؤلف هذا الشرح المبارك حفظه
 الله تعالى واخذ بيده وافاده بمده

هذا اضر ما يسر الله تعالى من الجمعة
والتحرير على هذه المقدمة نفع الله تعالى
بها اهل آني واصحابي من المؤمنين
والمؤمنات واميدين منهم بصالح الدعوات
في اوقات الاجابات والامور من
الناظر في هذا الشرح ان يصرف عما طغى
به قلم التحريس وكيف فيه هو اذ التحريس
فان الباع قصير والمتاع يسير وصلى الله
على سيدنا محمد البشير النذير السراج
المسير والحمد لله وحده وقال الشاعر
مفضل الله تعالى وقد اتفق الفراع من
تأليف هذا الشرح على يد كاتب الحروف
عبد الغني النابلسي اخذ الله تعالى بيده
وامده بمجده في صبيحة يوم الجمعة السابع
والعشرين من المحرم من شهر ربيع
الخميس وثمانين و الف من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة و اتم التسليم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه
والتابعين لهم بالخير والافسان في كل من مان
و مكان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

قد في غ من كتابه هذا الشرح المبارك
في شهر شعبان المبارك في سلخ شعبان
في تاسع عشر مئة من مئة
من الهجرة النبوية على
صاحبها افضل
الصلاة دأتم
السلام
امين